





Princeton University Library



32101 074292143

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.*

--	--



## تميمك

قد طبع هذا الجزء من كتاب تجديد الدوارس على نفقة الوجيه  
 عمدة التجار زبدة الاخيار الحاج عبدالمحمد المجدى الدزفولى  
 دام توفيقاته باعثناء من الخطيب العالم الفاضل الحاج الشيخ على  
 محمدا بن العلم دام علاه نزيل الاهواز كما ان الله تعالى وفق  
 بعض اخيار بلدة طهران لطبع الجزء الاول منه فى السنة الماضية  
 نصرهم الله كما نصره ونشر الحقايق الاسلامية والمعارف الجعفرية  
 ونحن نشكر الجميع على جهدهم فى ذلك ونرجوا ان يجعل الله  
 سعيهم مشكورا ويعطيهم اجرا عظيما ونسئل الله تعالى ان يوفق  
 اهل الخير لطبع باقى الاجزاء فانه ولى التوفيق

الناشر



## فهرست الجزء الثانى من تجديد الدوارس

العنوان الصفحة العنوان الصفحة

فى انه هل يضم العنق الى الرأس او

الى الجانين ٢٩

فى سقوط الترتيب فى الغسل الارتماسى ٣٠

« غسل الجنب تحت المطر ٣٢

« بعض احكام الغسل الارتماسى ٣٣

**فى مستحبات الغسل ٣٥**

« جملة من مستحباته ٣٥

« حكم البول للصائم فى رمضان ٣٧

اذا احتلم ٣٧

فى اجزاء غسل الجنابة عن الوضوء

وحكم تخلل الحدث فى اثنتائه ٣٨

**الفصل الاول فى الحيض ٤١**

فى اسباب ثبوت الحيض ٤١

« انه لا حيض قبل اكمال التسع وبعد ٤٢

اليأس ٤٢

فى ان الحيض هل يجمع الحمل والا ٤٤

**المبحث الاول فى ثبوت الحيض ٤٦**

والطهر بايامها وحدثها مقله وكثرة ٤٦

فى ان كل دم تراه المرأة فى ايام ٥٠

الحيض حيض وفى ايام الطهر استحاضة ٥٠

فى توالى الحيضتين ٥٨

« فروع ايام الطهر ٦٠

فىما اذا رأت الدم ثلاثة ايام متواليات ٦٤

واقطع على العشرة ٦٤

**المقصد الثانى فى الغسل**

فى سبب خروج المنى للغسل ٢

« ان المتبادر من انزال المنى انزاله ٣

من موضعه المعتاد ٣

فى علامات خروج المنى ٤

فىما اذا وجد الرجل فى ثوبه منياً ٦

فى حكم واجد المنى فى الثوب ٩

المشترك ٩

فى ان الجماع احد اسباب الغسل ١١

### فروع

منها فى تعلق الحكم بالايلاج فى ١٤

الخنثى المشكل ١٤

ومنها فى حكم ادخال الذكر فى فرج الميته ١٥

**حول ما يتوقف على غسل الجنابة ١٦**

فى جملة مما يتوقف على غسل الجنابة ١٦

« ان الطهارة من حدث الجنابة شرط ١٧

لمس اسم الله تعالى ١٧

فى توقف دخول المساجد على الغسل ١٨

وحكم العبور فيها ١٨

**فى الافعال التى تكره للجنب ٢٠-٢٣**

فى جملة من المكروهات للجنب ٢٣-٢٠

**فى واجبات الغسل ٢٤**

« وجوب النية فى الغسل ٢٤

« جملة من واجبات الغسل ٢٥-٢٧-٢٨

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
فيما هو المراد من التوالى	٦٦	→ بالتمييز	٨٧
فيما هو المراد من الايام	٦٧	<b>حول تمييز الحيض بالصفة</b>	٩٠
<b>المبحث الثاني</b> في ثبوت الحيض		في عدم انفكاك ساير الاوصاف عن السواد	٩٠
والطهر بايام امكانهما	٦٨	فيما هو التمييز للاستحاضة	٩٢
في تجاوز دم ذات العادة عن عاداتها		في رؤية الدم اياماً بصفة الحيض ثم اياماً بصفة الاستحاضة ثم اياماً ايضاً	
وصور الصغر	٧١	بصفة الحيض وبعض احكام المبتدئة	٩٦
« عدم كون ماراته الصبية حيضاً اذا علمت عدم البلوغ و امكان كونه حيضاً اذا شكت فيه	٧٢	في اختلاط العادة على المرعة	٩٧
في حكم رؤية الخنثى المشكل الدم « ايام امكان الحيض وذكر صور اليأس وحكمها وفي الالتزام باحكام الحائض من اول الرؤية	٧٣	<b>المبحث الخامس</b> فيما يعرف به دم الحيض و العذرة	٩٨
<b>المبحث الثالث</b> حول ما اثبتت الحيض بالعادة	٧٣	<b>المبحث السادس</b> حول ما يعرف به دم الحيض والقرحة	١٠٠
في تقدم العادة على ساير علامات ثبوت الحيض مع المعارضة	٧٧	<b>المبحث السابع</b> في ثبوت الحيض بعادة الاهل ثم الاقران	١٠١
في استقرار العادة باستواء السدم شهرين	٧٧	في عدم وجوب فحص المبتدئة عن اختلاف عادة الاهل والاقران	١٠٣
في حصول العادة بالتمييز للمرثة التي دام بها الدم	٧٨	<b>المبحث الثامن</b> في ثبوت الحيض بالايام المروية	١٠٤
في تقدم العادة وتأخرها	٨١	في اقسام المضطربة العادة واحكامها	١٠٦
« الاستظهار	٨٢	و ذكر مسائل اربع حول المستحاضة و فذلكة البحث في اقسام الحائض و المستحاضة	١٠٨
« رجوع الحائض الى العادة اذا جاوز الدم العشرة	٨٣	<b>حول الاحكام المتعلقة بالحائض من غير جهة الدم</b>	١١٠
في عدم جواز العمل بقاعدة امكان الحيض في متمم العشرة لمن حصلت العادة لها بالتمييز	٨٤	في جملة مما يحرم على الحائض ١١٠-١١١	١١١
في نسخ العادة	٨٥	« حكم وطى الدبر حال الحيض	١١٢
<b>المبحث الرابع</b> في ثبوت الحيض	٨٦	<b>فروع</b> منها في كفارة وطى الحائض ١١٦	١١٦
		ومنها في مقدار كفارة وطى الحائض ١١٨	١١٨
		ومنها في تكرار الكفارة بتكرار الوطى ١١٩	١١٩

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٤٢	في الانقطاع في اثناء الصلوة	١٢٠	ومنه في معنى الدينار ووزنه وان انقطع الدم بما يحصل
١٤٤	الموجودة عند كل صلوة	١٢١	في انه في كل غسل وضوء الا الجنابة
١٤٥	فيما يحرم على المستحاضة	١٢٢	، الغسل والوضوء من الحيض ، عدم المنافات بين الطهارة والتنظيفية
١٥١	فروع - حول الاحكام المترتبة على صوم المستحاضة	١٢٣	وحدث الحيض
١٥٢	في عدم وجوب كفارة الصوم عليها اذا تركت الاعمال وحكم وطى المستحاضة التاركة للاعمال	١٢٤	في وجوب قضاء الصوم على الحيض
١٥٣	تبنيه في جمع المستحاضة بين فرضين بوضوء واحد	١٢٥	في عدم قضاء الصلوة على الحائض
١٥٤	الفصل الخامس في دم النفاس	١٢٨	الفصل الثاني في الاستحاضة
١٤٥	في ان ما خرج من الدم قبل الولادة ليس بنفاس	،	في اقسام المستحاضة و احكامها و حدالكثيرة
١٥٥	في عدم الحكم لولادة لم يخرج عندها دم وان كل دم تراه المرءة عند الولادة فهو نفاس	١٣٠	في حد المتوسطة
١٥٧	في انه لا حد لقل النفاس والاختلاف في حد اكثره	١٣١	، حد القليلة
١٦٢	في ان ايام النفاس والحيض سواء وذكر الفروع المتفرعة عليه	،	وجوب الاحتشاش وشد الخرقه على المستحاضة
١٦٦	في ان كل ما يحرم على الحيض او يكره يحرم او يكره للنفساء	١٣٢	في الاحكام الوفاقية لها
١٦٧	في غسل مس الميت	١٣٣	، الاحكام الخلافية لها
١٦٩-١٧٢	في جملة من شروط تأثير المس للغسل	١٣٤	، عدم الترتيب بين اعمال المستحاضة
١٧٢	في تجهيز القطعة المبانة من الميت	١٣٥	ومعنى وجوب الوضوء لها لكل صلوة
١٧٣	في حكم الحدث الناشئ من مس الميت	١٣٦	في الجمع بين صلواتين للمستحاضة
حول الاحكام المتعلقة بحالة الاحتضار		،	عدم جواز تقديم الوضوء على الوقت وعدم جواز الفصل بينه وبين الصلوة لها
١٧٥		١٣٧	في تقديم المستحاضة غسلها على الطلوع
		١٣٨	في وجوب ايقاعها بقصد غاية معينة
		١٣٩	في وجوب الغسل والوضوء اذا انقطع دم الحيض والنفاس وحكم الاستحاضة اذا انقطعت
		١٤٠	



الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٠٨	تفسير من رجم او قتل قصاصا	١٧٧	في ان استقبال المحتضر واجب عليه ام على غيره
٢٠٩	<b>الفصل الثالث في حقيقة الغسل وما يتبع ذلك</b>	١٧٩	في استحباب تلقين المحتضر
	في تتبع مظان النجاسة من اعضاء الميت وعدد الاغسال	١٨٠	استحباب قراءة سورة يس و الصافات عنده وبعض آدابه الاخر
٢١٠	في وجوب الخليط وحده واستعمال المائتين الخليطين	١٨٢	في استحباب التعجيل في تجهيزه
٢١١	<b>فروع</b>	١٨٤	استحباب اعلام المؤمنين بموت المؤمن
٢١١	الاول في معنى السدر والكافور		<b>حول الاحكام المتعلقة بغسل الاموات</b>
	في اعتبار كون غسل الثالث بالماء القراح	»	
٢١٢	في جملة من فروع غسل الميت	١٨٦	<b>الفصل الاول في مباشر الغسل</b>
٢١٣	في حكم عدم كفاية الماء للغسل واحد		في ان غسل الميت فرض على الكفاية
٢١٥	في وجوب تيمم الميت اذا تمذر تفسيله	١٨٧	اعتبار البلوغ في مباشر الغسل
٢١٦	في ذكر فروع في تيمم الميت	١٨٨	اعتبار المماثلة فيه
٢١٧	في عدم وجوب اعادة الغسل اذا خرجت النجاسة بعد اكماله وحكم ازالة النجاسة عن الميت اذا خرجت بعد تفسيله	١٨٩	تفسير الزوج للزوجة و عكسه
٢١٨	في توفأ الميت قبل تفسيله		عدم اعتبار المماثلة اذا كان المباشر من اقارب الميت
٢٢٠	ان تغسل الميت عبادة	١٩١	في ذكر امور حول مباشر غسل الميت
٢٢٣	<b>الفصل الرابع في السنن والاداب</b>	١٩٤	فيما اذا لا يوجد من يجوز له مباشرة الغسل
٢٢٣	في رفع الميت عن الارض	١٩٥	في تغسيل الرجل للصبية و المرءة للصبى
٢٢٥ و ٢٢٤	في جملة من آداب غسل الميت	١٩٦	حول تغسيل الخنثى المشكل
٢٢٦	في استحباب تليين اصابع الميت	١٩٩	<b>الفصل الثاني في من يجب تغسيه ومن لا يجب</b>
٢٢٨ و ٢٢٧	في جملة من آداب غسل الميت	٢٠٠	في وجوب تغسيل كل مسلم
	في استحباب اكنار الماء لغسل فرجه	٢٠٢	تغسيل المجانين و الاطفال
		٢٠٣	حكم وجدان ابعاض الميت
		٢٠٦	ان الشهيد لا يغسل ولا يكفن ولا يحنظ

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
— وكراهة اقماده	٢٢٩	في جملة من المسائل في الجريدة	٢٥٥
في حكم تقليم ظفر الميت	٢٣٠	في موضع الجريدة وانها من اى شجر	٢٥٦
في كراهة تسخين الماء لفسله	٢٣١	في لف الجريدتين فى القطن و	
<b>الفصل الاول في مباشر التكفين</b>	٢٣١	استحباب تقديم غسل المس عليها	٢٥٧
في ان تكفين الاموات فرض على الكفاية	٢٣١	<b>الفصل الثالث في الحنوط</b>	
في مماثلة مباشر التكفين	٢٣٢	<b>وآداب التكفين</b>	٢٥٨
في عدم جواز تطيب الميت بغير الكافور	٢٣٣	في وجوب الحنوط	»
<b>الفصل الثاني في قطعات الكفن وجسه</b>		في مواضع الحنوط	٢٦٠
وما أخذه وما يتبع ذلك	٢٣٤	في جملة من آداب التكفين	٢٦٢
في المفروض من الكفن	٢٣٤	في استحباب تشييع الجنائز	٢٦٥
في كيفية قطعات الكفن	٢٣٥	في جملة من آداب التشييع	٢٦٧ و ٢٦٦
حول العدد الواجب والمندوب من		في جملة من آداب التشييع	٢٧١
قطعات الكفن	٢٣٧	ومنها تميز صاحب المصيبة عن غيره	٢٧٢
تنبيه في الثوب الصحارى وثوب يمثة	٢٣٨	ومنها كراهة تغطية النعش بثوب مزين	
حول القطعات المندوبة للكفن	٢٣٩	اوقاخر	٢٧٤
في جملة من مستحباب الكفن	٢٤١ و ٢٤٠	<b>الفصل الاول في وجوب الصلوة</b>	
<b>الموضع الثاني في جنس الكفن</b>	٢٤٢	على كل من كان على ظاهر	
في جملة من شروط الكفن	٢٤٢	الاسلام	٢٧٥
في ان الطهارة شرط للكفن	٢٤٤	في الصلوة على غير المكفين	٢٧٧
في شرطية حصول الستر بالكفن	٢٤٥	<b>الفصل الثاني في المصلى</b>	٢٨٠
في ان افضل انواع الكفن القطن	٢٤٦	في ان صلوة الاموات فرض على الكفاية	
<b>الموضع الثالث في ما أخذ الكفن</b>	٢٤٧	وتقدم الولى على غيره	٢٨٠
في وجوب اخذ الكفن من صلب المال	٢٤٧	في تقدم الامام على غيره	٢٨٢
في ذكر فروع حول مئونة التجهيز	٢٥١ و ٢٥٠	في استحباب تقديم الهاشمى	٢٨٤
<b>الموضع الرابع في الاداب</b>	٢٥١	<b>الفصل الثالث في الشروط</b>	
في جملة من آداب التكفين	٢٥٢	والكيفية والسنن وما يتبع ذلك	٢٨٥
في استحباب كتابة الشهادة على الكفن	٢٥٣	<b>الموضع الاول في الشروط</b>	»
في استحباب الجريدتين	٢٥٤	في الحاق شروط صلوة الميت و	
		موانها بصلوة ذات الركوع فى	
		الحكم وعدمه	٢

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
في عدم الركوع والسجود والقراءة والتسليم فيها	٢٨٩-٢٩٠	→ في كل وقت من اليوم والليل	٣١٦
في عدم اشتراط الطهارة فيها	٢٩١	<b>الموضع الثالث في السنن والاداب ٣١٨</b>	
<b>الموضع الثاني في الكيفية والتوابع</b>		في استحباب قراءة عفوك ثلاث مرات	
في وجوب النية فيها	٢٩٢	بعد التكبيرة الخامسة وكيفية وقوف الامام ٣١٨	
في كيفية صلوة الميت	٢٩٣	في جملة من آداب صلوة الجنائز ٣٢٠ و٣٢١	
في الدعاء الواجب بعد تكبيرة الاولى	٢٩٤	« استحباب الجماعة فيها	٣٢٢
في الدعاء الواجب بعد تكبيرة الثانية والرابعة	٢٩٥	« استحباب جهر الامام بالتكبيرات والادعية وكرامة تكرار الصلوة عليها ٣٢٣	
في الدعاء للمستضعف والطفل و من لا يعرف مذهبه	٢٩٦	<b>الفصل الاول في حقيقة الدفن وكيفيته ٣٢٥</b>	
<b>حول ما يشترط في صحة الصلوة على الجنائز ٢٩٨</b>		في وجوب دفن الميت المسلم على الكفاية ومباشرة	٣٢٦
في جملة من شروط صلوة الميت في كيفية وضع الجنائز عند الصلوة عليها	٢٩٨	في حكم كون الميت في السفينة « دفن الذمية الحامل من مسلم مع موت الولد في بطنها	٣٣٦
في عدم جواز الصلوة عليها قبل التكفين	٢٩٩	في عدم جواز دفن الكافر في مقابر المسلمين	٣٣٨
في حكم الايتمام فيها	٣٠٠	حول توجيه الميت في قبره الى القبلة ٣٣٩	
في حكم الماموم المسبوق فيها في ذكر فروع حول تكبيرات صلوة الميت	٣٠١	<b>الفصل الثاني في السنن والاداب ٣٤٢</b>	
في حصر حقيقتها في ذات الخمس من التكبيرات	٣٠٢	في حدمق القبر في عدم جواز موارد المسلم في القبر بطرح الاحجار والتراب عليه	٣٤٢
في صلوة واحدة على الجنائز « صورا اجتماع جنائز مختلفة وحكمها فيما اذا حضر في الاثناء جنازة اخرى	٣٠٤	في استحباب وضع الميت دون القبر ثم ادخاله فيه	٣٤٣
في الصلوة على الميت بعد الدفن « جواز الصلوة على الميت ←	٣٠٥	في كيفية ادخال الميت في القبر في جملة من آداب ادخاله في القبر	٣٤٤
	٣٠٦	في عدم جواز التراب عليه	٣٤٧
	٣٠٧	في استحباب وضع التربة الحسينية معه	٣٤٩ - ٣٥٠
	٣٠٨	« بعض آداب الدفن	٣٥٢
	٣١٢	« استحباب وضع التربة الحسينية معه	٣٥٣

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٩٧	في البكاء والنوح على الميت « استحباب زيارة القبور وحكم موت	٣٥٥	حول تلقين الميت في نضد اللحد واهالة التراب عليه بعد
٤٠١	الولد في جوف الحامل مع عدم موتها	٣٥٧	التلقين
٤٠٢	ولدي تحرك	٣٥٨	ومن الاداب الخروج من قبل رجله
٤٠٣	حول الاغسال المندوبة	٣٥٩	ومنها ان لا يطرح في القبر من غير ترابه
»	في غسل يوم الجمعة	٣٦٠	في استحباب رفع القبر من الارض
٤٠٥	« استحباب غسله على كل مكلف	٣٦٢	« تسطیح القبر
٤٠٧	« قضاء غسل الجمعة	٣٦٣	حول تربيعة القبر
٤٠٨	« تقديم غسل الجمعة		في استحباب صب الماء على القبر بعد
في عدم جواز تقديم غسل الجمعة في		٣٦٤	تسويته
ليلتها وفي الاغسال المندوبة في ليالي		٣٦٦	في استحباب الدعاء للميت بعد الدفن
رمضان		٣٦٨	« استحباب التلقين بعد انصراف الناس
٤٠٩	في الاغسال المندوبة في ذي الحجة		في كراهة وضع الميت في التابوت
٤١٠	« المندوب ايقاعه في شوال	٣٧٠	في القبر وكراهة المقام عنده
٤١١	« المندوب ايقاعه في رجب وشعبان	٣٧١	« كراهة تجديد القبر
ولدخول بعض الامكنة وبعض الغايات		٣٧٢	« كراهة تجصيص القبر
في الاغسال المندوبة للاستسقاء		٣٧٣	« كراهة البناء على القبور
والحاجة والاستخارة			« البناء على مشاهد النبي والائمة
٤١٣	في استحباب غسل نيروز الفرس	٣٧٦	صلوات الله عليهم
٤١٥	« استحباب غسل المولود	٣٨١	في كراهة الاتكاء والمشى على القبور
٤١٦	« غسل قاضي صلوة الكسوف	٣٨٢	حول حمل ميتين على جنازة واحدة
٤١٧	« غسل التوبة	٣٨٤	حول جمع الميتين في قبر واحد
« ان الاغسال المندوبة كلها طهارات			حول نبش القبر لاجراء الميت ونقله
تنظيفية وفي تداخل المسببات عند		٣٩٠	الى موضع آخر
اجتماع اسبابها		٣٩٣	في النبش لتدارك بعض ما ترك منه
في عدم نقض الطهارة التنظيفية			« النبش لاخذ مال سقط في القبر و
بالحدث وان محل الاغسال الزمانية		٣٩٤	نقل الميت من الموضع الذي مات فيه
الوقت المضروب لها شرعاً			الى موضع آخر
٤٢٠-٤٢١	خاتمة الكتاب	٣٩٥	<b>الفصل الثالث في التوابع</b>
٤٢٢		«	في استحباب التعزية

الجزء الثاني

من كتاب

# تجديد الدوارس

وتحديد المدارس

في احكام الاغسال

تأليف

الفقيه النبیه المحقق المدقق سماحة الحجة آية الله

الشیخ محمد علی المهرزی الدزفولی

دامت برکاته

شعبان المعظم ۱۳۸۴

---

المطبعة الغلیية بقم

(RUCAL)

KBL

.M84

Juz' 2

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله

الظاهرين

قال: المقصد الثاني في الغسل

وهو واجب ومندوب فالواجب الغسل من الجنابة ودعاء النساء ومس الاموات  
وتغسيل الاموات الى قوله ولو توالج الخنثيان فلا جنابة على احدهما  
اقول: غسل الجنابة لا يجب الا بسببين احدهما خروج المنى وهو الماء الذي  
يكون منه الولد ، لقوله تعالى: «وان كنتم جنبا فاطهروا» (١) وقد سبق الكلام في ان  
الظاهر من الجنابة انزال المنى

## في ان خروج المنى احد اسباب الغسل

### وهيها مسائل

المسئلة الاولى لافرق في حصول الجنابة بخروج المنى بين الرجل والمرئة  
وبين كون الخروح في اليقظة او النوم بلا خلاف الا من الصدوق في المقنع (٢)  
قال و ان احتملت المرئة فانزلت فليس عليها غسل ، وروى ان عليها الغسل اذا  
انزلت فان لم تنزل فليس عليها شيء (انتهى) و يدل عليه صحيحة عمر بن اذينة (٣)

(١) سورة المائدة - الآية ٩ -

(٢) كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة وغيرها - ص ١٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢١ -

قال قلت لابي عبد الله عليه السلام؟ المرءة تحتلم في المنام فتهريق الماء الاعظم قال : ليس عليها غسل ؛ و مرسله عبيد بن زرارة (١) قال قلت له عليه السلام . هل على المرءة غسل من جنابتها اذا لم يأتها الرجل؟ قال : لا ، ايكم يرضى او يصبر على ذلك ان يرى ابنته او اخته ، او امه ، او زوجته ، او احدا من قرابته قائمة تغتسل ، فيقول : ما لك ! فتقول ، احتلمت و ليس لها بعل ثم قال : لا ليس عليهن ذلك وقد وضع الله ذلك عليكم ، فقال : وان كنتم جنبا فاطهروا ، ولم يقل ذلك لهن

والجواب اما عن الخبر الاول ، فبأنه معارض باخبار اخر دلت على ان المرءة اذا رأت في المنام ما يرى الرجل فعليها الغسل ان انزلت وان لم تنزل فليس عليها غسل (٢) والترجيح للمعارض ، لانه اوفق بظاهر الكتاب ، واما عن الثاني فبانه لا بد من طرحه او التأويل بالحمل على ان المراد منه كتمان حكم الاحتلام عن امرءة يظن بها التوسل بذلك الى ارتكاب الفجور كما اشير اليه في الصحيح (٣) سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرءة ترى ما يرى الرجل أعليها غسل ؟ قال : نعم ، و لا تحدثوهن فتتخذنه علة ، لان معنى ذلك ان المرءة غير ذات البعل اذا علمت حكم الاحتلام فربما فجرت وعللت اغتسالها منه بالاحتلام والا فقلوه : قد وضع الله ذلك عليكم ، يخالف لاجماع الامة على اشتراك النساء مع الرجال في حكم الجنابة كساير الاحكام وان حوطب بها الرجال في الكتاب او السنة ، ولذلك رجح الصدوق عن هذا القول في الفقيه وافتي بوجوب الغسل عليها مع الانزال

**المسئلة الثانية المتبادر من انزال المنى انزاله من موضعه المعتاد وهو الثقب**  
المخصوص فلا يجنب الرجل الا اذا أنزل من الاحليل ، ولا المرءة الا اذا انزلت من المحيض ، لقولهم عليه السلام : (٤) لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين

- (١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢٢ -  
 (٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الجنابة - الرواية ٥ -  
 (٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٢ -  
 (٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب نواقض الوضوء - الرواية ٣ -

فان ناقض الوضوء اعم من الحدث الاصغر والاكبر ؛ وقد حصره عليه السلام في ما يخرج من الطرفين الاسفلين والاضافة في قوله عليه السلام : من طرفيك ، للعهد ولا معهود الا ما ذكرناه ، فمتى انزل الرجل من ثقبه في الذكر غير الاحليل او من ثقبه في الاثنيين او في الصلب كما صوره الشيخ في المبسوط لم يتعلق به حكم وان حصل فيه اعتياد ، وكذلك الحكم في المرئثة ، لعدم الدليل على العموم ، ولا يقاس ذلك بالبول والغائط ؛ لان دليل العموم هناك موجود وهو قوله تعالى : اوجاء احدكم من الغائط (١) بالتقريب المتقدم في مباحث الخلوة بخلاف المقام ، ويتفرع على ذلك جنابة الخنثى فلا يحكم بها اذا انزل من احد المخرجين ، لانه يحتمل ان يكون ذلك خلقة زائدة فيه كما صرح به في كتاب الحجر من المبسوط حيث قال : لا يحكم ببلوغ الخنثى الا اذا امنى من الفرجين او حاض من فرج الاناث وامنى من فرج الذكور ، ثم اذا حاض من فرج الاناث وامنى من فرج الذكور فكما يحكم عليه بالبلوغ كذا يحكم عليه بوجوب الغسل ، غير انه ينوى بغسله رفع الحدث المراد بين الجنابة والحيض ولا يستبيح له الصلوة الا بالوضوء لاحتمال الانوثية والحيض .

**المسئلة الثالثة** اذا علم ان الخارج منه منى ، حكم بجنابته مع الصحة و المرض ، ومع الشهوة والدفق ، وبدونهما ايضا ، واما اذا شك في ذلك ، فالصحيح يعتبر بالدفق فقط ، والمرضى بالشهوة فقط ، لصحيفة ابن ابي يعفور (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له عليه السلام الرجل يرى في المنام و يجد الشهوة فينظر فلا يجد شيئا ثم يمكث الهويئا بعد فيخرج ، قال : ان كان مريضا فليغتسل ، و ان لم يكن مريضا فلا شيء عليه قلت : فما فرق بينهما قال عليه السلام : لان الرجل اذا كان صحيحا جاء الماء بدفعة قوية ؛ وان كان مريضا لم يجيء الا بعد .

قوله عليه السلام : الهويئا ، تصغير الهونى مؤنث الالهون ، وهو القليل من الزمان ،

(١) سورة النساء - الآية ٤٦ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الجنابة - الرواية ٣ -



قوله : فيخرج ، يعنى يخرج ما يشك فى انه منى او غيره والافلا موجب للسؤال ، فيدل الجواب على ان الخارج اذا اشتبه بالمنى فان كان مريضاً وجب عليه الغسل اذا وجد الشهوة وان لم يكن له دفق ، وان كان صحيحاً لم يجب عليه الغسل الا اذا كان له دفق ،

ويؤيده صحیحة معوية بن عمار (١) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل احتلم فلما اتبه وجد بللاً قليلاً . قال عليه السلام : ليس بشيء الا ان يكون مريضاً فانه يضعف فعلية الغسل . ويؤيدهما فى المريض حسنة زرارة (٢) قال عليه السلام : اذا كنت مريضاً فاصابتك شهوة فانه ربما كان هو الدافع لكنه يجيء مجيئاً ضعيفاً ليس له قوة ، لمكان مرضك ساعة بعد ساعة قليلاً قليلاً فاغتسل منه .

وعلى هذا فاسبب الجنابة ثلاثة اشياء (احدها) الجماع و ان لم يكن معه انزال كما سيجىء انشاء الله ( وثانيها ) خروج ما يعلم انه منى ( وثالثها ) خروج ما يشك فى انه منى بشرط ان يكون له دفق اذا كان صاحبه صحيحاً ، او كان له شهوة اذا كان مريضاً .

وربما يزداد على العلامتين علائم اخر كفتور الجسد والثخانة و رائحة الطلع واللون الخاص ، اما الفتور فهو من لوازم الدفق المعتبر فى حق الصحيح ، واما غيره من الاوصاف المذكورة فلادليل من الاخبار على شىء منها ، ولاقال به قائل من القدماء .

ثم ان مورد الاخبار مختص بالرجال فمقتضى القاعدة فى النساء عند الاشتباه البناء على اصالة الطهارة على كل حال .

وربما يقال : انها تعتبر بالشهوة فقط كالمريض من الرجال ، لخبر محمد ابن الفضيل (٣) عن ابي الحسن عليه السلام قال : قلت لزيد منى المرأة او الجارية من خلفى ، وانا

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الجنابة - الرواية ٥ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٣ -

متكى على جنب فتتحرك على ظهري فتاتيها الشهوة وتنزل الماء افعليها غسل ام لا؟ قال: نعم اذا جاءت الشهوة وانزلت الماء وجب عليها الغسل. فان مدلوله كما ترى وجوب الغسل عليها اذا انزلت المنى، لانه المراد من قوله: وتنزل الماء فهو مسوق لبيان ان المرئفة تجنب بانزال المنى كالرجل، وانه لا يختص تأثيرا لانزال بالرجال كما يوهمه بعض الاخبار فلا ارتباط له بما هو محل البحث من صورة الاشتباه.

**المسئلة الرابعة** اذا وجد الرجل في ثوبه منيا فان علم بخروجه منه وجب عليه الغسل سواء اختص به استعمال ذلك الثوب او شاركه فيه غيره، واما اذا شك في ذلك، فان اختص به استعمال الثوب وجب عليه الغسل، وان اشترك سقط، هذا هو مراد القدماء ممن عنون المسئلة في كتابه، واما ما ذكره السيد المرتضى في مسائل خلافه من تعليل وجوب الغسل على واجد المنى في الثوب المختص بانه موقن بان المنى منه، وكذا ما ذكره في المبسوط من انه يتحقق خروجه منه، فالمراد انه بمنزلة من يتيقن الجنابة في وجوب الغسل. لانه جنب في الواقع ونفس الامر، والافلا فرق بين الثوب المختص والمشارك في وجوب الغسل على من يعلم الجنابة. وخلاصة القول في المسئلة انه ورد في الاخبار المستفيضة بل المتواترة ان من يتيقن الطهارة وشك في الحدث وجب عليه البناء على الطهارة الا اذا تيقن الحدث، والشك في خروج المنى منه مندرج في عموم هذه الاخبار سواء وجد المنى في الثوب المختص او المشترك، الا ان هذه القاعدة قد خصت باخبار دلت على ان واجد المنى في ثوبه يجب عليه الغسل وان لم يعلم بالاحتلام

ففي موثقة سماعة (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئلته عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه انه قد احتلم، قال عليه السلام: فليغتسل ويغسل ثوبه ويعيد صلواته

و موثقة اخرى له (٢) قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام ولا

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

يرى في نومه انها احتلم فوجد في ثوبه وعلى فخذه الماء ؛ هل عليه غسل ؟ قال . نعم .  
و عارضها الشيخ في الاستبصار بما رواه ابو بصير (١) قال : سئلت ابا عبد الله  
عليه السلام عن الرجل يصيب بثوبه منيا ولم يعلم انه قد احتلم ، قال ليغسل ما وجد بثوبه  
وليتوضأ لان السكوت عن حكم الغسل في معنى الحكم بنفيه ، ثم جمع الشيخ  
بينهما بحمل الموثقتين على وجدان المنى في الثوب المختص ؛ وحمل الاخر على وجد  
انه في الثوب المشترك !

والاظهر ان التعارض غير واضح لامكان حمل الوضوء على معناه اللغوي وهو الطهارة  
فيوافق الاولين في وجوب الغسل ويرتفع المعارضة نعم اضافة الثوب الى الضمير  
الراجع الى السائل في الاخبار الثلاثة ظاهر في انه وجد المنى في الثوب الذي يختص  
باستعماله لا يشار كه فيه غيره ، والافشركة الغير خصوصية لمورد السؤال لم يكن  
للسائل مندوحة في الاهمال عن ذكرها وترك التعرض لها في سؤاله فلا يجوز تعميم  
الاخبار لدعوى الاطلاق او ترك الاستفصال

ثم اذا اختص الدليل المخصص للقاعدة بصورة وجدان المنى في الثوب المختص  
وجب الرجوع في صورة اشتراك الثوب الى ما يقتضيه القاعدة المؤيدة بالنص و  
الاجماع ، وهو البناء على الطهارة المتيقنة كما صرح به السيد المرتضى في مسائل  
خلافه ، قال فيما حكى عنه الحلبي : عندنا ان من وجد ذلك في ثوب او فرش  
يستعمله هو وغيره ولم يذكر الاحتلام فلا غسل عليه لتجويزه ان يكون من غيره ،  
مستدلا عليه بانه لا يقين معه بما يوجب الغسل و هو على يقين متقدم ببرائة ذمته  
منه ، فانه على اصل الطهارة فلا يخرج عن ذلك اليقين الا يقين مثله انتهى موضع  
الحاجة من كلامه

## حول ما وجد في ثوبه المختص منى

### فروع

**الاول** تكلم الشيخ في المبسوط في حكم واجد المنى في ثوبه المختص من وجهين (احدهما) من حيث صلوته في الثوب النجس ، و الآخر من حيث صلوته في حالة حكم الشارع عليه في تلك الحالة بالجنابة . فمن الوجه الاول ، قال : المستحب اعادة كل صلوة صليها في ذلك الثوب من لدن اول نومة نامها فيه ، و اما القدر الواجب فهو اعادة كل صلوة صليها من آخر نومة نامها فيه ثم رجع عن ذلك ، و نفى الاعداء من هذه الجهة ، وجوبا واستحبابا لان الصلوة في الثوب النجس انما تبطل مع سبق العلم بالنجاسة وهو هيئنا مفقود ، ومن الوجه الثاني حكم بقضاء كل صلوة صليها من عند آخر غسل ، أغتسل من جنابة او من غسل يرفع الحدث ، ونقل الشهيد هذا الكلام عنه في الدروس واستحسنه ، قال : وهو احتياط حسن .

لكن يظهر من الحللى ان دليل الشيخ فيما ذكره في الوجه الثاني انما هو الموثقة الاولى لسماعة ، لاشتمالها على زيادة تدل على ذلك ، وهذه صورة الرواية ، في السرائر زرعة عن سماعة ، قال : سئلته عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما اصبح ولم يكن رأى في منامه انه قد احتلم ، قال : فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلوته من آخر غسل اغتسل (الخبر)

قوله من آخر غسل اغتسل ، هذه زيادة اوردها في السرائر ولم اجدها فيما عندي من نسخ التهذيب (١) والاستبصار (٢) والوسائل (٣) ولا في كتب الاستدلال بل الموجود في الجميع ، فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلوته ، كما اوردها في اول البحث ، فلا بد من وجود الزيادة في نسخة الاستبصار التي كانت عند الحللى ، لانه نقل

(١) المجلد الاول - ص ١٠٤ -

(٢) المجلد الاول ص ٥٥ -

(٣) كتاب الظهارة - الباب ١٠ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -

الرواية مشتملة على هذه الزيادة عن كتاب الاستبصار .  
وعلى هذا فليس دليله فيما ذكر في الوجه الثاني انه مقتضى الاحتياط حتى يرد  
الطعن عليه بانه لا يقتضى وجوب الغسل مع اقتضاء القاعدة لسقوطه ، بل دليله موثقة سماعه  
المشتملة ، على هذه الزيادة ، لانه نص فيما ذكره الشيخ ، ولذلك لم يعترض الحلبي على الشيخ  
بما ذكر بل اورد عليه بان الخبر ضعيف من حيث السند ، لان الراوى فطحي  
المذهب غير معتقد للحق بل معاند له كافر ، مع انه من اخبار الاحاد : فلا يجوز  
طرح قاعدة الشك بعد الفراغ تعويلا عليه .

فيرد على الحلبي بانه لو بيننا على طرح الخبر لضعف الراوى لكان مقتضاه  
ترك العمل به حتى في ايجاب الغسل ، لان واجد المنى في ثوبه المختص شاك  
في الجنابة من اصلها كما هو المفروض ، وقاعدة يقين الطهارة وشك السدث تقتضى  
البناء على الطهارة ، ولم يقم على خلافها دليل الا الخبران المرويان عن سماعه ،  
لان خبر ابي بصير ليس نصافي الغسل ، وعلى هذا فسماعة متفرد بهذه الرواية لم  
يوافقه في رواية وجوب الغسل غيره من اصحاب الائمة عليهم السلام ، فلو صح المبني  
لوجب الحكم بنفى الغسل ونفى اعادة الصلوة جميعا ، والاوجب الحكم بقبولها في  
كل ما تضمنته من الغسل و اعادة كل صلوة صليها في هذا الثوب من آخر غسل  
اوقعه لرفع الحدث ، لان الاصحاب قد تلقوها بالقبول فلا موجب للتفكيك في فقراتها .

### في حكم واجد المنى في ثوبه المشترك

**الثانى** قال في المبسوط : ان واجد المنى في الثوب المشترك يستحب له  
ان يغتسل احتياطا وليس نذب الغسل ، للعلم الاجمالي بعروض جنابة ، اماله او  
غيره ، لانه يقتضى طرد الحكم في واجد البول و الغائط في الثوب المشترك ،  
فيلزم القول باستحباب الوضوء له من باب الاحتياط ، ولم يقل هو بذلك ولا غيره ،  
بل الظاهر ان ذلك لاحتمال عموم الاخبار ، لان قوله فيها يرى في ثوبه منيا ، او  
يصيب بثوبه منيا ، محتمل لوجهين :

احدهما الثوب الذى يختص هو باستعماله ، والاخر الثوب الذى يصح اضافته اليه ولو بادننى ملابسة ، وعلى الثانى فتشمل الثوب المختص و المشترك جميعا ، و هذا الاحتمال وان كان خلاف الظاهر على ما قررناه ، لكن احتمال العموم مع ذلك قائم ، فلاجله حكم باستحباب الغسل خروجا عن شبهة اخبار مخالفة الغسل

**الثالث** المراد من الثوب المضاف اليه فى الاخبار هو الثوب الذى يختص به استعماله سواء كان مملوكا له ، عينا او منفعة او كان مستعارا ، بل و ان كان مغصوبا ، ولذلك عبر السيد المرتضى والشىخ عن الثوب المشترك بما يستعمله هو وغيره وعن المختص بما لا يستعمله سواء ، وعبر الحللى عن الاول بما يشار كه غيره فى اللبس والنوم ، وعن الثانى بما لا يشار كه فيها غيره ، و تعرض العامة للمسئلة ، وعبر عن الثانى بما لا يلبسه غيره وعن الاول بما يلبسه هو وغيره .

**الرابع** قد تبين مما ذكر ان من يحكم عليه بالطهارة ممن وجد المنى فى ثوبه المشترك انما يحكم عليه بذلك تعويلا على قاعدة يقين الطهارة وشك الحدث ومقتضى ذلك ان يكون محكوما بحكم الظاهر بالنسبة الى غيره كما يكون محكوما بذلك .

فى حق نفسه . فيجوز اقتداء كل من الشريكين فى استعمال الثوب بالآخر اذا وجد المنى فيه ، لان كلا منهما شاك فى الجنابة ، و دليل القاعدة قد تضمن ان يقين الطهارة لا ينتقض الا يقين آخر و ظاهر اللفظ يدل على انه كما يكون يقين الطهارة تفصيلىا كذلك وجب ان يكون يقين الحدث الذى ينتقض به يقين الطهارة ايضا تفصيلىا ولذلك قال السيد المرتضى فى كلامه المتقدم : بان واجد المنى فى الثوب

المشترك على اصل الطهارة و على يقين بها فلا يخرج عن ذلك اليقين الا يقين مثله ، فاستعاد من اخبار القاعدة ان يكون اليقين الناقض مما ثلا لليقين المنقوض واليقينان هنا ليس كذلك ، لان اليقين الاول متعلق بطهارة نفسه على التعيين ، واليقين الثانى متعلق بالحدث المررد بينه وبين صاحبه ، فلا يجوز ان يكون ناقضا لعدم المماثلة بين اليقينين فدعوى انه (ح) يعلم ببطلان صلوته تفصيلا اما لجنابة نفسه او لجنابة امامه

(مدفوعة ) بانه اذا دل الدليل على ان كلام الطرفين مادام شاكا محكوما بحكم

الظاهر من جميع الجهات، فمن اين يتأتى دعوى العلم ببطلان الصلوة اجمالاً او تفصيلاً ومن هنا يظهر انه يكمل بهما عدد الجمعة ايضاً و يحصل العدد بخمسة و سبعة اشتر كوا في استعمال ثوب وجد المنى فيه كل منهم على وجه علم بانه اما من جنابة نفسه او من جنابة ساير الشركاء ، ولا يخصص هذا الحكم بوجودان المنى في الثوب المشترك ، بل يجرى في ساير اسباب الغسل و الوضوء مما يتصور فيه مثل ذلك

### في ان الجماع احد اسباب التمسك

**السبب الثاني الجماع** و ان لم يكن معه انزال لقوله تعالى : **اولا مستم النساء (١)** و قولهم **كالتحليل** : اذا التقى الختانان و جب الغسل (٢) بل عليه الاجماع في الجملة ، و انما الخلاف في ان السبب هل يختص بادخال الحشفة في قبل المرأة ، او يعم الدبر من المرأة و الغلام ، او يعمهما و ايلاج الذكر في فرج البهيمة اقول : **اولها** ظاهر الفقيه ، و النهاية ، و التهذيب ، و الاستبصار ، و المراسم ؛ و الاشارة ، لقولهم : السبب انزال المنى او التقاء الختانين ، و اما ما في الاشارة من ان السبب اما خروج الماء او التقاء الختانين قبلاً كان او دبراً ، فمعناه تعميم الالتقاء لا يلاج الرجل في قبل المرأة من جهة دبرها

**وثانيها** صريح الطوسي في الوسيلة و الحلبي في السرائر ، قالوا : ان ما يوجب الغسل خروج المنى او غيبوبة الحشفة في فرج آدمي سواء كان الفرج قبلاً او دبراً . لان الادمي اعم من الذكور و الاناث ، و قال في فصل غسل الجنابة من المبسوط : اذا ادخل ذكره في دبر المرأة او الغلام فلا صحابنا فيه روايتان (انتهى) و لم يرجح هنا شيئاً ، فهو متوقف في المسئلة

**وثالثها** ما اختاره الشيخ في صوم المبسوط ، قال ، في فصل ما يمسك عنه انصائم : ان ما يمسك عنه الجماع في الفرج انزل او لم ينزل سواء كان قبلاً او دبراً

(١) سورة النساء - الآية ٤٦ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ - ٥ -

فرج امرأة او غلام او بهيمة وعلى كل حال على الظاهر من المذهب (انتهى) لانه اذا كان ذلك ناقضا للصوم كان موجبا للغسل ايضا، لظهور كلامه في باب النكاح من هذا الكتاب ان نقض الصوم ولزوم الغسل متلازمان .

حجة القول الاول عدة اخبار كصحيحة الحلبي (١) قال: سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة في مادون الفرج اعليها غسل ان هو انزل ولم تنزل هي ؟ قال: ليس عليها غسل ، وان لم ينزل هو فليس عليه غسل (الخبر) قوله: دون الفرج، معناه تحت الفرج ، وهو كناية عن الدبر ، لان لها ثلثة ثقب ، اعلاها مخرج البول ، ووسطها مخرج الحيض ، واسفلها الدبر

واوضح منها خبر احمد بن محمد عن البرقي رفعه قال اذا اتى الرجل المرأة في دبرها فلم ينزل فلا غسل عليها ، هذه صورة الخبر في الاستبصار (٢) و بهذه الصورة رواه في الوسائل (٣) عن الكليني الا ان فيه عن البرقي رفعه عن ابي عبدالله عليه السلام

ومثله رواية اخرى عن محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن بعض الكوفيين (٤) يرفعه الى ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمة قال لا ينقض صومها وليس عليها غسل . قال في الوسائل : ورواه ابن ادريس في آخر السرائر نقلا عن كتاب علي بن محمد بن محبوب مثله ان قلت فما يصنع هؤلاء باطلاق قوله تعالى : اولامستم النساء، فان وطئ المرأة في دبرها ام لامسها ايضا

قلت قد فسر الملامسة في بعض الاخبار بالجماع في القبل ، ففي خبر ابي مريم الانصاري (٥) قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول في الرجل يتوضؤ ثم يدعوا

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١١ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

(٢) المجلد ١ - ص ٥٦ -

(٣) كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الجنابة - الرواية ٣ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ - من ابواب نواقص الوضوء - الرواية ٤ -



جاريته فتأخذ بيده حتى ينتهى الى المسجد؟ فان من عندنا يزعمون انها الملامسة، فقال: لا والله ما بذلك بأس، ولا يعنى بهذا «اولامستم النساء» الا الواقعة فى الفرج والظاهر من الفرج هو القبل

حجة القول الثانى اطلاق الاية، واما خبر الانصارى فالحصر فيه اضافى: قوله: ما يعنى باللامسة الا الواقعة فى الفرج، يعنى ليس المراد من الملامسة التقاء البشريتين كما زعمه العامة بل المراد شىء آخر غير ذلك

و يؤيد الاطلاق صحيحة محمد بن مسلم (١) عن احدهما عليه السلام قال: سئلته متى يجب الغسل على الرجل والمرءة؟ قال: اذا ادخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم لان الضمير راجع الى الذكر، وترك ذكر المتعلق قرينة على ان المراد تعميم السبب لا دخال الذكر فى كل ثقب من المرءة تعارف الجماع فيه قبلا كان او دبراً، وايضاً ذكر الغسل والمهر والرجم فى سياق واحد يدل على ان كل ادخال يوجب المهر او الرجم فهو يوجب الغسل ايضاً

وفى صحيحة زرارة (٢) عن ابى جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام؛ قال: فىمن جامع ولم ينزل، اتوجبون الرجم عليه ولا توجبون عليه صاعاً من ماء قال الحلبي ان فى هذا تنبيهاً على أن هذه الاحكام يتبع بعضها بعضاً، فاذا كنا نوجب فى الوطى فى الدبر من المرءة الحد كما يوجب فى القبل وجب الغسل بشهادة امير المؤمنين عليه السلام

و اوضح من الجميع ما رواه الشيخ باسناده عن ابن ابى عمير عن حفص بن سوقة عن اخبره (٣) قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى اهله من خلفها. قال: هو احد المأتين فيه الغسل الخبر قوله: المأتين، هو تشية المأتى بالميم المفتوحة والهمزة الساكنة والتاء المثناة الفوقانية والالف المقصورة مفعول

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ٥ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

من اتى يأتى ، اى موضع الايتان و الجماع ، فقوله : هو احد المأئين ، تعليل فى الظاهر لقوله : فيه الغسل ، يعنى ان الايتان فى دبر المرأة يوجب الغسل لانه احد المأئين اى احد الموضوعين الذين يقع فيهما الجماع والوطى ، وهذا الخبر وان كان مرسلا لكن المرسل له ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، فهو من حيث الحجية والاعتبار بحكم الخبر الصحيح .

نعم يقع المعارضة بين هذين الصحيحين و المرسلة ، وبين الاخبار الاولى لكن الترجيح للثانى لانها صحيحتان و مرسل كالصحيح ، و ايضا مؤيدة فى بعض مدلولها بموافقة الكتاب بخلاف الاخبار الاولى فانها صحيحة واحدة ، و مرسلتان لاعتبار بهما ،

ثم ان مقتضى الاخبار الثلاثة عموم الحكم لدبر الغلام ايضا ، لانه احد المأئين و موجب للحد ايضا ، بل يمكن الاستدلال بخبر حفص على الحاق وطى البهيمة بوطى الادمى فيكون هو الحجة على القول الثالث ، وذلك لان المتعلق فى قوله : احد المأئين ، محذوف يحتمل فيه وجوه .

احدها - ان الدبر احد المأئين من المرأة لانها مأيتان هما القبل والدبر .  
و ثانيها - ان الدبر احد المأئين من كل آدمى يتعلق الغرض باتيان مأتية سواء كان له مأيتان كجنس الاناث او مأتى واحد كجنس الذكران  
و ثالثها - ان الدبر احد المأئين من كل حيوان يمكن الايتان فى ماتيه ، آدميا كان او غيره ، والظاهر ان مارجحه الشيخ فى المبسوط من الحاق فرج البهيمة بالادمى مبنى على حمل المرسلة على الوجه الثالث ، و انما لم يذهب اليه الحللى لانه من اخبار الاحاد عنده لكنه يلزمه ذلك بناء على ما استنبطه من خبر زرارة ، لان وطى البهيمة موجب للعقوبة الشرعية ايضا كالرجم فيلزمه الغسل

## فروع

الاول يتعلق الحكم بالايلاج فى الخنى المشكل دبراكان او قبلا وان كان من مثله ، ولا يضر احتمال الزيادة فى آلة الفاعل و القابل ، لصدق الايتان بألة

الاتيان والجماع في مأتى وموضع جماع وان كانت اللتان اصليتين او زائدتين او مختلقتين .

**الثانى** قوله : احد المأتين ، يقتضى اعتبار تعلق الفعل بالمأتى ، فلا بد من ان يكون فعل الفاعل مما يصدق عليه الاتيان فخرج عنه فعل البهيمة اذا كان فاعلا لعدم صدق الاتيان على فعله بل يختص فى العرف باسم آخر كالنزآء والسفاد ونحوهما ، وكذا اذا ادخل الحى فى فرجه ذكر الميت

**الثالث** على تقدير ثبوت الغسل لافرق بين الفاعل والقابل لاطلاق قوله : فيه الغسل ، من غير ان يكون فرق بين الجماع لشرائط التكليف وفاقدها (نعم) لا يجب الغسل على الصبى حتى يحتلم ولاعلى المجنون حتى يفيق ، لان الطهارة شرط الصلوة والصلوة عليهما

**الرابع** لو ادخل ذكره فى فرج ميتة قال فى المبسوط : و جب عليه الغسل والحد لقولهم ان حرمة الميت كحرمة الحى ( انتهى ) نعم لا يجب تغسيل المفعول به لان الجنابة كالحديث الاصغر وصف يعرض الاحياء خاصة

**الخامس** قال فى المبسوط حد التقاء الختانين ان يدخل ذكره فى فرج المرءة حتى تغيب الحشفة فيكون موضع القطع منه مجازيا لموضع القطع منها ، وقال فيه ايضا : اذا ادخل ذكره فى دبر المرءة و الغلام فلا صحابنا فيه روايتان ؛ وقال فيه ايضا : اذا ادخل ذكره فى فرج بهيمة او حيوان آخر فلا نص فيه

فيستفاد من كلماته فى هذا الكتاب ان جماع الرجل ان كان فى قبل المرءة فلاغسل ولاجنابة الامع غيبوبة الحشفة وان كان فى دبر الغلام او المرءة او البهيمة وجب الغسل بادخال الذكرو ظاهره كفاية مسمى الادخال وان كان ببعض الحشفة و ما اختاره من التفصيل قوى لان التقييد بالغيبوبة قد استفيد من صحيحة محمد بن اسماعيل (١) وقد تضمنت انه قال : التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة ؟ قال : نعم و من المعلوم انه لا ياتقى الختانان الا فى قبل المرءة ، و اما الجماع فى دبر

المرثة او الغلام او البهيمة فمدرك الغسل فيها اما مرسله حفص (١) فالمدار فيها على صدق الاتيان والظاهر حصول الصدق بمسمى الادخال ، اوصحاحه محمد بن مسلم (٢) فالمدار فيها على صدق الادخال والله العالم .

## حول ما يتوقف على غسل الجنابة

**قال: المبحث الثاني** يتوقف على غسل الجنابة امور ( اولها ) الطواف ، الى قوله ( سادسها ) قراءة سور العزائم .

**اقول :** الطهارة من حدث الجنابة شرط في اشياء :

**منها** الصلوة باقسامها من الفرض والنفل حتى صلوة الاحتياط لقوله سبحانه: اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ، الى قوله : وان كنتم جنبا فاطهروا (٣) ويخرج منها صلوة الجنابة بالنص والاجماع .  
**ومنها** الطواف لان الكون في المسجد الحرام محرم على الجنب فاذا اتحد الطواف مع الكون المحرم بطل .

**ومنها** كل سجدة واجبة كالسجدة الواجبة للعزيمة وسجود السهو الواجب وقضاء السجدة المنسية دون السجدة المندوبة ، ومن ثم حرم على الجنب قراءة العزائم لانها توجب السجدة وهي محرمة على الجنب ، وقد سبق الكلام في ذلك في ابحاث الوضوء .

**ومنها** الصوم على تفصيل يأتي في محله انشاء الله تعالى .

**ومنها** مس كتابة المصحف كما في النهاية والمبسوط والغنية والسرائر لقوله تعالى : لا يمسه الا المطهرون (٤) لان الضمير راجع الى الكتاب والظاهر منه نفس

(١) تقدمت آنفا في - ص ١٥ -

(٢) قدمت في - ص ١٥ -

(٣) سورة المائدة - الآية ٨-٩-

(٤) سورة الواقعة - الآية ٧٨-

المكتوب : واما خبر ابراهيم بن عبد الحميد (١) المصحف لاتمسه على غير طهر ، ولاجنباً ، ولا تمس خطه ولا تعلقه . فهو وان دل على ان مس غير الخط ايضاً ممنوع وبه افتنى الصدوق في المقنع (٢) لكنه ءحمول على الكراهة بقريظة قولهم (ع) في خبر آخر (٣) : لا تمس الكتابة ومس الورق .

ثم اذا كان المدار على صدق مس الكتابة ، فالمكتوب اذا كان من الالفاظ المشتركة بين القرآن وغيره ام يتعلق به الحكم الا اذا انضم اليه في الكتابة ما يخصه بالقرآن وان كان الكاتب قد كتب المشترك بقصد القرآن ، لوضوح ان القصد لا يؤثر في الموضوعات الخارجية ولا يغيرها عن حقائقها ، فاذا كان اللفظ في حد ذاته مشتركاً لم يخلص عن الاشتراك الا بان ينضم اليه من جنسه ما يوجب التخصيص والتخليص «نعم» لافرق في الضميمة بين ان يكتبها الكاتب الاول او غيره ، اذ على التقديرين فقد صار المكتوب قرآناً في الحال فلا يمسه غير الطاهر .

وهيها مس اسم الله تعالى ، لموثقة عمار (٤) لا يمسه الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله . وربما يلحق به اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام بل كل اسم شريف ، يدل عليه صحيح منصور بن حازم (٥) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئلته عن التعويد يعلق على الحايض ؟ قال : لا بأس ، وقال تقرأه وتكتبه ولا تمسه . والحسن عن داود بن فرقد (٦) عنه عليه السلام قال : سئلته عن التعويد يعلق على الحايض ؟ قال : نعم لا بأس

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الوضوء - الرواية ٣ -

(٢) كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة وغيرها ص - ١٣

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الوضوء - الرواية ٢ -

(٤) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٧ - من ابواب الحيض الرواية ٣ - ولا

يخفى ان ما نقلها المصنف هي رواية فضالة عن داود ، وصحيحة منصور بن حازم غيرها ، اوردها صاحب الوسائل في هذا الباب .

(٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٧ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

وقال : تقرأه وتكتبه ولا تصيبه يدها (الخبر) لان التعويذ هي العوذة والرقية التي يرقى بها صاحب الافة او غيره ، فيعم القرآن و الاسماء المعظمة من اسماء الله سبحانه واسماء الانبياء والائمة عليهم السلام ، لتداول اتخاذ العوذة من هذه الاسماء وغيرها من الاسماء الشريفة كاسماء الملائكة ، واذا ثبت ذلك في الحائض ثبت في الجنب ايضاً ، لان منع الحايض انما هو لكون الحيض حدثا اكبر والجنابة ايضاً كذلك .  
ومنها دخول المساجد لغير العبور لخبر زرارة و محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلنا له عليه السلام : الحايض والجنب يدخلان المسجد ام لا ؟ قال عليه السلام الحايض والجنب لا يدخلان المسجد الامتازين ان الله تبارك وتعالى يقول : ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ( الخبر ) و كانه عليه السلام يفسر الصلوة بمواضع الصلوة يعنى المساجد ، وفيه ابحاث يرجع فيها الى كتب التفسير ، وانما يهمننا البحث عن وقوف الجنب في المسجد ، والخبر نص في المنع مع انه موضع وفاق بين علماء الاسلام .

## حول حرمة وقوف الجنب

### في المساجد والمشاهد

فروع قوله تعالى : عابري سبيل؛ ماخوذ من عبر الطريق اذا اجتازه وقطعه، فالمتيقن من العبور الجائر، ما اذا دخل المسجد من باب وخرج من آخر، والحق به في الاخبار ما اذا دخل المسجد لتناول شيء واخذه منه وان خرج من حيث دخل، فكانهم (ع) يفسرون العبور بما اذا كان سبيلا للبلوغ الى مقصد وان كان ذلك المقصد في المسجد، اما اذا دخل المسجد لوضع شيء فيه فلا يجوز، لانه ليس من عبور السبيل بوجه، ولذلك ورد المنع عنه بالخصوص .

ففي صحيحة عبد الله بن سنان (٢) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب و الحايض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه ؟ قال: نعم ولكن لا يضعان في

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٠ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

المسجد شيئاً» يعني يقطعان المسجد لاخذ المتاع الذي يكون فيه، لانه نوع من عبور السبيل المرخص فيه، ولا يقطعانه لوضع متاع فيه لانه ليس من انواع العبور فيدخل في عموم المنع المستثنى منه .

وقد استشكل الفرق بين الحالين على زرارة (١) حيث قال: قلت له فما بالهما «يعني الجنب والحايض» ياخذان منه ولا يضعان فيه؟ قال: لانهما لا يقدران على اخذ ما فيه الامنه، ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره (الخبر) يعني ان الرخصة للعابر في الاخبار انما هو لاحتياجه الى العبور واضطراره اليه، والا اضطرار انما يتأتى في تناول دون الوضع . هذا هو فقه المسئلة ومدلول الاخبار. ومراد القدماء من قولهم يجوز الاخذ ويحرم الوضع، ارادوا بذلك انه يجوز له الدخول للاخذ منه ولا يجوز له الدخول للوضع فيه، وليس مرادهم ان وضع الشيء في المسجد محرم على الجنب من حيث كونه وضعا وان لم يكن مستلزما للدخول هذا .

واما المشاهد المشرفة فقد جرت سيرة الناس، العلماء منهم وغيرهم على الالتزام باجراء احكام المساجد فيها فلا يدخلها جنب ولا حائض ولا يقرب اليها شيء من النجاسات، ويرفع الاصوات على منائرها بالاذان في اوقات الصلوة، ويقام فيها الجماء، ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره (الخبر) يعني ان الرخصة للعابر شيئاً مستحداً انما هو لاحتياجه الى العبور واضطراره اليه، والا اضطرار انما يتأتى في فتطمئن النفس الوضع . هذا هو فقه المسئلة ومدلول الاخبار. ومراد القدماء من الاخذ ويحرم الوضع، ارادوا بذلك انه يجوز له الدخول للاخذ منه بقصد ان تدخله في الدخول للوضع فيه، وليس مرادهم ان وضع الشيء في المسجد محرم مرغوباً في من حيث كونه وضعا وان لم يكن مستلزما للدخول هذا .

سورة الكهف  
المشاهد المشرفة فقد جرت سيرة الناس، العلماء منهم وغيرهم على نسخ ذلك في اجراء احكام المساجد فيها فلا يدخلها جنب ولا حائض ولا يقرب اليها و يخرج نجاسات، ويرفع الاصوات على منائرها بالاذان في اوقات الصلوة، ويقام

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢-

(٢) الاية ٢٠ -

بالاجتياز لخبر محمد بن مسلم (١) قال قال ابو جعفر عليه السلام في (حديث الجنب و الحائض) ويدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه ، ولا يقربان المسجدين - الحرمين « بل لو احتلم في احدهما تيمم لخروجه لخبر ابي حمزة (٢) قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام ؛ او في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فاصابته جنابة فليتييم ، ولا يمر في المسجد الا متيماً « قوله : ولا يمر في المسجد الا متيماً ، يعنى ان قطع المسجدين و المرور فيهما بمسمى المرور غير جائز ، و لذلك قال في المبسوط: خرج منهما بعد ان يتيمم من موضعه ، ومثله الكلام اذا دخلهما الجنب سهواً

ثم ان مقتضى اطلاق الخبر ، وجوب التيمم على الجنب وان قدر على الغسل وكان زمانه اقصر من زمان التيمم ويؤيده خبر رفاعة بن موسى (٣) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الوضوء في المسجد فكرهه في البول و الغائط « لان انشاء الطهارة الحديثية الكبرى اولى بالكرهية من الطهارة الحديثية الصغرى والله العالم

## في الافعال التي تكره للجنب

قال : المبحث الثالث يكره للجنب الاكل والشرب الى قوله كما انه يكره للمختضب ان يختضب ثم يأخذ الخضب مأخذه

اقول الافعال التي تكره للجنب مطلقا او في الجملة اشياء

احدها و ثانيها الاكل والشرب ، فان الاكل على الجنابة يورث الفقر ،

كما في حديث المناهى (٤) وفي خبر السكوني (٥) عن ابي عبدالله عليه السلام لا يذوق

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٧ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥٧ - من ابواب الوضوء - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الجنابة - الرواية ٥ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -



الجنب شيئاً حتى يغسل يديه ويتمضمض فانه يخاف منها الوضوح « و ترتفع الكراهة عند الاصحاب بتقديم المضمضة والاستنشاق ، للحسن كالصحيح ، عن ابي جعفر عليه السلام (١) الجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب غسل يده وتمضمض وغسل وجهه وأكل وشرب والخبر ان وان سكتنا عن الاستنشاق ، لكن الاصحاب فهموا من ذكره المضمضة ان المراد ارتفاع الكراهة باحد امرين ، اما تقديم الاغتسال او تقديم مقدماته المندوبة وهي المضمضة والاستنشاق ، واما غسل اليدين فمندوب للاكل سواء كان على حال الجنابة او الطهر ، واما غسل الوجه فغير مذكور في غير هذا الخبر ولذلك اقتصر الاصحاب على المضمضة والاستنشاق

واما الخبر المتضمن لتقديم الوضوء كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيد عليه السلام (٢) قال اذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ « فالمراد من التوضؤ الاغتسال ، يعنى ان الجنب لا يأكل على حال الجنابة بل يغتسل ثم يأكل **وثالثها** قراءة القرآن في الجملة قال في المبسوط: يجوز ان يقرأ القرآن ماشاء غير العزائم ، والاحتياط ان لا يزيد على سبع آيات او سبعين آية، وقال في الوسيلة : ان قراءة ما زاد على سبعين مما يكره للجنب، وظاهر الصدوق في المقنع (٣) والهداية والفقهاء ، والسيد المرتضى في الانتصار ، والحلي في الاشارة والسيد في الغنية ، والحلي في السرائر ان الجنب يجوز ان يقرأ ماشاء من القرآن الا العزائم، وفي غيرها الاحرمية ولا كراهة ، يدل عليه ماورد في الاخبار الكثيرة (٤) من ان الجنب لا بأس بان يقرأ القرآن ماشاء، خرجنا عن عمومها عزائم الاربع ، لاتفاق النص والفتوى فيها على المنع، بقي الباقي .

ويدل على القول الاخر خبر عثمان بن سعيد او عثمان بن عيسى عن سماعة (٥)

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الجنابة - الرواية ٤ -

(٣) كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة وغيرها - الطبعة الحديثة ص ١٣

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الجنابة -

(٥) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الجنابة - الرواية ٩ -

قال سئلته عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ فقال: ما بينه وبين سبع آيات» وفي رواية زرعة عن سماعة (١) انه قال : سبعين» لاشعاره بعدم الرخصة في الزائد على العدين، ولذلك احتاط الشيخ بترك الزيادة، لكن الطوسي جزم بكراهة الزائد، ولعله لكثرة اخبار الرخصة وضعف خبر المنع من حيث السند والدلالة، مع انه يحتمل ان يكون السبع كناية عن الفاتحة، لانها سبع آيات وكذلك السبعون لانها تتكرر في الفرائض الخمس عشر مرات ، فيدل على عدم الرخصة في قراءة غير الفاتحة في الفرائض فيجب طرحه لانه من الشواذ فيبقى اخبار الرخصة على اطلاقها، ولعله لاجل ذلك ذهب الصدوق واتباعه الى نفي الكراهة .

ورابهما مس غير موضع الكتابة من القرآن لقوله في خبر ابراهيم بن عبد الحميد (٢) : المصحف لاتهسه على غير طهر ، ولا جنباً ، ولا تمس خطه ولا تعلقه » وانما حمل على الكراهة جمعاً بينه وبين ما دل على جواز مس غير موضع الكتابة من الورق .

وخامسها النوم فانه مكروه للجنب حتى يغتسل او يتوضأ لخبر سماعة (٣) قال: سئلته عن الجنب يجنب ثم يريد النوم . قال : ان احب ان يتوضأ فليفعل ، والغسل احب اليّ وافضل من ذلك، وان هونام ولم يتوضأ ولم يغتسل فليس عليه شىء انشاء الله تعالى» هذا حكم واجد الماء، واما الفاقد، فالظاهر زوال الكراهة له بالتيمم وان كان بقصد البدلية عن الوضوء ، لان الكراهة كانت تزول للواجد بكلا الطهارتين، فالابدال بالنسبة الى الفاقد كذلك .

واما الخبر لاينام المسلم وهو جنب ولاينام الاعلى طهور ، فان لم يجد الماء فليتميم بالصعيد (٤) فالظاهر ان الضمير في «ينام» و«يجد» راجع الى المسلم، لا الى الجنب، والمعنى لاينام المسلم الاعلى طهور فان لم يجد المسلم الماء فليتميم ، والطهور اعم من

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٠ .

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الوضوء - الرواية ٣ .

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ٦ .

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ٣ .

الوضوء والغسل، فالتيمم المأمور به للفاقد ايضا اعم من كونه بدلا عن الطهارة الكبرى او الصغرى .

وسادسها الخضاب للاخبار الكثيرة كخبر عامر بن جذاعة (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: لا تختضب الحائض، ولا الجنب، ولا تجنب وعليها خضاب، ولا يجنب هو وعليه خضاب ولا يختضب وهو جنب « وخبر جعفر بن محمد بن يونس (٢) ان اباہ كتب الى ابي الحسن عليه السلام يسئله عن الجنب يختضب او يجنب وهو مختضب فكتب عليه السلام لا احب له ذلك الى غير ذلك .

ان قلت فدتضمن اخبار الباب النهى عن امرين احدهما اختصاب الجنب، والاخر الجنابة حال الاختصاب، مع ان من افنى من الاصحاب بالكرهية اقتصر على الاول وقال: يكره الخضاب للجنب ولم يذكر الجنابة حال الاختصاب .

قلت الوجه فيه امر اشار اليه الشيخ المفيد قده فى المقنعة قال فى اخر باب الدماء: ويكره للحائض والنفساء ان يخضبن ايد يهن و ارجلهن بالحناء وشبهه مما لا يزيله الماء، لان ذلك يمنع من وصول الماء الى ظاهر جوارحين التى عليها الخضاب، وكذلك يكره للجنب بعد الجنابة وقبل الغسل منها؛ فان اجنب بعد الخضاب لم يخرج بذلك؛ وكذلك لا حرج على المرءة ان تختضب قبل الحيض ثم يأتىها الدم وعليها الخضاب، و ليس الحكم فى ذلك كالحكم فى استينافه مع الحيض والجنابة على ما بيناه (انتهى) .

يعنى ان الوجه فى كراهة الخضاب بعد الجنابة قبل الغسل هو ان الجنابة قد حصلت فى البشرة الغير الملونة بلون الحناء والغسل يقع على البشرة الملونة، واللون يمنع من وصول الماء الى بياض البشرة التى اصابته الجنابة و ذلك ان لم يوجب بطلان الغسل لكنه يوجب الكراهة، وهذا بخلاف الجنابة بعد الاختصاب، لان الجنابة والغسل يقعان على البشرة الملونة فيرتفع المحذور قوله: مما لا يزيله

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الجنابة - الرواية ٩ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الجنابة - الرواية ٨ -

الماء ، يعنى لون الحناء .

ثم ان الظاهر انهم استفادوا هذا التفصيل من خبر ابي سعيد (١) قال: قلت لابي ابراهيم عليه السلام: ايخضب الرجل وهو جنب؟ قال: لا قلت: فيجنب وهو مختضب قال: لا، ثم سكت قليلا ثم قال: يا ابا سعيد الا ذلك على شيء تفعله؟ قلت: بلى قال: اذا اختضبت بالحناء واخذ الحناء مأخذه فحينئذ فجامع، لانه يدل على ان منع المختضب من الجنابة يختص بما اذا كانت الجنابة بعد الاختضاب قبل تلون الجسد، واما اذا كانت بعد التلون فلا منع و على هذا فقولهم في الاخبار السابقة: ولايجنب و عليه خضاب، محمول على انه لايجنب قبل تلون الجسد بالخضاب، واذا كان هذا معنى الكلام، رجع الحكمان الى ان الرجل لايجنب قبل احداث الخضاب، او قبل تلون الجسد بالخضاب.

## في واجبات الغسل

قال: **المبحث الرابع** يجب في الغسل امور: اولها النية مقارنة لاوله، و ثانيها استدامتها، وثالثها غسل ظاهر البشرة بما يسمى غسلا فلايجزى غسل غيرها في غير الجبيرة وما في حكمها حتى الشعر الى قوله: مراعاتها بمعنى المتابعة اولى. **اقول**: يجب في غسل الجنابة اشياء:

**الاول** النية ويعتبر فيها امران، احدهما قصد العبادة فيه على نحو مامر في الوضوء، والاخران يقصد به الطهارة الحديثة، اما بالمطابقة كان ينوى الطهارة من حدث الجنابة، او بالالتزام كان ينوى الغسل لاستباحة عمل يشترط فيه الطهارة الحديثة كالصلوة و مس كناية القرآن والجلوس في المسجد، وذلك لان غسل الجنابة عبارة عن غسل البدن بالماء وهو عمل مشترك بين غسله لازالة الوسخ او الخبث او التبريد او التسخين، ولاحداث الطهارة التنظيفية كغسل الجمعة و غسله لاحداث الطهارة الحديثة ولايتعين للاخير الا بالنية، ولو نوى الطهارة من الحدث

واطلق كان مجزيا مع انحصار الحدث في الجنابة وبدونه ، اما الاول فظاهر ، و اما الثاني فلان الحدث لا يرتفع عمن اجتمع عليه احداث من جملتها الجنابة الا برفع الجنابة (نعم) لو نوى غير الجنابة على التعيين بطل كما مر عند البحث عن تداخل اغسال .

قال في المبسوط : واذا اجتمعت اغسال من جملتها غسل الجنابة ، فاذا نوى بالغسل الجنابة اورفع الحدث اجزئه وان نوى به غسل الجمعة لم يجزه (انتهى) وقال ايضا : اذا نوى الجنب استحاحة دخول المسجد والجلوس فيه ارتفع حدثه ؛ واما الاجتياز فيه فحكم الجنب وحكم المحدث فيه سواء (انتهى) وذلك لانه اذا نوى بالغسل استحاحة الجلوس في المسجد كان ملازما لقصد رفع الجنابة ، لان الجلوس في المسجد لا يستباح بدونه ، واما اذا نوى به الاجتياز لم يكن ملازما لذلك لان الاجتياز جائز للجنب وغيره .

**والثاني والثالث** مقارنته لنية للعمل واستدامتها الى آخره حكماً بمعنى ان لا ينوى في الاثناء ما يخالف النية الاولى ، فلو غسل الرأس بنية غسل الجنابة ثم غسل الجنب الايمن بقصد ازالة الوسخ او الخبث لم يجزه ذلك

**الرابع** غسل البشرة بما يسمى غسلا على خلاف فيه بين الاصحاب ، فاعتبر السيد المرتضى (قده) في الناصريات صدق الغسل المتوقف لغة وعرفا على جريان الماء على البدن وواقفه الشيخ في المبسوط قال : و اقل ما يجزيه من الماء ما يكون جارياً على جميع الجسد ويبل اصل كل شعرة وان كان قليلا مثل الدهن ( انتهى ) وهو صريح السرائر و ظاهر الغنية و الوسيلة و اشارة السابق و فصل المفيد قده بين الاختيار و الاضطرار ، فاختر في الاول اعتبار الغسل و اكتفى في الثاني بالدهن الذي لا يجري بنفسه بل بامرار اليد عليه و نقله من موضع الى موضع

ووجه الخلاف اختلاف الاخبار ففي جملة منها اعتبار جريان الماء كصحيفة محمد بن مسلم (١) عن احدهما عليه السلام قال : سألته عن غسل الجنابة ، فقال : تبدأ

بكفيك ، الى ان قال : فما جرى عليه الماء فقد طهر « وحسنة زرارة (١) قال قلت كيف يغتسل الجنب فقال : ان لم يكن اصاب كفه شىء غمسها فى الماء ، الى ان قال فما جرى عليه الماء فقد اجزئه الى غير ذلك .

وفى قباليهما اخبار دلت على خلاف ذلك كموثقة زرارة (٢) قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة ، قال : افض على رأسك ثلاث اكف و عن يمينك وعن يسارك ، انما يكفيك مثل الدهن « وموثقة اسحق بن حماد (٣) عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول : الغسل من الجنابة والوضوء يجزى منه ما اجزء من الدهن الذى يبيل الجسد « وحسنة زرارة ومحمد بن مسلم (٤) عن ابي جعفر عليه السلام قال : انما الوضوء حدمن حدود الله ليعلم من يطيعه ومن يعصيه ، وان المؤمن لا ينجسه شىء ، انما يكفيه مثل الدهن « قوله : الدهن ، هو من دهن رأسه و غيره دهناً ، ودهنة : بله والاسم الدهن بالضم قاله فى القاموس

فجمع المفيد بين الطائفتين بحمل الاولى على حالة الاختيار و الثانية على صورة الاضطرار بقرينة خبر محمد الحلبي (٥) عن ابي عبدالله عليه السلام قال اسبغ الوضوء ان وجدت ماءً والا فانه يكفيك اليسير « لكنه مع ضعف الدلالة معارض فى مورده بخبر على بن جعفر عن اخيه (٦) سئلته عن الرجل تصيبه الجنابة ولا يقدر على الماء فيصيبه المطر أيجزيه ذلك او عليه التيمم ؟ فقال : ان غسله اجزئه والا تيمم « فانه شرط فى من فقد الماء و اصاب المطر ان يحصل له الغسل بالمطر ، فهو

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢٦ من ابواب الجنابة الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ من ابواب الجنابة - الرواية ٦ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥٢ - من ابواب الوضوء - الرواية ٥ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥٢ من ابواب الوضوء - الرواية ١ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥٢ من ابواب الوضوء - الرواية ٤ -

(٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ من ابواب الجنابة - الرواية ١١ -

صريح في ان حكم المختار والمضطر من هذه الجهة سواء وان واجد القليل الذي لا يجري على البدن بنفسه لا يجوز له الاغتسال بهذه الكيفية بل يجب عليه التيمم كالفاقد فوجب التأويل في اخبار الدهن بان المراد هو الدهن الذي يجري معه الماء بقرينة خبر زرارة (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال: ان الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد اجزئه ادلالته على ان الجريان كما يعتبر في الماء الكثير كذلك يعتبر في الماء القليل فمعنى اجزاء مثل الدهن اجزاء ما يشبهه الدهن في قلة الماء وضعف جريانه ، لا اجزاء ما كان مثل الدهن بعينه

ثم ان حكم البشرة في الغسل يغير حكمها في الوضوء لان البشرة المستورة بالشعر لا يجب غسلها في الوضوء بل يكفي اجراء الماء على ظاهر الشعر فوقها و لا يلزم تحليل الشعر ، بخلاف الغسل فانه يجب ايصال الماء الى البشرة وان كانت مستورة بالشعر لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) : تحت كل شعرة جنازة فبلوا الشعر و انقوا البشرة وليس معنى قوله تحت كل شعرة جنازة ، انه يجب ايصال الماء الى البشرة تحت الشعر ولا يجب غسل الشعر ، لان قوله : فبلوا صريح في وجوب غسله ، بل المعنى انه ليس كالوضوء في كفاية افاضته الماء على ظاهر الشعر من غير تبطين نعم قال الشيخ في النهاية : و غسل المرأة كغسل الرجل سواء ويستحب لها ان تحل شعرها ان كان مشدوداً فاذا لم تفعل فليس بها بأس خلافاً للمنفدي المقنعة فانه قال في غسل المرأة : ان كان شعرها مشدوداً حلتها . والخلاف بينهما انما هو في ذوائب المرأة التي تشد بالخيط فقال الشيخ باستحباب حلها ، جمعاً بين النبوي المذكور و بين ما ورد في الاخبار من قولهم صلى الله عليه وآله وسلم (٣) : المرأة لا تنقض شعرها ، واحتاط المفيد فاخذ بالنبوي صلى الله عليه وآله وسلم وترك العمل بالاخبار المعارضة و اما غير الذوائب فالظاهر انه لا خلاف بين القدماء في وجوب غسل الشعر

(١) الوسائل كتاب الطهارة الباب ٣١ من ابواب الجنابة - الرواية ٣ -

(٢) في سنن ابن ماجه المجلد ١ - ص ٢٠٧ - والمغني المجلد ١ ص ٢٢٨ -

(٣) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣٨ من ابواب الجنابة الرواية ٣ - ٤

مع البشرة تحته، ودعوى خروجه عن مسمى البدن غير مسموعة؛ لان الجسد هينها اعم مما تحله الحيوة وما لاتحله كالشعر والظفر

ثم ان الواجب في غسل البدن غسل ظاهره دون بواطنه، ويدخل في الظواهر الاذنان ظاهرهما و باطنهما ، لان من الواجب غسل الراس ، و الاذنان داخلان فيه ، و لذلك قال في المقنعة : و يدخل اصبعيه السبابتين في اذنيه ليغسل باطنهما بالماء ويلحق ذلك بغسل ظاهرهما و قال في النهاية و تخلل اذنيه باصبعيه ، و تسمية داخل الاذن بالباطن لا يستلزم كونه باطناً للبدن بل اطلاق الباطن عليه كاطلاقه على باطن الكف والذراع والقدم ، واما اعتبار التخليل بالاصبع فانما هو للتحرز عن جريان الماء الى ثقب الاذن والصماخ

**الخامس** الترتيب بين الاعضاء في غسل الرأس اولا، ثم الجانب الايمن الى تحت القدم، ثم الجانب الايسر كذلك. هذا مذهب الشيخين، والسيد بن، والديلمي، والطوسي، والحلي والحلي، و استقر عليه المذهب في الاعصار المتأخرة ولم اجد فيه خلافا بين القدماء الا الصدوق في المقنعة (١) والهداية والفقهاء ، فان ظاهر كلامه في الكتب الثلاثة نفى الترتيب رأساً ، ولعله يحتج عليه بان الاخبار في ذلك مختلفة ، دل بعضها على نفى الترتيب رأساً ، وبعضها على اثباته بين الرأس وسائر الجسد ، و بعضها بين الاعضاء الثلاثة .

فمن قبيل الاول مرسله محمد بن حمزة (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اصابته جنابة فقام في المطر حتى سأل على جسده ، أيجزیه ذلك من الغسل؟ قال : نعم .

ومن الثاني صحيحة محمد بن مسلم (٣) عن احدهما عليهما السلام وفيها « ثم تصب على رأسك ثلاثا ، ثم تصب على سائر جسديك ، مرتين ، فما جرى عليه الماء فقد طهر . »

(١) باب الغسل من الجنابة وغيرها - الطبعة الحديثة ص ١٢

(٢) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢٦ من ابواب الجنابة - الرواية ١٤

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ١



ومن الثالث حسنة زرارة (١) وفيها « ثم صب على رأسه ثلاث اكف ، ثم صب على منكبه الايمن مرتين ، وعلى منكبه الايسر مرتين » فان الترتيب بين الرأس وغيره مستفاد من «ثم» والترتيب بين الجانبين مستفاد من الترتيب بينهما في الذكر مع انه صريح في رعاية الترتيب بين الجانب الايمن والرأس وهو مستلزم لرعاية الترتيب بين الجانبين لعدم القائل بالفصل ، و اذا تعارض الاخبار وجب طرح الاخيرين والاخذ بالاول ، لانه اوفق بظاهر الكتاب ، او حملهما على الندب .

والجواب : ان ما دل على نفي الترتيب انما دل عليه بالاطلاق ، فلامعارضة بينه وبين مانص فيه على اعتباره ، مع انه ورد في الاخبار الكثيرة ان الميت يغسل كما يغسل الحي ، وانه يجب البدئة برأس الميت ثم الجانب الايمن منه ثم الجانب الايسر (٢) فان هذا صريح في لزوم الترتيب بين الاعضاء الثلاثة و اذا ثبت ذلك في غسل الميت ثبت في اغتسال الحي ، لنص الاخبار على ان هما مثلان .

وهل يضم العنق الى الرأس او الى الجانبين ، فيه خلاف بين القدماء ، فقال المفيد في المقنعة : انه يغسل رأسه الى اصل عنقه ، وتبعه ابوالمكارم في الغنية قال وغسل جميع الرأس الى اصل العنق ؛ وظاهر المشهور خلاف ذلك ، لانهم اوجبوا الترتيب بين الرأس والجانبين ، والعنق غير الرأس ، وبه صرح الحلبي في الاشارة قال : و غسل الجانب الايمن من رأس العنق الى تحت القدم وكذا الجانب الايسر حجة القول الاول ظاهر الحسنة المتقدمة لزرارة لانه قيل فيها : صب الماء على المنكب الايمن بعد غسل الرأس ، فلا بد من ان يكون المراد من الرأس ما هو الاعم من العنق .

وحجة المشهور ان الاخبار قد تضمنت غسل الرأس ثم الجانبين ، والرأس غير العنق ، وايضا ورد في غسل المقتول الذي ايبين رأسه ما يدل على هذا المعنى فروى العلاء بن سيابة (٣) قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام وانا حاضر عن رجل قتل

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٢٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٥ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -

فقطع رأسه في معصية الله ( الى ان قال ) قلت : فان كان الرأس قد ابين من الجسد وهو معه كيف يغسل ؟ قال : يغسل الرأس اذا غسل اليدين و السفلة بدأ بالرأس ، ثم بالجسد ، ثم يوضع القطن فوق الرقبة و يضم اليه الرأس و يجعل في الكفن «الخبر» فان المراد من الرأس هيها غير العنق قطعاً لانه متى يقطع فانما يقطع عن رأس العنق ، وايضا قوله : يوضع القطن فوق الرقبة و يضم اليه الرأس « قرينة على ان العنق كانت متصلة بالجسد لا بالرأس المبان ، وقد دل على ان الرأس بهذا المعنى يجب تقديم غسله على سائر الجسد الذي كان العنق متصلا به : و اذا ثبت ذلك في الميت ثبت في الحي لقولهم : الميت يغسل كما يغتسل الحي .

واما غير العنق فما يكون بين الجانبين فلا خلاف ظاهراً في ان حكمه حكم الجانبين لقولهم في اخبار غسل الميت : ابدأ بشقه الايمن (١) هذا اذا كان الاغتسال بافاضة الماء على البدن .

واما اذا كان بالارتماس فيه فيسقط الترتيب لحسنة الحلبي (٢) قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا ارتمس الرجل في الماء ارتماساً واحدة اجزئه ذلك عن غسله و بمعناه اخبار اخر (٣) و كأن فيها اشارة الى ان سقوط الترتيب الذي دل عليه قوله تعالى : فاطهروا ، وقوله سبحانه: حتى تغتسلوا ، مختص بالمرتدس ، فلا ينافي ثبوت الترتيب في الغسل الحاصل بغير الارتماس فلان معارضة بين ظاهر الايتين واخبار الترتيب هذا احد القولين في المسئلة ، وهو انه لا ترتيب مع الارتماس . اختاره في النهاية والمبسوط والمراسم والسرائر .

وفيها قول آخر وهو ان الترتيب مع الارتماس ثابت ايضا لكن لا بفعل المغتسل بل بحكم الشارع نقله في المبسوط عن بعض الاصحاب قال: وان ارتمس في الماء ارتماساً واحدة اوقعدت تحت المجرى ، او وقف تحت المطر اجزئه ويسقط

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٢ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ من ابواب الجنابة -

الترتيب في هذه المواضع، وفي اصحابنا من قال يترتب حكما « انتهى » .  
 وفي الاستبصار تردد بين الوجهين، فانه بعد ايراد الخبر المتقدم للحلمبي قال:  
 ان هذا الخبر لا ينافي ما قد مناه من وجوب الترتيب، لان المرتمس يترتب حكما  
 وان لم يترتب فعلا، لانه اذا خرج من الماء حكم له اولا بطهارة رأسه ثم جانبه  
 الايمن ثم جانبه الايسر فيكون على هذا التقدير مرتبا، ويجوز ان يكون عند  
 الارتماس يسقط مراعات الترتيب كما يسقط عند غسل الجنابة فرض الوضوء « انتهى »  
 ومرجع ذلك الى الخلاف في ان المرتمس هل تحصل الطهارة لاعضائه على  
 حسب ترتيبها في الغمس او على نحو حصولها في الغسل الترتيبي لكن لا بفعل المغتسل  
 بل بحكم الشارع، ومنشأ الخلاف اختلاف النظر في معنى ما رواه زرارة (١) في  
 الصحيح قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة، فقال: تبدأ فتغسل كفيك،  
 ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرجك و مراقفك، ثم تمضض واستنشق، ثم  
 تغسل جسدك من لدن قرنك الى قدميك، ليس قبله ولا بعده وضوء، وكل شيء  
 أمسسته الماء فقد انقيته، ولو ان الرجل ارتمس في الماء ارتماسا واحدة اجزئه  
 ذلك وان لم يدلك جسده»

لان عموم قوله في هذا الخبر: وكل شيء أمسسته الماء فقد انقيته، يدل  
 على حصول النقاء لكل عضو من المغتسل مسه الماء، ومن المعلوم ان مسيس الماء  
 لاعضاء المرتمس يكون على خلاف الترتيب في اغلب الاحوال فيلزمه سقوط الترتيب  
 ويشعر بالثاني قوله: ولو ان رجلا ارتمس في الماء ارتماسا واحدة اجزئه ذلك  
 وان لم يدلك جسده، قال في القاموس: دلكه: مرسه ودعكه؛ فالدلك في الخبر كناية  
 عن الترتيب، لان من يغتسل بافاضة الماء على جسده بالترتيب يحتاج في اغلب  
 الى اجراء الماء بيده من موضع الى موضع و«ح» فالمحتمل في هذه الفقرة وجهان .  
 احدهما ان الارتماس الواحدة مجزية عن مراعات الترتيب ومعالجته وتكلفه  
 باستعمال اليد والاستعانة بها في حصوله بل يحصل فيها بنفسه فلا مجاله يكون

بحكم الشارع

وثانيتها ان الارتماس الواحدة مجزية عن نفس الترتيب فلا ترتيب فيها لا يفعل  
المغتسل ولا بحكم الشارع وهو عبارة اخرى عن السقوط  
والتحقيق ان هذه الفقرة من الخبر و ان احتمل فيها الوجهان ، لكن ورد  
في خبر السكوني (١) وعبيد الله الحلبي (٢) وغيرهما (٣) ان الارتماس الواحدة  
تجزى الجنب عن غسله ، والاضافة فيها للعهد ، فالمعنى ان الارتماس يجزى عن  
ذلك الغسل الذى يضمن الترتيب ويلزمه ان يكون مجزياً عن الغسل وعن ترتيبه ،  
والاجزاء عن ترتيب الغسل عبارة اخرى عن سقوطه ولذلك قال في المراسم : وارتماس  
في الماء يجزيه عن الغسل و ترتيبه

## فروع

**الاول** حكم الشيخ في النهاية والمبسوط بانه اذا وقف الجنب تحت المطر  
حتى جرى على جسده وغسله كان في سقوط الترتيب كالارتماس و زاد في المبسوط  
الوقوف تحت المجرى كالميزاب ونحوه ، وذلك لخبر محمد بن حمزة (٤) عن ابي عبد  
الله عليه السلام في رجل اصابته جنابة فقام في المطر حتى سال على جسده ، أيجزيه ذلك  
من الغسل ؟ قال : نعم ، وخبر على بن جعفر (٥) عن الرجل يجنب هل يجزيه  
عن غسل الجنابة ان يقوم في المطر حتى يغسل رأسه وجسده ، وهو يقدر على ما سوى  
ذلك فقال ان كان يغسله اغتساله بالماء اجزئه ذلك

قوله : حتى يغسل رأسه يعنى حتى يغسل المطر رأسه بلا استعانة من المغتسل  
وكذا قوله في الجواب : ان كان يغسله اغتساله بالماء ، معناه ان كان المطر  
يغسله اغتساله بالماء ، وتقريب الاستدلال انه لما كان المطر يبل الرأس والجانبيين في

(٣١٢١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الجنابة -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٤ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ١٠ -

زمان واحد كالارتماس و جاز الاغتسال به على هذا الوجه كان حكمه حكم الارتماس ، واما قوله : ان كان يغسله اغتساله بالماء فالمراد هو الاحتراز عما اذا لم يعلم اصابته للجسد كله كما اذا كان المطر ضعيفا .

**الثاني** يظهر من الشهيد في الذكري انه اذا قيل بسقوط الترتيب لزمه ان يكون حصول الطهارة دفعا ؛ و فرغ على ذلك انه لو وجد المرتمس لمعة اغفلها و جب عليه اعادة الغسل من رأس قال لعدم الوحدة المذكورة في الحديث

قلت : اما ما ذكره من الملازمة بين سقوط الترتيب و حصول الطهارة دفعة واحدة فصحيح ، لان كون الترتيب حكما على ما صرح به الشيخ في العبارة المتقدمة عن الاستبصار معناه ان الشارع يحكم له اولا بطهارة رأسه ، ثم جانبه اليمين ، ثم اليسر ، و من المعلوم انه ليس بين احكامه الثلاثة فصل زمني حتى يتصور فيها التدرج .

واما التفريع المذكور فالحق فيه التفصيل بين ما اذا لم يكن اغفال للمعة مخلا بوحدة الارتماس كان يتنبه بها بعد خروجه من الماء بلا فصل معتد به بالطهارة حاصلة في هذه الصورة دفعة ، لان الشارع لا يحكم بالطهارة الا بعد غسل اللمعة المغفلة و اذا غسلها يحكم الشارع ( ح ) بطهارة اعضاء الثلاثة مرتبة ، بخلاف ما اذا حصل الفصل الطويل ، لان الشارع لا يحكم بالطهارة الا بعد غمس اللمعة و اذا غمسها لا يحكم الشارع بطهارة الاعضاء لانه فات معه صدق الارتماس الواحدة و يخرج عن مورد الرواية فلا يحصل به الطهارة .

**الثالث** لو نوى الغسل فبدأ بغمس الرجلين و احدث بالاصغر قبل غمس الرأس ، فعلى القول بسقوط الترتيب هو من تخلل الحدث في اثناء الغسل بخلافه على القول بالترتيب الحكمي ، لان الشارع لا يحكم بالطهارة مترتبا الا بعد غمس جميع الاعضاء .

**الرابع** ظاهر كلام الشيخ في الاستبصار يعطى ان جواز الارتماس مختص بغسل الجنابة ولا يجري في سائر الاغسال بل يتعين فيها الترتيب ، لانه قال :

يجوز ان يكون عند الارتماس يسقط مراعات الترتيب كما يسقط عند غسل الجنابة فرض الوضوء ، ومعنى ذلك ان قوله تعالى : حتى تغسلوا ؛ كما يدل على استباحة الصلوة للجنب بالغسل بمجرد عن الوضوء كذلك يدل على ان الجنب يجوز له الاغتسال بالترتيب بين الاعضاء ، فكلا الحكمين مختص بالجنب بمقتضى الآية ، ويؤيده اختصاص اخبار الارتماس بالجنب ، الا ان يدفع ذلك باطلاق قولهم : غسل الجنابة والحيض واحد (١) فانه اذا ثبت الارتماس في الاول ثبت في الثاني لعموم دليل الوحدة واطرد في ساير الاغسال لعدم القول بالفصل بين غسل الحيز وغيره . نعم ظاهر الاكثر تعيين الترتيب في غسل الاموات وهو الظاهر من الاخبار ، ويؤيده ماورد في المجذور والكسير من ان هؤلاء يصب عليهم الماء صبا (٢) فيدل على ان الارتماس وما يشبهه كالصب المستوعب للاعضاء لا يجوز في غسل الميت الا اذا كان جسده مما يخاف عليه التلاشى بالتقليب والتحريك هذا كله حكم الترتيب واما الموالات فلاشكال في عدم اعتباره في الغسل الترتيبي سواء فسرناها بالمتابع العرفي او ببقاء الندوة ، واما الارتماسي فلا بد من مراعات وحدة الارتماس بمعنى اتصال الاعضاء في الغمس ، لا بمعنى اعتبار القاء نفسه في الماء دفعة واحدة بل بمعنى عدم انقطاعها في الغمس وان حصل فيه تراخ بينها ، هذا تمام الكلام في الاحكام المختصة بالغسل .

واما الاحكام المشتركة بينه وبين الوضوء كاعتبار الاطلاق و الطهارة ، و الاباحة في الماء ، و طهارة الاعضاء ، واعتبار المباشرة بالمعنى المتقدم في الوضوء وحكم الجبيرة والتقية والشك فيه في الاثناء او بعد اعتقاد الكمال وغير ذلك من الاحكام المشتركة بين الطهارتين فقد سبق الكلام فيها في ابواب الوضوء فلوجه لاعادته والله العالم .

### في مستحبات الغسل

قال: المبحث الخامس يستحب غسل اليدين امامه من المرفقين ، ثم المضمضة

(١) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٢٣- من ابواب الحيض- الرواية ١- ٣- ٧-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ١٦- من ابواب غسل الميت

والاستنشاق ثلاثا ، الى قوله : وان لم يخل كفاية الاتمام والوضوء عن قوة .

**اقول :** في هذا المبحث مسائل :

**المسئلة الاولى** يستحب في الغسل اشياء **الاول والثاني** المضمضة والاستنشاق

لخبر ابي بصير (١) قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن غسل الجنابة ، فقال : تصب على يديك الماء فتغسل كفيك ثم تدخل يدك فتغسل فرجك ، ثم تمضمض وتستنشق و تصب الماء على رأسك ثلاث مرات وتغسل وجهك و تفيض على جسدك الماء « و ظاهر المبسوط والغنية والوسيلة انهما من الكيفيات المندوبة في الغسل ، وبه صرح في السرائر لانه جوز تقديم النية عليهما ، واما قوله في بعض الاخبار: ليس عليك مضمضة ولا استنشاق ، لانهما من الجوف (٢) و في خبر آخر الجنب يتمضمض ؟ قال لا انما يجب الظاهر (٣) فالمراد منهما نفى الوجوب رداً على الجمهور القائلين به ، واما التثليث فيهما فمبنى على ان العدد المذكور في الخبر راجع اليهما ، او الى صب الماء على الرأس وفيه خلاف .

**الثالث** غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ثلاث مرات لما في الصحيح (٤)

من الامر بغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء مرة من حدث البول ، و مرتين من الغائط ، وثلاثا من الجنابة .

**الرابع** تثليث الغسلات في الرأس والجانبين على قول الديلمي والحلي ، و

يخالفه ظاهر المبسوط والغنية والوسيلة لاسقاط العدد في الكتب الثلاثة و يخالفه ايضا ظاهر النهاية ، لاقتصاره على التثليث في الرأس خاصة ، ومنشأ الخلاف النظر في ان العدد المذكور في خبر ابي بصير (٥) وتصب الماء على رأسك ثلاث مرات ،

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ - من ابواب الوضوء - الرواية ١٠ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب الجنابة - الرواية ٧ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الوضوء - الرواية ١

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الجنابة - الرواية ٩ -

وتغسل وجهك وتفيض على جسدك الماء « هل هو قيد للرأس فقط ، اوله ولافاضة الماء على الجسد .

**الخامس** امرار اليد على الجسد في الغسل الترتيبي على قول الحلبي في السرائر قال: ويمر يديه على جميع جسده و يجتهد في وصول الماء الى جميع بشرته و البشرة هي ظاهر الجلد و امرار اليد عندنا غير واجب بل مستحب «انتهى» ولا اجده موافقا، ولاخبراً دل عليه ، و اما قول المفيد في المقنعة بعد ذكر الترتيب، و يمسح بيديه جميعا سائر جسده ليصل الى جميعه الماء فظاهره اعتبار الامرار لتوقف العلم بالاستيعاب عليه و هو ظاهر الديلمي ايضا قال: لا يترك منه شعرة وليمر يده على بدنه و على هذا فالامرار واجب ولا كلام فيه، ولذلك سكت عن ذكر النذب في النهاية والمبسوط والغنية والوسيلة و اشارة السبق

**السادس** افاضة الماء على جميع الجسد بعد الفراغ من فعل الترتيب على قول الطوسي في الوسيلة ، ولا اجده مستنداً من الاخبار ولا موافقا من القدماء.

**السابع** الاستبراء و الخلاف فيه من وجوه **احدها** انه هل هو واجب او مندوب صرح في المبسوط و الغنية و الوسيلة و اشارة السبق بالوجوب ، وهو ظاهر المقنعة و النهاية ، و خالف الحلبي فصرح بالاستحباب ، و الظاهر ان الاوامر الواردة في الباب كلها للارشاد الى الفائدة المهمة المترتبة عليه من عدم انتقاض الطهارة بالبلية الخارجة بعده اذا اشتبه بالمنى فلا تفيد الطلب وجوبا ولا ندبا.

**وثانيها** لاختلاف ظاهراً في انه لو ترك الاستبراء صح اغتساله اوصح ما اتى به بعد الغسل من مشروط بالطهارة ما لم تخرج منه بلة مشتبها و انما الكلام في انتقاض الطهارة بعد خروج البلة ، و لم يظهر من احد القدماء كون الاستبراء شرطاً في الطهارة «نعم» ورد في خبر احمد بن هلال (١) عن رجل اغتسل قبل ان يبول، فكتب ان الغسل بعد البول و فيه اشعار بالاشتراط لكن الخبر غير معمول به لضعفه سنداً و انفراد الراوى بروايته ولذلك صرح في الاصل بانها ليس شرطاً في صحته على الاصح



**وثالثها** قال في المقتنه : اذا عزم الجنب على التطهير فليستبرء بالبول ليخرج ما بقى من المنى في مجاريه ، و قريب منه ما في الغنية والسرائر ، و ظاهر هذه الكلمات يشعر بان وجوب الاستبراء او استحبابه انما هو اذا كان الجنابة بانزال المنى ، لا بالجماع المجرد عنه ، و يؤيده صحيحة محمد بن مسلم (١) ان كان بال ثم اغتسل ، ثم وجد بللا فليس يتقض غسله ، وليكن عليه الوضوء ، لان البول لم يدع شيئاً «الخبر» وذلك لان المجامع الذي لم ينزل فليس في المجرى منه بقية بالبول ، لكن الشيخ في النهاية والمبسوط قد اطلق ، و وافقه في الاشارة والوسيلة لدلالة اكثر الاخبار على ان الاستبراء قبل الغسل بعد الجنابة ، او قبل الغسل بعد الجماع ، او ان الغسل بعد البول .

**ورابعها** ان المشهورين القدماء ان الاستبراء بالمنى يحصل بالبول وان لم يتأت له حصل الاستبراء بالجهد في فعل البول وهو اختيار الصدوقين في الرسالة والهداية والفقهاء ، وكذا الشيخ في النهاية والمبسوط ، والطوسي في الوسيلة لصحيحة البرزنجي (٢) قال : سئلت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة قال : تغسل يدك اليمنى من المرفق الى اصابعك وتبول ان قدرت على البول « وتقرّب الاستدلال ان القدرة على البول لا تعلم في اغلب الاحوال الا باعمال الجهد في حصوله ، فمعنى الخبر ان تاتي لك البول فقد حصل به الاستبراء والافاعل الجهد في حصوله فان حصل والالم يلزمك شيء ، واما ذكر المسحات بعد البول في كلام غير واحد فهو للاستبراء عن البول لاعن الجنابة .

### فنيته

ربما يقال : ان الصائم اذا احتلم في نهار رمضان لم يجز له البول مادام يتمكن من الضبط ، لان البول اذا حصل به نقض الغسل حصل به نقض الصوم ايضا ، وكان تعمد البول كتعمد الانزال « وفيه نظر » لان قوله في الصحيحة المذكورة : تبول ان قدرت ،

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣٦- من ابواب الجنابة - الرواية - ٧-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٦- من ابواب الجنابة - الرواية - ٦-

عام للمفطرو الصائم، فاذا جاز البول للصائم ولم يحرم عليه لم ينقض به صومه وان انتقض به طهارته، جمع بين الادلة .

**المسئلة الثانية** لا اعلم خلافا بين الاصحاب في ان غسل الجنابة يجزى عن الوضوء لقوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم » الى قوله « وان كنتم جنبا فاطهروا » (١) لانه سبحانه اوجب لاستباحة الصلوة على من كان محدثا بالنوم واشباهه الوضوء وعلى من كان جنبا الغسل ، فيدل على ان الجنب اذا اغتسل حل له الصلوة وان لم يتوضأ ، وايضا ورد في الاخبار المستفيضة . ان كل غسل معه وضوء الا الجنابة (٢) واماما ورد في بعض الاخبار المروية من طرقنا (٣) من تقديم الوضوء على غسل الجنابة ، فهو خبر شاذ نادر لا يجوز التعميل على مثله في تأويل الكتاب ولا في طرح الاخبار المشهورة .

نعم اوجب الناصر من علماء الزيدية تقديم الوضوء ، على ما نقله عنه السيد في الناصريات قال : قال الناصر : الوضوء قبل الغسل فرض وبعده نفل وقال السيد : والصحيح عندنا خلاف ذلك ، والذي نذهب اليه انه يستباح بغسل الجنابة الصلوة وان لم يجدد المغتسل وضوء وهو مذهب جميع الفقهاء « انتهى »

**المسئلة الثالثة** لو فرق الجنب في غسله فتخلل في اثنائه شيء مما ينقض الوضوء كالبول فلاصحاب اقوال .

احدها انه يعيد الغسل من رأس وهو قول الصدوقين في الرسالة والهداية والفقهاء واختاره في النهاية والمبسوط وهو المحكى عن المقنعة وثانيها انه يتم الغسل ويبنى عليه في استباحة الصلوة من غير وضوء ، وهو اختيار القاضي في الجواهر ، والحلى في السرائر، وهو ظاهر السيد في الغنية لانه قال : والاحداث التي توجب كل واحد منها اذا انفرد من حدث الغسل الوضوء

(١) سورة المائدة - الاية ٨ و ٩ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الجنابة -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ و ٣٤ - من ابواب الجنابة -

او ما يقوم مقامه من التيمم على من ثبت كونه مكافئاً بفعل الصلوة او ما جرى مجريها مما لا يستباح الا بالطهارة خمسة اشياء البول والغائط والريح ودم الاستحاضة الى آخر كلامه؛ فان قوله: اذا انقرد من حدث الغسل، ظاهر في ان الحدث الاصغر اذا لم ينقرد عن الحدث الاكبر وكان مجامعاً معه لم يترتب عليه اثر في ايجاب الوضوء وثالثها انه يجمع بين اتمام الغسل والوضوء لاستباحة الصلوة وحكاه الشيخ في المبسوط عن بعض اصحابنا، وهو اختيار الحلبي في الاشارة قال: و الحدث الاصغر في اثنا عشر يوماً بعده احتياطاً وقيل يتمه ولا شيء عليه

حجة القول الثاني اما على صحة الغسل، فبان الحدث الاصغر لا ينقض الطهارة الكبرى فكذلك لا ينقض به ابعاضها، لان البعض لا يجب الا عند وجوب الكل، واما على نفى الوضوء فبان الجنب ما لم يكمل الغسل متصف بوصف الجنابة فاذا غسل رأسه واحده بالاصغر وكان جنباً في هذه الحالة وما بعدها الى كمال الغسل استباح له الصلوة من غير وضوء، لانه جنب قد اغتسل وقد دلّ قوله تعالى: و ان كنتم جنباً فاطهروا، على ان الجنب اذا اغتسل حصل له الاستباحة بنفس الغسل

ورد عليهم اصحاب القول الثالث بان ظاهر الكتاب استباحة الصلوة بجملته الغسل لا بابعاضه. وهذا قد تخلل منه الحدث الاصغر في اثناء الغسل فان قالوا ان هذا الحدث لا يمنع من الصلوة ولا يحتاج الى رافع كان مخالفاً لدليل المنع، و ان اعترفوا بالمنع وزعموا ارتفاع المنع باكمال الغسل والاتيان ببقية كان مخالفاً للاجماع، لان شيئاً من الاحداث لا يرتفع بابعاض الطهارة، و ان قالوا يرتفع بجملته الغسل البعض المتقدم منه على الحدث والبعض المتأخر منه كان باطلاً ايضاً، لان تأثير البعض المتقدم في رفع الحدث المتأخر امر غير معقول واذا ثبت ان هذا الحدث لم يرتفع بالغسل وان الغسل لم ينقض به ايضاً ثبت ان الجنابة قد ارتفعت بالغسل وانه لم تحصل به الاستباحة ثبت ان الوضوء يجب للاستباحة.

ورد أصحاب القول الاول على هؤلاء بان هذا الغسل اذا كان مما لا يستباح به الصلوة فهو في معنى البطلان ، لان قولهم : كل غسل معه وضوء الا الجنابة (١) يدل على ان استباحة الصلوة اثر يلزمه غسل الجنابة و ليس ينقك عنه ، فاذا حصل الانفكاك كشف ذلك عن البطلان ، لان الغسل الذي لم تحصل به الاستباحة فليس هو من غسل الجنابة في شيء

وقد ظهر من ذلك ان ما ينبغي ان يعتمد عليه اصحاب القول الثاني هو الذي بنى عليه السيد في الغنية ، و هو القول بان الحدث الاصغر لا يمنع من الصلوة الا اذا كان منفرداً عن الحدث الاكبر ، وان المحدث بالاكبر اذا احدث بالاصغر قبل الغسل او في اثناؤه لم يكن مؤثراً في المنع و كان وجوده وعدمه على السواء ، و اما اذا قالوا باطلاق المنع لزمهم الاشكال و لم ينفعهم الاعتماد على دلالة الآية كما صنعه القاضي و الحلبي ، لانه اذا كان الحدث المتخلل في اثناء الغسل مانعاً و كان مما يجب رفعه لم يدل الآية على ارتفاعه ببعض الطهارة و بقية الغسل ، لكن تقييد اطلاق دليل المنع او تخصيص عمومه في غاية الاشكال فالاشبه بالقواعد هو القول باعادة الغسل

ويؤيده فتوى ابن بابويه بذلك في الرسالة قال الصدوق في الفقيه : قال ابي رحمه الله في رسالته الى : لا بأس بتبويض الغسل تغسل يديك و فرجك ورأسك و تؤخر غسل جسدك الى وقت الصلوة ؛ ثم تغسل جسدك اذا اردت ذلك فان احدث حدثاً من بول او غائط او ريح بعد ما غسلت رأسك من قبل ان تغسل جسدك فاعد الغسل « انتهى »

وجه التأييد ما اشتهر من القدماء انهم كانوا اذا اعوزتهم النصوص رجعوا الى رسالة علي بن بابويه وعملوا بها ، لانه كان لا يفتى فيها الا بمضمون الاخبار ، وقد نقل الصدوق عن الرسالة: الفتوى بالاعادة كما عرفت هذا كله اذا تخلل الحدث في اثناء غسل الجنابة

واما سائر الاغسال الواجبة لرفع الحدث فعلى القول يتوقف الاستباحة فيها على الوضوء كما هو المشهور لقولهم عليهم السلام: كل غسل معه وضوء الا الجنابة (١) فلا يتأتى فيها القول بالاعادة (نعم) لو قدم الوضوء على الغسل فعلى قول السيد في الغنية لا يعيد الوضوء بعد الغسل ، لان الحدث المتخلل في اثناء الغسل على هذا القول بحكم عدم وعلى القول الآخر يعيده ، واما لو قدم الغسل على الوضوء فلا يأتي فيه هذا البحث والله العالم؛ هذا آخر مباحث غسل الجنابة بقي الكلام في الدماء الثلاثة واغسالها ولما كان ذكر مباحثها مطوياً في رسالة الكلمة عمدت الى شرحها في ضمن فصول

## الفصل الاول في الحيض

### وفيه مقامان

**المقام الاول للحيض اسباب وموانع**، اما الاسباب وهي الاشياء التي يثبت بها حيض المرأة شرعاً فتسعة اجمالاً في بعضها وعلى الخلاف في الآخر (الاول) رؤية الدم في ايام الحيض وهي من الثلاثة الى العشرة في الحيضة الاولى ، وكذا الثانية وما بعدها لكن مع تخلل اقل الطهر وهي عشرة ايام بين كل حيتين (الثاني) رؤية الدم في ايام امكان ان يكون الدم فيها حياً لاما كان ان يكون تلك الايام ايام الحيض (الثالث) عادة المرأة بنفسها (الرابع) صفات الدم في نفسه من الحرقق ولون السواد او الحمرة (الخامس) صفة الدم باعتبار هيئة ظهوره على القطنه (السادس) صفة الدم باعتبار محو خروجه (السابع) عادة اهل المرأة (الثامن) عادة اقربانها في السن وان ام يكن من اهلها (التاسع) الايام المنصوصة، وهي السبعة من كل شهر او الثلاثة من شهر والعشرة من شهر آخر وقد اختلف القدماء في اعتبار هذه الاسباب التسعة على اقوال (احدها) انه لا يثبت الا بايام الحيض وايام امكان الحيض ، وهو ظاهر كلام المرتضى قدس سره في الناصريات (وثانيها) لا يثبت الا بايام الحيض و ايام امكان الحيض فان استمر الدم

بالمبتدئة رجعت الى الايام المنصوصة ، وهو ظاهر كلام الشيخ في الاستبصار (وثالثها) انه لا يثبت الا بايام الحيض وايام امكانه و عادة المرثة بنفسها ، وهو ظاهر الغنية (ورابعها) لا يثبت الا بايام الحيض وايام امكانه والتميز بالصفات في الجملة ، وهو اختيار المفيد والسار (وخامسها) لا يثبت الا بايام الحيض و ايام امكانه والعادة و التميز و الايام المنصوصة ، وهو اختيار الحلبي في الاشارة (و سادسها) انه يثبت بالاسباب التسعة جميعها ، وهو اختيار النهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر و عامة من تأخر عنهم .

ثم اختلفوا في موارد اعتبارها ، و انه متى يجب الرجوع الى ايام الحيض دون التميز ، ومتى يجب العكس ، وفي اى صورة تأخذ بعادة نفسها ، وفي اى مورد ترجع الى عادة اهلها او اقربانها الى غير ذلك .

واما الموانع وهى الاشياء التى تمنع عن الحكم بالحيض وان وجد السبب فهى ثلثة ، الصغر ، والياس ، وظهور الحمل على خلاف فى الاخير .

فالمهم هنا هو التكلم فى مواضع (احدها) البحث عن موانع الحيض لان اعتبار عدم مانع مطرد فى جميع الاسباب (وثانيها) البحث عن مهية الاسباب التسعة و دليل اعتبارها (وثالثها) البحث عن مورد اعتبار كل من الاسباب اذا اجتمع بعضها مع بعض .

اما الكلام فى الموضوع الاول ففیه مسائل .

**المسئلة الاولى** لا حيض قبل اكمال تسع سنين اجماعاً لصحیحة عبدالرحمن

(١) ثلث يتزوجن على كل حال ، وعدمها التى لا تحيض ومثلها لا تحيض قال : قلت ومتى تكون كذلك قال : ما لم تبلغ تسع سنين فانها لا تحيض ومثلها لا تحيض وقريب منها اخبار اخر (٢)

**المسئلة الثانية** لا حيض مع اليأس عن الحيض ، وفى حده خلاف بينهم ففى

النهاية و السرائر انه خمسون سنة ، وفي المراسم والوسيلة انه ستون سنة للقرشية والنبطية وخمسون لغيرهما ، وقال في طهارة المبسوط وتيسر المرئفة من الحيض اذا بلغت خمسين سنة الا اذا كانت امرئة من قريش فانه روى انها ترى دم الحيض الى ستين سنة.

واما الاخبار ففيها ايضاً اختلاف ففي صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج (١) حد التي قديئست من الحيض خمسون سنة ، ومثله في خبر آخر له (٢) ومرسلة احمد بن ابي نصر (٣) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام المرئفة التي قديئست من الحيض حدها خمسون سنة» ولكن روى ابن ابي عمير (٤) عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا بلغت المرئفة خمسين سنة لم تر حمرة الا ان تكون امرئة من قريش» وفي خبر ثالث لعبد الرحمن بن الحجاج (٥) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت : التي قديئست من المحيض و مثلها لا تحيض ؟ قال : اذا بلغت ستين سنة فقدئست من المحيض ومثلها لا تحيض «ولعله اشار اليه الكلينى بقوله بعد رواية الخمسين وروى ستون سنة (٦) وقال في كتاب الطلاق من المقنعة روى ان القرشية من النساء والنبطية تريان الدم الى ستين سنة ، ثم قال فان ثبت ذلك فعليها العدة حتى تجاوزا الستين « انتهى »

فالاخبار الثلاثة الاولى متفقة الدلالة على التحديد بالخمسين ، و عليها اعتمد الشيخ في النهاية والحلى واتباعهما ، واجابوا عن رواية الستين على الاطلاق بان الراوى لها عبد الرحمن وقد روى عنه رواية الخمسين بطريقتين في تعارضان والترجيح للثاني لتعدد الطريق واعتماده بخبر البزنطى ، بل الظاهر ان الرواية و احدة و ان الاختلاف وقع ممن اخذ عن عبد الرحمن بالواسطة او بدونها واذن فالواجب هو

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الحيض - الرواية ٦ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الحيض - الرواية ٨ -

(٦) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

الاخذ باليقين و هو خمسون مع ان هذا الخبر قد تضمن انها اذا بلغت ستين فقد يُست  
ولا كلام في اليأس مع بلوغ الستين ، انما الكلام في حد اليأس ولا تعرض فيه لذلك  
و اما مرسله ابن ابي عمير فلم يقع فيها استثناء النبطية اصلا و انما فيها  
استثناء القرشية على سبيل الاجمال من دون تعيين لحد يأسها ، و اما مرسله المفيد فلم  
يروها غيره ، و يظهر من قوله فان ثبت ذلك ان الرواية عنده غير ثابتة

وقال الآخرون ان وحدة الراوى قرينة على ان عبدالرحمن قد سمع التحديد  
بالخمين والستين جميعاً ، والحمل على وهم الوسائط خلاف الظاهر ، فلما جازى يجب  
الجمع بينهما بحمل كل منهما على فريق ، فجعلنا الخمسين لمن عدا القرشية والنبطية  
للاجتماع على نفى الزيادة فيها ، واخذنا بالستين للقرشية بقرينة مرسله ابن ابي  
عمير ، لانه اذا لم يكن الخمسون حداً للقرشية كما نص عليه في المرسله فلا حد لها  
الا الستون بالاجتماع و بقرينة خبر المفيد ، فانه ان لم يكن مما يعتمد عليه بالاستقلال  
لكنه يصلح لتأييد ما ذكرناه في وجه الجمع ، و اما الحدائق النبطية بالقرشية فلا دليل عليه  
الامرسله المفيد ولذلك انكره الشيخ واكثر اتباعه .

ثم ان القرشية من انتسبت الى النضرين كنانة . وقال في مجمع البحرين:  
قيل قريش هو فهر بن مالك ومن لم يلد له فليس بقريش (انتهى) و اما النبطية محررة  
كالنبطي فزعم المعتنون بشأن تواريخ الامم من اهل هذا العصر ان الجيل المعروفين  
عند الناس في هذه الازمنة باسم الصابئة هم بقية الامة البابية وانهم الانباط الاصليون ،  
فما قيل من ان هذا الجنس مجهول في هذا الزمان فلا فائدة لهذا الحكم (غير مسموع)  
على اناسم ممن يتردد في بطائح واسط العراق ان هناك حياً من العرب يعرفون  
الآن بال النبط فهذه النسبة قرينة ظاهرة على وجود الانباط في هذا الزمان ايضاً .

**المسئلة الثامنة** اختلف الاصحاب في اجتماع الحمل مع الحيض على اقوال  
(احدها) الاجتماع مطلقاً و هو ظاهر المراسم والاشارة والغنية ، لانهم لم يذكروا  
الحمل من موانع الحيض مع تصر يحهم بان الصغر واليأس مانعان (وثانيها) عدم  
الاجتماع ، كذلك نقله الشيخ في كتاب العدد من المبسوط عن قوم من اصحابنا



(وثالثها) التفصيل بين ما رأته في العادة فهو حيض، وما رأته متأخراً عنها بعشرين يوماً فهو استحاضة، ذهب اليه في النهاية (ورابعها) التفصيل في الحمل بين المستبين منه وغيره فالاول لا يجامع الحيض، والثاني يجامعه، اختاره الشيخ في كتاب النفاس من المبسوط وتبعه الحلبي في السرائر، ويحتمله قول السيد في الناصريات، عندنا ان الحامل قد يكون معها الحيض كالحائض، وهذا القول هو الاظهر.

اما ان الحمل المستبين لا يجامع الحيض فللاخبار الكثيرة المشتملة على قولهم خمس يطلقن على كل حال. وعدم منها: الحامل المستبين حملها (١) فانه اذا جاز طلاقها على كل حال دل ذلك على انها لا ترى الحيض والاملاجاز طلاقها، لاجماع العامة والخاصة على انه لا طلاق الاعلى طهر (٢) واما ان غير المستبين يجامع الحيض فلقوله تعالى: والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن (٣) لان قوله ما خلق الله اما مختص بالحمل لانه المنصرف من اطلاق الخلقه ههنا، وبه ورد النص في اخبارنا، روى في تفسير الصافي عن العياشي عن الصادق عليه السلام لا يحمل لها ان تكتم الحمل اذا طلقت و هي حبلى والزوج لا يعلم بالحمل وهو احق بها مالم تضع (الخبر) او انه اعم من الحمل والحيض كما قال به جمع من المفسرين، واما اختصاصه بالحيض كما ادعاه بعض الجمهور فلادليل عليه، والمراد من المطلقات خصوص ذوات الاقراء و هي التي ترى الحيض والطهر، والضمير في «لهن» راجع اليهن والمعنى: ان المطلقة ذات الاقراء اذا كان في رحمها خلقه وحمل لا يحل لها كتمانها، ففيه الدلالة الظاهرة على اجتماع الحيض مع الحمل الذي يتأتى للحامل كتمانها وليس ذلك الا في غير المستبين و«ح» فيجمع بين الاخبار المتعارضة بحمل اخبار الجمع على غير المستبين بقرينة ظاهر الكتاب، وحمل دليل المنع على المستبين بقرينة ما ورد في الاخبار

(١) راجع الوسائل-كتاب الطلاق- الباب- ٢٥ من ابواب مقدماته وشرائطه

(٢) راجع الوسائل-كتاب الطلاق- الباب ٩- من ابواب مقدماته وشرائطه

(٣) سورة البقرة- الاية ٢٢٨-

الكثيرة من قولهم : خمس يطلقن على كل حال منها الحامل المستبين حملها (١)  
واما الكلام فى الموضوع الثانى ففيه مباحث

### المبحث الاول

يثبت الحيض بايام الحيض ويثبت الطهر بايام الطهر ، وايام الحيض اقلها ثلاثة  
واكثرها عشرة ، وايام الطهر اقلها عشرة ولاحد لاكثرها ، تفسير ذلك ان المرءة  
اذا رأت الدم ثلثة ايام متواليات وجب الحكم بان ذلك الدم حيض ، ومتى مارأت  
الثلثة عدت من اليوم الاول منها عشرة ايام ، وكانت هذه العشرة ايام الحيض ،  
بمعنى انها اذا رأت بعد هذه الثلثة دما فى هذه العشرة منفصلا عن الدم الاول او  
متصلا به وانقطع على العشرة فالكل حيض ، ثم عدت من اليوم الحاد يعشرايضاً  
عشرة ايام فهذه العشرة كلها ايام الطهر لها ، بمعنى انها اذا رأت الدم فى هذه العشرة  
لم يكن حيضاً بل كان طهراً او استحاضة و على هذا القياس فى العشرة الثالثة فهى  
ايضاً ايام الحيض بالاعتبار المتقدم ، وفى العشرة الرابعة فهى ايضاً ايام الطهر .  
هذا اذا رأت فى عشرة الحيض دماً بعد الثلثة و اما اذا لم ترالدم بعدها  
فالسبعة الباقية التى كانت من ايام الحيض على تقديررواية الدم فيها ينعكس الامر  
بالنسبة اليها فتضم الى ثلثة من العشرة الثانية وهو اليوم الحادي عشر والثانى عشر و  
الثالث عشر ، وتجعل مجموع هذه العشرة الملتفة من العشرتين ايام الطهر ، ثم ان  
رأت الدم من اليوم الرابع عشر الى ثلثة ايام متواليات ايضاً فهى حيضه اخرى لتخلل  
اقل الطهر بين الدمين فتعدمن اليوم الرابع عشر ايضاً عشرة ايام وتكون هذه  
العشرة ايام الحيض لها ، ان رأت فيها الدم متصلا بالدم الاول او منفصلا عنه حكم  
على الجميع بالحيض ، وان لم ترالدم فى متمع هذه العشرة فالسبعة الباقية تنضم  
الى ثلثة ايام من العشرة الثالثة وتكون هذه العشرة ايضاً ايام طهرها و على هذا  
القياس تعتبر بين كل حيضتين عشرة ايام طهراً .

والضابط انها كلما رأت الدم ثلثة ايام متواليات كان ذلك حيضاً مستقراً ، و

اما السبعة الباقية فالحكم فيها في الحال متزلزل ان رات الدم فيها كالا او بعضاً متصلاً او منفصلاً انضم ايام الدم مع النقاء المتخلل بينها الى الدم الاول وكان الكل حيضة واحدة ، وان لم تر الدم فيها انضمت الى ثلثة من بعدها و جعل هذه العشرة الملققة ايام الطهر ، وايضاً الثلثة الاولى من العشرة الثانية طهر مستقر ان كانت قد رأت الدم قبلها اكمل عشرة الطهر بما بعدها من ايام العشرة الثانية ، وان لم تر الدم قبلها غير الثلثة من اول العشرة الاولى اكمل عشرة الطهر بالسبعة التي لم تر الدم فيها من ايام العشرة الاولى .

هذا كله اذا كان للدم انقطاع بين العشرات بان ينقطع على العشرة الاولى فما دون ثم يتجدد في العشرة الثانية ، واما اذا اتصل بها من اول مراتها واستمر الى احد عشر يوماً او اكثر ولم يتخلل انقطاع بين العشرتين فيختلف في ذلك حكم المبتدئة وذات العادة والمضطربة على تفصيل يأتي في محله انشاء الله تعالى .

ثم ان ما ذكرناه في تفسير ايام الحيض وايام الطهر هو مراد الاصحاب من قولهم: اقل الحيض ثلثة ، واكثره عشرة ، واقل الطهر بين الحيضتين عشرة ايام ، لا يعنون بذلك ان ما علم كونه حيضاً من وجه آخر فنصابه في اقله ثلثة وفي اكثره عشرة ، بل مرادهم ان رواية الدم في هذه الايام وبهذا النصاب وذلك الشرط ثبتت الحيض بها وتوجب بنفسها الحكم بان هذا الدم دم حيض وان لم يعلم الحيض من طريق آخر .

و قد اجمع اصحابنا على اعتبار هذه القاعدة في الجملة ووردت الاخبار المتواترة بهذا المعنى من طرقنا ، ففي صحيحة معوية بن عمار (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اقل ما يكون الحيض ثلثة ايام ، واكثر ما يكون عشرة ايام ومثلها حسنة صفوان بن يحيى (٢) وخبر احمد بن محمد بن ابي نصر (٣) وخبر يعقوب بن يقطين (٤)

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ١٠ -

وخبر الفضل بن شاذان (١) وخبر الخصال (٢) وغير ذلك .

واما اخبار اقل الطهرفهى ايضاً كثيرة (منها) صحيحة محمد بن مسلم (٣) عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا يكون القرء في اقل من عشرة ايام فمازاد واقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى ان ترى الدم (ومنها) مرسله يونس (٤) عن ابي عبد الله عليه السلام وفيها قال : ادنى الطهر عشرة ايام (الى ان قال): ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام الى غير ذلك (٥) .

ثم ان ما ذكرناه في قول الاصحاب اقل الحيض كذا واكثره كذا يجرى بعينه في هذه الاخبار ايضاً والمراد منها ان رؤية الدم بهذا النصاب توجب الحكم بانهدم حيض ، لان ما عرف بالاوصاف او غيرها انه دم حيض فنصابه كذا وكذا . ان قلت القيد الواقع في طرف المسند اليه بالاضافة او النعت لا يدمن العلم به قبل الا سناد فلا يقال : زيد لفاضل جائئى الالمن سبق منه المعرفة بزيد ، و سبق منه العلم بفضل ، وكذلك لا يقال : غلام زيد عندى الالمن سبق منه المعرفة بزيد و العلم بان له غلاماً ، صرح به علماء البيان ، و على هذا فلا بد من حمل الاخبار و كلمات الاصحاب على ان الدم الذى سبق المعرفة بحيضته بالاوصاف او غيرها لا يكون اقل من كذا .

قلت سبق المعرفة بدم الحيض اجمالاً كاف في صحة الاضافة والنعت وان لم يسبق العلم به تفصيلاً فقرر لهم دم الحيض اقله كذا كقول النبي صلى الله عليه وآله : دم الحيض هو الاسود المحتدم (٦) ومعلوم انه ليس المراد ان الدم الذى دل امارته اخرى على حيضته

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ٨-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ٩ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١١ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١١ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٥) راجع الوسائل الباب المذكور آنفاً

(٦) نقله في المستدرک عن الصادق (ع) كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب

الحيض - الرواية ١ -

شرطه ان يكون اسود محتتماً والالما كان وجود الاوصاف دليلاً على الحيض ، كذلك المراد من الاخبار المذكورة ان استمرار الدم الى ثلاثة ايام او عشرة هو بنفسه اشارة الحيض يجب البناء عليها والحكم بحيض المرأة بذلك ، فالاستمرار الى تلك المدة معرف من معرفات الحيض كالاسود المحتدم ، والحال فيها كالحال في سائر المعارف ؛ وكما ان موضوعات الحدود يكفى فيها التصور الاجمالي كقولنا : علم النحو علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكلم اعراباً وبناءً كذلك الحال في قولهم : دم الحيض اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ، معناه ان الدم الموصوف في الواقع بان دم الحيض وعلم اجمالاً انه موضوع لاحكام مخصوصة هو ما كان مستمراً الى كذا ، فليس في حمل الاخبار على هذا المعنى مخالفة لما ذكره علماء البيان مع ان في نفس الاخبار قرائن تشهد بان المراد منها ما ذكرناه فقضى صحيحة محمد بن مسلم (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اقل الحيض ثلثة ؛ واذارات الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الاولى ، واذا راته بعد العشرة ايام فهو من حيضة اخرى مستقبلة ، فان سياق الكلام يشهد بان قوله : اذارات الدم قبل عشرة مرتبط بالجملة الاولى ، وان المراد منهما بيان ان الدم اذا استمر الى ثلثة ايام علم من ذلك انه دم حيض ، وان ماتراه بعد الثلاثة الى عشرة ايام حيضة واحدة . وما تراه بعد العشرة حيضة اخرى اذا تخلل بينهما طهر عشرة ايام ، فلولا ان المراد ما ذكرناه لما حصل الارتباط بين الجملتين

واوضح منه خبر الخزاز (٢) عن ابي الحسن عليه السلام قال : سئلته عن المستحاضة كيف تصنع اذا رأت الدم ، واذا رأت الصفرة وكم تدع الصلوة فقال : اقل الحيض ثلثة واكثره عشرة وتجمع بين الصلوتين « لوضوح ان المراد بيان ان استمرار الدم الى ثلثة او عشرة علامة الحيض فيجب عليها ترك الصلوة فيها ، واذا تجاوزت عن ذلك فهو دم استحاضة فيجب فيه الصلوة والجمع بين كل صلوتين ، اذ لولم يحتمل

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١٠- من ابواب الحيض - الرواية ١١-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٨- من ابواب الحيض- الرواية ٤-

الجواب على هذا المعنى لم يترتب عليه فائدة يستقبط بها سؤال السائل ثم ان الاصحاب اعتمدوا على تلك الاخبار وسموا الايام من الثلاثة الى العشرة ايام الحيض والايام من بعد تلك العشرة الى عشرة اخرى ايام الطهر

### فهيئنا مسأله

**المسئلة الاولى** كل دم تراه المرثة في ايام الحيض باى صفة كان من حمرة او صفرة فهو حيض ، و كل دم تراه في ايام الطهر باى صفة كان فهو استحاضة و طهر ، وهذا معنى قولهم : الصفرة والكدر في ايام الحيض وحيض وفي ايام الطهر طهر ، يعنون بايام الحيض الثلاثة الى العشرة ، وبايام الطهر ما زاد على عشرة الى عشرة ايام اخر ، وليس المراد من ايام الحيض ايام العادة كما قيل بل المراد تمام العشرة كما قلناه

وبه صرح الشيخ في المبسوط حيث قال : والصفرة والكدر في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر ، سواء كانت ايام حيضها التي جرت عادتها ان تحيض فيه او الايام التي كان يمكن ان يكون حائضا ، مثال ذلك ان تكون المرثة المبتدئة اذا رأت الدم خمسة ايام ، ثم رأت الى تمام العشرة ايام صفرة او كدر فالجميع حيض ، لانه في ايام الحيض ، وكذلك اذا جرت عادتها ان تحيض كل شهر خمسة ايام ثم رأت في بعض الشهور خمسة ايام دما ثم رأت بعد ذلك الى تمام العشرة صفرة او كدر ؛ حكمنا بانه حيض ، وكذلك اذا كانت عادتها ان ترى اياما بعينها الى تمام العشرة ايام فان زاد على ذلك ، حكمنا بانه دم استحاضة وكذلك اذا رأت اول ما تبلغ الصفرة او الكدر وقد بلغت حداً يجوز ان تكون حائضا ، حكمنا بانه من الحيض ، لانه وقت الحيض ، وكذلك اذا رأت دم الحيض اياما قد جرت عادتها فيه ثم طهرت ومرت بها اقل الطهر وهي عشرة ايام ثم رأت الصفرة و الكدر حكمنا بانها من الحيض ، لانها قد استوفت اقل ايام الطهر و جاءت الايام التي يمكن ان تكون حائضا فيها ، و انما قلنا بجميع ذلك لما روى عنهم عليهم السلام ،

من ان الصفرة في ايام الحيض حيض و في ايام الطهر طهر ( ١ ) فحملناها على -  
عمومها « انتهى »

وقال في السرائر : فاما غير المبتدئة و هي التي تكون لها عادة ، فلتلتزم  
عادتها اذا تجاوز عادتها العشرة . فاما اذا لم يتجاوز دما العشرة فأي دم رآته بعد  
عادتها و قبل تجاوز العشرة فهو دم حيض لقولهم عليهم السلام الكدر و الصفرة  
في ايام الحيض حيض و في ايام الطهر طهر ( ٢ ) يعنون بايام الحيض العشرة ايام التي  
هي حدا لاكثر « انتهى »

قوله يعنون بايام الحيض الى آخره ، صريح فيما ذكرناه ، و كذلك عبارة  
المبسوط صريح بان ايام الحيض في الاخبار اعم من ايام العادة و من الايام التي ترى  
فيها الدم بعد العادة الى العشرة و الايام التي ترى المبتدئة بالحيض فيها الدم مع العلم  
بالبلوغ و مع الشك فيه اذا امكن فيها البلوغ

واستدلال الشيخ و الحلبي على هذا التعميم بقولهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ : الصفرة و الكدر  
في ايام الحيض حيض و في ايام الطهر طهر ، اشارة الى ما تضمنه الخبران المرسلان  
ليونس اورد هما الشيخ في التهذيب ( ٣ )

فالاول مارواه عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ و فيه قال ادنى  
الطهر عشرة ايام ، و ذلك ان المرءة اول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها  
عشرة ايام فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع الى ثلاثة ايام فاذا رجعت الى ثلاثة  
ايام رفع حيضها و لا يكون اقل من ثلاثة ايام ( ٤ ) فاذا رأت المرءة الدم في ايام حيضها

( ١ ) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب الحيض - الرواية ٩ -

( ٢ ) راجع المصدر المتقدم

( ٣ ) المجلد الاول - ص ٤٤

( ٤ ) الى هنا اوردته في الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١٠ - من ابواب الحيض

تركت الصلوة فان استمر بها الدم ثلاثة ايام فهي حائض ، فان انقطع الدم بعد ما رأته يوماً او يومين اغتسلت وصلت وانتظرت من يوم رأته الى عشرة ايام، فان رأته في تلك العشرة ايام رأته يوماً او يومين حتى يتم لهاثلاثة ايام فذلك الذي رأته في اول الامر مع هذا الذي رأته بعد ذلك في العشرة هو من الحيض ، وان مر بها من يوم رأته الى عشرة ايام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذي رأته لم يكن من الحيض انما كان من علة اما من قرحة في الجوف واما من الجوف فعليها ان تعيد الصلوة تلك اليومين التي تركتها لانها لم تكن حائضاً فيجب ان تقضى ما تركت من الصلوة في اليوم واليومين ، وان تم لهاثلاثة ايام فهو من الحيض وهو ادنى الحيض ، ولم يجب عليها القضاء ، ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام ، فاذا حاضت المرءة وكان حيضها خمسة ايام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت ، فان رأته بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة ايام فذلك من الحيض . تدع الصلوة ، فان رأته اول ما رأته الثاني الذي رأته تمام العشرة ايام ودام عليها عدت من اول ما رأته الدم الاول والثاني عشرة ايام، ثم هي مستحاضة تعمل ما تعمله المستحاضة (١) وقال كلما رأته المرءة الدم في ايام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض ، وكلما رأته بعد ايام حيضها فليس من الحيض (٢) هذه صورة الخبر في التهذيب وغيره .

قوله : كلما رأته الدم في ايام حيضها الى آخره ، هذا هو موضع الاستشهاد ، وتقريب الاستدلال على عمومته لما ذكره الشيخ انه قال في اول الخبر: المرءة اول ما تحيض ، الى آخره ، وهو نص في ان ايام حيض المرءة في اول ما ترى الدم قد تكون عشرة وهو اعم ممن استقر عاداتها على العشرة ومن لم تستقر عليها، والثانية ايضاً اعم ممن تكرر عليها رؤية الدم ومن لم تتكرر عليه

(١) والى هنا اورده في الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الحيض

الرواية ٢-

(٢) والى هنا اورده في الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب الحيض

الرواية ٣ -



بل كانت مبتدئة بالحيض، ثم قال: فلا تزال كلما كبرت نقصت؛ الى آخره، وهو نص في انه ربما ينقص دمه حتى ترجع الى ثلثة، فيكون ايام حيضها ثلثة، وهذا اللفظ ايضاً عام لمن تكرر لها رؤية الثلثة وغيرها كمن كانت مبتدئة في التحيض بها، ثم قال: فاذا رأت المرثة الدم في ايام حيضها تركت الصلوة، ولا بد من تعميم ايام الحيض في هذه الجملة لا ايام العادة وغيرها بقريئة عموم هذه اللفظة في الجملتين السابقتين، ثم قال في آخر الخبر: كلما رأت المرثة في ايام حيضها، الى آخره فلا بد من تعميم ايام الحيض في هذه الفقرة ايضاً لتمام العشرة؛ سواء استقر لها عادة في التحيض بجمعها او ببعضها، اولم تستقر لها عادة وهذا هو المدعى

ان قلت قد تضمن الخبر قبل هذه الجملة الاخيرة حكم ذات العادة وهو قوله فاذا حاضت المرثة وكان حيضها خمسة ايام، الى آخره، فيمكن ان يكون قوله: كلما رأت في ايام حيضها من صفرة، ايضاً حكماً مختصاً بذات العادة ولذلك ذكر بجنبها. قلت هذا الوجه مردود اولاً: بان قوله: فاذا حاضت الى آخره، ليس حكماً لذات العادة؛ وليس معنى قوله وكان حيضها خمسة ايام، ان حيضها فيما مضى قد استقر على الخمسة، بل المعنى اذا حاضت وكان حيضتها هذه خمسة ايام فهو حكم مختص بالمبتدئة يدل على ذلك انه اوجب عليها عند التجاوز عن العشرة الحكم على العشرة بالحيض، وعلى الزائد عليها بالاستحاضة، وهو مخالف لحكم ذات العادة لانها مع تجاوز دمه عن العشرة تاخذ بعادتها وان كانت اقل من عشرة؛ ويجعل ما زاد على العادة استحاضة

وثانياً بانه لو حمل ايام الحيض في قوله: كلما رأت في ايام حيضها من صفرة على ايام العادة فقط، لوجب ان يحمل ايام الحيض في قوله: وكلما رأت بعد ايام حيضها فليس من الحيض ايضاً، على ايام العادة، وهذا باطل، لان ما تراه بعد العادة الى العشرة اذا انقطع عليها فهو من الحيض اتفاقاً و اذا كان ايام الحيض في الجملة الثانية عبارة عن تمام العشرة كان ايام الحيض في الجملة الاولى ايضاً بهذا المعنى، وثبت بذلك دلالة الخبر على ان الصفرة والحمره في تمام العشرة

حيض لذات العادة وغيرها

واما الخبر الثاني، فهو مارواه في زيادات التهذيب (١) وهذه صورته ، على ابن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن غير واحد سئلوا ابا عبدالله عليه السلام عن الحيض و السنة في وقته، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في الحيض ثلث سنن ، بين فيها كل مشكل لمن سمعها و فهمها حتى لم يدع لاحد مقالا فيه بالراى اما احدى السنن فالحائض التي لها ايام معلومة قد احصتها بلا اختلاط عليها ثم استحاضت فاستمر بها الدم وهى فى ذلك تعرف ايامها ومبلغ عددها فان امرئة يقال لها فاطمة بنت ابي حبيش استحاضت فاتت ام سلمة فسئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك فقال : تدع الصلوة قدر اقرائها او قدر حيضها ، وقال انما هو عرق فامرها ان تغتسل و تستنفر بثوب و تصلى ، قال ابو عبدالله عليه السلام : هذه سنة النبي صلى الله عليه وسلم فى التى تعرف ايام اقرائها ، ولم تختلط عليها ، الا ترى انه لم يسئلهما كم يوم هى ؟ و لم يقل اذا زادت على كذا يوما فانت مستحاضة . وانما سن لها اياما معلومة ما كانت من قليل و كثير بعد ان تعرفها ، و كذلك افتى ابي عليه السلام ، وسئل عن المستحاضة ؟ فقال : انما ذلك عرق اور كضه من الشيطان فلندع الصلوة ايام اقرائها ، ثم تغتسل وتنوضاً لكل صلوة ، قيل : و ان سال ؟ قال : و ان سال مثل المثعب ، قال ابو عبدالله عليه السلام : هذا تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو موافق له ، فهذه سنة التى تعرف ايام اقرائها و لا وقت لها الا ايامها ، قلت او كثرت (٢)

واما سنة التى قد كانت لها ايام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم وزادت و نقصت حتى اغفلت عددها وموضعها من الشهر فان سنتها غير ذلك ، و ذلك ان فاطمة بنت ابي حبيش اتت النبي صلى الله عليه و آله فقالت : انى استحاض فلا اطهر ، فقال النبي صلى الله عليه و آله : ليس ذلك بحيض ، انما هو عرق فاذا اقبلت الحيضة

(١) المجلد الاول - ص ١٠٨

(٢) الى هنا اورده فى الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب الحيض -

فدعى الصلوة

واذا ادبرت فاغسلى عنك الدم وصلى، فكانت تغتسل في كل صلوة، وكانت تجلس في مركن لاخنها فكان صفرة الدم تغلو الماء، قال ابو عبدالله عليه السلام : اما تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله يأمر هذه بغير ما امر به تلك ! الا تراه لم يقل لها دعى الصلوة ايام اقراءك؟ وقال لها : اذا قبلت الحيضة فدعى الصلوة، واذا ادبرت فاغسلى وصلى، فهذا يبين ان هذه امرئة قد اختلط عليها ايامها، ام تعرف عددها واول وقتها الا تسمعها تقول : انى استحاض فلا اطهر؟ وكان ابي يقول : انها استحيضت سبع سنين ففي اقل من هذا يكون الرية والاختلاط فلهذا احتاجت الى ان تعرف اقبال الدم من ادباره وتغير لونه من السواد الى غيره و ذلك ان دم الحيض اسود يعرف، ولو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم، لان السنة في الحيض ان يكون الصفرة والكدره فما فوقها في ايام الحيض اذا عرفت حيصاً كله ان كان الدم اسودا وغير ذلك، فهذا يبين لك ان قليل الدم وكثيره في ايام الحيض حيص كله اذا كانت الايام معلومة

فاذا جهلت الايام وعددها احتاجت الى النظر في اقبال الدم وادباره وتغير لونه، ثم تدع الصلوة على قدر ذلك، ولا ارى النبي صلى الله عليه وآله قال : اجلسى كذا وكذا يوما فما زادت فانت مستحاضة، كما لم يأمر الاولى بذلك، وكذلك ابي عليه السلام افتى في مثل هذا، وذلك ان امرئة من اهلنا استحاضت فسئلت ابي عليه السلام عن ذلك فقال: اذا رأيت الدم البحراني فدعى الصلوة، فاذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فاغسلى وصلى، قال ابو عبدالله عليه السلام : فارى جواب ابي ههنا غير جوابه في المستحاضة الاولى الا تراه قال تدع الصلوة ايام اقراءها؟ لانه نظر الى عدد الايام، وقال ههنا : اذا رأيت الدم البحراني فلتدعى الصلوة، وامرها هنا ان تنظر الى الدم اذا قبل وادبر وتغير، وقوله : البحراني شبه معنى قول النبي صلى الله عليه وآله : ان دم الحيض يعرف وانما سماه ابي بحرانياً لكثرت له ولونه. وهذه سنة النبي صلى الله عليه وآله في التي اختلطت ايامها حتى لا تعرفها، وانما تعرفها بالدم ما كان من قليل الايام وكثيره (١)

قال واما السنة الثالثة ففي النبي ليس لها ايام متقدمة ولم تر الدم قط ، ورأت اول ما ادر كت واستمر بها فان سنة هذه غير سنة الاولى والثانية ، وذلك ان امرئة يقال لها : حممة بنت جحش اتت رسول الله ﷺ فقالت اني استحضت حيضة شديدة ، فقال احتشى كرسفا ، فقالت انه اشد من ذلك ، اني اثجه ثجا فقال لها : تلجمي وتحيضى في كل شهر في علم الله ستة ايام او سبعة ايام ثم اغتسلي غسلا ، وصومي ثلثا وعشرين او اربعا وعشرين ، واغتسلي للفجر غسلا ، واخرى الظهر وعجلى العصر واغتسلي غسلا ، واخرى المغرب وعجلى العشاء واغتسلي غسلا .

قال ابو عبد الله عليه السلام : فراه قديين في هذه غيرها بين في الاولى والثانية ، و ذلك ان امرها مخالف لامر تينك ، الاترى ان ايامها لو كانت اقل من سبع وكانت خمسا او اقل من ذلك ما قال لها : تحيضى سبعا ، فيكون قد امرها بترك الصلوة ايامها وهي مستحاضة غير حائض ، وكذلك لو كان حيضها اكثر من سبع وكانت ايامها عشراً او اكثر لم يامرها بالصلوة وهي حائض ، ثم مما يزيد هذا بيانا قوله لها : تحيضى ، وليس يكون التحيض الا للمرءة التي تريد ان تكلف ما تعمل المستحاضة ، الاتراه لم يقل لها اياما معلومة تحيضى ايام حيضك ؛ و مما يبين هذا قوله لها : في علم الله ، لانه قد كان لها وان كانت الاشياء كلها في علم الله ، ان هذه لم يكن لها ايام قبل تلك قط .

وهذه سنة التي استمر بها الدم اول ما تراه ، اقصى وقتها سبع ، واقصى طهر لها ثلث وعشرون حتى يصير لها ايام معلومة فتنقل اليها ، فجميع حالات المستحاضة تدور على هذه السنن الثلث لا يكاد ابدأ تخلو من واحدة منهن ان كانت لها ايام معلومة من قليل او كثير فهي على ايامها وخلقتها التي جرت عليها ، ليس فيه عدد معلوم موقت غير ايامها .

فان اختلطت الايام عليها وتقدمت وتأخرت و تغير عليها الدم الوانا فسنيتها اقبال الدم وادباره وتغير حالاته ، وان لم يكن لها ايام قبل ذلك واستحاضت اول مرات فوقتها سبع وطهرها ثلث وعشرون ، فان استمر بها الدم اشهر فعلت في كل

شهر كما قال لها فان انقطع الدم في اقل من سبع او اكثر من سبع فانها تغتسل ساعة ترى الطهر وتصلى ، فلاتزال كذلك حتى تنظر ما يكون في الشهر الثاني (١) فان انقطع الدم لوقته من الشهر الاول سواء حتى توالى عليها حيضتان فقد علم الآن ان ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً ، فتعمل عليه ، وتدع ما سواه ، و تكون سنتها فيما يستقبل ان استحاضت فقد صارت سنة الى ان تجلس اقراءها ، و انما جعل الوقت ان توالى عليها حيضتان او ثلث حيض لقول رسول الله ﷺ التي تعرف ايامها : دعى الصلوة ايام اقراءك ، فعلمنا انه لم يجعل القرء الواحد سنة لها فيقول : دعى الصلوة ايام قرئك ، و لكن بين لها الاقراء ، فادناه حيضتان فصاعداً (٢) .

فان اختلطت عليها ايامها وزادت ونقصت حتى لا تتقف منها على حد ولا من الدم على لون عملت باقبال الدم وادباره وليس لها سنة غير هذا ، لقول رسول الله ﷺ ( اذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة و اذا ادبرت فاغتسلى ) و لقوله ﷺ : « ان دم الحيض اسود يعرف » كقول ابى : « اذا رأيت الدم البجرانى » فان لم يكن الامر كذلك ولكن الدم اطبق عليها فلم تنزل الاستحاضة داراً و كان الدم على لون واحد وحاله واحدة فسنتها السبع والثلث والعشرون لان قصتها قصة حمنة حين قالت: انى ائجه ثجاً (٣) هذا تمام الخبر .

وموضع الاستشهاد منه قوله : « لان السنة في الحيض ان يكون الصفرة و الكدرة فما فوقها في ايام الحيض اذا عرفت حيضاً كله ان كان الدم اسود او غير ذلك »

(١) الى هنا اورده في الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض -

الرواية ٣ -

(٢) والى هنا اورده في الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض -

الرواية ٢ -

(٣) والى هنا اورده في الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض

في ذيل الرواية ٣ -

لان المستفاد من هذه الجملة ان ايام الحيض اذا كانت معلومة كان الذي تراه فيها حيضاً كله سواء كان اسود او غيره ، والعلم بايام الحيض يحصل من طريقين : احدهما استقرار العادة على عدد معين ، والآخر انقطاع الدم على العشرة فما دون .  
 اما الاول فظاهر ، واما الثاني فلا تفاق النص و الفتوى على ان الدم اذا انقطع على الثلاثة او العشرة او ما بينهما كان حيضاً فلا اشتباه في الايام حيثئذ ، وانما يحصل الاشتباه والخلط اذا تجاوز العشرة ، فايام الحيض مع استقرار العادة على عدد معين او مع الانقطاع على العشرة ، او ما دون ذلك بدون العادة اذا كانت معلومة وجب الحكم بان ما تراه فيها حيض كله باى لون كان، لقوله عليه السلام فيه : الصفرة في ايام الحيض حيض اذا كانت معلومة

وقد ظهر من جميع ذلك ان ما ارسله الشيخ والحلى ليس خبراً آخر غير هذين الخبرين كما زعمه بعض بل اشارة الى ما تضمنه هذان الخبران ( نعم ) نقلاً بعضاً من فقرات الخبر الاول بالمعنى وهو قولهما في ايام الطهر طهر ، مع ان ما تضمنه الخبر هو ان كلما راته بعد ايام الحيض فليس من الحيض ، عدلا عن لفظ الخبر للتنبيه على ان المراد من بعد ايام الحيض هو ايام الطهر  
 ثم ان هذين الخبرين هما العمدة في اكثر احكام الحيض اوردت بهما بتمامهما ههنا لميسس الحاجة الى ذلك ، واحيل في موضع الحاجة على الاول باسم المرسله القصيرة ، وعلى الثاني باسم المرسله الطويلة

**المسئلة الثانية** ايام الطهر منى روعيت بين حيضتين كانت الاولى منهما عشرة ايام ، لم يعتبر فيها انقطاع الدم ولا رؤية البياض الخالص ، لان اكثر الحيض اذا كان عشرة كان ما زاد عليها طهراً سواء رأت الدم فيما زاد او لا ؟ و اما اذا روعيت بين حيضتين كانت الاولى اقل من عشرة اعتبر فيها رؤية البياض الخالص ، وليس المراد من اعتبار البياض في ايام الطهر اعتباره في تمام العشرة بل اعتباره في ايام منها يمكن جعلها متممة لعشرة الحيض

مثلا اذا رأت خمسة دما ، وخمسة نقاء ، ثم خمسة دماً ، لم يعتبر البياض في

الخمسة الثالثة ، لانها طهر بيقين رات الدم فيها ام لابل انما يعتبر في الخمسة الثانية خاصة ، لانها لورات فيها الكدرة او الصفرة لم يجز جعلها مبدء الطهر ، اذ الخمسة لثانية متممة لعشره الحيض ، لانها من جملة ايام الحيض ، فاذا رأت فيها الدم وجب ضمها الى الخمسة الاولى وجعل الكل حيضة واحدة ، واما اذ رأت فيها البياض فلا وجه لضمها الى الخمسة الاولى بل تجعلها مبدء الطهر وتضم الى الخمسة الثالثة وكذلك الحال اذا رات ثلثة ايام دما ، وسبعة ايام نقاء ، وثلثة ايام دما ايضاً ، فالثلاثة الاولى حيض بيقين ، والثلثة الثانية طهر بيقين ، واما السبعة بينهما ، فان رأت فيها البياض الخالص ؛ جعلت مبدء الطهر وضمت الى الثلثة الثانية وتمم بهما عدد اقل الطهر ، وان رأت فيها الكدرة او الصفرة ، ضمت الى الثلثة الاولى وجعل الكل حيضة واحدة وكان مبدء ايام الطهر الثلثة الثانية

قال في المبسوط : لو رأت ثلثة ايام دما ، ثم انقطع سبعة ايام ، ثم رات ثلثة ايام دما كان الاول حيضا والثاني دم فساد « انتهى » ومثله في جواهر القاضى ولو رات خمسة ايام دما وثمانية ايام نقاء خالصا ، ثم خمسة ايام دما ايضاً فالخمسة الاولى حيضة ومبدء ايام الطهر اول الثمانية ، وتضم اليها يومان من الخمسة الثانية ليمت بهما عشرة الطهر والثلثة الباقية من الخمسة الثانية حيضة اخرى

وعلى ما ذكر فانقطاع الدم في العشرة الاولى انما يجعل مبدء الطهر اذا لم يتجدد عروض الدم في اثناء العشرة ، واما اذا تجدد مرة او مرات كان مبدء الطهر انقطاع الدم الاخير ، فلو رأت مثلاً ثلثة ايام دماً ، ثم انقطع يوماً ، ثم رأت ثلثة دما وانقطع واستمر الانقطاع الى العشرة كان مبدء الطهر هو اليوم الثاني وهكذا . قال في المبسوط : ان رات الدم ثلثة ايام ، ثم رات الطهر بعده اياما ، ثم رات الدم قبل ان تخرج من العشرة ، كان ذلك من الحيضة الاولى ، فان انقطع عنها ، ورأت الطهر ، عدت ايام الطهر من وقت انقطاع الدم الاخير وتستوفى عشرة ايام « انتهى »

وقد ظهر مما ذكر ان الايام المتوسطة بين ثلثة الحيض والعشرة ان رأت

فيها البياض الخالص وجب ضمها الى ايام الطهر ليكمل بها عشرة الطهر، وان رأيت فيها الدم وجب ضمها الى ثلثة الحيض ليكمل بها عشرة الحيض ، فلا يكون اكثر الحيض الا عشرة ايام متواليات ، ولا يكون اقل الطهر الا عشرة ايام متواليات ، وهذا موضع اتفاق النص والفتوى وان خالف فيه مع ذلك بعض من تأخر فجوز التفرق في اكثر ايام الحيضة الواحدة ، وان يتخلل بينها نقاء يكون طهر او يكون اقل من عشرة . قال في المورأت خمسة ايام دما ، وثمانية ايام نقاء ، ثم خمسة ايام دماً : ان الخمسة الاولى والثانية حيضة واحدة ، وان الثمانية المتخللة بينهما طهر قال : لان ما لا يجوز ان يكون اقل من عشرة هو الطهر المتخلل بين الحيضتين ، دون المتخلل بين ايام الحيضة الواحدة ، واستدل على ذلك باخبار .

**اقول :** اما التفصيل بين الطهر المتخلل بين الحيضتين والمتخلل بين ايام الحيضة الواحدة فهو شىء لا يعرفه احد من قدماء الاصحاب ، لان الطهر عندهم خلاف الحيض ، وهو عبارة عن موضوع واحد وهى الايام التى يثبت فيها للمرأة احكام معهودة .

منها صحة صلواتها وصومها واعتكافها وطوافها فى الظاهر و الواقع على وجه لا يجب عليها فيما بعد اعادة شىء من ذلك اذا وقع فى ذلك الطهر (ومنها) صحة طلاقها فيه كذلك (ومنها) انقضاء عدة الطلاق بثلثة منها يتخللها حيضتان الى غير ذلك ، ومن المعلوم ان هذه الايام هى الايام التى دلت الاخبار والاجماع على انها لا تكون اقل من عشرة ايام وان ما كان دون ذلك فليس بطهر وان تخلل بين ايام الحيضة الواحدة . نعم لورات النقاء فى العشرة بعد رؤية دم فيها محكوم عليه بانه حيض وجب عليها ان تغتسل فى الحال وتصلى وتصوم ، لكنه ان تجدد فى العشرة رؤية الدم كشف ذلك عن ان النقاء المتخلل لم يكن طهر أبداً بل كان حبساً ووجب عليها قضاء الصيام حتى صيام الايام التى صامتها من ايام النقاء ، فمثل ذلك ليس بطهر واقعى بل هو طهر ظاهرى انكشف لها خلافه ، ولا اعتداده فى ترتيب شىء من الاحكام المذكورة ، حتى انه لو طلقها الزوج فى ذلك النقاء كان الدم الثانى كاشفاً عن بطلانه كما كان كاشفاً عن بطلان الصلوة والصيام .



واما المثال المذكور فمقتضى القاعدة فيه كما مر ، ان تجعل اول الثمانية مبدء الطهر و تضم اليها اليومين الاولين من الخمسة الثانية التي رأت فيها الدم ليكمل بهما عشرة الطهر ، ولاوجه للحكم على هذين اليومين بالحيض ، لان الدم فيهما قد حدث في ايام الطهر وهو العشرة من انقطاع الدم الاول، وقد قالوا : ان الدم في ايام الطهر طهر ، وبه صرح الشيخ والقاضي في صورة تخلل سبعة النقاء بين الدمين ، واما الثلثة الباقية من الخمسة الثانية فلا وجه لضمها الى الحيضة الاولى بل هي حيضة اخرى مستقلة ، لانه قد مضى من الدم الاول عشرة ايام طهراً فوجب ان يكون الثاني حيضة اخرى

و اما الاخبار التي استدل بها فليس لها دلالة على ذلك ولا اشعار فمنها قوله في المرسلة القصيرة فاذا حاضت المرءة وكان حيضها خمسة ايام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت فان رأت بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة ايام فذلك من الحيض، تدع الصلوة (١)

قال في تقريره: ان هذا الفقرة تدل على ان المرءة اذا حاضت خمسة ايام و انقطع ، ثم رأت دماً آخر ولم يمر عليها من حين انقطاع الدم الاول الى الدم الثاني عشرة ، فالدم الثاني من الحيض الاول و يلزمه ان يكون النقاء المتخلل بين الدمين طهراً و ان كان اقل من عشرة ، لانه اذا كان الدم الثاني جزء من الحيض الاول و كان النقاء ايضا جزء منه لزم تجاوز الحيض عن العشرة وهو باطل و اذا بطل كون النقاء من الحيض ثبت كونه طهراً لعدم الوساطة و هو المطلوب

و يندفع بانه لو كان المراد افادة هذا المعنى ، لكان حق المقام ان يقال ان رأت بعد ذلك الدم ، ولم يمض عليها من يوم طهرت عشرة ايام ، ولم يقل كذلك بل قال ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة ايام ، وهذا الكلام لا يفيد ذلك المعنى بل يفيد معنى آخر ، وهو انه اذا كان عدد الايام من يوم انقطاع الدم الاول الى ايام الدم الثاني مما لم يكمل به عشرة الحيض بان كانت الخمسة الاولى مع ايام

النقاء و ايام الدم الثانى كلها اقل من عشرة ايام ، فالدمان مع النقاء بينهما كلها من الحيض

ويؤيد ذلك ان لفظ التمام قد تكرر ذكره في هذا الخبر مثل قوله: حتى يتم لها ثلثة؛ وقوله: ان تم لها ثلثة ، وقوله : الذى رأته تمام العشرة ، و المراد منه فى الجميع متمم ايام الحيض ، فالمراد هنا من عدم تمامية العشرة ايضا عدم تمامية عشرة الحيض

وعلى هذا فيسقط الاستدلال بل وههنا زيادة وهو ان قوله: فان رأت الدم اول ما راته الى آخره يدل على بطلان هذا القول صريحا ، اذ المراد من هذه الجملة بيان انه اذا كان ايام الدم الاول الى الدم الثانى متجاوزة عن العشرة فالعشرة حيض والزائد عليها استحاضة ، فصور المسئلة فى هذه الجملة ان ترى دميين يتخلل بينهما نقاء ويدوم بها الدم الثانى ؛ و قال فيها عدت من اول ما رأت الدم الاول و الثانى عشرة ايام ثم هى مستحاضة ، و قوله : ثم هى مستحاضة ، صريح فى انها تجعل مجموع تلك العشرة المركبة من ايام الدميين و من ايام النقاء حيضة واحدة ، وتجعل ما زاد على ذلك من ايام الدم الثانى استحاضة ففيه الدلالة على امرين

أحدهما ان النقاء المتخلل فى عشرة الحيض ليس بطهر بل هو كايام الحيض حيض ولذلك قال عدت عشرة ايام ثم هى مستحاضة

وثانيهما ان المراد من الفقرة الاولى ما ذكرناه ، لانه وقع التقابل بين الفقرتين ، و بين فى الصورة الثانية صورة ما كان عدد الايام من ايام الدميين مع النقاء بينهما متجاوزاً عن العشرة ، فيدل ذلك على ان المراد من الفقرة الاولى صورة ما كان عدد ايام الدميين مع النقاء بينهما اقل من العشرة و الحكم فى هذه الصورة بان الجميع حيض

ومع قطع النظر عن جميع ذلك فنقول: قال فى هذا الخبر : لا يكون الطهر اقل من عشرة ، فاذا حاضت المرءة و كان حيضها خمسة ايام الى آخره ، فذكر

تخلل النقاء الاقل من عشرة بين الدمين بصورة التفريع على قوله: لا يكون الطهر اقل من عشرة، فلو كان المراد ان النقاء الاقل من عشر طهر ايضا كما ذكره هذا القائل لوقع التناقض بين صدر هذا الخبر وذيله

وقد ظهر من ذلك انه لا اضطراب في متن الخبر وان قوله: من يوم طهرت صحيح كما كتبه بهذه الصورة علماء الاخبار في اصولهم وليس تصحيحا كما ظنه بعض، فكتب بدل ذلك من يوم طمئت

وهيها عدة اخبار دلت على انها اذا رأت الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الاولى واذا رأت بعد العشرة فهو حيضة اخرى (١) كخبر محمد بن مسلم (٢) عن ابي جعفر عليه السلام وخبره (٣) وخبر عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام ، و ذكر في تقريب الاستدلال بها ان المراد من العشرة فيها عشرة الطهر فتدل على انه اذا رات دمين بينهما نقاء اقل من عشرة ايام كان الدمان حيضة واحدة فيلزمه ان يكون النقاء بينهما طهراً والا لكان الحيضة الواحدة اكثر من عشرة .

ويندفع بان المراد من العشرة في الجميع عشرة الحيض والمعنى كل دم رآته قبل الخروج عن عشرة الحيض فهو من الحيضة الاولى ، وكل دم رآته بعد الخروج عن عشره الحيض فهي حيضة اخرى اذا تخلل بين الدم الاخير الذي رآته في العشرة والدم الذي رآته بعد الخروج عنها عشرة ايام .

وبهذا المعنى فسرها الشيخ في المبسوط قال : فان رات الدم ثلاثة ايام ثم رات الطهر بعده اياما ، ثم رأت الدم قبل ان تخرج من العشرة ايام ، كان ذلك من الحيضة الاولى ، وقال قبل هذا الكلام : ان رأت الدم ثلثة ايام ، حكم لها بانه دم حيض ثم رأت يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من وقت ما رأت الدم الاول كان ذلك محكوما بانه دم استحاضة ، فان رأت يوم الرابع عشر ، كان ذلك

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ الرواية ١١ والباب ١١ - الرواية ٥٣ و٥٤

والباب ١٢ - الرواية ١ - من ابواب الحيض -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ١١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

من الحيضة المستقبلية «انتهى» .

قوله في الاول : كان ذلك من الحيضة الاولى ، وقوله في الثاني : كان ذلك من الحيضة المستقبلية ، تضمين للفظ هذه الاخبار في الموضوعين ، تنبيه على ان المراد من قبل العشرة فيها قبل الخروج عن عشرة الحيض ، وان المراد من بعد العشرة بعد الخروج عن عشرة الحيض ، وصرح في الثاني بالقيد الذي ذكرناه ، فانه صور المسئلة فيما اذا رأت الدم ثلثة وانقطع ، ثم رآته في الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر ورآته في الرابع عشر ايضا ، فانه اذا رأت النقاء في متمم عشرة الحيض وهو السبعة كان الدم في ثلثة ايام بعدها طهراً لانها رآته في ايام الطهر وحينئذ فتضم هذه الثلثة الى سبعة النقاء قبلها ويتم بالمجموع منهما عشرة الطهر ، فاذا رأت في الرابع عشر ايضاً كان هذا حيضة مستقلة لتخلل عشرة الطهر بين الحيضتين .

هذا كله اذا اراد هذا القائل من قوله: الثمانية المتخللة بين الدمين طهر ، انها طهر حقيقى يترتب عليها الاحكام المعهودة ، واما ان اراد بها الطهر الذى لا يترتب عليه اثر الاوجوب الاغتسال وفعل الصلوة والصيام وان وجب اعاتها بعد انكشاف الخلاف ، فهذا مما لاخلاف فيه لكن كلامه ظاهر فى ارادة الوجه الاول .

**المسئلة الثانية** اذا رات الدم ثلثة ايام متواليات كشف ذلك عن ان الدم فيها حيض وعن ان ما بعدها حيض ايضاً الى تمام العشرة اذا انقطع عليها ، سواء اتصل الدماء فيما بعد الثلثة او انفصلت بتخلل نقاء بينها ، بلاخلاف فى شىء من ذلك بين الاصحاب ، انما الخلاف فيما اذا رات الثلثة متفرقة ، مثل ما رات يوماً او يومين ، وانقطع ؛ ثم راته فى اليوم العاشر ، فقال الاكثرون : لا يثبت الحيض بذلك ، وهو اختيار الهداية والفقيه واشارة السبق والسراير ، وتبعهم عامة من تاخر ، وقال فى المبسوط : انه احوط ، ونسبه الى اكثر الاصحاب ، وقال آخرون : بل يثبت الحيض بالثلثة المتفرقة كالمتواليه ، وهو اختيار النهاية وجواهر القاضى .

حجة القول الاول ان الاخبار دلت على ان اقل الحيض ثلثة واكثره عشرة ، واقل الطهر عشرة (١) فذكر الموضوعات الثلثة فى سياق واحد ، وقد ثبت فيما مر

ان المراد من العشرة فى الاخيرين هى العشرة المتوالية ، فالمراد من الثلثة ايضاً الثلثة المتوالية بقرينة السياق ، وايضاً لو كان المراد من الثلثة اعم من الثلثة لمتفرقة فى العشرة لبطل التقابل بين اقل الحيض واكثره ، لان النقاء المتخلل بين الثلثة المتفرقة ايضاً حيض . فالعشرة التى تفرق فيها الثلثة كلها حيض ، ورجع اقل الحيض الى اكثره ، وبطل التقابل بينهما .

حجة القول الثانى قوله فى المرسله القصيرة : فان انقطع الدم بعدما رأته يوماً او يومين اغتسلت وصلت وانتظرت من يوم رأت الدم الى عشرة ايام ، فان رأت فى تلك العشرة ايام من يوم رأت الدم يوماً او يومين حتى يتم لها ثلثة ايام ، فذلك الذى رأته فى اول الامر مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشرة هو من الحيض وان مر بها من يوم عشرة ايام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذى رأته لم يكن من الحيض (١) وحينئذ فيقع المعارضة بين الطائفتين .

والاكثر رجحوا الاولى لانها اكثر واقوى ؛ وآخرون اخذوا بالمرسله ، واجابوا عن المعارضة بان الطائفة الاولى وان دلت على اعتبار التوالى فى الثلثة الا ان قولهم فى الاخبار الكثيرة اقل الحيض ثلثة (٢) كذلك ورد هذا المضمون فى المرسله لانه قال فيها: وان تم لها ثلثة ايام فهومن الحيض وهوادنى الحيض « وهما متناقضان اذ لا يجوز ان يكون اقل الحيض ثلثة متوالية، وان يكون اقله ثلثة متفرقة ؛ بل ورد كلالا المضمونين فى المرسله صدرأ وذيلاقال فى صدرها: اذارات المرءة الدم فى ايام حيضها تركزت الصلوة فان استمر بها الدم ثلثة ايام فهى حائض، ثم قال فى ذيلها: ان الثلثة المتفرقة ايضاً حيض ، فلوابقى على ظاهره لزم التناقض فى خبر واحد بين صدرها وذيلها فلا بد من رفع التناقض بحمل الاول على انه اذا استمر الى ثلثة ايام علمت فى الحال بانه حائض وان تفرقت الثلثة لم يكن حيضاً الا بعد ان يتم الثلثة ، فتوالى الثلثة ليس شرطاً، لكون الدم حيضاً، بل شرط للعلم بكونه حيضاً .

فاشكال المسئلة نشأ من قوة دلالة الاخبار الاولى على ان التوالى شرط لنفس

(١) تقدمت بتمامها فى صفحة ٥٢ - فراجع -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض

الحيض وقوة دلالة المرسله على انه شرط للعلم بالحيض، ولذلك توقف الطوسى فى المسئلة، وقال فى المبسوط قول الاكثراحوط، وقال القاضى فى الجواهر: قول الاقلين اظهر وقول الاكثراحوط .

وليعلم ان النقاء المتخلل بين الثلثة على القول بالترقق حكمه حكم ايام الحيض كالنقاء المتخلل فيما بعد الثلثة المتوالية على قول الاخرين، وهو الذى دل عليه المرسله المذكورة لانه بعدان حكم فيها بان الثلثة المتفرقة حيض وانها دنى الحيض قال فيها متصل بهذا الكلام وبجنبه: ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام، لوضوح ان ذكر هذه الجملة متصلا بالجملة السابقة لا وجه له الا للتنبيه على دفع ما يوهمه الكلام السابق، لانه لما حكم اولابان الثلثة المتفرقة حيض وكان تخصيص الحيض بالثلثة موهماً بان النقاء المتخلل بينها طهر وليس بحيض ذكر هذه الجملة لدفع هذا الوهم، وللتنبيه على ان ايام النقاء لما كانت اقل من عشرة كانت بحكم الحيض لان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام .

ثم ان توالى الثلثة سواء كان شرطاً لنفس الحيض او للعلم به فى الحال فالمراد منه استمرار الدم الى هذه الغاية، بحيث كلما استدخلت القطنه رأى الدم عليها وان كان شيئاً قليلاً، لان ظاهر اللفظ اعتبار الاستمرار فى الايام الثلثة وفى اجزاء كل منها، وليس استمرار الدم الاستمراره على التحقيق بالنحو الذى ذكر، فلايكفى التقريب .

ولذلك قال فى المبسوط اذارات ساعة دماً وساعة طهراً كذلك الى عشرة ايام لم يكن ذلك حياً على مذهب من يراعى ثلثة ايام متواليات، ومن يقول: تضاف الثانى الى الاول يقول: تنتظر فان كان تتم ثلثة ايام من جملة العشرة كان حياً، وان لم تتم كان طهراً « انتهى » فجعل تخلل النقاء آنأماً مخلاً بتوالى الثلثة ولم يجعل مثل ذلك حياً الاعلى القول بالترقق .

(وربما يقال): ان موضع الخلاف ما اذا كانت ازمئة النقاء زائدة على الفترات

المعتادة بين دفعات الدم، فان لم تزد عليها فالجميع حيض اتفاقاً « انتهى » .

وما ذهب اليه غير ظاهر، وما نقل عليه الاجماع غير ثابت، لان الساعة في كلام الشيخ اعم من الفترة وغيرها وكذلك الاستمرار المعتبر في الخبر ظاهر في التحقيق كما ذكرناه فيخل به الفترة فمآزاد .

واما الجواب عن الخبر بانه محمول على الغالب من الاستمرار في اول اوقات العادة فضعيف، لان المراد من ايام الحيض في هذا الخبر كما مر "مجموع عشرة الحيض، سواء استقر العادة على شيء منها لا .

وعلى القول بالتفریق كما يجوز التفرق في نفس الايام الثلاثة كذلك يجوز في ابعاض كل يوم منها ، ففي المثال الذي ذكره الشيخ اذا تم لها من ساعات الدم المتفرقة في جملة العشرة ثلثة ايام كاملة كان ذلك حيضاً ايضاً وهو الظاهر من قوله في الخبر : وان تم لها ثلثة ايام فهو من الحيض ، لظهوره في ان الاعتبار انما هو برؤية الدم في هذا المقدار من الزمان سواء اتصل ابعاض كل يوم من الثلثة و كان التفرق في نفس الايام او انفصلت ايضاً وكان التفرق في الايام وابعاضها، اذ على التقدير الثاني فمتى كمل النصاب صدق انه تم لها ثلثة ايام ، واما لو تم الثلثة من يومين وكسر من اليوم السابق واللاحق واتصل الايام والكسور فهو حيض على كلا القولين لعدم التفرق .

وعلى القول باعتبار توالي الايام الثلاثة فالمراد من الايام هي الايام بليا ليها ، ولا يدخل فيها ليلة اليوم الذي رأيت فيه الدم ولا الليلة المستقبلية لليوم الثالث ، وانها يدخل الليالي المتوسطة التي اذا انتقطع فيها كان مخلا بتوالي الثلثة .

هذا اذا كان حدوث الدم في اليوم ، واما اذا حدث في الليل فلا يتم به نقص الايام ، بل لا بد من رؤية الدم في اليوم الثالث ايضاً ، لان الثلثة ايام لا تتم الا به ، و منه يعلم ان كسور الايام لا تتم الا بجنسها وهو كسور من ايام اخر ، وليس هذا تبعداً شرعياً بل معنى يفهمه العرف من تحديد الاشياء بالازمنة ، فاذا قيل : اقامت في موضع كذا ثلثة ايام ، لم يرد منه الا اقامة ثلثة ايام تامة او يومين وكسر متصل بهما من اليوم السابق واللاحق ، واما اذا كان مدة الاقامة يومين وكسر من الليلة

الماضيه المستقبله لم يصح هذا الاطلاق ، وان كان كسر اليلتين يساوى مقدار يوم او ازيد .

### المبحث الثانى

## فى ما يثبت به الحيض والطهر

يثبت الحيض بايام امكان الحيض ويثبت الطهر بايام امكان الطهر ، تفسير ذلك ان المرأة اذا رأت الدم ثلثة ايام متواليات علمت فى الحال بانها حائض ، واما اذا رات دون الثلثة فالحيض فى الحال مشكوك ، اذ لا تعلم لحوق المنتم ولا عدم اللحوق ، فيمكن ان يكون هذا الدم حيضاً ويمكن ان لا يكون ، وقد جعل الشارع فى هذه الصورة امكان الحيض منزلاً فى الظاهر منزلة الحيض المعلوم الى ان تبين الحال

فاذا رات يوماً وجب عليها من اول الرؤيه الالتزام باحكام الحيض الى ان يستقر امرها على شىء فيعتزل عنها زوجها ، وتترك الصلوة ، وتفطر الصوم ، ولا تقرب المسجدين ولا تدخل سائر المساجد الا مجتازة الى غير ذلك ؛ فان تم لها ثلثة ايام او اكثر فقد تبين الحيض ولا كلام ، وان لم يتم لها ثلثة فقد تبين انها لم تكن حائضاً فتقضى ما تركته من الصلوة والصيام فى اليوم او اليومين . هذا معنى قولهم : ما امكن ان يكون حيضاً فهو حيض

واما قولنا : ما امكن ان يكون طهراً فهو طهر ففسيره انها اذا رأت الدم ثلثة وانقطع فالطهر فى مدة الانقطاع طهر مشكوك ، لانها لا تعلم تجدد الدم فى العشرة ولا عدمه ، فيه يمكن ان يكون هذا النقاء طهراً ويمكن ان لا يكون ، والشارع قد جعل فى ظاهر الامرا مكان كونه طهراً منزلاً منزلة الطهر المعلوم الى ان يتبين الحال فاجب عليها من اول ازمنة الانقطاع الالتزام باحكام الطهر ان دخل عليها وقت صلوة غسلت موضع الدم واغتسلت وتوضأت وصلت وصامت وجاز للزوج وطبها ، فان استمر الطهر والانقطاع الى تمام العشرة استقر الطهر ، وتبين ان تلك الاعمال قد وقعت على الوجه الصحيح ، وان تجدد الدم قبل الخروج عن العشرة تبين لها



فساد تلك الاعمال ووجب عليها قضاء الصيام، لانه تبين لها انها كانت حائضاً ولكنهم مع ذلك لا يجب على الزوج كفارة في وطئها

قال في المبسوط: اذا رأت دم الحيض ثلثة، ثم رأت الطهر بعد ذلك، ثم عادها قبل العشرة ايام كان العشر كلها حيضاً، وما يكون قد صلت وصامت فيما بين ذلك يكون باطلاً ويجب عليها قضاء الصوم و الطواف، ويجوز للزوج وطئها في الايام التي ترى فيها الطهر وان جوز ان ترى في تمام العشرة حيضاً، فاذا تبين معه ذلك ان ذلك كان حيضاً لم يكن عليه شيء «انتهى»

وقد ظهر من ذلك الفرق بين قاعدة ايام امكان الحيض، وقاعدة ايام الحيض وان مورد الثانية ثبوت الحيض برؤية الدم بعد ايام استقر فيها الحيض و حصل العلم بان الدم حيض، ومورد الاولى ثبوت الحيض برؤية الدم في ايام لم يستقر الحيض ولم يحصل العلم بذلك، وقد افصح صاحب الوسيلة عن الفرق بينهما بقوله: الصفرة و الكدرة في ايام الحيض او فيما يمكن ان يكون حيضاً حيضاً، فعطف الثاني على الاول باو، اعلاماً بتغاير القاعدتين واختلاف موردهما.

وقال في المبسوط: المرثة المبتدئة اذا رأت الدم خمسة ايام؛ ثم رأت الى تمام العشرة ايام صفرة او كدرة، فالجميع حيض، لانه في ايام الحيض، و قال بعد ذلك: اذا رأت الدم حيض اياماً قد جرت عادتها فيه، ثم طهرت وهر بها اقل ايام الطهر وهي عشرة، ثم رأت الصفرة والكدرة حكماً بانها من الحيض، لانها استوفت اقل ايام الطهر وجاءت الايام التي يمكن ان يكون حائضاً فيها «انتهى»

علل في الصورة الاولى حيض الدم بعد الخمسة بانه في ايام الحيض، وذلك لاستقرار الحيض بالخمسة و اتصال التجدد بها، و علل في الصورة الثانية حيض الصفرة والكدرة من اول رؤيته بانها راته في ايام يمكن ان تكون حائضاً، وذلك لان الحيضة المستقرة وهي ايام العادة قد انقضت في هذه الصورة و تعقبها اقل الطهر فلا يثبت حيض الدم الثاني في اول الرؤية بقاعدة ايام الحيض بل يثبت بقاعدة ايام امكان الحيض.

ثم ان هاتين القاعدتين اعنى قاعدة امكان الحيض وقاعدة امكان الطهر اعتبارهما في الجملة موضع اتفاق النص والفتوى ، اما ثبوت الحيض بالامكان فيدل عليه عدة اخبار .

هنا المرسلة القصيرة (١) في موضعين .

احدهما قوله : اذا رأيت المرثة الدم في ايام حيضها تركت الصلوة فان استمر بها الدم ثلثة ايام فهي حائض ، لانه دل على انه يجب عليها ترك الصلوة بهجرد رؤية الدم قبل تبين استمراره الى ثلثة ، و وجوب ترك الصلوة ليس الا لامكان استمرار الدم الى ثلثة وامكان كونه حيضاً ، ودعوى ان المراد من ايام الحيض هي العادة مردودة بما تقدم .

و ثانيهما قوله : وان مر بها من يوم رأيت عشرة ايام و لم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذي رأته لم تكن من الحيض ، الى قوله : فعليها ان تعيد الصلوة تلك اليومين التي تركتها لانها لم تكن حائضاً ، فانه يدل ايضاً على انه مع تفرق الدم في العشرة قد كان الواجب عليها ترك الصلوة من اول الرؤية ، ولا وجه له الا امكان كون الدم حيضاً ، مع انه انكشف بعد ذلك خلافه حيث لم يحصل في العشرة متمم الثلثة ولذلك اوجب عليها قضاؤها .

ومنها قولهم في الخبر: ما كان قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى ، وما كان بعد العشرة فهو من الحيضة الثانية (٢) لان المراد من بعد العشرة عشرة الحيض ، وبعد تخصيص عموم هذه الجملة بصورة تخلل عشرة الطهر بين الحيضتين يدل على ان ما رأته بعد عشرة الطهر من اول الامر محكوم بالحيض مع انها لاتعلم استمرارها الى ثلثة فحيض ذلك الدم حيض بالامكان .

ومنها قولهم في الخبر: ما كان قبل الحيض فهو من الحيض (٣) لان المراد من

(١) تقدمت المرسلة بتمامها في صفحة ٥٢ - فراجع

(٢) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ١٠-الرواية ١١ والباب ١١-الرواية ٥٣-  
والباب ١٢-الرواية ١ من ابواب الحيض -

(٣) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ١٥-من ابواب الحيض-الرواية ٣-٤

قبل الحيض قبل الخروج من عشرة الحيض وهو اعلم مما رآته بعد استقرار الحيض باستمرار الدم الى ثلثة وقبل استقراره ، والحكم على الدم فى الصورة الثانية بانه حيض حيض بالامكان .

واما ثبوت الطهر بالمكان الطهر فيدل عليه ايضاً عدة اخبار (منها) المرسله القصيرة (١) فى موضعين .

احدهما قوله فيها: ان انقطع الدم بعد ما رآته يوماً او يومين اغتسلت وصلت» فانه صريح فى وجوب الغسل والصلوة عليها بمجرد انقطاع الدم وهو طهر بالامكان لامكان عود الدم فى اثناء العشرة .

وثانيهما قوله : اذا حاضت المرءة و كان حيضها خمسة ايام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت» فانه صريح فى وجوب الغسل والصلوة بمجرد الانقطاع بعد الخمسة مع ان عود الدم فى العشرة ايضاً محتمل ، فهو حكم بالطهر بمجرد الامكان .  
ويدل على القاعدتين جميعاً مضافاً الى ما ذكره عموم الاخبار الدالة على ان البكر اول ما تحيض ، وان المرءة بقول مطلق اذا رأت الدم يومين تدع الصلوة و اذا انقطع الدم ورأت الطهر اغتسلت وصلت (٢) هذا ، وههنا ما اول .

**المسئلة الاولى** ذات العادة اذا رات عاداتها فان جاوز الدم فما رآته بعدها حيض ، لانها رآته بعد استقرار الحيض وفى ايامه ، لكنه مع ذلك حيض بالامكان ، لان استقرار الحيض فيما جاوز العادة موقوف على انقطاع الدم على العشرة ، اذ لو جاوزها فالعادة حيض والزائد استحاضة وهذا مشكوك فى الحال ، و كذلك اذا انقطع الدم على العادة فطهرها ايضاً ، طهر بالامكان لتوقف استقراره على استمرار النقاء الى العشرة وهذا ايضاً مشكوك .

**المسئلة الثانية** قد سبق ان الصغر و اليأس يمنعان الحيض فى الصغر صور (الصورة الاولى) ان تعلم الصبية بلوغ النسع فيكون ما رآته حيضاً بالتفصيل المتقدم

(١) قدمت بتمامها فى صفحة ٥٢

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب الحيض -

(الثانية) ان تعلم عدم البلوغ ، فلا يكون ماراته حيضاً البتة وحينئذ فان علم انه من جنس الدماء المعتاد خروجها من النساء كان ماراته استحاضة باى صفة كان ، لان قولهم **قَالَ كُنَّا** : لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين (١) يدل على ان كل ما اعتيد خروجه من الطرفين بولا كان او غائطاً او منياً او دمياً فهو ينقض الوضوء واذا ثبت انه ينقص الوضوء ولم يكن حيضاً لاجل الصغر ولا نفاساً كان استحاضة ، للاجماع على انحصار الدماء الناقضة فى هذه الثلاثة ، فيجىء فيه التفصيل بين القليلة والكثيرة والمتوسطة ، وان علم انه من غير جنس الدماء الناقضة فلا اثر له الا النجاسة ، وكذلك الحال مع الشك ، ولا يجرى فيه قاعدة امكان الحيض ، لان الدم مع الصغر لا يمكن ان يكون حيضاً .

(الثالثة) ان تشك فى البلوغ فما تراه من الدم امكن ان يكون حيضاً ، لامكان بلوغها حد التسع ، وقد قال فى المرسلات القصيرة : ان المرثة اول ما تحيض ربما كانت ، كثيرة الدم (٢) وليس المراد اول ما حاضت علماً ، بل اول ما تحيض ولو بحسب الامكان ، فيشتمل ماراته البالغة حد التسع علماً ، وما راته الصبية التى بلغت حداً يحتمل بلوغها حد التسع ؛ ويندرج القسمان فى قوله : ان استمر الدم ثلاثة ايام فهى حائض ، وهو ايضاً مراد الشيخ من قوله فى المبسوط : وكذلك اذا رأت اول ما تبلغ ، الصفرة او الكدرة وقد بلغت حداً يجوز ان تكون حائضاً حكماً بانها من الحيض ، لانه وقت الحيض ، فانه ليس المراد من قوله اول ما تبلغ اول ما بلغت بل اول وقت يجوز البلوغ فى حقها فى قبال الصغيرة التى لا يحتمل ذلك فى حقها . وعلى هذا فلا منافاة بين كون الصغر مانعاً عن الحيض وكون الحيض دليلاً على البلوغ ، لاختصاص الاول بمن علم صغرها ، والثانى بمن لم يعلم ذلك فيها . ونظير ذلك ما يقال من ان الصغر مانع عن نقوذ الاقرار ، وان البلوغ يثبت بالاقرار ، لاختصاص الاول بصبي يعلم صغره ، والثانى بمن لم يعلم ذلك فيه ويجوز

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب نواقض الوضوء

(٢) راجع صفحة ٥٢ من هذا الكتاب

البلوغ في حقه ، فاذا اقر هذا بالبلوغ صح اقراره وثبت بذلك بلوغه .  
واما الخنثى المشكل الذى له فرج الرجال والنساء اذا رأى الدم فى وقت  
الامكان فلا يحكم لذلك ببلوغه ، ولا بانوثيته ، ولا بان هذا الدم حيض ولا بان  
موضع خروجه محيض ، للشك فى انوثيته واحتمال ان يكون ذلك الموضع خلقة  
زائدة ، وقد تضمن الدليل ان المرءة اذا رأت الدم فحكمه كذا وكذا ، و الخنثى  
يشك فى انه رجل او امرءة ولم يجعل الشارع امكان الحيض دليلاً على الانوثية بل  
جعل الحيض بالامكان دليلاً على حيض النساء وبلوغها (نعم) لو خرج منه الدم فى  
وقت الامكان من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال حكمنا ببلوغه لانه قد تحقق  
فيه علامة البلوغ على كل تقدير .

واما اليأس فله ايضا صور

(الاولى) ان تعلم اليأس فكل ما تراه استحاضة اذا كان من جنس الدماء  
المعتاد خروجها من النساء (الثانية) ان تعلم عدم الياس فالحكم فيها مسبق (الثالثة)  
ان تشك فى ذلك فما تراه امكن ان يكون حيضاً وان كان كذلك كان حيضاً بالتقريب الذى  
مر فى صورة الشك فى البلوغ

**المسئلة الثالثة** لاختلاف فى ان ذات العادة اذ رأت الدم فيها التزمت باحكام  
الجائز من اول الرؤية و ان جوزت انقطاع الدم على ما دون الثلثة ، و اما  
المبتدئة فمقتضى ما تقدم ان الحكم فيها ايضا ذلك وهو مذهب الصدوق فى الهداية  
والفقيه والشيخين فى المقنعة ، والنهاية والمبسوط ، والحلبى فى الاشارة ، والطوسى فى  
الوسيلة ، لكنه خالفهم الحلى

فقال فى السرائر : ومن لم تكن لها عادة ورأت الدم اليوم و اليومين فلا يجوز  
لها ترك الصلوة والصيام ، لانهما من تكليفها بالصلوة والصيام على يقين و هى فى  
شك من الحيض فى هذين اليومين فكيف يجوز لها ان تترك اليقين بالشك ، و ما  
يوجد فى بعض الكتب من ان المرءة اذا رأت الدم فى اليوم و اليومين تركت  
الصلوة و الصيام فان استمر بها الدم اليوم الثالث فذلك دم حيض ؛ وان لم يستمر

بها الدم قُضت الصلوة و الصيام ، و كذلك اذا انقطع الدم عنها بعد اتمام عاداتها و قبل تجاوز العشرة يوجد في بعض الكتب انها تستظهر - ربيوم او يومين في ترك الصلوة و الصيام فاخبار آحاد لا يعرج عليها ولا يلتفت اليها ، بل الاستظهار لها في ذمتها و تكليفها و براءة ذمتها فعل الصلوة و ديانتها و الصيام الى ان يتبين انها غير مكلفة بهما فحيثئذ يجب عليها تركهما لما اصلناه من انها لا تترك اليقين با لشك فليلاحظ ذلك ، و تحقق الا ان يكون لها عادة مستقيمة فترى الدم في اولها يوماً او يومين فالواجب عليها عند رؤية الدم ترك الصلوة و الصيام لان العادة تجري مجرى اليقين ، و كذلك الاغلب يجري مجرى المعلوم فهذه بخلاف تلك في الحكم لما بيناه و نبهنا على دليله و مفارقاته لحكم غيره ، انتهى موضع الحاجة من كلامه و سبقه الى هذا القول السيد المر تضى في المصباح حيث حكى عنه انه قال : الجارية التي يبدء بها الحيض و لاعادة لها لا تترك الصلوة حتى يستمر ثلثة ايام « انتهى »

وفصل بعض المتأخرين في ما تراه المبتدئة بين ما يكون منه بصفة الحيض فتلتزم باحكام الحيض في الحال ، و بين ما يكون منه بغير الصفة فتنتظر الثلثة ، و نسب هذا الى المفيد ، لانه قال في اول باب الحيض : الحائض هي التي ترى الدم الغليظ الاحمر الخارج منه بحرارة فينبغي لها ان تعتزل الصلوة الى آخر كلامه وهو استنباط ضعيف ، لان ما ذكره من الاوصاف لدم الحيض فهو احد معرفاته وله معرفات اخر غير ذلك ، و الضمير في « لها » راجع الى الحائض بقول مطلق لا الى الحائض بالصفات خاصة ، ضرورة ان اعتزال الصلوة كساير احكام الحيض لا تختص بالحائض التي رأَت الدم الغليظ ، بل هي ثابتة لكل من ترى دماً يحكم عليه بالحيض ، اما اجل التميز ، اول رؤيته في ايام الحيض او في العادة ، مع انه قال في المقنعة : ومتى مارأت المرءة الدم اقل من ثلثة ايام فليس ذلك بحيض و عليها ان تقضى ما تركت من الصلوة

و المرءة في هذه العبارة اعم من ذات العادة و المبتدئة ، وهو صريح في الالتزام

باحكام الحيض من اول الرؤية التي منها ترك الصلوة، ولذلك اوجب عليها قضائها اذا لم يستمر الى ثلثة فلا مجال لهذا التاويل في كلامه

حجة القول الاول انه اذا ثبت بالمرسلة القصيرة ان الدم في ايام امكان الحيض حيض ، فلا يوسع الحلبي ردّها بانها من اخبار الآحاد اذا لمرسلة لا تنفرد بهذه الدلالة بل هي معاضدة بسائر الاخبار المتقدمة (١) التي دلت على ان الدم في جميع العشرة من اولها الى آخرها من بعد استقرار الحيض و قبله كل ذلك محكوم عليه بالحيض ، وقد سبق منه الاعتراف بان ايام الحيض عبارة عن جميع العشرة فالنفصيل بين اولها ووسطها مع انه راجحهما في الاطلاق تحكّم ، فلا فرق في ذلك بين ذات العادة وغيرها والفرق بان الظن يجري مجرى العلم غير مستقيم ، لان الظن انما يكون كذلك اذا دل عليه الدليل واذا كان العبرة بالدليل فهو ثابت في الموضوعين وان حصل في احدهما ظن ولم يحصل في الاخر

و منه يعلم انه لا موجب للرجوع الى استصحاب الطهارة المعلومة ؛ لانه اذا ثبت بالدليل ان هذا الدم بحكم الحيض كان نقض الطهارة المعلومة بمثله نقضاً بحدث معلوم لا مشكوك

و اما قوله : ان الاحتياط في حقها فعل الصلوة و الصوم ، فلم يعلم انه هل يلتزم من احكام الطهارة بهذين الحكمين فقط او يلتزم بسائرهما ايضا فان التزم بالعموم ورد عليه بان فعل الصلوة و الصوم لو كان موافقا للاحتياط لكن الجماع واللبث في المسجد ومس الكتاب مخالف له ؛ وان قال بالنفصيل ف اوجب عليها فعل العبادة و حرم عليها الجماع ومس الكتاب كان وجه الفساد واضح

و اما التفصيل بين اتصاف الدم بصفات الحيض و عدمه فساقط ايضا لوجهين احدهما ان التميز انما يعتبر اذا تجاوز الدم عن العشرة ، و اما مع الانقطاع على العشرة فمادون فالصفرة والكدر في ايام الحيض حيض والكلام هنا انما هو في حكم المبتدئة عند اول الرؤية قبل تبين الحال وعند الشك في ان الدم هل يتجاوز عن

## العشرة او لا يتجاوز

ونأتيهما ان اتصاف الدم بصفات الحيض لا يوجب الحكم بالحيض على سبيل  
الجزم الا اذا استمر ثلثة ايام، لان المنقطع على ما دونها لا يكون حيضاً وان كان  
موصوفاً بالاصاف، وعلى هذا فمتى رأيت دماً و كان في اول الرؤية موصوفاً  
بالصفات لم يكن ذلك حيضاً على سبيل الوجوب بل كان حيضاً بالامكان، وحينئذ  
فان كان الامكان دليلاً على الحيض كان وجود الصفة بمنزلة العدم، لان الامكان  
حاصل مع الاوصاف وبدونها، وان لم يكن الامكان دليلاً لم يكن وجود الصفة في  
الحال مجدياً ايضاً

ومما يتفرع على هذا البحث الخلاف في ان بينونة المطلقة المعتدة بالاقراء  
هل تحصل برؤية القطرة الاولى من الحيضة الثالثة اذا كانت غير ذات العادة، او لا  
تحصل الا اذا استمر الدم الثالث الى ثلثة ايام قال الله تعالى: والمطلقات يتربصن  
بانفسهن ثلثة قروء (١) القروء جمع القراء وهو في اللغة الجمع والضم ومنه  
القراءة والقرآن، وقول عمرو بن كلثوم « ذراعى عيطل ادماء بكرته هجان  
اللوم لم تقرأ جيننا » اي لم تضم رحمها ولداً، ويسمى الطهر قرء، لان الرحم  
يجمع الدم في ايام الطهر ويقذفه في ايام الحيض، ومنه قول النبي ﷺ دعى  
الصلوة ايام اقراءك (٢) ولذلك وقع الخلاف بين الخاصة والعامة في ان المراد من قروء  
الطلاق هل هي الاطهار او الحيض

ذهب جمع من العامة الى الثاني، واجمع اصحابنا على الاول، وبه ورد  
الاجبار الكثيرة من طرقنا (٣) وهو مدلول الاية الشريفة ايضاً، بتقريب تنبيه الزمخشري  
لاصل يبتنى ذلك عليه وان غفل عما يلزمه ويتفرع عليه.

قال في الكشاف فان قلت: هلا قيل يتربصن ثلثة قروء كما قيل تربصن اربعة

(١) سورة البقرة الاية - ٢٢٨

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض - الرواية ٢

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطلاق - الباب ١ - من ابواب اقسام الطلاق



اشهر وما معنى ذكر الانفس؟ قلت : في ذكر الانفس تهييج لهن على التربص وزيادة بعث، لان فيه ما يستنكفن منه فيحملن على ان يتربصن ، وذلك ان انفس النساء طوامح الى الرجال فامر ان يقمعن انفسهن ويغلبنها على الطموح ويجبرنها على التربص «انتهى».

قلت : فعلى هذا لا بد من حمل القرء في الاية على الطهر لان قمع النفس ليس الا عند استيلاء الشهوة عليها ، واستيلاء الشهوة عليهن لا يكون الا عند الطهر ، واما عند الحيض فينكسر شهوتهن بنفس الحيض من غير حاجة الى قمع وقهر ، وبه وقع النص في الخبر الذي اورده في الفقيه في اول باب غسل الحيض (١) حيث قال فيه: فشغلن الله تعالى بالحيض وكسر شهوتهن «الخبر»

واذا ثبت ان القروء هي الاطهار، فاذا طلقها في طهر اعتدت ببقية هذا الطهر وان كانت لحظة ، فاذا دخلت في الحيض حصل لها قرء فاذا طهرت دخلت في القرء الثاني ، فاذا حاضت حصل لها قرءان فاذا طهرت دخلت في القرء الثالث ، فاذا حاضت فان كانت ذات عادة حصل لها ثلاثة قروء بالدخول في الحيضة الثالثة وبانت من الزوج برؤية اول قطرة من الدم وان كانت غير ذات عادة فان قلنا بان امكان الحيض في حكم الحيض المعلوم فكذلك وهو المختار وان قلنا بالقول الاخر وجب عليها التربص الى ان يستمر الدم الى ثلاثة ايام وهو اختيار الحلبي

### المبحث الثالث

## حول ما يثبت الحيض بالعادة

يثبت الحيض بالعادة وليس المراد من ذلك ان مارأته امرئة في العادة حيض وليس باستحاضة ، فان هذا الحكم لا يختص بذات العادة بل يعم كل ما تراه المرئة في عشرة الحيض . بل المراد ان العادة اذا عارضها النمىز او سبب آخر من الاسباب التي يثبت بها الحيض، ولم يمكن الجمع بينها فالحيض في امثال ذلك قد يثبت بالعادة بمعنى انها قد تكون السبب الاقوى فيجب ترجيحها على غيرها ، فقولنا الحيض يثبت

بالعادة ؛ يرجع في الحقيقة الى نفى الحيض عما عداها ، لا الى اثبات الحيض بها فيحكم على الدم الذي رآته في العادة ان الحيض هو خاصة لاغيره ممارأته قبلها او بعدها متصلا بها ومنفصلا عنها

فالمسائل المتفرعة على هذا البحث ينبغي التعرض لها في المباحث الآتية انشاء الله تعالى ، وانما يناسب المقام التكلم في اشياء اخر فبهنا مسائل.

**المسئلة الاولى** اذا رأت الدم اياما في وقت من شهر ، ثم رأت في المرة الثانية اياما بعدد المرة الاولى وفي وقت مثل الوقت الاول فقد استقرت عادتها ؛ وصارت ذات عادة ، ولحقها الاحكام المخصوصة ، فلا تحصل العادة الا اذا استوت النوبتان في العدد والوقت جميعا وتماثلتا فيهما معا ، وهذا مذهب القدماء لا اعرف فيها خلافا بينهم

فما يقال: من ان العادة تنقسم الى ثلثة اقسام. العادة العددية فقط والعادة الوقتية فقط، والعادة العددية والوقتية جميعا، فهو شىء لا يعرفه القدماء، فانه لا تحصل العادة بشىء من القسمين الاولين عندهم

**نعم** وقع الخلاف بينهم من وجه آخر وهو انه كما يعتبر في النوبة الثانية المساواة للاولى في العدد فهل يعتبر المساواة لها في موضعها من الشهر فلا يحصل التكرار الا برؤية الدم في وقت واحد من شهرين ، او يكفى المساوات في الوقت وان حصلتا في شهر واحد ، وايضاً لو قلنا بالاول فهل يعتبر التوالى بين الشهرين او لا يعتبر ذلك بل اذا اتفق النوبة الاولى في شهر والثانية في الشهر الثالث او الرابع جاز

ذهب في النهاية الى اعتبار كلا الامرين اعنى المساواة في الموضع من الشهر و توالى الشهرين، وتبعه في الوسيلة والسرائر

قال في السرائر : تستقر العادة بان يتوالى عليها شهران متتابعان ترى الدم في كل شهر منهما اياما سواء في اوقات سواء ، مثاله ان ترى الدم في الشهر الاول بعد الهلال خمسة ايام ، ثم ينقطع تمام الشهر ، ثم يهل الشهر الثانى فنراه في اوله

بالفصل خمسة ايام ؛ فهذا معنى قولنا اعداد واوقات سواء ، فان رأته في النصف الثاني خمسة ايام لم يكن ذلك عادة ، لانه ما رأته الخمسة في اوقات الخمسة في الشهر الاول « انتهى »

ويدل عليه موثقة سماعة بن مهران ، اذا اتفق شهران عدة ايام سواء فتلك ايامها (١) وذلك لان المساواة المطلقة بين ايام النوبتين لا تحصل الا اذا اتفق عدد النوبتين ، وكان موضع الايام من الشهر الثاني مثل موضعها من الشهر الاول ، واما اذا رأته المرتين في شهر واحد فلا تحصل المساواة المطلقة بينهما وان اتحد الوقت ، لان الموضوع مختلف لا محالة .

وايضاً قال في المرسل الطويلة : ان انقطع الدم في اقل من سبع او اكثر من سبع فانها تغتسل ساعة ترى الطهر وتصلى ، فلا تزال كذلك حتى تنظر ما يكون في الشهر الثاني فان انقطع الدم لوقته من الشهر الاول سواء حتى توالى عليها حيضتان او ثلث فقد علم الان ان ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً ، فتعمل عليه وتدع ما سواه (٢) لان قوله : ان انقطع الدم لوقته من الشهر الاول ، كالنص على المدعى ، وايضاً قوله : حتى توالى عليها حيضتان كناية في الظاهر عن توالى الشهرين .

وخالف الشيخ في المبسوط فانكر اعتبار الامرين ، واكتفى بالتساوي في العدد والوقت باى نحو كان ، ولم يعتبر المساواة ، لافي الموضوع من الشهر ولا توالى الشهرين .

قال : وتستقر عادة المرأة بان يمر لها شهران او ثلثة اشهر ترى فيها الدم اياما معلومة في وقت معلوم ، فيصير ذلك عاداتها ترجع اليه ان استحاضت ، ثم قال : اذا رأته المبتدئة دم الحيض خمسة ايام ، وعشرة ايام طهراً بعد ذلك ، ثم رأته خمسة ايام دم الحيض ، ثم رأته عشرة ايام طهراً ، ثم استحاضت ، فقد حصل لها إعادة في الحيض والطهر تجعل ايام حيضها خمسة ايام ، وايام طهرها عشرة ايام ، وكذلك ان رأته دم

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض الرواية ٢

الحيض خمسة ايام وخمسة وخمسين يوماً طهراً، ثم رأت خمسة ايام حيضاً، وخمسة وخمسين يوم طهراً، ثم استحاضت تجعل حيضها في كل شهرين خمسة ايام، لان ذلك صار عادتها «انتهى».

ذكر لاستقرار العادة صورتين (احديهما) ان يتكرر الدم في شهر واحد مع استواء النوبتين في العدد والوقت، لانها اذارت في النوبتين الثلث الاول من نصف الشهر فقد اتحد النوبتان في العدد والوقت وان اختلف موضعهما في الشهر، وقول الحلبي فان رأت في النصف الثاني خمسة ايام الى آخره، رد على الشيخ فيما ذكره في هذه الصورة من استقرار العادة بتكرر الحيض في شهر واحد.

(والثانية) ان يتكرر الدم مرتين في جملة اربعة اشهر، ففي الصورة الاولى انكر اعتبار اتحاد الموضع من الشهر، وفي الثانية انكر اعتبار التوالى بين الشهرين.

و يدل على قول الشيخ ان المرسل الطويلة قد دلت في مواضع عديدة على ان العادة تثبت بكل ما يصير بسببه ايام حيض المرثية اياما معلومة تعرفها ولا تشبه عليها، ولذلك قال فيها: ان انقطع الدم لوقته من الشهر الاول سواء فقد علم الان ان ذلك قد صار لها وقتا وخلقا معروفاً فعلم استقرار العادة بتوالى الشهرين بانه اذا كان كذلك يصير ايام حيضها اياما معلومة عندها، والايام المعلومة هي الايام التي تعرفها ولا تشبه عليها.

ومنه قوله تعالى: وذكروا اسم الله في ايام معلومات (١) وقوله سبحانه: الحج اشهر معلومات (٢) قال الزمخشري اى معروفات عند الناس لا يشككن عليهم، وايام الحيض كما تصير معلومة بالطريق الذى ذكره كذلك تصير معلومة ايضا بالطريق الاخر، لوضوح ان نوبة الحيض ليست الاكنوبة الصرع والحمل، واذا كان المحموم يعود عليه المرض في كل خمسة عشر يوم اياما معينة من اولها او في كل شهرين

(١) سورة الحج - الاية ٢٩ -

(٢) سورة البقرة - الاية ١٩٣ -

اياماً معينة من احدهما صدق ان لهذا المرض ايام معلومة فكذلك الحال في نوبة الحيض .

واما خبر سماعة فغير مناف لذلك ، لان قوله : اذا اتفق شهران ، عدة ايام سواء فنلك ايامها (١) لا يدل على الحصر ، وفرض النوبتين في شهرين وارد مورد الغالب لان الاغلب في النساء رؤيتهن دم الحيض في كل شهر مرة ، ولذلك ورد في الخبر عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال في امرئة ادعت انها حاضت في شهر واحد ثلث حيض كلفها نسوة من بطانتها ان حيضها فيما مضى كان على ما ادعت فان شهدن فقد صدقت والافهى كاذبة (٢)

و اما توالي الشهرين و الحيضتين فليس المراد اعتبار تتابع الشهرين على حد تتابع صوم الكفارة ، بل المراد هو التحرر عن تخلل المغاير بينهما ، فانه لورات في شهر خمسة ، وفي شهر ثلثة ، وفي الثالث ايضاً خمسة ، لم يحصل بذلك عادة ، لان تخلل الحيضة الثانية بينهما يمنع عن ذلك .

ثم انه على ما ذكره اصحاب هذين القولين من القدماء لورات في شهر خمسة في اوله ، وفي شهر آخر خمسة في وسطه ، اورات في اول شهر ثلثة ، وفي اول شهر آخر خمسة . لم تحصل باحدهما عادة وان قيل ان الاول عادة وقتية والثاني عادة عددية **المرسلة الثانية** تحصل العادة لمن لا يدوم بها الدم بما ذكر من تكرر عود الدم بعد انقطاعه على حد سواء ، و اما من دام بها الدم شهرين او اكثر فمن يقول باعتبار التميز امكن عنده ان يحصل لها عادة في تلك الحال ايضاً ، كما لورات في شهرين متواليين ثلثة ايام من اول كل منهما بصفة الحيض والباقي بصفة الاستحاضة فاذا رات في الشهر الثالث خمسة ايام بصفة الحيض كان الثلثة حيضاً و الباقي استحاضة ، وبه صرح في المبسوط ، لانه قال في المرسلة الطويلة : هذه سنة التي استمر بها الدم اول ما تراه ، اقصى وقتها سبع ، واقصى طهر لها ثلث وعشرون حتى

(١) تقدم بعينها في صفحة ٧٩ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٧ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

يصير لها ايام معلومة فتنقل اليها ( ١ ) وقوله : حتى يصير لها ايام معلومة ، عام شامل للعادة الحاصلة بالتجدد بعد الاقطار ، والعادة الحاصلة بالتمييز بل شموله للثاني اظهر ، لان ظاهر هذه الحملة يدل على ان من استمر بها الدم يجوز ان يصير لها في هذه الحالة ايام معلومة بحيث تنتقل اليها من السبع في كل شهر ، وهذا لا يعقل الا بان تحصل لها تلك الايام بالتمييز .

**المسألة الثالثة** قالوا : العادة قد تتقدم وقد تتأخر ، تفسير ذلك انه متى استقرت عاداتها على شيء ، وحصل لها ايام معلومة ، ثم رأت في بعض الشهور اياما بذلك العدد في وقت مقدم على وقت العادة ، ولم ترفيها شيئا فالعادة ههنا قد تقدمت وان رأت اياما بذلك العدد في وقت مؤخر عن وقتها ولم ترفيها شيئا فالعادة ههنا قد تأخرت ، صرح بذلك كله في المبسوط .

ويدل عليه موثقة سماعة قال : سألته عن المرءة ترى الدم قبل وقت حيضها ، قال : فلندع الصلوة ، فانه ربما تعجل بها الوقت (٢) و في المرسل الطويلة : ان اختلطت الايام عليها وتقدمت وتأخرت (٣) .

واما قولهم : الحيض قد يتقدم العادة بيوم او اكثر وقد يتأخر بمثل ذلك ، فمعناه انه متى استقر لها عادة ، ثم رأت في بعض الشهور مع العادة اياما زائدة عليها من قبلها او من بعد ، فالزائد من الطرفين حيض مع العادة ، وغاية الزيادة الملحقة بالحيض ان يبلغ الزائد مع العادة عشرة ايام ، يدل عليه قولهم **عَلَيْهِمْ** : ما رآته قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى (٤) لان العموم شامل لذات العادة وغيرها . هذا اذا انتقطع الدم على العشرة ، واما اذا جاوزها وجب عليها الاخذ

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٣ من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - الرواية ١١ - والباب ١١ - الرواية ٣ -

بالعادة والحكم على الزائد بالاستحاضة ؛ وعلى كل تقدير فيجب عليها في الحال العمل بحكم الحائض فيما تراه بعد العادة الى ان يتبين لها حقيقة الحال ، وانه ينقطع الدم على العشرة او يتجاوز فان انقطع فكل ماراته حيض ، وان جاوزها اخذ بالعادة وقضى ما تركته من الصلوة والصيام .

وقول الشيخ في النهاية : تستظهر بيوم او يومين ، معناه انها تحتاط بترك الصلوة والصيام فيما بعد العادة الى العشرة ، ولذلك قال : وتستظهر بيوم او يومين اذا كانت اقل من عشرة ايام ، فان كانت عاداتها عشرة ايام فليس عليها استظهار بل تغتسل « فهو تضمن للفظ الخبر ، وتنبه على ان اليوم واليومين فيه كناية عن متمم العشرة اذا كانت عاداتها اقل منها ، ولذلك اختلف الاخبار في مدة الاستظهار (١) و انها يوم او يومان او ثلثة لاختلاف النساء في ايام عاداتهن .

وفي بعضها تستظهر بعشرة ايام (٢) يعنى تحتاط في متمم العشرة كله عبر عن ذلك بالاستظهار والاحتياط ، لما ذكرناه من ان الحيض في الايام بعد العادة لا يستقر الا بالانقطاع على العشرة ، سمى التزامها باحكام الحائض في الحال استظهار او احتياط للشك في حقيقة الامر .

هذا هو المشهور في تفسير اخبار الاستظهار ، وفيه قولان آخران أحدهما لصاحب الوسيلة قال : فاذا طهرت وكانت عاداتها اقل من عشرة ايام ، استبرئت بقطنة ، فان خرجت نقية فهي طاهر ، وان خرجت ملوثة عبرت الى النقاء ، وان اشتبه عليها استظهرت بيوم او يومين ؛ ثم اغتسلت ، وان كانت عاداتها عشرة ايام لم يكن عليها استبراء ولا استظهار « انتهى » فحمل اخبار الاستظهار على ما اذا رأت بعد العادة شيئاً على القطنة واشتبه عليها انه دم او غير دم لضعف كونه كما ورد في بعض الاخبار: قلت له: المرثمة ترى الطهر وترى الصفرة او الشيء فلا تدري اطهرت ام لا (٣) فان التقابل بين الصفرة والشيء قرينة على انهارات على القطنة شيئاً اشتبه

(١) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١٣ - من ابواب الحيض -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٣ - من ابواب الحيض الرواية ١٢-

(٣) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب - ١٧ من ابواب الحيض- الرواية ٤-

عليها نهدم او غيره

وثانيتها ما نقله الحلبي عن بعض الاصحاب من حمل اخبار الاستظهار على ما اذا انقطع الدم على العادة ، ورأت النقاء استظهرت مع ذلك بترك الصلوة في يوم او يومين لكنني لم اجد فيما حضرني من الاخبار ما يدل على وجوب الاستظهار حتى مع النقاء وانقطع الدم على ما دون العشرة

**المسئلة الرابعة** قالوا : الحيض اذا جاوز العشرة رجعت ذات العادة الى عاداتها و اخذت بها وكان الزائد عليها استحاضة ، وهو مدلول قول النبي ﷺ : **دعى الصلوة ايام اقراءك (١)** هذا اذا اتصل الزائد بالعادة كما اذا كانت عاداتها خمسة من اول شهر ، فرأت في بعض الشهور من اوله ، واستمر الدم ، اما اذا انفصلت عنها كما اذارات الخمسة من اول الشهر على عاداتها و انقطع ، فرأت الطهر عشرة ايام ؛ ثم رأت الدم فان انقطع الدم الثاني على العشرة فما دون كان ذلك حيضة ثانية ، و اما اذا استمر الثاني وجاوز العشرة فهل تجعل عشرة منها حيضة ثانية ، و الزائد استحاضة ، او تجعل مجموع الدم الثاني استحاضة ، وجهان ، جزم في المبسوط بالثاني .

قال : اذا كانت عاداتها ان ترى الدم في اول شهر خمسة ايام فلما كان في بعض الشهور رات في تلك الخمسة ايام على العادة ، و طهرت عشرة ايام ، ثم رأت دما نظر فيه ، فان انقطع دون اكثر مدة الحيض التي هي عشرة ايام كان ذلك من الحيضة الثانية ، و ان استمر على هيئته و اتصل عملت على عاداتها المألوفة في اول كل شهر ، و تجعل الباقي استحاضة ؛ لان الدم الثاني لم يخلص للحيض بل اختلط بدم الاستحاضة ، ولها إعادة فوجب ان ترجع الى عاداتها انتهى .

والوجه فيه ان الدم الثاني انما يثبت حيضه باخبار ايام الحيض (٢) و هي مختصة بما اذا لم يختلط بدم الاستحاضة ، فاما اذا تجاوز العشرة فقد اختلط ، و

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض -



مع الاختلاط يخرج عن مورد تلك الاخبار و يدخل في عموم قوله في المرسلـة الطويلة: من ان المستحاضة ترجع الى عادتها و تجعلها خاصة حيضاً والزائد عليها استحاضة ، و قوله فيها فلندع الصلوة ايام اقرائها ثم تغتسل وتتوضأ الكل صلوة فانه يدل على ان الدم الزائد على العادة كله محكوم عليه بالاستحاضة، و عمومه يشمل الزائد المتصل بالعادة والمنفصل عنها ببقاء عشرة ايام او اكثر

**المسئلة الخامسة** لافرق في رجوع ذات العادة الى عادتها على تقدير تجاوز الدم عن العشرة بين ان يكون الزيادة من بعد العادة او قبلها او من طرفيها ، و اذا كانت من طرفيها فلا فرق ايضاً بين ان ترى الدم فيها وان ترى فيها النقاء ، فاذا رأى الدم قبل العادة وبعدها ولم ترفيها شيئاً ، وكان ايام الدم مع النقاء بينها اكثر من عشرة ، رجعت الى العادة فتقضى ما تر كته من الصلوة والصيام في ايام الدمين ، وتعيد ما صامه من ايام النقاء ، لانهم عليهم السلام قالوا: لا وقت لها الايامها (١) ولم يفصلوا بين رؤية الدم في تلك الايام ورؤية النقاء

قال في المبسوط في التفريع على تجاوز الدم العشرة : وان كانت لها إعادة تجعل ايام عادتها كلها حيضاً سواء رأى فيها دماً اسوداً واحمر او نقاء وما بعد ذلك يكون طهراً « انتهى »

**المسئلة السادسة** قد سبق ان ذات العادة اذا رأى الدم بعد عادتها تعمل في متمم العشرة بقاعدة امكان الحيض الى ان يتبين لها انقطاع الدم على العشرة او تجاوزه عنها ، وهذا الحكم مختص بالعادة التي حصلت بالتجدد و الانقطاع : و اما الحاصلة بالتمييز فلا يجري فيها مثل ذلك

مثلا اذا استمر الدم بالمبتدئة ورأت في الشهر الاول ثلثة من اوله بصفة الحيض والباقي بصفة الاستحاضة ، وفي الشهر الثاني مثل ذلك ، فاستقرت عادتها على الثلثة من اول الشهر ، ثم رأى في الشهر الثالث ايضاً ، ففي الشهرين الاولين يجب عليها فيما بعد الثلثة الى العشرة العمل بحكم الحائض ، لعدم حصول العادة لها ، بخلاف

الشهر الثالث فانها تعمل فيما بعد الثلثة بحكم المستحاضة ولا تنتظر الانقطاع على العشرة ، وبه صرح في المبسوط

و الوجه فيه ان اثبات الحيض فيما زاد على العادة اما ان يكون هنا بقاعدة امكان الحيض ، اول دليل اعتبار الصفات و شىء منها لا يجرى في المقام اما الاول فلان الاخذ بايام امكان الحيض انما يجب اذا احتمل انقطاع الدم على العشرة واحتمل تجاوزه عنها وههنا قد تجاوز الدم قطعاً فلا يندرج المورد تحت اخبار القاعدة

واما الثاني فلان اعتبار الصفات يختص بمن لا يكون لها عادة مستقيمة وهذه ذات تميز ثبت لها عادة مستقيمة بالتميز فلا يندرج تحت اخبار الصفات ، فالمتعين هو الاخذ بالعادة والحكم على الزائد بالاستحاضة من دون انتظار ، ومثلها ذات العادة الحاصلة بالنجدد والانقطاع اذا استمر بها الدم شهرين او اكثر ، ففي الشهر الثاني وما بعده تعمل فيما زاد على العادة بحكم المستحاضة من غير انتظار ، لانه مقتضى قولهم لذات العادة من المستحاضة : دعى الصلوة ايام اقراءك (١)

وانما قلنا في الشهر الاول بانها تعمل في متمم العشرة بحكم الحائض فيما زاد على العادة ، لانها حينئذ لا تعلم ان الدم هل ينقطع على العشرة او يتجاوز عليها ، وهذا بخلاف الشهر الثاني و ما بعده ، لان الدم قد تجاوز العشرة علماً و صارت مستحاضة فكان المتعين عليها الاخذ بالعادة من دون انتظار .

**المسئلة السابعة** قد سبق ان العادة تحصل بتكرر الدم مرتين على حد سواء فاذا حصلت لم يزل حكمها الابعادة مثلها ، فاذا حصلت العادة الثانية انتقل الحكم اليها ، لعموم قولهم : اذا اتفق شهران عدة ايام سواء فذلك ايامها (٢) لانه يدل على انه كلما حصل الشرط وهو اتفاق شهرين في الايام حصل العادة بذلك و هو اعم مما سبق لها عادة اخرى ام لا

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض - الرواية ٢

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

## المبحث الرابع

### حول ما وثبت بالحيض بالتميز

يثبت الحيض بالتميز على المشهور خلافا لصاحب الغنية فانكره رأسا ، وقال : ان ذات العادة تاخذ بعادتها المألوفة ، والمبتدئة والمضطربة تاخذان بقاعدة ايام الحيض ، فان استدام بهما الدم تجعلان عشرة حياً وعشرة طهراً ، الى ان يحصل لهما عادة ، قال : والعمل على ذلك عمل على اصل معلوم ، واوّل في اخبار التميز (١) بالحمل على انها واردة مورد الغالب ، لان الغالب في دم الحيض الغلظة و الحرارة ، وفي دم الاستحاضة الرقة والبرودة .

ثم اختلف القائلون باعتباره في انه هل يختص ذلك بصورة تجاوز الدم عن العشرة ، او يعم صورة الانقطاع عليها ايضاً ، ذهب المشهور الى الاول ، لاختصاص اخبار الصفات بالمستحاضة وهي التي استمر بها الدم حتى جاوز العشرة ، و جمعوا بينها وبين قولهم **عَلَيْهَا** في المرسلين : كلما رأّت المرءة في ايام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض (٢) بحمله على صورة انقطاع الدم على العشرة .

ثم ان المستحاضة التي جاز لها العمل بالتميز على اقسام

**احدها** المبتدئة سواء كانت مبتدئة برؤية الدم او تكرر لها الرؤبة و لم يستقر لها عادة ، ولا اشكال في رجوعها الى التميز ، احسنة حفص بن البخترى (٣) قال : دخلت على ابي عبد الله **عَلَيْهَا** امرئة سئلته عن المرءة يستمر بها الدم فلا تدرى حيض او غيره ؟ قال : فقال : ان دم الحيض حار ، عبيط اسود ، له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة اصفر ، بارد ، رقيق ، فاذا كان للدم حرارة و دفع وسواد فلتدع الصلوة «الخبر» لانه شامل لكل من استمر بها الدم مبتدئة كانت او غيرها ولا معارض له في

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب الحيض -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب الحيض -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

المبتدئة فوجب العمل به

**وثانيها** ذات العادة اذا نسيت عادتها فانه لا اشكال في انها اذا استمر بها الدم رجعت الى التميز كالمبتدئة لاطلاق خبر حفص، و لقوله في المرسلة الطويلة: و اما سنة التي قد كان لها ايام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم وزادت ونقصت حتى اغفلت عددها وموضعها من الشهر فان سنتها غير ذلك (١) يعنى ان سنتها العمل بالتميز لقول النبي ﷺ لفاطمة بنت ابي حبيش اذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة، و اذا ادبرت فاغسلي منك الدم وصلى « الخبر » قوله: حتى اغفلت عددها وموضعها يعنى نسيت العادة عدداً ووقتاً، اقبال الدم كناية عن سواده وحمرة، و ادباره كناية عن كدرته وصفرته

**وثالثها** ذات العادة المضطربة اذا كره لها اذا استمر بها الدم ورأت التميز على خلاف العادة فهل تاخذ بالعادة او بالتميز او يتخير بينهما؟ اقوال، ذهب الطوسي الى التخير، والشيخ اولاً الى ترجيح التميز، ثم رجع عنه وقوى العمل بالعادة، ذكر ذلك في المبسوط واوردله امثلة

**منها** امرئة كانت عادتها في كل شهر خمسة فرات على صفة الحيض عشرة، ثم رأت بعدها دم الاستحاضة واتصل كان حيضها العشرة اعتباراً بالتميز

**ومنها** كانت عادتها خمسة فرات ثلاثة ايام دما اسود ثم رات احمر الى آخر الشهر كان حيضها ايام الدم الاسود والباقي استحاضة

**ومنها** كانت عادتها خمسة من اول الشهر فرات في اول الشهر ثلاثة ايام دما احمر، و ثلاثة ايام دما اسود، و اربعة ايام دما احمر، و اتصل كان حيضها الثلاثة الثانية

**ومنها** كانت عادتها ثلاثة ايام من اول الشهر فرات ستة ايام دما احمر، و اربعة ايام دما اسود واتصل كان حيضها الاربعة الايام الدم الاسود ثم قال: لوقلنا في هذه المسائل انها تعمل على العادة لما روى عنهم عليه السلام ان المستحاضة ترجع الى عادتها و

لم يفصلوا كان قويا ( انتهى )

والوجه في الخلاف اختلاف النظر في الجمع بين الاخبار فان المرسل الطويلة قد وقع التصريح في مواضع منها بان المستحاضة اذا عرفت ايامها وجب عليها الاخذ بها (١) وقول النبي ﷺ للمستحاضة : دعي الصلوة ايام اقرائك (٢) مشهور بين الخاصة والعامة ، وهي اعم من المضطربة وغيرها ، لكنها معارضة بما رواه اسحق بن جريز عن حريز (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلني امرئة منا ان ادخلها على ابي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فاذن لها فدخلت ومعها مولاة لها فقالت ليا ابا عبد الله عليه السلام ما تقول في المرأة تحيض فيجوز ايام حيضها ؟ قال: ان كان ايام حيضها دون عشرة ايام استظهرت بيوم واحد قالت : فان الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة فكيف تصنع بالصلوة ؟ قال : تجلس ايام حيضها ثم تغتسل لكل صلوتين ، قالت له: ان ايام حيضها تختلف عليها ، و كان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء وهو دم حار نجد له حرقة، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد الخبر»

فان السؤال الثالث انما هو عن ذات العادة الذاكرة لها اذا استمر بها الدم واضطرت عاداتها بالتقدم والتأخر والزيادة والنقصان فوجب عليها العمل على التمييز ، والامثلة الاربعة التي ذكرها في المبسوط تصوير لاختلاف العادة بالتقدم والتأخر والزيادة والنقصان ففيه اشارة الى ان هذا الخبر هو المعارض لاختبار العادة .

تقرير المعارضة ان هذا الخبر دل على ان مجرد الاضطراب كاف في الغاء العادة والاختبتميز وان كانت ذاكرة لها ولم تكن منسية ، وتوافقه المرسل الطويلة في موضعين احدهما قوله : فان اخلطت عليها ايامها الى قوله فسنهنا اقبال الدم و

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب الحيض الرواية ٣ -

ادباره (١) وثانيهما قوله بعد ذلك : فان اختلطت عليها ايامها (الى قوله) عملت باقبال الدم وادباره (٢) لكنها دلت في موضع آخر على ان الاضطراب لا يوجب الغاء العادة الا اذا اوجب نسيانها والجهل بها وهو قوله : واما سنة التي قد كان لها ايام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم وزادت و نقصت حتى اغفلت عنها وموضعها من الشهر (٣) فيقيد به اطلاق الخبر و الموضعين المذكورين من المرسلة .

ويتلخص من ذلك ان العادة اذا كانت معلومة وجب الاخذ بها والعمل عليها وان عرضها اضطراب وتزلزل وعارضها التميز .

ويؤيده انه قال في المرسلة : ولو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم (٤) (وقال فيها ايضاً) : فاذا جهلت الايام وعددتها احتاجت الى النظر في اقبال الدم وادباره وتغير لونه (٥) (وقال ايضاً) : ان كانت لها ايام معلومة من قليل او كثير فهي على ايامها وخلقتها التي جرت عليها ليس فيها عدد معلوم موقت غير ايامها (٦) ولذلك رجح الشيخ العمل على العادة المضطربة وترك العمل بالتميز هذا .

## وههنا مسائل

### حول ما يميز به الحيض

**المسئلة الاولى** لتمييز للحيض الابالساود والدفع والحرقه والحرارة بل الاولى ان يقال: لتمييزه الابالساود ، لان سائر الاوصاف لاتتنك عن هذه الصفة ولذلك قال في المرسلة الطويلة: دم الحيض اسود يعرف (٧) فاقنصر على ذكر اللون،

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٨ من ابواب الحيض الرواية ٣ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

(٥) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض الرواية ٣ -

(٦) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

والمراد بالسواد هي الحمرة الشديدة التي تضرب الى السواد لشدةها، ولذلك ورد عن النبي ﷺ من طرق الجمهور ان «دم الحيض هو الاسود المحتدم» (١) رواه الرازي في التفسير؛ قال في القاموس: احتدم عليه غيظا كتحدم والنار انتهت، والدم اشتدت حمرة حتى تسود، ولا يحصل هذا اللون للدم الا اذا كان غليظا ثخيناً، ولذلك عدل المفيد عن السواد الى الغليظ الاحمر، وعدل الشافعي الى الاحمر القاني المحتدم الثخين، وليس كما زعمه بعض من ان السواد من الاوصاف المنصوصة دون الغلظة، لما ذكرناه من ان السواد هينا من لوازم الغلظة، فعبر الاكثرون باللازم تبعاً للاخرو عبر المفيد والشافعي بالملزوم .

واما البحراني فعن المغرب ان الباء للنسبة، وهونسبة الى بحر الرحم، اي عمقه، وانكره ابن الاعرابي في حكاية الحلبي عنه، وقال في نوادره: انها ليست للنسبة بل مجموع اللفظ موضوع لافادة معنى الشدة والكثرة، قال: يقال ابيض يقق، واسود حالك حانك واحمر بحراني وياحري «انتهى» ووافقه في القاموس وقال: الباهر، الدم الخالص الحمرة ودم الرحم كالبحراني، وقوله في المرسله « وانما سماه ابي بحرانيا لكثرتة ولونه (٢) مؤيد للنوادر، فمرجع هذا الوصف ايضا الى الاسود لاشتداد حمرة و كثرته .

واما العبيط فهو من قولهم : لحم عبيط ، وزعفران عبيط ، ودم عبيط ، بين العبطة بالضم اي طرى غضيض وهو وصف ضد الفسادو كدرة اللون ، فهو ايضا كناية عن الاسود الشديد الحمرة

واما الدفع وهو انصباب الشيء من الماء وغيره من الاناء دفعة واحدة ؛ وكذلك الحرقه والحرارة فقد قلنا ان شيئاً من ذلك لا ينفك عن لون السواد ، واما ذكرها في الاخبار (٣) فليس لامكان الانفكاك بل لامكان تعذر الاعتبار باللون في

(١) رواه في المستدرک عن الصادق (ع) راجع - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من

ابواب الحيض

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب الحيض

بعض الاحوال لوجود مانع من الرؤية كالظلمة والعمى فذكر هذه الاوصاف ليعم  
التفح وتعلم المرئة حيضها من طريق آخر بالاحساس غير الرؤية ، ولذلك اقتصر  
الصدوق في كتبه الثلاثة على ذكر الحرارة للحيض والبرودة للاستحاضة

واما الاستحاضة فلا اشكال في حصول التمييز لها بلون الصفرة ، لتضافر  
الاخبار (١) بذلك وهي صفة في لون الدم تحصل عندما كان رقيقا ، ولذلك ترك المقيد  
ذكر الصفرة اكتفاء عنها بذكر الرقة ، واما البرودة فليس المراد بها البرودة بعينها  
ضد الحرارة ، بل المعنى ان لا يكون حاراً كالحيض تحس به المرئة من طريق  
اللمس ، ولذلك قال الصدوق في كتبه الثلاثة بارد يسيل منها وهي لاتعلم فلو اريد  
بها البرودة بعينها لحصل الاحساس بها كالحرارة ، و اوضح منه قول الشيخ في  
المبسوط : البارد الذي لاتحس المرئة بخروجه منها واما الفساد فهو ضد الغضاضة  
والطراوة .

واما الكدرة ضد الصفاء فهي صفة لحمرة الدم ، اقوى من الصفرة كالحمرة  
في ريش القطا ، قال الميدا ني في فصل الالوان من السامى الكدرة لون كلون  
القطا «اتتهى» اراد به الحمرة التي تكون في رياشه ، لا الصفرة ؛ ولذلك قال في  
المرسلة : السنة في الحيض ان يكون الصفرة و الكدرة فما فوقها في ايام الحيض  
حيضا (٢) يعنى ان الدم في ايام الحيض حيز سواء كان اصفرأوا كدر او احمر او  
اسود ، فجعل الكدرة فوق الصفرة ، والالقال الصفرة والكدرة فمادونها

ثم انه اتفق القائلون با اعتبار التمييز على ان التمييز للحيض لا يحصل الا  
بالسواد ، وانما اختلفوا في ماهو التمييز للاستحاضة فذهب بعضهم الى ان صفرة اللون  
هو التمييز لها دون سائر الالوان فلا تكون المستحاضة ذات تمييز الا اذا رأت السواد  
والصفرة فان رأت السواد والحمرة فلا تمييز لها

واحتجوا بقوله في حسنة حفص : دم الاستحاضة اصفر بارد (٣) وبما تضمنه

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٣ - من ابواب الحيض

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -



غير واحد من الاخبار من التعبير عن الاستحاضة بالصفرة في كلام السائل والمجيب (١) اذ يعلم منه ان الصفة التي تحصل التميز بها لدم الاستحاضة ليس الاصفرة اللون واما قولهم عليهم السلام : كلما رأَت المرثة في ايام حيضها من صفرة او حمرة (٢) الى آخره ، فما دل عليه من ان الحمرة في ايام الطهر طهر : غير مناف لذلك ، لان هذا الحكم انما هو لغير المستحاضة التي تجاوز دمها عن العشرة ، و خالف في المبسوط وقال في الامثلة المذكورة اذا رأَت السواد و الحمرة فالسواد حيض و الحمرة استحاضة ، وعمم الحكم لتأخر الصفرة عن السواد وتقدمها عليه ، وتوسط السواد بين حمرتين .

والحجة عليه اطلاق قول النبي ﷺ : اذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا ادبرت فصلى (٣) حيث عبر عن سواد الحيض وشدة حمرة باقبال الدم ، وعن صفة الاستحاضة بادبار الدم ، وفسره الصادق عليه السلام بتغير لونه من السواد الى غيره ، فانتقال الدم من السواد الى الحمرة ادبار له و نازل منزلة الاستحاضة و محكوم بحكمها ، وتوصيفه في الخبر بالصفرة وارد مورد الغالب .

واما حصول التميز للحيض بمطلق القوة ، وللاستحاضة بمطلق الضعف حتى انه لورات لونين من الصفرة احدهما اقوى من الاخر كان القوى حياً و الضعيف استحاضة ، فشى لا يعرفه احد من القدماء ولادل عليه شىء من الاخبار . واقبال الدم كناية عن السواد لامطلق القوة ، و لذلك فسره الصادق عليه السلام بقوله : دم الحيض اسود «نعم» ادبار الدم كناية عن مطلق انتقاله عن السواد فيسقط التفرقات .

المسألة الثمانية روى الخزاز (٤) عن ابي الحسن عليه السلام قال : سئلته عن المستحاضة كيف تصنع اذا رأَت الدم ، واذا رأَت الصفرة و كم تدع الصلوة ؟ فقال عليه السلام : اقل

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨٥٤ - من ابواب الحيض -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

(٤) الوسائل كتاب الطهارة الباب ٨ من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

الحيض ثلاثة واكثره عشرة وتجمع بين الصلوتين « معنى هذا الخبر ان المستحاضة التي ترى الدم لونين احدهما بصفة الحيض والاخر بصفة الاستحاضة وجب عليها فيما تراه بصفة الحيض ان تعمل فيه بقاعدة ايام الحيض فلا تترك الصلوة الا اذا رأت السواد من ثلثة الى عشرة اقل ايام الحيض او اكثرها اوشىء من متوسطات ذلك، فان رأت الصفة في اقل من ثلثة لم تعدبها وكان وجودها بمنزلة العدم، وان رأتها في اكثر من عشرة لم تعدبها فيما بعد العشرة وكان وجودها في الزائد بمنزلة العدم يحكم عليه بالاستحاضة .

واما في نفس العشرة فالتمييز لها ثابت والاعتبار بها حاصل فهو حيض على كل تقدير، وليس المعنى ان واجد الوصف اذا جاوزها لغى الاعتبار بالتمييز حتى في نفس العشرة، الا ترى ان فاقدة التمييز لو سئلت كم تدع الصلوة فقول لها: اقل الحيض ثلثة واكثره عشرة كان معناه ان حصول الدم في الاقل من ثلثة وفيما فوق العشرة لا اعتبار به في الحيض، وان وجوده بمنزلة العدم، و لم يكن المعنى ان المتجاوز ليس شيء منه حياضاً وكذلك الحال في ذات التمييز .

وعلى هذا فاذا رأت المبتدئة يوماً او يومين بصفة الحيض ورات بصفة الاستحاضة الى آخر الشهر كانت هذه لا تميز لها فترجع الى عادة نساءها ثم الى المروى من الست او السبع (١) وان رات بصفة الاستحاضة خمسة ايام ثم بصفة الحيض الى آخر الشهر كانت الخمسة طهراً، والعشرة الاولى من السواد حياضاً، والثانية طهراً؛ والثالثة حيضة اخرى .

اما ان الخمسة طهر والعشرة الاولى من السواد حياض، فلاختلاف اللون وحصول التمييز للدمين فوجب العمل في كل منهما بما يقتضيه صفته، واما ان العشرة الثانية طهر، فلان الخبر المذكور اذا دل بمفهوم العدد على ان الحيض من واجد الوصف ليس الا عشرة ايام لزمه ان يكون الزائد عليها طهراً، واذا كان طهراً لزمه ان يكون طهراً الى عشرة لعموم قولهم: لا يكون الطهر اقل من عشرة ايام (٢)

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١١ من ابواب الحيض

واما ان العشرة الثالثة حيضة اخرى ، فلان اقل الطهر قد تخلل بينها وبين الحيضة الاولى فوجب ان تكون حيضة اخرى لقاعدة الامكان ، واذا كان الثاني حياض الى عشرة ايام لعموم قولهم : اكثر الحيض عشرة (١).

ولذلك قال في المبسوط : وما تراه بصفة دم الحيض انما يكون له حكم اذا جمع شرطين ، احدهما ان تراه بتلك الصفة ثلثة ايام لان ما نقص عنها لا يكون حياً ، والثاني لا يزيد على عشرة ايام ، لان ما زاد على العشرة لا يكون حياً « انتهى » .  
قوله ما زاد على العشرة يعنى ما بعد العشرة دون المجموع ولذلك قال :  
اذا رأت دم الاستحاضة خمسة ايام ، ثم رأت دماً بصفة الحيض باقى الشهر يحكم فى اول يوم ترى ما هو بصفة الحيض الى تمام العشرة حيض وما بعد ذلك استحاضة قال فان استمر على هيئته جعلت بين الحيضة والحيضة الثانية عشرة ايام طهراً وما بعد ذلك من الحيضة الثانية « انتهى »

وزعم بعضهم ان دليل الصفات واخبار قاعدة ايام الحيض دليلان متعارضان ووجب الجمع بينهما مهما امكن ، فان تطابقت الصفات والايام فلا كلام ، وان تخالفتا فان زادت الصفة على الايام وتجاوز صاحب الوصف عن العشرة ووجب التقيص ورد الزائد الى العشرة ، وان نقصت عن الثلثة ووجب تكميل الايام من فاقد الوصف اما بعادة الاهل والاقربان او تكميلها بالمرورى مثلاً اذا رأت المبتدئة يومين من اول الشهر بصفة الحيض ، ثم رأت باقى الشهر بصفة الاستحاضة وكات عادة اهلها او اقربانها ستة من اول الشهر جعلت السواد فى اليومين حياً واكملتها باربعة من بعد

وقال غيره ان ذات التمييز يجب عليها ان يحكم على السواد بالحيض و ان كان اقل من ثلثة لعموم اخباره ، وقال ثالث ان واحد الوصف فى اقل من ثلثة و اكثر من عشرة غير مندرج فى اخبار التمييز فى على التقديرين من فاقدة التمييز الى غير ذلك من الاقوال المبنية على المعارضة بين اخبار الصفات وقاعدة ايام الحيض ؛ لكنك قد عرفت ان العمل على قاعدة ايام الحيض فى السواد والصفرة انما هو لدلالة

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض -

خبر الخزاز (١) عليه بالتقريب الذي ذكرناه لالاجل الجمع بين الطائفتين من الاخبار .

**المسئلة الثالثة** قال في المبسوط : ان رأيت ثلثة ايام مثلام الحيض ، ثم رأيت ثلثة ايام دم الاستحاضة ، ثم رأيت الى تمام العشرة دم الحيض وانقطع ، كان الكل دم الحيض . وكذلك ان انقطع فيما دون العشرة وان جاز العشرة ايام ما هو بصفة دم الحيض وبلغ ستة عشر يوماً كانت العشرة ايام كلها حياً وقضت الصوم والصلوة في الستة الاولى «انتهى»

قوله : في الستة الاولى ، يعنى ايام الصفرة والسواد الاول ان قلت التمييز حاصل في الفرض لانهارات لونين من الدم احدهما بصفة الحيض والاخر بصفات الاستحاضة ، وكل من السواد ين يمكن جعله حياً ، لان احدهما ثلثة والاخر عشرة ، فلم جعل الثاني حياً ولم يجعل الاول حياً؟ قلت الوجه فيه ان اعتبار الصفات انما هو لاجل الريبة والاختلاط ، لانهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قالوا اذا اختلطت عليها ايامها نظرت الى اقبال الدم وادباره ، والاختلاط في المثال انما حصل في السواد الثاني لتجاوز الدم فيه عن العشرة ، فكان العبرة بلون الدم فيه بخلاف السواد الاول ، فانه حصل في ايام الحيض قبل اكمال العشرة وليس فيه اختلاط .

**المسئلة الرابعة** المبتدئة اذا استمر بها الدم شهراً ، وعلمت في الشهر الثاني ان لها تميزاً فعملت عليه في العشرتين ، ثم فقدته في العشرة الثالثة عملت فيها على قاعدة ايام الحيض ولم تعمل على عادة نساءها ولا على الايام المروية ، واما اذا وجدت التمييز في شهر وانقطع الدم ، ثم عاد اليها في الشهر الثاني ولم تجد التمييز فيه ، عملت فيه على عادة نساءها ، ثم على الروايات .

والفرق بينهما ان المستمر الى الشهر او شهرين دم واحد ، فان وجدت التمييز فيه من اوله الى آخره اندرج في اخبار التمييز وكذلك ان وجدته في بعضه ولم تجده في الاخر عملت في الاول بالتمييز وفي الثاني بقاعدة ايام الحيض ، للعمومات ، وان

لم تجده من اوله الى آخره كان هو المندرج فى اخبار عادة النساء والايام المروية، لان الاصل فى اعتبار هذين الطريقتين خبر سماعه وفيه قال: سئلته عن جارية حاضت اول حيضها فدام دمها ثلثة اشهر. وهى لاتعرف ايام اقراءها؟ قال اقراءها مثل اقراء نساءها، فان كان نساءها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة ايام، واقله ثلثة ايام» (١)

**المسئلة الخامسة** قال الشيخ فى النهاية: فان كانت امرئة لها عادة الا انها اختلط عليها العادة واضطربت وتغيرت عن اوقاتها وازمانها: فكلمات الدم تركزت الصوم والصلوة، وكلمات الطهر صلت وصامت الى ان ترجع الى حال الصحة.

وقال فى المبسوط: فان اختلط عليها اى على ذات العادة ايامها فلا تستقر لها على وجه واحد تركزت الصوم والصلوة كلمات الدم وكلمات الطهر صلت الى ان تستقر عادتها بما ذكرناه من اتفاق الشهرين والثلثة على ايام معلومة واوقات معينة «انتهى».

**قلت:** الظاهر ان ما افتى به فى الكتابين ماخوذ مما رواه فى باب اقل الطهر من الاستبصار (٢) باسناده الى الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن يونس بن يعقوب قال: قلت لا يبعد الله ﷻ: المرئة ترى الدم ثلثة ايام او اربعة؛ قال: تدع الصلوة، قلت: فانها ترى الطهر ثلثة ايام او اربعة، قال: تصلى، قلت: فانها ترى الدم ثلثة ايام او اربعة ايام، قال: تدع الصلوة تصنع ما بينها وبين شهر، فان انقطع عنها والافهى بمنزلة المستحاضة (٣) و روى فى هذا الباب ايضا باسناده عن سعد بن عبد الله عن السندى بن محمد عن يونس بن يعقوب عن ابي بصير قال: سئل ابا عبد الله ﷻ عن المرئة ترى الدم خمسة ايام و الطهر خمسة ايام، و ترى الدم اربعة ايام و الطهر ستة ايام، فقال: ان رأت الدم لم تصل، وان رأت الطهر صلت ما بينها وما بين ثلثين يوما. فاذا تمت ثلثون يوما فرأت الدم صببيا اغتسلت واستنشرت

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض الرواية ٢ -

(٢) باب اقل الطهر (٧٩) المجلد ١ - ص ١٣١ الطبعة الحديثة -

(٣) رواه فى الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب الحيض الرواية ٢ -

واحتشت الكرسف في وقت كل صلوة فاذا رأت صفرة توضأت «انتهى» (١) و الخبران من مشكلات ماورد في باب الحيض و غوامضه ، فالذى يظهر لي ان الطهر فيهما بمعنى انقطاع الدم و موردهما كل امرئة يتكرر عليها رؤية الدم و انقطاعه وليس لها تميز ، سواء كانت ذات عادة اضطربت عليها او مبتدئة لم تستقر لها عادة ، لاطلاقها من هذه الجهة . لكن العمل بهما مشكل للندور و ترك العمل بهما من غير الشيخ ، فتخصيص قاعدة ايام الحيض بمثلها في غاية الاشكال .

## المبحث الخامس

### حول ما يعرف بهدم الحيض و العذرة

مما يثبت به الحيض الاعتبار بهيئة ظهور الدم على القطنه ، و هذا اذا اشتبه بدم العذرة والبكارة تستدخل قطنه ، ثم تخرجها فان كانت منغمسة بالدم فهو حيض وان كانت متطوقه فهو دم العذرة اثبتته من القدماء جماعة وانكره جماعة ، منهم المفيد والسار ، والمرضى ، وابو المكارم ، والحلبى ، والشيخ فى الاستبصار ، لانهم لم يتعرضوا لهذا الطريق بل اقتصر بعضهم على ثبوت الحيض بايام الحيض وايام امكانه و زاد آخرون ثبوته بالتميز بل قال الصدوق فى الهداية : ان دم العذرة لا يجاوز الشفرين ، فجعل علامة العذرة عدم مجاوزة الشفرين ، لا تطوق القطنه .

حجة المثبتين ما روى عن خلف بن حماد عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام بطريقتين (٢) فى احد هما قلت له : ان رجلا من مواليك تزوج جارية ، معصرا ، لم تطمت ، فلما اقتضاها سال الدم ، فمكث سائلا لا ينقطع نحواً من عشرة ايام وان القوابل اختلفن فى ذلك فقال بعضهم : دم الحيض ، و قال بعضهم : دم العذرة ، فما ينبغي لها ان تصنع ؟ قال : فلتتق الله ، فان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلوة حتى ترى الطهر ، وليمسك عنها بعلمها . وان كان من العذرة فلتتق الله ولتنوضأ

(١) الوسائل كتاب الطهارة-الباب ٦- من ابواب الحيض الرواية ٣

(٢) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٢- من ابواب الحيض الرواية ١-

ولنصل ويأتيها بعلمها ان احب ذلك : فقلت له : و كيف لهم ان يفعلوا ما ينبغي (الى ان قال) تستدخل القطنة ثم تدعها مليا ثم تخرجها اخرجار فيقا فان كان الدم مطوقا في القطنة فهو من العذرة ؛ وان كان مستنقا في القطنة فهو من الحيض «الخبر»  
قوله: معصرا ، قال في القاموس : اعصر المرءة بلغت شبا بها وادركت او دخلت في الحيض او را هقت العشرين او ولدت او حبست في البيت ساعة طمئت « انتهى » .  
و في آخر (١) قلت له: جعلت فداك رجل تزوج جارية او اشترى جارية طمئت اولم تطمئ او في اول ما طمئت ، فلما افترعها غلب الدم فمكثت اياما و ليالي فاريت القوابل فبعض قال: من الحيض ، وبعض قال : من العذرة ، قال : فتبسم (الى ان قال) تستدخل قطنة ثم تخرجها فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فهو من العذرة ، و ان خرجت مستنقة بالدم فهو من الحيض »

وما روى من زياد بن سوقة (٢) قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل افتض امرئته او امته فرأت دما كثيرا لا ينقطع عنها يوما كيف تصنع بالصلوة ؟ قال : تمسك بالكرسف فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فانه من العذرة ، تغتسل وتمسك معها قطنة و تصلى فان خرج الكرسف منغمسا بالدم فهو من الطمئ تقعد عن الصلوة ايام الحيض «الخبر»

وقال في السرائر : فان اشتبه عليها دم الحيض بدم العذرة في زمان الحيض فلندخل المرءة قطنة فان خرجت منغمسة بالدم فذاك دم حيض وان خرجت منطوقة فذاك دم عذرة « انتهى » قيد الحكم بما اذا كان الاشتباه في زمان الحيض للنسب به على ان الانغماس انما يكون دليلا على الحيض اذالم يعارضه قاعدة ايام الحيض ، مثلا اذا رأت المبتدئة ثلثة ايام وانقطع ، ثم ازيل بكارتها بجماع او غيره فرأت الدم واشتبه بالعذرة اعتبرت بالقطنة فان كانت مطوقة فدم عذرة وان كانت منغمسة فان تخلل اقل الطهر بين الدمين فهما حيضتان ، وان رأتها في العشرة فالمجموع حيضة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب الحيض الرواية ٣-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب الحيض - الرواية ٢-

واحدة، وان انتفى الامران فهل الثاني حيض والاول استحاضة او بالعكس  
و كذلك الكلام في ذات العادة اذا رأت ايام عادتھا ازيل بكارتها بجماع  
او غيره ، فرأت الدم فان كانت مطوقة فدم عذرة ، و ان كانت منغمسة فان تخلل  
الطهر بينه وبين العادة فهما حيضتان ، وان رأتهما في العشرة فالمجموع حيضة واحدة  
وان انتفى الامران فهل الثاني حيض والعادة استحاضة او بالعكس  
اطلاق هذه الاخبار يقتضى الحكم في صورتين بكون الثاني حيضا والاول  
استحاضة ، لكن الاظهر خلافه ، لان اعتبار العادة و ايام الحيض قد ثبت باخبار  
كثيرة رواها جم غفير من اصحاب الائمة عليهم السلام ، والمعارض لها اخبار شاذة  
لم يروها الا خلف بن حماد وزياد بن سوقة ، فلا يجوز الاخذ بها في مورد المعارضة  
بل لابد من الاقتصار فيده على صورة انتفاءها

## المبحث السادس

### حول ما يعرف بدم الحيض والقرحة

مما يثبت به الحيض الاعتبار بموضع خروج الدم و ذلك اذا اشتبه بدم  
القروح فتدخل اصبعها الوسطى في الموضع فان خرج الدم عن الجانب الايمن  
فهو من الحيض وان خرج من الجانب الايسر فهو من القرحة  
والحجة عليه ما رواه الكليني مرفوعا الى ابان ( ١ ) قال : قلت لا يبيع الله  
ﷺ : فتاة منّا بقرحة في جوفها و الدم سائل لا تدرى من دم الحيض او من دم  
القرحة فقال : مرها فلتسلق على ظهرها ثم ترفع رجلها وتستدخل اصبعها الوسطى  
فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من الحيض؛ وان خرج من الجانب الايسر  
فهو من القرحة كذا رواه في الوسائل عن الكليني  
ورواه الشيخ في التهذيب ( ٢ ) بهذا الاسناد وبهذه الصورة الا انه قال : فان

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١٦ - من ابواب الحيض - الرواية ١-

(٢) باب الحيض والاستحاضة والنفاس (١٩) المجلد ١ صفحة ٣٨١ - الطبعة الحديثة



خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض و إن خرج من الجانب الأيمن فهو القرحة والظاهر أن صورة الأصل هو ما رواه الكليني لكن المراد عن الأيمن والأيسر فيه هو الجانبان من بطن الأصبع ، وهما على خلاف الجانبين من ظهرها ، فإذا ادخلت الأصبع في الثقب وقع أيمن باطنها بحذاء أيسر البدن و أيسر باطنها بحذاء أيمن البدن فرأى الشيخ وبدل الأيمن بالأيسر والأيسر بالأيمن تنبيهاً على أن المراد من الأيمن والأيسر في الخبر هو الجانبان من باطن الأصبع الداخلة في الثقب ، لا الجانبان في البدن كما يوهمه ظاهر الخبر في أول النظر ، فلا تعارض بين الروايتين ولا يحتاج إلى الفحص عن المرجحات

وقال في السرائر هنا أيضاً إن اشتبه عليها دم الحيض بدم القروح في أيام الحيض فليدخل أصبعها فإن كان الدم خارجاً إلى آخره ؛ وقيد الحكم ههنا أيضاً بما إذا كان الاشتباه في أيام الحيض تنبيهاً على أن الخارج من الأيسر إنما يكون حيضاً إذا لم يعارضه قاعدة أيام الحيض ، وما ذكرناه في صورة اشتباه الحيض بالعدرة يجري ههنا أيضاً فلا يجوز الأخذ بهذا الاعتبار عند المعارضة بينه وبين قاعدة أيام الحيض بل رجحان أخبار القاعدة هنا أوضح ، لأن الراوى للخبر المعارض منحصر في واحد .

## المبحث السابع

### حول ما يثبت الحيض بعادة الأهل والأقران

يثبت الحيض بعادة الأهل والأقران ، وذلك في المبتدئة التي استمر بها الدم وليس لها تميز ، فإنها ترجع إلى عادة أقاربها ، ثم إلى عادة أقرانها على الترتيب بين الطائفتين ، وتجعل أيام حيضها مثل أيام حيضهن وما زاد على ذلك فهو استحاضة والأصل في الباب ما رواه سماعة (١) قال : سئلته عن جارية حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام أقرانها ؟ قال أقرانها مثل أقران نساءها

فان كان نساءها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة ، واقبله ثلثة « وما رواه زرارة ومحمد ابن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال : يجب للمستحاضة ان تنظر بعض نساءها فتقتدى باقراءها ثم تستظهر ذلك بيوم «الخبر» .

ولاشك في تغاير مدلول الخبرين ، لانه قيل في الاول : ان اقراءها مثل اقراء نساءها « وظاهر هذا الكلام يدل على ان للمبتدئة في الواقع و نفس الامر اياما معينة غير انها لمالم تعلمها لابتدائها بالحيض واستمرار الدم بها اوجب عليها الرجوع الى نساءها لتعرف ايامها من ايامهن ، لان حيضها وحيضهن متماثلان ، و لذلك اثبت لها اقراء مثل اقراءهن ، وذكر الحكم بصورة الخبر فقيل : اقراءها مثل اقراءهن ، وهذا بخلاف الخبر الثاني ، لانه قيل فيه : انها تنظر بعض نساءها فتقتدى باقراءها « وظاهر الاقتداء يدل على ان الرجوع اليهن ليس لاستعلام ايامها من ايامهن بل هو شيء ثبت عليها من باب التبعيد ، فالمماثلة بين الايام في مورد الاول واقعية وحيضها ايضا حيض واقعي بخلاف مورد الثاني ، فان المماثلة تحصل بفعلها وباقتدائها بهن ، فحيضها ليس بحيض واقعي بل هو تحييض وتبعيد بالحيض في الظاهر . و اذا ثبت المخالفة بين المضمونين وجب الحكم باختلاف الموضوعين ، وان المراد من نساءها في الخبر الاول هي الاقارب كما هو الاقرب بالظاهر ، و ان المراد من بعض نساءها في الخبر الثاني من يصح اضافتهن اليها بنوع من الملايسة ، والملايسة وان كانت ربما تصحح الاضافة في العرف حتى مع المغايرة في السن و البلد كما يقال : جاءت هندفي نساءها ، ويراد المملوكات والخدام ، الا ان مثل ذلك لا يناسب المقام بل المناسب هي الاقران اما مطلقا و الاقران من اهل بلدها لدلالة المرسله القصيرة على ان اختلاف ايام الحيض من حيث الزيادة و النقصان منوط بقلة السن وكثرته .

ومن هنا يظهر الوجه في اعتبار الترتيب بين عادة الاهل و عادة الاقران ، لان عادة الاهل كما ذكرناه من قبيل الامارة ، و عادة الاقران من قبيل الاصل ،

فلا يجوز العدول الى الثانية الا عند فقد الاولى ، و بذلك افنى الشيخ و الطوسى فاعتبرا ان يكون المرجع لها اقرانها من اهل بلدها ، و يمكن ان يكون الاقراء فى الخبر مصحف الاقران كما جزم به بعض فاستغادا وحدة البلد من الاضافة و وحدة السن من لفظ الاقران .

ثم ان رجوع المبتدئة الى عادة الادل كما مرانما هو لاستعلام ايامها من ايامهن ، فلا يجب الفحص عن عادة الكل بل متى علمت عادة امها او اختها او عمتها او خالتها ، علمت بها من غير فرق بين الاحياء منهن والاموات ، و من غير فرق بين المقيمات منهن فى بلدها والنائيات ؛ لاطلاق الخبر .

نعم لو علم الاختلاف امتنع الرجوع ، لقوله : فان كان نساءها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة « الى آخره ، فحالتها فى ذلك حال الاعمى فى تعويله على البصير فى معرفة القبلة ، فكما لا يجب عليه استقصاء المخبرين بل يجوز الاخذ بقول الغير و ان كان واحدا الان يختلف عليه المخبرون ، فكذلك الحال فى المقام ، و كذلك الكلام فى الرجوع الى الاقران ، لان قوله فى الخبر : تنظر الى بعض نساءها فنقتدى باقراءها» صريح فى عدم و جوب استقصاء عادات الاقران ، بل متى علمت بعضها واستعلمت من بعضها جازلها الاقتداء بها والاستئنان بسنتها وطريقتها فى الحيض الان تعلم الاختلاف فيسقط الرجوع ، لان الاختلاف اذا كان مانعا عن الرجوع الى الادل مع كونه بمنزلة الامارة فبالمنع بالنسبة الى الاقران اولى .

فقد ظهر مما ذكر ان العلم بالاختلاف مانع عن الرجوع الى عادة الادل و الاقران ، لان العلم بالاتفاق شرط فيهما .

ان قلت قد دل الخبر الاول على انه مع اختلاف النساء يسقط الرجوع الى الادل ويثبت الرجوع الى الروايات .

قلت : لا بد من حمل هذا الخبر على من فقد الادل والاقران جميعا ، لان الرجوع الى الايام المروية بحكم المرسل الطويلة مختص بمن ليس لها ايام

حيث قال فيها : وان لم يكن لها ايام قبل ذلك فوقتها سبع وطهرها ثلث وعشرون (١) واذا وجب عليها الاخذ بايام الاقارب او الاقران كان بمنزلة من كان لها ايام بنفسها.

## المبحث الثامن

### حول ما يثبت الحيض بالايام المروية

يثبت الحيض بالايام المروية وحججة هذا الطريق للمبتدئة التي استمر بها الدم وليس لها تميز موضع وفاق بين الاصحاب ، لقوله في المرسل الطويلة : و ان لم يكن لها ايام قبل ذلك واستحاضت اول مرات فوقتها سبع وطهرها ثلث وعشرون (٢) وانما الخلاف بينهم من وجهين (احدهما) في عدد الايام (وثانيهما) في حججة هذا الطريق للمضطربة العادة .

اما الخلاف في عدد الايام ففيه قولان (احدهما) انها تاخذ بالعشرات تجعل العشرة الاولى حيضاً والثانية طهراً والثالثة حيضة اخرى ، وهو اختيار الغنية ، ووافقها ظاهر جماعة (وثانيهما) انها مخيرة بين ان تاخذ بالسبع من كل شهر ، فيكون حيضها في كل شهرين اربعة عشريوما وبين ان تجعله في كل شهرين ثلاثة عشريوما اما ثلثة من الشهر الاول وعشرة من الثاني ، او بالعكس ، وهو اختيار الشيخ في النهاية والمبسوط والتهذيب والاستبصار ، وتبعه في الوسيلة ، واشارة السبق ، وان اختلف الكتب في تقديم الثلثة او العشرة .

حجة القول بالتخير انه مقتضى الجمع بين الاخبار ، لان المرسل الطويلة دلت على تعيين السبع في عدة مواضع (منها) ما تقدم (ومنها) قوله : وهذه سنة التي استمر بها الدم اول ما تراه اقصى وقتها سبع واقصى طهر لها ثلث وعشرون (٣) (ومنها) قوله : فان لم يكن الامر كذلك ولكن الدم اطبق عليها فلم تنزل الاستحاضة دارة وكان الدم على لون واحد وحال واحدة فسنيتها السبع والثلث والعشرون (٤)

ودل موثقان لعبدالله بن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام على الاخذ بالثلثة والعشرة ففى احدهما (١) قال قال : المرئة اذا رات الدم فى اول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلوة عشرة ايام ، ثم تصلى عشرين يوما ؛ فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلوة ثلثة ايام وصلت سبعة وعشرين يوما ، رواها فى التهذيب و الاستبصار (٢) عن الصفار عن احمد بن محمد عن معوية بن حكيم عن الحسن بن على عن عبدالله بن بكير ثم قال قال الحسن قال ابن بكير هذا مما لا يجدون منه بدأ وفى الاخرى (٣) قال : قال عليه السلام فى الجارية اول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة انها تنتظر بالصلوة حتى يمضى اكثر ما يكون من الحيض فاذا مضى ذلك وهو عشرة ايام فعلت ما فعله المستحاضة ثم صلت فمكثت بقية شهرها ، ثم ترك فى المرة الثانية اقل ما ترك المرئة الصلوة وتجلس اقل ما يكون من الطمث وهو ثلثة ايام « الخبر »

فوجب الجمع بينها بالتخير لكن وقع فى المرسله التصريح بالتخير على وجه آخر فانه وان صرح فيها فى المواضع المتقدمة بالسبع على التعيين لكنه قال فى موضع آخر منها: تحيض فى كل شهر فى علم الله ستة ايام او سبعة (٤) فيدل على انها مخيرة بين ان تحيض فى كل شهرين باثنى عشر يوما او باربعة عشر ، ولاتنافى بينها ، لانها اذا تحيضت فى كل شهرين بثلثة عشر يوما فقد اخذت بما هو وسط بين الستة والسبعة و بما هو اقل الحيض واكثره

واما قول ابن بكير: ان هذا مما لا يجدون منه بدأ، فمعناه ان الجمهور لا يجدون من الاخذ بهذا الطريق لانهم رووا من طرقهم ما قاله النبى صلى الله عليه وآله لحممة بنت جحش

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٦ -

(٢) باب المرأة ترى الدم اول مرة ويستمر بها (٨٢) المجلد ١ - صفحة ١٣٧ الطبعة

الحديثة -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٥

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٣

بعين الالفاظ التي رواها الصادق عليه السلام عنه

قال الشافعي في باب المستحاضة من رسالة الام: اخبرنا ابراهيم بن محمد قال اخبرنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن امه حمنة بنت جحش قالت: كنت استحاض حيضة كثيرة شديدة فجئت الى رسول الله صلى الله عليه وآله (وساق الحديث الى ان قالت) قال النبي صلى الله عليه وآله سأمر بك بامرين ايهما فعلت اجزئك عن الاخر ، فان قويت عليهما فانت اعلم قال لها : انما هي ركضة من ركضات الشيطان فتحيض ستة ايام او سبعة ايام في علم الله ثم اغتسلي ( الى ان قال) فصلي اربعا وعشرين ليلة و ايامها او ثلثا و عشرين و ايسامها و صومي « الخبر » و لمادل هذا الخبر المروي من طرقهم على السبع من كل شهر ، و دل الخبران الاولان المرويان من طرقنا على التحيض في كل شهرين بثلاثة عشر يوما وهذا العدد اذا وزعت على شهرين كان نصيب كل شهر قريبا من سبعة ايام تطابقت الاخبار قال ابن بكير لا يجدون منه بدأ

ان قلت: فما معنى قوله في الخبر على الطريقتين تحيض في علم الله كذا او كذا؟ قلت فيه عدة اقوال من الخاصة و العامة ، و الاظهر عندي انه انما ذكر ذلك لقطع الجزم بالحيض و تعليق الامر على علم الله نظير تعليق الافعال الماضية على المشية في قولهم: حججت انشاء الله ، و زرت انشاء الله ، و هذا التعبير شايع في العرف، تقول: زرت فلانا في علم الله، مرة او مرتين ، و تصدقت في علم الله بكذا و كذا، و انا مديون في علم الله بكذا، كل ذلك لقطع الجزم و ابداء الشك في مقدار الصدقة و الزيارة

و اما الخلاف في حكم المضطربة العادة فليعلم انها على اقسام: احدها اذا كرت للعادة و لها تميز على خلافها ، و قدمر انها تأخذ بالعادة و ثانيها اذا كرت لها و ليس لها تميز فاخذها بالعادة اولي من السابقة و ثالثها الناسية للعادة وقتا و عددا و لها تميز ، و لاشك في وجوب اخذها بالتميز. و رابعها الناسية للعادة وقتا و عددا و ليس لها تميز ، و لا خلاف في وجوب

اخذها بالايام لاطلاق قوله فى المرسله : فان لم يكن الامر كذلك ولكن الدم اطبق عليها فلم تزل الاستحاضة دارة وكان الدم على لون واحد وحال واحدة فسنها السبع و الثلاث والعشرون (١)

و انما الخلاف فيما اذا كانت ناسية لواحد من العدد والوقت ذا كره للاخر فذهب الشيخ فى المبسوط الى انها تأخذ بالاحتياط بالطريق الذى فصله فى المبسوط وقال الحلبي فى الاشارة : بانها تأخذ بالايام المروية، وقال فى الوسيلة: انها مخيرة بين الامرين. واوسط الاقوال عندى هو الاوسط لان اطلاق المرسله لاغبار عليه ولا معارض لها من هذه الجهة فوجب الاخذ به

ثم ان المبتدئة التى ترجع الى الايام انما كانت مخيرة بين السبع من كل شهر وبين الثلاثة عشر من شهرين، جمعا بين المرسله وخبرى ابن بكير (٢) واما المضطربة العادة فيتعين لها الاخذ بالسبع ، اذ لا دليل على رجوعها الى الايام الا المرسله ومدلولها السبع على التعيين

ان قلت : قد دل خبر حمنة على الطريقين على ان النبى ﷺ قال لها : تحيضى ستة ايام او سبعة ايام ، وهو ظاهر فى التخير بين العديدين قلت : كما يحتمل التخير كذا يحتمل التقسيم بل فى طريق الجمهور شهادة على الثانى ، لانه قال النبى ﷺ لها : سأمرك بامرين ايها ففعلت اجزئك عن الآخر» فالمراد التفصيل بين من تقدر على الالتزام باحكام الطهر فى اربعة وعشرين يوما فوظيفتها الست، و من تعجز عن ذلك فوظيفتها السبع ، وعلى هذا فالاحتياط طرح الست رأسا، ولذلك تضمن المرسله نقل قول النبى ﷺ لها تحيضى سنا او سبعا» ومع ذلك اوجب الايام السبع على التعيين

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٦٥ -

## وههنا مسائل

**المسئلة الأولى** المستحاضة المبتدئة اذا اخذت بالاسبوع في مخيرة في وضعها في اى موضع منه ، لانه مقتضى قوله في المرسله : تحيض في كل شهر ستة ايام او سبعة ايام (١) واذا اخذت بالثلثة والعشرة جعلت حيضها العشرة الاولى التي استحاضت فيها ، لانه الظاهر من خبر ابن بكير ، فلا بد من ان تكون الثلثة في الشهر الثاني في موضع تحيضت فيه بالعرض في الشهر الاول لما سيجىء

**المسئلة الثانية** قولهم للمستحاضة: تحيض في كل شهر ستة ايام ، او بسبعة ايام ظاهر في ان الايام المرورية للمضطربة بمنزلة ايام العادة لمستقيمة الحيض ، فاذا جعلت الاسبوع في اول شهر او وسطه او آخره لزمها في الشهر الثاني ان تجعل موضعها منه مثل موضعها من الشهر الاول ، لان العادة لمستقيمة الحيض كذلك ، وايضاً لو جعلتها في آخر شهر وجعلتها في الشهر الثاني في اوله لزم تتابع الحيضتين مع انه لا بد من الفصل بينهما بطهر عشرة ايام

**المسئلة الثالثة** قولهم : تحيض في كل شهر كذا وكذا ، ظاهر في ان العبرة انما هو بوضع الاسبوع في الشهر ، سواء كان تاماً او ناقصاً ، فاذا رأت الدم في اول الشهر كان مبدء الشهر الثاني طلوع الهلال وان نقص الاول يوم ، واذا رأت في غير الاول كان مبدء الشهر الثاني اليوم التالي للثلثين

**المسئلة الرابعة** لا يجوز التفريق في الاسبوع ولا في الثلثة والعشرة وان قلنا بجواز تفريق الثلثة في العشرة ، لان القائل بهذا القول يجعل النقاء المتخلل في ايام الدم حيضاً ، ومدلول اخبار الايام هو التحيض بواحد من العديدين من دون زيادة و نقصان ، والتفريق مستلزم للزيادة

## فذلكة البحث في أقسام الحائض والمستحاضة

واما الكلام في الموضوع الثالث فالغرض تلخيص القول فيه في أقسام الحائض



والمستحاضة وتعيين مورد كل من الاسباب التسعة على سبيل الاجمال ، لان التفاصيل قد تقدم ذكرها وجملة الامر وعقد الباب: ان الحائض على ثلاثة اقسام ، المبتدئة ، وذات العادة المستقيمة المستقرة ، والمضطربة : فاما المبتدئة وهي التي لم تستقر لها عادة سواء تكرر عليها رؤية الدم ام لا فلها حالتان

**الاولى** ان ترى الدم من ثلاثة ايام الى عشرة ويكون له انقطاع اما في اثناء العشرة او في آخرها ، وحكمها انها تجعل العشرة حيضاً باي صفة كان ، فان استمر الانقطاع فلا كلام ، وان تجدد الدم بعد العشرة كان ما تراه فيه استحاضة باي صفة كان ايضاً ، فان استمر التجدد والانقطاع جعلت بين كل حيضتين عشرة طهراً و هذه لا يعتبر لها تميز ولا عادة الاهل والاقربان ولا الايام المروية

**الثانية** فان يستمر بها الدم الى ما بعد العشرة ، وحكم هذه الرجوع الى التميزان وجد ، والى عادة الاهل ان فقد التميز ، والى عادة الاقربان ان فقدوا الاهل ، والى الايام ان فقدوا الاقربان ، ويتخير بين السبع من كل شهر والثلاثة من شهر والعشرة من آخر . واما ذات العادة المستقرة وهي التي رأت الدم مرتين في وقت سواء وعدد سواء ولم يختلط عليها بعد ذلك ايامها فان رأت الدم زائداً على العادة فلها حالتان .

**الاولى** ان ترى الزائد في العشرة وينقطع عليها ، فالعادة مع الزيادة حيض ؛ سواء اتصلت بالعادة او انفصلت ، تقدمت على العادة او تأخرت ، فان استمر الانقطاع فلا كلام ، وان تجدد بعد العشرة فهو استحاضة الا اذا تخلل بين الدمين نقاء عشرة ايام ثم انقطع الدم الثاني على العشرة فالعادة حيضة وهذا الدم حيضة اخرى ، وان لم ينقطع عليها بل استمر الى ما بعد ها فالاول حيض والثاني كله استحاضة .

**الثانية** ان يتجاوز العادة ويستمر الى ما بعد العشرة فالعادة خاصة حيض وما زاد عليها استحاضة ، وفي الحاليتين لا تعتمد الاعلى العادة او على ايام الحيض او على ايام امكان الحيض ، فلا يعتبر لها تميز ولا غيره من سائر الاسباب المذكورة .

واما المضطربة وهي التي كانت لها عادة فاضطربت وتغيرت عن اوقاتها وخرجت عن الاستقامة ، فان لم يستمر بها الدم بل كان ينقطع على العشرة مما دون ثم يتجدد ، فان

كانت مدة النقاء بين كل من الدمين عشرة ايام فصاعداً فلا كلام ، وان كانت دون ذلك فقد سبق ايراد كلام الشيخ في النهاية والمبسوط من انها تترك الصلوة كالمرات الدم وتصلى كالمطهر ، وقلنا هناك : انه ماخوذ مما رواه يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام تارة بلا واسطة (١) واخرى بواسطة ابي بصير (٢) وان العمل به مشكل لشذوذه ، وان الاظهر هو الرجوع الى قاعدة ايام الحيض بالتفصيل الذي ذكرناه في اول البحث .

هذا اذا لم يستمر الدم بالمضطربة ، واما اذا استمر بها فلها ايضاً حالتان (الاولى) ان تكون ذاكرة لايام العادة ووقتها فيجب عليها الاخذ بها سواء عارضها التميز او لم يعارضها (والثانية) ان تكون ناسية لها عدداً ووقتها وذاكرة لاحد هما فان وجدت التميز عملت عليه والاتحيضت في كل شهر بسبع ، وكل هؤلاء اذا اشتبه عليها دم الحيض بدم القروح اعتبرت بادخال الاصبع فان خرج الدم من الجانب الايسر من باطن الاصبع كان حيضاً اذا لم يخالف ايام الحيض ، وان خرج من الجانب الايمن من باطن الاصبع كان دم القروح ، وان اشتبه عليها بدم العذرة اعتبرت بادخال القطن ، فان خرجت مطوقة فهو من العذرة وان خرجت منغمسة كان حيضاً اذا لم يخالف ايام الحيض ، هذه خلاصة فقه الحائض واحكامها .

### حول الاحكام المتعلقة بالحائض من غير جهة الدم

**المقام الثاني** في الاحكام التي تتعلق بالحائض من غير جهة الدم وفيه مسائل .  
**المسئلة الاولى** يحرم على الحائض قراءة العزائم ، واللبث في المساجد ، ودخول المسجدين الاعظمين ، والطواف ، ومس كتابة القرآن ، وقد سبق الكلام في ذلك في باب غسل الجنابة .

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

**المسئلة الثانية:** يحرم عليها الصلوة فرضها ونقلها. ولا تصح منها ؛ بصحيفة زرارة (١)  
عن ابي جعفر عليه السلام اذا كانت المرءة طامثا فلا تحل لها الصلوة .

**المسئلة الثالثة:** لا يصح منها الصوم فرضا ونقلها لخبر الفضل بن شاذان عن  
الرضا عليه السلام « اذا حاضت المرءة فلا تصوم ولا تصلي » ، لانها في حد نجاسة فاحب الله ان  
لا يعبد الاطهاراً (٢) .

**المسئلة الرابعة:** يحرم وطئها في القبل باجماع المسلمين وانما الخلاف من  
وجهين آخرين (احدهما) انه هل يختص موضع الاعتزال منهن بالقبل او يعم الدبر  
ايضاً ، او يعم كل ما اشتمل عليه الازار ، الاول مذهب اكثر اصحابنا ، والثاني مذهب  
السيد المرتضى حكاه الحلبي عن مسائل خلافه ، والثالث مذهب الشافعي صرح به  
في رسالة الام ، وهو المحكي عن ابي حنيفة وابي يوسف .

(وثانيهما) ان وجوب الاعتزال عنهن في القبل هل ينقطع بالنقاء اولا ينقطع  
الابالغسل ؛ مذهب اصحابنا الاول ، والمشهور عند الجمهور الثاني ، ومنشأ الخلاف  
من الوجهين ، اختلاف الانظار في تفسير الاية الشريفة قال الله تبارك و تعالى :  
يسئلونك عن المحيض قل هو اذى فاعترلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى  
يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب  
المتطهرين (٣) .

فان المحيض في اللغة مشترك بين ثلثة معان ، دم الحيض ، ومكان خروجه  
وزمان خروجه ، وقد ذكر في موضعين من الاية الشريفة ، فالمحتملات ستة لاسبيل  
الى ثلثة منها وهي الحاصلة من حمل اللفظ في الموضعين على معنى واحد للزوم  
التكرار ولزوم الاظهار في مقام الاضمار من غير ضرورة ملجئة الى ذلك وكلاهما  
نقص في الكلام يجب تنزيهه القرآن عنه .

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٩ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٩ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٣) سورة البقرة - الاية ٢٢٢ -

واما البواقى فقراىن المقام تشهد بان المراد من المحيض الاول دم الحيض ومن الثانى مكان خروجه ، لان الفاء فى قوله : فاعتزلوا « للسببية بلا اشكال ، مثلها فى قولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب ، وحيثئذ فتدل على ان علة الاعتزال هو الاذى ثم تغيئة المعلول بالطهر فى قوله ولا تقربوهن حتى يطهرن « قرينة على ان الاذى كناية عن النجس ، ضرورة ان المعلول لا يزول الا بزوال علته و العلة لاتزول الا بقيام ضدها مقامها ، وضد الطهرهى النجاسة ، فيثبت بذلك ان المراد من المحيض الاول هو الدم ، وان المراد من الاذى هو النجس ، لان الدم هو الذى يصح حمل النجس عليه بلا تكلف تأويل او خذف .

ثم اذا ثبت ان علة الاعتزال هى النجاسة وجب حمل المحيض الثانى على موضع خروج الدم ، لانتفاء علة الاعتزال فى موضع آخر منهن غير القبل ، فيكون المعنى دم الحيض نجس فاعتزلوهن فى موضع خروجه ، وبه يثبت سكوت الاية عن حكم غير القبل ، واما تفسير الاذى فى اللغة بالضرر القليل و المكروه اليسير فغير مناف لما ذكرناه ، لان تلازم النجس لكرامة النفوس و نفاذ الطباع مصحح لجعل الاذى كناية عن النجس باعتبار الملازمة بينه وبين المعنى اللغوى .

واما الحاق الدبر بالقبل فالحجة عليه خبر عمر بن يزيد (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين اليتيها ولا يوقب » وهو معارض باخبار كثيرة دلت على ان له ماشاء الا الفرج (٢) او الاموضع الدم (٣) والترجيح للثانية لانها اكثر عدداً و اوضح سندا و اوفق بظاهر الكتاب ، فليطرح الاول او يحتمل على الكراهة كالاخبار الدالة على ان له ما فوق الازار (٤) و يجوز حمل الاخبار الاخيرة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الحيض - الرواية ٨ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

٩٠٦ و ٤٠٣ و ٩٠٦

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الحيض - الرواية ٥ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الحيض - الرواية

على التقية ، لانها توافق بعض مذاهب العامة ، هذا تمام الكلام فى الوجه الاول من الخلاف .

واما الوجه الثانى منه ، فقد نشأ اما من اختلاف القراءة فى « يطهرن » او من جهة التعارض بين مفهوم الغاية من « حتى يطهرن » ومفهوم الشرط من « فاذا تطهرن فآتوهن » اما اختلاف القراءة فلانه قرء بالتخفيف ابن كثير ؛ وابو عمرو ، وابن عامر ، ويعقوب الحضرمى عن عاصم و قرء بالتشديد حمزة ، والكسائى ، وحفص عن عاصم ، وقولهم : طهرت المرأة وتطهرت ، وان جاز استعمال كل ذلك فى اصل اللغة فى انقطاع دمها واغتسالها

قال فى القاموس : وطهرت انقطع دمها واغتسلت من الحيض وغيره كمنظرت « انتهى » الا ان ظاهر كلمات المفسرين والفقهاء الاتفاق على ان الطهر فى الاية انقطاع الدم ، و ان التطهر فيها هو الاغتسال ؛ ولذلك اثبتوا المعارضة بين القرائتين والتجئوا الى الجمع بينهما

قال فى الكشاف : وقرء يطهرن بالتشديد اى يتطهرن بدليل قوله : فاذا تطهرن ، وقرء عبدالله حتى يتطهرن ويطهرن بالتخفيف ، والتطهر الاغتسال ، والطهر انقطاع دم الحيض ، و كلتا القرائتين مما يجب العمل به ، فذهب ابو حنيفة الى ان له ان يقر به فى اكثر الحيض بعد انقطاع الدم وان لم تغتسل ، وفى اقل الحيض لا يقر بها حتى تغتسل او يمضى عليها وقت صلوة ، وذهب الشافعى الى انه لا يقر بها حتى تطهر وتطهر فتجمع بين الامرين و هو قول واضح و يعضده قوله : فاذا تطهرن « انتهى »

اقول : وكان الزمخشرى حمل كلام الشافعى على ان وجوب الجمع بين الطهر والتطهر انما هو للجمع بين القرائتين وليس كذلك بل ظاهر كلامه فى الرسالة يدل على ان اعتماده فى تلاوة الاية انما هو على قراءة التخفيف ، و ان قراءة التشديد عنده غير ثابتة ، ويستدل على حرمة الجماع حال الحيض بمنطوق « ولا تقر بوهن حتى يطهرن » وعلى الجماع بعد الاغتسال بمنطوق « فاذا تطهرن فآتوهن » وعلى حرمة قبل الاغتسال بمفهوم الشرط ، ولا يقول بمفهوم الغاية حتى يدل « حتى

تطهرن» بالمفهوم على حل الوطى بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال  
قال في اول كتاب الحيض من رسالة الام: قال الله تبارك وتعالى : ويسئلونك  
عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض «الاية» قال : وaban عز وجل  
انها حائض غير طاهر ، وامرأن لاتقرب حائض حتى تطهرو ولا اذا طهرت حتى تنظف  
بالماء وتكون ممن تحل لها الصلوة انتهى موضع الحاجة من كلامه

فانه لم يتعرض في هذا الفصل لا اختلاف القراءة في « يطهرن » و انه قرء  
بالتشديد ايضا فوجب الجمع بين الطهر و النظف بل قال : امرأن لاتقرب حائض  
حتى تطهر ولا اذا طهرت حتى تطهر بالماء ، فاستدل على حكم الاول بقوله : ولا  
تقربوهن حتى يطهرن ، وعلى الحكم الثانى بقوله : فاذا تطهرن ، و قريب منه ما  
نقله المزماني عنه في المختصر قال في باب حيض المرأة وطهرها واستحاضتها قال  
الشافعى قال الله تبارك وتعالى : فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ؛  
قال الشافعى من المحيض فاذا تطهرن فآتوهن من حيث امركم الله قال الشافعى  
تطهرن بالماء «انتهى» ففسر الطهر بانقطاع الدم. والنظف بالاغتسال، واستدل بذلك  
على توقف حل الجماع على كلا الامرين ، لا باختلاف القرائتين

واما قول الزمخشري و كلنا القرائتين مما يجب العمل به «ففيه نظر» لان  
القراء مجمعون على ان اللفظ واحد وانما الخلاف بينهم انما هو فى ان هذا اللفظ  
الواحد هل هو بالتخفيف او بالتشديد ، واما ما رواه عن ابن مسعود من الجمع  
بين اللفظين ففى قرائة شاذة لا يعابها لاتفاق القراء على خلافه ومخالفته لما بين ايدينا  
من الكتاب العزيز

ثم اذا كان اللفظ واحداً فلا بد من اعمال المرجحات و الاخذ بما هو  
الراجح من القرائتين ، ولاشك ان الرجحان انما هو فى طرف التخفيف ، لان  
القراءة بها اكثر ولانها المكتوبة فى المصاحف ، و لانه تعالى قال : هو اذى فاعتزلوا  
النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن « و قد سبق ان الغاء فى فاعتزلوا  
للسببية فلا بد من ان يكون ما قبلها علة لما بعدها ، و حينئذ فيدل الكلام بالدلالة

الظاهرة على ان علة الاعتزال عنهن هي قذاره دم الحيض بنفسه لا لحدث المسبب عنه وهذا يقتضى تغيئة الاعتزال بالطهارة وانقطاع الدم، لا للتغيئة بالتطهر والاعتسال، والالزم عدم الارتباط بين العلة ومعلولها وهو باطل

ثم ان تغيئة وجوب الاعتزال بانقطاع الدم مستلزم لجواز الجماع عند مجيء الغاية، لكنه معارض بمفهوم الشرط من قوله : فاذا تطهرن فآتوهن ، لدلالته على ان الاتيان مشروط بالتطهر والمشروط عدم عند عدم شرطه . فاخذ الشافعي بمفهوم الشرط لانه اقوى من مفهوم الغاية عنده ؛ واما عندنا فالأخذ بمقتضى العلية اولى ، لانه مؤيد بحكم العقل و هو لا يقبل التاويل فيجمع بينه وبين النهى المستفاد من مفهوم الشرط بحمل الثانى على ان الجماع قبل الغسل انما هو على سبيل الكراهة لقوله فى خبر على بن يقطين (١) عن ابي الحسن عليه السلام قال : سئلته عن الحائض ترى الطهر ، ايقع بها زوجها قبل ان تغتسل ؟ قال : لا باس وبعد الغسل احب اليّ . واما من جعل منشأ الخلاف اختلاف القرائن فان قرء بالتخفيف استحل الوطى بانقطاع الدم، و ان قرء بالتشديد لم يستحله الا بعد الاعتسال ، و من جمع بين القرائن فالنهي عنده على التخفيف للحظر و على التشديد للكراهة ، ولا يلزم منه استعمال النهى فى معنيين كما قيل ، لانه انما يلزم ذلك اذا جمع فى استعمال واحد بين المشدد و المخفف و لم يجمع بينهما احدهن القراء الا ما نقله الزمخشري عن ابن مسعود

## وهنا فروع

الاول دل جملة من الاخبار على اطلاق الرخصة فى الجماع بعد انقطاع الدم (٢) ودل بعض منها على اختصاص ذلك بما اذا اصابه شبق (٣) وهو محر كة غلبة الشهوة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الحيض - الرواية ٥ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الحيض -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الحيض - الرواية ١ و ٢

وهذا الاختلاف محمول على اختلاف مراتب الكراهة فمع الشبق تزول او تخفف

**الثاني** دلت الاية و الاخبار على تعليق الحكم على الطهر و هو بنص اللغويين و الفقهاء عبارة عن انقطاع الدم ، ومقتضى ذلك جواز الوطى مع الانقطاع وان احتمل عود الدم، سواء كانت مبتدئة او ذات عادة، وسواء كان الانقطاع في الصورة الثانية في اثناء العادة او بعد انقضائها

وربما يقال ان جواز الجماع موقوف على الطهر الكامل و الظاهر ان المراد هو الطهر الحاصل لها بعد الاستبراء وفيه خلاف سيجيء التنبيه عليه انشاء الله تعالى (نعم) شرط الشيخان و الحلبي في جواز الجماع قبل الغسل تقديم غسل الفرج على الجماع لموثقة محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام في المرئية ينقطع عنها الدم دم الحيضة في آخر ايامها ، فقال ان اصاب زوجها شبق فلنغتسل فرجها ثم يمسه زوجها ان شاء قبل ان تغتسل و ظاهر الخبر اعتبار تعلق الغسل حتى بداخل الثقب لانه الفرج

**الثالث** لو تعمد الوطى في حال الحيض ففيه خلاف من وجهين ( ا هـ هـ ما ) انه هل تجب عليه الكفارة اولا ؟ فيه قولان ، الاكثر على الوجوب وهو المصرح به في المقنعة ، والتهذيب ، والانتصار ، والمبسوط ، والمراسم ، والوسيلة ، والغنية ، والسرائر ، وقال الشيخ في النهاية بالاستحباب

حجة الوجوب اخبار كثيرة كصححة محمد بن مسلم (٢) قال : سئلته عن اتي امرئته وهي طامث ؟ قال : يتصدق بدينار و يستغفر الله و موثقة ابي بصير (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اتي حائضا فعليه نصف دينار و مرسله داود بن فرقد (٤) عنه عليه السلام في كفارة الطمث انه يتصدق اذا كان في اوله بدينار ، وفي وسطه نصف

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ من ابواب الحيض الرواية ١ -

(٢) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٣) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢٨ من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٨ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -



دينار ، وفي آخره ربع دينار ، قلت : فان لم يكن عنده ما يكفر . قال : فليصدق على مسكين واحد ، والا استغفر الله ولا يعود ، فان الاستغفار توبة و كفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة ، ومرسلة علي بن ابراهيم في تفسيره (١) قال : قال الصادق عليه السلام : من اتى امرئته في الفرج في اول ايام حيضها فعليه ان يتصدق بدينار وعليه ربع حد الزاني خمسة وعشرون جلدة ؛ وان اتاها في آخر ايام حيضها فعليه ان يتصدق بنصف دينار ويضرب اثني عشرة جلدة ونصفا»

لكنها معارضة باخبار معتبرة مثل صحيحة العيص (٢) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرئته وهي طامث ، قال : لا يلتمس فعل ذلك فقد نهى الله ان يقر بها ، قلت : فان فعل عليه كفارة ؟ قال : لا أعلم شيئاً ، يستغفر الله و هو ثقة زارة (٣) عن احدهما عليه السلام قال : سئلته عن الحائض ياتيه زوجها ، قال : ليس عليه شيء ، يستغفر الله فيجمع بين الطائفتين بحمل الاولى . على الاستحباب ، لكن الموجبين جمعوا بينهما بحمل الثانية على صورة الخطاء بقريظة خبر ليث المرادي (٤) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن وقوع الرجل على امرئته وهي طامث خطأ قال : ليس عليه شيء وقد عصى ربه»

ان قلت قد اشتمل الطائفة الثانية على قولهم عليهم السلام : يستغفر الله ، او انه عصى ربه ، والاستغفار والعصيان لا يناسبان الخطاء والجهل قلت يمكن ان يكون الاستغفار لتفريطه في السؤال عنها هل هي طامث ام لا ، وبهذا التفريط عد عاصياً متمها وناوجب عليه الاستغفار ، لانه اقدم على ما لا يؤمن ان يكون قبيحاً ، وبهذا الوجه من الجمع صرح الشيخ في التهذيب

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٦ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ - من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

و ثانيهما ان القائلين بالقولين بعد اتفاقهم على ان الكفارة في اول الحيض دينار ، و في وسطه نصف دينار ، و في آخره ربع : اختلفوا في المراد من اول الحيض ووسطه و آخره ، فقال الاكثر: المراد هي الاثلاث الثلثة من ايامها التي ترى فيها الدم بالفعل ، سواء كان ايام حيضها اكثر ايام الحيض او اقلها او اوسطها ، ولذلك قال في الغنية : و يجب عليه متى وطئها في الثلث الاول من زمان الحيض ان يكفر بدينار قيمته عشرة دراهم جيد ، و في الثلث الاوسط بنصف دينار ، و في الاخير بربع ، و عله في الانتصار بان الواطى في اول الحيض لامشقة عليه في ترك الجماع ، لقرب عهده به ، و الواطى في آخره مشقته شديدة لتناول عهده فكفارته انقص ، و كفارة الواطى في نصف الحيض متوسطة بين الامرين .

و قال آخرون بل المراد هي الاقسام الثلثة من ايام الحيض ، فمن كانت ايامها اكثر الحيض و هي عشرة ايام او ما قارب ذلك فكفارة و طيها في اى يوم منها دينار ، سواء وقع الوطى في اولها او آخرها او وسطها ، و من كانت ايام حيضها اقل ايام الحيض و هي ثلثة و ما قارب ذلك فكفارته ربع دينار مطلقا ، و من كانت ايام حيضها اوسط ايام الحيض و هي ما بين الخمسة و السبعة فكفارته نصف دينار مطلقا ، وهذا قول السلال صريحا حيث قال في المراسم : و عليه اذا وطئ في اوله كفارة دينار و قيمته عشرة دراهم فضة ، و ان كان في وسطه نصف دينار ، و الوسط ما بين الخمسة الى السبعة ، يعنى ان المراد من وسط الحيض هي العادة او الايام المتوسطة بين الاقل و الاكثر ، فالمراد من اول الحيض ايضا هي الايام المطابقة لاكثر ايام الحيض و من آخر الحيض الايام الموافقة لاقل ايام الحيض و هي الثلثة و الاربعة .

و على هذا المعنى حمل الشيخ في التهذيب ما عبر به في المقنعة من اول الحيض و وسطه و آخره ، و منشأ الخلاف اختلاف النظر في معنى قوله في خبر داود (١) اذا كان في اوله بدينار ، و في وسطه بنصف دينار ، و في آخره ربع « فقال الاولون : معناه تقسيم الايام التي ترى الدم فيها و وقع الوطى في اثنا ثلثة اقسام

متساويات فيجب في الثلث الاول دينار ، وفي الثاني نصف . وفي الثالث ربع ، لانه المتبادر من الاول والوسط والآخر ، ولشهادة الاعتبار بذلك بالتقريب الذي ذكره السيد المرتضى قدس سره .

وقال الآخرون : الضمير في قوله : «في اوله» راجع الى الحيض ، و اول الحيض كناية عن اكثره و هي عشرة لقوله في المرسلة القصيرة : ان المرئية اول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة ايام (١) وحينئذ فالوسط كناية عما بين الخمسة الى السبعة كما ذكره في المراسم ، والآخر كناية عن الثلثة وما قاربها . والجواب ان قوله في مرسلة علي بن ابراهيم (٢) من اتى امرئته في الفرج في اول ايام حيضها» قرينة على ان المراد من اول الحيض في خبر داود (٣) اول حيض المرئية الموطوءة لا اول الحيض بقول مطلق .

الرابع في تكرار الكفارة بتكرار الوطى وجهان قال في المبسوط : وان تكرر منه الوطى فلانص لاصحابنا فيه معين ، وعموم الاخبار يقتضى ان يكون عليه بكل دفعه كفارة وان قلنا انه لا يتكرر ؛ لانه لا دليل عليه ، والاصل براءة الذمة كان قويا «انتهى» رجح التكرار اولا لانه عبر عنه في خبر داود بن فرقد بكفارة الطمث والكفارة ما يستر الذنب ويغويه ، وتكرار الوطى تكرار للذنب بلا اشكال ، فلا بد من ان يكون للثاني ما يستره كالأول سواء لكن في بعض الاخبار ما يشعر بخلاف ذلك مثل خبر محمد بن مسلم (٤) قال : سئلت الباقر عليه السلام عن الرجل اتى المرئية وهي حائض ، قال : يجب عليه في استقبال الحيض دينار ، وفي وسطه نصف دينار ، قلت : جعلت فداك يجب عليه شيء ؟ قال : نعم ، خمسة و عشرون سوطا ربع حد الزانى لانه اتى سفاحا» فانه يدل على ان الكفارة في هذا الباب غرامة مالية وجبت

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

(٢) و (٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٨ من ابواب الحيض -

(٤) الوسائل - كتاب الحدود - الباب ١٣ - من ابواب بقية الحدود و التعزيرات -

عليه من باب الادب الشرعى كالحد ، و كما ان المائة جلدة تقام على الزانى ولا يزداد عليها وان ثبت عند الحاكم انه زنى مرات كذلك الكفارة .

**الخامس** الدينار عبارة عن الذهب المضروب ، و وزنه ثلثة ارباع المثقال الصيرفى على المشهور ، قال فى المقنعة : يتصدق بدينار قيمته عشرة دراهم فضة ، و فى الغنية عشرة درهم جياذ ؛ والجياذ من اجاده النقد اذا اعطاه جياذا ، جمع الجياذ ضد الردى ، فهو الدرهم المضروب من الفضة الخالصة ضد المغشوش او المضروب من الفضة الجيدة ضد المضروب من ردى الفضة ، والقرض من القيد الاحتراز عن دينار لا يبلغ قيمته هذا المبلغ لغشه ، اولردائة جوهره ، لالتنبيه على اجزاء العين والقيمة كما قيل ، بل ظاهر الكتابين اعتبار اخراج العين بل قال فى باب الكفارات من السرائر : لا يجوز اخراج القيم فى الكفارات عندنا بغير خلاف و يجوز ذلك فى الزكوات عندنا بغير خلاف ايضا « انتهى »

وعن الجامع انه يتصدق بدينار او عشرة دراهم وهو نص فى التخيير ؛ ولعله يخص وجوب اخراج العين بها اذا كان الكفارة مثل العتق والاطعام والكسوة وغيرها مما يدل ظاهر الدليل على تعلق الغرض باخراج شىء بعينه ، بخلاف الدينار و الدرهم ، فان ظاهر الدليل تعلق الغرض باخراج هذا المبلغ من النقد ذهباً او فضة ، فالاعتبار بالدينار هنا كالاختبار فى باب الدية ، فان تم اجماع على تعيين الدينار فلا كلام ، و الا فما ذهب اليه فى الجامع قوى جداً هذا مع تيسر العين .

وامامع التعذر فلا اشكال فى جواز اخراج الدرهم ، وعلى تقدير الانتقال اليه فالمعتبر قيمة زمان الاخراج ، ومن قوّمه بعشرة دراهم فانما هولكون ذلك قيمة الدينار فى ذلك الزمان و زمان صدور الاخبار ، فلوارتفع قيمة الذهب كان العبرة بقيمة الذهب لتعلق الحكم بالدينار وهذا بخلاف باب الديات ، لان التخيير بين الف دينار وعشرة آلاف درهم يقتضى التخيير بينهما مع تساوى القيمتين واختلافهما .

**السادس** الطهارة التى هى عبارة عن انقطاع الدم هل تحصل باقطاعه عن الخروج او لا تحصل الابتقاء الباطن الى حد يمكن ايصال القطنة اليه بحسب العادة ؟

قولان، ذهب السيدان والحلي في ظاهر كلماتهم الى الاول، لسكوتهم عن ذكر الاستبراء، وذهب الاكثر ومنهم الشيخان الى الثاني، فاجبوا الاستبراء قالوا: تستبرأ بقطنة، فان خرجت نقيّة، اغتسلت، وان خرجت مملوثة ولو بقليل من الدم؛ فهي بعد حائض ويتفرع على الاول جواز الوطى وصحة الغسل قبل الاستبراء وعلى الثاني يتفرع العدم.

حجة المشهور اخبار الاستبراء مثل صحيحة محمد بن مسلم (١) اذا رأته الحائض ان تغتسل فلتستدخل قطنة فان خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل، وان لم تر شيئاً فلتغتسل» وخبر شرجيل الكندي (٢) قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: كيف تعرف الطامث طهرها؟ قال: تعمد برجلها اليسرى على الحائط، وتستدخل الكرسف بيدها اليمنى فان كانت ثمة مثل رأس الذباب خرج على الكرسف» ورسالة يونس (٣) عن امرئة انقطع عنها الدم فلاتدرى اطهرت ام لا، قال: تقوم قائمة وتلرق بطنها وتستدخل قطنة ببيضاء وترفع رجلها اليمنى فان خرج على القطنة مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر، وان لم يخرج فقد طهرت تغتسل وتصلي». واما الاخبار الكثيرة الدالة على ان الحائض تغتسل اى ساعة رأت الطهر وانقطع عنها الدم (٤) فلا ينافي الاخبار الاولى، لانها مفسرة للطهر ودالة على انه عبارة من انقطاع الدم عنها ظاهراً وباطناً الى حد تصل اليه القطنة.

**المسئلة الخامسة** قوله تعالى: اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الى قوله سبحانه « وان كنتم جنباً فاطهروا (٥) يدل على ان الصلوة لا تستباح للجنب الا بالغسل ولا تستباح لغير الجنب الا بالوضوء سواء وجب معه غسل او لم يجب، ويندرج في هذا العموم كل محدث بالحدث الاكبر، كالحيض والنقاس، ومس الاموات،

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب الحيض - الرواية ٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ من ابواب الحيض - الرواية ٢ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ - من ابواب الحيض -

(٥) سورة المائدة الآية - ٩٥٨ -

فما ورد من قولهم عَلَيْهِ السَّلَامُ : في كل غسل وضوء الا الجنابة (١) او كل غسل قبله وضوء الا الجنابة (٢) تقرير لهذا العموم الذي دل عليه الكتاب بالدلالة الظاهرة .  
 و اما خبر عمار (٣) عن ابي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الرجل اذا اغتسل من جنابته ، او يوم جمعة ، او يوم عيد ، هل عليه الوضوء قبل ذلك او بعده ؟ قال : لايستحب عليه قبل ولا بعد قد اجزئه الغسل ، والمرثية مثل ذلك اذا اغتسلت من حيض ، او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد اجزئها الغسل « فمعناه ان الطهارة من حدث الحيض تحصل بنفس الغسل ولا تتوقف على ضم وضوء اليه ، وكذلك الطهارة التنظيفية للجمعة والعيد تحصل بنفس الغسل وليس معناه انها لا تحتاج الى الوضوء في استباحة الصلوة ايضا حتى يعارض به عموم الكتاب

نعم ورد في مكتبة محمد بن عبدالرحمن (٤) الى ابي الحسن الثالث عَلَيْهِ السَّلَامُ يسئله عن الوضوء للصلوة في غسل يوم الجمعة ، فكتب لا وضوء للصلوة في غسل يوم الجمعة ولا غيره « لكنه خبر شاذ لا يعارض به عموم الكتاب مع انها مكتوبة .

**المسئلة السادسة** قال في المبسوط : لا يصح منها الغسل و لا الوضوء على وجه يرفعان الحدث ، وقال في السرائر : لا يصح منها الغسل و لا الوضوء على وجه يرفعان الحدث ، ويصح منها الغسل والوضوء على وجه لا يرفع بهما الحدث ، مثل غسل الاحرام والجمعة والعيد ، ووضوءها لجلوسها في محرابها لتذكر الله تعالى بمقدار زمان صلوتها ، وهما غسل ووضوء مأمور بهما شرعيان فهذا معنى قولنا على وجه يرفعان الحدث « انتهى » .

ويدل عليه خبر الكاهلي (٥) عن المرثية يجاهها زوجها فتحيض و هي في

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الجنابة الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ - من ابواب الجنابة - الرواية ٣ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ من ابواب الحيض - الرواية ١ -

المغتسل تغتسل او لاتغتسل؟ قال : لاتغتسل قد جائها ما يفسد الصلوة « يعني ان الحيض حدث يمنع عن الصلوة كالجنابة فاذا جاء لم يعقل ان يصح منها في هذه الحالة الغسل الذي هو عبارة عن الطهارة الرافعة للحديث ، وقريب منه حسنة محمد بن مسلم (١) قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله؟ قال : اما الطهر فلا، ولكنها توضع وقت الصلوة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله تعالى « واما موثقة عمار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئلته عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل ان تغتسل ، قال : ان شئت ان تغتسل فعلت ، فان لم تفعل فليس عليها شيء ، فاذا طهرت اغتسلت غسلا واحداً للجنابة و الحيض « فلا بد من طرحه اوارتكاب التاويل فيه بان يقال : وقع فيه تقديم وتأخير ، وتقدير الكلام انه قال : اذا طهرت ان شئت ان تغتسل فعلت وان لم تفعل اغتسلت غسلا واحداً ، بقرينة خبر الخشاب (٣) قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل وقع على امرئته فطمثت بعد ما فرغ ، اتجعله غسلا واحداً اذا طهرت او تغتسل مرتين؟ قال : تجعله غسلا واحداً عند طهرها « هذا كله حكم الطهارة الحديثية في حقها .

واما الطهارة التنظيفية كغسل الجمعة والعيد والاحرام وامثال ذلك فلا منافات بينها وبين حدث الحيض ، ومن جملة ذلك ماورد بالخصوص من انها تتوضأ في وقت كل صلوة وتذكر الله تعالى بمقدار صلواتها ، ففي حسنة زرارة (٤) عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا كانت المرأة طامثا فلا تحل لها الصلوة ، وعليها ان تتوضأ وضوء الصلوة عند وقت كل صلوة ، ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتسبحه و تهلله و تحمده كمقدار صلواتها ثم تفرغ لحاجتها « الخبر » قوله : « وعليها » ظاهره الوجوب وبه افنى في النهاية ، لكنه ورد في خبر زيد الشحام (٥) عن الصادق عليه السلام انه قال : ينبغي

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٢- من ابواب الحيض- الرواية ٣-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٢٢ من ابواب الحيض- الرواية ٤-

(٣) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٤٣ من ابواب الجنابة - الرواية ٦-

(٤) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٤٠- من ابواب الحيض- الرواية ٢-

(٥) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٤٠ من ابواب الحيض- الرواية ٣-

للحائض ان تتوضأ عند وقت كل صلوة (الخ) فيحمل الاول على تأكد الاستحباب .  
 واما اعتبار بلوسها في مصلحتها فهو منصوص في كثير من الفتاوى ، وهو  
 المنقول عن والد الصدوق في الرسالة ، لكن في الخبر المتقدم لزرارة انها تقعد  
 في موضع طاهر؛ واما قوله في الخبر: تتوضأ عند وقت كل صلوة ، فالمراد هو  
 المواقيت الخمس لا المواقيت الثلاث ، وهي الصبح و الظهر ان و العشاء ، لان  
 الجمع بين الصلوتين امر اشتهر بعد صدور هذه الاخبار ، واما في تلك الاعصار  
 فكانت سيرة المسلمين كافة على التفريق .

ثم ان هذا الوضوء طهارة تنظيمية لا تنتقض بالاحداث كما هو الحال في  
 امثالها من الاغسال ؛ واما اعادة غسل الاحرام من النوم فامر على خلاف القاعدة  
 دل عليه الدليل الخاص لا يقاس به غيره .

**المسئلة السابعة** يجب عليها قضاء كل صوم وجب عليها باحدا الاسباب الموجبة  
 له من صوم رمضان وقضائه ، و كفارة من افطروا من رمضان متعمداً ، و صوم كفارة القتل ،  
 و جزاء الصيد ، و كفارة اليمين ، و صوم النذر وشبهه ، لاطلاق النص والفتوى .

وقيل : ان ادلة قضاء الصوم مطلقات تنصرف الى رمضان ، مضافا الى قوله  
 في خبر ابى بصير (١) ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلوة ؟ قال : لان  
 الصوم في السنة شهر ، والصلوة في كل يوم ، ثم فرغ على ذلك عدم وجوب قضاء  
 صوم النذر واشباهه

والجواب اما عن دعوى الانصراف ، فمدفوعة بانه لا منشأ للانصراف هنا الاغلبية  
 الوجود ، وهي لا تجدى في صرف الاطلاق ، واما خبر ابى بصير فمعارض بصحبة الفضل  
 بن شاذان عن الرضا عليه السلام (٢) لانه علل فيها ثبوت قضاء الصوم بعلة مطردة في جميع  
 اقسامه ، وهوان الصيام لا يمنعه من خدمة نفسها وخدمة زوجها ، وصلاح بيتها ،  
 والقيام بامورها ، والاشتغال بعيشها ، والصلوة تمنعها عن ذلك ، على ان قضاء صوم النذر

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤١ - من ابواب الحيض - الرواية ١٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤١ - من ابواب الحيض - الرواية ٨ -



ثابت عليها بالنص الخاص وهو صحيحة رفاعه (١) قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه صوم شهرين متتابعين فيصوم شهر ثم يمرض هل يعتد به؟ قال: نعم امر الله حبسه، قلت: امرئة نذرت صوم شهرين متتابعين، قال: تصوم وتستأنف ايامها التي قعدت حتى تتم الشهرين (الخبر) لان قول السائل: امرئة نذرت صوم شهرين متتابعين، معناه انها صامت شهر فأحاضت، بقرينة قوله: ايامها التي قعدت .

**السئلة الثامنة** الصلوة الفائتة بالحيض اما موقت او غير موقت ، اما الموقت كالیومية، والكسوفين، والنذر المعين، فالحيض ان استوعب وقتها فلا قضاء. لان الطهارة شرط في توجه الخطاب، وقد تعذر الشرط بسبب ، لامن قبلها، فلا يثبت عليها القضاء، لعموم ما ورد في المعنى عليه من اجل المرض من انه لا يقضى الصلوة ولا يقضى الصوم ، لانه مما غاب الله عليه ، وكما غاب الله عليه فالله اولى بالعدر (٢) لان فيه الدلالة الظاهرة على ان القضاء كلما وجب فما يجب من باب التدارك والجبران، ومن باب الاعتذار عما صدر من العبد من التفريط في ترك الاصل ، فاذا فات الاصل بسبب من الله سبحانه لم يجب الاعتذار على العبد بفعل القضاء بل الله اولى بان يعتذر من العبد في تفويت العبادة عليه بايجاد المانع وحرمانه عنها، هذا مضافا الى اطلاق قولهم عليه السلام: الحائض لا تقضى الصلوة (٣) ودعوى انصرافه الى اليومية، ممنوعة لما تقدم في الصوم .

و ان لم يستوعب الوقت فهو قسما واحدهما ان يعرض في خلال الوقت ، فان كانت قد مضى عليها من الوقت مقدار يسع فعل الصلوة باجمعها و يسع ايضا تحصيل الشرائط المفقودة المعتبرة فيها على حسب حالها ثبت عليها قضاء تلك الصلوة والحجة عليها عدة اخبار ، منها حسنة ابي عبيدة (٤) عن ابي عبد الله عليه السلام وفيها ، قال : واذا طهرت في وقت فاخرت الصلوة حتى يدخل وقت صلوة اخرى

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الكفارات الرواية ١-

(٢) راجع الوسائل - كتاب الصوم - الباب ٢٤ - من ابواب من يصح منه الصوم

الرواية ٦ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤١ - من ابواب الحيض -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٨ - من ابواب الحيض - الرواية ٢-

ثم رأيت دما كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها « دلت على اناطة وجوب القضاء بما اذا كان الفوت لاجل تعمد التأخير وصدق التفريط و التضييع عليه ، و من المعلوم ان التأخير لتحصيل الشرائط المفقودة ليس مما يصدق عليه واحد من العناوين الثلاثة

وان كان ماضى من الوقت لم يسع لجميع ذلك فليس عليه قضاء ، لمفهوم الحسنة المتقدمة ، و ما وافقها من الاخبار ، ولتبع التكليف بموقت لا يسع الوقت المضروب له لادائه ، و اذا سقط الاداء سقط القضاء ايضا

واما قولهم عنه : من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت (١) فالمراد منه ادراك مقدار ركعة من آخر الوقت ، لان الادراك في اللغة هو اللحاق و اتباع الشيء بعضه على بعض ومنه قولهم : تداركوا اي لحقوا آخرهم باولهم ، واللحاق والاتباع لا يتصور في الوقت الا اذا فات اوله ولحق بآخره

**وثانيهما** ان يقطع الدم قبل خروج الوقت فان بقى مقدار يسع الصلوة بشرائطها ففرطت في فعلها حتى خرج الوقت وجب عليها القضاء والا فلا ، يدل على ذلك موثقة الحلبي (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام في المرئية تقوم في وقت الصلوة فلا تقضى طهرها حتى تفوتها الصلوة و يخرج الوقت ، اتقضى الصلوة التي فاتتها ؟ قال : ان كانت توانت قضتها . وان كانت دائبة في غسلها فلا تقضى « الخبر » و مورده و ان اختص بالتأخير لتحصيل الطهارة الحديثة الا ان فيه الدلالة الظاهرة على اناطة القضاء بان يفوت الاصل بالتواني ، و التفريط و التضييع و شيء من ذلك لا يصدق مع كون التأخير لتحصيل شرط مفقود او رفع مانع موجود ، فان كانت قادرة في هذه الحال على الطهارة المائية اعتبر سعة الوقت للموضوء او الغسل ، والا اعتبر سعة الوقت للتيمم ، وهكذا ومثل ادراك مقدار الصلوة من آخر الوقت ادراك مقدار ركعة منه ، لقولهم عليهم السلام : من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت .

(١) راجع الوسائل - كتاب الصلوة - الباب ٣٠ من ابواب المواقيت -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٩ - من ابواب الحيض - الرواية ٨ -

قال في فصل مواقيت الصلوة من المبسوط واذا لحق يعني صاحب الضرورة قبل ان يختص بالعصر ركعة لزمه فريضة الظهر ، وهو اذا بقى من النهار مقدار ما يصلى فيه فيه خمس ركعات ، فان مقدار الاربع ركعات يختص للعصر ، و الركعة للظهر ، فح يجب عليه الصلوتان معا ، فان لحق اقل من خمس ركعات لم يلزمه الا العصر لاغير ، لانه لا دليل على ذلك « انتهى »

قوله: و الركعة للظهر فح يجب عليه الصلوتان ، اما وجوب العصر فلاختصاص وقت الاربع ركعات به ، واما وجوب الظهر فلانه ادرك من وقته ركعة ، و من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت ، ومثله الكلام فيما اذا ادرك من وقت العشاءين مقدار خمس ركعات

ثم ان الكلام في سائر الصلوات الموقته كالكسوفين و النذر المعين كالكلام في اليومية سواء ، واما غير الموقته ، فاماصلوة الطواف ، فان عرض الحيض قبل التجاوز عن نصف الاشواط السبعة بطل الطواف ولم يثبت عليها صلوة ، وان عرض بعد التجاوز عن النصف اتمت الاشواط بعد الطهارة وصلت بعد تمامها ، ثبت كل ذلك بالنص الخاص واما صلوة الزلزلة و الرياح المظلمة و غيرها ، فان قلنا فيها بالتوقيت وانه لا تجب الصلوة لها الا اذا اتسع زمان الاية للصلوة كما هو مذهب الحلبي في الاشارة فالحكم فيها كالكسوفين ، و ان قلنا فيها بعدم التوقيت فمقتضى القاعدة هو التفصيل ، بان يقال : ان كان عروض الحيض متأخراً عن حدوث الآية بمقدار يسع الصلوة بشرائها وحب التدارك عند الطهارة ، لان الخطاب بالصلوة قد توجه اليها وتعذر الاتيان بها في حال لا يوجب سقوطها في ساير الاحوال ، و ان كان عرضه عند حدوث الآية او متأخراً عنها بمقدار لا يسع الصلوة لم يجب التدارك ، لان الخطاب عند حدوث السبب غير متوجه ، واما منع منه شيء من فعل الله فلا يجب العذر على العبد بل الله اولى بالعذر .

و اما النذر المطلق فمعنى قول الناظر : لله على " ان اصوم يوما ، او صلى ركعتين : هو ان يصوم يوما من الايام اى " يوم كان ، و النذر لم يؤثر في وجوب الصوم الا وجوباً تخييرياً بين الازمنة . و من المعلوم ان تعذر بعض الافراد من

الواجب التخييري لا يوجب سقوط غيره ، واما الآداب و السنن الثابتة على الحايض غير ما ذكرنا مثل كراهة الخضاب وقرائة ما زاد على السبع والسبعين فالكلام فيها قد مر في احكام الجنابة ولا وجه لاعادته والله العالم

## الفصل الثاني في الاستحاضة

### في اقسام المستحاضة واحكامها

قد سبق الكلام في الطرق التي يثبت بها ان الدم استحاضة او حيض فلا وجه لاعادته بقى الكلام في اقسام المستحاضة واحكامها وفيه مسائل

**المسئلة الاولى** اتفق الاصحاب على ان الاستحاضة ثلاثة اقسام : قليلة توجب الوضوء لكل صلوة ، و متوسطة توجب الغسل لصلوة الغداة ، و كثيرة توجب ثلاثة اغسال ، غسل لصلوة الغداة ، وغسل للظهرين ، وغسل للعشائين ، واما الخلاف بينهم في انه هل يكون للقللة والكثرة والتوسط حد خاص عند الشرع يميز به عما عداه ، او ليس لها حدود مشروعة ، بل المدار على العرف والعادة

ذهب الاكثرون الى الاول قالوا: الطريق الى معرفة ذلك ان تستدخل قطنة ، وتشد فوقها خرقة ، ثم تعتبر كمية الدم بمقدار نفوذ في القطنة و الخرقة على ما نص عليه في الاخبار ، وخالف الحلبي فذهب في ظاهر كلامه الى الوجه الثاني فانه ذكر في اشارة السبق : ان الاستحاضة القليلة من نواقض الوضوء ، و ذكر ايضا ان الاستحاضة ان كانت كثيرة لزمها كذا وكذا ، وان كانت متوسطة لزمها كذا وكذا ، ولم يتعرض لضابط القلة ، ولا لضابط التوسط والكثرة وهذه قرينة على ان مدلول الاخبار المتعرضة لذكر الحد محمول عنده على ضرب من التقريب ، ويرى ان المدار في الحقيقة على الصدق العرفي

واما القائلون بالقول الاول فلا خلاف بينهم في ان حكم الكثرة لا يتعلق الا مع سيلان الدم ، لاستفاضة الاخبار بذلك ، ففي صحيحة عبد الرحمن (١) عن الصادق

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب الاستحاضة - الرواية ٨ -

ﷺ فاذا كان دماً ساءاً لفلنؤخر الصلوة الى الصلوة ، ثم تصلى الصلوتين بغسل واحد «  
وفى صحيحة الصحاف (١) فان كان الدم اذا امسكت الكرسف يسيل من خلف  
الكرسف صيباً لا يرقاً فان عليها ان تغتسل فى كل يوم وليلة ثلاث مرات « وعن  
كتاب المشيخة عن ابى ايوب عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر ﷺ اذا رأت دماً  
بعد ايامها التى كانت ترى الدم فيها فلتنعد عن الصلوة يوماً او يومين ، ثم تمسك قطنة ؛  
فان صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتنجمع بين كل صلوتين بغسل رواه فى الوسائل (٢) عن  
المحقق فى المعبر

وفى الوسائل (٣) ايضا عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن ابىه ، عن  
سعد بن عبدالله ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عمرو ؛ عن يونس  
قال : سئلت ابا عبدالله ﷺ عن امرئة ولدت فرأت الدم اكثر مما كانت ترى ،  
قال فلتنعد ايام قرئها التى كانت تجلس ثم تستنظر بعشرة ايام ، فان رأت دماً صيباً  
فلتغتسل عند وقت كل صلوة « الخبر » الصيب ، مأخوذ من الصب ، وهو كما فى  
القاموس مخرجة تصيب ماء نهر او طريق يكون فى حدود ، الى ان قال : والصيب  
الماء المصبوب ، رقا الدمع اى سكن لا يرقى اى لا يسكن .

نعم يعارضها خبر سماعة بن مهران المروى فى الخلاف (٤) قال : قال ابو  
عبدالله ﷺ المستحاضة اذا نفذ ( ثقب خ ل ) الدم الكرسف اغتسلت لكل صلوتين  
وللفجر غسلاً (٥) وصحيحة معوية بن عمار (٦) عن ابى عبدالله ﷺ و فيه « و اذا  
جازت ايامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر ، تؤخر هذه وتعجل

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ٧

(٢) كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ١٤ -

(٣) كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب النفاس الرواية ٣ -

(٤) كتاب الحيض ومساائل النفاس والاستحاضة - مسئله ٦ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ٦

(٦) الوسائل كتاب الطهارة الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ١

هذه وللمغرب والعشاء غسلا تؤخر هذه و تعجل هذه و تغتسل للصبح ، لان الثقب  
بمعنى النقوذ ونفوذ الدم وتجاوزه عن القطنه اعم من السيلان ، فوجب حملهما على اخبار  
السيلان ، لان النسبة بينهما عموم مطلق .

وايضا لا خلاف بينهم في ان حكم المتوسطة لا يتعلق بها الا اذا ثقب الدم  
الكرسف ولم يبلغ حد السيلان ، وان اختلفت عبائرهم في اداء هذا المعنى ،  
حيث عبر عنه في الفقيه والغنية والسرائر بما ذكرناه ؛ وهو ان يثقب الكرسف  
ولا يسيل ، وعبر عنه في المقنعة ، والناصرات ، والمراسم ، والنهاية ، والمبسوطه  
والوسيلة . ان يرشح على القطنه ، ولا يسيل ، الا ان مفادهما واحد ، لان الرش  
في الدم خلاف السيلان كالماء اذا جرى من المنبع واتصل جريه فهو سائل ، و  
اذا خرج شيئا فشيئا كما يرشح الاناء المتخلخل الاجزاء فهو راسح والثقب هو  
النقوذ والتجاوز ، و من المعلوم ان الدم النافذ للكرسف اى المتجاوز عنه الذى لم  
يبلغ حد السيلان ودوام الجرى هو الدم الراسح بعينه .

وتعبرهم بالرشح انما هو للتنبيه على ان المراد من الثقب فى الاخبار ليس  
مجرد تلوث الجانب الظاهر من القطن وان سكن الدم وانقطع ، بل لابد من ان  
لا يكون منقطعاً ، ولذلك قال فى الناصريات فى حد المتوسطة : وان ثقب الدم القطن .  
ورشح عليه ، ولم يسل منه ، كان عليها تغييره عند كل صلوة وتغتسل للفجر الى آخر كلامه ،  
فقيّد ثقب الدم للقطن برشح عليه ، لكنه فى المعنى تفسير له .

يدل على هذا التفسير صحيحة الصحاف (١) عن ابى عبد الله عليه السلام حيث قال فيها :  
فاذارت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل او فى الوقت من  
ذلك الشهر فانه من الحيضة فلتمسك عن الصلوة عدد ايامها التى كانت تقعد فى ايام  
حيضها ، فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل ولتصل ، وان لم ينقطع الدم عنها  
الابعد ما يمضى الايام التى كانت ترى الدم فيها بيوم او يومين فلتغتسل وتحتشى  
وتستنفر وتصل الظهر والعصر ثم لتنظر فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل

(١) الوسائل كتاب الطهارة الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ٧

من خلف الكرسف فلتوضاً وتصل عند وقت كل صلوة مالم تطرح الكرسف ، فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل ، وان طرحت الكرسف ولم يسال الدم فلتوضاً وتصل ولاغسل عليها ، قال : فان كان الدم اذا امسكت الكرسف صببها لا يرقىء فان عليها ان تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات الى آخره

بيان ذلك انه لاشك في ان المراد من الجملة الاخيرة وهو قوله : فان الدم اذا امسكت الكرسف الى آخره بيان لحد الكثيرة ؛ ولاشك ايضا في ان المراد من الجملة التي قبلها وهو قوله : وان طرحت الكرسف ولم يسال الدم «بيان لحد القليلة فلا بد من ان يكون المراد من قوله : وان طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل» بيانا لحد المتوسطة ، و(ح) فيدل على ان المعتبر في كل من الكثيرة و المتوسطة سيلان الدم وهو خلاف الاجماع ، فلا بد من التأويل في حد المتوسطة بحمل السيلان فيه على ارادة الرشح ، لان الراشح هو الذي يخرج شيئاً فشيئاً فانه وان لم يتصل جريه لكنه اذا خرج منه شيء تعقبه خروج شيء آخر بلا فصل معتد به ، فاطلق عليه السيلان مجازاً تنزيلاً للفصل القليل المتخلل بين الاجزاء منزلة العدم ، و قرينة المجاز هو التقابل بينها وبين الكثيرة ، و تفسير الكثيرة بالصبيب الذي لا يرتأ و ليس له سكون بوجه لانه قرينة على ان السيلان الذي يكون في حد المتوسطة سيلان لهرقاً وسكون في الجملة .

نعم وقع الخلاف بينهم في حد القليلة حيث قال في الغنية : والمستحاضة يلزمها اذ لوث الدم احد جانبي الكرسف ولم يثقبه ان تغيره ، وتوضاً لكل صلوة وهو صريح في ان حد القليلة هو ان يلوث الدم احد الجانبين من الكرسف وهو الجانب الباطن منه فقط ، ويوافقه ظاهر كل من عبر بان لا يثقب الكرسف كالصدوق في الفقيه والمقنع والهداية ، والحلى في السرائر ؛ و خالفهم كل من حدّها بان لا يرشح الدم على الكرسف كالشيخين في المقنعة والنهاية و المبسوط ، والسيد في الناصريات ، والديلمي في المراسم ، والطوسي في الوسيلة ، فانه ظاهر في ان المعتبر عند هؤلاء تلويث الدم لكلا الجانبين من القطنه غير انه مشروط بان لا يبلغ حد الرشح .

يدل على القول الاول موثقة زرارة (١) عن ابي جعفر عليه السلام صلى كل صلوة بوضوء مالم ينقذ الدم «وصحيحة معوية بن عمار (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام لانه قال فيها «وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء» لدلالة الخبرين على ان المستحاضة لا تكفي بالوضوء الا اذا لم ينقذ الدم ولم يثقب الكرسف ، يعنى لم ينقذ من احد الجانبين منه الى الجانب الاخر .

ويدل على القول الثانى صحيحة الصحاف (٣) لانه قال فيها : فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل وان طرحت الكرسف ولم يسلم الدم فلتوضأ ولتصل ولاغسل عليها» وقد قلنا ان المراد من السيلان فى المتوسطة هو الرش فقوله فى القليلة: ولم يسلم الدم» معناه لم يرشح الدم ، وهذا القول مؤيد بالعمومات الدالة على ان الحدث لا ينقض الوضوء الا اذا خرج والدم اذا لم ينقذ الكرسف فهو من الدماء الباطنة لا حكم له الا اذا نفذ وخرج .

**المسئلة الثمانية** اتفق النص والفتوى على وجوب الاحتشاء على المستحاضة باقسامها وكانهم يرون ان العفو من حيث الحدث والخبث مختص بما لا يمنع عنه الحشو، واما شد الخرقه فوق القطنه وهو المعبر عنه بالاستثفار فى بعض الاخبار و بالتلجم فى البعض الاخر، فظاهر المشهور وجوبه كالاحتشاء للامر به فى كثير من الاخبار ففى خبر الصحاف (٤) تحتشى و تستنفر « وفى خبر زرارة (٥) احتشت و استنفرت « وفى خبر محمد الحلبي (٦) تستدخل قطنه وتستنفر بثوب « وفى الرسالة الطويلة (٧) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر فاطمة بنت ابي حبيش التى استحاضت انها

(١) الوسائل- كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة الرواية ٩

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة - الرواية ١-

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة الرواية ٧

(٤) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١- من ابواب الاستحاضة- الرواية ٧-

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ٥

(٦) الوسائل - كتاب الطهارة- الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ٢-

(٧) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٥- من ابواب الحيض- الرواية ١-



تدع الصلوة قدر اقرائها او قدر حيضها ثم تغتسل وتستتفر بثوب و تصلى « قال في القاموس : اللجام ما تشده الحائض وقد تلجمت « انتهى » وفيه ايضا الاستثارة ان يدخل ازاره بين فخذه ملويا ، وادخال الكلب ذنبه بين فخذه حتى يلزقه ببطنه « انتهى »

المسألة الثالثة في طهارات المستحاضة احكام وفاقية واحكام خلافية .

اما الوفاقيات فمنها ان القليلة تجدد الوضوء لكل صلوة من فرائضها الخمس ولاغسل عليها ، اما وجوب الوضوء فيدل عليه من الاخبار ، قوله في المرسل الطويلة (١) فلندع الصلوة ايام اقرائها ، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلوة قيل : وان سال ؟ قال : وان سال مثل المشعب « وقوله في موثقة زرارة (٢) تصلى كل صلوة بوضوء مالم ينقذ الدم « وقوله في صحيحة معوية بن عمار (٣) وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء واما نفى الغسل فلقوله في خبر الصحاف : وان طرحت الكرسف و لم يسل الدم فلتوضأ و لتصل و لاغسل عليها « وهو الظاهر من الاخبار المتقدمة المثبتة للوضوء لظهورها في انحصار وظيفة القليلة في ذلك .

ومنها ان المتوسطة تتوضأ لكل صلوة مما عدا صلوة الفجر ، وتغتسل في اليوم والليلة مرة واحدة تفعله لصلوة الفجر ، اما الوضوء لما عدا صلوة الفجر فلقوله في موثقة سماعة (٤) فان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة « وهو الحجية على وجوب الغسل الواحد و على وجوب اتيانه لصلوة الفجر ؛ لان قوله : عليها الغسل لكل يوم مرة « ظاهر في اعتبار كون الغسل الواحد لجميع اليوم ولا يكون كذلك الا اذا وقع في اول النهار .

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب الحيض الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ٩ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ٦ والباب

وهيها ان الكثيرة تغتسل في اليوم والليله ثلاث مرات ، غسل لصلوة الفجر  
 وآخر للظهرين ، وثالث للعشائين ، لدلالة الاخبار المستفيضة على ذلك (١) .  
 واما الخلافات ، فمنها ان المتوسطة هل تتوضأ لصلوة الفجر مضافا الى  
 الغسل او تكتفي بالغسل ، قولان ذهب الى الاول في المقنعة والمراسم واطار السبق  
 والوسيلة والسرائر ، وهو ظاهر المبسوط لانه قال ما معناه انه اذا رشح الدم على  
 الكرسف ولا يسيل فعليها غسل لصلوة الغداة وتجديد الوضوء عند كل صلوة فيما  
 بعد « لان التعبير بتجديد الوضوء عند كل صلوة غير الغداة ظاهر في ان المتوسطة  
 تتوضأ لصلوة الغداة ايضاً والالم يكن وضوءها للظهر مثلاً تجديداً ، مع انه صرح  
 في باب غسل الجنابة بان كل غسل معه وضوء الاغسل الجنابة ولم يستثن المتوسطة ،  
 وذهب الى الثاني في الفقيه والمقنع والهداية والنهاية والغنية .

حجة القول الاول عموم قولهم عليه السلام : في كل غسل وضوء الجنابة (٢) وعموم  
 قولهم عليه السلام في المرسل الطويلة: ان المستحاضة تتوضأ لكل صلوة وان سال (٣) و  
 يدل عليه بالخصوص قوله عليه السلام في موثقة سماعة : ان لم يجز الدم الكرسف فعليها  
 الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة (٤) .

واما قوله عليه السلام في خبر عبدالرحمن : اذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم  
 تضع كرسفاً آخر ثم تصلي (٥) وقوله في موثقة زرارة فاذا نفذ اغتسلت وصلت (٦)  
 فكل منهما وان كان ظاهراً في ان الغسل هو تمام الوظيفة الواجبة على المتوسطة  
 من الطهارة لكن خبر سماعة نص في وجوب الوضوء عليها لكل صلوة فلا بد من

(١) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٤) تقدمت آنفاً

(٥) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ٨ -

(٦) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ٩ -

حمل الظاهر على النص .

ومنها ان المستحاضة الكثيرة هل يجب عليها الوضوء اولا ، فيه قولان  
 أحدهما انه لا وضوء عليها اصلا بل تكفي في فرائضها الخمس بالاغسال  
 الثلاثة ، وهو ظاهر الصدوق في كتبه الثلاثة ويوافقه ظاهر المراسم و النهاية  
 و ثانيها انه يجب عليها الوضوء لكل صلوة ، كالقليلة و المتوسطة ، و هو  
 صريح الاشارة و السرائر ، ويوافقه ظاهر المبسوط و الوسيلة .

حجة القول الاول حسنة زرارة لقوله : و ان جازالدم الكرسف تعصبت و  
 اغتسلت ، ثم صلت الغداة بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل (١)  
 حجة القول الثاني عموم قولهم (ع) في كل غسل و وضوء الا الجنابة (٢) و  
 قوله **عَلَيْهَا** في المرسل الطويلة للمستحاضة : تنوضاً لكل صلوة و ان سال مثل المثعب (٣)  
 قوله : المثعب ، مسيل الماء قال في القاموس : مثعب المدينة مسائل مائها ، وهذا  
 نص في المدعي فالابدان يحمل عليه ظاهر الخبر المتقدم لزرارة

**المسئلة الرابعة** ظاهر الشيخ في النهاية و المبسوط انه لا ترتيب بين اعمال المستحاضة  
 فيجوز لها تقديم تغيير القطنه و الخرقه على الوضوء و الاغسال كما يجوز لها العكس  
 و يوافقه ظاهر الاشارة و الغنية و السرائر ، ويشعر بذلك اختلاف البيان في الاخبار ، فقد  
 تضمن بعضها تقديم الغسل في الذكر على التغيير و بعضها تضمن العكس من ذلك مع  
 ورود الجميع في مقام البيان ، فلو كان هناك ترتيب لما جاز الاختلاف في التعبير

**المسئلة الخامسة** قول الاصحاب تنوضاً لكل صلوة ، معناه انها تنوضاً لكل  
 صلوة من فرائضها الخمس الا دائية فان هذا التعبير منهم تبع لما فسى الاخبار من  
 قولهم **عَلَيْهَا** : المستحاضة تنوضاً لكل صلوة و تغتسل لكل صلوتين (٤) اذلاشك في

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ٥-

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الجنابة - الرواية ٢ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب الحيض - الرواية ١ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة و الباب ٤ و ٣٠

ان المراد من الثانى هو الغسل لكل صلوتين من الفرائض الخمس فالمراد من الاول ايضاً الوضوء لكل صلوة من تلك الفرائض  
ويدل عليه قوله فى خبر الصحاف تنوضاً عند وقت كل صلوة (١) لان الاضافة فيه للعهد ولامعهود الا المواقيت الخمسة . ولذلك قال فى الوسيلة : عليها الوضوء لكل صلوة فريضة ، و قال فى المبسوط : اذا توضأت المستحاضة للفرض جاز ان تصلى معه ماشئت من النوافل لانه لا مانع فيه ، وقال ايضاً لا يجوز للمستحاضة ان تجمع بين فرضين بوضوء واحد» فلو كان المراد من قوله تنوضاً لكل صلوة ، الاعم من الفرائض و النوافل لكان تقييده هنا بالفرضين مستدركا بل مخالفاً بالمقصود

وزعم بعض ان المراد تجديد الوضوء لكل صلوة من الفرض والنقل والاداء والقضاء الراتبة ، وغيرها ، وطرده بعض آخر هذا الحكم لسائر الغايات وان عليها للطواف مثلاً وضوءاً ، ولصلاة الطواف وضوءاً آخر ، وانها لو ارادت بعد الصلوة مس كتابة المصحف مثلاً توضأت له ايضاً وهكذا ثم تردّ فى كفاية وضوء واحد لمس واحد مستمر ، لكن الصحيح ما ذكرناه .

**المسئلة السادسة** الجمع بين الصلوتين عبارة عن الايتان بهما فى وقت واحد لكن الاخبار دلت على ان المستحاضة تؤخر الظهر مثلاً الى آخر وقتها ، وتقدم العصر فى اول وقتها وهو الايتان بكل من الصلوتين فى وقتها ، لا الجمع بينهما فى وقت واحد ، وهل هو على وجه الوجوب او الاستحباب ؟ قولان .

الاول اختيار الصدوق فى كتبه الثلاثة ، والشيخين فى المقنعة والتهذيب والمبسوط ، والطوسى فى الوسيلة ، وصرح الحلى بالاستحباب ، وهو ظاهر المراسم والنهاية وللإشارة والغنية لسكوتهم عن ذلك ، والاول اظهر لانه او فق بظاهر الاخبار .

ثم ان الظاهر من قولهم فى الاخبار : تؤخر هذه» وتعجل هذه وما يوافق فى المضمون (٢) ان المعتبر وصل الثانية بالاولى وتنزيلهما منزلة صلوة واحد ، فتخلل الفصل

(١) راجع الوسائل كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة - الرواية ٧ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة

بالاجنبى موجب لاستينافهما بتغسل مستأنف لانه بمنزلة الفصل بين ركعات صلوة واحد .  
 نعم التخلل بينهما بتجديد الوضوء للثانية او بفعل الراتبة من النوافل غير  
 قادح ، اما الاول فللامر بالوضوء لكل صلوة ، واما الثانى فلان الامر به للصلوة ظاهراً  
 فى الامر بها للصلوة وتوابعها ، ولذا لا يجب تجديد الوضوء لسجود السهو او لصلوة  
 الاحتياط ، ولا شك فى ان الراتبة من توابعها ، وايضاً لدليل على سقوط الراتبة من  
 المستحاضة ، مع النص على استحباب صلوة الليل لها .

**المسئلة السابعة** لا يجوز تقديم الوضوء على الوقت ، ولا الفصل بينه وبين  
 الصلوة بفواصل اجنبى ، وبه صرح فى المبسوط ، قال و اذا توضأت المستحاضة قبل  
 دخول الوقت لم يصح صلوتها ، و ان توضأت بعد دخول الوقت وصلت عقيبه كانت  
 صلوتها ماضية ، و اذا توضأت فى اول الوقت وصلت فى آخر الوقت لم تصح صلوتها لان  
 المأخوذ عليها ان تتوضأ عند الصلوة و ذلك يقتضى ان يتعقب الصلوة فلا تتأخر عنها  
 على حال وانتهى»

و يدل عليه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ فى صحيحه الصحاف : فلتوضأ و لتصل عند وقت كل  
 صلوة (١) لان عند اسم للحضور و فى العبارة قلب ، تقديره فلتوضأ عند وقت كل  
 صلوة و لتصل والمراد من وقت كل صلوة : وقت فعلها ، فيدل على اعتبار المقارنة  
 بين الوضوء وبين فعل الصلوة ، و كما ان وضوئها وضوء موقت لا يجوز تقديمه على  
 الوقت كذلك وضوئها طهارة يجب عليها ايقاعها لغاية معينة ، لانهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قالوا : تتوضأ  
 لكل صلوة (٢) و المراد من الصلوة هو الفرض فالمعنى تتوضأ لاستباحة الفرض  
 فيدل على ان المعتبر كون العنوان المقصود فى الوضوء هو الطهارة لاستباحة  
 فريضة معينة ادائية تأتى بها بعده ، و(ح) فاذا ارادت الاتيان بفريضة الصبح مثلاً  
 توضأت لاستباحتها ، لا لاستباحة صلوة اخرى او غاية غير ها ، و كذلك الحال فى

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ٧ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب الحيض - الرواية ١

سائر الصلوات ، ولذلك قال في المبسوط اذا توضأت للفرض جازان تصلي معه ماشئات من النوافل

ان قلت فما تصنع بسائر العبادات المشروطة بالطهارة مثل الطواف و مس كتابة القرآن ودخول المساجد؟

قلت اذا فعلت ما يجب عليها للفرض وصلت الفريضة جاز لها فعل ذلك كله من غير ان تجدد لها طهارة الا ان يعرض حدث اصغر او اكبر غير الاستحاضة ، تتوضأ لرفع الاصغر وتغتسل لرفع الجنابة مثلاً . ولا يختص ما ذكرناه بالوضوء بل اغسال المستحاضة ايضاً كذلك ، فلا يجوز للكثيرة تقديم غسل الظهرين على الزوال ، ولا تقديم غسل العشاءين على الغروب ، لان اغسالها اغسال موقته

يدل عليه صحبته عبد الله بن سنان (١) المستحاضة تغتسل عند صلوة الظهر وتصلي الظهر والعصر ، ثم تغتسل عند المغرب فتصلي المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح فتصلي الفجر » لان عند اسم للحضور والعبارة فيه بالتحقيق لانه مقتضى الظاهر دون التقريب فلا يجوز التقديم وان كان بقليل من الزمان ، وهذا الخبر دليل على اعتبار المقارنة بين الغسل والصلوة ايضاً لانه قال : تغتسل عند صلوة الظهر وتصلي الظهر والعصر » لان الحضور عند صلوة الظهر يستلزم الحضور عند وقتها وكذا الكلام في قوله : ثم تغتسل عند المغرب فتصلي المغرب والعشاء»

واما غسلها للصبح فالمشهور بين القدماء انها ان ارادت صلوة الليل جاز لها تقديمه على طلوع الفجر قليلاً ، بان تصلي صلوة الليل والغداة بغسل ، صرح به في المقنع ، والهداية ، والفقيه والمقنعة ، والمراسم ، والمبسوط ، والوسيلة ؛ و ذلك لدلالة الاخبار الكثيرة على ان نافلة الغداة من صلوة الليل (٢) و في بعضها « احش بهما صلوة الليل حشواً » (٣) وهو مأخوذ من الحشية والمحشى للمحشو الذي

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ٤ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الصلوة - الباب ٥٠ من ابواب المواقيت -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الصلوة - الباب ٥٠ من ابواب المواقيت الرواية ٨٩٦

تعظم به المرأة بدنها وعجزت بها، ففيه الدلالة على الجزئية الحقيقية وهي عامة للمستحاضة وغيرها وإذا جاز لها تقديم نافلة الغداة على الفجر جاز لها تقديم غسل الغداة على الفجر أيضاً ، لدلالة خبر اسمعيل بن عبد الخالق (١) على ان نافلة الغداة لا تستباح الا بغسل الغداة لقوله ﷺ فيه : انها تغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلى ركعتين قبل الغداة ثم تصلى الغداة « اذا المراد من ركعتين قبل الغداة هي نافلة الفجر ، فدل على ان هذه النافلة لا تستباح الا بغسل الغداة ؛ وجواز تقديم هذه النافلة على الفجر مستلزم لجواز تقديم غسل الغداة على الفجر

ثم اذا توقف احد ابعاض صلوة الليل على غسل الغداة لزمها ان يكون سائر ابعاضها ايضا كذلك . للاجماع على ان الصلوة الواحدة لا تستباح بغسلين فلا تستباح بعض صلوة الليل بغسل العشاءين و بعضها بغسل الغداة ، فيتلخص من ذلك ان صلوة الليل لا تستباح لها الا بغسل الغداة فجاز تقديم هذا الغسل في الليل لا ستباحة صلوة الليل و الغداة جميعا ، و اما ما دل من الاخبار على تاخير غسل الغداة الى ما بعد طلوع الفجر فهو محمول على من لا تريد صلوة الليل جمعا بين ذلك و بين سائر مداليل الاخبار

واما المتوسطة ففي جواز تقديم غسل اليوم لها على الفجر ولو لمن تريد صلوة الليل قولان ، قال في الفقيه و المقنع و الهداية : ان غلب الدم ولم يسلم صلت صلوة الليل والغداة بغسل وسائر الصلوات بالوضوء وقال غيره اذا لم يسلم فعليها غسل لصلوة الغداة وهذا مذهب الشيخين و اتباعهما ، و يدل عليه موثقة ، سماعة ، (٢) لدلتها على ان المتوسطة تغتسل لكل يوم مرة ، و هو يدل على وجوب ايقاع ذلك الغسل في اليوم ولا معارض لها من هذه الجهة

ثم ان اغسال المستحاضة كما انها موقنة كذلك انها طهارات يجب ايقاعها بقصد غاية معينة كوضئها بعينه لقولهم (ع) تغتسل للظهر و العصر غسلا و للمغرب و العشاء غسلا و للفجر غسلا (٣) و ظاهره يدل على انها تنوى عند الغسل انها تغتسل

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة - الرواية ١٥

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب الاستحاضة الرواية ٦ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب الاستحاضة

لاستباحة الظهرين ، ولاستباحة العشائين ، ولاستباحة صلوة الصبح ، فلا تقصد بشيء من الاعمال الثلاثة استباحة صلوة اخرى او غاية اخرى :

**المسئلة الثالثة** اذا انقطع دم الحيض والنفس وجب الغسل بالنص والاجماع وكذلك الوضوء على اصح الاقوال ، اذ كل غسل معه وضوء الا الجنابة ، فحال هذين الحدثين حال سائر الاحداث في ان صفة الحدث تعرض المكلف بخروجه ، ولا يجب الطهارة الا عند انقطاعه لان الحدث مالم ينقطع لم يتعلق التكليف بالطهارة لتعذرهما في حال الاتصال ، من غير فرق في ذلك بين الحدث الاصغر كالبول والاكبر كالانزال .

واما دم الاستحاضة فيفارق سائر الاحداث من حيث ان الطهارة تثبت مع وجوده وقبل انقطاعه ولذلك يجب الوضوء على جميع اقسام المستحاضة مع استمرار الدم والغسل على بعضها كك ايضا ، واما بعد الانقطاع فهل يوجب الوضوء كسائر الاحداث او يوجب الغسل ايضا اذا كانت كثيرة او متوسطة ، او لا يوجب شيئا من ذلك ؟

قال في المبسوط : فاذا انقطع دم الاستحاضة في خلال الصلوة مضت في صلوتها ولم يلزمها الاستيناف ولا اعادة عليها ، لانه لا دليل عليه ، و اذا كان دمها متصلا فتوضأت ، ثم انقطع دمها قبل ان تدخل في الصلوة استأنفت الوضوء ، وان لم تفعل وصلت لم تصح صلوتها سواء عاد اليها الدم قبل الفراغ او بعد الفراغ وعلى كل حال ، لان دم الاستحاضة حدث ، فاذا انقطع وجب منه الوضوء « انتهى »

ونقله الحلبي بلفظ آخر قال : قال شيخنا في مبسوطه : اذا توضأت المستحاضة وقامت الى الصلوة فانقطع عنها الدم قبل ان تكبر تكبيرة الاحرام فلا يجوز لها الدخول في الصلوة الا بعد ان توضأتانيا ، لان انقطاع دم الاستحاضة حدث يوجب الوضوء ، ثم قال : فان انقطع بعد تكبيرة الاحرام ودخلها في الصلوة تمضى في صلوتها ولا يجب عليها استينافها ، قال محمد بن ادريس مصنف هذا الكتاب : اذا كان انقطاع دم الاستحاضة حدثا فيجب عليها قطع الصلوة واستيناف الوضوء ، وانما



هذا كلام الشافعي اورده شيخنا لان الشافعي يستصحب الحال، وعندنا ان استصحاب الحال غير صحيح ، وان هذه الحال غير ذلك وما يستصحب فيه الحال فبدليل وهو اجماع على المتيمم اذا دخل في الصلوة ووجد الماء فاننا لانوجب عليه الاستيناف باجماعنا، لانا قائلون باستصحاب الحال فليلحظ ذلك ويتأمل ، انتهى كلام الحلبي بالفاظه .  
ويظهر من هذه الكلمات امور :

**احدها** ان دم الاستحاضة حدث ، اذا انقطع وجب الوضوء منه عند انقطاعه كما هو الحال في سائر الاحداث ، وهذا مما توافق عليه الشيخ والحلي ، والحجة عليه عموم قولهم (ع): لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين (١) لان مفهوم الحصر يدل على ان خروج الاشياء المعتاد خروجها من الطرفين كالبول و الغائط ونحوهما يوجب الوضوء ، ويندرج في العموم دم الاستحاضة باقسامها ، غير انها اذا اتصل بها الدم دلت الاخبار والاجماع على ان الصلوة وامثالها تستباح لها بتلك الاعمال المقررة لها، من تغيير القطنه والخرقة والوضوء لكل من الخمس والاغسال. واما اذا انقطع فتخرج عن مورد تلك الاخبار و تدخل في العموم المستفاد من مفهوم الحصر وهو يدل على وجوب الوضوء عليها وان كان انقطاع الدم عنها بعد الوضوء الذي اتت به البعض الخمس ، لان الانقطاع بعد الوضوء لا ينفك عن خروج شيء من الدم في هذه الحال فيثبت النقص ويجب الوضوء ، فوجوب الوضوء عند الانقطاع ليس لكون الانقطاع حدثا من حيث هو كما يوهمه تعبير الحلبي ، بان انقطاع دم الاستحاضة حدث، بل الحدث في الحقيقة خروج الدم في آخر ازمة خروجه. وانما عبر الحلبي بذلك للفرق بين هذا الخروج والخروج المستمر الموجب للوضوء عند كل صلوة ، ولذلك قال الشيخ : دم الاستحاضة حدث فاذا انقطع وجب منه الوضوء» فيجعل الحدث الموجب للوضوء نفس الدم لان الضمير في «منه» راجع الى الحدث دون الانقطاع ، فقوله هذا يساوى قولنا البول حدث اذا انقطع يجب منه الوضوء، ومعنى هذا الكلام ان الوضوء الذي يجب بالبول انما يجب عند انقطاعه

لا عند خروجه لان الطهارة متعذرة في هذه الحال .

واعترض المحقق عليهما بان الخارج ما بين الطهارة والصلوة عفو فلا يجب التجديد ، ويشكل بان العفو مختص بصورة الاستمرار لانها مورد الاخبار ، واما صورة الانقطاع فهي خارجة عنه ومندرجة في عموم مفهوم الحصر ، ولذلك قال في الذكرى بعد نقل كلام المحقق : لاظن احدى اقول بالعفو عن هذا الدم الخارج بعد الطهارة مع تعقب الانقطاع ، انما العفو عنه مع قيد الاستمرار فلا يتم الاعتراض «انتهى» وعلى هذا فاذا توضأت المستحاضة لصلوة الظهر ، ثم انقطع الدم قبل الصلوة ، استأنفت الوضوء ، فان استمر الانقطاع الى صلوة العصر لم يجب لها وضوء ، لان وجوب الوضوء لكل صلوة مشروط باستمرار الدم اليها ، و الشرط هنا غير حاصل .

**نعم** لو عاد الدم اليها قبل صلوة العصر وجب الوضوء لها ايضا ، فلا فرق في وجوب الوضوء بين ان يكون انقطاع الدم للبراء او لفتور فيه ، لان العموم في الصورتين سواء ، ولذلك قال الشيخ : ان لم تتوضأ بعد الانقطاع وصلت بالوضوء الاول بطلت صلوتها ، و ان عادت اليها الدم قبل الفراغ من الصلوة او بعد الفراغ وعلى كل حال **وثانيها** انه اذا كان الانقطاع في اثناء الصلوة فهل تقطع الصلوة و تستأنف الوضوء ، او انها تمضي في صلوتها ، قال الشيخ بالمضي : والحلى بالبطلان ، وزعم ان مصير الشيخ الى الصحة انما هو لتعويله على استصحاب الحال ؛ وليس كذلك ، لانه لا يقول بحججته كما صرح به في العدة ، حيث قال : ذهب اكثر المتكلمين و كثير من الفقهاء من اصحاب ابي حنيفة وغيرهم الى ان ذلك (يعني استصحاب الحال) ليس بدليل . وهو الذي ينصره المرتضى قدس الله روحه ، وذهب اكثر الشافعية وغيرهم و هو الذي كان ينصره شيخنا ابو عبد الله الى ان ذلك دليل ، ولى فيه نظر «انتهى»

بل الظاهر انه يستدل على صحة الصلوة بظاهر قولهم ( ع ) في الاخبار : يتوضأ لكل صلوة (١) لانه يدل على انه اذا توضأت لصلوة الظهر مثلا ، واشتغلت بها صحت صلوتها

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥- من ابواب الحيض- الرواية ١ -

والباب ١ من ابواب الاستحاضة

هذه سواء استمر الدم بها الى آخرها او انقطع في اثنائها ، فمع انقطاع الدم في الاثناء وان صارت محدثة لكنه لا تبطل به الصلوة لانه معفو عنه ، كالسلس فانه يتوضأ للصلوة فان عرضه في الاثناء تقطير مضى في صلوته واسأنت الوضوء لصلوة اخرى

**و ثانيا** انه اذا انقطع دم الاستحاضة و كانت متوسطة او كثيرة فهل يجب الغسل منها عند الانقطاع كما و يب الوضوء ام لا ؟ قد توافق الشيخ و الحلبي في ظاهر كلامهما على عدم ؛ لانهما تعرضا لو جوب الوضوء عند انقطاع الدم من المستحاضة بقول مطلق وسكتا عن ذكر الغسل ، فيدل على انه غير واجب عندهما . وهو الظاهر من كلمات ساير القدماء ايضا بل لم اجد فيه مخالفا سوى ابن سعيد في النزهة فانه ذكر في جملة الاغسال الواجبة غسل المستحاضة اذا انقطع عنها الدم ، و كان الدم قد ثقب الكرسف .

والمشهور هو الوجه لان الاخبار المتواترة الواردة في الحيض والنفاس (١) وقع التصريح فيها بان كلال من الدمين اذا انقطع او كان بحكم الانقطاع كالمجتاوز عن العشرة و جب عليها الغسل عند ذلك بخلاف اخبار الاستحاضة فانها على كثرتها سكتت عن ذلك ولم يدل شيء منها على ان هذا الدم اذا انقطع للبراء او لفتور فيه و جب الغسل ؛ بل في بعضها ان المستحاضة الكثيرة اذا فعلت الاعمال المعهودة و الاغسال عوفيت من مرضها (٢) و اذهب الله بالدم منها (٣) و لم يتضمن مع ذلك وجوب الغسل عليها عند الشفاء

نعم ثبت من بعض الجهات حكم الحدث الاكبر للمتوسطة او الكثيرة ، و دل الدليل على ان كلال من الدمين يوجب ان الغسل ، بمعنى ان المتوسطة اذا استمر الدم بها الى الفجر لم يستبح لها صلوة الغداة الا بغسل ، وان الكثيرة اذا استمر بها الدم في الاوقات الخمسة لم يستبح لها الصلوات الخمس الا بثلاثة اغسال وهذا هو

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب النفاس -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ٤

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب الاستحاضة - الرواية ٧-

معنى قوله في المتوسطة فاذا نفذ اغتسلت وصلت (١) وقوله في الكثيرة اذا جازت ايامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر غسلا و للمغرب والعشاء غسلا وتغتسل للصبح (٢) لان اذا ظرفية متضمنة لمعنى الشرط ، فمعنى الخبرين ان المتوسطة في زمان نفوذ الدم تغتسل للصبح ، وان الكثيرة في زمان ثقب الدم تغتسل لثلاثة اغسال ، و لازمه اعتبار كون الزمان المذكور ظرفا لتلك الطهارات ، هذا هو الاستمرار ، وليس معنى هذا الكلام تعليق الغسل على حصول النفوذ او الثقب ولو في زمان ما كما هو الحال في البول وسائر الاحداث .  
ومن هنا يظهر ان العبرة في حكم الدم انما هو با لكيفية الموجودة فيه عند كل صلوة لا نه مقتضى ظاهر الاخبار ، فاذا كانت قليلة عند صلوة الصبح توضع لها ثم ان تبدلت با لكثيرة عند الظهرين اغتسلت لهما و توضع لكل منهما ، و ان عادت الى القليلة عند العشاءين توضع لكل منهما من غير غسل ؛ وان تبدلت بالمتوسطة عند غداة اليوم المستقبل اغتسلت لها وتوضع وهكذا ، بل ظاهر الاخبار هو الاعتبار بصفة الدم اذا حدثت قبل الصلوة و استمرت الى الشروع فيها فلا عبرة بالوصف الحادث في اثناء الصلوة .

فلو طرء وصف التوسط او الكثرة في اثناء الصبح او الظهر لم تبطل الصلوة ولم يجب اعادةها بغسل ، لان الوصف وان كان حدثا لكن ظاهر الدليل اختصاص الاثر بما اذا تقدم الرشح او السيلان على الصلوة ، بل لو طرء الكثرة بين الظهرين او العشاءين صح منها الثانية بلا غسل لانهم قالوا تغتسل للظهرين غسلا و للعشاءين غسلا ( ٣ ) فجعلوا محل الغسل للصلوتين قبلهما وعروض الكثرة بينهما مجاوزة للغسل عن محله الاصلى فوجوبه مع ذلك موقوف على دليل مستأنف وهو مفقود ، والاصل البرائة ، فتكفي المستحاضة (ح) بالوضوء

(١) راجع الوسائل كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة الرواية ٩

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة الرواية ١

(٣) راجع الوسائل كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب الاستحاضة

ثم اذا كان العبرة بالوصف المقارن فمتى عملت على مقتضاها صحت صلواتها سواء تقدم منها العمل بمقتضى الوصف السابق او تركت العمل بمقتضاه لنسيان او تفريط ، فلو تركت الكثيرة الغسل لصلوة الصبح واغتسلت للظهرين و العشاءين صحت الاربعة وبطلت الصبح خاصة ، وكذلك لو تركت المتوسطة الغسل لصلوة الصبح وصلت ما عداها بوضوء ، وسيجيء مزيد توضيح لذلك انشاء الله تعالى

**المسئلة الثامنة** لا كلام فى ان الاعمال التى تجب على المستحاضة باقسامها انما هو لاستباحة ما هو محرم عليها من العبادات والغايات انما الكلام فى تعيين ما هو المحرم عليها من ذلك ، فليعلم ان ظاهر كثير من القدماء ان المستحاضة و ان كانت قليلة حكمها حكم الحائض سواء . فكل ما يحرم على الحائض محرم عليها وان كان بينهما فرق من حيث ان الحائض يحصل لها استباحة الوطى بانقطاع الدم واستباحة الصلوة بعد الانقطاع بالغسل و الوضوء ، بخلاف المستحاضة فانها مع استمرار الدم يحل لها محرمات الحائض بالاعمال المقررة لها كالوضوء و تطهير الفرج و تغيير القطنه ان كانت قليلة ، والوضوء و الغسل و سائر الاعمال ان كانت كثيرة ، و بالاختلاف ان كانت متوسطة .

قال فى السرائر بعد ذكر الاعمال: فاذا فعلت ذلك ؛ يعنى الاعمال المقررة فى ايام استحاضتها فهى فى حكم الطاهرات فى جميع الاحكام الشرعية الا انه يكره لها دخول الكعبة ، و اذا وجب عليها الجلد لايقام حتى ينقطع عنها دم الاستحاضة لانها مريضة ، و المريضة لايقام عليها حد الجلد حتى تبرء ، فان لم تفعل ما وصفناه وصامت وصلت وجب عليها اعادة صلواتها و صومها و لا يحل لزوجها وطبها ، و ان كانت قد اكلت فى زمان استحاضتها فانه يجب عليها قضاء الصوم و الكفارة لانها اكلت فى زمان الصيام متمعدة لذلك « انتهى »

فان الاستحاضة فى هذه العبارة مطلق شامل لجميع الاقسام حتى القليلة منها ؛ فيدل على ان القليلة اذا تركت الوضوء لكل صلوة او تركت تغيير القطنه و الخرقه بطل صلواتها و صومها و حرم وطبها ، كالكثيرة اذا تركت الاغسال ، و يؤيد

الاطلاق ان بطلان الصلوة مع الاخلال اكثر اقامة الحد حكم مشترك بين الاقسام الثلاثة فكك، ما ذكره من سائر الاحكام .

وقال في الوسيلة بعد ذكر الاقسام الثلاثة واعمالها : واذا فعلت ما تفعله المستحاضة لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض الادخول الكعبة ، وقال في الغنية: ولا يحرم على المستحاضة ولا منها شيء مما يحرم على الحائض بل حكمها حكم الطاهر اذا فعلت ما ذكرناه بدليل الاجماع المشار اليه «انتهى»

فان قولها لا يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض اذا فعلت ما ذكرناه يدل بمفهوم الشرط على انها اذا اخلت بتلك الاعمال حرم عليها ما يحرم على الحائض وقال في المقنعة بعد ذكر الاقسام الثلاثة واعمالها : وان توضأت واغتسلت على ما وصفناه حل لزوجها ان يطأها وليس يجوز له ذلك حتى تفعل ما ذكرناه من نزع الخرق وغسل الفرج بالماء «انتهى» .

فانه يدل بعمومه على ان القليلة اذا تركت الوضوء لكل صلوة حرم عليها الوطى مع ان حرمة الوطى حكم يختص بالحائض ، وفي المر اسم بعد ذكر الاقسام واعمالها : ولا حرج على زوجها في وطئها بعد فعل ما يجب عليها من الاحتشاء والغسل الا في ايام المعتادة للحيض ، فان الاحتشاء حكم مشترك بين الاقسام فيدل اطلاقه على ان القليلة اذا تركت الاحتشاء عند كل صلوة من الخمس حرم وطئها على زوجها وليس يحرم وطئ المرءة على زوجها الا اذا كانت حائضا او في حكم الحائض . وقال في النهاية : والمستحاضة لا يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض ويحل لزوجها وطئها على كل حال اذا غسلت فرجها ووضأت وضوء الصلوة اذا اغتسلت (او اغتسلت) حسب ما قدمناه ، وفي المبسوط . واذا فعلت المستحاضة ما يجب عليها من الاغتسال والوضوء لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض ويجوز وطئها «انتهى»

فان المستقدمين الكتابين ، ان المستحاضة اذا تركت الاعمال المذكورة حرم عليها

ما يحرم على الحائض والمستحاضة فيهما اعم من القليلة.

وقال في اشارة السبق : وكلمة يحرم على الجنب من قراءة العزائم ومس كتابة المصحف او الاسماء الشريفة او دخول المساجد الخارجين (الخارجة) عن المسجدين الشريفين الالهى والنبوى ، الا عابرى سبيل ، وعبورهما مطلقا ؛ واللبث فيها . او وضع شئء فيها يحرم على الحائض والمستحاضة التي لاتحرز ما يلزمها و النساء « انتهى »

ومن هنا صح للمحقق ان يقول في المعتبر : مذهب علمائنا اجمع ان الاستحاضة حدث تبطل الطهارة بوجوده فمع الاتيان بما ذكر من الوضوء ان كان قليلا ، والاغسال ان كان كثيراً يخرج عن حكم الحدث لامحالة ، وتستبيح كل ما يستبيح الطاهر من الصلوة والطواف ودخول المساجد وحل وطبها ، و ان لم تفعل ذلك كان حدثها باقيا ولم يجز ان تستبيح شئئا مما يشترط فيه الطهارة « انتهى » .

حيث دل على ان المستحاضة وان كانت قليلة اتفق علمائنا على انه لا يجوز لها دخول المسجد الامع الاتيان بالاعمال والحجة على ذلك غير واحد من الاخبار

منها صحیحة معوية بن عمار (١) عن ابى عبد الله عليه السلام وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضع ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء « لانه يدل على ان المستحاضة القليلة لا يجوز لها دخول المسجد الا بوضوء ، وانها اذا لم تتوضأ فحكمها حكم الحائض في حرمة الوقوف في المسجد ، واذا ثبت لها هذا الحكم ثبت لها سائر احكام الحائض ، لعدم القول بالفصل ، واذا ثبت ان القليلة التاركة للاعمال حكمها حكم الحائض فالتوسطة اولى بذلك كالكثيرين

ومنها صحیحة عبدالرحمن (٢) عن ابى عبد الله عليه السلام عن المستحاضة ايطأها زوجها؟ وهل تطوف بالبيت؟ قال تقعد قرئها الذي تحيض فيه ، فان كان قرئها مستقيما فلتأخذ به ، وان كان فيه خلاف فلتحتط بيوم او يومين ، ولتغتسل ولتستدخل

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة - الرواية ١-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة الرواية ٨ -

كرسفا فاذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ، ثم تصلى فاذا كان  
دما سائلا فلتؤخر الصلوة الى الصلوة ، ثم تصلى صلوتين بغسل واحد و كل شىء  
استحلت به الصلوة فليأتها زوجها و لتظف بالبيت «الخبر»

وذلك لان «كل» مبتدأ وضمير «استحلت» راجع الى المستحاضة ، ولا يجوز  
ان يكون جملة «فليأتها» خبراً للمبتدأ ، لانها انشائية ، وكون الانشاء خبراً عن  
المبتدأ اما ممتنع كما نقله التفتازانى عن كثير من النحاة و حكاه المغنى عن  
بعضهم ؛ او مرجوح و الارجح خلافه مع انها خالية عن ضمير يعود الى المبتداء  
فيمتنع ان تكون خبراً فلا بد من تقديره ، وقرينة المقام تشهد بان الاصل: و كل  
شىء استحلت المستحاضة الصلوة بذلك الشىء استحلت به غيرها، يعنى اذا جازلها  
الصلوة جازلها الجماع والطواف وسائر ما يحرم على الحائض ، فيدل منطوق قوله  
و كل شىء بعمومه على ان المستحاضة القليلة اذا جازلها الصلوة بالوضوء و ساير  
الاعمال جازلها ما يحرم على الحائض من الجماع والطواف . و بالمفهوم على انها  
اذا اخلت بالوضوء او ساير الاعمال ، و حرم عليها الصلوة حرم عليها سائر ما يحرم  
على الحائض ، و يتلخص من ذلك ان المستحاضة بقول مطلق ان اتت بالاعمال و  
الطهارات كان حكمها حكم الطاهر ، وان اخلت بها كان حكمها حكم الحائض  
وهيها شىء يجب التنبيه عليه وهو ان قولهم اذا اتت بما يجب عليها من الاعمال  
كانت بحكم الطاهر « معناه ان القليلة اذا نزع القطن النجس وغسلت فرجها ،  
ثم وضعت قطن جديدة و شدت عليها الخرق و توضأت للصلوة ؛ و فعلت المتوسطة  
هذه الافعال منضمة الى غسل الصبح ، و كذلك الكثيرة منضمة الى غسلين آخرين  
، وايضا مرادهم هو الايتان بهذه الاعمال عند ما تصلى واحدة من الفرائض الخمس ،  
وقوله و كل شىء استباحته به الصلوة ؛ معناه استباحته به الفريضة الادائية استباحته  
بغيرها ، وايضاً قولهم : كانت بحكم الطاهر ، ليس معناه انها لا تتأثر بحدث آخر  
غير الدم . بل متى عرض بول او نوم وجب عليها الوضوء و اذا عرضها جنابة وجب  
عليها الغسل وهكذا هذا .



وزعم بعض ان تلك الاعمال لاتحلل غير الفريضة وان لم يعرضها حدث آخر بل اذا ارادت صلوة اخرى من نفل او فرض اداء او قضاء فعليها الوضوء لكل صلوة، و اذا ارادت الطواف توضأت له وضوءاً ولصلوته وضوءاً آخر . و اذا ارادت مس كتابة المصحف توضأت له ايضا ، ثم استشكل عليه حكم المس الواحد المستمر .

وجزم بعض بان حل الوطى لا يتوقف على اغسال الصلوة بل يتحلل لها اذا اغسلت له بالخصوص وان لم تأت باغسال الصلوة ، وادعى ان الجماع يحل لها بهذا الغسل وان لم تتوضأ ولا غيرت القطنة، ولا الخرقه ، قال : لانهما يمنعان من الوطى فلامدخل لهما في حله ، واما الوضوء فلاستبعاد دخالته في ذلك ، واستدل عليه بقولهم عَلَيْهَا لا يغشاها زوجها حتى يأمرها فيغتسل (١)

وانت خبير بما في هذه الاقوال من وجوه النظر والاشكال واما ما في الاخبار من انها تحتشى او تستنفر (٢) و قول القدماء انه يجب عليها الاحتشاء والاستنفاة فليس المراد انهما يجبان عليها عند الجماع حتى يقال : ان المانع لا يعقل ان يكون شرطاً ، بل المراد انهما و اجبان عند صلوة الفريضة فاذا تركتهما عند حرم عليها الصلوة ؛ و اذا حرمت عليها الصلوة حرم عليها الوطى ايضا ، كما انها اذا اتت بهما للصلوة حلت لها الصلوة ، و اذا حلت الصلوة لها حل لها الوطى وان طرحتهما (ح) للتمكن من الجماع .

ومما ذكرنا يظهر حكم صوم المستحاضة اذا اتت بالاعمال و اذا تركت الاتيان بها فان قوله عَلَيْهَا : كل شيء استحل به الصلوة استحل به غيرها (٣) شامل للصوم منظوقا ومفهوما . وقد صرح الحلبي بذلك في كلامه في المتقدم حيث قال : وان لم تفعل ما وصفناه و صامت وصلت و جبت عليها اعادة صلواتها و صومها ، و قال في كتاب الصوم فان كانت مستحاضة في شهر رمضان فانها يجب عليها الصيام اذا فعلت ما

(١) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٣ من ابواب الاستحاضة الرواية ١-

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠٩- من ابواب الاستحاضة-

(٣) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب الاستحاضة - الرواية ٨-

تفعله المستحاضة ، فان لم تفعل ما تفعله المستحاضة وامسكت وصامت فانها يجب عليها القضاء بغير كفارة «انتهى» وقال في باب الاستحاضة من المبسوط : وان لم تفعل ما يجب عليها وصامت فقد روى اصحابنا ان عليها القضاء ، وقال في كتاب الصوم منه: ومتى لم تفعل ما تفعله المستحاضة وجب عليها قضاء الصلوة والصوم .

ويدل عليه مضافا الى ما ذكر ، صحيحة علي بن مهزيار (١) قال كتبت اليه امرئة طهرت من حيضها او نفاسها من اول شهر رمضان ، ثم استحاضت وصلت وصامت شهر رمضان من غير ان تفعل ما تعلمه المستحاضة من الغسل لكل صلوتين ، فهل يجوز صومها وصلوتها ام لا ؟ فكتب عليه السلام : تقضى صومها ولا تقضى صلوتها .

فان قول السائل : ثم استحاضت « عام لجميع اقسام المستحاضة ، اما قوله من غير ان تفعل ما تعلمه المستحاضة من الغسل لكل صلوتين » فهو من باب المثال و معناه انها تركت الاعمال ان كانت كثيرة . او الغسل الواحد ان كانت متوسطة او الوضوء ان كانت قليلة ، فاجابه عليه السلام بقوله : تقضى صومها ولا تقضى صلوتها والفعل في الموضوعين بصيغة المضارع وليس معناه ان هذه المستحاضة التاركة للاعمال بعينها تقضى الصوم ولا تقضى الصلوة ، لانه خلاف الاجماع ، بل الظاهر ان المعنى انها اذا تركت الاعمال كانت بمنزلة من تقضى الصوم ولا تقضى الصلوة ، يعنى كانت بمنزلة الحائض في انه لا يصح صومها ولا صلوتها فالاجماع قرينة على ان المراد من الجواب ليس ما يفيد نص اللفظ بل ما يفيد الكناية ، فكانه اراد ان يقول هذه المستحاضة حائض فعذر عن ذكر الحيض الى ذكر بعض لوازمه وان لم يكن المراد اثبات هذا اللازم بعينه في هذا الموضوع بل كان المراد اثبات لازم آخر غيره كما هو الحال في كثير من الكنايات ، فان قولنا: زيد كثير الرماد ، كناية عن الجود وان كان حصول الجود منه باعطاء الدرهم و الدينار لا بالضيافة المستلزمة للطبخ الملازم لكثرة الرماد . وقال بعض : يحتمل ان يكون الفعل في الموضوعين ما ضيأ بان يكون بفتح القاف وتشديد الضاد المعجمة والالف المبدلة ، يعنى ان صومها صحيح ليس له قضاء و

صلواتها فاسدة عليها قضائها

وهو فاسد لوجهين (احدهما) ان التقضى بهذا الضبط فى اصل اللغة بمعنى الفناء والانصرام ، ومنه قول الفقهاء تقضى الوقت ، فلا يجوز ان يكون كناية عن الصحة (و ثانيها ) ان «لا» هيئنا عاطفة ومدخولها فعل ماض ، فوجب تكرار «لا» نحو قوله تعالى: فالصدق ولاصلى (١) ولا تكرار فى الخبر

## حول الاحكام المترتبة على صوم المستحاضة

### فروع

**الاول** لافرق فى بطلان صوم المستحاضة مع اخلالها بالاعمال بين اخلالها بالطهارة مع الوضوء والغسل وبين اخلالها بسائر الاعمال كتنظيف الفرج وتغيير القطنه و الخرقه . لان تغيير القطنه و الخرقه شىء لا تستحل الصلوة لها الا به . فاذا تركته ولم تستحل لها الصلوة لم يستحل لها الصوم ، ولذلك قال فى المبسوط المستحاضة اذا فعلت من الاغتسال و ما يلزمها من تجديد القطن و الخرق و تجديد الوضوء صامت وصح صومها ومتى لم تفعل وجب عليها قضاء الصلوة و الصوم . «انتهى»

**الثانى** الاعمال التى يتوقف صحة الصوم عليها هى الاعمال التى يأتى بها لفرائضها الخمس فان اتت بها عند تلك الصلوات صح صلواتها و صومها و الا بطل الصوم ايضا وان اتت تلك الاعمال لاجله لعموم قوله (ع) : و كل شىء استحل به الصلوة (٢)

**الثالث** قد عرفت دلالة الاخبار على ان دم الاستحاضة مع الاخلال بالاعمال بمنزلة دم الحيض ودم الحيض لا يفسد الصوم الا اذا صادف النهار فليكن دم الاستحاضة ايضا كذلك . وعلى هذا فان قدمت غسل الغداة على الفجر لصلوة الليل و اتت بوظيفة الفجر و الظهرين صح منها الصوم و ان اخلت بوظيفة العشائين من هذه الليلة فضلا عن الليلة المستقبلية لان دم الاستحاضة مع الاعمال بمنزلة الطهر

(١) سورة القيمة الاية ٣١-

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة- الباب ١ من ابواب الاستحاضة- الرواية ٨.

من الحيض ، فكما ان الحيض الموجود في الليلتين اذا كان منقطعاً في النهار لا يخل بصحة الصوم فكذلك الاستحاضة ، واما اذا اخلت بوظيفة العشاءين واخرت غسل الفجر الى ما بعد طلوع الصبح كان الدم الموجود عند الفجر قبل الغسل بمنزلة الحيض فيفسد به الصوم

وشرط بعضهم في صحة الصوم اغسال الليلة الماضية و المستقبلية جميعاً ، لان عموم المكاتبة (١) يقتضى ذلك وفيه ما لا يخفى ، وزعم غيره انه يجب تقديم غسل الفجر على طلوع الصبح وانها لو اخرته الى ما بعد الطلوع بطل الصوم وان كانت قد اتت بوظيفة العشاءين «ولا وجه له البتة لان الدم المستمر من بعد العشاء الى طلوع الصبح مع رعاية الاعمال لاحكم له بل هو بمنزلة الطهر» نعم ان اخلت بوظيفة العشاءين تعين التقديم كما تقدم

**الرابع** لا يجب بترك الاعمال و بطلان الصوم كفارة على المستحاضة كما صرح به الحلبي فيما تقدم لان الكفارة انما تتعلق بالافطار لا بمطلق افساد الصوم ، فافساد الصوم بترك الاعمال انما هو كافساده بتعمد ترك النية

**الخامس** وطى المستحاضة التاركة للاعمال محرم كما مر وهل يجب به الكفارة؟ وجهان لم اجد قائلاً بوجودها من القدماء ولا دليلاً يدل عليه

**السادس** تعمد البقاء على حدث الجنابة و ان كان مبطلا للصوم لكن تعمد البقاء على حدث الحيض ليس كذلك و ان قال به قائل ، فلوا انقطع دم الحيض في الليل و تركت الغسل الى ما بعد طلوع الفجر عمداً صح صومها اذ لا دليل على بطلانه ، و اما قول القدماء : الشرط في صحة الصوم الطهارة من الحيض ، فمعناه انقطاع الدم لا الطهارة من حدث الحيض بالغسل ، لانهم قالوا : الطهارة من الحيض شرط ، لا التطهر منه

**السابع** المستحاضة الكثيرة لو عرضها جنابة قبل الزوال و اغتسلت لرفع حدث الجنابة فهل يسقط عنها غسل الظهرين ووضوء الظهر ، و جهان اظهرهما

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤١ - من ابواب الحيض - الرواية ٧ -

العدم ، لان دم الاستحاضة حدث مستمر لا يباح لها صلوة الظهرين الا بغسل يؤتى به بنية استباحة الصلوتين ، ولا يباح لها صلوة الظهر ايضا الا بوضوء يؤتى به بعد الغسل بنية استباحة الظهر وغسل الجنابة رافعة للحدث والطهارة الرافعة تغاير الطهارة المبيحة الغير الرافعة فلا يجزى احديهما عن الاخرى

تفصيلاً

قال في الموطأ : لا يجوز للمستحاضة ان تجمع بين فرضين بوضوء واحد واما من به سلس البول فيجوز له ان يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل على تجديد الوضوء ، وحمله على الاستحاضة قياس لانقول به وانما يجب عليه ان يشد رأس الاحليل بقطن ويجعله في كيس او خرقة ويحتاط في ذلك «انتهى»  
ومعنى هذا الكلام ان السلس اذا توضعاً لصلوة ولم يعرضه تقطير جاز له ان يصلي بذلك الوضوء صلوات كثيرة ولا يجب عليه تجديد الطهارة لكل صلوة اذ لا دليل على ذلك كما تقدم في ابواب الوضوء

نعم اذا توضعاً لصلوة فرضه تقطير في اثنائها كان عفواً له بالنسبة الى هذه الصلوة لا بالنسبة الى غيرها ، فاذا فرغ منها جدد الوضوء لصلوة اخرى وهكذا ، وهذا بخلاف المستحاضة فانها بجميع اقسامها يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلوة وان كانت قليلة وفسرنا القليلة بما لا يثقب الكرسف ، فغير المثقب وان كان لا ينتقل من الباطن الى الخارج ومقتضى القاعدة عدم انتقاض الطهارة بمثله لعموم قولهم : لا ينتقض الوضوء الا ما خرج (١) لكنه مع ذلك يوجب تجديد الوضوء لقولهم (ع) : المستحاضة تصلي كل صلوة بوضوء (٢) فالفارق بين دم الاستحاضة و بول السلس ان الثاني لا ينتقض الطهارة الا ما خرج بخلاف الاول وربما يحمل هذا الكلام من الشيخ على ان السلس ، لا يجدد الوضوء حتى مع التقطير ، واستفاد منه ان بول السلس لا يكون ناقضاً عند الشيخ بل الناقض بالنسبة

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب النواقض -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاستحاضة -

اليه انما هو غير البول من ساير الاحداث والاصح ما ذكرناه

نعم للشيوخ في حد القليلة قولان في المبسوط احدهما ما يظهر على القطنه ولا يرشح عليها والثاني، ما لا يتقب الكرسف، اختار الاول في باب الاستحاضة والثاني في باب نواقض الوضوء فاراد ههنا التنبيه على ان الدم الاستحاضة بجميع اقسامها وعلى جميع الاقوال في حد كل قسم منها يوجب تجديد الوضوء لكل صلوة وان لم منه الالتزام بالنقض مع عدم خروجه بخلاف بول السلس فانه لا ينقض الا اذا خرج والله العالم

### الفصل الخامس

## في دم النفاس

وهو الدم الخارج من المرءة عند الولادة لان النفاس بكسر النون في اصل اللغة ولاد المرءة فاذا وضعت فهي نفساء بالضم فالفتح، وبالفتح، فالسكون، ويكون ايضا جمعا للنفساء قال في القاموس: ليس فعلا يجمع على فعال غير نفساء وعشاء «انتهى» ومنه المنفوس للولد ففي الخبر «المنفوس لا يرث شيئا حتى يصيح، وقال الشاعر:

اذا نفس المنفوس من آل خالد      بدا كرم للناظرين وطيب  
وهو مأخوذ من النفس بمعنى الدم ومنه قولهم لا ينجس الماء الا ما كانت له  
نفس سائلة» (١) يعني دم سائل سمى ولاد المرءة نفاسا لغلبة خروج الدم منها في تلك الحال وقد شاع عند الفقهاء اطلاق النفاس على الدم وهو من باب حذف المضاف يعنون به دم النفاس

### وههنا مسائل

**المسألة الاولى** كل دم خرج قبل الولادة فليس بنفاس وان خرج حين ما يضر بها الطلق ولا يكون حبضا ايضا بناء على القول بان الحمل المستبين لا يجماع الحيض بل هو استحاضة. والحجة عليه موثقة عمار (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام في المرءة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الاستنثار - الرواية ٢ و ٤ و

الباب ٣٥ من ابواب النجاسات - الرواية ٥٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب النفاس - الرواية ١ -

يصيبها الطلق اياما او يومين ترى الصفرة او دما قال صلى الم تلد فان غلبها الوجع فقاتها صلوة لم تقدر ان تصلبها من الوجع فعليها قضاء تلك الصلوة بعدما تطهر « وخبر السكوني (١) عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : ما كان الله ليجعل حيضام حمل يعنى اذا رأت المرءة الدم وهى حامل لاتدع الصلوة الا ان ترى على رأس الولد اذا ضربها الطلق ورأت الدم تركت الصلوة » .

**المسئلة الثانية** كل ولادة لم يخرج عندها دم فلاحكم له ، حكى انه اتفق ذلك لامرئة فى عهد النبي صلى الله عليه وآله فسميت الجفوف و فى هذه المسئلة خلاف لبعض الجمهور .

**المسئلة الثالثة** كل دم تراه عند الولادة وبعدها فهو نفاس وان لم يخرج الولد باجمعه لقوله صلى الله عليه وآله : الا ان ترى على رأس الولد (٢) ولاخلاف فى ذلك حتى ممن فسر النفاس بالدم الحادث عقيب الولادة ، لان المراد من القيد هو الاحتراز عما يخرج قبل خروج الولد ولو البعض منه

**المسئلة الرابعة** قال الشيخ فى فصل النفاس من المبسوط : و كل دم يخرج قبل الولادة لا يكون نفاسا لان ذلك لا يكون الامع الولادة او بعده ، وسواء كانت الولادة للتمام او للنقصان او للاسقاط ، و قال فى كتاب العدد من هذا الكتاب : الاحكام المتعلقة بالولادة اربعة ، انقضاء العدة ، و كونها ام ولد ، و وجوب الغرة على ضارب بطنها ، و وجوب الكفارة ، و فى الولادة والاسقاط اربع مسائل **الاولى** ان تضع ماتبين فيه خلق آدمى ، من عين او ظفر او يدا ورجل فيتعلق به الاحكام الاربعة لانه محكوم بكونه و لداً **الثانية** ان تضع ما ليس فيه خلقه ظاهرة لكن تقول القوابل ان فيه تخطيطا باطنا لا يعرفه الا اهل الصنعة ، فيتعلق به الاحكام الاربعة **ايضا الثالثة** ان تلقى نطفة او علقة فلا يتعلق بذلك شىء من الاحكام عندهم لانه بمنزلة خروج الدم ، و يقوى فى نفسى انه يتعلق بذلك لعموم الاية و عموم الاخبار **الرابعة** ان تاتى جسمها ليس فيه تخطيط ظاهر ولا باطن ولكن قلن القوابل

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب النفاس - الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب النفاس - الرواية ١ -

ان هذا مبدأ خلق آدمى فانه لو بقى ليخلق ويصور ، منهم من قال تنقضى به العدة وتصير ام ولد ؛ وهو الاقوى عندي لما تقدم ، ومنهم من قال العدة تنقضى بذلك ولا تصير ام ولد « انتهى »

قلت الغرة بضم الغين المعجمة وفتح الراء المشددة العبد والامة ، و الغرة من كل شىء خياره ، وفي حديث ابى هريرة اقبلت امرئتان من هذيل فرمت احديهما الاخرى بحجر فقتلتها فاختموا الى رسول الله ﷺ فقضى رس ول الله ﷺ في دية جنيها غرة عبدا وامة وفي بعضها غرة عبدا ووليدة ( الحديث ) هذا ما عند العامة ، واما عندنا فدية الجنين مائة دينار (١)

وعلى هذا فكل دم خرج مع كل من الاقسام الاربعة كان نفاسا عند الشيخ ؛ لانه اذا كان ولداً يصدق ام الولد على والدته لزمه ان يكون الدم الخارج معه دم نفاس وولادة ، يدل عليه عموم قوله تعالى : ولايجل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن (٢) و ذلك لان النهى عن الكتمان انما هو لانه مع وجود الخلقة في ارحامهن لايجوز لهن الاعتداد بالاقراء بل يجب عليهن الاعتداد بالوضع فتدخل في عموم قوله تعالى : واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن (٣) ويستفاد من الايتين ان الحمل عبارة عن خلقة الادمى المتكونة في الرحم سواء كانت خلقة آدمى بالفعل او بالقوة ، لان الخلقة اعم من جميع ذلك و اذا ثبت وضع الحمل في الجميع ثبت صدق الولادة كذلك

و قال الشهيد قدس سره في الذكرى في احكام النفاس : و تكفى المضغة مع اليقين ، اما العلقة فلا ، لعدم اليقين ، ولو فرض العلم بانه مبدء نشوانسان بقول اربع من القوا بل كان نفاسا والنطفة ابعد « انتهى »

قلت : اذا فرض تعلق حكم النفاس بخروج ما كان مبدأ نشوانسان فالمضغة

(١) راجع الوسائل - كتاب الديات - الباب ٢١ - من ابواب ديات النفس -

(٢) سورة البقرة - الاية ٢٢٨ -

(٣) سورة الطلاق - الاية ٤ -



والنطفة من هذه الجهة سواء «نعم» القاء المنى لا يوجب ترتب الحكم قطعاً لتعلق الحكم في الآية بما خلق الله في ارحامهن ، والخلقة في الرحم لا تتحقق الامع تغير الصورة وتبدل الكيف

**المسئلة الخامسة** لاحد لاقل النفاس اجماعاً فيمكن ان يكون لحظة لخبر ليش المرادى (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سئلته عن النفاس كم حد نفاسها حتى يجب عليها الصلوة وكيف تصنع قال: ليس لها حد «الخبر» فان النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، فيدل على انه لاحد للنفاس لافي طرف اقله ولا في طرف اكثره ، خرجنا عن العموم في الثاني بالنص والاجماع بقى الباقي .

ان قلت ظاهر الخبر بقرينة قوله : حتى يجب عليها الصلوة «و قوله : كيف تصنع» هو السؤال عن حده في طرف الكثرة . فحمله على حد القلة بعيد . قلت لا نقول : ان الحد في السؤال او الجواب مختص بحد النفاس في طرف القلة حتى يقال : انه بعيد لعدم التقييد في الخبر ، بل نقول ان الحد في السؤال و الجواب مطلق ، فيشمل الطرفين جميعاً خرج طرف الكثرة عن عموم الجواب بقرينة النص والاجماع بقى الباقي فيدل على انه لاحد للنفاس في طرف القلة وهو المدعى .

**المسئلة السادسة** اذا انتطح الدم على العشرة فما دون و ان كان لحظة فهو النفاس خاصة ، وان تجاوز العشرة ، فاختلفت القدماء في حد اكثره على اقوال **احدها** انه ثمانية عشر يوماً ، وهو اختيار الصدوق في الهداية والفقهاء ، والسيد المرتضى في الانتصار ، والسائر في المراسم ، وهو الذي افتى به المفيد في المقنعة اولاً ، ثم رجع عنه قال : واكثر ايام النفاس ثمانية عشر ، فان رأيت النفاس الدم يوم التاسع عشر من وضعها الحمل فليس ذلك من النفاس انما هو مستحاضة فلنعمل بما رسمناه للمستحاضة وتصلى وتصوم ، وقد جاءت الاخبار معتمدة في ان اقصى النفاس عشرة ايام ، وعليها عمل لوضوحها عندي «انتهى» .

و ثانياً فيها انه احد عشر يوماً ، نسبه الحلبي الى المفيد في كتاب احكام النساء .

و ثا لثمها انه احد وعشرون يوما ، نسبة الحلى الى المفيد فى كتاب الاعلام  
و رابعها انه عشرة ايام كاكثر الحيض ، وهو الذى استقر عليه مذهب اكثر  
التقدماء ، فان الصدوق رجع فى كتاب المقنع الى هذا القول ، وكذلك المفيد فى  
المقنعة كما سبق فى جواب سائل سئله حسبما نقله الحلى فى آخر مقدمة السرائر  
بتقريب ناسبه المقام الذى يتكلم فيه .

قال : ذكر الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان رضى الله عنه فى جواب  
سائل سئله فقال كم قدر ما تقعد النساء عن الصلوة ؟ و كم مبلغ ايام ذلك ؟ فقد  
رأيت فى كتابك كتاب احكام النساء احد عشر يوما ؛ وفى الرسالة المقنعة ثمانية  
عشر ، وفى كتاب الاعلام احد وعشرين يوما ، فعلى ايها العمل دون صاحبه ؟ فاجابه  
بان قال : الواجب على النساء ان تقعد عشرة ايام ، وانما ذكرت فى كتبي ماروى  
من قعودها ثمانية عشر يوما ، وماروى فى النوادر باحد وعشرين يوما ، وعملى فى  
ذلك على عشرة ايام لقول الصادق عليه السلام : لا يكون نفاس زمانه اكثر من زمان الحيض  
« انتهى » ولذلك رجع عنه المرتضى قدس سره فى مسائل خلافه ، قال الحلى : انه  
قال فى هذا الكتاب عندنا الحد فى نفاس المرأة ايام حيضها التى تقعد ها يعنى  
اكثرها ، وقد روى انها تستظهر بيوم او يومين وروى فى اكثره خمسة عشر يوما ، و  
روى اكثر من هذا والا ثبت ما تقدم « انتهى » .

اقول الاخبار الواردة فى الباب اصناف صنف ورد فيه ان النساء تقعد حتى تطهر  
(١) وصنف انها تقعد ما بين عشرين الى خمسين (٢) لكنهما من اخبار الاحاد الشاذة  
فهى مطروحة او محمولة على النقية ، فعن الحسن البصرى انه خمسون ، وعن مالك  
والشافعى انه ستون ، وعن الليث ان فى الناس من يقول سبعون ، وصنف انه ثمانية  
عشروهى اخبار كثيرة تضمنت قصة اسماء بنت عميس حينما نفست بمحمد بن ابنى

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب النفاس - الرواية ٢٧

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب النفاس الرواية ١٦ و ١٣

بكر فامرها رسول الله ﷺ بان تقعد ثمانية عشر يوما (١) لكنها معارضة في موردها  
بغير واحد من الاخبار المعتبرة دلت على ان النبي ﷺ لم يأمرها بالعودة الى  
ثمانية عشر يوما بل سئلته بعد انقضاء هذه المدة من نفاسها فامرها بالصلوة و لو  
انها سئلته قبل ذلك لامرها بان تغسل وتصلى كما تصنع المستحاضة (٢) وفي قبال  
هذه الاخبار اخبار اخر دلت على ان النفساء تقعد ايام حيضها (٣)

وعليها اعتمد المشهور لكثرتها ، و اعتبار اسنادها ، و سلامتها عن المعارض  
وهذا الصنف من الاخبار قسمان

**احدها** انها تقعد ايام حيضها من غير تعرض فيها لذكر الاستظهار ، مثل  
صحيحة الفضيل عن زرارة (٤) عن احدهما عنه قال : النفساء تكف عن الصلوة  
ايامها التي كانت تمكث فيها ، ثم تغتسل كما تغتسل المستحاضة «ومثلها حسنة الفضيل  
وزرارة (٥) عن احدهما عنه ايضا قال النفساء تكف عن الصلوة ايامها التي كانت تمكث  
فيها ثم تغتسل وتعمل كما تعمله المستحاضة

**و الثاني** ما تضمن القعود في ايام الحيض مع الاستظهار بعد ذلك بيوم  
او اكثر كصحيحة زرارة (٦) عن ابي عبدالله عليه السلام قلت : النفساء متى تصلى  
قال تقعد قدر حيضها و تستظهر بيومين ، فان انقطع الدم و الاغتسلت واحتشت  
واستنفرث « الحديث » و موثقة يونس بن يعقوب (٧) قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام

(١) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب النفاس الرواية ١٥٩١٢ و ١٩٠ و ٢١٠ و ٢٢٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب النفاس الرواية ١١٥ و ١١٧ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ و ٣ من ابواب النفاس

(٤) راجع التهذيب باب حكم الحيض والاستحاضة والنفاس (٧) الرواية ٧٦

(٥) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب النفاس الرواية ١ -

(٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب النفاس - الرواية ٢ -

(٧) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب النفاس

عن امرئة ولدت فرأت الدم اكثر ما كانت ترى ، قال عليه السلام : فلتتعد ايام قرئها-  
التي كانت تقعد في الحيض و تستنظر<sup>١</sup> بيومين و موثقة يونس (١) قال : سئلت  
اباعبدالله عليه السلام عن امرئة ولدت و رأت الدم اكثر ما كانت ترى قال فلتتعد ايام  
قرئها التي كانت تجلس ثم تستنظر بعشرة ايام فان رات دما صبيبا فلتغتسل عند  
وقت كل صلوة و ان رأت صفرة فلتوضأ و لتصل<sup>٢</sup> و خبر مالك بن اعين (٢) قال :  
سئلت ابا جعفر عليه السلام عن النساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم ؟ قال :  
عليه السلام نعم اذا مضى لها منديوم وضعت بقدر ايام عدة حيضها ، ثم تستنظر بيوم فلا بأس  
بعد ان يغشاها زوجها ، يأمرها فتغتسل ثم يغشاها ان احب<sup>٣</sup>

و تقريب الاستدلال اما بالتقسم الاول فهو انها تضمنت ان النساء تكف او تمسك  
عن الصلوة ايام اقراءها ، والاقراء جمع القرء وهو هيمنها الحيض والمعنى : انها تمسك عن  
الصلوة ايام حيضها ، والحمل على الحقيقة متعذر لان ايام النفاس تغاير ايام الحيض فلا بد  
من التاويل فيه بوجهين

**احدهما** ان الكلام بتقدير المضاف و الاصل : تمسك عن الصلوة قدر ايام  
حيضها و المعنى انها تأخذ في نفاسها بعدد ايام عاداتها في الحيض ، مثلالو كان  
عدد العادة خمسة كان نفاسها خمسة ، و ان كان اقل او اكثر كان نفاسها كذلك  
ويرده مضافا الى كون الاضمار و الحذف خلاف الاصل : ان الحمل عليه موجب  
لاختصاص مورد هذه الاخبار بنفاس كانت لها عادة في الحيض معلومة ، و يلزمه  
خروج المبتدئة والمضطربة والناسية عن موردها ، مع ان الظاهر منها سوقها لبيان حكم  
كلى لمطلق النفاس يجرى في جميع افرادها من ذات العادة وغيرها فعموم الموضوع  
هنا قرينة على عموم الحكم دون العكس

**وثانيها** ان ايام الحيض فيها عبارة عن عشرة الحيض لان استعمال ايام  
الحيض في هذا المعنى شائع في الاخبار ، و اما قولهم (ع) : تقعد النساء ايام

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب النفاس -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب النفاس - الرواية ٤ -

حيضها» محمول على ضرب من التشبيه والتنزيل و ذلك ان ايام النفاس لما كانت عند الشارع متحدة في الحكم مع ايام الحيض اراد الامام عليه السلام ان ينبه على الاتحاد والتسوية وان يدل على عموم المنزلة فعدّ جلوسها في ايام نفاسها جلوسا في ايام اقرائها ، وقال : تقعد النساء ايام حيضها» يعنى ان ايام النفاس و ايام الحيض سواء

ان قلت قد وصف الايام بالنى كانت تمكث فيها و ظاهره الايام التي تمكث فيها فعلا بعد استقرار العادة

قلت يلزمه اختصاص الحكم بما عدا المبتدئة والمضطربة الناسبة للعادة و هو مناف لبيان الحكم لكلى النساء فلا بد من التأويل فيه بالحمل على من يجب عليها المكث فيها فعلا او شأننا وليس هو الا عشرة الحيض

واما القسم الثاني : فلا بد من حمل ايام الاقراء فيها على ايام العادة اذ لو اريد منها عشرة الحيض لدلت على ان النساء تقعد عشرة ايام وتضيف اليها مع ذلك يوما او يومين او ثلاثة ، مع ان القسم الاول دل على ان ايام النفاس لاتجاوز الا عشرة فيتعارض القسمان ، فلا بد في رفع المعارضة من حمل الثاني على ذات العادة ويتلخص منه ان غير ذات العادة تقعد الى عشرة وان ذات العادة تقعد عادتها و تستظهر في متمم العشرة

و يشهد لهذا التأويل ان من جملة هذه الاخبار خبر يونس وقد قال فيه : ثم تستظهر بعشرة ايام (١) وهذا اللفظ بعينه وارد في اخبار الحيض رواه هذا الراوى بعينه (٢) والمراد منه هناك هو الاستظهار بتمم العشرة اجماعا فهو المراد منه ايضاً لوحدة اللفظ ووحدة الراوى .

قال الشيخ في كتابي الاخبار (٣) قوله تستظهر بعشرة معناه الى عشرة لان الحروف

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٣ من ابواب النفاس الرواية ٣-

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب الحيض - الرواية ١٢-

(٣) راجع كتاب الاستبصار باب الاستظهار للمستحاضة (٩٠) ص ١٥١ الطبعة الحديثة - و

التهديب باب حكم الحيض والاستحاضة والنفاس (٧) ص ١٧٦ - الطبعة الحديثة -

بعضها يقوم مقام البعض «انتهى» و قال في الاستبصار (١) ماروى من الاستظهار للنساء بيوم او يومين المعنى فيه ما ذكرناه في المستحاضة من انها تعتبره اذا كانت عادتھا في الحيض اقل من عشرة فاذا بلغ العشرة فلا استظهار «انتهى» .

على ان المفيد قدس سره كما حكاه الحلبي قال في جواب السائل وعملی في ذلك على عشرة ايام لقول الصادق عليه السلام: لا يكون نفاس زمانها اكثر من زمان الحيض، وهو نص في المدعى ، وقد فات هذه المرسله عن صاحب الوسائل فينبغي ان يستدرك عليه

**المسئلة السابعة** دل اخبار الاقراء بالتقريب الذي ذكرناه على ان ايام النفاس وايام الحيض سواء ومقتضى الاطلاق وعموم التنزيل هو التسوية من جميع الجهات الا ما خرج بالدليل وهو ان النفاس ليس لاقله حد .

### فيمتفرع على ذلك فروع

**الاول** كل دم رآته بعد الولادة فهو محكوم بالنفاس الى عشرة ايام ، سواء كان الدم مستوعبا للعشرة او غير مستوعب ، ومع الاستيعاب سواء انقطع على العشرة او تجاوز عنها ، ومع عدم الاستيعاب سواء كان مارأته في العشرة متفرقا اتصل بعض منها بالولادة او انفصل ، فلو رأت بعد الولادة لحظة ثم انقطع واستمر النقاء الى العشرة فاللحظة هو النفاس خاصة وما بعدها طهر كله . ولو رأت الدم تمام العشرة ورأت اليوم الحادي عشر ايضا فالعشرة نفاس وما زاد عليها طهر كله ، لان اكثر النفاس عشرة ، و لو ولدت ولم تر الدم الا في اليوم التاسع او العشرة فهو النفاس وما قبله طهر كله

**ان قلت** اذا كان ما قبل التاسع مثلا طهرا لزم ان يكون الطهر من وقت الولادة الى اليوم التاسع و هو اقل من عشرة وقد صرح في المرسله القصيرة ليونس (٢) ان ادنى الطهر عشرة ايام وانه لا يكون الطهر اقل من عشرة ، والطهر ضد الحدث سواء كان الحدث حيضا او نفاسا

**قلت** ذكر الحلبي هذا الاعتراض على نفسه وقال : فان قيل : ايام النقاء اقل

(١) باب اكثر ايام النفاس (٩١) ص ١٥٤ - الطبعة الحديثة

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

من الطهر لان الطهر عندنا عشرة ايام اقله فكيف حكمتم بانها طاهر و حكمها حكم الطاهرات ، قلنا ولا تقدمها حيض و نفاس بل تقدمها طهر و اطهار لان الحامل على ما بيناه لا ترى دم الحيض فالايام و ما تقدمها بمجموع ذلك اجمع طهر « انتهى »  
وان رأيت بعد الولادة لحظة ثم انقطع وتجدد في العشرة فالدمان و ما بينهما من النقاء نفاس كله ، لان الطهر لا يكون اقل من عشرة فاذا لم يكن النقاء طهرا كان نفاسا ، ولذلك قال في المبسوط : واذا رأيت دما ساعة ثم انقطع ثم عاد قبل خروجها من العشرة كانت الايام كلها نفاساً « انتهى »

والحجة عليه ما ذكرناه من ان الطهر لا يكون اقل من عشرة سواء كان طهرا من الحيض او النفاس ، ولكن علله بعض بان المرئاة في النقاء بين الدمين نفساء عرفاً قال : لعدم اعتبار تلبس الذات بالمبدء وليس شياً اذا المراد بالعرف ان كان عرف الشرع فلا بد من اقامة الدليل عليه ولادليل عليه الا ما ذكرناه وان كان عرف اهل اللسان فلا معنى لصدق دم النفاس عندهم على النقاء والبياض الخالص

**الثاني** كما ان قولهم عليهم السلام : اكثر الحيض عشرة (١) معناه ان ما زاد عليها طهرو ليس بحيض ، كذلك قولهم عليهم السلام : اكثر النفاس عشرة (٢) ان ما زاد عليها طهرو ليس بنفاس ولا حيض ، و مرجع ذلك الى ان المرئاة لا تنتقل من حدث الى حدث الا مع تخلل اقل الطهر بينهما ، واذا ثبت ان ما زاد على العشرة في الحيض والنفاس طهر فلا بد من ان يستمر الى عشرة لقوله في المرسلات القصيرة : لا يكون الطهر اقل من عشرة (٣) و الطهر فيه اعم من الطهر بين الحيضتين وللطهر بين حيض و نفاس

قال في المبسوط : واذا رأيت دما ساعة ثم انقطع ، ثم عاد قبل خروجها من العشرة كانت الايام كلها نفاسا ، وان لم يعاودوها حتى يجوز عشرة ايام طهرا كان ذلك من

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الحيض -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب النفاس -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب الحيض - الرواية ٤ -

دم الحيض ولا يكون عن النفاس لانه قد مضى بعد انقطاع دم النفاس طهر كامل اقل ما يكون وهو عشرة ايام ؛ ويمكن ان يكون بعده حيض والحيض لا يتعقب النفاس بلا طهر بينهما بل لا بد من اقل الطهر بينهما وهو عشرة ايام ؛ لان ماروى من ان اقل الطهر عشرة ايام في النفاس والحيض فوجب حملها على عمومها «انتهى»

قوله : والحيض لا يتعقب النفاس بلا طهر بينهما ، اقول : يدل عليه صحيحة عبدالله بن المغيرة (١) عن ابي الحسن الاول عليه السلام في امرئة نفست فتركت الصلوة ثلثين يوما ثم طهرت ثم رأته بعد ذلك قال : تدع الصلوة لان ايامها ايام الطهر قد جازت مع ايام النفاس الخبر «لانه تدل على ان النفاس لا بد لها عن ايام طهر بعد نفاسها وان هذه المرئة قد انقضت ايام طهرها مع ايام نفاسها لان اكثر النفاس عشرة وقد تركت الصلوة ثلثين يوما فكان عشرون من هذه المدة ايام طهرها ، و قد تركت الصلوة فيها للجهل بحكمها ، واذ رأته الدم بعد الثلثين امكن ان يكون حيضا لتخلل ايام الطهر بينه وبين دم النفاس فوجب عليها جعل الدم الثاني حيضا . ومن هنا يظهر انه لا فرق في هذا الحكم بين الحيض المتأخر عن النفاس و المتقدم عليه .

مثال الاول ولدت المرئة واستمر بها الدم عشرين يوما فما زاد ، فالعشرة الاولى كلها نفاس لانها اكثر ايام النفاس ، والثانية طهر لان الحيض لا يتعقب النفاس بلا طهر بينهما واقل الطهر عشرة ، فلورأت دما بعد عشرين فهو حيضة اخرى لامكان كونه حيضا ، وكل ما امكن ان يكون حيضا فهو حيض .

مثال الثاني - استمر بها الدم عشرين يوما ثم اسقطت ما يحكم عليه بالولد من هضغة او غيرها ، ورأت بعد الاسقاط ايضا عشرة فالعشرة الاولى حيض لانه في ايام الحيض ، والثانية طهر ، والثالثة نفاس لما مر ، وانما صورنا المسئلة في اسقاط المضغة ونحوها لان الحمل المستبين لا يجمع الحيض ، فلورأت الحامل المستبين حملها عشرين يوما او اكثر واتصل بها الدم الى الولادة كان ما قبلها كله استحاضة .



واما اعتبار تخلل الطهر بين النفاسين فلا دليل عليه لانا قد استفدنا اعتبار ذلك بين النفاس والحيض للخبر المتقدم ؛ ولا دلالة على اعتباره بين النفاسين فيجوز ان يتصل نفاس بنفاس و يتجاوز مجموع ايامهما عن العشرة الى عشرين من دون ان يتخلل بينهما طهر لان ذلك ايام نفاسين لا ايام نفاس واحد فلا يلزم الاشكال .

وهذا يتصور في ولادة التوأمين اذا كان بين الولادتين فصل من الزمان قليل او كثير مثلاً وضعت الاول ورات الدم الى بوعين ، ثم ولدت الثاني ورأت الدم عشرة ايام فايام جلوسها اثني عشر يوماً من دون ان يتخلل بين الدمين طهر لكنها ايام نفاسين لا نفاس واحد .

ولذلك قال في المبسوط : واذا ولدت ولدين وخرج معهما جميعاً الدم كان اول النفاس من الولد الاول وتستوفى اكثر النفاس من وقت الولادة الاخيرة ، لان اسم النفاس يتناولها ، وقريب منه ، ما في الوسيلة والجواهر للمقاضي ، وفي السرائر بعد التصريح بما ذكره هؤلاء .

قال : فان قيل اذا رأت الدم عند وضع الاول مثلاً خمسة ايام ثم وضعت الثاني ورأت الدم عقيب وضعه عشرة ايام ، فقد صار خمسة عشر يوماً ، وعندكم على ما بينتم ان اقصى النفاس عشرة ايام فكيف يكون الحكم في ذلك ؟ قلنا : ما هذا دم ولادة واحدة بل دم عقيب ولادتين وان كان الحمل واحداً وعندنا بالاختلاف بيننا ان النفاس هو الدم الذي تراه المرءة عقيب ولادتها الولد ، وقد رأت عقيب ولادتها الاول خمسة ايام فحكمنا بانه نفاس لتناول الاسم لها ، فاذا وضعت الثاني ورأت عقيبها الدم عقيب ولادتها الولد الاخير فيجب ان يتناولها الاسم فيجب ان يستوفى اقصى مدة النفاس من يوم وضعها الولد الاخير « انتهى » .

قوله : وان كان الحمل واحداً « يعني ان العدة وان كانت لاتتمضي ابوضع الولدين لعموم قوله تعالى : واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن (١) لكن الدم مع الولادة الولد الاول نفاس ، ودم ولادة ، ومع الثاني نفاس آخر . فلا ينافي قولهم

اكثر النفاس عشرة ايام لانه مختص بالنفاس الواحد وهذان نفاسان وولادتان  
**الثالث** كل ما يحرم على الحائض او يكره لها في ايام حيضها يحرم او يكره  
 للنساء لان ايام الحيض و ايام النفاس سواء والله العالم - هذا آخر ابواب الدماء  
 من كتاب تجديد الدوارس وتحديد المدارس ، والحمد لله اولاً و آخراً وظاهراً و  
 باطناً وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ، قد انتقل من السواد ضحوة يوم السبت  
 ثاني عشر ربيع الثاني من شهور سنة تسع و اربعين و ثلثمائة بعد الالف من الهجرة  
 بيد مصنفه الحقيير محمد علي بن عبد الحسين الذرفولي غفر الله تعالى ذنوبهما آمين ،  
 قال المصنف: ثم جددت النظر في ذلك فاسقطت منها ما لا يعاب به وزدت عليها ما لا يستغنى  
 عنه فجاء بحمد الله محرراً مهذباً و كان الفراغ منه في سابع شهر محرم الحرام من  
 شهور سنة اربع وثمانين و ثلثمائة بعد الالف من الهجرة ، والحمد لله اولاً و آخراً

### في غسل مس الميت

رجع القول الى شرح رسالة الكلمة .

**قال** : واما غسل المس فكيفيته كغسل الجنابة وسببه مس ميت الانسان ولو كافرا  
 بعد برده جميعه بالموت قبل ان يغسل ، وفي الحاق النيم بالغسل اشكال ، احوطه  
 العدم ، و كذا غسل الكافر بامر المسلم وفاقدا الخليطين و ان كان الالحاق فيهما  
 لا يخلو عن وجه ، و الشهيد كما يغسل ، و كذا من اغتسل ليقتل فقتل ، والمعتبر صدق  
 اسم المس للميت ، و الاحوط حصوله بمس ظفر الميت ولو بالظفر ، والظاهر عدمه  
 في الشعر المستطيل ، و القطعة ذات العظم من الميت او الحي بحكم الميت دون اللحم  
 المجرد ، واما العظم المجرد فالاحوط الغسل بمسه ، و الاحوط ان لم يكن اقوى انتقاض  
 الوضوء بالمس

## حول ما يوجب غسل المس و شرائطه

### اقول ههنا مسائل

**المسألة الأولى** ذهب المشهور الى ان مس الميت الا انساني يوجب الغسل و عن المر تضي انه مندوب ، و في المراسم التوقف فيه قال فالواجب يعني من الاغسال على سبعة اضرب : غسل الجنابة ، و غسل الحيض ، و غسل القاس ، و غسل الاستحاضة ، و غسل من مس موتى الادميين على احدى الروايتين الى آخر كلامه حجة المشهور ظاهر الامر به في اخبار كثيرة (١) ولا يعارضها ما دل من الاخبار على ان الغسل في سبعة عشر موطنًا ، واحد منها فريضة و الباقي سنة (٢) لان السنة فيه ليس بمعنى المندوب بل ما عرف وجوبه من طريق السنة النبوية ، و الاخبار ، كما ان المراد من الفريضة ضد ذلك وهو ما عرف وجوبه بالكتاب ،

### المسألة الثانية

يشترط في تأثير هذا السبب امور :

**احدها** ان يكون المماس ميتًا آدميًا ، فمس الميتة من سائر الحيوانات لا اثر له اجماعًا نصوصًا ، ففي صحيحة معوية بن عمار (٣) قلت: والبهائم والطيور اذا مسها عليه غسل؟ قال: لا؛ ليس هذا كالانسان « ويتعلق الحكم بمس السقط بعد ولوج الروح لصدق الميتة و الميت، واما قبل الولوج فلا يتعلق بمس العلقة ، ولا المضغة قبل تكون العظم فيه لان مس اللحم المجرد من الميت لا يوجب الغسل فهذا اولى واما بعد تكون العظم فالظاهر وجوب الغسل لان قوله في الصحيحة المتقدمة: ليس هذا كالانسان « يدل على ان السبب مس جسد الانسان . ولا شك في ان المماس في هذه الصور جسد آدمي وانسان ، ومنه يظهر عموم الحكم لميت الكافر و

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب غسل المس و الباب

١- من ابواب الاغسال المسنونة

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاغسال المسنونة

الرواية ٤- ١١

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب غسل المس الرواية ٤

لذلك اطلق الاصحاب وقالوا يجب الغسل بمس الموتى من الناس  
وثانيها ان يكون المس بعد برده بالموت وزوال سخوته وحرارته كما هو  
المشهور للصحيحة المتقدمة ؛ قلت لابي عبد الله عليه السلام : الذي يغسل الميت اعليه غسل؟  
قال : نعم ، قلت : فاذا مسه و هو سخن؟ قال : لاغسل عليه فاذا برد فعليه الغسل  
و في صحيحة محمد بن مسلم (١) عن احدهما عليهما السلام قال : قلت لرجل  
يغض الميت اعليه غسل قال : اذا مسه بحرارته فلا ، ولكن اذا مسه بعدما برد فليغسل  
الى غير ذلك

وسكت في المراسم عن ذكر هذا الشرط ، ولعله للاشكال في دلالة الاخبار  
على ذلك لان المذكور فيها الميت بتشديد الياء ، و هو في اصل اللغة مشترك بين  
من مات و من لم يموت بعد و كان مشرفا على الموت فيمكن ان يكون الثاني هو  
المراد ، ويكون المعنى ان المشرف على الموت مسه يوجب الغسل اذا كان المس  
حال برودة جسده ؛ يعني بعد تمام موته و انقطاع حياته و خروج روحه ؛ ولا يوجب  
اذا كان المس حال حرارته يعني عند وجود حشاشته وبقية من الحيوية فيه ، وعلى  
هذا فيسقط الاستدلال لان الحرارة كناية عن بقية الحياة ، والبرودة كناية عن تمام  
الموت. ولا ترجيح لاحد الوجهين على الاخر فيطرء الاجمال ويرجع الى العموم

ويؤيد ذلك دلالة الاخبار (٢) على ان مس القطعة من الحي يوجب الغسل  
مطلقا مطلقا بانها ميتة ، وليس فيها شرط البرودة. ففيه الدلالة الواضحة على تعلق الحكم  
بعروض الموت وخروج الروح. واذا كان هذا حكم القطعة فالاولى ان يكون هذا  
حكم المجموع ايضا

والجواب ان الميت بالتشديد اظهر في المعنى الاول لان استعماله فيه اكثر  
فهو الارجح ، واما القطعة فلا بعد في مغايرة حكمها لحكم الجملة من هذه الجهة مع  
مساعدة ظاهر الدليل عليه

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١ - من ابواب غسل المس الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل المس -

وثالثها ان يكون المس قبل تطهير الميت بالغسل ، وهذا الشرط معتبر عند المشهور لكنه غير مذكور في المراسم

حجة المشهور صحيحة محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال : مس الميت عند موته و بعد غسله والقبلة ليس بها بأس » فانه جعل المس والقبلة بعد البرد ، والغسل مما لا بأس به كالمس عند الموت و حرارة البدن ؛ وخبر عبدالله بن سنان (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يغتسل الذي غسل الميت ، وان قبل الميت انسان بعد موته وهو حار ليس عليه غسل ، ولكن اذا مسه وقد برد فعليه الغسل . ولا بأس ان يمسه بعد الغسل ويقبله .

ويعارضهما موثقة عمار (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يغتسل الذي غسل الميت وكل من مس ميتا فعليه الغسل و ان كان الميت قد غسل ، و ايضاً ورد في غير واحد من الاخبار ان من يحمل الميت او يدخله في قبره فلا غسل عليه لانه يمس الثياب (٤) والتعليل يقتضى ان المس لو تعلق بجسد الميت في حال الحمل او عند الدفن فهو يوجب الغسل مع ان الميت مغسل في الحالتين .

واجاب الشيخ عن خبر عمار بحمله على الاستحباب ، واجاب عما عاده بحمله على الاستحباب او على الميت الذي يجوز دفنه من غير غسل ولا تيمم .

و اما الميت الذي يتيمم لفقد الماء او لخوف التناثر عليه فهو بمنزلة المغسل لعموم العلة المستفادة من صحيح حماد بن عثمان (٥) قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء يتيمم لكل صلوة ؟ فقال : لا ، هو بمنزلة الماء ، لان قوله : هو بمنزلة الماء ، تعليل للجواب ، فيدل بالعموم على ان كل تيمم واجب بدلا عن وضوءه فهو بمنزلة الوضوء .

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب غسل المس - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب غسل المس - الرواية ١٥ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٣ من ابواب غسل المس - الرواية ٣ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب غسل المس

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ من ابواب التيمم - الرواية ٣ -

او بدلا عن غسل فهو بمنزلة الغسل ، و او لى منه من غسل بالماء القراح لفقده الخليطين ، اوغسله الذمى والذمية عند فقد المماثل المسلم لان المس الواقع عليه بعد ذلك مس له بعد غسله و ذلك لان قوله فى الخبر المتقدم لمحمد بن مسلم «مس الميت عنده موته وبعده غسله والقبلة ليس بها بأس» اعم من الغسل الاختيارى والاضطرارى واما من لايجب غسله فقسمان قسم لايجب غسله لا قبل الموت ولا بعده وهو الشهيد المقتول بين يدى امام عدل لنصرتة ، وقسم يجب ان يغتسل قبل موته ولايجب تغسيله بعد موته وهو المرجوم و المقتول قوداً

وظاهر المبسوط وجوب الغسل بمس كل من القسمين قال فى باب الجنائز : و من وجد من المقتول قطعة فان كان فيه عظم وجب غسله وتحنيطه . وان كان موضع الصدر صلى عليها ايضاً ، و يجب على من يمسه الغسل اذا كان ذلك فى غير المعركة فان كان فى المعركة سقط غسله ووجب باقى الاحكام «انتهى»

قوله اذا كان ذلك فى غير المعركة «يعم جميع اقسام المقتولين غير الشهيد ، قوله : وان كان فى المعركة» يعنى كان شهيداً ، قوله : سقط غسله و وجب باقى الاحكام يعنى ان الشهيد يختص بان لاغسل عليه واما سائر الاحكام حتى وجوب الغسل بمسه فكلاهما ثابتة بالنسبة اليه .

وفى غسل الاموات من السرائر بعد ذكر ان المرجوم والمقتول قوداً يؤمران بالاغتسال قالو يجب على من مسهما بعد القتل الغسل لانه قد مس ميتا بعد برده بالموت وقبل تغسيله بعد الموت «انتهى» يعنى ان المسقط لغسل المس هو غسل الميت بعد الموت وهذا الميت لم يغسل بعد الموت وانما غسل قبله ولا دليل على سقوط غسل المس بذلك

واسقط بعض الغسل بمس الشهيد لانه ليس بنجس و كذا مس المرجوم والمقتول قوداً لدلالة الاخبار على ان الغسل الواجب عليهما فى حال الحيوة بمنزلة تغسيلهما بعد الموت

والجواب اما في الشهيد ، فلدلالة الاخبار ( ١ ) على انه لا يغسل للطهارة بدنه بل لحرمة دمائه؛ ولذلك ورد فيه انه يدفن بشيابه في دمائه و اما الاخران فالمستفاد من الاخبار (٢) ان الغسل المقدم على القتل فيهما يجزى عن الغسل المؤخر ، وهذا مما لا كلام فيه ، انما الكلام في عموم المنزلة ولا دلالة لشيء من الاخبار على ذلك فيندرج في العموم المتقدم

**ورابعها** ان يكون الجزء المماس من الميت مما تحلله الحيوة وهو ظاهر القدماء، وصريح بعضهم من جعل السبب مس بشرة الميت كالسيد في الغنية .

والحجة عليه - عموم الاخبار المستفيضة الدالة على ان الشعر والصوف والريش وكل نابت لا يكون ميتاً (٣) لان الموضوع اعم من المتصل والمنصل والميت في قوله: لا يكون ميتاً نكرة في سياق النفي ومفيد للعموم ، فيدل على انه لا يحكم على مثل هذه الاشياء بحكم الميتة من وجه ، فمسه لا يوجب الغسل منفصلاً كان او متصلاً

ويؤيده خبر اسمعيل الجعفي (٤) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن مس عظم الميت قال اذا جاز سنة فليس به بأس « اذ لا بد من اختصاص السؤال بالعظم من الميت الغير المغسل وقد اجيب بنفي البأس اذا جاز سنة ، يعني اذا كان ذلك العظم المماس قد تجرد بمرور الزمان عن اللحم والمخ والعروق وغيرها مما تحلله الحيوة .

ففيه الدلالة الواضحة على ان ما تحلله الحيوة كالعظم لا يكون مسه موجبا للغسل اذا وقع المس عليه خاصة

**وخامسها** ان يكون الجزء المماس ايضاً مما تحلله الحيوة لان المس هو للمس الملازم للاحساس قال اهل اللغة : لمسه يلمسه : اى افضى اليه باليد . معناه افضى اليه باليد ، او غيرها من الاعضاء التي فيها حس اللمس . وذكر اليد من باب المثال

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ، ١٤ - من ابواب غسل الميت

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب غسل الميت -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦٨ من ابواب النجاسات الرواية ٤ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل المس الرواية ٢ -

ومما ذكر ظهر ان التقاء الشعر بالشعر لا يوجب الغسل طويلا كان او قصيرا، وصدق المس مع القصر لو سلم لا اثر له مع دلالة الاخبار على نفيه

**المسئلة الثالثة** لاشكال بل لاخلاف في ان القطعة المبانة من الميت اذا كان فيها عظم ووجب تجهيزها بالغسل و التحنيط والتكفين لحسنة محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا قتل قتيل فلم يوجد اللحم بالاظم لم يصل عليه فان وجد عظم باللحم صلى عليه «الخبر» قوله: فان وجد عظم باللحم صلى عليه « هذه الجملة تدل على وجوب التجهيز في ذات العظم المبانة من الميت لانه لا يجوز الصلوة عليها الا بعد التجهيز «نعم» خرج منه في الصلوة العظام التي ليس فيها عظم الصدر لسقوط الصلوة عليها، واما اذا كان لحما بالاظم فانه يدفن بالتجهيز، وهل يجب الغسل بمس ذات العظم منها؟ وايضا هل يجب التجهيز في ذات العظم المبانة من الحي؟ وايضا هل يجب الغسل بمسها؟

**اقول:** في هذا الباب خبر آخر رواه ايوب بن نوح (٢) مرسل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ، فاذا مسه انسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من مسه الغسل ، فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه «الخبر» و الرجل فيه كناية عن الانسان الحي ، فان ترك العمل به لضعفه بالارسال فالجواب عن الثلثة انما هو بلا، ادلا دليل على شيء منها غير هذا الخبر، وهو اختيار المراسم والغنية و اشارة السبق، وان عمل به لوجود قرائن الاعتبار فالجواب عن الثلثة انما هو بنعم، لان قوله: فهي ميتة» معناه ان القطعة المبانة من الانسان الحي بمنزلة جملة الميت من هذا الجنس، وعموم المنزلة يدل على وجوب التجهيز في القطعتين وعلى وجوب الغسل بمس كل منهما، وبذلك افتى في النهاية والمبسوط والسراير والوسيلة ان قلت عد في الوسيلة من موجبات الغسل مس القطعة ذات العظم من الحي و الميت اذا كان ذلك بعد البرد وقبل التطهير بالغسل، و شرط البرد وعدم الغسل

(١) الوسائل كتاب الطهارة- الباب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز الرواية ٩

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل المس الرواية ١



من مقتضيات عموم المنزلة فلم سكت عنه الشيخ في النهاية والمبسوط، والحلى في السرائر ؟ قلت عموم المنزلة وان اقتضى اعتبار الشرطين في القطعين لكن قوله في المرسلة : وجب على من يمسه الغسل «مطلق شامل لصورة وقوع المس على المبانة من الحي حال حرارتها و بعد تغسيلها ، فيخص به عموم المنزلة ؛ و اذا ثبت ذلك في المبانة من الحي ثبت في المبانة من الميت ايضا لعدم القول بما لفصل بينهما .

## في ان الحدث الناشئ من مس الميت

### حكمه كحكم سائر الاحداث ام لا

المسئلة الرابعة لاشكال بل لاختلاف بينهم في ان مس الميت حدث ينقض الطهارة و يوجب الوضوء و الغسل ، صرح به في النهاية و المبسوط و الوسيلة و الغنية و اشارة السبق و السرائر ، و انما الخلاف في ان حكم هذا الحدث هل هو كحكم سائر الاحداث الموجبة للغسل كالجنابة و الحيض ؟ فلا يجوز لمن مس الميت قبل الاغتسال دخول المسجدين ؛ ولا الوقوف في سائر المساجد ، ولا مس كتابة القرآن ، و قراءة العزائم ، كما لا يجوز له الصلوة و الطواف ، و ان اثر هذا الحدث هو المنع عن الصلوة و الطواف خاصة ، فيجوز له سائر الاعمال المحرمة على الجنب قولان ، ذهب الشيخ في المبسوط الى الاول قال في اول كتاب الطهارة: الغسل على ضربين واجب و ندى فالواجب يجب للامرين اللذين ذكرناهما (يعنى الصلوة و الطواف) ولدخول المساجد ، و مس كتابة القرآن ، و ما فيه اسماء الله تعالى و غير ذلك «انتهى»

و اطلاق الغسل شامل لجميع الاغسال من الجنابة و الحيض و النفاس و مس الاموات ، فمس الميت عند الشيخ حدث مشارك مع الجنابة في احكامها و خالفه الحلى و قال في اوائل كتاب الطهارة بعد نقل هذا الكلام من الشيخ: و الذى عندى ان الغسل لا يجب ولا يكون بنية واجبة الا للامرين اللذين وجب

الوضوء لهما فحسب لانه شرط في فعل الصلوة وقيل من افعالها ، و كذلك الطواف  
 فاذا لم يكن الصلوة ولا الطواف على المكلف واجبين فلا يجب الغسل « انتهى »  
 لانه ان مراد الشيخ من الوجوب هو الاشتراط ، فكان الحلبي يعترض عليه  
 بان القدر المشترك بين الاحداث هو المنع عن الصلوة و الطواف ، واما المنع عن  
 غيرهما فهو تابع للدليل ، وقد ثبت ذلك في الجنابة والحيض و النفاس . ولم يثبت  
 في مس الاموات فوجب الاقتصار على المتيقن . ويؤيد ارادة هذا المعنى ما ذكره  
 في باب غسل الاموات من انه قد انعقد اجماع الامامية على ان من غسل ميتا يجوز له  
 ان يدخل المسجد ويجلس فيه فضلا عن مروره وجوازه و دخوله اليه

حجة الشيخ خبير محمد بن مسام (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من غسل  
 ميتا وكفنه اغتسل غسل الجنابة ومثله خبر ابن مسكان ، قوله : غسل الجنابة ،  
 بالنصب مصدر منصوب بالفعل المذكور ومفعول مطلق بين به نوع الفعل ، والمعنى  
 ان نوع الغسل الواقع ممن مس الميت هو غسل الجنابة والحمل على الحقيقة متعذر  
 لانه خلاف الضرورة فوجب حمله على ضرب من المجاز ويقال المراد تنزيل حدث  
 المس منزلة حدث الجنابة لكنه عدل عن تنزيل احد السببين منزلة الاخر الى تنزيل  
 احد المسبيين منزلة الاخر ، لم يقل حدث المس حدث الجنابة بل قال غسل المس غسل  
 الجنابة وحينئذ يدل بالدلالة الظاهرة على ان المس حدثا كبيرا و جنابة حكمية يغتسل  
 لرفعه كما يغتسل الجنب لرفع الجنابة

وعوموم المنزلة يدل على الحاق المس بالجنابة في جميع الاحكام فيحرم  
 به وقوف المساجد وقرائة العزائم ومس كتابة المصحف ، و غير ذلك مما يحرم  
 بالجنابة الا ما خرج بالدليل ، مثل ان غسل الجنابة يبيح الصلوة من غير وضوء ،  
 بخلاف غسل المس وسائر الاغسال ومثل ان مس الميت عمدا لا ينقض الصوم لوجوب  
 غسل الميت على كل مكلف مفطراً كان اوصائما ، بخلاف تعمد الجنابة فيجوز  
 تعمد البقاء على حدث المس الى طلوع الفجر من رمضان ، لان تعمد فعله في النهار

اذا كان جائزاً فالبقاء عليه من الليل اولى ؛ وايضا قولهم **عَلَيْهِ السَّلَامُ** : لا يضر الصائم اذا اجتنب اربع خصال (١) وغيره من العمومات يدل على صحة الصوم مع حدث المس **قال** في الدروس ولا يمنع هذا الحدث من الصوم ولا من دخول المساجد على الاقرب « انتهى ».

**قلت** اما وتوف المساجد فظاهر الخبرين هو المنع عنه ، واما صحة الصوم فالدليل عليه ما ذكرناه واما ما ذكره الحلبي من انعقاد اجماع الامامية على ان من مس الميت يجوز له وقوف المساجد « فغير واضح » لان جماعة من الاصحاب ذكروا ان كلا من الجنابة والحيض والنفاس ومس الاموات حدث ناقض للطهارة ، و ذكر مس الميت في سياق الجنابة والحيض مشعر بان حكم الجميع واحد ، مع اننا لم نر احداً منهم صرح بما ذكره من جواز وقوفه في المسجد بل نرى ان شيخ الطائفة افتى بالمنع ودل عليه الخبران بالتقريب الذي ذكرناه والله العالم

### حول الاحكام المتعلقة بحالة الاحتضار وتوابعها

**قال** واما تغسيل الاموات فيذكر مع بقية احكام الاموات في مقدمة ومباحث وخاتمة **اما المقدمة** فمقدمة فصلان الاول ينبغي للمريض بل والصحيح ان لا ينسى ذكر الموت وان يحسن الظن بربه وان يحمده ويشكره (الى قوله)

**الفصل الثاني** يجب على الاحوط ان لم يكن الاقوى حال الاحتضار اعاننا الله بالقول الثابت لديه توجيه المحتضر الى القبلة صغيراً كان او كبيراً (الى قوله) والمشهور كراهة تثقيب بطنه بعد الموت بالحديد والحق بعض به غيره

**اقول** نذكر الاحكام المتعلقة بحالة الاحتضار و توابعها في ضمن مسائل **المسئلة الاولى** في حكم استقبال المحتضر الى القبلة خلاف بين القدماء من وجهين احدهما هل هو واجب او مندوب ؟ اوجبه المفيد والسالار والطوسي ، ووافقهم

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب ما يمكث عنه الصائم الرواية ١٦ - والباب ١١ من ابواب آداب الصائم - الرواية ١٤ - الا انه روى ثلاث خصال - وفي التهذيب اربع خصال

في ظاهر التهذيب ؛ وخالفهم في النهاية والمبسوط وشارة السبق والسرائر، فجعلوه من السنن والآداب، وفرى قبال القولين نفى الامرين جميعا، وهو ظاهر المقنع والغنية، لسكوتهما عن ذكر الوجوب والندب  
حجة المفيد ظاهر الامر به في الاخبار كخبر معاوية بن عمار ( ١ ) قال:  
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت ، فقال استقبل بباطن قدميه القبلة و  
مثله غيره

حجة الشيخ على الندب : صحيحة سليمان بن خالد (٢) قول : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اذا مات لاحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة ، و كذلك اذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبلا بباطن قدميه ووجهه الى القبلة «الخبر» قوله: فسجوه تجاه القبلة « تسجبة الميت بقول المطلق وان كانت في اصل اللغة بمعنى تغطيته الا ان قوله الى القبلة قرينة على انها بمعنى المد والبسط ومنه قولهم سجي الناقة اذا مدت حنيناها والمعنى مدّوه الى القبلة

وتقريب الاستدلال ان قوله و كذلك اذا غسل» ظاهر في ان حكم الاستقبال بالميت حال الاحتضار وحال الاغتسال واحد ، و قد ثبت بالدليل المعتبر عدم وجوب الثاني لصحيحة يعقوب بن يقطين (٣) قال : سئلت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل ، موجهها و جهه الى القبلة ، او يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة ؟ قال: يوضع كيف تيسر ، فاذا طهر وضع كما يوضع في قبره .  
ان قلت : المستفاد من جملة من الاخبار ان المراد من الامر باستقبال القبلة انما هو النهى عما بايدى الناس من جعل الميت حال الاحتضار معترضا فغاية ما تدل عليه ان طريق استقبال المحتضر هو الاستقبال به طولا لاعرضا ، واما وجوب

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الاحتضار الرواية ٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٣٥ - من ابواب الاحتضار الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ من ابواب غسل الميت الرواية ٢ -

الاستقبال وندبه فلاتعرض فيها لذلك ، ففي خبر ذريح (١) عن ابي عبد الله عليه السلام : و اذا وجهت الميت للقبلة فاستقبل بوجهه القبلة ، لاتجعله معترضا كما يجعل الناس فاني رأيت اصحا بنا يفعلون ذلك ، وقد كان ابو بصير يأمر بالا عنراض ، اخبرني بذلك علي بن ابي حمزة «الخبر» ومثله خبر الشعيري (٢) ومرسلة الصدوق (٣) في الفقيه ، و لعل هذا هو الوجه في سكوت الصدوق في المقنع و ابن زهرة في الغنية عن ذكر الوجوب والندب

**قلت :** لامنافة بين الحكم بوجوب الاستقبال او ندبه بحكم الاخبار السابقة و الحكم بان طريقة الاستقبال به وضعه طولا لاعرضا بحكم خبر ذريح وامثاله و ثانيهما ان التكليف باستقبال المحتضر هل هو متوجه الى غيره ممن حضر وفاته او انه متوجه الى المحتضر وقيام الغير به من باب التولية كتولي الغير لوضوء العاجز وطوافه بالبيت ! صرح المفيد في المقنعة بالاول ، وقال : الواجب على من يحضره من اهل الاسلام ان يوجهه الى القبلة ، وقال في النهاية و المبسوط اذا حضره الوفاة استقبل بوجهه القبلة

حجة المفيد ظاهر قولهم في الاخبار : اذا مات لاحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة (٤) و يمكن منع الدلالة بان يقال هو من قبيل قولهم : المبطون و الكسير يهـمان و قولهم في المجدور الا يمهوه ، فانه لاشك في ان التكليف بالتيمم متوجه الى الحي العاجز وان قيام الغير به من باب التولية ومع ذلك خوطب الغير بايجاد التيمم فيه ؛ والظاهر ان اخبار الباب ايضاً كذلك ، والاصل في الجميع ان العاجز لما كان لا يباشر العمل بنفسه و كان الغير هو الذي يفعل به الفعل جرى طريقة اهل اللسان على خطاب ذلك الغير بالفعل دون العاجز فيقال له : وضأه او يمهه

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٣٥ - من ابواب الاحتضار الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣٥ من ابواب الاحتضار - الرواية ٣ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الاحتضار الرواية ٥ -

(٤) راجع الباب المذكور آنفاً من الوسائل

ان قلت يجوز الجمع بين القولين بالتفصيل، فالمحتضر القادر على الاستقبال هو المكلف بخلاف العاجز فالمكلف به غيره

قلت : قولهم سجوه تجا، القبلة « لا يجوز ان يكون خطأ بالمحتضر و لغيره لانه استعمال للمشارك في معنييه ، على انه جمع لاشاهد عليه من الاخبار .

وينفرد على هذا الخلاف امور **احدها** انه لو كان المحتضر صبيا او مجنونا او مغمى عليه فعلى قول الشيخ يسقط التكليف لرفع القلم عنهم بخلافه على قول الاخرين لانه تكليف الغير والميت في الاخبار اعم من الصبي و المجنون

**وثانيها** انه لو كان المحتضر بالغاً عاقلاً و كره الاستقبال فعلى قول الشيخ لا يجب على الغير اجباره على ذلك بل على القول بالنذب يحرم بخلافه على قول الاخرين فانه تكليف الغير ، و قولهم سجوه تجاه القبلة عام لصورة الرضا و الكراهة .

**و ثالثها** انه يجوز اخذ الاجرة على توجيه المحتضر الى القبلة على القول الاول كما يجوز اخذها على الاطافة به و التوضية ، بخلافه على القول الاخر لانه واجب من باب الكفاية

و على جميع الاقوال فغاية الحكم هو الموت ، فاذا مات لم يجب ابقاءه على حالة الاستقبال ولو آناً ، و لذلك قال في خبر سليمان : اذا مات لاحد كميت فسجوه تجاه القبلة و كذلك اذا غسل ( ١ ) فامر بالاستقبال به عند الموت و عند التمسيل ، ولم يامر به في الازمنة المتخللة بينهما فحكم الميت الانساني من هذه الجهة حكم الذبيحة

**واما** كيفية الاستقبال فاتفق النص و الفتوى على انه يمد طولاً بان يكون وجهه و باطن قدميه الى القبلة بحيث لو جلس لكان مستقبلاً ، وهذا القسم من الاستقبال وان كان خارجاً عن الحقيقة لكنه لما ثبت التعبد به في حال الاحتضار كالتعبد بالاستقبال العرضي في حال الدفن و جب الاخذ به كالاخذ بمثاله في حال الصلوة ، لدلالة الدليل ، واما في غير هذه الموارد فلحاقه بها قياس لا نقول به ، فالمرضى

المستلقى على قفاه حذاء القبلة و ان كان يصلى على هذه الحالة لكنه لا يجب الانحراف عنها عند البول او الغائط لانه ثبت ان هذه الهيئة استقبال المريض عند الصلوة ولم يثبت كونه استقبالا له عند التخلي  
ثم ان اشبه القبلة تحرى و بنى على ظنه واجتهاده لعموم قوله في صحیحة محمد بن مسلم : يجزى التحرى ابدأ اذا لم يعلم اين وجه القبلة (١) فان تساوى الجهات ثبت التخيير .

**المسئلة الثانية** يستحب تلقين المحتضر بما تضمنه مرسله الكليني قال فيها فلقد نكلمات الفرج و الشهادتين وتسمى له الاقرار بالائمة واحداً بعد واحد حتى ينقطع عنه الكلام «الخبر» (٢) والتلقين هو التفهيم ، وتلقين المحتضر تفهيمه حتى يقول مثل ذلك ان قدرا ويعقد قلبه على المضمون ان عاجز عن النطق ، سواء كان المحتضر بالغاً او غير بالغ و كذلك المجنون ان عقلا ذلك ، ويكرر التلقين ليكون الاقرار بالعقائد آخر كلامه لقوله في المرسله حتى ينقطع عنه الكلام ، ولقولهم (ع) : من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة (٣)

وقال في الفقيه والمبسوط ان كلمات الفرج **لا اله الا الله العظيم الكريم** و **لا اله الا الله العلي العظيم** ، سبحان الله رب السموات السبع و الارضين السبع وما بينهن وما تحتهن ورب العرش العظيم ، وسلام على المرسلين ، و **الحمد لله رب العالمين** و لعليها اكمل صورة ظفر عليها الصدوق و الشيخ واما الروايات التي بايدينا فهي خالية عن بعض ذلك .

والافضل والاهم من التلقين ما اقتصر عليه اكثر القدماء وهو الشهادة بالتوحيد والرسالة والولاية وكلمات الفرج ، واما غير ذلك من الدعوات فهي مختصة بصورة تعسر النزاع ، واناها ليست لها تلك الفضيلة الثابتة للشهادات و كلمات الفرج .

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨٠ - من ابواب القبلة الرواية ٢-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٧ من ابواب الاحتضار - الرواية ٣-

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ من ابواب الاحتضار - الرواية ٦-

قال في النهاية و المبسوط و السرائر : اذا عسر النزاع على المحتضر نقل الى الموضوع الذي كان يصلي فيه في حال حيوته ، وقال في الفقيه : حوّل الى مصلاه الذي كان يصلي فيه او عليه .

ويمكن ان يكون الوجه في هذا الاختلاف اختلاف الطرق في رواية زرارة ففي بعضها انه عليه السلام قال اذا اشتد عليه النزاع فضعه في مصلاه الذي كان يصلي فيه (١) وفي بعضها انه قال فضعه في مصلاه الذي كان يصلي فيه او عليه (٢) فاعتمد الشيخ والحلي على الطريق الاول ، والصدوق على الثاني واحتاط الطوسي فجمع بين الامرين وقال نقله الى موضع صلوته وبسط ما كان يصلي عليه تحته ان تصعب عليه خروج نفسه « انتهى » فان تعدد امكنة صلوته نقل الى ما كان صلوته فيه اكثر .

ويستحب ان يقرأ عنده سورة يس ، والصفات صفياً ، لخبر سليمان الجعفرى (٣) وفيه - لم تقرأ (اي الصفات) عند مكروب بالموت الاعمى الله راحته ولكن قال في النهاية و المبسوط : انه يتلى القرآن عنده ليسهل خروج روجه ولم يخص سورة دون سورة ويكره ان يحضره جنب او حائض لخبر يونس بن يعقوب (٤) لا تحضر الحائض والجنب عند التلقين لان الملائكة تناذى بهما .

ثم اذا مات فليغمض عيناه ، ويشد لحياه ، ويمد يديه الى جنبه ، ويمد رجليه ايضا ان كانتا منقبضتين ، ثم ليغط بثوب ، ففي خبر ابي كهمش (٥) قال : حضرت موت اسمعيل وابو عبد الله عليه السلام جالس عنده ، فلما حضره الموت شد لحييه وغمضه و

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٠ - من ابواب الاحتضار -

(٢) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٤٠ - من ابواب الاحتضار -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤١ من ابواب الاحتضار - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٣ - من ابواب الاحتضار - الرواية ٢ ولا

يخفى ان جملة « لان الملائكة تناذى بهما » من فقرات خبر علي بن ابي حمزة اورده صاحب

الوسائل في هذا الباب -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ من ابواب الاحتضار - الرواية ٣ -



غطى عليه الملحفة « الخبر » اللحي كفلس : عظم الحنك ، و اللحيان بفتح اللام العظمان اللذان تثبت اللحية على بشرتهما ، و يقال لملتقاهما الذقن ومعنى شدهما ربطهما بعصابة الى رأسه و الملحفة ما يغطي به من الاثواب .

واما اطباق الفم فمعناه اطباق الفكين و الشفتين ، و استحبابه مستفاد مما دل على تغميض العينين و شد اللحين لانه يدل على ان الهيئة التي ينبغي ان يكون الميت عليها بعد الموت هي ان ما امكن الاطباق فيه من ثقب بدنه و منافذ جسده ينبغي ان لا تترك مفتوحة بل استحباب اطباقها اجمع .

واما مد اليدين و الرجلين فليكون اطوع في حال الغسل و الدرج في الكفن على انه قال في خبر الكاهلي (١) المتضمن لكيفية الغسل : ويكون الذراع و الكف مع جنبه و قد مر ان قولهم : سجوه الى القبلة معناه المد و البسط و لا يحصل ذلك الا بمد الرجلين ، و لا منافاة بين ان يكون المد بنفسه مطلوب و بالسي القبلة مطلوب و آخر .

وان مات في بيت ليلا اسرج فيه مصباح الى الصباح و لم يترك وحده ، بل يكون عنده من يذكر الله تعالى و يتلو كتابه او ما يحسنه منه ، و يستغفر له ، كذا قال المفيد في المقنعة ، و قريب منه ما في النهاية و المبسوط ، اما الاسراج فاستدل عليه في التهذيب بما رواه عثمان بن عيسى عن عدة من اصحابنا (٢) قال : لما قبض ابو جعفر عليه السلام امر ابو عبد الله عليه السلام بالاسراج ، في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض ابو عبد الله عليه السلام ثم امر ابو الحسن عليه السلام بمثل ذلك في بيت ابي عبد الله عليه السلام حتى اخرج الى العراق ، ثم لا ادري ما كان « الخبر » لان الظاهر ان وجه الاسراج في البيت الذي كان يسكنه هو ان الروح بعد مفارقة البدن يتعهد الاهل و الوطن كما دل عليه الاخبار ؛ فاستحب الاسراج في بيته لان يستانس بالضوء عندا التعاهد ؛ هذا مع تقادم العهد بالخروج فمع قرب العهد به اولي .

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٥ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٥ - من ابواب الاحتضار - الرواية ٢ -

واحتج على كراهة انفراد الميت بخبر ابي خديجة (١) عن ابي عبد الله عليه السلام ، ليس من ميت يموت ويترك وحده الالعب الشيطان في جوفه «لان قوله : و يترك وحده» وان كان مطلقا لكن المراد هو الانفراد بالليل بقرينة نهى الاحياء عن ذلك ؛ واما استحباب كون المصاحب ذا كراً فيستفاد من خبر سماعة بن مهران (٢) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت في بيت وحده فقال : انى لا كره ذلك وان اضطر الى ذلك فلا باس ولكن يكثر ذكرك الله في منامه ما استطاع «لان المصاحب للميت ان كان واحداً فهو من البائت وحده ، فيستحب له الذكر لطرد الشيطان عن نفسه ، كما دل عليه خبر سماعة ولطرده عن الميت ايضاً وان كان متعدداً استحباب له الذكر من الجهة الثانية .

وقال المفيد في المقنعة ولا يترك على بطنه حديدة كما تفعل ذلك العامة ، سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ «انتهى» يعنى ان الشيوخ ذكروا ذلك لا جتهاد ادى اليه نظرهم من دون استناد الى رواية والالقال سمعناه مراسلا ، ولا يبعد ان يكون نهى الشيوخ عنه لكونه تشبها باهل الخلاف وتعبداً بشيء لم يرد النص به من الائمة (ع) **المسئلة الثالثة** يستحب التعجيل في تجهيز كل ميت لعموم قو لهم : عجلوا بموتاكم (٣) ويستثنى منه خمسة روى في التهذيب (٤) عن اسمعيل بن عبد الخالق ابن اخى شهاب بن عبدربه قال : قال ابو عبد الله عليه السلام خمسة ينتظر بهم الا ان يتغيروا الغريق والمصعوق والمبطون و المهذوم والمدخن «الخبر» المصعوق من اصابته الصاعقة ، والمبطون من به الذرب والاسهال ، والمهذوم من انهدم عليه بيت او جدار والمدخن من خنقه الدخان ، واما الغريق فهو امامن غرق في الماء كما هو ظاهر

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٢ - من ابواب الاحتضار الرواية ١

(٢) الوسائل - كتاب الصلوة الباب ٢٠ من ابواب احكام المساكن - الرواية - ٤

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٧ - من ابواب الاحتضار

(٤) باب تلقين المحتضرين ( ١٣ ) ص ٣٣٧ - الطبعة الحديثة - و الوسائل -

كتاب الطهارة - الباب ٤٨ من ابواب الاحتضار - الرواية ٢ -

اللفظ او كناية عن المسكت وهو من مات بالسكنة ، وعلى الثاني حملة الطوسي في الوسيلة حيث ذكر الخمسة وذكر مكان الغريق المسكت .

وحد الانتظار ثلاثة ايام الا ان يتغير الميت قبل ذلك ، ففي خبر على بن ابي حمزة (١) قال : اصاب بمكة سنة من السنين صواعق ، مات من ذلك خلق كثير ، فدخلت على ابي ابراهيم عليه السلام فقال: مبتدئا من غير ان اسئله-ينبغي للغريق والمصعوق ان يتربص به ثلاثة لا يدفن الا ان تجيء منه ريح تدل على موته ، قلت له : جعلت فداك كانتك تخبرنا قد دفن ناس كثير احياء قال : يا علي قد دفن ناس كثير احياء ما ماتوا الا في قبورهم»

وليعلم اولاً ان اكثر العلل المفضية الى الموت من انواع الامراض ووجوه الاصابات اذا اثرت الى حيث سقط النبض ، وانقطع النفس ، وتبرد الجلد و تغير اللون : وانخسف الصدغان ، واسترخى القدمان ، ولم ينتصبا ، وانقرج الزندان ، ومال الانف ، وامتدت جلدة الوجه ، كان ظهور هذه الصفات اشارة علمية على الموت يعتمد عليها عامة الناس .

نعم في موت الفجأة و اشباهه ربما يظهر بعض هذه العلائم فيظن الموت ، و ليس كذلك بل له حياة خفية لا يعرفها الا اهل الدقة من الاطباء ، ولا يعرف الاباعمال وتدابير يعرفها اهل هذه الصناعة ، وقد قيل : انه ثبت في الطب الجديدان الغريق والمهدوم عليه بعد ظهور علائم الموت فيهما قد يكون لهما حياة خفية تستمر الى يومين او اكثر فيفيقان بعلاج او بغير علاج .

فليس المراد من هذه الاخبار الانتظار بهذه الخمسة الى ظهور الصفات المذكورة كما زعمه بعض ، لان المصعوقين الذين دفنهم اهل مكة لم يدفنوهم الا بعد العلم بموتهم من ظهور تلك الاوصاف ، كيف ومع شك الوالد في موت ولده المصعوق لا يطيب نفسه بدفنه ، بل المراد ان هذه العلائم في هؤلاء الخمسة قد تتخلف فيظن حصول الموت لاجلها مع انه غير حاصل في الواقع و لاجل ذلك و يجب

الانتظار بهم الى ان يحصل العلم بالموت من طريق لا تخلف فيه البتة ويحصل هذا العلم من طريقين .

احدهما الانتظار بهم الى تغير الرائحة وثانيهما الانتظار بهم الى ثلثة ايام ، لان هذه الحيوة الخفية لاتدوم اكثر من ثلثة ولاجل ذلك قال المفيد : ولا ينتظر به اكثر من ثلثة ايام ، و من هنا يظهر وجه الفرق بين الخمسة وغيرهم ، فان المعتمد في الجميع وان كان هو العلم بالموت الا ان الامارات المفيدة للعلم بحسب العادة لا ينبغي الاعتماد فيهم عليها بخلاف غيرهم

ثم ان قولهم عليهم السلام في الاخبار : ينتظر بهم ( ١ ) هو الانتظار بهم في جميع اعمال النجيز من الغسل والتكفين ، والالدفن خاصة كما يوهمه بعض الاخبار ، لان الانتظار بهم انما هو لاحتمال الحيوة والتجيز مختص بالاموات

**المسئلة الرابعة** يستحب اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضروا جنازته ، دل عليه صحيحه ابى ولاد وعبدالله بن سنان رواها الشيخ في التهذيب والحلى في مستطرفات السرائر نقلا عن كتاب المشيخة للحسن بن محبوب وهذه صورة ما في المستطرفات ابوولاد الحنيط وعبدالله بن سنان قالوا : سمعنا ابا عبدالله عليه السلام يقول ينبغي للمريض منكم ان يؤذن اخوانه بمرضه فيعودونه فيوجروا فيهم ويوجرون فيه ، قال : فقيل له : هم يوجرون لمشيمهم اليه ، فكيف يوجروا فيهم ؟ قال : باكتسابه لهم الحسنات فيوجروا فيهم فيكتب له بذلك ويرفع بها عشر درجات ، و يمحي عند عشر سيئات ( ٢ ) قال : ثم قال ابو عبدالله عليه السلام : وينبغي لاولياء الميت ان يؤذنوا اخوان الميت ، فيشهدوا جنازته ويصلوا عليه ، ويستغفروا له ، فيكتب لهم الاجر و يكتب له الاجر فيهم وفيما اكتسب اميته من الاستغفار ( ١ ) قوله : و يكتب لهم الاجر ، وفي نسخة التهذيب فيكتب لهم الاجر ، يعني

( ١ ) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٨ من ابواب الاحتضار  
 ( ٢ ) الى هنا اورده في الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الاحتضار  
 الرواية ١١٠ وقال في الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الاحتضار  
 ( ٣ ) والى هنا اورده في الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب صلاة  
 الجنائز الرواية ١ - التهذيب - باب ١١٠ - من ابواب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الاحتضار

يكتسب الولي الاجر للاخوان بحضورهم ، قولهم : و يكتسب هو الاجر فيهم « يعنى يكتسب الولي الاجر لنفسه من جهة اكتسابه للاخوان ومن جهة اكتسابه الاستغفار

منهم لمينه

ولا اشكال في اصل الاستحباب ولا يعارضه كراهة النعى لان الجمع بين الاخبار يقتضى تخصيص الكراهة بالاعلام بالموت لنفسه كاعلام من يعجز عن الحضور لمرض او غيبة او الاعلام بعد التجهيز و الدفن ، و تخصيصه بالرجحان بما اذا كان الاعلام لذلك بل لحضور الجنائز كما هو مقتضى قوله : فيشهدوا جنازته»

وهل الاعلام انما هو لتوفر المؤمنين على التشييع او لتوفرهم على الصلوة عليه؟ ظاهر الصحيحة هو التوفر على كلا الامرين لقوله : فيشهدوا جنازته ويصلوا عليه ثم ان الظاهر اختصاص الاستحباب باعلام المؤمنين لقوله ﷺ : يؤذنون اخوان الميت « لوضح ان المراد اخوانه في الايمان والولاية وايضا يختص ذلك بموت المؤمن لقوله ينبغى لاولياء الميت منكم» وايضا استحباب الاعلام انما هو للحضور فى التشييع و الصلوة عليه للحضور عند غسله و لكفنه و المندوب اعلام من لم يعلم بالموت و لذلك قال فى النهاية و المبسوط : ينبغى ان يؤذن المؤمنون بجنائز المؤمن اذا لم يعلموا ليتوفروا على تشييعه « انتهى » و اما من علم و لم يحضر فالادليل على استحباب طلبه و الله العالم

### حول الاحكام المتعلقة بغسل الاموات

قال : و اما المباحث فالاول فى الغسل و فيه فصول **الاول** تغسيل الاموات فرض كفاي (الى قوله) : ويستثنى موضع الحاجة كشدة البرد على الغاسل ، و عدم انقلاع نجاسة بدن الميت بغير المسخن

اقول نذكر جملة الاحكام المتعلقة بغسل الاموات فى ضمن فصول

١ - تيسار ليدى باجران ٢ - بلبا قالوا بالثلاث - بلالهما و حال (١)

٢ - تيسار باجران ٣ - بلبا - قالوا بالثلاث - بلالهما و حال (٢)

٣ - تيسار باجران ٤ - بلبا - قالوا بالثلاث - بلالهما و حال (٣)

## الفصل الاول في من يباشر الغسل

وليعلم اولاً انه قد اجمع العلماء على ان تجهيز الميت المسلم و من بحكمه من تغسيله و تكفينه ، و الصلوة عليه، و حمله و دفنه فرض على عامة المسلمين من باب الكفاية لعموم قولهم : غسل الميت واجب (١) والاخبار الواردة على سبيل العموم في وجوب كفنه (٢) و الصلوة عليه و دفنه (٣)

قال في المبسوط . غسل الميت و تكفينه و الصلوة عليه و دفنه فرض على الكفاية بلا خلاف ، ومثله في كلام غيره من القدماء ، ومعنى الوجوب الكفائي انه يجب على العموم لا يجوز لهم تركه ، غير انه اذا قام به من به الكفاية سقط عن الباقيين ولا ينافي ذلك ولاية الولي ، لان ولايته في الغسل و الدفن تختص بمباشرة الفعل و ولايته في الصلوة تختص بامامته فيهما مع حضور غيره و لا تنافي بين شيء من ذلك و بين الوجوب الكفائي على الجميع ، اما في الامامة فظاهر

واما في المباشرة فلانه لامنافاة بين ان يجب على الولي مباشرة غسل الميت عيناً و ان يجب الغسل على سائر المكلفين ايضاً ، و يكون ثمرة تكليف الغير اعانة الولي على المباشرة باحضار دوات الغسل ، و اعانته على حمل الميت ، و وضعه على المغتسل ، رتقليبه و صب الماء ، وغير ذلك ؛ فلولا وجوب الغسل على الجميع لجاز لغيره الامتناع من الاعانة و ساغ لهم ان يتركوا الميت و وليه وحده او يطالبوه على ذلك بالاجرة لكن الامر ليس كذلك بل وجب الغسل على الجميع و خص الولي بمباشرة الفعل ليحصل منه نفس الفعل و يحصل من غيره اعانته في حصول الفعل منه في الخارج كالجهاد ؛ فانه يجب على كل من اجتمع فيه الشرائط المعهودة من البلوغ و العقل و الذكورة و اليسر و السلامة من المرض و العمى و العرج ، فوجب الحضور على كل هؤلاء وان كان بعض من حضر ممن لا يحس الضرب

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١ من ابواب غسل الميت -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب التكفين

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الدفن -

والطعن ، ولا يباشر القتال بنفسه لاجل ذلك ، لكن الجهاد مع ذلك يجب عليه و لا يسقط عنه بحال ، ويكون ثمرة هذا التكليف بالنسبة اليه ان يحضر وياتى بكل ما يقدر عليه من اعانة المقاتلين ولو بحمل ادواتهم وعلف دوابهم وتحريضهم على القتال وتكثير سوادهم وامثال ذلك هذا .

ويعتبر في مباشر الغسل امور

أحدها ان يكون بالغيا عاقلا فلا يصح من الصبي وان كان مرافقا ، ولامن المجنون . لان الغسل عبادة و لا تصح منها لان صدور الافعال القصدية منهما بمنزلة صدورهما من الخاطى ولذلك ورد عمد الصبي خطأ ورفع عنه القلم حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق

واما المخالف فهو وان كان من اهل النية لكنه لا يرى الغسل المشروع عندنا مقربا الى الله تعالى فلا ياتى منه النية المعتبرة عندنا

واما الاسلام فظاهر المقنع والهداية والغنية والاشارة والسرائر اعتباره مطلقا ، وفي جميع الاحوال ، لانهم لم يجوزوا مباشرة الكفر اصلاحى فى حال الاضرار ، وخالفهم فى القية والمقنعة والتهديب والنهاية والمبسوط و المراسم والوسيلة ، فقالوا : ان الرجل المسلم اذا مات بين نساء مسلمات ورجال كفرة ولم يكن فى النساء محرم للميت غسله الكفار ، وكذلك اذا ماتت المرثة المسلمة بين رجال مسلمين ونساء كافرات ولم يكن فى الرجال محرم لها غسلها الكافرات ثم ان الشيخين والديلمى والطوسى عبروا بالكافر والكافرة وخصه الصدوق بالذمى ، وايضا قال الشيخان : لا يباشر الكافر والكافرة غسل المسلم والمسلمة الا بعد ان يغتسلا ، وخالف الديلمى والطوسى فاسقطا هذا الشرط

حجة الشيخين - موثقة عمار ( ١ ) فان مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرئة مسلمة من ذوى قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينه وبينهن قرابة قال : يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر ، وعن المرثة المسلمة تموت

وليس معها امرئة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوى قرابتها ومعها نصرانية ورجال مسلمون ، قال : تغسل النصرانية ثم تغسلها ، وخبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آباءه (١) عن علي عليه السلام قال : اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر فقالوا : ان امرئة منا توفيت و ليس معها ذو محرم ، فقال : كيف صنعتم بها ؟ فقالوا : صببنا عليها الماء صبأ فقال : اما وجدتم امرئة من اهل الكتاب تغسلها ؟ قالوا : لا ، قال : افلا تيمموها واعترض المنكرون بضعف الخبرين لان راوى الاول فطحي وراوى الثانى زيدى ، وايضا غسل الميت عبادة ولا تصح من الكافر ، وايضا مباشرة الكافر لماء الغسل ينجسه .

والجواب ان فساد عقيدة الراوى مع ثبوت وثاقته و تحريزه عن الكذب لا يوجب رد روايته ، وعلى تقدير اعتبار السند لا يضر مخالفة مضمونه للقواعد الاولى لان العام يخص بالدليل ، مع ان الخبر الاول دل على ان الكافر المباشر للغسل يغسل ثم يغسله ، وهو دليل على انه يحصل له بالاعتسال طهارة عرضية عند تغسيل المسلم فيسقط اشكال السراية ، و اما تخصيص الخبر الاول بالنصراني و المائى باهل الكتاب فلا يوجب الاختصاص لان الكفرملة واحدة

و ثانيها ان يكون مباشر الغسل مماثلا للميت فى الذكورة و الانوثة بلا خلاف فيه ، لخبر ابي حمزة (٢) عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا يغسل الرجل المرءة الا ان لا توجد امرئة و منظوقه وان كان مختصا بالنهى مع ذكورة المباشر و انوثة الميت الا ان الظاهر منه هو النهى عن ذلك لعدم المماثلة ، فيطرده المنع فى العكس ايضا ، هذا مع تايد العموم باخبار كثيرة تضمنت السؤال عن مباشر تغسيل الميت عند فقد المماثل (٣) لانه دليل على ان اعتبار المماثلة عند الاختيار كان معلوما عند اصحاب الائمة عليهم السلام وقد قرر وهم على ذلك واجابوهم بان المباشرة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ من ابواب غسل الميت - الرواية ١٠ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب غسل الميت -



تنقل الى غير المماثل من الارحام ويستثنى من اعتبار المماثلة صور

## الصورة الاولى

### الزوج والزوجة

وفيه اقوال :

احدها جواز المباشرة لكل منهما عند الاختيار والاضطرار جميعا اختاره

في المراسم والسرائر

و ثانيها عدم الجواز كذلك وهو ظاهر الوسيلة لانه اعتبر المماثلة في

حال الاختيار من دون استثناء الزوجين ، وجوز في حال الاضطرار مباشرة غير

المماثل اذا كان من الارحام ولم يلحق الزوجين «نعم» يدل كلامه على ان المباشرة

للزوجين جائزة عند الضرورة اذا كان بينهما قرابة لكن الجواز من حيث القرابة غير

الجواز من حيث الزوجية ومحل الكلام هي الحيثية الثانية

وثالثها التفصيل بين الاختيار والاضطرار وهو ظاهر النهاية ، وصريح التهذيب و

الاستبصار ؛ والاشارة والغنية

ورابعها يجوز للزوج تغسيل الزوجة عند الضرورة والاختيار ولا يجوز

تغسيل الزوجة للزوج الا عند الضرورة ، وهو ظاهر المبسوط ، وهو الاظهر ، يدل

عليه خبر ابي بصير (١) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : يغسل الزوج امرئته في السفر و

المرءة زوجها في السفر اذا لم يكن معهم رجل ، لانه ذكر حكم الزوجين جميعا

ومع ذلك قيد تغسل المرءة لزوجها بما اذا لم يكن هناك رجل واطلق في العكس ،

فهذا الاطلاق دلالة قوية لا تقبل التقييد لانه كالنص على جواز تغسيل الزوج

زوجته وان وجدت امرئة

ويؤيده موثق اسحق بن عمار (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الزوج احق بامرئته

حتى يضعها في قبرها »

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٩ -

نعم يعارضها صحیحة عبد الله بن سنان (١) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ایصلح له ان ينظر الى امرئته حين تموت ؟ فقال : لا بأس بذلك ، ويغسلها ان لم يكن عنده من يغسلها « لكن يجب الجمع بينهما ، بان الافضل عند الاختيار تفويض غسل الزوجة الى المماثل

## فروع

**الاول** يجب ان يكون تغسيل الزوج للزوجة من وراء الثياب واما تغسيلها للزوج فغير مشروط بهذا الشرط لصحیحة الحلبي (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الرجل يغسل امرئته ؟ قال : نعم من وراء الثياب ، لا ينظر الى شعرها ، ولا الى شيء منها ؛ والمرئة تغسل زوجها لانه اذا مات كانت في عدة منه ، و اذا ماتت هي فقد انتقضت عدتها « الخبر » قوله تغسل زوجها « يعنى وان كان مجرد اعن الثياب بقرينة قوله في الصورة الاولى : من وراء الثياب « قوله لانه اذا مات الى آخره هذا تعليل لجواز تغسيل الزوجة للزوج مجرداً ؛ ولو جوب تغسيل الزوج للزوجة من وراء الثياب

**الثاني** قولهم عليه السلام : من وراء الثياب « كناية عن ترك التجريد وكشف العورة ولذلك ورد في خبر الكنانى (٣) غسلها من فوق الدرع ويسكب الماء عليها ، ولا ينظر الى عورتها « الخبر » فالمحرم هو النظر الى العورة دون الوجه وسائر الجسد ، واما لمس الجسد فاستفاضت الاخبار بان الزوج يدخل يده تحت قميصها فيغسلها ، وظاهره

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ - و الرواية في الوسائل هكذا - عن عبد الله بن سنان قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل ایصلح له ان ينظر الى امرأته حين تموت ، او يغسلها ان لم يكن عندها من يغسلها ؟ وعن المرأة هل تنظر الى مثل ذلك من زوجها حين يموت ؟ فقال : لا بأس بذلك « الى آخر الرواية » .

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ من ابواب غسل الميت - الرواية ١١ -  
 (٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١٢ -

جواز لمس الجسد لكن في صحیحة عبد الله بن سنان (١) اشعار بالمنع والاخذ به ولى  
الثالث قد تعنى الحكم في جملة الاخبار بالرجل وامرئته ، والرجل اعم من  
الحر والمملوك والمرئة اعم من الزوجة الدائمة والمنقطعة وملك اليمين ولا يترد  
الحكم في المطلقة الرجعية لانقطاع الزوجية بالطلاق وتعذر الرجوع بعد الموت

## الصورة الثانية

أن يكون المباشر من اقارب الميت وارحامه

وان كان غير مماثل له فانه يجوز له ذلك في بعض الاحوال كما سيجيء  
وليعلم اولان الرحم امام ماثل او غير مماثل ، وايضاً امام محرم او غير محرم  
والمحرم بفتح الميم والراء المهملة وسكون الحاء من يحرم نكاحها - اما فعلاً  
كلام بالنسبة الى ابنها ، واما شانا كالام بالنسبة الى بنتها ، و معنى الحرمة شانا  
انه لو كان احدهما رجلاً لحرّم عليه تزويج الآخر ، وغير المحرم ضد ذلك و  
هو من لا يحرم نكاحها اما فعلاً كبنت العم بالنسبة الى ابن عمها ، او شانا كبنت العم  
بالنسبة الى مثلها

اذا تقرر هذا فاعلم ان الاخبار الواردة في الباب على اقسام  
منها ما دل على اعتبار المماثلة في المباشر في حال الاختيار قريباً كان او  
اجنبياً وهو خبر ابي حمزة (٢) لقوله : لا يغسل الرجل المرأة الا ان لا  
توجد امرئة

ومنها ما دل على ان القريب الغير المماثل يباشر الغسل عند الضرورة وفقد  
المماثل ، وهي اخبار كثيرة مثل حسنة الحلبي (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل  
عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء ؟ قال : تغسله امرئته . او ذات  
قربة ان كانت له ، وتصب النساء عليه الماء صباً

(١) راجع الباب المذكور آنفاً من الوسائل - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب غسل الميت الرواية ١٠ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -

وخبر البصرى (١) قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء، هل تغسله النساء؟ فقال: تغسله امرئته او ذات محرمه، وتصب عليه النساء الماء صبا من فوق الثياب»

وصحيفة عبد الله بن سنان (٢) قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا مات الرجل مع النساء غسلته امرئته فان لم يكن معه امرئته غسلته اوليهن به وتلف على يديه خرقة»

وموثقة سماعة (٣) قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وليس عنده الا النساء قال: تغسله امرئة ذات محرم منه، وتصب النساء عليه الماء، ولا تخلع ثوبه؛ وان كانت امرئة ماتت معها رجال وليست معهم امرئة ولا محرم لها فلتدفن كما هي بثيابها، وان كان معها ذو محرم لها يغسلها من فوق ثيابها

وموثقة عمار (٤) عنه عليه السلام انه سئل عن الرجل المسلم يموت في السفر وليس معه رجل مسلم ومعه رجل نصارى ومعه عمته وخالته مسلمتان، كيف يصنع في غسله؟ قال: تغسله عمته وخالته في قميصه؛ ولا تقربه النصارى. وعن المرئة تموت في السفر وليس معها امرئة مسلمة ومعه نساء نصارى وعمها وخالها معها مسلمان، قال: يغسلونها ولا تقربها النصرانية كه كانت تغسلها، غير انه يكون عليها درع فيصب الماء من فوق الدرع»

وخبر الشحام (٥) قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة ماتت وهي في موضع ليس معهم امرئة غيرها، قال: ان لم يكن فيهم لها زوج ولا ذورحم دفنوها بثيابها وان كان زوجها او ذورحم لها فليغسلها من غير ان ينظر الى عورتها

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢٠ من ابواب غسل الميت - الرواية ٤-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٦-

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب غسل الميت الرواية ٩-

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ من ابواب غسل الميت الرواية ٥-

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٧-

ومنها ما دل على ان المباشر يجب ان يكون و ليا كخبر غياث (١) - عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم الصلوة والسلام انه قال: يغسل الميت اولى الناس به ومرسلة الصدوق (٢) عن امير المؤمنين عليه السلام قال: يغسل الميت اولى الناس به او من يامره الولي بذلك»

ومنها موثقة اسحق بن عمار (٣) الزوج احق بامرئته حتى يضعها في قبرها» واذ اثبت ذلك

فبقول: لما دل خبر ابي حمزة على ان المباشر للغسل يجب ان يكون مماثلا ودل خبر غياث و مرسلة الصدوق على انه يجب ان يكون وليا ، جمعنا بين الطائفتين باعتبار كلا الامرين في حال الاختيار لعدم المنافاة بينهما فيجب ان يكون المباشر مماثلا وان يكون من ارحام الميت ، و اما عند الضرورة و فقد المماثل من الارحام فانه يسقط القرابة ويكون الاعتبار بالمماثلة فقط لدلالة خبر ابي حمزة على مباشرة المماثل و ان لم يكن وليا ، واما اذا فقد المماثل الاجنبى كان الاعتبار بغير المماثل من المحارم لقوله في خبر البصرى : تغسله امرئته او ذات محرمه» وفي خبر سماعة تغسله امرئته او ذات محرم منه؛ و اما قوله في خبر الحلبي: تغسله امرئته او ذات قرابة، و قوله في خبر عبدالله بن سنان: غسلته امرئته فان لم يكن غسلته اوليهن به، مما دل على الاعتبار بمطلق القرابة و ان لم يكن القريب محرما فالنسبة بينهما عموم مطلق يجب الجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد على ان قوله تعالى: واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله (٤) يدل على ان الرحم المحرم اولى من الرحم غير المحرم

نعم اذا فقد المحرم انتقل الولاية الى الرحم غير المحرم لعموم الخبرين المتقدمين للحلبي وعبدالله بن سنان ، هذا اذا كان الميت رجلا ، وان كانت امرئة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب غسل الميت الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب غسل الميت الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ من ابواب الدفن الرواية ٢ -

(٤) سورة الانفال - الاية ٢٦ -

فالحكم فيها كالرجال غير انها اذا كان لها زوج فهو اولى بهامن كل احد، واذا تعدد الاولياء فالولى الوارث اولى من غيره لعموم الآيـة

## وههنا المهور

يجب التنبيه عليها

١ **احدها** ان الاعتبار بالمحرم انما هو اذا كان رحما، واما المحرم بالمصاهرة كام الزوجة، واب الزوج او محرما بالرضاع فهو كالاجنبى سواء وثانيها ان ولاية الولى حكم من الاحكام ليست من الحقوق حتى يسقط بالاستقاط او بالاعراض او تقبل النقل والانتقال بالمعاوضة او غيرها فلا يقوم الغير مقامه الا بامرهم كما دل عليه مرسلـة الصدوق (١) يغسل الميت اولى الناس به او من يأمره الولى بذلك وقيام الغير به من باب التولية فلا يجوز الا بامرهم كما هو ظاهر الخبر فلا يكفى الرضا المستكشف بشاهد الحال

و **ثالثها** ان الوراثة المعتبرة هى المسببة عن القرابة لانها المستفادة من الآيـة، فوراثـة المعنق و ضامن الجريرة و الامام عليه السلام لا اثر لها فى هذا الباب . و **رابعها** ان المراد من الوراثة شأنيتها وان كان ممنوعا عن الارث ، لرق او قتل لانه مقتضى عموم الآيـة فانها تدل على ان بعض الارحام اولى من بعض فى الارث و التـغسيل وغيرهما ، خرج الرحم القاتل او الرق فى الارث بقى الباقي و منه التـغسيل وغيره

و **خامسها** ان مباشرة غير المماثل من الارحام يجب ان يكون من وراء الثياب للنصريح به فى الاخبار (٢)

و **سادسها** انه لو امتنع الولى من ذلك وجب رده من باب النهى عن المنكر فان تركها استحق التعزير . فيجوز للحاكم اجباره على ذلك ، فان لم يتيسر اجباره

(١) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٢٦- من ابواب غسل الميت- الرواية ٢-

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة- الباب ٢٠-٢٤- من ابواب غسل الميت-

و جب على غير الولى القيام بذلك ان انحصر الولى فى الممتنع والاتعين على غيره من الاولياء

و سابقهما لو اوصى الميت الى غير الولى بمباشرة غسله او الصلوة عليه ؛ فهل يجب العمل بهذه الوصية فيقدم الموصى اليه على الولى اولا؟ و جهان، العمومات الواردة فى الوصية و حرمة تبديلها يقتضى ذلك ، و لكن ظاهر من تعرض للمسئلة من القدماء اختصاص نفوذ الوصية بما يتعلق بمصرف المال كماء الغسل، و كافتور الحنوط ، و اثواب الكفن ، و حفر موضع القبر ، و ليس مثل الغسل و الصلوة عليه مرتباً بذلك مع انه اذا ثبت وجوب مباشرة الغسل على الولى كان ما يصدر من غيره غسلًا باطلا غير مشروع و يكون كالوصية بمباشرة غير المماثل الاجنبى اختياراً

و ثانياً ما ذكرناه من وجوب الغسل على الولى مطرد فى المماليك فمباشرة غسل المملوك ثابتة على اقاربه كالحر لاعلى سيده فلا يجب الاستيذان منه وان وجب عليه بذل مؤن تجهيزه لانها من النفقات الواجبة عليه

### الصورة الثالثة

ان لا يوجد مماثل ولا غير مماثل من الارحام ولا زوج ولا زوجة

وفيه اقوال :

أحدنا انه يدفن بثيابه من غير غسل ، افتى به فى صريح المقنع ، والمبسوط والوسيلة ، و هو ظاهر الهداية و المقنعة و المراسم و السرائر ، ويدل عليه صحيحة الحلبي ( ١ ) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المرثة تموت فى السفر و ليس معها ذومحرم و لانساء قال تدفن كماهى بثيابه ، وعن الرجل يموت و ليس معه الا النساء ليس معهن رجال ، قال: يدفن كما هو بثيابه « وفى طريق آخر ليس معه ذومحرم

ولارجال (١) و صحیحة الكنانی (٢) عنه عليه السلام الرجل يموت في السفر في ارض ليس معه الا النساء قال: يدفن ولا يغسل، والمرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة تدفن ولا تغسل الا ان يكون زوجها معها»

ومثلها صحیحة داود بن سرحان عنه عليه السلام (٣) ومثل الثلثة في الرجل صحیحة ابن ابي يعفور (٤) انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت في السفر مع النساء ليس معهن رجل كيف يصنعن به؟ قال يلقفنه لفا في ثيابه ويدفنه ولا يغسلنه «ومثل الثلثة في المرأة صحیحة البصرى (٥) سئلته عن امرئة ماتت مع رجال ، قال : تلف وتدفن ولا تغسل» .

**وثانيها** انه يغسل من وراء الثياب ، واختاره في الغنية .

**وثالثها** ان الرجل يدفن بغير غسل والمرأة يجوز ان تدفن بغير غسل و ان يغسل الاجنبى مواضع التيمم منها ، وهو قول الشيخ في النهاية والقولان نادران و الاخبار الواردة بكلام المصنف نين اخبار شاذة ضعيفة السند (٦) فالعمد هو القول الاول.

## الصورة الرابعة

ان يكون الميت صبيا او صبوية

وقد ورد فيهما عدة اخبار .

منها ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن يونس بن يعقوب عن ابي النمير مولى الحرث بن المغيرة النضرى (٧) قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: حدثني عن الصبي

(١) راجع الباب المذكور آنفا من الوسائل

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - البادر، ٢١ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٤ -

(٣) راجع الباب المذكور آنفا من الوسائل

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٤ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب غسل الميت الرواية ٣

(٦) الوسائل كتاب الطهارة الباب ٢٢ - من ابواب غسل الميت -

(٧) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ - من ابواب غسل الميت الرواية ١ -



الى كم تغسله النساء ؟ فقال : الى ثلث سنين ، وقال في الفقيه : وسئل ابو النمير مولى الحرث بن المغيرة (١) واورد الخبر كما اورده الشيخ (٢) و على ما ذكره الصدوق والشيخ فالراوى عن الامام عليه السلام هو ابو النمير مولى الحرث ، وليس الحرث راويا كما اورده بعض .

ومنها مارواه الشيخ في التهذيب ايضاً عن محمد بن احمد بن يحيى قال : وروى محمد بن احمد بن يحيى مراسلا روى في الجارية تموت مع الرجال فقال : اذا كانت بنت اقل من خمس سنين اوست دفنت ولم تغسل (٣) يعنى انها لا تغسل مجردة عن ثيابها هكذا اورده الشيخ بهذه الزيادة اعنى قوله يعنى الى آخره . و الظاهر ان ذلك ليس من كلام الشيخ بل هو تفسير للخبر اورده محمد بن احمد فلا بد من ان يكون قد سمعه من الوسائط متصلا الى الراوى الاول المقصود بالخطاب ففيه الحججة ، لكن صاحب الوسائل اورده عن الشيخ عن محمد بن احمد ولم يذكر التفسير ، وكأنه زعم ان التفسير من الشيخ وانه ذكره باجتهاد منه فاسقطه وليس كذلك .

ثم ان صاحب الوسائل لما اسقط التفسير اشكل عليه معنى الخبر لدلالته على ان بنت اقل من الخمس لا تغسل اصلا بل تدفن بحالها فاول فيه بانه محمول على الزيادة على الثلث ، ونقل عن ابن طائوس انه قال : لفظ اقل هنا وهم واصله اكثر .

قلت : اذا كان معنى قوله : لم تغسل « انها لم تغسل مجردة بل غسلت من فوق الثياب كما فسره الراوى ارتفع الاشكال وسقط عنا كلغة تمحل النصحيف وغيره .  
ومنها مارواه الصدوق في الفقيه قال : وذكر شيخنا محمد بن الحسن رضى الله

عنه في جامعه في الجارية تموت مع الرجال في السفر قال : اذا كانت ابنة اكثر من خمس سنين اوست دفنت ولم تغسل ، واذا كانت ابنة اقل من خمس سنين غسلت (٤) قال الصدوق ، وذكر عن الحلبي حديثا في معناه عن الصادق عليه السلام « انتهى » قال صاحب

(٢٠١) راجع الوسائل - الباب المذكور آنفا -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ من ابواب غسل الميت - الرواية ٣

(٤) راجع الوسائل كتاب الطهارة الباب ٢٣ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٤ -

الوسائل ورواه في كتاب مدينة العلم مسندا عن الحلبي عن الصادق عليه السلام كما ذكره الشهيد في الذكرى «انتهى»

ومنها ما رواه الشيخ في زيادات التهذيب باسناذه عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصبي تغسله امرئة قال : انما تغسل الصبيان النساء ، و عن الصبية ولا تصاب امرئة تغسلها ، قال : يغسلها رجل اولى الناس بها (١)

والكلام في هذا المقام يقع في جهات

**الاولى** الصبي هل تغسله المرئة الاجنبية اختياراً او اضطراراً ، او تغسله اضطراراً او يسقط غسله عند الاضطرار كالبالغ . الحق هو الاول لاطلاق خبر ابي النمير ، و موثقة عمار بل دلالة الثاني في غاية الوضوح لانه مع ظهور كلام السائل في كونه معتقدا باعتبار المماثلة في غسل الصبية عند الاختيار ولذلك قال ولا تصاب امرئة تغسلها اطلق السؤال في الصبي و اطلق الامام عليه السلام في الجواب وترك الاستفصال .

**الثانية** الصبية هل يغسلها الرجل الاجنبى مطلقا او عند الاضطرار ، او يسقط غسلها عند الضرورة كالبالغة ؟ الحق الثاني ، اما نفى العموم فلموثقة عمار بالتقريب المتقدم ، واما جواز غسلها عند الاضطرار فلمرسلة محمد بن احمد ومرسلة محمد بن الحسن لاتفاقهما على ان الجارية بنت اقل من خمس يغسلها الرجل عند الضرورة .

**الثالثة** في السن الذي يجوز للنساء غسل الصبي في ذلك السن اختياراً و اضطراراً و يجوز للرجال غسل الصبية اضطراراً و الحق هو ما دون الثلث فيهما ، اما الصبي فلخبر ابي النمير لان دخول الغاية غير معلوم فوجب الاقتصار على المتيقن وهو ما دون الثلث ، واما الصبية فللالولية المستفادة من هذا الخبر لانه اذا ثبت ان المرئة لا تغسل ابن ثلث حتى مع الاضطرار لزمه ان الرجل لا يغسل بنت ثلث مع الاضطرار بالاولوية لان مئمة الاناث اولى بالصيانة عن الاجنبى من مئمة الذكور ، وبهذا المفهوم يرد التقييد على المرسلتين لان النسبة بين الطرفين عموم مطلق فان بنت اقل من خمس اعم من بنت ثلث فما دون .

الرابعة في حكم التجريد ، \* الحق فيه ايضا التفصيل ، فاما الصبي فيجوز تجريده في الحد الذي تغسله النساء وهو ما دون ثلث لان الغسل في خبر ابي النمير مطلق يشمل التجريد و عدمه ، واما الصبية فلا يجوز تجريدها اصلا لمرسلة محمد بن احمد ، و خلاصة القول ان الصبي اذا كان دون ثلث جاز للنساء غسله مجردا حتى مع الاختيار ، واذا كان فوق ذلك فحكمه حكم البالغ ، و الصبية اذا كانت دون ثلث جاز للرجال تغسيلها من فوق الثياب عند الضرورة خاصة ، و اذا كانت فوق ثلث فحكمها حكم البالغة ، وهذا هو الذي اختاره الشيخ في المبسوط وههنا قول آخر و هو ان الصبي والصبية يغسلهما غير المماثل اذا كانا في سن ثلث فما دون اضطراراً ، واختياراً مع التجريد وبدونه ، وادعى بعض اصحاب الاصحاب على ذلك مع انه لا ينطق على شيء مما ظفرنا عليه من اقوال القدماء ، واحتج بعض على هذا الحكم في الصبي بخبر ابي النمير و في الصبية بالعمومات السلمية عن المعارض ولوسلم استقامة الدليل الاول بناء على دخول الغاية في حكم المغيبي الا ان الدليل الثاني في غاية الضعف لان العمومات وان اقتضت جواز غسل الصبية مع الاضطرار والاختيار ومع التجريد وبدونه الا انها لا تقتضي التحديد بحد من ثلث او غيرها بل كل انك لم تبلغ الحلم فهي صبية ومندرجة تحت العموم فجاز تغسيلها مجردة ايضا وهذا ما لا يقول به احد مع انه خلاف المدعى .

## الصورة الخامسة

### الخنثى المشكل

وهو الذي له فرج الرجال والنساء ان كان ممن حكم عليه في حيوته بـإازة رجل او امرئة اما بعد الاضلاع او باعتبار المبال ، او بحكم القرعة جرى عليه ذلك الحكم بعد الموت ايضاً ، والحجة عليه ما تضمنه بعض الاخبار من انه حين عد اضلاعه وكانت سبعة عشر الحقه بالرجال (١) فانه ظاهر في اللاحق بهم من جميع الجهات وان كان ممن لم يحكم له بذلك في حيوته . فالظاهر اعتبار بعض الطرق المذكورة

(١) الوسائل - كتاب الميراث الباب ٢- من ابواب ميراث الخنثى وما شبهه

بعد الموت في جهة الارث فيبين حاله بعد الاضلاع او القرعة .

واما في جهة التجهيز ففي اعتبار الطرق المذكورة اشكال لامكان التفصيل بين الارث وغيره وحينئذ فان قلنا بعموم الاعتبار فلا اشكال ؛ والا ففي اعتبار المماثلة اشكال لان قولهم : لا يغسل الرجل المرثمة «مختص في الظاهر عن علم فيه وصف الرجولية والانوثية فلا يشمل الخنثى «نعم» يجب ان يكون غسله من وراء الثياب لان دليل وجوب الغض مطلق .

ومن هنا يعلم حكم القطعة المشتبها انها من رجل او امرئة لان دليل اعتبار المماثلة لا يجري في الابعاض «نعم» مع العلم بعدم المماثلة ، او المحرمية او مع الاشتباه يجب ان يكون الغسل من وراء الثوب من غير لمس لان وجوب الغض مطلق وحرمة النظر تستلزم حرمة المس بالاولوية

### الفصل الثاني

## في من يجب تغسيله ومن لا يجب

### وفيه مسائل

**المسألة الاولى** يجب تغسيل كل مسلم لقولهم صَلِّوا عَلَيَّ : صل على كل من مات من اهل القبلة وحسابه على الله (١) وقول النبي صَلِّوا عَلَيَّ : صلوا على المرجوم من امتي وعلى القاتل نفسه من امتي لا تدعوا احداً من امتي بلا صلوة (٢) لانه اذا وجب الصلوة على كل مسلم وجب تغسيله ايضاً اذ لا تصح الصلوة على ميت بلا غسل الا الشهيد .

ويدل على وجوب التغسيل بالخصوص خبر ابي خالد (٣) اغسل كل الموتى الغريق ، واكيل السبع ، وكل شيء الا ما قتل بين الصفين ، فان كان به رمل غسل والا فلا « وموضع الاستشهاد منه قوله : و كل شيء الا ما قتل » واما قوله : اغسل كل الموتى « ففيه اشكال لان لفظ « كل » متى اضيفت الى مفرد منكر افاد استغراق الافراد كما في اكرم كل رجل ، واكلت كل رغيف ، واذا اضيف الى مفرد معرف

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٧ - من ابواب صلوة الجنائز - الرواية ٢-

(٢) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣٧ - من ابواب صلوة الجنائز - الرواية ٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣-

افاد استغراق الاجزاء كما في كل زيد حس واكلت كل الرغيف ، واما اذا اضيف الى جمع معرف باللام فان كان الحكم مناسبا لافراد كل مرتبة قدرنا الافراد ، وكان معنى اكرم كل الرجال اكرم كل فرد من كل صنف من الرجال ، وان كان مناسبا لاجزاء الافراد كان الاولى تقدير الاجزاء لان عموم الاجزاء هو الاصل في معنى كل ، فقولهم : اكلت كل الرغفان معناه اكلت كل جزء من كل رغيف

وقد اضيفت كل في الخبر الى الجمع المعرف باللام ، وقيل : اغسل كل الموتى الغريق واكيل السبع ، وما بعد الموتى بدل او عطف بيان منه فالمعنى اغسل كل جزء من كل ميت غريق او اكيل سبع ، ومدلوله وجوب تغسيل جميع اجزاء الميت المتقطع وهذا غير العموم من الجهة المبحوث عنها

واما الكافر فلا يجوز تغسيه مشركا كان او كتابيا او مرتداعن الاسلام ، لموثقة عمار (١) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن النصراني يكون في السفر مع المسلمين فيموت ، قال لا يغسله مسلم ولا كرامة ، ولا يدفنه ولا يقوم على قبره

واما المسلم المخالف للحق فعموم قولهم عليهم السلام : صل على من مات من اهل القبلة (٢) وجوب الصلوة عليه هو فرع على وجوب تغسيه « نعم » يغسله غسل اهل الخلاف ولا يترك معه جريدة لقول الائمة عليهم السلام : الزمواهم بما الزموا به انفسهم . قال في النهاية : ولا ينبغي للمؤمن ان يغسل اهل الخلاف فان اضطر غسله غسل اهل الخلاف و لم يجعل معه الجريدة على حال ، ومثله في المبسوط قوله : فان اضطر « يعنى لم يوجد من يغسله من اهل ملته ، وها .يجوز مباشرة المؤمن له في حال الاختيار اشكال لانه يغسله غسل اهل الخلاف وهو غسل باطل عندنا وترك الباطل عند الاختيار اولي

وفي قتيب اهل البغى قولان ظاهر الاكثر انه في حكم غير الباقي . و قال في

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٧ من ابواب صلوة الجنائز الرواية ٢

المبسوط والوسيلة : لا يغسل ولا يصلى عليه

وفي المولود من الزنا ايضا قولان ظاهر الاكثر انه يغسل ويصلى عليه . و قال في السرائر : لا يغسل ولا يصلى عليه لانه كافر ، و يندفع بان الثابت فيه هو اللاحق بالكافر من بعض الجهات التي ليس الغسل منها فوجب العمل فيه بالعموم

**المسئلة الثانية** يجب تغسيل المجانين من فرق الاسلام لانهم من اهل القبلة ومن الامة فتجب الصلوة عليهم واذ اوجب الصلوة وجب الغسل لمامر ، و كذلك يجب تغسيل كل مولود منهم وان كان سقط اذ اتم له اربعة اشهر سواء ولجه الروح او لم يلجه ، وهو ظاهر اطلاق الفقيه ، والمقنعة والنهذيب والنهاية ، والمبسوط ، والاشارة ، والغنية لخبر زرارة (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال السقط اذ اتم له اربعة اشهر غسل « وفي رسالة احمد بن محمد (٢) قال : قال : اذ اتم للسقط اربعة اشهر غسل ، وقال اذ اتم له ستة اشهر فهو تام ، وذلك ان الحسين بن علي عليه السلام ولد وهو ابن ستة اشهر

ثم ان وجوب الغسل في الخبرين كناية عن وجوب سائر اعمال التجهيز من الحنوط والكفن والدفن لا يستثنى منها شيء الا الصلوة هذا اذ اتم للسقط اربعة اشهر واما اذا لم تتم لم يجب تغسيله ولا تكفينه وانما يجب دفنه فقط ، وهل يلف في خرقة ؟ قال في المقنعة : و ان كان لاقل من اربعة اشهر لفي خرقة و دفن بدمه من غير تغسيل ، وقال في النهاية والمبسوط : دفن كما هو بدمه « وهو الاوفق بخبر محمد بن الفضيل (٣) قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام اسئله عن السقط كيف يصنع به ! فكتب الي : السقط يدفن بدمه في موضعه « والباء في بدمه تفيد المصاحبة والاصاق ، فيدل على ان دم السقط على خلاف دم القتيل لا يجوز غسله ولا ازالته ، بل يجب ان يكون مصحوبا له في الدفن ، ولعله لكونه في السقط الناقص الخلقة مما يتكون منه الاعضاء فهو بمنزلة العضو يجب استصحابه في الدفن ، و

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب غسل الميت الرواية ٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ من ابواب غسل الميت الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٥ -

من ثم احتاط المفيد فواجب، لفه في خرقه لثلا يشد شيء من دمائه عن دفنه  
 واما قوله : في موضعه « فالظاهر ان الضمير راجع الى السقوط المدلول  
 عليه بلفظ السقط كما في ادلوا هو اقرب للتقوى والمعنى يدفن السقط بدمه في  
 موضع سقوطه عملاً بما روى عن النبي ﷺ من قوله: ادفنوا الاجساد في مصارعها (١)  
 فان السقط جسد ومصرعه موضع سقوطه فوجب ان يدفن فيه هذا اذا سقط في حياة امه  
 واما اذا ماتت و هو في بطنها فلا يجوز اخراجه ، وقيل : الاحوط اخراجه  
 واجراء الحكم عليه ، وهو خلاف النص الوارد في الذميمة الحامل من المسلم ففي  
 خبر يونس (٢) سئلت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية اليهودية والنصرانية  
 فيواقعها فتحمل ثم يدعوها الى ان تسلم فتأبى عليه فدنى ولادها فماتت وهي تطلق  
 والولد في بطنها ومات الولد أيدفن معها على النصرانية ، او يخرج منها و يدفن  
 على فطرة الاسلام فكتب : يدفن معها « و اذا كان الحكم في سقط الذميمة ذلك  
 فسقط المسلمة اولى

**المسئلة الثالثة** اذا وجد من الميت ابعاضه ، فالمشهور انه اذا وجد منه الصدر  
 او موضع الصدر كان حكمه حكم الميت في جميع اعمال التجهيز ، فيغسل و يحنط  
 ويكفن ويصلى عليه ، وان وجد منه قطعة غير ذلك ، فان كان فيها عظم وجب الجميع  
 الا الصلوة ، وان لم يكن فيه عظم دفن من غير غسل ، صرح به في المقنعة والتهذيب  
 والنهاية و المبسوط و المراسم و الوسيلة و السرائر ، و الاصل فيه عمدة اخبار .  
 منها خبر طلحة بن زيد ( ٣ ) عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : لا يصلى على عضو  
 رجل من رجل او يداورأس منقرداً ، فاذا كان البدن يصلى عليه ؛ وان كان ناقصا  
 من الرأس واليد والرجل «الخبر» البدن محر كة ما سوى الشوى ، والشوى هو اليدان

( ١ ) راجع المستدرک - كتاب الطهارة - الباب ١٣ من ابواب الاحكام الدفن

وما يناسبه - الرواية ١٢ - ورواه عن علي (ع) الرواية ١٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٩ - من ابواب الدفن الرواية ٢

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٨ من ابواب صلوة الجنائز الرواية ٨ -

والرجالن والاطراف قاله في القاموس ، فالبدن مجموع ما بين الوسط والمنكبين .  
 وخبر الفضل بن عثمان الاعور (١) عن الصادق عليه السلام في الرجل يقتل فيوجد  
 رأسه في قبيلة ، وصدرة ويداؤه في قبيلة قال: ديته على من وجد في قبيلته صدره ويداؤه ،  
 والصلوة عليه»

ومرسلة البرزنجي (٢) رفعه قال : المقتول اذا قطع اعضائه يصلى على العضو  
 الذى فيه القلب «

ومرسلة الصدوق (٣) عن الصادق عليه السلام عن ابيه في رجل قتل و وجد اعضائه  
 متفرقة كيف يصلى عليه ؟ قال : يصلى على الذى فيه قلبه «

وخبر عبدالله بن الحسين عن بعض اصحابه (٤) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا  
 وسط الرجل بنصفين صلى على النصف الذى فيه القلب «الخبر» قوله : وسط « بصيغة  
 المجهول وتشديد السين المهملة معناه قطع نصفين عرضاً

وخبر القلانسي (٥) عن ابي جعفر عليه السلام قال : سئلته عن رجل ياكله السبع  
 او الطير فيبقى عظامه بغير لحم ، كيف يصنع به ؟ قال : يغسل ويكفن ويصلى عليه  
 ويدفن ، فاذا كان الميت نصفين صلى على النصف الذى فيه قلبه «الخبر»

دل الخبر الاول على ان ما يصلى عليه هو البدن وهو على التفسير المذكور  
 مركب من عظام متواصلة من مقدم الانسان ومؤخره ، والصدر هي عظام المقدم ،  
 وموضع الصدر هي العظام المتواصلة من المؤخر لان الصدر منصوب على تلك

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز الرواية ٤ والخبر في

الوسائل هكذا عن الصادق عن ابيه (ع) في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة ، ووسطه وصدرة  
 ويداؤه في قبيلة ، والباقي منه في قبيلة ، قال : (الخ)

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٨ - من ابواب صلوة الجنائز الرواية ١٢

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٨ من ابواب صلوة الجنائز - الرواية ٣ -

(٤) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣٨ من ابواب صلوة الجنائز - الرواية ١١ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز الرواية ٦ -



العظام ومتصل بها من اليمين واليسار. وما فيه القلب هو البدن ايضا لانه واقع تحت الشندوة واضلاع المقدم والمؤخر محيطة به

وينلخص من ذلك ان الموجود من الميت ان كان هو البدن وجب الصلوة عليه لخبر طلحة ، وان كان هو الصدر فكذلك لخبر الفضل ، وان كان موضع الصدر هو العظام المتواصلة من المؤخر فكذلك ؛ لاخبار الدالة على انه يصل على ما فيه القلب . واما اختصاص كلمات القدماء بالخيرتين فلان وجوب الصلوة على كل منهما مستلزم لوجوبها على المجموع الذي هو البدن ولا يشترط في ثبوت الحكم وجود القلب كما زعمه بعض لان قولهم : يصل على ما فيه القلب كناية عن الصدر او موضع الصدر ولادلالة له على اعتباره وجوده، نظيره قول القائل : اضرب الذي فيه عيناه فانه كناية عن قطع الرأس وان كانت العينان مقلوعتين

واما القطعة غير الصدر وموضع الصدر فان كان فيها عظم وجب تغسيله و تكفينه وسائر اعمال التجهيز الا الصلوة ، وان لم يكن فيها عظم دفن بالاغسل يدل عليه حسنة جميل بن دراج عن محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا قتل قتيل فلم يوجد اللحم بالاغظم لم يصل عليه . فان وجد عظم بالاحم صلى عليه لان وجوب الصلوة مستلزم بوجوب سائر الاعمال خرجنا عن عمومه في الصلوة على غير الصدر وموضع الصدر بالاخبار المتقدمة بقي الباقي

ويؤيده الاخبار الدالة على وجوب الصلوة على كل من الرأس واليد والرجل بانفراده لان وجوب الصلوة مستلزم لثبوت جميع اعمال التجهيز ، خرجنا عن وجوب الصلوة في غير الصدر وموضع الصدر بالاخبار المتقدمة بقي الباقي ، فهذا هو الحجة على الحكم لاقاعدة الميسور والامرلة ايوب بن نوح (٢)

ثم ان مقتضى هذا الدليل وجوب الاغسال الثلاثة في القطعة ذات العظم و رعاية الترتيب بين الاغسال وبين الاعضاء لدلالة خبر العلابن سيابة (٣) على ان

(١) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٣٨ - من ابواب صلوة الجنائز-الرواية ٩

(٢) راجع الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ٣٧ من ابواب صلاة الجنائز-الرواية ٢-

(٣) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ١٥- من ابواب غسل الميت الرواية ١-

المقتول الذي قطع رأسه يغسل اولا رأسه ثم الجانبان منه، وكذلك مقتضى الدليل المتقدم وجوب التكفين اذ لا يصلح على الميت قبل تكفينه نعم لا يقتضى وجوب القطع الثلث اذ لا يحصل مع العظام المجردة اسم القميص ولا المئزر وانما تحصل معها اسم اللقافة فهو الواجب خاصة، ويعتبر فيها ما يعتبر في الكفن من الشروط، وهذا بخلاف الخرقعة التي يلف بها السقط على قول المفيد للاصل، وكذلك الكلام في الحنوط لانه في اللغة اسم لطيب الميت فاذا دل الدليل على ان الصلوة عليه لا يجوز الا بعد الحنوط وجب استعماله في القطعة وان لم يوجد فيها شىء من مواضع الحنوط المعهودة ومع تعدد القطع يجب جمعها في كفن واحد وينزل الجميع في القبر معأوبه ورد النص في الرأس المبان من الجسد (١) ولا قائل بالفصل بين الرأس وغيره من هذه الجهة

**المسئلة الرابعة** الشهيد وهو المقتول في معركة الجهاد الحق لا يغسل ولا يكفن ولا يحنط بل يدفن في ثيابه، اعتبرنا القتل في الجهاد لانه مقتضى التعبير عنه في الاخبار بالشهيد او المقتول بين الصفيين او المقتول في سبيل الله، فلا عبرة بالقتل في غير الجهاد، وقيدنا الجهاد بالحق ليختص الحكم بالجهاد المأذون من الامام او ممن نصبه لذلك، وليخرج المقتول في نصرة اهل الباطل، وهذا هو مراد الاصحاب وان اختلفت عبارتهم في تأدية المراد واعتبرنا القتل في نفس المعركة لانه اذا مات في مكان آخر جرى عليه حكم سائر الاموات، وان مات بما اصابه في المعركة يدل عليه قولهم: اذا كان بهرمق غسل وكفن وحنط وصلى عليه وان لم يكن بهرمق دفن في اثوابه (٢) قولهم: كان بهرمق» يعنى حمل الى غير المعركة ومات فيه.

هذه كلها لاختلاف فيه وانما الخلاف في ما ينزع عنه من ثيابه فقيل: انها سعة، الفرو، والخف، والقلنسوة، والعمامة، والمنطقة، والسراويل بشرط ان لا يصيبها الدم

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١٥ من ابواب غسل الميت -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب غسل الميت -

والا ترك بحاله .

ففى حسنة حريز عن اسمعيل بن جابر وزرارة (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت : له كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه ؟ قال نعم يدفن فى ثيابه بدمائه ولا يحنط ولا يغسل ، ويدفن كما هو ثم قال : دفن رسول الله عمه حمزة فى ثيابه بدمائه التى اصاب فيها ، ورداه النبى صلى الله عليه وآله برداء فقصر عن رجليه فدعى له باذخر فطرحه عليه ، وصلى عليه سبعين صلوة و كبر سبعين تكبيرة «الخبر»

والباء فى بدمائه للمصاحبة او الالصاق ، وعلى التقديرين فيقيد به ط- الاق الثياب ويدل على ان الثياب التى تدفن معه هى الاثواب والملابس التى يصاحبها دمائه وبهذا التقيد سائر الاخبار المطلقة الدالة على انه يدفن كما هو فى ثيابه كخبر ابي مریم (٢) وخبر ابان بن تغلب (٣) وغيرهما

ثم ان الثوب فى اللغة هو اللباس كما نص عليه فى القاموس ولا شك فى صدق اللباس على مثل الفرو و القلنسوة و العمامة و المنطقة و السراويل و لذلك اطلق الشيخ فى النهاية والمبسوط وقال : يدفن بثيابه ولا يغسل ، ويدفن معه جميع ما عليه مما اصابه الدم الا الخفين وقد روى انهما اذا اصابهما الدم دفنا معه «انتهى» حمل مطلقات الثياب على ما اصابه الدم لقوله فى حسنة حريز : يدفن فى ثيابه بدمائه « بالتقريب الذى ذكرناه

ان قلت روى عن زيد بن على (٤) عن آباءه عليهم السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : ينزع عن الشهيد الفرو والخف و القلنسوة و العمامة و المنطقة و السراويل الا ان يكون اصابه دم ترك ولا يترك شىء معقود الاحل فلم استثنى الخف مع ان الستة مذكورة فى هذا الخبر؟

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٨-

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١٤ من ابواب غسل الميت - الرواية ١-

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب غسل الميت الرواية ٧-

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١٤ من ابواب غسل الميت - الرواية ١٠-

قلت اما ما عدا الخف منها فلانها ثياب اصابها الدم ، وقد دل الخبر المتقدم  
لحريز وغيره على ان الثوب الذي اصابه دم لا ينزع واما الخف فلانه ليس من جنس  
الثياب والملابس ، والخبر المروى عن زيد منقرد بذكره و الشيخ ترك الفتوى به  
ونسبه الى رواية

**اقول :** ان كان الثوب مرادفا للباس كما هو ظاهر القاموس فالاجود عموم  
الحكم للخف لان اسم اللباس يطلق عليه بلا اشكال كما يطلق على الخاتم والسيف  
**المسئلة الخامسة** قال في كتاب الحدود من المبسوط : اذ ارجم غسل و صلى  
عليه و حكمه بعد الرجم حكم المسلم اذا مات و حكم من يقتل قصاصا يغسل و يصلى  
عليه و يدفن في مقابر المسلمين بالاخلاف ، و روى اصحابنا انه يؤمر بالاعتسال قبل  
الرجم و التحنط و كذلك من وجب عليه القصاص فاذا قتل صلى عليه « انتهى »

جزم في اول كلامه بان المرجوم والمقتص منه يغسلان بعد القتل ، و نسب  
في آخر كلامه تقديم الغسل الى الرواية فهو مشعر بالتوقف في العمل بها ، والظاهر  
ان الوجه فيه تعارض الاخبار ففي خبر مسمع كردين (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال:  
المرجوم والمرجومة يغتسلان ويحنطان ؛ ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يوجهان و  
يصلى عليهما ، والمقتص منه بمنزلة ذلك يغتسل ويتحنط ويلبس الكفن و يصلى عليه  
ومثله مرسل الصدوق عن امير المؤمنين عليه السلام (٢)

ويعارضهما خبر العلابن سيابة (٣) قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام و انا حاضر  
عن رجل قتل فقطع رأسه في معصية الله يغسل ام يفعل بهما يفعل بالشهيد ؟ فقال:  
اذا قتل في معصية يغسل اولامنه الدم ثم يصب عليه الماء صبا ، ولا يدلك جسده الحديث  
فاخذ المفيد والسار والطوسي والحلي بالخبرين الاولين وافتوا بمضمونها ، ووافقهم  
الشيخ في التهذيب ، واخذ في المبسوط بخبر العلابن لتأييده بالعمومات الدالة على

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - الباب المذكور آنفا -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٥ - من ابواب غسل الميت الرواية ١ -

تغسيل كل مسلم ومسلمة .

ويمكن الجواب عن المعارضة باختصاص خبر العلاء بمقتول لم يقدم الغسل على قتله فترتفع المعارضة اذ مع عدم التقديم فلا شك في وجوب تغسيله بعد القتل

### الفصل الثالث

في حقيقة الغسل وما يتبع ذلك

وفيه مسائل

**المسئلة الاولى** اول ما ينبغي البدئة به من الاعمال تتبع مظان النجاسة من اعضاء الميت كالفرج واليدين ، فان كان عليها نجاسة من نجوا ودم ازالها اولاً ثم غسله ، وكذلك لو خرج منه في اثناء الغسل نجاسة بمسح بطنه او بتحريكه ازالها ثم اتم الغسل ، لان ماء الغسل يتفعل بملاقات النجاسة العينية فلا يحصل به الطهارة لان جسد الميت قبل اكمال الغسل نجس عيني ايضاً فهذا المحذور لازم على كل حال بل انما ذلك لاجل الدليل الخاص وهو قوله في خبر يونس (١) اغسل فرجه و انقه ، وفيه ايضاً ، و امسح بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج منه شىء فانقه لان الظاهر منه تقديم النقاء على الغسل

ثم انه لاحد للازالة والطهارة الا النقاء ، فلو خرج منه بول لم يجب فيه التعداد وان قلنا به في غيره بل يكفي ازالة العين ، ثم المراد من تقديم الازالة تقديمها في كل عضو على غسله لا تقديمها على غسل جميع الاعضاء ، يدل عليه قوله في خبر يونس : امسح بطنه فان خرج منه شىء فانقه ، لان مسح البطن متخلل في اثناء الغسل .

**المسئلة الثانية** اختلف الاصحاب في غسل الاموات من اربعة وجوه :

احدها من حيث عدد الاغسال فالمشهور انها ثلثة ، وقال في المراسم : الواجب مرة واحدة بالماء القراح ، ثم عدت من المندوبات تغسيله مرة بماء الصدر ، و مرة بماء الكافور

**وثانيها** ان القائلين بوجود التثليث اختلفوا في وجوب الخليط، فالمشهور ان الغسل الاول بماء السدر، والثاني بماء الكافور، وقال في الوسيلة الواجب تغسيله ثلاث مرات، ثم عد من المندوبات غسله اولا بماء السدر وثانيا بماء الكافور

**وثالثها** في حد الخليط، فالمشهور اعتبار بلوغه حد الاضافة بان يطلق عليه ماء السدر وماء الكافور، و فصل الحلبي فاعتبر بقاء الاطلاق في الغسل الاول و صدق الاضافة في الغسل الثاني

**ورابعها** في ان كلام المائين الخليطين هل يستعمل في جميع الاعضاء او مختص باستعماله في غسل الرأس فقط، المشهور هو الاول، بل لم اجد من نسب الخلاف فيه الى احد، لكن الظاهر من كلام الصدوق في الهداية والفقيد، و من الشيخ في المبسوط هو الوجه الثاني

حجة المشهور من الوجة الاربعة عدة من الاخبار المعتمدة

منها قوله في موثقة عمار (١) الجرة الاولى التي يغسل بها الميت بماء

السدر والجرة الثانية بماء الكافور والجرة الثالثة بالماء القراح

ومنها صحيحة ابن مسكان (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئلته عن غسل الميت

فقال : اغسله بماء وسدر، ثم اغسله على اثر ذلك غسلة اخرى بماء و كافور وذريرة

ان كانت، و اغسله الثالثة بماء قراح، قلت : ثلث غسلات لجسده كله؟ قال: نعم»

هذه صورة الرواية في نسخة الوافي والوسائل لكن في نسخة التهذيب (٣) و

اغسله الثالثة بماء قراح ثلث غسلات، قلت : لجسده كله؟ قال نعم « لكنه خلاف

الاجماع اذ لم يقل احد بتثليث الغسلة الثالثة، والظاهر ان قوله : قلت : كان قبل

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ من ابواب غسل الميت - الرواية ١٠ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -

(٣) باب الاغسال المفروضات و المسنونات (٥) ج ١ ص ١٠٨ - الطبعة الحديثة -

ولا يخفى ان ما رواه في التهذيب مطابق لما اوردته في الوسائل ولعل النسخة الموجودة عند

قوله « ثلاث غسلات » كما في الوافي والوسائل وغلط الكاتب فكتبه مؤخرًا عنه  
ومنها صحيحة الحلبي (١) عنه ايضاً قال : يغسل الميت ثلاث غسلات . مرة  
بالسدر ، ومرة بالماء يطرح فيه الكافور ، ومرة اخرى بالماء القراح  
ومنها حسنة الحلبي (٢) عنه عنه وفيها « ثم تبده بكفيه و رأسه ثلاث مرات  
بالسدر ، ثم سائر جسده ( الى ان قال ) فاذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة  
اخرى بماء وكافور وشيء من حنوطه ، ثم اغسله بماء بحت غسله اخرى ، حتى  
اذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف ثم جففته »  
ومنها خبر سليمان بن خالد (٣) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت  
كيف يغسل ؟ قال : بماء وسدر ، واغسل جسده كله ، واغسله اخرى بماء وكافور ؛ ثم  
اغسله اخرى بماء قلت : ثلاث مرات ، قال : نعم  
وتقريب الاستدلال انه امر في هذه الاخبار بالتثليث ، وايضاً امر فيها بخليط  
السدر والكافور ، وايضاً امر بغسل الميت بالخليطين ، وظاهره غسل جميع جسده  
بل في بعضها التصريح بذلك ، والامر في الجميع ظاهر في الوجوب  
نعم قال في بعضها يغسل مرة بالسدر وفي بعضها بماء وسدر تنبيهاً بالثاني  
على ان المراد خلط الماء بالسدر على وجه يخرج به عن الاطلاق ويطلق عليه ماء  
السدر ولكن لا يبلغ حد استهلاك الماء في السدر ويقال غسله بالسدر كما يوهمه  
التعبير الاول .

واما ما اوهمه بعض الاخبار من المعارضة للاخبار المتقدمة فاما مجمل ،  
او مؤل اضعيف شاذ ، والاظهر ما عليه المشهور

## وهنا فروع

الاول السدر شجرة النبق والمراد هنا ورقها ، والمعتبر هو الغسل بمسحوقه

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت الرواية ٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت الرواية ٦ -

كما نص عليه في المقنعة فلايجزى الاوراق الصحاح  
**الثانى الكافور** طيب معروف ، واعتبر في الفقيه والمقنعة والمراسم والغنية  
 والوسيلة والسرائر ان يكون الغسلة بالكافور الجلال ، والجلال هو الجيد ضد الردي  
 كما نص عليه الحلبي ؛ وليس معناه الخام اى الغير المطبوخ كما زعمه بعض ، و  
 اطلق الشيخ في النهاية والمبسوط ولم يعتبر الجودة و هو الموافق لما بايدينا من  
 الاخبار (١) واعتبر في الاشارة الكافور الخالص و مراده الاحتراز عن الكافور  
 المخلوط بالذريرة كما تضمنه بعض الاخبار (٢) او عدم اجزاء الكافور المخلوط  
 بالسدر كما دل عليه خبر يونس المتضمن لغسل الاواني من خليط السدر ، و اما  
 اعتبار ان يكون كافور الغسل خاما غير مطبوخ فلم اجده في كتب القدماء و انما  
 اعتبروا ذلك في كافور الحنوط وسياتي الحجة عليه انشاء الله تعالى

**الثالث** يعتبر ان يكون الغسل الثالث بالماء القراح كما فى بعض الاخبار  
 (٣) او بماء بحت كما فى خبر آخر (٤) والقراح على زنة سحاب الخالص من كل  
 شىء كما فى الصحاح . او الماء الذى لا يخالطه ثقل من سويق وغيره كما فى  
 القاموس ؛ والبحت بالباء المفتوحة والحاء المهملة الساكنة والتاء المنقوطة بنقطتين  
 من فوق ؛ الصرف والخالص من كل شىء كما فى القاموس

وظاهر القيدان وان كان اعتبار الخلوص من كل خليط حتى الطين والرمل  
 لكن الظاهر ان المراد منهما فى الاخبار هو الخلوص من خليط السدر والكافور  
 على الوجه المعتبر فى الغسلين الاولين فلايقدم اختلاطه بخليط آخر لا يخرج عنه  
 الاطلاق ، بل ولا اختلاطه باحد الخليطين اذا لم يوجب الاضافة ؛ و لذلك ورد فى  
 خبر سليمان بن خالد (٥) ثم اغسله بماء ، واما ما تضمنه خبر يونس (٦) من غسل

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٢ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت الرواية ٦ -

(٦) راجع المصدر المذكور آنفا



الاناء بعد كل غسلة ، فالظاهر انه للتحرز عن وقوع الغسلة الثانية بماء الصدر و الكافور و وقوع الغسلة الثالثة بغير القراح

**الرابع** يجب الترتيب بين الاغسال الثلاثة فيقدم الصدر على الكافور . و يقدم هو على القراح فلواخل بالترتيب اعاد على ما يحصل به

**الخامس** يجب ان يكون كل من الاغسال الثلاثة على ترتيب غسل الجنابة فيبدء في كل منها بغسل الرأس ، ثم الجانب الايمن ، ثم الايسر ، ولاتضم الرقبة الى الرأس بل الشق الايمن منها يضم الى الجانب الايمن والشق الايسر الى الايسر يدل عليه خبر العلابن سيابة (١) الوارد في المقتول الذي ابين راسه لقوله **لَا يَبْرَأُ فِيهِ** بدء بالراس ثم بالجسد ثم يوضع القطن فوق الرقبة ويضم اليه الراس ويجعل في الكفن فان الراس متى قطع فانما يقطع من فوق الرقبة ومع ذلك قال في الخبر ان البدئة بالراس ، ففيه الدلالة الظاهرة على ان الرقبة المتصلة بالجسد لا تغسل مع الراس بل تغسل مع الجسد .

**السادس** لايجزى الارتماس في غسل من الاغسال الثلاثة بل والاصب الذي يشبه الارتماس ، ولذلك خص جواز الثاني في الاخبار بما اذا خيف على الميت تناثر لحمه وجلده كالمجدور والكسير والمحترق (٢) واما غسل الاعضاء المرتبة بالغمس على وجه يحصل معه الترتيب ، فان كان هناك ضرورة تدعو اليه فلا باس والافالاشبه لمنع لان حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا ، والعدول عن الصب الى الغمس اختياراً هنك له في بعض الاحوال .

**السابع** قال في المبسوط : اذالم يوجد كافور ولاسدر غسل بالقراح ، وقال في النهاية : اذالم يكن يوجد لكافور ولاسدر فلا باس ان يغسل بالماء القراح و يقتصر عليه « انتهى » وظاهر العبارتين سيما الثانية هو الاقتصار على الغسلة الثالثة ، و قال في السرائر : واذالم يوجد لغسله كافور ولاسدر فلا باس ان يغسل ثلث غسلات

(١) الوسائل كتاب الطهارة الباب ١٥ - من ابواب غسل الميت - لرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب غسل الميت -

بالماء القراح «انتهى» وظاهره عدم وجوب التثليث ، لكن الاظهر خلافه لعموم قوله في خبر الحلبي : يغسل الميت ثلث غسلات (١) ولا ينافي قوله عقيب ذلك : مرة بالسدر ومرة بالماء يطرح فيه الكافور» لانهم من قبيل ذكر الخاص بعد العام لا يوجب خروج العام عن العموم .

ويؤيد ذلك ماورد في المحرم من انه يصنع به ما يصنع بالمحل غير انه لا يقربه طيبا ( ٢ ) فانه كالصريح في وجوب الغسلة الثانية في المحرم بالماء القراح ، وكذلك الحال في المحل اذا لم يوجد له الكافور لان المانع العقلي كالمانع الشرعي واذا ثبت ذلك في الغسلة الثانية ثبت في الاولى ايضا لعدم القول بالفصل .

ثم ان وجوب الغسلين الاولين بالماء عند فقد الخليط ليس بعنوان البذلية عن الغسل بالماء المخلوط حتى يجب فيهما بنية البذلية بسل الغسل بالخليط مختص بحال ، والغسل بالقراح مختص بحال اخرى وكل منهما واجب اصلي كالتميم بالحجر عند فقد التراب ، ولو وجد الخليط بعد الغسل بالقراح ففي وجوب الاعادة نظر لان المأمور به عند العجز هو الغسل بالماء وقد حصل العجز واتى بالمأمور به والامر يقتضى الاجزاء والاعادة منفية بالاصل لعدم الدليل عليها ، والاخبار الاولى الامر بالخليط تختص بالميت الذي لم يقع عليه غسل فلا تشمل هذا الموضوع ، وتجدد القدرة في المقام كتجدد القدرة لمن عليه الكفارة المرتبة بعد الاتيان بالبدل للعجز عن الاصل .

ان قلت سقوط الغسل الاختياري هنا ليس للبدل عند الاضرار كوضوء الاقطع وصاحب الجبيرة بل انما هو بواسطة الاضرار ووجوب البدل من باب الاكتفاء به مادام الغسل الاختياري متعذراً ، فمتى تجدد القدرة على الخليط وارفع الاضرار وجب الاعادة ، لا اقل من الشك في ذلك فيرجع الى عدم ترتب الاثر من زوال الحدث والخبث الموجبين لتغسيله بالغسل الاختياري .

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٤ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٣ - من ابواب غسل الميت -

قلت استصحاب الحدث و الخبث هنا متعذر لان ظاهر قوله : يغسل الميت ثلث غسلات» حصول الطهارة له بالاغسال الاضطرارية كالاختيارية فالطهارة متيقنة . نعم لودل دليل على اعادة الغسل بعد القدرة على الخليط دل ذلك على ان وجدان الخليط ناقض للطهارة كمنقضى التيمم بالماء اذا وجد ، وهذا الدليل هنا مفقود فوجب استصحاب الطهارة المتيقنة ، ومن ذلك يتضح ان جميع آثار الطهارة الاختيارية تترتب على الطهارة الاضطرارية يحصل بها الطهارة لجسد الميت فلا يجب بعدها غسل ولاغسل لان المس وقع بعد تطهير الميت .

**الثاني** لو وجد من الماء ما لا يكفي الالغسل واحد تعين الغسلة الثالثة لمرسلة محمد بن علي (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الميت والجنب يتفقان في مكان لا يكون فيه الماء الا بقدر ما يكفي به احدهما ، أيهما اولي ان يجعل الماء له ؟ قال يتيمم الجنب ، ويغتسل الميت بالماء «لان في قوله : بالماء» تنبيهاً على ان الواجب عند الاعواز ترك الخليط وغسل الميت بالقراح مرة واحدة ولو وجد ما يكفي لغسلين وجب ان يكون الثاني بالقراح للاولوية المستفادة من الخبر ، ويتخير في الاول بين كل من الخليطين لعدم المرجح ، واما اسقاط القراح في الصورتين واثبات خليط الصدر في الصورة الاولى واثبات الخليطين مرتباً في الصورة الثانية فطرح للخبر بوجه اعتباري . و هل يجب ان يمّم الميت بدلا من الغسل الذي سقط لاجل العجز و احدا كان او اثنين ؟ وجهان اقر بهما عدم ، لظهور الخبر المتقدم في كفاية الغسل الواحد بالماء ، و ايضا الادلة العامة غير شاملة للمقام فان قوله تعالى : ولم تجدوا ماء فتيمموا (٢) وقولهم (ع) : يكفيك الصعيد عشر سنين (٣) وقولهم : هو بمنزلة الماء (٤) كل ذلك مختص بالتيمم الذي يجب على المكلف ايقاعه على نفسه ، و اما ما

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب التيمم - الرواية ٥ -

(٢) سورة المائدة - الآية ٩ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب التيمم - الرواية ٧ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ من ابواب التيمم - الرواية ٣ -

يجب ايقاعه على الميت فخارج عن موردها كخروج غسل المولود عنها، فمقتضى القاعدة نفى التيمم حتى في الميت الذي تعذر الماء لغسله .

وانما قلنا فيه بالوجوب اعتماداً على ماورد فيه من الاخبار الخاصة ، والدليل الذي دل على ان الميت الذي يتعذر استعمال الماء في جسده يممم، مطلق يقتضى بظاهره جواز الاكتفاء بتيمم واحد ، فاذا لم يجب البديل عن كل من الاغسال الثلاثة عند تعذر جميعها فمع تعذر بعضها اولي ، وبعض من جزم بوجوب الجمع بين التيمم والغسل عند تعذر بعض الاغسال جزم عند تعذر الجميع بكفاية تيمم واحد ولا يخلو عن غرابة .

**المسألة الثالثة** لو تعذر تغسيل الميت بالماء اما لفقده او لخوف تناثر لحمه وجلده وجب ان يممم ، نص عليه في المقنعة ؛ والتهديب ، والنهاية ، والمبسوط ، و المراسم ، والوسيلة ، والسرائر ، يدل على حكم الفقيد خبر عبد الرحمن بن ابي نجران (١) سئل ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن ثلثة نفر كانوا في سفر: احدهم جنب ، والثاني ميت ، والثالث على غير وضوء وحضرت الصلوة ومعهم من الماء قدر ما يكفي احدهم من يأخذ الماء و كيف يصنعون؟ قال : يغتسل الجنب ، ويدفن الميت بتيمم ، ويتيمم الذي هو على غير وضوء ، لان غسل الجنابة فريضة ، وغسل الميت سنة ، والتيمم للاخر جائز ولا يعارضه خبر ابن الحجاج (٢) في قوله : ان الميت يدفن، لانه مطلق والخبر الاول مقيد فيحمل على ان الميت يدفن بتيمم .

ويدل على حكم المجدور وامثاله خبر زيد بن علي (٣) عن علي عليه السلام ان قوما اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله مات صاحب لنا وهو مجدور فان غسلناه انسلخ فقال : يمموه»

(١) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ١٨ من ابواب التيمم .الرواية ١-

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ من ابواب التيمم -الرواية ٤ -

(٣) عن آباءه عن علي (ع) راجع الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ١٦ عن ابواب غسل

## وههنا فروع

**الاول** ظاهر الخبرين كالفتاوى كفاية تيمم واحد

**الثاني** لو زال العذر قبل الدفن وجب الغسل لان الخبر الاول دل على ان الجنب يغتسل و ان المحدث يتيمم ، ولم يقل في الميت انه يتيمم بل قال: يدفن بتيمم فلو لا ان المراد هو التنبيه على ان المعتبر استمرار العذر الى الدفن لم يكن لتغيير اسلوب الكلام في الميت وجه ظاهر ، وعلى هذا فيجب اعادة الصلوة عليه بعد الغسل لانه اذا كان الشرط استمرار العذر الى الدفن فزال العذر قبله كاشف عن فساد التيمم وفساده مستلزم لفساد الصلوة عليه

**الثالث** قال المفيد في المقنعة يمسح عنى المجدور بالتراب كما يمسح الحي العاجز بالزمانة عند حاجته الى التيمم من جنباته فيمسح وجهه من قصاص شعر راسه الى طرف انفه ويمسح ظاهر كفيه « انتهى »

و فيه اشعار بان مسح باطن الكفين بالضرب على الارض خارج عنده عن افعال التيمم ، مع ان خبر الفضل بن عمر (١) مشعر بدخوله فيها وفيه قلت لابي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ما تقول في المرئة تموت في السفر مع الرجال ليس لها فيهم ذورحم ولا معهم امرئة ما يصنع بها؟ قال : يغسل منها ما اوجب الله تعالى عليه التيمم « الى ان قال » فكيف يصنع بها؟ قال : يغسل بطن كفيها ، ثم يغسل وجهها ، ثم يغسل ظهر كفيها « الخبر » فانه كالصريح في ان الاعضاء الثلاثة التي منها باطن الكفين كلها مما اوجب الله تعالى عليه التيمم

واما اعتبار كون التيمم ههنا بضر بتين او بضرية واحدة فهو مبني على الخلاف في تيمم الحي

ثم انه لم يثبت ان التيمم الواحد بدل الغسلة الثالثة وعن الاغسال الثلاثة لكونها بمنزلة عمل واحد فلا يجب التعرض في نيته لذلك بل يكفي ان ينوى به التيمم المفروض

ايقاعه على الميت قربة الى الله

**الرابع** تيمم الميت وان كان مبيحا لارافعا بدليل انتقاضه لوجدان الماء على ما تقدم ، الا ان ظاهر الاخبار ، انه بمنزلة الغسل فيترتب عليه ما يترتب على الغسل فيجوز بعده تكفينه والصلوة عليه ودفنه ، واذامسه انسان بعد ذلك لم يجب به غسل ولا غسل و كان بمنزلة مس الميت الذي غسل بالماء

**المسئلة الرابعة** اذا خرجت نجاسة من الميت بعدا كمال الغسل لم يجب اعادته وان كانت منيا او بولا لدلالة الاخبار المستفيضة على انه تغسل النجاسة ولا يعاد الغسل (١) وهو الظاهر من القدماء بل المصرح به في بعض كلماتهم. فلا اشكال في ذلك كمالا اشكال في وجوب ازالة النجاسة عن جسد الميت اذا كان خروجها قبل تكفينه

واما اذا كان بعد التكفين ففيه اقوال:

**احدها** للشيخ في المبسوط والنهاية قال في المبسوط : اذا خرج شيء من الميت من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسل منه ولم يجب عليه اعادة الغسل ، فان اصاب ذلك كفته قرض الموضع منه بالمقراض ، ومثله في النهاية قوله : غسل منه « يعني من الجسد اذا كان قبل التكفين قوله : فان اصاب ذلك كفته قرض » يعني اذا كانت الاصابة بعد التكفين قرض بالمقراض وترك نجاسة البدن بحالها

وخالصة هذا القول ان النجاسة في البدن بعد التكفين تترك بحالها سواء اصاب الكفن ام لم تصبه ، غير انه اذا اصاب الكفن لم يجرد من اكفانه لتغسيلها بل يترك الكفن بحاله و يقرض موضع النجاسة منه بالمقراض

**وثانيها** للطوسي في الوسيلة و هو مثل ذلك الا في وجوب القرض فقال باستحبابه

**وثالثها** للصدوق في الفقيه قال : فان خرج منه شيء بعد الغسل فلا يعاد غسله لكن يغسل ما اصاب الكفن الى ان يوضع في اللحد ، فان خرج منه شيء في

لجده لم يغسل كفنه ولكن تقرض من كفنه (الى آخر ما ذكره).  
 واما الاخبار الواردة في الباب فروى عبدالله بن يحيى الكاهلي (١) في الحسن  
 عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال اذا خرج من منخر الميت الدم او الشئء بعد الغسل  
 فاصاب لعمامة او الكفن قرض بالمقرض « و في رواية اخرى حسنة كالصحيح  
 رواها ابن ابي عمير واحمد بن محمد عن غير واحد من اصحابنا (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال : اذا خرج من الميت شئء بعد ما يكفن فاصاب الكفن قرض من الكفن «  
 و في مرسله ابن ابي عمير (٣) عنه عليه السلام اذا خرج من الميت شئء بعد ما يكفن  
 فاصاب الكفن قرض منه»

دلت الاخبار الثلاثة على ان موضع النجاسة من الكفن لا يغسل بل يقرض، و  
 فيه الدلالة على اشياء

**احدها** ان الكفن بعد درج الميت فيه اذا اصابته النجاسة لا ينزع عنه لغسلها بل  
 يترك بحاله، و يقرض موضع النجاسة منه بالمقرض  
**وثانيها** ان النجاسة السارية من البدن الى الكفن تترك في البدن بحالها و  
 لا يجب ازالتهاعنه

**وثالثها** ان الدم الخارج من المنخر قد يكون قليلا لا يلزم من قرضه  
 كشف شئء من جسد الميت ، وقد يكون كثيرا يلزم منه كشف بعض جسده ، وقد  
 اطلق القرص في الاخبار الثلاثة من غير تفصيل فيدل على انه مع لزوم الكشف  
 لايجرد الميت لغسله و لا تبديل الكفن لان الميت لا يستحق من تركته اكثر من كفن  
 واحد بل ولا يجب ان يرقع و موضع القرص لان الرقعة زيادة في الكفن الواجب  
 فلا تجب .

وقد اتفق القدماء في ظاهر كلماتهم على فهم هذه المعاني من هذه الاخبار

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٤ -

(٢) راجع المصدر المذكور آنفا -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -

غير انهم اختلفوا من وجه آخر فقال الصدوق : لو جاز ترك بعض جسد الميت مكشوفاً فانما هو عند وضعه في اللحد ، لانه في هذه الحال يكشف عن وجهه و يعلى عقدا كفانه . و الافستر جميع جسده قبل ذلك في حال الصلوة وغيرها و اجب ، فوجب التاويل في الاخبار بحملها على خروج النجاسة بعد الوضع في اللحد ، و اما قبل الوضع فيجب غسل النجاسة من بدنه لقولهم **عَلَيْهِمَا** : اذا غسلت الميت ثم احدث بعد الغسل فانه يغسل الحدث ولا يعاد الغسل (١) فان قوله : يغسل الحدث ، شامل لما قبل التكفين و ما بعده ، و شامل ايضا لكل ما اصابه الحدث جسداً كان او كفنا .

و اجاب عنه الشيخ بان هذا الاطلاق مقيد بما في الخبرين الاخيرين من قوله : اذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فاصاب الكفن قرص ، فانه يدل على ان اصابة النجاسة بعد الكفن لا توجب غسل البدن ولا الكفن بل يقرض الكفن وان لزم منه كشف بعض الجسد ، و اما قول بعضهم ان القرص اتلاف للمال فالغسل اولى ، فهو اجتهاد في مقابل النص

نعم المتيقن من اخبار القرص هو ما اذا كان القراضه شيئاً قليلاً بالنسبة الى بقية الكفن ، واما اذا كان كثيراً فعموم الاخبار له غير واضح لان العدول عن التعبير بالقطع الى القرص كانه يعطى ان يكون الباقي منه بعد القرص اكثر الكفن بحيث يصدق انه قرص منه شيء ، وحينئذ فهل يغسل او يترك على حاله ، الاشبه الثاني لانه اذا لم تجز الغسل مع القلة فمع الكثرة اولى ، واما الرجوع الى عمومات الغسل فممنوع لان موردها مختص بما قبل التكفين

المسئلة الخامسة هل يوضأ الميت قبل تغسيله؟ اقول :

**احدها الوجوب** ، وهو ظاهر المقنعة قال يوضأ الميت يغسل و جهه وذراعيه و يمسح براسه ، و ظاهر قدميه ، و يوافق ظاهر الشيخ في الاستبصار قال ما حاصله : انه اذا كان غسل الميت غير غسل الجنابة و جب ان يثبت فيه الوضوء لقولهم **عَلَيْهِمَا** كل



غسل معه وضوء الا الجنابة (١) وقال في النهاية ان العمل باخبار الوضوء احوط  
وثانيتها انه مندوب اختاره في الغيبة قال و استحبان يوضؤه بعد ذلك على قول

الاكثر من اصحابنا

و ثالثها المنع و هو اختيار الشيخ في الخلاف قال غسل الميت كغسل الجنابة  
ليس فيه وضوء ، قال : وقال الشافعي : يستحب ان يوضأ ويمضمض و ينشق ، و قال  
ابو حنيفة يوضأ و لا يمضمض و لا ينشق انتهى موضع الحاجة من كلامه و وافقه  
الحلى في صريح السرائر و هو ظاهر المقنع والهداية و الفقيه و الوسيلة لسكوتهم  
عن ذكره مع تعرضهم لواجبات التجهيز و مندوباته و اما الاخبار فصنفان

احدهما ما دل على وجوبه عموماً و خصوصاً اما العموم فقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ كل غسل معه وضوء  
الا الجنابة (٢) لان غسل الميت غير الجنابة و اما الخصوص ففي خبر حريز (٣)  
و خبر عبدالله بن عبيد (٤) و خبر ابي خثيمة (٥) يوضأ وضوء الصلوة

وثانيتها ما دل على نفيه و هو قولهم (ع) في اخبار كثيرة ان غسل الميت مثل  
غسل الجنابة « او ان الميت جنب فتغسل غسل الجنابة (٦) ويؤكده الاخبار الكثيرة (٧)  
المتضمنة لاعمال الغسل و مقدماته الواجبة و المندوبة الى درج الميت في الكفن  
وسكوته عن ذكر الوضوء و دلالتها على النقي اقوى من دلالة الصنف الاول على  
الثبوت .

اما قولهم كل غسل معه وضوء الا الجنابة فالظاهر و روده لاثبات الوضوء

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ من ابواب الجنابة -

(٢) راجع المصدر المذكور آنفا -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ من ابواب غسل الميت الرواية ٢ -

(٥) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب غسل الميت الرواية ٤ -

(٦) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب غسل الميت -

(٧) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت -

في الاغسال المطلوب من الاحياء ايقاعها على انفسهم ؛ و المراد منه ان الصلوة لا تستباح بتلك الاغسال بل يجب ضم الوضوء اليها لاستباحتها لان القرآن يشهد بذلك حيث قال : اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الى قوله وان كنتم جنبافاطهروا (١) فدل صدر الاية على ان الوضوء للصلوة واجب على كل محدث الا الجنب ، وعلى هذا فغسل الميت غير مشمول لهذا الدليل وخارج عن هذا الموضوع .

واما قولهم : يوضأ وضوء الصلوة فهو وان كان ظاهراً في غسلات الوضوء ومسحاته لانه الوضوء الحقيقي لكنه دل اخبار اخر على انه يوضأ بماء وسدر ، او يوضأ بالاشنان ، فيقوى الظن بان المراد من الوضوء معناه اللغوى وهو التنظيف ، والغرض تنظيف وجهه ويديه قبل الغسلات ، اما بماء قراح ، او بماء وسدر ، او بماء واشنان ، عبر بوضوء الصلوة لاشتماله في الصورة على غسلات الوضوء ، والتسمية من باب التشبيه والمجاز .

يؤكد هذا الظن خبر يعقوب بن يقطين (٢) قال : سئلت العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت افيه وضوء الصلوة ام لا ؟ فقال : غسل الميت تبده بمراقفه فتغسل بالحرص ، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ، ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات «الخبر» وذلك لان اصل المقصود هو السؤال عن اشتمال غسل الميت على وضوء الصلوة فلا بد من ان يكون الجواب مشتملاً اما على اثباته او على نفيه ، ولا تعرض فيه للاثبات جزماً لانصا ولا ظاهراً .

نعم ذكر في الجواب غسل اعضاء الوضوء المرافق منها بالحرص والوجه والرأس بالسدر ، فيدل بدلالة الايماء على ان المراد من وضوء الصلوة غسلات وضوء الصلوة دون مسحاته ، و ايضاً غسلها بالحرص و السدر دون الماء ؛ فدل على نفي الوضوء المعمود باثبات غيره ، وعلى ان المراد من الوضوء في سائر الاخبار معناه المجازى دون الحقيقي فكأنه سمي غسل مواضع الوضوء بالحرص والاشنان باسم

(١) سورة المائدة - الاية ٩٥

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٧ -

الوضوء ، وقبل يوضأ وضوء الصلوة تورية من باب التقية لان المشهور بينهم وجوب ذلك او استحبابه .

**المادة السادسة** تغسيل الميت عبادة فلا تصح الابنية ، و كل من الاغسال الثلاثة عمل مستقل فتحتمل الى نية مستقلة ، ولذلك قال في الاشارة : من الفروض تجديد النية في تغسيله الثلاثة .

فهم لا يجب اتحاد المباشر لافي الثلاثة ولا في واحد منها ، فاذا قام بعض الاولياء بتغسيله و غسل راسه ، ثم بداله في الاتمام و قام غيره فغسل جانبه الايمن ، ثم ثالث فغسل جانبه الايسر كان مجزيا لان كلا من الابعاض واجب كوجوب الكل بل وجوب الكل عين وجوب الابعاض فينوي الاخير ان ما بقى من العمل لانه جزء من العبادة فيحتاج الى نية «نعم» اذا اتحد المباشر كفي هذه الاستدامة الحكمية في البقية بخلاف صورة التعدد فان المباشر الثاني لا يباشر الابنية مبتدئة

## الفصل الرابع

### في السنن والآداب

وهي كثيرة:

منها رفع الميت عن الارض بوضعه على مثل سريرا وساجة . قاله الصدوقان والشيخان واتباعهما ، لقوله في خبر يونس وضعه على المغتسل مستقبل القبلة (١) فان المغتسل في اللغة وان كان موضع الغسل بقول مطلق لكن المراد منه هنا ما ذكرناه لقوله في صحيحة سليمان بن خالد: اذا مات لاحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة وكذلك اذا غسل يحفر له ووضع المغتسل تجاه القبلة (٢) لان قوله : يحفر له موضع المغتسل « ظاهر في ان الحفيرة تحفر في نفس الموضع الذي وضع المغتسل فيه فلا بد من ان يكون آلة مثل السرير ليتمكن من حفر حفيرة تحته ،

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ من ابواب الاحتضار - الرواية ٢ -

و الفرض اكرام الميت المؤمن بان يرفع عن الارض ولا يطرح عليها عريانا ، ولا يحصل ذلك بوضعه على موضع مرتفع من الارض و ان امن من تلتخ جسده بالتراب .

و اما قول صاحب المجمع في تفسير الساجدة . في حديث الميت و تغسيله على ساجدة و هى لوح من الخشب المخصوص المشعر بان الساجدة منصوبة فى الاخبار بعينها ، فلم اجده فيما حضرنى من كتب الاخبار و انما وجدت هذه اللفظة فى كتب القدماء

ومنها ووضعه على المغتسل مستقبل القبلة على هيئة استقبال المحتضر لقوله فى خبر الكاهلى استقبال باطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة (١) لكنه ليس ذلك بواجب لصحيفة يعقوب بن يقطين (٢) قال سئلت ابا الحسن الرضا (ع) عن الميت كيف يوضع على المغتسل ، ووجهها ووجهه نحو القبلة ، او يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال: يوضع كيف تيسر»

ومنها ان يغسل تحت سقف ولا يغسل تحت السماء، قاله فى النهاية والمبسوط والوسيلة والغنية لصحيفة على بن جعفر رضي الله عنه عن اخيه (٣) قال : سئلت عن الميت هل يغسل فى الفضاء؟ قال : لا باس و ان ستر بستر فهو أحب الى «الخبر» القضاء هو الخلاء الفارغ الواسع من الارض ، و المراد من الستر فى الجواب ما يكون شاغلا لذلك الفضاء على وجهه يكون ساترا أى حائلا بينه و بين السماء بسقف او خيمة ومنها اعداد حفيرة لصب الغسالة لقوله فى خبر سليمان بن خالد : و كذلك اذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه ووجهه القبلة (٤)

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٢ من ابواب غسل الميت - الرواية ٥ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٠ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ من ابواب الاحتضار - الرواية ٢ -

ومنها ترك انصباب الغسالة في الكنيف، لمكاتبة الصفار (١) هل يجوز ان يغسل الميت ومائه الذي يصب عليه يدخل الى بئر كنيف؟ او الرجل يتوضأ وضوء الصلوة ان ينصب ماء وضوءه في كنيف؟ فوقع عليه السلام : لا يكون ذلك في بلا ليع « قوله : لا » هو الجواب يعني لا يجوز انصباب ماء غسل الميت او ماء وضوء الصلوة في الكنيف ، واما انصباب ذلك في البالوعة فلا باس ، الكنيف هو الموضع المعدل للخلاء بولا كان او غائطاً ، والبالوعة بئر ضيق الرأس يجرى فيها ماء المطر ونحوه

ومنها انه متى ينزع قميص الميت قبل الغسل او بعده نزع من طرف رجله ، وان كان جيبه ضيقاً جاز فتنه ليتسع في خروجه لصحيفة عبدالله بن سنان ( ٢ ) قال قلت لابيعبدالله عليه السلام كيف اصنع بالكفن ، قال : تؤخذ خرقة (الى ان قال) ثم يخرق القميص اذا غسل وينزع من رجله «الخبر» وعلى هذا فلا يجب الاستيذان من الورثة اذا كان الغاسل اجنبياً باشر الغسل باذن الاولياء ، و لا ضمان عليه و لا على الولي لان الخرق قد وقع باذن الشارع

ومن هنا يظهر ان الخرق ليس مندوباً في حد ذاته كما قيل بل انما يندب اذا توقف اداء الوظيفة المندوبة عليه فلو كان الجيب واسعاً وامكن نزع القميص بلا خرق لم يجز الخرق لانه تضييع للمال

ومنها انه اختلف الاخبار في نزع القميص عن الميت حال الغسل ففي خبر يعقوب بن يقطين (٣) انه لا يغسل الا في قميص» وفي خبر سليمان بن خالد ( ٤ ) قلت فما يكون عليه حين يغسله قال : ان استطعت ان يكون عليه قميص فيغسل من تحت القميص «الخبر» يعني ان استطعت ان يكون عليه قميص فلا تنزعه واغسله من تحته ، ومثله خبر ابن مسكان (٥) قلت : يكون عليه ثوب اذا غسل؟ قال : ان

(١) الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ٢٩- من ابواب الاحتضار الرواية ١

(٢) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢- من ابواب التكفين - الرواية ٨

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ٧-

(٤) الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ٦-

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ١-

استطعت ان يكون عليه قميص تغسله من تحته « فالأخبار الثلاثة متفق الدلالة على ان الميت لا ينزع عنه القميص بل يغسل فيه

ويعارضها حسنة الحلبي (١) لقوله عَلَيْهِ فيما اذا اردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوبا يستر عنك عورته ، اما قميصا او غيره « وخبر يونس (٢) اخرج يده من القميص و اجمع قميصه على عورته ، وارفعه من رجليه الى فوق الركبة « الخبر « و المراد من ستر العورة ، بالقميص في الخبر الاول انما هو - و جمعه على العورة كما ورد في الخبر الثاني

قال في محكي الخلاف : يستحب غسله عريانا مستور العورة ؛ اما بقميصه او ينزع القميص ويترك على عورته خرقة « انتهى » فاعتمد على الطائفة الثانية وافتي باستحباب غسله عريانا مستور العورة لقوة اسنادها وراحة دلالتها ، بخلاف الطائفة الثانية لان مدلولها غسل الميت في قميصه واذا جمع القميص على عورته وغسله في هذه الحال كما دل عليه الاخبار الثانية فقد غسله في قميصه فترفع المعارضة بين الطائفتين

ومنها تلبيخ اصابعه ، قال في النهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة : يعنون به اصابع اليدين لانه المنصرف اليه عند الاطلاق ، وبه صرح المفيد ، لكن الحلبي استحب تلبيخ كل مفصل لقوله عَلَيْهِ في خبر الكاهلي (٣) ثم تلبيخ مفاصله « وهو اولى . واما قولهم : اذا غسلتم ميتا فارفقوا به ولا تغمزوا له مفصلا (٤) فلا ينافي خبر التلبيخ لان غمز المفصل غير تلبيخه . قال في القاموس : غمز بيده يغمره شبه نخسه ، وقال ايضا نخس الدابة كنصر وجعل غرز مؤخرها او جنبها بعود « انتهى » فالنهي عنه انما هو لما فيه من العنف ولا بد من ان يكون التلبيخ برفق لعموم قولهم ارفقوا به ، فان امتنع

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ٢

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت - الرواية ٥

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ من ابواب غسل الميت الرواية ١ -

الاصابع تركها بحالها لعموم قوله في خبر الكاهلي : فان امتنعت عليك قد عها  
 ومنها غسل الفرج قبل كل من الغسلات الثلث بما يغسل به الميت ثلث مرات  
 لخبر الكاهلي (١) قال : ابدء بفرجه بماء السدر و الحرض فاغسله ثلث غسلات (و  
 قال في الغسلة الثانية) فابده بفرجه بماء الكافور فاصنع كما صنعت اول مرة ، اغسله بثلث  
 غسلات بماء الكافور والحرض (وقال في الغسلة الثالثة ) ثم رده على ظهره ثم اغسله  
 بماء قراح كما صنعت اول ابتداء بالفرج «الخبر» وبمضمونه افتى في النهاية والمبسوط  
 ومنها غسل يدي الميت امام كل غسلة ثلث مرات ، يغسلها بذلك الماء الذي يغسل به  
 الميت مضافا كان او مطلقا ، و الحجية عليه خبر يونس (٢) لقوله : اغسل يده ثلث  
 مرات كما يغتسل الانسان من الجنابة (وقال في الغسلة الثانية ) وافعل به كما فعلت  
 في المرة الاولى ابدء بيديه (وقال في الغسلة الثالثة ) : اغسله بالماء القراح كما  
 غسلت في المرتين الاوليين وقوله في الغسلة الثالثة : اغسله بالماء القراح ، قرينة على ان  
 غسل يديه في الغسلتين الاوليين انما هو بالسدر والكافور الاوليين  
 ومنها مسح بطن الميت برفق قبل كل غسلة من الغسلتين الاوليين ، ولا يمسه في  
 الثالثة لخبر الكاهلي لانه قال في الغسلة الاولى : و امسح بطنه مسحا رقيقا (وقال  
 في الثانية ) : و امسح يدك على بطنه مسحا رقيقا (٣) وسكت عن ذكره في الثالثة ،  
 ومثله خبر يونس ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة الا ان تكون حاملا فلا يجوز  
 المسح لقول النبي ﷺ في خبر ام انس : و ان كانت حبلية فلا تحركها (٤) .  
 ومنها البدئة بالشق الايمن عن الرأس في كل غسلة لقوله في خبر الكاهلي :  
 فابده بشقه الايمن من رأسه ولحيته ثم تثنى بشقه الايسر .

ومنها التثليث في كل غسلة من الثلث لخبر الكاهلي حيث قال عند بيان الغسلة

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ٥

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -

(٤) الوسائل كتاب الطهارة الباب ٦ من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -

الاولى : امسح يدك على ظهره و بطنه بثلاث غسلات ، و عند بيان الثانية : اغسله بثلاث غسلات بماء الكافور ، وفي الثالثة : اغسله بماء قراح كما صنعت اولا **ومنها** ان من يصب الماء على جسد الميت لا يقطع الصب الى ان يفرغ الغاسل في كل غسلة ، ولعله لقوله في خبر الكاهلي عند بيان كل غسلة : اغسله بماء من قرنه الى قدمه « اذ ليس المراد استيعاب الغسل بجميع الجسد لان اعتبار ذلك في كل غسل معلوم بالضرورة فلا بد من حمله على انه لا يقطع الصب و يستمر الى الفراغ من الغسل في كل غسلة .

**ومنها** ان لا يجعله الغاسل بين رجليه بل يقف على جانبه ، قاله الشيخان في المقنعة و المبسوط ، قال في الذكري : وفي خبر عمار عن الصادق عليه السلام لا يجعله بين رجليه بل يقف من جانبه « انتهى » وفي النهاية و الوسيلة والغنية يقف على جانبه الايمن ، والخبر مطلق ولعل القيد استفيد من استحباب التيامن

**ومنها** دعاء الغاسل عند تقليب الميت من اليسار الى اليمين او بالعكس بما تضمنه خبر سعد الاسكاف (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال : ايما مؤمن غسل مؤمنا فقال اذا قلبه : ( اللهم ان هذا بدن عبدك المؤمن وقد اخرجت روحه منه و فرقت بينهما فعفوك عفوك ) الاغفر الله له ذنب سنة الا الكبائر «

ومنها الرفق بالميت في جميع الاحوال مؤمنا كان او مخالفا لخبر عثمان النوفلي (٢) اذا غسلت ميتا فارق به « لكن في خبر حمزان بن اعين (٣) اذا غسلت الميت منكم فارقوا به «

**ومنها** ما تضمنه خبر يونس وهو قوله بعد ذكر الغسلة الاولى ثم صب ذلك الماء من الاجانة واغسل الاجانة بماء قراح ، واغسل يدك الى المرفقين ، وقوله بعد ذكر الغسلة الثانية : ثم اغسل يدك الى المرفقين والآنية (٤) وظاهر

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -

(٢) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٩ - من ابواب غسل الميت الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ - من ابواب غسل الميت الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -



الخبر الا كنفاء بغسل اليدين والآنية « مرة واحدة ، و اما بعد الغسلة الثالثة فظاهر كلام المفيد انه يغسل يديه الى المرفقين ، ثم يكفنه ، و وافقه السار والطوسي وقال الشيخ في النهاية والمبسوط ، انه يتوضأ وضوء الصلوة ثم يكفنه ، وان ترك تكفينه حتى يغتسل كان افضل الا ان يخاف على الميت بان يظهر حادثه ، فيبدء بتكفينه ، يدل على قول المفيد خبر عمار (١) لقوله : ثم تغسل يدك الى المرافق ورجليك الى الر كبتين ثم تكفنه « واما غسل اليدين الى المنكبين كما في خبر يعقوب (٢) او الى العاتق كما في خبر محمد بن مسلم (٣) فمحمول عند المفيد على اقصى مراتب الفضل . واما وضوء الصلوة فلم اجد عليه دليلا من الاخبار الا ان يكون غسل اليدين الى المرافق في خبر عمار كناية عنه وهو بعيد ، وعلى قول الشيخ فالوضوء المندوب للتكفين كالوضوء لقراءة القرآن ودخول المسجد طهارة تنظيفية لا طهارة حدثية ؛ فاذا اراد الصلوة بعد غسل المس فلا بد من وضوء لاستباحة الصلوة ورفع الحدث قبل الغسل او بعده ولا يجزى عنه الوضوء للتكفين

**ومنها** اكنار الماء لغسل الفرج في الغسلات الثلث كما في النهاية ، او لغسل الحقوين وما تحتهما كما في المبسوط لقوله في خبر الكاهلي ثم ابدء بفرجه بماء السدر والحرص فاغسله ثلث مرات واكثر من الماء (٤) و منها تنشيف جسد الميت بعد الاغسال لقوله في خبر عمار ثم جففه بثوب نظيف ، ثم تغسل يدك الى المرافق ورجليك الى الر كبتين ، ثم تكفنه (٥) و ظاهر الخبر ان غسل اليدين مؤخر عن التنشيف ، وفي المتن ان العكس اولى

**ومنها** ان لا يقعده في حال من الاحوال لقوله في خبر الكاهلي : و اياك ان

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ من ابواب التكفين - الرواية ٣ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب التكفين - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب التكفين - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت الرواية ٥ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ١٠ -

تقعده ، واما خبر الفضل بن عبد الملك (١) عن الصادق عليه السلام من انه قال : اقعده و اغمر بطنه غمزا رفيقا « فقال الشيخ : ان قوله : اقعده » موافق للعامة و لسنا نعمل عليه ، و الوجه فيه التقيّة

ومنها ان لا يقلم منه ظفر ولا يقص منه شعرا بحلق و نتف ، و لا بتسريح بمشط و نحوه لمرسلة ابن ابي عمير (٢) عن الصادق (ع) : لا يمس من الميت شعرا ولا ظفر فان سقط منه شيء فاجعله في كفنه « لان المس عام للجميع ، و به افتى القدماء نصا من بعضهم و ظاهر أمن آخرين

نعم لا بأس بامرار اليد على مواضع الشعرا يصل الماء الى ما تحته لانه غير مشمول للنهي ، فان مس الشعر مثلا منصرف الى مسه بقصد الحلق و الازالة ، و اما الوسخ فان كان على ظاهر البدن و جب ازالته لتوقف صحة الغسل عليها و ان كان في الباطن و تحت الظفر فلا دليل على تخليله

ولو سقط من الميت شعر جعله في كفنه للمرسلة المتقدمة ، و اذا انفصل عنه قبل الغسل لم يجب غسله للاصل

وقيل بل يغسل لخبر عبد الرحمن (٣) : عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق منه او يقلم ظفره قال : لا يمس منه شيء اغسله و ادفنه « فارجع الظمير في قوله : اغسله و ادفنه « الى ذلك الشيء و جزم بوجوب غسله ، ثم تردد في ان الواجب في الشعر الساقط هل هو الغسلات الثلث او الغسل بماء قراح و لومرة واحدة و يندفع بان قوله في السؤال : فيحلق او يقلم « استفهام ، معناه هل يجوز احدهما ! فاجيب بان شيئا منهما غير جائز فلا يمس شيى من شعره و ظفره بل يغسل الميت كما هو و يدفن ؛ و ليس اخبارا عن انه حلق منه شيء او قلم حتى يكون الضمير في الموضوعين راجعا الى ذلك الشيء و اذ لو حمل على الاخبار لما بقى معنى لقوله : لا يمس منه شيء «

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٩ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١١ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١١ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -

و منها ان لايسخن الماء لغسل الميت ولو لمقدماته الواجبة او المندوبة لقولهم عليهم السلام : لايسخن لميت الماء ولا يعجل له النار (١) فالكراهة تختص بماء سخن بالنار ولذلك قال في المقنعة : ويكره ان يحمى الماء بالنار لغسله ، وقال سائر لا يغلى الماء لغسله ، قوله : ولا يعجل له النار» ان غسل الميت بالماء المسخن بالنار نوع تطير لعاقبة امر الميت ، ولكن قال في الاشارة ويغسله بماء بارد مع الاختيار وفيه الدلالة على كراهة الحار ولو كان بغير النار كالشمس ومياه العيون التي تنبع منها الماء الحار

ولعله يستدل عليه بقولهم : لايقرب الميت ماء حميما (٢) لان الحميم هو الحار ضد البارد ، ويستثنى من ذلك ضرورة البرد لما رواه الصدوق مرسل (٣) قال ابو جعفر عليه السلام : لايسخن الماء للميت « وروى في حديث آخر (٤) : الا ان يكون شتاء باردا فتوقى الميت مما توقى منه نفسك » يعني اذا خفت البرد جاز الاسخان لان الاسخان في هذه الصورة ليس للميت بل لوقاية نفسك ، وان حصل منه وقاية الميت من البرد بالتبع فلا طيرة فيه والله العالم

### قال : المبحث الثاني في التكنين

وفيه فصول الاول يجب درج الميت في الكفن الموجود كفاية ويستحب بذله مؤكداً الى قوله ويستفاد من بعض الاخبار وضعهما فوق القبران لم تجع لامع الميت .  
اقول : نذكر جملة الاحكام المتعلقة بالكفن ، والحنوط ، وكيفية التكنين ، وما يتعلق بذلك في ضمن فصول .

### الفصل الاول في مباشر التكنين

#### وفيه مسائل

المسئلة الاولى تكنين الاموات من فروض الكفاية للدلالة العامة الا ان وجوب

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب غسل الميت الرواية ٣-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب غسل الميت الرواية ٢-

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب غسل الميت الرواية ٥ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١-

المباشرة مختص بالولى ، وثمره عموم التكليف تظهر في اعانة الولى على ذلك كما تقدم الكلام فيه في باب الغسل .

**قال** في كتاب الجنائز من المبسوط : غسل الاموات و تكفينه من فروض الكفاية ، ثم قال : يأخذ في امرغسله اولى الناس به ، ثم قال : فاذا فرغ من الغسل اخذ في تكفينه ، فانه مع قوله : بان التغسيل والتكفين من فروض الكفاية ، قال : يأخذ الولى في امرغسله ، واذا فرغ منه اخذ في تكفينه

والحجة عليه خبر الفضل بن يونس الكاتب (١) قال : سئلت ابا الحسن موسى عليه السلام قلت : له ماترى في رجل من اصحابنا يموت ولم يترك ما يكفن به ، اشترى له كمنه من الزكوة ؟ فقال : اعط عياله من الزكوة قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه قلت : فان لم يكن له ولد ولا احد يقوم بامره فاجهزه انا من الزكوة ؟ قال كان ابي يقول : ان حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا ، فواربدنه وعورته وجهزه وكفنه ، واحتسب ذلك من الزكوة ، وشيع جنازته « الحديث » .  
ظاهر اللفظ و ان دل على مباشرة العيال من حيث العيلولة لكن السائل المقصود بالخطاب فهم منه المباشرة من حيث الولاية والقربة ، ولذلك سئل ثانيا عما اذا لم يكن له ولد ، وحيثئذ فيدل على ان مباشرة جميع اعمال التجهيز من التكفين والتحنيط وغير ذلك واجبة على الاولياء كالغسل بعينه هذا في غير الزوجة ، واما هي فالزوج في تكفينها وولى من كل احد لقولهم عليه السلام : الزوج احق بامرئته حتى يضعها في قبرها (٢)

**المسئلة الثانية** يجب في غير الزوجة ان يكون مباشر التكفين عند الاختيار الولى المماثل ، جمعاً بين دليل اعتبار الولاية والمماثلة ؛ واذا فقد الولى المماثل وجب المباشرة على الولى الغير المماثل لعموم قوله في الخبر المذكور : فيكونون هم الذين يجهزونه ، واذا انتفى الامر ان فهل يجوز المباشرة للاجنبي او لا يجوز ،

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ - من ابواب التكفين الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

بل يدفن في ثيابه ؟ قال في النهاية والمبسوط : يدفن في ثيابه بلا تغسيل رجلا كان او امرأة يعنى لايجرد لغسل ولا تكفين ، و وافقه في المراسم ، والحجة عليه خبر الشحام (١) والحلبى (٢) والبصرى (٣) لقوله في الاخبار الثلاثة : يدفن في ثيابه ، واما خبر جابر (٤) المشتمل على صب الماء عليه من خلف الثوب ولفه في اكفانه فشاذ ، والمعارض اكثر واغوى .

**المسئلة الثالثة** روى محمد بن مسلم (٥) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : لا تجمر والاكفان ، ولا تمسوا موتاكم بالطيب الا بالكافور ، فان الميت بمنزلة المحرم (الخبر) تجمير الاكفان تدخينها بعود طيب الرائحة ، فالمعنى لايجوز تطيب الميت و كفنه بطيب غير الكافور ، وتعليل الثانى بقوله : ان الميت بمنزلة المحرم ، يدل على ان الكفن منزل عند الشارع منزلة ثوب الاحرام ، وعموم المنزلة يقتضى ان يكون درج الميت في الكفن منزلا عند الشارع منزلة لبس المحرم ثياب الاحرام ، و كما ان الثانى عبادة لا يصح بدون النية فكذلك الاول ويتفرع عليه ان التكفين لا يصح من الصبى ولا المجنون ولا الكافر ، ولا يصح ايضا من المسلم البالغ العاقل الابالنية . وقد اعتبر بعض شرائط ثياب الاحرام فى الكفن محتجا عليه بعموم المنزلة المستفاد من الخبر ، ثم جزم فى موضع آخر بان التكفين ليس بعبادة فيجزى بدون النية ؛ وعلى ما ذكرناه فلو حصل التكفين ممن لا يصح استاتف ولا يلزم فى استيذانه تجريده بل يكفى الكشف عنه و تجديد لفه عليه بالنية .

- (١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٧ -  
 (٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -  
 (٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -  
 (٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ من ابواب غسل الميت - الرواية ٥ -  
 (٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ من ابواب التكفين - الرواية ٥ -

## الفصل الثاني في قطعات الكفن

وجنسه وماخذه وما يتبع ذلك

ويقع الكلام في مواضع :

### الموضع الاول في عدد القطعات و كيفها

وفيه مسائل

**الاولى** المشهور بين الاصحاب ان المفروض من الكفن في حال الاختيار قطعات ثلث وقال سارلار قطعة واحدة ؛ و الظاهر ان مراده من الواحدة هي الشاملة للبدن ، و منشأ الخلاف اختلاف النظر في معنى الخبر الصحيح الذي رواه الشيخ باسناده الى حريز عن زرارة (١) قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : العمامة من الكفن هي ؟ قال لا ، انما الكفن المفروض ثلثة اثواب او ثوب تام لا اقل منه يوارى فيه جسده كله ، فمازاد فهو سنة الى ان يبلغ خمسة ، فمازاد فمبتدع و العمامة سنة ، و قال : امر النبي صلى الله عليه وسلم بالعمامة وعمم النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعثنا ابو عبد الله عليه السلام ونحن بالمدينة ومات ابو عبيدة الحذاء ، وبعث معنا بدينا فامرنا ان نشترى حنوطا وعمامة ففعلنا»

فقال سارلار : او للتخيير فاقبل الفريضة واحدة و افضلها ثلثة ، وقال المشهور : او للتقسيم وان الثلثة تجب عند الاختيار والامكان ومع التذروا الضرورة يجزى الواحدة . يدل على ذلك استفاضة الاخبار بوجوب الثلثة ، نص عليه في موثقة سماعة (٢) قال : سئلته عما كفن به الميت ، قال : ثلثة اثواب» و مثلها خبر عبد الله بن سنان (٣) و معوية بن وهب (٤) و مرسله يونس (٥) وهذه الاخبار مؤيدة بالاخبار المبينة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب التكفين الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب التكفين الرواية ٦ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب التكفين الرواية ١٢ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب التكفين

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٢ - من ابواب التكفين الرواية ٧ -

لقطع اكفان النبي ﷺ والائمة عليهم السلام ، فانها متفقة الدلالة على كونها ثلثا ولا بد من حملها على بيان القدر الواجب منها لان ترك القطع المندوبة مع كثرة الجث عليها في الاخبار احتمال بعيد .

فظهر القول و الفعل المستفاد من مجموع هذه الاخبار في كون الواجب عند الاختيار مجموع الثلث ظهور تام ودلالة قوية لامعارض لها الا ظهور الخبر المنبور في التخيير فلا بد من الجمع بينهما بحمل ، او على التقسيم هذا .

وفي الوافي والوسائل نقل هذا الخبر عن الكليني باسناده عن زرارة ومحمد بن مسلم جميعا قالا : قلنا لابي جعفر عليه السلام و ساق الخبر الى ان قال : انما الكفن المفروض ثلثة اثواب وثوب تام (١) بذكر الواو مكان او ، فان جعل الواو عاطفة و كان المعنى ان الواجب ثلثة مع الثوب التام ، فالقطعات الواجبة اربع - كان مخالفا للاجماع ، وان جعل الواو للاستيناف و كان ثوب مبتدئا موصوفا بتام و بجملته يوارى فيه جسده كله ، و كان ما في الخبر من قوله : لا اقل منه» بمعنى لا بد منه ، و صار تقدير الكلام و ثوب تام يوارى فيه جسده كله لا بد منه ؛ وافق في المقاد لنسخة «او» و ارتفع المناقاة» و اما ما في الوافي عن بعض نسخ التهذيب بدل ذلك ثلثة اثواب تام الى آخره فلاشك في تصحيحه لعدم مناسبه لتذكير الصفة ولا لتذكير الضمير في «منه» «وفيه»

### حول كيفية قطعات الكفن

**المسئلة الثانية** اختلف القدماء في كيف القطعات الثلث على قولين احدهما انها قميص ، و لفافة شاملة ، و حبرة ، وهذا قول الصدوق في المتنع والهداية و ثانيا فيهما انها قميص ، و ازار ، و منزر ، وهذا قول الشيخين و اتباعهما ، و اكثر المتأخرين ، و اما قول الحلبي في الاشارة : ازار ، و درع ، و منزر ، فالدرع هو القميص

(١) اورده في الوسائل بلفظة «او» راجع كتاب الطهارة الباب ٢ - من ابواب التكفين

ثم ان الازار والمئزر في اصل اللغة مأخوذان من الازروهي الاحاطة ، و يستعملان في الثوب الشامل المحيط كالمحفة و في غير الشامل ايضا ؛ فاذا قيل شد الازار و المئزر فقد اريد به شد ما يستر من السرة الى الركبة فما دون ، غير ان مراد الاكثر من الازار اللقافة الشاملة ، ومن المئزر ما يستر من السرة الى الركبة نعم في المبسوط والنهاية استعمال الازار في الثاني وفي المبسوط استعمال المئزر بمعنى اللقافة الشاملة ، و اما القميص فهو ما يشبه قميص الاحياء في قدر الاحاطة وهو ما يغطي من المنكبين الى الساق لانه المعهود من اقمصة العرب اما اعتبار القميص واللقافة والازار فمنصوص في كثير من الاخبار منها خبر عمار (١) لقوله فيه: ثم تبدء فتبسط اللقافة طويلا ، ثم تذر عليه شيئا من الذريرة ، ثم الازار طولا حتى يغطي الصدر و الرجلين ؛ ثم الخرقعة عرضها قدر شبر ونصف ، ثم القميص تشد الخرقعة على القميص بحيال العذرة و الفرج « الى آخره » وفي خبر حمران (٢) ثم يكفن بقميص و لقافة و برد يجمع فيه الكفن « لان اللقافة في الاصل ما يلف على الرجل وغيرها ، والظاهر منها في المقام ما يلف على الجسد باجمعه وهو الذي فهمه الاصحاب من غير خلاف بينهم واما المئزر فاستدل المشهور على اثباته بخبر عمار لانه منصوص في هذا الخبر في موضعين ، وان سماه فيه ازار الترادف اللفظين في اصل اللغة فالوضع الاول منه ما تقدم من قوله: ثم الازار طولا ، والموضع الثاني ما قاله في آخره: التكفين ان تبدء بالقميص (الى ان قال: ثم تشد الازار اليه « لظهوره في ان الازار قطعة يتأزر بها الميت على نحو تأزر الاحياء بها ، ولذلك قال المفيد ثم يأخذ الازار عليه من سرتة الى حيث يبلغ من ساقيه كما يتأزر الحي واما قوله في الخبر حتى يغطي الصدر و الرجلين « فمحمول على النذب ،

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ من ابواب التكفين الرواية ٤

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب التكفين الرواية ٥



ولذلك قال في النهاية : ويكون يعنى الازار عريضا يبلغ من صدره الى الرجلين فان نقص عرضه عن ذلك لم يكن به بأس «انتهى» قوله: عريضا» يعنى به السعة ضد الضيق لا العرض ضد الطول

وفي صحيحة محمد بن مسلم (١) يكفن الرجل في ثلثة اثواب ، والمرئة ، اذا كانت عظيمة في خمسة: درع ومنطق وخمار ولفافتين ، لان الدرع هو القميص ، والمنطق هو المئزر ، والخمار هي اللقافة الشاملة التي يسمونها ازاراً ، واللفافتان لقاافة الفخذين ولقافة الثديين

قولنا: المنطق هو المئزر قال الميداني الازار والازارة والمئزر ، والحقوا ازار الى ان قال: النطاق قريب منه غير انه لا حجرة له «انتهى» مراده من النطاق هو المنطق ومن هنا يظهر ضعف ما قيل من انه لا دليل على المئزر وان الدليل منحصر في ما دل على اعتبار القميص والثوبين الشاملين

### حول عدد الواجب والمندوب من قطعات الكفن

**المسئلة المائة** لاشكال في ان اللقافة الواجبة واحدة وان الزائد عليها من اللقائف مندوب ، وكذلك لاشكال في ندب البرد الا انه وقع الخلاف بين القدماء في مواضع احدها ان المندوب هل هو زيادة البرد على اللقافة الواجبة ، او ان المندوب جعل بعض القطعات المفروضة برداً؟ ذهب الاكثرون الى الاول ، وقال الصدوق في المقنع والهداية بالثاني

**و ثانيها** في عدد اللقائف للرجال والنساء ، وفيه اقوال ، فقال الصدوق في المقنع : انها للرجال والنساء ثنتان ، وواقفه في السرائر ، وقال في الهداية والفقهاء انها لكلا الصنفين ثلث ، وواقفه في الغنية والاشارة والوسيلة ، وهو المحكى عن ابي الصلاح وفصل الشيخان في المقنعة والنهاية والمبسوط وقالوا: الملاف للرجال ثنتان وللنساء اربع ، وواقفهما الديلمي

قال في المبسوط: الكفن المفروض ثلثة اثواب لا يجوز اقل منها مع القدرة:

مئزر، وقميص، و ازار ، و الفضل في خمسة اثواب، والزيادة عليها سرف فلا يجوز؛ وهي لفافتان احديهما حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب اوشيبىء من الحرير المحض وقميص وازار وخرقة، فهذه الخمسة جملة الكفن وتضاف اليها العمامة، وليست من جملة الكفن لكنها سنة مؤكدة لا ينبغي تركها هذا اذا كان رجلا، وان كان امرئة زيدت لفافتين فيكمل لها سبعة اثواب ، وقريب منه ما في النهاية والمقنعة والمراسم وهو اظهر الاقوال

اما ان اللقافة للرجال ثنثان فلانه المتيقن من الاخبار ، و الزائد مشكوك يتقيه الاصل ، وخبر تعدد البرد مرسل لا معول عليه ، واما ان اللقائف للنساء اربع فلانه قال في صحيحة محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام يكفن الرجل في ثلثة اثواب ، والمرئة اذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار ولفافتين والخمار هو الازار ، ولفافتين ظاهر في كونهما شاملتين لانه المعهود من استعمال اللقافة في الاخبار فيثبت به استحباب ثلث ، واذ اضم الى ما دل على مساواة المرئة للرجل في الكفن ثبتت اللقافة الرابعة وهي الحبرة ، ولا يمكن ان يكون الحبرة احدى هذه الثلث لان الازار يلف على الجسد اجماعا وكذلك اللقافتان في هذا الخبر للتعبير عنهما باللفافتين ، وهذا بخلاف الحبرة والبرد فانه لا يلف على الجسد لقوله في صحيح عبدالله بن سنان (٢) البرد لا يلف ولكن يطرح عليه طرحا و اذا ادخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه »

### تفصيله

روى في التهذيب (٣) باسناده عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلثة اثواب ثوبين صحاريين وثوب يممة عبري او اظفار ، و الصحيح

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٢ من ابواب التكفين الرواية ٩

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ من ابواب التكفين الرواية ٦ -

(٣) باب تلقين المحتضرين (الخ) ج ١ - ص ٢٩٢ - الطبعة الحديثة - والوسائل كتاب

الطهارة الباب ٢ من ابواب التكفين الرواية ٤ -

عندى من ظفار وهما بلدان « انتهى » هذه صورة ما في التهذيب بعينها قوله صحاريين .  
قال في المجمع : صحار بالمهملات مع التحريك قرية باليمن ينسب اليها الثياب ، و  
قيل هما من الصحروهي حمرة خفيقة كالغبرة « انتهى »

قلت لم يورد صاحب القاموس هذا الاسم في اسماء بلدان اليمن ولا قريها  
مع انه كان هناك اقامته في اواخر عمره وفيها مدفنه ، على انه قال في خبر سماعة :  
ان الثياب الصحارية تكون باليمامة (١) واليمامة غير اليمن ، قوله يمنة بضم الياء و  
سكون الميم برد يمى قاله في القاموس ، قوله : و الصحيح الى آخره هذا من  
كلام الشيخ اورده لتصحيح الخبر و للتنبيه على ان صورته ليست كما اورده الراوى  
بل هو تصحيف : و الصحيح يمنة عبرى او من ظفار وان عبر و ظفار بلدان فقد  
اخطأ الراوى في النقل من وجهين

احدهما زيادة همزة في اول ظفار ؛ و الصحيح تركها قال في القاموس : ظفار  
كقطام بلد باليمن قرب صنعاء اليه ينسب الجزع

وثانيهما ترك ما يدل على النسبة في ظفار من ياء النسبة او من الابتدائية مع ان  
الصحيح اثباته ، واما « عبر » فهو وان قال الشيخ انه و ظفار بلدان و لا بد من ان  
يكون عبر ايضا من بلاد اليمن ليصح اطلاق اليمنة على البرد المنسوج فيه الا ان  
صاحب القاموس لم يورد اسم عبر في بلدان اليمن و لافى قربها و لعله فات منه او كان ذلك  
البلد قد اندرس قبل عهده

ثم ان صاحب الوسائل قد اورد جميع ما اورده في التهذيب و لم يذكر  
ان قوله : و الصحيح الى آخره من كلام الشيخ وهذا موهم بانهم من كلام الراوى  
و الصحيح خلاف ذلك كما ذكرناه

### حول القطعات المندوبة للكفن

المسئلة الرابعة قد ظهر مما سبق استحباب البرد للرجال والنساء واستحباب

لثابتين للنساء غير البرد ، بقى الكلام فى ساير القطعات المندوبة وهى ثلث  
أحديها خرقة لشد الفخذين ، وهل تستحب للرجال و النساء او للرجال  
خاصة او لا تستحب اصلا ؟

ذهب المشهور الى الاول والطوسى الى الثانى لان ظاهر كلامه اختصاص  
خرقة الفخذين بالرجال وخرقة الثديين بالنساء وقال الصدوق فى المقنع والهداية  
بالثالث لسكوته عن ذكر هذه القطعة

يدل على القول الاول اخبار كثيرة منها ما رواه الكاهلى وفيه ثم تشد فخذه على  
القطن بالخرقه شداً شديداً (١) وفى خبر عمار : تشد الخرقة على القميص ، وفى  
ذيله : التكفين ان تبدء بالقميص ثم بالخرقة فوق القميص على اليه و فخذه و  
عورته (٢) وفى خبر يونس : وخذ خرقة طويلة عرضها شبر فشدّها من حقويه و  
ضم فخذه ضمّاً شديداً (٣) والضمير فى هذه الاخبار كلّها راجع الى الميت وهو عام من  
الذكور والاناث

نعم فى رسالة يونس (٤) عن ابى عبدالله و ابى جعفر عليهما السلام قال : الكفن  
فريضة للرجال ثلثة اثواب والعمامة والخرقة سنة « وهو مشير بان العمامة و  
الخرقة للرجال لكنه ضعيف بالارسال لا يعارض به الاخبار الاولى

و الثانية خرقة فى كفن المرثة تشد ثديها على ظهرها اثبتها الشيخ فى  
المبسوط ، وتبعه الطوسى والحلى ، وسكت عن ذكرها جماعة منهم الصدوق والمفيد  
والسار والحلبى وابن زهرة

حجة القول الاول : خبر سهل بن زياد عن بعض اصحابنا (٥) رفعه قال :

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٥.

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ من ابواب التكفين الرواية ٤ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب التكفين - الرواية ٧ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب التكفين - الرواية ١٦

سألته كيف تكفن المرأة ؟ فقال : كما يكفن الرجل غير انها تشد على ثدييها خرقة تضم الثدي الى الصدر ، وتشد الى ظهرها الخبر» ولعل سكوت الجماعة عن اثباتهما انما كان لضعف الخبر بالارسال وغيره  
والثالثة العمامة ، وهل تستحب للرجال والنساء اوللرجال خاصة اولا تستحب اصلا ؟ اقوال :

اولها هو المشهور بين القدماء ، لان جماعة منهم ذكر واقطعات الكفن وعدوا منها العمامة و الخرقة ولم يفصلوا في العمامة بين الرجال و النساء ، و ذكر آخرون منهم القميص والمئزر والازار والعمامة والخرقة والحبرة ثم قالوا : هذا اذا كان الميت رجلا ، واما اذا كان امرئة زيدت على اكفانها كذا وكذا ، و معنى الزيادة ان ما ثبت للرجل فهو ثابت للمرئة ايضا مع زيادة اشياء اخر وثانيها : للطوسي في الوسيلة ، ولم اجد موافق له من القدماء فيما حضرني من كلماتهم .

حجة الاول اطلاق صحيحة زرارة (١) قلت لابي جعفر عليه السلام : العمامة من الكفن هي ؟ قال لا ، انما الكفن المفروض ثلثة اثواب او ثوب تام لا اقل منه يوارى فيه جسده كله ؛ فما زاد فهو سنة الى ان يبلغ خمسة ؛ فما زاد فمبتدع ، والعمامة سنة «الخبر» لعدم التفصيل في العمامة بين الرجال والنساء

حجة الطوسي مرسله يونس بالتقريب المتقدم و قدمر "الجواب عنها ثم ان اخبار العمامة كما تعم الرجال والنساء كذلك تعم الصبيان و الصبايا ، وتأمل بعض في استحبابها للصبيان لاختصاص الاخبار بالرجل و هو في غير محله ؛ لان المذكور في اكثر الاخبار الميت وهوام ، والمذكور في بعضها ان الكفن كذا وكذا وان العمامة لا بد منها و اختصاص لبس العمامة في الاحياء بالرجال البالغين لا يوجب قياس الاموات بهم مع انه لا اعتبار به في مقابل اطلاق الاخبار .  
**وهناشيء يجب التنبيه عليه** وهوان المحقق قدس سره زاد في القطعات

المندوبة للنساء قطعة اخرى وهى القناع ، وتبعه من تأخر عنه قالوا : ان القناع لها بدل من عمامة الرجال ، وهذا شىء لا يعرفه القدماء اذ ليس فى كلماتهم ندب هذه القطعة اصلا

واما الاستدلال عليه بصحيفة محمد بن مسلم (١) لقوله فيها : والمرء اذا كانت عظيمة فى خمسة درع ومنطق وخمار ولغافتين» بتقريب ان الخمار هو القناع (مدفوع) بان الخمار عند القدماء كناية عن الازار . يشهد بذلك ان المفيد فى المقنعة حكم بان المنسوب ان يزدل للنساء لغافتان غير الازار والحبرة ، واستدل الشيخ فى التهذيب على ذلك بهذا الخبر وهذا الاستدلال لا يستقيم الا بحمل الخمار على الازار والا لا يمكن ان يكون احدى اللغافتين ازاراً فلا تكمل اللغائف الاربعة

## الموضع الثانى فى جنس الكفن

وفيه مسئلتان

٧ المسئلة الاولى يشترط فيه شروط .

احدها ان لا يكون غصبا لان التكفين كما مر عباداة فلا تجامع الغصب المحرم ويجوز لما لكه نزع ، رمتى نزع وكفن فى المباح اعيدت الصلوة عليه لانها لاتصح الا بعد التكفين المشروع

و ثانيها ان لا يكون ذهباً ، قاله فى النهاية والمبسوط والمراسم حيث شرطا فى الحبرة ان تكون غير مذهبة

وثالثها ان لا يكون من الحرير المحض : افتى به فى النهاية والمبسوط والسراير صريحا ، وفى الغنية والوسيلة ظاهراً ، قالوا : لا يجوز التكفين الا فيما يجوز الصلوة فيه ، وسكت عن هذا الشرط فى المقنع والهداية والمراسم واطاراة السبق والحجة على المنع فى الذهب والحرير ما تقدم من الخبر الدال على تنزيل ثوب الكفن منزلة ثوب الاحرام منضما الى ما دل على ان كل ثوب يصلى فيه فلا بأس ان يحرم فيه لان الحاصل منهما ان كل ثوب يصلى فيه فلا بأس ان يكفن فيه

فيدل بالمفهوم على ان كل ما لايجوز الصلوة فيه لايجوز التكفين فيه ، ومن  
المعلوم ان الصلوة في الذهب والحريم منوعة فالتكفين فيهما كذلك  
و ايضاً ورد في الاخبار المستفيضة المنع من التكفين في كسوة البيت مع  
الرخصة في بيعها وشرائها وهبتها (١) فلا يكون المنع لاجل كونها و قفابل لاجل  
كونها حريراً.

ففي خبر مروان بن عبد الملك (٢) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل  
اشترى من كسوة الكعبة فقضى ببعضه حاجته وبقي بعضه في يده هل يصلح بيعه ؟  
قال : يبيع ما اراد ، ويهب ما لم يرد ، ويستنفع به ويطلب بر كته ، قلت : ايكن  
به الميت ؟ قال : لا ، وقريب منه خبر عبد الملك بن عتبة الهاشمي ( ٣ ) و خبر  
الحسين بن عمار (٤) واذا حرم التكفين في الحرير حرم في الذهب بالاولى  
ان قلت ورد في خبر اسمعيل بن زياد ( ٥ ) انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله : نعم  
الكفن الحلة . ونعم الاضحية الكباش الاقرن « والحلة مختص بالمنسوج من الابرشم  
قلت الحلة بالضم ، ازار ورداء برداً وغيره ، و لا يكون حلة الامن ثوبين  
او ثوب له بطانة قاله في القاموس ؛ وليس فيه الاختصاص المذكور فالنسبة بينه و  
بين اخبار كسوة البيت عموم مطلق وجب تخصيصه بها ولا فرق في المنع بين كفن  
الرجال والنساء لان الميت في اخبار كسوة البيت اعم من الذكور والاناث ، و  
النسبة بينه وبين قولهم ما لايجوز فيه الصلوة لايجوز فيه التكفين ايضاً عموم مطلق  
فيحرم تكفين النساء في الحرير والذهب وان جازلهن الصلوة فيهما .

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب التكفين -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب التكفين - الرواية ١ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب التكفين - الرواية ٣ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ من ابواب التكفين الرواية ٢ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ - من ابواب التكفين الرواية ٢ -

هذا كله حكم التكفين في الحرير المحض ، و اما المخلوط بالغزل ففيه للشيخ قولان ، قال في النهاية : لا يجوز ان يكفن الميت في الابرسم المختلط بالغزل مع الاختيار ، وقال في المبسوط يجوز مع الاختيار لكنه مكروه ، وجه الاشكال ان دليل المساوات بين الكفن ولباس الصلوة يقتضى جواز التكفين في الخليط سواء كان مساويا للقرز أو أكثر او اقل الا اذا بلغ القلة حد استهلاك القطن ، لكنه معارض به مضرة رواها الحسن بن راشد (١) قال : سئلته من ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليماني من قزو قطن ، هل يصلح ان يكفن فيه الموتى ؟ قال : اذا كان القطن اكثر فلا باس .

قوله : على عمل العصب اليماني « العصب محرمة ههنا بمعنى البرد يعنى على عمل البرد اليماني ، و المعمول من القز و القطن لا يصدق الا اذا كان سداه قزاً ولحمته قطناً او بالعكس ، وعلى كلا التقديرين فعنوان الخليط صادق في مورد السؤال ، ولو كان التكفين في مطلق الخليط جائز ألكان حق المقام نفى الباس في مورد السؤال من غير تعليق فلما ورد التعليق علم منه ان المراد بيان ان ما يجوز التكفين فيه من الخليط هو الثوب الذى يكون القطن فيه اكثر من القطن الذى في الخليط يعنى يكون القز مستهلكا فيه .

فجمع الشيخ بينه و بين دليل الرخصة بوجهين ( احدهما - ا ) حمل الثماني على صورة الاضطرار وحمل الاول على صورة الاختيار ( وثانيهما ) حمل الرخصة على الجواز بالمعنى الاعم ، و حمل البأس المفهوم من الاخر على الكراهة ، وهذا اقوى لان دليل الرخصة من حيث الدلالة اقوى في الجواز من ظهور الباس في التحريم .  
ورابعهما ان يكون طاهرأمن النجاسات العينية و الحكمية فلا يجوز التكفين في ثوب تنجس بالدم او البول ، ولا في ثوب منسوج من صوف مالا يؤكل لحمه او شعره او وبره ، لان غير ما كول اللحم عند القدماء نجس حكماً يعنى محكوم بالطهارة من وجه فلا ينجس ملاقيه بالرطوبة المسرية ومحكوم بالنجاسة من وجه آخر



وهوان لايجوز الصلوة فيه كما لا تجوز في النجس العيني  
 واما الصوف والشعر والوبر مما يؤكل لحمه وكذا الجلد منه اذا كان ذكيا فيجوز  
 التكفين فيه بلا خلاف فيه بين القدماء على الظاهر من كلماتهم منسوجا كان او غير منسوج  
 كاللبد، لعموم قولهم الكفن المفروض ثلثة اثواب لان الكفن ما يوارى فيه الميت « والثوب  
 اعم من الجميع في العرف واللغة « وتوهم » عدم انصرافه الى بعض ذلك « ضعيف » .  
 واحتاط بعض بترك الصوف والجلد مع ان النمط مذكور في الفتاوى بل  
 في السرائر نسبتبه الى رواية وهو ثوب من صوف كالنمرة في اخبار العامة ، و ايضا  
 الجلد منصوص في اخبارنا وهو قولهم لا يخلو في النكساء التي لا ينقطع دمها : تدخل الى  
 السرة في اديم او مثل الاديم نظيف ثم يكفن (١) « الخبر » والاديم هو الجلد  
 ان قلت هذا مختص بصورة الاضرار ولا كلام فيها ، وظاهر الخبر ان الاديم  
 ليس من قطعات الكفن ولذلك قال : ثم يكفن .

قلت يندفع الاول بان المذكور في الخبر انها تدخل في اديم او مثل الاديم  
 وظاهره جواز اختيار الاديم مع وجود الثياب الضيقة التي تقوم مقامه ، و الثاني  
 بان المشكوك ههنا هو التكفين في الجلد من حيث جواز الميت فيه والبسه  
 اياه ، فاذا ثبت جواز الدرج ثبت جواز التكفين فيه ايضا .

وخامسها ان يحصل الستر بمجموع القطعات المفروضة لتوقف صدق  
 التكفين والمواراة على ذلك ، و اما اعتبار الستر في كل من القطعات فغير ثابت  
 بل ورد في الاخبار تكفين النبي صلى الله عليه وسلم في الثياب السمولية ، وهي ثياب رقاق و  
 ورد فيها اتخاذ العمامة من الثياب السابرية وهي ايضا من الرقاق على ان التكفين  
 في الكنان جائز اتفاقا من غير الصدوق والغالب فيه الرقة .

فتلخص من جميع ذلك ان كل مايجوز الصلوة فيه يجوز التكفين فيه و كل  
 ما لايجوز الصلوة فيه لايجوز التكفين فيه كل ذلك قد ثبت بدليل عام او خاص هذا  
 حكم الاختيار، واما عند الضرورة فلايجوز في المغصوب ولافي الذهب و الحرير

المحض ، واما الخليط فقد مران الاظهر جوازه في حال الاختيار ايضاً ، و اما النجس العيني او الحكمي فحكمه حكم الذهب والحريير ولا ينافيه جوازا بقاء الكفن النجس في بعض الاحوال لامكان الفرق بينه و بين التكفين في النجس ابتداء .

### في ان افضل انواع الكفن ماهو ؟

**المسئلة الثانية** افضل انواع الكفن القطن لخبر ابى خديجة (١) عن ابى عبدالله عليه السلام قال : الكنان لبني اسرائيل يكفون به ، والقطن لامة محمد صلى الله عليه وآله و افضله الابيض لقولهم في الاخبار المستفيضة : ليس من لباسكم شيء احسن من البياض فالبسوهوا كفنوا فيه موتاكم (٢) .

واما اللون ففي خبر ابى مريم الانصارى (٣) عن ابى جعفر عليه السلام انه قال : كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلثة اثواب : برد احمر حبرة ، و ثوبين ابيضين صحارين وان الحسن بن على كفن اسامة بن زيد في برد احمر حبرة ، وان علياً عليه السلام كفن سهل بن حنيف في برد احمر حبرة .

**نعم** ورد في خبر الحسين بن المختار (٤) عن ابى عبدالله عليه السلام قال : لا يكفن الميت في السواد ، ولم اجدمن عمل به من القدماء ولعلمهم حملوا السواد على انه كناية عن غير القطن كالشعر والصوف ، فيستفاد منه بيان افضلية القطن لامرجوحية اللون وان كان قائماً بالقطن ، واما الكنان فظاهر الفقيه حرمة التكفين فيه ، و صريح المبسوط والنهاية الكراهة ، و صريح الغنية نفى كلا الامرين .

حجة القول الاول خبر يعقوب بن يزيد عن عدة من اصحابنا (٥) عن ابى عبدالله عليه السلام قال : لا يكفن الميت في كنان « وقريب منه الخبر المتقدم لابي خديجة لظهوره في ان التكفين فيه كان شريعة منسوخة لكن قوله في الخبر الثاني : الكنان كان

(١) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٢٠- من ابواب التكفين-الرواية ١-

(٢) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ١٩ من ابواب التكفين-

(٣) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٢ من ابواب التكفين-الرواية ٣-

(٤) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٢١ من ابواب التكفين-الرواية ١-

(٥) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٢٠- من ابواب التكفين-الرواية ٢-

لبنى اسرائيل، ظاهر في ان علة النهي لزوم التشبه باليهود فلا يستفاد منه اكثر من التنزيه .

## الموضع الثالث

في ما أخذ كفن الانسان نفسه و من يتعلق به

### لقر ابة او زوجية او ملك يمين

لا اشكال في انه يؤخذ الكفن من صلب المال مقدما على الديون و الوصايا والميراث، وعليه الاجماع في الجملة الا ان القدماء والمتأخرين اختلفوا في طريق الاستدلال عليه فلم في ذلك مسلكان .

**المسلك الاول** ما يراه القدماء وهو ان ذلك ليس للاخبار الواردة في كفن الانسان نفسه او كفن زوجته ، بل هو من باب الاتفاق على من يجب الاتفاق عليه فلا يختص الحكم بالكفن بل يعم سائر مؤن التجهيز، ولا يختص بتجهيز جسد الانسان نفسه ولا بتجهيز جسد زوجته بل يعم تجهيز الاقارب الواجبى النفقة من الاء و الامهات والاولاد و المماليك ايضا .

قال الشيخ في كتاب التفليس من المبسوط : المفلس يجب ان يتفق عليه و على من يلزمه نفقته من اقاربه وزوجته ومماليكه من المال الذى فى يده ، ولا يسقط عنه نفقة واحد منهم لانه غنى من ماله ولادليل على سقوط ذلك منه ، ولا خلاف ايضا فى ذلك و يجب ان يكسى ويكسى جميع من يجب عليه كسوته من زوجته واقاربه اجماعا ، وقدرها ماجرت العادة به من غير سرف (الى ان قال ) : وهكذا الحكم فيمن يمونه وينفق عليه الى اليوم الذى يقسم فيه ماله بين غرمائه ويكون نفقة ذلك اليوم منه لانها تجب باول اليوم والمال فى اول يوم القسمة ملك له : (الى ان قال ) : وان مات يعنى المفلس كان نفقة تجهيزه من رأس ماله الذى فى يده ، وكذلك يجب تجهيز من مات ممن يجب عليه نفقته من اهله و زوجته فانه يتفق عليهم من ماله خاصة « انتهى موضع الحاجة من كلامه »

وهذا هو الظاهر من سائر القديماء ممن لم يتعرض في باب احكام الموتى لماخذ كفن الانسان نفسه ولا لماخذ كفن الزوجة ، مع انهما منصوصان لانهم استغنوا عن ذكر الاول بما ذكره في كتاب الحجر من انه ينفق عليه من ماله قبل قسمته بين غرمائه لان الثقة عبارة عن المصرف الذي يتقد فيه المال ويفنى ، فيعم الثقة اللازمة في حيوته واللازمة لتجهيز جسده بعد مماته ، واذا كان هذا حكم المفلس فغير المفلس اولى بذلك ؛ واستغنوا عن ذكر الثاني بما ذكره في كتاب النفقات من قولهم يجب الاتفاق على الزوجة والعمودين والمملوك ، لان الثقة اعم والزوجة والقريب والمملوك اعم من الحي والميت

والحجة على ما ذكره اما في ماخذ مؤن تجهيز بدن الانسان نفسه فعموم قولهم **عَلَيْكَ** : حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا ، ورد ذلك في الخبر المتقدم للفضل بن يونس الكاتب عن ابي الحسن **عليه السلام** (١) الحرمة في اصل اللغة ما لا يحل انتهاكه ويجب حفظه وصيانته من الضياع ؛ وعموم المنزلة يدل على انه كما يستحق الاتفاق على نفسه بالمؤن التي يحتاج اليها في حيوته مقدما على الديون و سائر النفقات الواجبة كذلك يستحق الاتفاق من ماله على بدنه بالمؤن التي يحتاج اليها بعد الممات

ويؤيد ذلك الاخبار الواردة في الكفن مثل صحيحة عبد الله بن سنان (٢) الكفن من جميع المال « وخبر السكوني (٣) اول شئ يبده به من المال الكفن ، ثم الدين ؛ ثم الميراث « وخبر زرارة (٤) سئل عن رجل مات وعليه دين ، وخلف قدر ثمن كفنه ، قال : يجعل ما ترك في ثمن كفنه الا ان يتجر عليه انسان فيكفنه ويقضى دينه بما تركه

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ من ابواب التكفين الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب التكفين الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الوصايا - الباب ٢٨ - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الوصايا - الباب ٢٧ - الرواية ٢ -

بل يمكن ان يقال : ثمن الكفن في هذه الاخبار تجوز في الظاهر عن مؤنة التجهيز ، لشيوع هذا التجوز في العرف وهو من باب تسمية الكل باسم الجزء لان ثمن الكفن اكثر من سائر المؤن ، ووافقنا الشافعي على ذلك فقال في باب كم الكفن من رسالة الام : و كفن الميت وحنوطه ومؤنته حتى يدفن من راس ماله ليس لغرمائه و لالوارثه منع ذلك ، فان تشاحوا فيه فثلاثة اثواب ان كان وسطا لاموسراو لا مقلا و من الحنوط بالمعروف لاسر فاو لا تقصيراً انتهى»

واما ما ذكره في ماخذ كفن الزوجة والاقارب والمماليك فالحجة عليه اخبار النفقات مثل حسنة جميل بن دراج (١) قال : لا يجبر الرجل الاعلى نفقة الابوين والولد « وحسنة حريز (٢) قلت من الذي اجبر عليه وتلزمني نفقته ؟ قال : الوالدان والولد والزوجة « ومثله خبر محمد بن مسلم (٣) وصحيفة ابن السجاج (٤) خمسة لا يعطون من الزكوة شيئا : الاب والام ، والولد ، والمملوك ، والمرأة وذلك انهم عيال لازمون له « لان النفقة في هذه الاخبار اعم مما ينق عليه في الحيوة و بعد الموت ، مؤبداً ذلك كله بما دل على ان كفن الزوجة على الزوج مثل خبر السكوني (٥) عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال : على الزوج كفن المرأة اذا ماتت « ومرسلة الفقيه (٦) كفن المرأة على زوجها « الى غير ذلك

**المسألة الثانية** مسائله المتأخرون من اصحابنا وهو انهم لم يروا ذلك من باب الاتفاق بل للدليل الخاص ، فاستدلوا على كفن الانسان نفسه بالاخبار المتقدمة ، ثم الحقوا سائر مؤن التجهيز بالاجماع الذي نقله الشيخ في الخلاف ، و كذلك

- (١) الوسائل- كتاب النكاح- الباب ١١ - من ابواب النفقات - الرواية ٢ -
- (٢) الوسائل- كتاب النكاح- الباب ١١ - من ابواب النفقات- الرواية ٣ -
- (٣) الوسائل- كتاب النكاح الباب ١١ من ابواب النفقات الرواية ٥ -
- (٤) الوسائل كتاب النكاح الباب ١١ - من ابواب النفقات - الرواية ١ -
- (٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٢ من ابواب التكفين الرواية ٢ -
- (٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٢ من ابواب التكفين الرواية ١ -

استدلوا على كفن الزوجة بالاخبار الخاصة ، واشكل عليهم حكم سائر مؤن تجهيزها لعدم ورود خبر خاص فيها ولا نقل اجماع ، وكذلك استدلو على كفن المملوك بنقل الاجماع ولم يتعرضوا لحكم سائر مؤن تجهيز العبد والامة ، و انها تثبت على المالك وغيره

واما مؤنة تجهيز العهودين فجزم بعضهم بانها غير ثابتة فاجبوا كفن المملوك على سيده ولم يوجبوا عليه كفن والده الفقير ولا ولده الصغير الذي لا يملك شيئاً

### فروع

### حول مؤنة التجهيز

**الاول** مؤنة تجهيز الزوجة تختص بالدائمة لانها من باب النفقة ، و لانفقة في النكاح المنقطع ، واما قولهم كفن المرثة على زوجها (١) فممنزل على الدائمة نعم لافرق في الدائمة بين الناشزة وغيرها ادلائشوز بعد الموت . فوجب الرجوع الى عموم دليل الانفاق لانه عام من حيث الازمان و الاحوال فلا يجوز الرجوع الى الاستصحاب لتغير الموضوع وفي حكم المنقطة الدائمة التي لانفقة لها للصغر ، اولعدم التسليم الى الزوج

**الثاني** نفقة مؤن التجهيز مقدمة على الديون والوصايا والميراث لان الجميع من باب وجوب النفقة ، والنفقة قبل تسليم المال الى الغرماء تثبت في المال لانه ملكه ، هذا اذا لم يكن هناك مانع من التصرف ، واما اذا وجد كالرهن فان كان المال واقفا بالديون ومؤن التجهيز جميعا بيع فيهما وان لم يبال بالدين صرف فيه لان الرهن وثيقة لا تبطل بالموت ، و اذا كان باقيا على الرهانة الى ما بعد الموت فلا يجوز التصرف فيه الا باذن المرتهن

**الثالث** اذا ترك القيام بتجهيز الاقارب والمملوك وقام بها غيره فقد اثم و لم يستقر عليه شيء ، واما مؤنة تجهيز الزوجة فهي دين عليه لانها من باب العوض

**الرابع** مؤنة التجهيز في الاقارب و الزوجة و المملوك ثابتة مع اليسر و الاعسار لان النفقة واجبة في الحالتين فيجب على المعسر الاستدانة لتجهيز هؤلاء كما تجب الاستدانة لمطعمهم وملبسهم الا ان لا يجد الى ذلك سبيلا

**الخامس** الذي يخرج من اصل التركة وليس للغريم ولا الوارث الامتناع منه هو القدر الواجب من الصدر والكافور والماء و الكفن ، واما الزوائد المندوبة فلا يجوز اخراجها الا باذنهم

قال بي الوسيطة : اذا كان الميت رجلا او امرئة لازوج لها كان الكفن في ماله وبدء بتجهيزه من ماله ، ثم بدينه ، ثم بوصاياه ؛ ثم بالاميراث ، فان كان ورثة الميت حضوراً وجب عليهم تكفينه بالمفروض ، و استحج لهم الاتمام بالمستحج من الكفن وان تشاحوا في ذلك لم يجز الممتنع عليه ، وان كان بعض الورثة غائباً و كفته الحاضر بالواجب لم يكن للغائب عليه اعتراض ؛ و ان كفته بالواجب والمستحج و اجازته الغالب صح ، وان لم يجزه حرم ، وان لم يكن احد من ورثته حاضراً و كفته اجنبي بالمفروض مضى وان كفته بالواجب والمستحج و لم يجزه الورثة غرم الزائد على الواجب ؛ وان كفته باجود من كفن مثله فكذلك « انتهى »

## الموضع الرابع

### في الاداب

منها انه يكره قطع الاكفان با لحديد ، افتى به في المقنعة و التهذيب و المبسوط و المراسم و الوسيطة و السرائر

و الحجة عليه قوله في موثقة عمار : التكفين ان تبده بالقميص (الى قوله) و تطرح على كفته ذريرة وقال : ان كان في اللقافة خرق (١) لان الضمير المستتر في كان راجع الى الكفن وقوله : خرق « بصيغة البناء للمجهول ! والمعنى ان كان الكفن في اللقافة خرق يعنى اذالم يكن كل من الاثواب الثلاثة مثلاً قطعة منفصلة بل كان جميع ذلك في اللقافة بان كان اللقافة ثوبا واسعا يؤخذ منه جميع القطعات خرق

يعنى خرق الكفن من ذلك الثوب الواسع واخذ سائر القطعات منه بالخرق و  
التمزيق لبالقطع بالحديد

ان قلت قال في المتقنة : ولا ينبغي ان يقطع شيء من اركان الميت بالحديد  
وقال في التهذيب في شرحه سمعناه ماذا كره من الشيوخ وكان عليه عملهم ، وهو  
مشعر بعدم ورود رواية في هذا الباب

قلت معنى كلام الشيخ ان كراهة قطعه بالحديد بالخصوص غير منصوص  
وانما المنصوص الامر بخرقه ، وذلك الخرق في الثوب كالتقيد والشق ظاهر في تمزيقه  
باليد لكن الشيوخ لم يحملوا الخبر على هذا المعنى بل جعلوه كناية عن كراهة قطعه  
بالحديد ، وعلى ما ذكره ، فالفرق بين تمزيقه باليد واقطعه بألة اخرى غير الحديد .

ومنها ان يخاط الكفن بخيوط منه قاله في المبسوط

ومنها ان لا يبل الخيوط بالريق قاله في المبسوط و الوسيلة والسراير ، ولم  
اظفر على دليل هذين الحكمين ، و يمكن ان يكون الحججة عليهما خبر لم يصل اليها  
كخبر النمط او وصل وخفى علينا وضع الدلالة منه

ومنها انه اذا لم يكن له ما يكفن فيه وكان له قميص كفن فيه و لكن يقطع  
منه ازراره ولا يقطع اكمامه لان الاكمام تكره في القميص المبتدء ، هكذا افتى  
الشيخ في المبسوط ، و ظاهره يدل على اختصاص الحكم بصورة الاضرار لكن  
الاخبار الواردة في الباب مطلقة . مثل رسالة محمد بن سنان (١) عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال قلت : الرجل يكون له القميص أيكفن فيه ؟ قال : اقطع ازراره ، قلت : وكمه  
قال : لا ، انما ذاك اذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كما ، فاما اذا كان ثوباً بيبساً  
فلا تقطع منه الا الازرار « و اوضح منها صحيحة ابن بزيع (٢) قال : سئلت ابا جعفر  
عليه السلام ان يامر لي بقميص اعدته لكفني ، فبعث به الي ، فقلت : كيف اصنع ؟ فقال  
انزع ازراره . »

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ٢٨ من ابواب التكفين الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٨ من ابواب التكفين الرواية ١ -



و منها ان يكتب على الكفن « فلان بن فلان يشهد كذا وكذا » فقال في المقنعة والمراسم : ان المكتوب هو الشهادة بالتوحيد وفي السرائر الشهادة بالتوحيد والرسالة ، وقال في النهاية و المبسوط والوسيلة : الشهادة بهما و بامامة الائمة عليهم السلام ، و ايضا الاكثرون على ان المكتوب عليه هي اللقافة ، و الحيرة والقميص والجريدتان وقال الشيخ : وعلى العمامة ايضا

وايضا هل يجوز الكتابة بصبغ من الاصباغ كالحمرة ، اولا يجوز بل يتعين ان يكون بغير الاصباغ كالتربة يبلها بالماء ان وجدت والا كتب ذلك باصبعه. ظاهر المقنعة و النهاية و المراسم و السرائر المنع بغير التربة والماء ، وقال الطوسي يكره الكتابة بالسواد

والاصل في الباب خبران احدهما خبر ابي كهس (١) قال : حضرموت اسمعيل ورايت ابا عبد الله عليه السلام وقد سجد سجدة ( الى ان قال ) : حتى اذا فرغ دعى بكفنه ، فكتب في حاشية الكفن : اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله ، والآخر خبر الحميري (٢) عن صاحب الزمان عليه السلام انه كتب اليه : قد روى لنا عن الصادق عليه السلام انه كتب على ازار ابنه اسمعيل : يشهد ان لا اله الا الله ، فهل يجوز لنا ان نكتب مثل ذلك بطين القبر او غيره ؟ فكتب يجوز ذلك والحمد لله

ثم ان الخلاف من الجهة الاولى نشأ من الاقتصار على مورد النص وهو الشهادة بالتوحيد ، وقال الحلبي المقصود هو الشهادة بالاسلام فلا بد من الجمع بين الشهادتين وقال الشيخ بل المقصود هو الشهادة بالايان فلا بد من الجمع بين الشهادات الثلاث .

و اما الخلاف من الجهة الثانية فاتفقوا على انه لا يكتب ذلك على خرقة الفخذين ولا على خرقة الثديين لا نهما ليستا من قطعات الكفن بل الندب اليهما لغرض آخر غير الستر والموارة ، ومثلهما المؤزر الملاقي للمعورة وان كان من الكفن لصيانة الاسماء المقدسة عن موضع خروج النجاسة ، واتفقوا على الكتابة في الازار

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ - من ابواب التكفين - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ - من ابواب التكفين الرواية ٣

والحبرة والقميص لان لفظ الكفن في الخبر الاول شامل للجميع وكذلك الجريدتان لانهما من الكفن شرعا و ان لم يكن نامنه عرفا ، و اما العمامة فقال المفيد انها ليست من الكفن لنص الاخبار بذلك فلا يكتب عليها ، و قال الشيخ : يكتب عليها لانها تعد منه عرفا في شملها اطلاق الكفن .

واما الخلاف من الجهة الثالثة فقد نشأ من ظهور لفظ الكتابة في الخبر الاول في الكتابة بما يؤثر في الكفن ويبقى اثره فيه وظهور الخبر الثاني في الكتابة بما يؤثر ولا يبقى اثره كالكتابة بالتربة

ويؤيد الثاني ما ذكره الشيخ في المصباح قال : يستحب للانسان ان يتخذ صحيفة يوصى بوضعها في اكفانه مع الجريدة يكتب في الصحيفة شهادته بالعقائد الحقه، ويشهد عليها شهوداً يكتبون فيها شهادتهم باسمائهم وخواتيمهم وذكر نسخة الصحيفة (ثم قال بعد ذلك) وتكتب الصحيفة بكافور وعود على جهة غير مطيب « انتهى ». قوله : و تكتب الصحيفة الى آخره، يعنى يجعل آلة الكتابة عوداً والمداد كافور، وقوله يستحب للانسان اه يدل على ان كل ما ذكره في تفصيل الصحيفة منصوص بالخصوص حتى الكتابة بالكافور ، و فيه شهادة واضحة على ان المشروع من الكتابة على الكفن او على ما يوضع فيها هي الكتابة بما لا يبقى اثره ، و لا يؤل امره الى تلطخ الاسماء المتبركة بالنجاسات الحاصلة من الجسد

### في استحباب وضع الجريدين مع الميت

ومنها ان يوضع في الكفن جريدتان خضراوان على تفصيل ياتي في محله انشاء الله تعالى ، قال في القاموس : الجريدة سفقة طويلة رطبة او يابسة او التي تقشر خوصها « انتهى » لكن المراد هنا الرطبة التي تقشر خوصها فلا اشكال في اصل الحكم بل هو من متفرقات الامامية ، والاخبار به من طرفنا مستفيضة بل متواترة انما الكلام في مواضع

أحدها ان المندوب جريدتان عند الاختيار والافواحدة ، صرح به في النهاية

جمعا بين قوله في خبر الفضيل بن يسار : فوضع للميت جريدتان (١) وقوله في خبر يحيى بن عباد : تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع (٢) بحمل الاول على حال الاختيار والثاني على حال الضرورة .

**وثانيها** ان المندوب هي الجريدة الرطبة وهو المراد من الخضراء لقوله في خبر محمد بن علي بن عيسى : لا يجوز اليابس (٣)

**وثالثها** ان الجريدة في الاخبار والفتاوى ظاهرة في النامة فلا يكتفى بشقي جريدة لكن في بعض الاخبار ان النبي ﷺ مر بقبور يعذب صاحبها فدعى بجريدة فشقها نصفين (٤) لان الشق ظاهر في قطعها طولا

**ورابعها** ان النذب عام للكبير والصغير ، و الذكور والاناث ، و العاقل و المجنون ، لعموم الميت في الاخبار «نعم» يستثنى منه المخائف لانه لا يعتقد بذلك وقد قالوا ﷺ الزموهم بما الزموا به انفسهم ، ولذلك قال في المقنعة والمبسوطان المؤمن لا تغسل اهل الخلاف اختيارا فان اضطر الى ذلك غسله غسل اهل الخلاف و لا يترك معه الجريدة .

**وخامسها** انهم اختلفوا في قدر الجريدة ، ففي المقنعة والنهاية و المبسوط و السرائر : ان المعتبر ما يصدق معه الاسم ، وقدره في الهداية و المقنعة و المراسم و الاشارة و الغنية و الوسيلة . بطول عظم الذراع .

حجة القول الاول : ما تضمنه اكثر الاخبار من اعتبار الجريدة .  
و حجة الثاني : حسنة جميل (٥) لقوله ان الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند كذا الى كذا والاخرى في الايسر «الخبر» لان قدر الشبر يساوي عظم الذراع

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب التكفين الرواية ٦-

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب التكفين الرواية ٤ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ - من ابواب التكفين - الرواية ١-

(٤) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ١١ - من ابواب التكفين - الرواية ٤-

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب التكفين الرواية ٢-

وفى خبريونس : ويجعل له قطعتين من جريد النخل رطبا قدر ذراع (١) وفى خبر يحيى بن عباد : تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع (٢) و الاعتماد على مدلول اكثر الاخبار اولى .

وسادسها انهم اختلفوا فى موضع الجريدتين فذهب الاكثر الى ان احديهما تجعل فى اليمين ماصقة بجلده من عند الترقوة الى ما وصلت : وان الاخرى تجعل فى جانبه الايسر بين القميص والازار لحسنة جميل وفيها : توضع واحدة من عند الترقوة الى ما بلغت مما يلي الجاد الايمن والاخرى فى الايسر من عند الترقوة الى ما بلغت فوق القميص (٣)

فما قاله الاصحاب من ان الاخرى تجعل فى جانبه الايسر معناه انها توضع فى موضع من اليسرى مثل موضع اليمين ، غير ان الفرق بينهما ان اليمين تلتصق بالجلد واليسرى تجعل بين القميص والازار وليس مرادهم ان اليسرى تجعل فى الجانب الايسر فى اى موضع كان ؛ وذهب الصدوق فى الهداية ، و الحلبي فى الاشارة الى الاطلاق ، حيث لم يعينا موضعاً دون موضع .

وسابعها انهم اتفقوا على تعيين النخل ان وجد ، واما ما نسب الى الحلبي من التخيير بين النخل وغيره من الشجر الرطب فليس كذلك لانه قال من النخل ان وجد او من الشجر الرطب ، و ظاهره تعيين النخل مع الوجدان والافلامعنى للتقييد هذا اذا وجد النخل، وان لم يوجد فظاهر المقنع والهداية والنهاية والغنية : سقوط الحكم ؛ لسكوتهم عن ذكر البديل ، وصرح غيرهم بثبوت البديل ، غير انهم اختلفوا فيه فقال المفيد والسار : ان البديل عود الخلاف ثم السدر ثم سائر الشجر الرطب ، و قال فى المبسوط والوسيلة ان البديل السدر ثم الخلاف ثم الشجر الرطب ، وقال الحلبي والحلى ان لم يوجد النخل اجزاء كل شجر رطب .

(١) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ١٠ من ابواب التكفين-الرواية ٥-

(٢) راجع الباب المذكور آنفاً الرواية ٤-

(٣) راجع الباب المذكور آنفاً الرواية ٢-

حجة المبسوط خبر سهل عن غير واحد من اصحابنا (١) قالوا قلنا له جعلنا الله فداك ان لم نقدر على الجريدة ؟ فقال : عود السدر ، قلت : فان لم نقدر على السدر ؟ فقال : عود الخلاف .

حجة المفيد : ان اخبار التخضير تفيد العكس لان عود الخلاف الرطب عود اخضر بخلاف عود السدر (ويندفع) بان الخضرة في اخبار التخضير كناية عن الرطوبة وليس المراد لون العود .

حجة الحلبي : خبر على بن بلال (٢) كتب اليه يسأله عن الجريدة اذالم نجد نجعل بدلها غيرها في موضع لا يمكن النخل ؟ فكذب يجوز اذا عوذت الجريدة ، و الجريدة افضل ، وبه جاءت الرواية وفيه ان خبر الترتيب اخص فهو اولى بالترجيح حجة الصدوق ان الاخبار المعتمدة تضمنت الجريدة ، واخبار الابدال ضعيفة لا يجوز التعويل عليها .

**وثابها** ان الجريدة تلف في القطن وتوضع معه في الموضعين المذكورين لقوله في خبر يحيى بن عبادة تليفه مع ثيابه (٣) اذ ليس معناه تليفه في ثيابه ، بل المعنى تليفه في شيء آخر وتجعل مع ثيابه ، وذلك الشيء الاخر لا يكون الا القطن لانه الذي يصح السكوت عنه ، تعويلا عن عدم انصراف الذهن الى غيره .

**وتابها** ان مباشر التكفين اذا كان هو الغاسل استحب له تقديم غسل المس على ذلك ، وان خاف ظهور حادثة بالميت توضحا قبل التكفين على قول الشيخ ، وعلى قول غيره غسل يديه الى المرفقين ، واذا كان المباشر غيره فلا دليل على شيء من ذلك .

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب التكفين - الرواية ٣ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب التكفين - الرواية ٢ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب التكفين - الرواية ٤ -

## الفصل الثالث

في الحنوط وكيفية التكفين

وما يتعلق بذلك من الاداب

### وفيه مسائل

**المسألة الأولى** لا خلاف في وجوب الحنوط للامر بدفي الاخبار من غير معارض، وهو في اللغة تطيب الاموات بشيء من الطيب وفي الاصطلاح تطيب الميت بالكافور.

**المسألة الثانية** اختلفوا في كافور الحنوط على قولين : فاطلق في المقنع والاشارة والغنية، وقيده في المقنعة والتهذيب والنهاية والمبسوط والمراسم والسرائر بالخام الذي لم تمسه النار، قال في القاموس: والخام الجلد الذي لم يدبغ اولم يبالغ في دبغه والنوب لم يغسل معرب « انتهى »

**قلت:** خام» في اللغة الفارسية ضد المطبوخ فاستعماله في الجلد الغير المدبوغ اوفى الكافور الذي لم تمسه النار مجاز بعلاقة المشابهة ، وقال في القاموس ايضا : الكافور يكون من شجر بحر الهند والصين وخشب ذلك الشجر ابيض هش ويوجد في اجوافه الكافور وهو انواع ، ولونها احمر وانما يبيض بالنصعيد « انتهى » قولهم : الخام الذي لم تمسه النار» معناه الكافور الاحمر الذي لم يصعد و لم تمسه النار والحجة عليه: مرفوعة ابراهيم بن هاشم (١) قال: السنة في الحنوط ثلثة عشر درهما وثلث اكثره « وقال : ان جبرئيل نزل على رسول الله ﷺ بحنوط وكان وزنه اربعين درهما ، فقسمها رسول الله ﷺ ثلثة اجزاء: جزء له و جزء لعلی ﷺ و جزء لفاطمة ﷺ « الخبر » لان التعرض لبيان الحنوط النازل على النبي صلى الله عليه وآله ليس الا للبحث على الاخذ به بخصوصياته (فمنها) ان يكون بذلك الوزن الخاص (ومنها) ان يكون خاما لم تمسه النار لان الكافور النازل من السماء ليس الا كذلك

ثم اختلفوا في الاقل المجزى منه، ففي الهداية والنهاية والمبسوط والمراسم والاشارة منقال واحد لمن وجده فان تعذر المثقال اجزاء ما تيسر منه ، وقال الحلبي: الواجب ما وقع عليه اسم الكافور ، و اما المثقال وما فوقه فكل ذلك على سبيل الندب يدل على الاول مرسله عبدالرحمن بن ابي نجران (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال « لكنه معارض بما رواه راوى هذا الخبر مرسلا من ان اقل ما يجزى منه مثقال ونصف (٢) فوجب الاخذ بالمتيقن وهو المثقال ونفى الزائد بالاصل

ثم اختلفوا في نهاية الفضل فقال في المقنع انه اوقية وهي اربعون درهما لان جبرئيل نزل بهذا المقدار على النبي صلى الله عليه وآله ، وقال غيره : انه ثلثة عشر درهما وثلث لان حنوط كل من النبي والوصى وفاطمة عليها السلام كان بهذا المقدار على ما جاء به الاخبار (٣) هذا هو اقصى مراتب الفضل وله مراتب اخرى فدون الاقصى اربعة مثاقيل لما رواه الكاهلي والحسين بن المختار (٤) عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: القصد من الكافور اربعة مثاقيل ودونه مثقال واحد وقد مر ان ما دون المثقال لا يجزى مع الاختيار

ثم ان في هذا الخبر مع المرسل المتقدمة ذكر التحديد بالمثاقيل والمثقال وعبر آخرون باربعة دراهم والدرهم الواحد مع ان المثقال في اللغة اكثر من الدرهم اما بخمس درهم او بثلثة اسباع منه كما نص عليه في القاموس في مادة «مكك» وترك الحلبي قول الاولين على الثاني حيث قال وفي بعض الكتب اربعة مثاقيل والمراد بها الدرهم ههنا ، و كانهم فهموا من مجموع اخبار الباب ان تحديد مراتب الفضل في الحنوط انما هو بحساب الاوقية وهي اربعون درهما ، فغاية

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ من ابواب التكفين - الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب التكفين - الرواية ٥ -

(٣) راجع الوسائل الباب المذكور آنفا -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب التكفين الرواية ٤ و ٣ -

الفضل مقدار ثلثها و دونها اربعة اجزاء من اربعين جزء منها ، و دونه جزء من اربعين جزء منها . فالمراد من المنقال ليس منقال الذهب بل كناية عن كسور الاوقية التي يعبر عنها بالدرهم

## حول مواضع الحنوط

**المسئلة الثالثة** اختلفوا في مواضع الحنوط ، فالمشهور انها المساجد السبعة لموثقة عبد الرحمن بن ابي عبدالله (١) قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن الحنوط للميت ، فقال اجعله في مساجده « و اما الاخبار المتضمنة للمواضع الاخر مثل المفاصل ، واللبة ، وباطن القدمين ، وموضع الشراك والراس والعنق والمرفق والمناكب (٢) فاكثرها تضمنت ان الكافور يوضع على هذه المواضع لا انها مواضع كافور الحنوط ، فلا تعارض بينها وبين الموثقة

وهل يجزى الوضغ على المساجد؟ قال الاكثر: نعم، وقال في المقنعة والتهديب والنهاية والمبسوط بل يمسح به راحتيه واصابعها

حجة القول الاول : اطلاق الموثقة المذكورة ، وحجة القول الثاني : ان موضع السجود من الكفين هي الراحتان و باطن الاصابع ، و قد ورد في خبر الكاهلي (٣) انه يكون الذراع والكف مع جنبه ظاهرة ، ومعه فلا يستقر الكافور على باطنها ، سيما و ان المندوب تنشيف الميت بعد الغسل ، و حينئذ فيجب مسح الباطن بالكافور ليبقى اثره عليه وان انتشر عينه وانتقلت من الكفين الى موضع آخر ، ويشهد لذلك صحيحة زرارة (٤) عن ابي جعفر عليه السلام و ابي عبدالله عليه السلام : اذا جففت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به آثار السجود «الحديث» لان آثار

(١) الوسائل - كتاب الطهارة الباب ١٦ من ابواب التكفين الرواية ١

(٢) راجع الوسائل الباب المذكور آنفا

(٣) راجع الوسائل الباب المذكور آنفا

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ من ابواب التكفين الرواية ٦-



السجود وان كانت اعم من باطن الكفين الا انه يجب حمل هذا الامر بالنسبة الى سائر المساجد على الاستحباب، لدلالة ساير الاخبار على كفاية الوضع، وهذا بخلاف باطن الكفين لان عموم الوضع وان كان شاملا له ايضا لكنه لماعلم من الخارج ان الواجب من الوضع عليه هو الوضع للبقاء ولا يحصل هذا الا بالمسح ، وجب الاخذ فيه بظاهر الامر .

وهل طرف الانف الذي يرغم به في سجوده من ذلك ام لا ؟ ظاهر الاكثر الثانى ، لقولهم : المساجد السبعة ، وقال في المقنعة ويضع منه على طرف انفه الذي كان يرغم بدله في السجود .

حجة المفيد : عموم المساجد فى الموثقة لانه اعم مما يجب وضعه فى السجود على الارض او يستحب ، وقال آخرون : الاضافة فى مساجده للعهد ، فيختص بالماضع السبعة التى لا يحصل السجود الا بوضعها لقولهم كالتكبير : السجود على سبعة اعظم (١)

واما وضع الكافور على المسامع والشم والبصر كما ذهب اليه الصدوق فهو و ان دلت عليه اخبار (٢) لكنها معارضة باخبار دلت على النهى عنه مثل قولهم : لاتمس مسامعه بكافور (٣) وخبر يونس : ولا يجعل فى منخرية ولا فى بصره ولا فى مسامعه ولا على وجهه قطنا ولا كافورا (٤) والترجيح للثانية لان الاولى توافق مذهب العامة . قال الشافعى فى الرسالة : و يوضع الحنوط و الكافور على الكرسف ، ثم يوضع على منخرية وفيه و اذنيه و دبره ، وان كان له جراح نافذة وضع عليها « انتهى » . ومن آداب الحنوط ان يسحق كافوره بيده ، قاله فى المقنعة والنهاية ، وفى المبسوط : يكره ان يسحقه بحجر و غير ذلك « انتهى » ولم اجد دليلا على ذلك فى خصوص كافور الحنوط .

(١) راجع الوسائل - كتاب الصلوة - الباب ٤ من ابواب السجود - الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب التكفين

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب التكفين - الرواية ٢ -

(٤) الوسائل كتاب الطهارة الباب ١٤ - من ابواب التكفين - الرواية ٣ -

فعم وردفي خبر عمار الوارد في كيفية غسل الميت (١) : والجرة الثانية بماء الكافور تفت فيها فتاً قدر نصف حبة «الخبر» والفت بالفاء المفتوحة والتاء المشددة المشاة من فوق الدق والكسر بالاصبع ، فالامر به مع ان الكافور الذي يلقي في الماء يذاب بنفس الماء من غير حاجة الى دق دليل على ان الكافور الذي يستعمل للميت مما يحتاج المستعمل الى دقه كالحنوط لم يدق بحجرو نحوه بل ينبغي سحقه بالاصبع او الكف هذا .

وقال الشيخان وغيرهما : انه ان فضل من الحنوط شيء الفى على صدره ، و لعل الحجية عليه حسنة الحلبي (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام : اذا اردت ان تحنط الميت فاعمد الى الكافور فامسح به آثار السجود منه ومفصله كلها ورأسه ولحيته ، وعلى صدره من الحنوط «لان قوله : وعلى صدره» لا يتعلق بالفعل المذكور ، والالكان المناسب عطف الصدر على مفعول المسح فلا بد من تعلقه بمحذوف ، و المناسب ان يكون تقدير الكلام : ويجعل على صدره من الحنوط ، يعنى يجعل على صدره ما بقى من الحنوط .

### حول كيفية التكفين

**المسئلة الرابعة** اذا فرغ الغاسل من تحصيل اكفانه وغسله عمد الى موضع نظيف و بسط اللقافة الظاهرة او الحبرة على ذلك الموضع بسطاً ، ثم بسط سائر اللقائف عليها والقميص فوق اللقائف لقوله في خبر يونس (٣) ابسط الحبرة بسطاً ، ثم ابسط الازار ، ثم ابسط القميص عليه «الخبر» ثم رجع الى الميت وتشفه بثوب نظيف لقوله في خبر عمار : ثم تجففه بثوب نظيف (٤) فاذا جففه نقله من المغتسل حتى يضعه في قميصه ، ثم يأخذ القطن ويذر عليه شيئاً من الذريرة ويضعه على قبله

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ١٠ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ من ابواب التكفين الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ من ابواب التكفين الرواية ٣ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ من ابواب غسل الميت الرواية ١٠ -

ودبره ، اما الوضع على الدبر فلقوله في خبر عمار : و تجعل على مقعدته شيئاً من القطن و الذريرة ، و اما الوضع على القبل فلقوله في هذا الخبر: تحتاج المرئة بقبلها قدر نصف من (١) لانه يدل على ان الرجل يحتاج الى ذلك ايضا الا ان المرئة تحتاج الى اكثر .

نعم وقع الخلاف بين الشيخين في ان المندوب وضع القطن على حلقة الدبر ، و ان المندوب ادخاله في الفرج ايضا ، ذهب في المبسوط الى الثاني قال : و يحشو القطن في دبره لثلا يخرج منه شيء ، و قال المفيد والحلي بالاول ، قال في السرائر: و يحشو القطن على حلقة الدبر و بعض اصحابنا يقول في كتابه و يحشو القطن في دبره و الاول اظهر لانا نجنب الميت كل ما نجنب الاحياء « انتهى » .

ويدل على قول الشيخ ما في خبر عمار من قوله : و تدخل في مقعدته شيئاً من القطن ما دخل و قوله في خبر يونس : و احش القطن في دبره لثلا يخرج منه شيء» فيجمع بينها وبين قوله في خبر عمار: و تجعل على مقعدته شيئاً من القطن» ان المندوب هو الوضع و الادخال ، و ما ذكره الحلي في علة المنع كانه اجتهاد في مقابل النص . ثم اذا وضع القطن على القبل و الدبر حنطه ، ثم اخذ طرف الخرقه و لفها على حقويه بالتدوير كالتدوير العمامة ، و لا يحتاج الى شق راس الخرقه و لا الى شد حبل على وسط الميت لغمز رأس الخرقه تحته كما زعمه بعض ، ثم ضم فخذي الميت ضمًا شديداً و عطف الخرقه على الفخذين و لفها عليهما الى الركبتين لفا شديداً ، ثم اخرج الطرف الاخر من الخرقه من تحت رجله من الجانب الايسر و القاها على الجانب الايمن و اغمزها تحت طيات الخرقه .

وبهذا المضمون ورد الرواية ، و افتى به في المبسوط وغيره ، ففي خبر يونس: خذ خرقه طويلة عرضها شبر فشدّها من حقويه ، و ضم فخذيه ضمًا شديداً و لفها في فخذيه ، ثم اخرج رأسها من تحت رجله الى الجانب الايمن و اغمزها في الموضع الذي لفتت فيه الخرقه و تكون الخرقه طويلة تلف فخذيه من حقويه الى ركبتيه

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب التكفين - الرواية ٤ -

لغاشديدا « قوله : فشدّها من حقويده » يعنى شدّها على و سطه باللف لانه المنصرف من الشد ههنا ، قوله : اخرج رأسها من تحت رجليه « هذا كما ترى دال على ان الخرقة لا تخرج من بين الفخذين لضم العورة كاستثفار المستحاضه بل تضمن ان رأسها يخرج من تحت الرجلين ، وافتى بعض بالاول لقوله في خبر الكاهلي (١) : ثم اذ فره بالخرقة و يكون تحتها القطن تذفره به اذ فارا قطننا كثيراً « زعمامنه انه مصحف الاثفار ؛ والذي اراه انه بالذال المعجمة كما في النسخ وانها خوذما يفيد الصلابة والشدّة ومنه الذفر للصلب الشديد والذفر للكتيبة الممثلة من الحديد ، فمعنى الخبر شده با لخرقة شداً شديداً ثم اذا شدالخرقة عليه فوق القطن فان كانت امرئة شدعلى ثدييها الخرقة الاخرى .

ثم ازره بالمئرز ووضع الجريدة اليمنى كما ذكرناه ، ثم رد القميص عليه ووضع الجريدة الاخرى كما ذكرناه ، ثم عممه ينشرها على راسه بالتدوير ويحنكه بان يطرح طرفيها على صدره ولا يتركها بلاحنك كقمة الاعرابى ، ثم يطوى جانب الازار اليسر على الايمن والايمن على اليسر ، ويضع بسائر اللغائف كذلك ، ثم يعقد طرفى اللقافة الظاهرة حبرة كانت اوغيرها مما يلي راسه ورجليه ، وزعم بعض انه لادليل على العقد فاجاز خياطة الطرفين بل قال : ان زيادة اللقافة الى حد تسع العقد تحتاج الى اذن الورثة ، وليس كذلك لان الاخبار مستفيضة بان الميت اذا وضع فى اللحد يحل عقد اكفانه بل ورد السؤال فى بعضها عن جواز حلها (٢) ففيه الدلالة الظاهرة على ان الكفن معقود من الطرفين فنحل عقده لانه مخيط فيخرق **وهنا شىء يجب التنبيه عليه وهو ان موثقة عمار (٣) دلت على ان خرقة الفخذين تشد فوق القميص لقوله : تشد الخرقة على القميص بحبال العذرة ، و الفرج « و قوله فى موضع آخر منها : التكفين ان تبده بالقميص ثم بالخرقة**

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٥

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الدفن -

(٣) راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب التكفين الرواية ٤ -

فوق القميص على اليه وفخذيته وعورته « لكنه معارض بخبر يونس (١) لان المستفاد منه ان شد الخرقه انما هو بعد الغسل وقبل درجه في القميص ، وقد عول الاصحاب عليه وتر كوا العمل بخبر عمار من هذه الجهة لتأييد المعارض بما تضمنه سائر الاخبار من ان الخرقه انما هي لشد الفخذين لالشد القميص على جسد الميت ، و اما ما في المتن من قوله : وتعصيب الوسط بخرقة منصوص لكنه لا يخلو من اجمال ، و الظاهر عدم اختصاصها بالرجل و ظاهر بعض الاخبار ان محلها فوق القميص و اول بانها تلاف بعد الدرج في القميص تحته فهذا الكلام مشعر بان المندوب تعصيب الوسط بخرقة غير خرقه الفخذين ولم اجد عليه دليلا من الاخبار ولا قائلابيه من القميص ماء . و اما ما ورد في خبر معوية بن وهب (٢) من انه يكفن الميت في خمسة قميص لا يزر عليه ، و ازار و خرقه يعصب بها وسطه . و برد يلب عليه وعمامة السخ فالمراد من الخرقه اما المتزر لانه يشد على الوسط من السرة الى ما دونها او خرقه الفخذين لانها تشد على الوسط من الحقوين وهما في الوسط و اما ما دل على ان محل الخرقه فوق القميص فهو خبر عمار ، وهو قد دل على ذلك في خرقه الفخذين لافي خرقه اخرى غيرها ، على ان ما تضمنه من شداها فوق القميص غير معمول به بل العمل في هذا الباب انما هو على خبر يونس فقد تبين من ذلك ان شد وسط الميت بخرقة مختصة به لم يقع الدلالة عليه في شيء من الاخبار ولا الفتاوى

ثم اذا فرغ من تحنيطه وتكفينه حمل الى قبره على سريره ، و ندب اتخاذ السرير هو الظاهر الفتاوى ، و الاخبار منها اخبار التربع وغيرها والله العالم

### حول تشييع الجنازة و آدابها

قال: **الخامس في التمشيع** يستحب لولى الميت بل ولغيره اعلام الناس بموت المؤمن ليحضر و اتشييعه و الصلوة عليه (الى قوله) : فعن رسول الله ﷺ

(١) راجع الباب المذكور آنفاً

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب التكفين - الرواية ١٣ -

اول عدل الآخرة القبور لا يعرف فيها غنى من فقير

**اقول :** من وكيد السنن تشييع جنازة المسلم وهو ماخوذ من قولهم : شيع فلانا، اذا خرج معه ليودعه ويبلغه منزله، فتشييع الجنازة لا يحصل الا اذا مشى معها الى القبر، ولا فرق في استحبابه بين ان يكون الميت في محل الدفن او غيره لان التشييع يحصل في الاول ايضا بالمشى معه الى قبره وان كانت المسافة قليلة جدا، خطوة او خطوتين ، لصدق الموضوع ، و اما الخروج معه من بلد الى بلد فليس ذلك من حقيقة التشييع كما ان مرافقة المسافر الى مقصده ايضا كذلك ثم ان للتشييع آدابا

**منها** ان يمشى خلف الجنازة او احد جانبيها ، ولا يمشى امامها لقول النبي ﷺ : اتبعوا الجنازة ولا تتبعكم ، خالفوا اهل الكتاب (١) وقوله ﷺ في خبر سدير (٢) : من احب ان يمشى ممشى الكرام الكاتبين فليمش جنبى السرير « و ليس النهى للتحريم لقوله في خبر اسحق بن عمار (٣) ان المشى خلف الجنازة افضل من المشى بين يديها « ولا بأس بان يمشى بين يديها

**ومنها** انه يكره الر كوب خلف الجنازة لقول النبي صلى الله عليه و آله : انى لا كرهه ان اركب والملائكة يمشون (٤) ويجوز الر كوب لعذر من مرض ونحوه لما عن على عليه السلام من انه كرهه ان يركب الرجل مع الجنازة فى بداية الامن عند (٥) واما الر كوب عند الرجوع فلا بأس به لانه ليس بمشيع فى هذه الحال ولقول على عليه السلام : ير كب اذارجع «

**ومنها** ان يقول حامل الجنازة ماتضمنه خبر عمار (٦) قال : سئلته عن الجنازة

- 
- (١) واجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب الدفن الرواية ٤ -  
 (٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ من ابواب الدفن الرواية ٣ -  
 (٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -  
 (٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -  
 (٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ من ابواب الدفن - الرواية ٢ -  
 (٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ من ابواب الدفن الرواية ٤ -

اذا حملت كيف يقول الحامل؟ قال: يقول: بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات

ومنها ان من رأى جنازة ان يقول ماروى عن زين العابدين والباقر عليهما السلام انهما كانا اذا رآيا جنازة يقولان: الحمد لله الذي لم يجعلنى من السواد المخترم (١) يعنى لم يجعلنى من الها لكين ، ماخوذ من اخرمته المنية اذا اخذته ، او يقول ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من استقبل جنازة اورآها فقال : «الله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتسليماً الحمد لله الذى تعزز بالقدرة وقهر العباد بالموت» لم يبق فى السماء ملك الا بكى رحمة لصوته (٢)

### حول معنى التربيعة

ومنها التربيعة بالجنازة ان يحمل واحد قوائم السرير الاربعة كل قائمة مرة ، سكت عن ذكره جماعة ؛ منهم الصدوق فى المقنع و الهداية ، والمفيد فى المقنعة ، والسار فى المراسم ، ومثلها الغنية والاشارة ، واثبته جماعة ثم اختلفوا: فمنهم من اطلق كالصدوق فى الفقيه لانه قال : قال ابو جعفر عليه السلام (٣) : من حمل اخاه الميت بجوانب السرير الاربعة عفى الله عنه اربعين كبيرة من الكبائر ؛ والسنة ان يحمل السرير من الجوانب الاربعة ، وما كان بعد ذلك فهو تطوع «انتهى» فلم يذكر له كيفية خاصة

ومنهم من قيد وقال: المندوب من التربيعة ان يبدء بالقائمة اليمنى من السرير وهى التى تلى اليد اليسرى من الميت ، ثم يأخذ القائمة اليمنى من مؤخره وهى التى تلى الرجل اليسرى من الميت ، ثم يمر من خلفه وياخذ القائمة اليسرى من مؤخره وهى التى تلى الرجل اليمنى ، ثم القائمة اليسرى من مقدمه وهى التى تلى

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ من ابواب الدفن الرواية ٣٧١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ من ابواب الدفن الرواية ٢ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ من ابواب الدفن الرواية ٦ -

اليد اليمنى لان ميامن الميت ومياسره على خلاف جهتي السرير ، وهذا اختيار النهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر

قال في المبسوط : يستحب لمن شيع الجنازة ان يحمله من اربع جوانبه بيده بمقدم السرير الايمن ، ثم يمر منه ويدور من خلفه الى الجانب الايسر فيأخذ رجله الايسر الى ان يرجع الى المقدم كذلك «انتهى»

قوله : بمقدم السرير الايمن « هذا نص بان البدئة انما يكون بالقائمة اليمنى من مقدم السرير ، قوله : ويدور من خلفه الى الجانب الايسر فيأخذ رجله اليسرى مراده من الجانب الايسر ايسر السرير ومن رجله اليسرى القائمة اليسرى من مؤخره وقريب منه عبارة النهاية والوسيلة والسرائر ويدل عليه عدة اخبار

**منها** صحيحة ابن ابي يعفور (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : السنة ان تستقبل الجنازة من جانبها الايمن ، وهو مما يلي يسارك ، ثم تصير الى مؤخره وتدور عليه حتى ترجع الى مقدمه « رواها الحلبي في المستطرفات عن ابن ابي يعفور ، فان المراد من الجنازة هو النعش وقد صرح بان المبدوبه هو جانبه الايمن الذي يلي يسارك يعنى تحمله بيسارك

**ومنها** خبر العلابن سيابه (٢) عنه عليه السلام قال : تبده في حمل السرير من الجانب الايمن ، ثم تمر من خلفه الى الجانب الآخر ، ثم تمر عليه حتى ترجع الى المقدم كذلك دوران الرحي عليه «الخبر» قوله : من الجانب الايمن يعنى الايمن من السرير لان اطلاق الجانب بعد ذكر حمل السرير لا ينصرف الا اليه

**ومنها** خبر الفضل بن يونس الكاتب (٣) قال : سئلت ابا ابراهيم عليه السلام عن تربيع الجنازة فقال : ان كنت في موضع تقية فابدء باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ، ثم

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب الدفن الرواية ٥ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ من ابواب الدفن - الرواية ٣ -



ارجع من مكانك الى ميامن الميت لا تمر خلفه (الى ان قال) : وان لم تكن تتقى فيه فان تريبع الجنائز الذي جرت به السنة ان تبده باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ، ثم باليد اليسرى تدور حولها « فان المراد من اليد يدا السرير اى مقدمه ومن الرجل رخله ايضا يعنى بها مؤخره ، يدل عليه قوله فى اول الخبر : فابدء باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ثم ارجع من مكانك الى ميامن الميت « اذ لو كان المراد من اليد اليمنى والرجل اليمنى اليد والرجل من الميت لكان الصحيح ان يقال : ثم ارجع من مكانك الى مياسر الميت ، وقد قال : ارجع الى ميامنه « فيعلم منه ان المراد من اليمينين القائمتان اليمينان من مقدم السرير ومؤخره اللتان تليها يسار الميت

وعلى هذا فقله : الذي جرت به السنة ان تبده باليد اليمنى : معناه ان تبده بالقائمة اليمنى من مقدم السرير ، ثم بالرجل اليمنى يعنى بها القائمة اليمنى من مؤخره ، ثم بالرجل اليسرى الى القائمة اليسرى من مؤخره ، ثم باليد اليسرى يعنى القائمة اليسرى من مقدمه ، و لذلك قال فى المبسوط : و يدور خلفه من الجانب الايسر فيأخذ رجله الايسر ، فان الضمير فى من خلفه ورجله راجع الى السرير وفيه تضمين للفظ الخبر وتفسير لمعناه

**ان قلت** اطلاق اليد والرجل على مثل ذلك غير معهود فالحمل عليه خلاف الظاهر . **قلت** : فيه **اولا** ان نظائر ذلك فى اللغة كثيرة منه يد القاس لنصابها ويد القوس اسمتها ، ويد الرحى لعود يقبضه الطاحن فيديرها ، ورجل القوس اسمتها السفلى ، ورجل البحر خليجه ، ورجل السهم حرفاه

**وثانيا** بانه لو كان خلاف الظاهر الا ان قرينة التجوز موجودة كما ذكرناه حجة الصدوق على مذهبه فى الفقيه : انه قد تضمن الاخبار الاولة البدئية بالقائمة اليمنى من مقدم السرير وروى على بن يقطين (١) عن ابي الحسن موسى **عليه السلام** ما يخالف ذلك قال : سمعته يقول : السنة فى حمل الجنائز ان تستقبل جانب

السريير بشقك الايمن فتلزم الايسر بكفك الايمن ، ثم تمر عليه الى الجانب الاخر من خلقه الى الجانب الثالث من السريير ، ثم تمر عليه الى الجانب الايسر مما يلي يسارك «لانه نص في ان السنة في الربيع هو البدنة بالقائمة اليسرى من مقدمه لانها هي التي تحاذى الشق الايمن من الحامل ، واما قوله : ثم تمر عليه الى الجانب الايسر » فلا بد من حمله على ايسر الميت لا السريير لان ما يلي يسار الحامل هو ايمن السريير لا ايسره وعليه اعتمد الشيخ في الخلاف وقال صفة التربيعة ان يمد يده بيسرة الجنائزة و يأخذها بيمينه وتركها على عاتقه ويرفع الجنائزة ويمشى الى رجلها ويدور عليها دورا لرحي الى ان يرجع الى يمنة الجنائزة فيأخذ ميامن الجنائزة بمياسره الى ان قال: دليلنا اجماع الطائفة وعلمهم «انتهى»

وعلى هذا فيتعارض الطائفتان ويرجع الى ما رواه الحسين بن سعيد (١) من انه كتب الى ابي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن سريير الميت يحمل أله جانب يده به في الحمل من جوانبه الاربعة ، او ماخف على الرجل يحمل من اى الجوانب شاء؟ فكتب من ايها شاء»

والجواب ان المعارض مسلم لكن الاخبار الاولة اكثر واقوى فوجب الاخذ بها وطرح المعارض ، واما خبر الحسين فمحمول على رفع الايجاب وهو لا ينافي ثبوت الفضل في بعض الكيفيات

وزعم جمع ان للتربيعة معنى آخر وهو ان يحملها اربعة رجال كل رجل يحمل قائمة لخبر جابر (٢) عن ابي جعفر عليه السلام قال : السنة ان يحمل السريير من جوانبه الاربعة وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع « قالوا : معنى الخبر ان يكون كل من جوانبه محمولا على حامل يخصه

ويندفع : بانه لو كان هذا هو المراد لكان المناسب ان يقال : السنة ان يحمل السريير بجوانبه الاربعة ولم يقل ذلك بل قال من جوانبه فعد الفعل بمن وهي ظاهرة

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٨- من ابواب الدفن الرواية ١ -

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٧- من ابواب الدفن الرواية ٢ -

في الابتداء . و معناه استحباب تجديد حمل السرير من كل جانب بان يحمله واحد من جانب ثم يتركه ويأخذه من جانب آخر وهكذا ، و نظيره في من الابتدائية قوله تعالى : و ياتيه الموت من كل مكان (١) و قوله : و يقذفون من كل جانب (٢) و اذا كان هذا معنى الخبر كان مفاده التبريع بالمعنى الاول .

**ومنها** ان لا يتبع الجنائز بنار على فتوى بعض المتأخرين من اصحابنا تمسكا باخبار مثل صحيحة ابي حمزة (٣) قال : قال ابو جعفر عليه السلام : لا تقربوا موتاكم النار، يعنى الدخنة « وفي خبر الحلبي (٤) اكره ان يتبع بمجمره » وفيه نظر ظاهر لان الدخنة هو البخور بما له ريح طيبة من عود ، او ذريرة ، والمجمر كمنبر ومجمره هو ما يوضع فيه الجمر بالدخنة فالمراد من هذه الاخبار هو النهي عما تداول بين العامة من تطيب الميت واكفانه بغير الكافور من بخور وغيره ، على ان الوارد في عدة اخبار خلاف ذلك ، ففي رسالة الصدوق (٥) قال : سئل الصادق عليه السلام عن جنازة يخرج معها بالنار فقال : ان ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله اخرجت بها ليلا ومعها مصابيح « و بمعناه غيره .

**ومنها** كراهة خروج النساء في الجنائز لحديث المناهي عن الصادق عليه السلام ونهى عن اتباع النساء الجنائز (٦) وسكت عنه في المقنع والهداية و النهاية والمبسوط و الوسيلة و السرائر وغيرها ، لمعارضة الخبر بما هو اكثر منه و اقوى فيطرح او يحمل على صورة مظنة الفتنة .

**ومنها** ان يكون المشي بالجنائز مشيا مقتصدا بين الاسراع و الابطاء لما

(١) سورة ابراهيم - الاية ٢٠ -

(٢) سورة الصافات الاية ٨ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب الدفن - الرواية ١-

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب الدفن الرواية ٣-

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ من ابواب الدفن الرواية ٤

(٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦٩ من ابواب الدفن الرواية ٣ -

رواه في الوسائل (١) عن ابي امامة ولد الشبخ عن ابيه باسناده عن ابي موسى قال قال النبي ﷺ: عليكم بالسكينة عليكم بالقصد في المشى بجنائزكم «  
ومنها انه يكره جلوس المشيع حتى يـوضع الميت في لحده ، ذكره  
الماخرون لخبر عبدالله بن سنان ( ٢ ) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ينبغي لمن شيع جنازة ان لا يجلس حتى يوضع في لحده فاذا وضع في لحده فلا باس بالجلوس «  
وسكت عنه اكثر القدماء .

نعم قال في الوسيلة : ان من جملة المكروهات الجلوس في المقابر قبل ان يدفن ولعله للجمع بين هذا الخبر وخبر داود بن النعمان (٣) قال رأيت ابا الحسن عليه السلام يقول : ما شاء الله لا ما شاء الناس ، فلما انتهى الى القبر تنحى فجلس فلما ادخل الميت لحده قام فحثى عليه التراب ، لان ظاهر هذا الخبر انه جلس ناحية اخرى فحملة الطوسي على ان المراد هو التنحي عن الجلوس في المقابر .  
ومنها انه يستحب انتظار المشيع الى ان يدفن الميت لقولهم عليه السلام : من بلغ معه الى قبره حتى يدفن كان له قبر اطان من الاجر و القيراط مثل جبل احد (٤)

### حول تمييز صاحب المصيبة عن غيره به اذ كرفى الاخبار

ومنها انه هل يجوز لصاحب المصيبة ان يميز عن غيره بوضع الرداء او ارسال طرف العمامة او شق الثوب ؟  
اختلف فيه الاخبار لانها اصناف ثلثة :

احدها ما دل على المنع مثل خبر السكوني (٥) عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه

(١) كتاب الطهارة - الباب ٦٤ من ابواب الدفن - الرواية ١ - نقله في الوسائل - عن المجالس -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٥ من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ من ابواب الدفن الرواية ١

(٤) راجع الوسائل كتاب الطهارة الباب ٢ - من ابواب الدفن الرواية ٦

(٥) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٤٧ - من ابواب الاحتضار الرواية ٢

عن آباءه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثلثة ما ادري ايهم اعظم جرما : الذى يمشى مع الجنائز بغير رداء ؛ والذى يقول : قفوا ، و الذى يقول : استغفروا له غفر الله لكم » قوله : قفوا» يعنى لاتعجلوا به الى القبر لان هذا القول ازراء بالميت كقوله : استغفروا له .

و ثانيها ما دل على جواز ذلك لصاحب المصيبة خاصة مثل مرسله ابن ابي عمير (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ينبغى لصاحب المصيبة ان يضع رداءه حتى يعلم الناس انه صاحب المصيبة» و خبر ابي بصير (٢) عنه عليه السلام قال : ينبغى لصاحب المصيبة ان لا يلبس رداءه وان يكون فى قميص حتى يعرف» و خبر الحسين بن عثمان (٣) قال : لم امان اسمعيل بن ابي عبد الله عليه السلام خرج ابو عبد الله عليه السلام فتقدم السر بر بلا حذاء ولا رداء»  
وثالثها ما دل على جواز ذلك اذا كان ذلك من الابن على الاب او من الاخ على مثله مثل خبر خالد بن سدير (٤) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على ابيه وعلى امه ، او على اخيه او على قريب له ؛ فقال : لا بأس بشق الجيوب ، قد شق موسى بن عمران على اخيه هارون ، ولا يشق الوالد على ولده ولا الزوج على امرئته ، وتشق المرءة على زوجها ، واذا شق زوج على امرئته او والد على ولده فكفارتها حنث يمين ولا صلوة لهما حتى يكفرا ويتوبا من ذلك واذا خدشت المرءة وجهها او جزت شعرها او نتفته ، ففى جز الشعر عتق رقبة ، او صيام شهرين متتابعين ، او اطعام ستين مسكينا ، وفى الخدش اذا دميت ، وفى النتف كفارة حنث يمين ، ولا شيبىء فى اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبة ، وقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن على عليهما السلام . وعلى مثله تلطم الخدود و تشق الجيوب» .

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الاحتضار - الرواية ٨ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الاحتضار - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الاحتضار - الرواية ٧ -

(٤) الوسائل - كتاب الايلاء - الباب ٣١ - من ابواب الكفارات - الرواية ١ -

وورد في عدة اخبار (١) انه رُئي الحسن بن علي عليه السلام يوم توفي علي بن محمد العسكري عليه السلام مشقوق الجيب ، وانه عوتب في ذلك ، واجاب بان موسى عليه السلام قد شق علي اخيه هارون ولذلك اختلف الاقوال .

فقال في المبسوط : اما اللطم والخدش و جز الشعر والنوح فانه كله باطل محرم اجماعا ؛ وقد روى جواز تخريق الثوب علي الاب والاخ ولا يجوز علي غيرهم وكذلك يجوز لصاحب الميت ان يتميز عن غيره بارسال طرف العمامة واخذ مئزر فوقها علي الاب والاخ ؛ فاما علي غيرهما فلا يجوز « رقيب منه ما في الوسيلة . وخالف الحلبي فقال بعد حكاية ما اوردته في المبسوط : لم يذهب الي هذا سواء رحمه الله ، والذي يقتضيه اصول مذهبنا انه لا يجوز اعتقاد ذلك وفعله سواء كان علي الاب والاخ او غيرهما لان ذلك حكم شرعي يحتاج الي دليل شرعي فيجب اطراحه لئلا يكون الفاعل له مبدعا لانه اعتقاد جهل « انتهى »

ولعله يحمل الاخبار المجوزة علي ما اذا كان الميت واجب التعظيم كالنبي والامام ، ولذلك تضمن خبر خالد (٢) المنع عن اللطم والشق ثم اجازته علي الحسين بن علي (ع) واهله .  
ومنها انه يكره تغطية النعش بثوب مزين او فاخر لما روى عن الدعائم عن علي عليه السلام من انه نظر الي نعش ربطت عليه خمرتان احمر اصفر تزين بهما فامر بهما فنزعت و قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اول عدل الاخرة القبور لا يعرف فيها غنى عن فقير و الله العالم .

## قال : المبحث السادس في الصلوة عليه

### وفيه فصول

الاول تجب الصلوة علي المسلمين الي قوله و لم يثبت ترجيح النافلة في وقتها والمبادرة الي قضاء الفرائض علي تعجيل التجهيز  
اقول : نذكر الصلوة علي الميت واحكامها وما يتبع ذلك في ضمن فصول.

(١) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٨٤- من ابواب الدفن

(٢) راجع الوسائل-كتاب الايلاء - الباب ٣١ - من ابواب الكفارات-الرواية ١-

## الفصل الاول في من يصلي عليه

### وفيه مسئلتان

**المسئلة الاولى** تجب الصلوة على كل من كان على ظاهر الاسلام سواء كان مؤمنا او مخالفا ، وسواء كان المخالف ناصبا معلنا بالعداوة او غير معلن او لم يكن ناصبا ، غير انه اذا كان مخالفا للحق او ناصبا يلغنه بعد التكبيرة الرابعة ويتبرء منه ، وهذا مذهب الصدوق في الهداية والمقنع والفقيه ، والشيخ في النهاية ، والسيد في الغنية والحلبى في الاشارة .

و الحججة عليه عدة اخبار مثل ما رويه الحسن بن محبوب (١) باسناده عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال صل على من مات من اهل القبلة وحسابه على الله « و مارويه الحسن بن على بن فضال باسناده عن غزوان السكونى (٢) عن جعفر عن ابيه عن آباءه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا على المرحوم من امتى ، وعلى القاتل نفسه من امتى لاتدعوا احداً من امتى مات بلا صلوة »

ومارويه محمد بن مسلم في الحسن كالصحيح (٣) عن احد هما عليهما السلام قال: قال ان كان جـ احداً للحق فقل اللهم املاء جـ وفه نارا و قبره نارا ، و سلط عليه الحيات والعقارب «

ومارويه عبيد الله الحلبي في الصحيح (٤) عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت على عدو الله فقل اللهم انالنا نعلم منه الا انه عدوك و لرسولك ، اللهم فاحش ، قبره نارا واحش جوفه نارا ، و عجل به الى النار ، فانه كان يوالى اعدائك و يعادى اوليائك ، و يبغض اهل بيت نبيك اللهم ضيق عليه قبره «الحديث»

(١) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٣٧ - من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٢-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٧ - من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٣-

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٥-

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤- من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١-

لدلالة الخبرين الاخيرين على انه يصلى على المخالف المعاند غير انه يدعى عليه بعد التكبير الرابعة خلافا للمفيد فى المقنعة فحرم الصلوة على المخالف للحق فى الولاية الا اذا اضطر اليه من جهة التقية ، وخلافا للشيخ فى المبسوط فى القتل من اهل البغى حيث قال لا يغسل ولا يصلى عليه لانه كافر « انتهى » و خلافا للطوسى فى ظاهر الوسيلة حيث قال : الصلوة على المؤمن ومن بحكمه واجبة ، و على الكافر والمنافق والمقتول باغياً محرمة ، وعلى غير هؤلاء الفرق الاربعة وهم فرق المخالفين لا واجبة ولا محرمة بل هى فى نفسها جائزة .

حجة المفيد : ان المخالفين للحق فى ولاية اهل البيت عليهم السلام وهم النواصب و من ضارهم محكوم عليهم بالكفر انص الاخبار بنجاسة سؤرهم وهو كاشف عن نجاسة العين ، وهى تستلزم الحكم عليهم بالكفر فوجب العمل فيهم باحكام الكفار الا ما خرج بالدليل كالوراثثة واشباهاها والدليل فى الصلوة مفقود .

و الجواب ان الاخبار المستفيضة ناطقة بان النبى صلى الله عليه وآله صلى على المنافقين اختيارا والمنافق هو من اظهر الالام و اضرر الشرك فهو اسوء حالا من الناصب ، و اذا جاز الصلوة عليه جاز الصلوة على الناصب بالاولى و اما قوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره (١) الظاهر فى حرمة الصلوة على المنافق فقد ورد فى اخبار اهل البيت عليهم السلام ان المراد هو النهى عن الصلوة عليهم نحو الصلوة على المؤمنين بان يدعى لهم بعد التكبير الرابعة (٢)

ويدل على مذهب الشيخ فى البغاة ما روى من ان امير المؤمنين عليه السلام سار فى اهل الجمل وصفين بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله فى مشركى مكة لان اطلاق المشابهة يدل على انه لم يصل على قتلاهم كما لم يصل رسول الله صلى الله عليه وآله على قتلى المشركين وبما روى من قول الحسين (ع) لمعوية : لو قتلنا شيعةك ما كفتناهم ولا دفناهم ولا صلينا عليهم (٣)

(١) سورة التوبة - الآية ٨٥ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب صلاة الجنائز -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب غسل الميت - الرواية ٣ -



ويدل على مذهب الطوسي ان الامر بالصلوة على المخالف الغير المعاند وارد في مقام توهم الحظر فلا يفيد وجوباً ولا استحباباً وانما يفيد الرخصة والجواز

## حول وجوب الصلاة على جنازة غير المكلفين

**المسئلة الثمانية** تجب الصلوة على المجانين من اهل الاسلام لانهم من الامة و من اهل القبلة ، وتجب الصلاة على اطفال المسلمين ايضاً اذا اكملوا ست سنين ، نص عليه في المقنع والهداية والفقيه والمقنعة والانتصار والنهاية والمبسوط والمراسم والغنية والاشارة والوسيلة والسرائر ، وان عبر بعضهم بما عبرنا ، وآخرون بانه لصلوة الا على من يعقل الصلوة الا ان المراد منهما واحد كما سيجيىء .

والحجة عليه ما رويه الصدوق باسناده عن زرارة وعبيدالله الحلبي (١) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصلوة على الصبي متى يصلى عليه ؟ فقال : اذا عقل الصلوة ، قلت : متى تجب الصلوة عليه ؟ قال : اذا كان ابن ست سنين ، والصيام اذا اطاقه ، وبهذا الاسناد رويه الكليني في الكافي (٢) ولكن الشيخ في التهذيب رويه عن الكليني عن الحلبي عن زرارة (٣) قوله : اذا عقل الصلوة ، الظاهر ان العقل ههنا ماخوذ من عقل البعير اذا شذوظيفه الى ذراعه ، ففي الكلام حذف و قلب ، والاصل اذا عقلته الصلوة وحبسته ولزمته ، وبهذا التفسير يلتئم اجزاء الخبر و يرتبط الاسئلة بالاجوبة ، وذلك لان السائل سئل اولاً عن السن الذي يجب الصلوة فيه على الميت من الاطفال فاجيب بانه اذا عقل الصلوة فسئل السائل عقيب ذلك عن انه متى تجب الصلوة عليه وهذا السؤال لا يرتبط بجواب الامام وبقوله اذا عقل الصلوة الا اذا فهم الراوى من عقل الصلوة وجوبها ولزومها عليه ، ولذلك سئل ثانياً عن السن الذي تجب الصلوة عليه فاجيب بانه الست .

ولما ثبت بالنص والاجماع ان حد التكليف الشرعى هو ظهور احدى الثلث

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٣ - من ابواب صلاة الجنابة - الرواية ١-

(٢) و٣) راجع الوسائل الباب المذكور آنفاً -

المعمودة وجب التأويل في الخبر بان المراد من لزوم الصلوة على ابن ست سنين ليس هو اللزوم الشرعي بل اللزوم التمريضي الحاصل من الزام الولي اياه عليها من باب التمريض ، والمعنى لا تجب هذه الصلوة الا على من وجب عليه الصلوة ، سواء كان هــو بنفسه مكلفا بها او كان غيره مأمورا بتكليفه اياها من باب التمريض والى هذا المعنى اشار السيد المرتضى والحلى قال في الانتصار : مما انفردت به الامامية القول بان الاطفال ومن يجري مجرىهم ممن لم يكلف في نفسه الصلوة ولا كلف غيره تمرينه عليها لا تجب الصلوة عليه اذا مات ومن يصلى عليه من الصغار من بلغ ست سنين فصاعدا .

وقال في السرائر : لا تجب هذه الصلوة الا على من وجبت عليه الصلوة ، كان مكلفا بها او كان غيره ، امر بتكليفه اياها تمريناله دون الاطفال الذين لم يبلغوا ست سنين «انتهى»

ويؤيد المعنى المذكور ما رويه محمد بن مسلم في الصحيح (١) عن احدهما عليه السلام في الصبي متى يصلى ؟ فقال : اذا عقل الصلوة ، قلت : متى يعقل الصلوة و تجب عليه ؟ قال : لست سنين «الخبر» لانه فسر عقل الصلوة بوجوب الصلوة ، فلولا ان معنى العقل ما ذكرناه لكان تفسير الراوى له بوجوب الصلوة عليه باطلا وزعم بعض ان العقل في الخبر الاول بمعنى الفهم والادراك فاشكل عليه المعنى لان بعض الاطفال يعقل الصلوة قبل الست وبعضهم لا يعقلها فيها ايضا فاول فيه بان التحديد مبني على الغالب وان غيره نادر لا يعتد به

وانت خبير بفساده اذ لو كان العقل بمعنى الادراك لم يترتب السؤال الثاني بالسؤال الاول بوجه الا ان يكون سؤالا مستأنفا و هو في غاية البعد عن سياق الخبر هذا .

و اما الطفل الذي لم يكمل الست فلا خلاف بين الاصحاب في انه لا يجب الصلوة عليه ، غير انهم اختلفوا في ندبها فافتمى في النهاية و المراسم و الاشارة و

(١) الوسائل-كتاب الصلوة-الباب ٣- من ابواب اعداد الفرائض والنوافل-الرواية ٢-

الوسيلة والسرائر بالندب ، وخلافا للصدوق في المقنع والهداية حيث قال: الطفل لا يصلى عليه حتى يعقل الصلوة ، و قال في المقنعة : لاصلوة عند آل محمد عليهم السلام على من لا يعقل الصلوة ، لان نفى الصلوة ظاهر في نفى المشروعية ولعله الظاهر من المبسوط ايضا لانه قال : وان كان دون ذلك يعنى دون الست لم تجب الصلوة عليه و يجوز ذلك عند النقية لان تخصيص الجواز بحال الضرورة مشعر بعدم الندب في غيرها .

حجة القول الاول : صحيحة عبدالله بن سنان (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال :

لا يصلى على المنقوس وهو المولود الذي لم يستهل ولم يصح ، ولم يورث من الدية ولا من غيرها ، واذا استهل فصل عليه وورثه « ومثله غيره لان الجمع بينها وبين الاخبار الاولة يقتضى حمل هذا الخبر على الندب

وحجة القول الآخر : خبر زرارة (٢) قال: مات ابن لابي جعفر عليه السلام

فاخبر بموته فامر به فغسل وكفن ومشى وصلى عليه و طرحت خدره فقام عليها ثم قام على قبره حتى فرغ منه ، ثم انصرف وانصرفت معه حتى انى لامشى معه ، فقال : اما انه لم يكن يصلى على مثل هذا ، وكان ابن ثلث سنين و كان على عليه السلام يامر به فيدفن ولا يصلى عليه ولكن الناس صنعوا شيئا فنحن نضع مثله ، قال: قلت . فمتى تجب الصلوة عليه ؟ فقال : اذا عقل الصلوة وكان ابن ست سنين « لان قوله : و كان على عليه السلام يأمر به فيدفن ولا يصلى عليه « ظاهر في ان عمله عليه السلام كان مستمرا على الترك وهذا ينافى الندب ، فوجب حمل الامر بها في الاخبار المذكورة على النقية كما يشهد له قوله : ولكن الناس صنعوا شيئا الى آخره .

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب صلاة الجنائز . الرواية ١-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٣ - من ابواب صلاة الجنائز . الرواية ٣-

## الفصل الثاني في المصلي

### وفيه مسائل

**المسئلة الاولى** صلوة الاموات فرض على كل مسلم على سبيل الكفاية اذا قام بها بعض سقط عن الآخرين بلاخلاف ، ولا يشترط في القيام بها متفردا ان يكون القائم بها ولي الميت او من يصدر عن امره بلا خلاف فيه بين القدماء على ظاهر كلماتهم ، و انما اعتبروا الولاية او امر الولي في امامة هذه الصلوة ، ومعنى قولهم : اولي الناس بالصلوة على الميت الولي او من يامر به الولي ، ان اولي الناس بالامامة فيها هو الولي او من يصدر عن امره .

قال في المقنع : واعلم ان اولي من يتقدم للصلوة على الجنائز من يقدمه ولي الميت ، واذا كان في القوم رجل من بني هاشم فهو احق بالصلوة عليه اذا قدمه ولي الميت فان تقدم من غير ان يقدمه ولي الميت فهو غاصب ، ولا باس بان تصلي وحدك على الجنائز « انتهى »

فان التعبير بالتقدم كناية عن امامة الجماعة و لذلك قال بعد حكم الجماعة : ولا باس بان تصلي وحدك على الجنائز « فذكر حكم الفرادى وحكم بالجواز حكما عاما لكل احد ولم يخصه بالولي ولا شرط فيه الصدور عن امره .

وقال في الفقيه : قال ابي في رسالته الى يابني ان اولي الناس بالصلوة على الميت من يقدمه ولي الميت ، وقال في اشارة السبق و اولي الناس بالصلوة على الميت . اوليهم بميراثه او من يقدمه .

وفي السرائر و اولي الناس بالصلوة على الميت الولي او من يقدمه الولي وفي الوسيلة بعد ذكر اولوية الولي الوارث ، وتقدم الاب على الابن والزوج على غيره . و تقدم الامام العدل وان حضر هاشمي وكان اهلالا امامة قدمه الولي استحبابا « انتهى » .

فان ما ذكره اخيراً في الهاشمي نصر في ان المراد من اولوية المذكورين هي الاولوية في الامامة لافي اصل الصلوة ، ومثله في النهاية قال : واذا حضر القوم للصلوة عليه فليتقدم اولى الناس به او من يأمره الولي بذلك» وعلى هذا فلا منافاة بين هذا الحكم وبين الوجوب العام لان ما يجب على الجميع من باب الكفاية هو اصل الصلوة وما يعتبر فيه قيام الولي بنفسه او قيام من يأمر ، هي امامة الصلوة لاصلها ، وزعم جماعة ان الولاية انما تكون في اصل الصلوة فلاشكل عليهم في الجمع بين الحكمين وذكر له تمحلات لاحاجة لنا الى ذكرها الفساد المبني كما ذكرناه

نعم وقع الخلاف بين القدماء ههنا من وجهين :

**احدهما** ان تقدم الولي هل هو من باب الوجوب او الاستحباب ، فظاهر الاكثر الاول لقولهم : ليس لاحدان يتقدم الا بامره ، وقال في الغنية بالاستحباب حجة الاول مرسله ابن ابي عمير (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يصلى على الجنائز اولى الناس بها او يأمر من يحب » و مثلها مرسله البرزنجي عنه عليه السلام ، (٢) لان ظاهر الجملة الخبرية يفيد الوجوب

وحجة الثاني : ان مساق المرسلتين مساق الاخبار الواردة في تقديم الافراء والافقه والاسن فلا تدلان على ازيد من الاستحباب والجواب : ان حمل الامر على النذب خلاف الظاهر ، وانما خولف في الافراء وامثاله بقريظة الاجماع وهذه القريظة في المقام مفقودة

**وثانيهما** ان التقدم هل هو للقريب بقول مطلق ، كما هو ظاهر المقنع والفقيه والنهاية والمراسم او للقريب الوارث خاصة ، كما في المقنعة والاشارة والوسيلة ، او يفصل بين ما اذا اجتمع القريب والاجنبى فالتقدم للقريب ، وما اذا اجتمع الاقارب فالتقدم للقريب الوارث كما اختاره الشيخ في المبسوط والحلي في السرائر؟ حجة الاول : عموم الولي في المرسلتين ، ( وحجة الثاني ) : ان العموم

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢ -

مخصص بقوله تعالى : واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله (١) و (حجة الثالث) : ان قولهم **صَلِّ عَلَيْهِ** : يصلى على الجنائز اولى الناس بها ظاهر في ان المراد اولى بهامن الاباعد ومدلول الاية تقدم الرحم الوارث على غيره فيرتفع المنافات بينهما ، لاختصاص الاول بصورة اجتماع القريب مع البعيد ، ومورد الاية صورة اجتماع الاقارب ، فيجمع بينهما بتقدم مطلق القريب على البعيد وتقدم القريب الوارث على القريب الغير الوارث

**ان قلت** : قولهم : يصلى على الجنائز اولى الناس بها ظاهر في ان الولى اولى الناس في اصل الصلوة لافى الامامة فيعود الاشكال .

**قلت** : لما كان المعمول به من لدن عصر النبي **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وما بعده الصلوة على الجنائز بالجماعة كان اطلاق الصلوة منصرفاً اليها ، واذا كان المنصرف اليه من قولهم : يصلى على الجنائز اولى الناس بها ان الولى يصلبها جماعة لم يكن لهذا الكلام معنى الا ان الولى يجمع بهم ويؤمهم فيها بل المداومة على الجماعة بلغت حد الزمهم التنبيه على جواز الفرادى فيها .

قال فى المبسوط : المعمول به من وقت النبي **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** الى وقتنا هذا فى الصلوة على الجنائز ان يصلى جماعة فان صلى فرادى جاز ومثله فى كلام الحلى ، واما ترتيب طبقات الاولياء فقد سبق الكلام فيه فى ابواب الغسل

**المسئلة الثانية** قولهم : او يأمر من يحب دليل على ان قيام الغير بها من باب التسبب على وجه يكون صدورها من الغير مستنداً الى الولى ومعدوداً من الافعال الصادرة منه على وجه التسبب ، وقد سبق البحث عن ذلك فى باب الغسل

**المسئلة الثالثة** اذا حضر الامام العادل فقيه قولان :

احدهما انه اولى بالصلوة من الولى وغيره ليس لاحد التقدم عليه من الولى وغيره ، وهو ظاهر النهاية والوسيلة والسرائر .

و ثانيها انه اولى بشرط ان يقدمه الولي ويجب على الولي تقديمه فان لم يقدمه لم يجزله التقدم ، وهذا اختيار المبسوط قال : فان حضر الامام العادل كان اولى بالتقدم ويجب على الولي تقديمه فان لم يفعل لم يجزله ان يتقدم « انتهى » فالقولان متشاركان في اثبات الاولوية ووجوب التقديم على الولي الا انهما متفارقان من حيث ان منع الولي على الاول لا يكون مانعا بخلاف الثاني و الاصل في الباب روايتان :

**الاولى** خبر السكوني (١) قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة فهو احق بالصلوة عليها ان قدمه ولي الميت والا فهو غاصب .  
**والثانية** خبر طاحه بن زيد (٢) قال : اذا حضر الامام الجنازة فهو احق الناس بالصلوة عليها .

ووجه الخلاف الاختلاف في معنى الخبر الاول لان قوله : ان قدمه ولي الميت محتمل لوجهين :

**احدهما** ان يكون اداة الشرط لتعليق ما قبلها على ما بعدها ويكون الضمير في فهو راجعا الى السلطان ، والمعنى ان السلطان لا يكون احق الا اذا قدمه الولي فان تقدم بلا تقديم منه فهو ، اى السلطان غاصب فيدل على ان منع الولي مانع .  
**وثانيهما** ان يكون لتعليق ما بعدها بعبء على بعض لالتعليق ما قبلها على ما بعد ، فذكر فيه حكم السلطان و هو انه احق من غير تعليق على شرط ، ثم استأنف الكلام و ذكر حكم آخر بصورة التفريع على الحكم الاول ، وهو انه ان قدمه الولي فهو وان لم يقدمه بل تقدم الولي بنفسه فهو يعنى الولي غاصب

ففى المبسوط حمل الخبر على المعنى الاول ، ونزل عليه اطلاق الخبر الثاني جمعا لان النسبة بينهما عموم مطلق ، و عكس فى النهاية فاخذ باطلاق الخبر الثاني

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ٣ -

وحكم بان ولاية السلطان ولاية مطلقة ليس للمولى منعه ، و حمل الخبر الاول على المعنى الثانى لكونه اظهر ، او جعله مرددا بين المعنيين فيطرء الاجمال ولا يعلم التخصيص من قبله، وهذا اولى

**المسئلة الرابعة** اذا حضر فى القوم هاشمى يليق بالا مامة استحج للواى تقديمه كما يستحب تقديمه فى جماعة سائر الصلوات، قال فى المقنع والفقيه والنهاية والمبسوط و الوسيلة ، وليس الحججة عليه قوله صلى الله عليه وآله : قدموا قريشا ولا تقدموها ، لان الموضوع فى هذا الخبر اعم من الهاشمى بل هو قول الرسول صلى الله عليه وآله : امام القوم وافدهم فقدموا افضلكم (١) لان الفضل ضد النقص فيعم فضل النسب والحسب جميعا ولا شك فى ان الهاشمية افضل الانساب كما يدل عليه حديث الخيرة و قال فى المبسوط اذا اجتمع جماعة فى درجة قدم الاقرء ثم الافقه ثم الاسن لقوله صلى الله عليه وآله : يؤمكم اقرئكم (٢) وقال ايضا: الحر اولى من المملوك فى الصلوة على الميت وكذلك الذكر على الانثى

والحججة على ذلك كله الاخبار الواردة فى هذا الترتيب فى امام الجماعة لانها تعم كل جماعة، واما تقديم الذكر على الانثى ففيه تنبيه على جواز امامة المرأة للنساء وهى ان لم تثبت فى جماعة سائر الصلوات الا انها تثبت فى صلوة الاموات بالنص الخاص هذا كله فى غير الزوج واما الزوج فهو اولى بالتقدم فى الصلوة على زوجته من كل احد لخبر ابي بصير (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت المرأة تموت من احق الناس بالصلوة عليها؟ قال: زوجها ، قلت : الزوج احق من الاب والاخو الولد؟ قال : نعم» ويؤيده عموم الموثقة (٤) عنه صلى الله عليه وآله الزوج احق بامرئته حتى يضعها فى قبرها»

(١) الوسائل - كتاب الصلوة - الباب ٢٦ - من ابواب صلاة الجماعة - الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الصلوة - الباب ٢٨ - من ابواب صلاة الجماعة

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢٠١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٤ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٣ -



واما ما يعارض ذلك مما دل على تقدم الاخ على الزوج فمحمول على النقية  
لانه مذهب العامة

## الفصل الثالث

### في الشروط والكيفية والسنن وما يتبع ذلك

فالكلام هنا في مواضع:

**الموضع الاول** في الشروط واهم ما ينبغي التكلم فيه هو البحث عن ان مقتضى القاعدة في شروط هذه الصلوة وقواطعها : هل هو الالحاق بالصلوة ذات الركوع الا ما اخرجه الدليل، وان القاعدة تقتضى عدم الالحاق الا فيما اثبتته الدليل؟ فيه خلاف بينهم.

فظاهر القدماء اختيار المسلك الاول لانهم يذكرون في كتاب الصلوة اعداد الصلوات و يعدون منها صلوة الاموات ، ثم يذكرون الشروط والموانع ويقولون: ان الشرط القلاني شرط في الصلوة او يبطل لها، ويطلقون القول ههنا على وجه يظهر منهم ان الشرط شرط لطبيعة الصلوة التي كانت عندهم ، مقسما للاقسام ، و كان صلوة الميت قسما منها ، ثم اذا تعرضوا لشرح هذه الصلوات وبيان كيفيتها و احكامها لا يذكرون لها خصوصية تمتاز بها عن سائر الصلوات غير انها خمس تكبيرات ، بينها اربعة ادعية ، ليس فيها قراءة ولا تسليم ولا ركوع ولا سجود ، و انها تصح من الجنب والحائض والمحدث، ويجوز فيها امامة النساء

فان الظاهر من اسلوب هذه الكلمات ان الخصوصيات التي تمتاز بها هذه الصلوة عن غيرها منحصرة في ذلك وان ما عداها من الاجزاء والشروط والموانع كلها مشاركة مع غيرها لا يفرق بينهما الا فيما ذكر

واما المتأخرون فالمحقق وافق القدماء في الاسلوب الذي ذكرناه بل الشهيد في الذكرى اثبت الاستقبال والستر فيها مستدلا عليه بعموم اعتبارهما في الصلوة، وهذا نص منه بان مقتضى القاعدة هو الالحاق الا فيما اخرجه الدليل، وخالفهما

كثير ممن تأخر عنهما فحكموا بان مقتضى القاعدة عدم الالحاق الا في ما اثبتته  
الدليل محتجين عليه بان الالحاق مبني على القول بثبوت الحقيقة الشرعية، وعلى  
ان اطلاق الصلوة على صلوة الميت من باب الحقيقة و كلاهما في محل المنع والاصل  
يقضي عدم الالحاق .

وايضا روى يونس بن يعقوب في الموثق (١) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن  
الجنائز اولى عليها على غير وضوء ؟ فقال : نعم انما هو تكبير و تسبيح و تحميد و  
تهليل ، كما تكبر و تسبح في بيتك على غير وضوء ، لان اطلاق التشبيه في قوله : كما  
تكبر « قرينة على ان صلوة الميت نازلة عند الشارع منزلة مطلق الذكر ، و كما  
لا يشترط فيه شيء من شروط الصلوة كذلك صلوة الميت عملا بعموم المنزلة .

**قلت :** اما الخبر فالاستنباط الذي ذكره فيه حسن لولا القيد الاخير في  
الجواب اعنى قوله : على غير وضوء « اذ لو قال كما تكبر و تسبح في بيتك ، لدل  
على التنزيل من جميع الجهات ، لكنه لم يقل كذلك بل قال : كما تكبر و تسبح  
في بيتك على غير وضوء « ولادلالة لهذا الكلام على عموم المنزلة بل على التنزيل من  
حيث الطهارة الحديثة خاصة ، و المعنى انه كما لا يشترط الطهارة الحديثة في  
مطلق الذكر كذلك لا تشترط في صلوة الميت ، ومن المعلوم ان الالحاق بمطلق الذكر  
من جهة لا يستلزم الالحاق به من سائر الجهات .

واما ما زعموه من ابتناء الالحاق بالصلوة ذات الركوع على ثبوت الحقيقة  
الشرعية ، وعلى ان اطلاق اسم الصلوة على صلوة الميت من باب الحقيقة فالاصح  
خلافه اذ لو دل دليل على تنزيل صلوة الميت منزلة الصلوة وجب الحكم بالالحاق  
وان لم نقل بثبوت الحقيقة الشرعية او قلنا بثبوتها و كان اطلاق الاسم على صلوة  
الميت مجازا في اللغة وعرف الشرع .

الاترى ان قولهم : الطواف بالبيت صلوة « وقولهم : الفقاع خمرة « يدلان على الحاق  
الطواف بالصلوة والحق الفقاع بالخمر في جميع الاحكام وان كان سلب اسم الصلوة

عن الطواف وسلب اسم الخمر عن الفقاع صحيحا في اطلاقات العرف والشرع اذا تقرر هذا  
**فنقول** : الظاهر ان حجة القدماء على اللاحق ليست العمومات الواردة لبيان  
 شروط الصلوة وموانعها حتى يصح الاعتراض عليهم ، بان لفظ الصلوة في هذه الادلة  
 لا يشمل صلوة الاموات لان اطلاق هذا اللفظ على هذا الموضوع مجاز يشهد له وجود  
 علائم المجاز من صحة السلب و تبادل الغير ، بل الحجة عندهم اخبار استفادوا منها  
 الدلالة على تنزيل صلوة الميت منزلة مطلق الصلوة وهي كثيرة .

**منها** صحيح محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال : يصلى على الجنابة في  
 كل ساعة ؛ انها ليست بصلوة ركوع ولا سجود ، وانما تكره الصلوة عند طلوع الشمس  
 وعند غروبها التي فيها الخشوع والركوع والسجود ، لانها تغرب بين قرني شيطان ،  
 وتطلع بين قرني شيطان»

**ومنها** صحيح عبيد الله الحلبي (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا باس بالصلوة  
 على الجنائز حين تغيب الشمس وحين تطلع انما هو استغفار»

**ومنها** خبر الفضل بن شاذان (٣) عن الرضا عليه السلام قال : انما لم يكن في  
 الصلوة على الميت ركوع ولا سجود لانه انما اريد بهذه الصلوة الشفاعة لهذا العبد  
 الذي قد تخلى مما خلف واحتاج الى ما قدم قال : وانما جوز الصلوة على الميت بغير  
 وضوء لانه ليس فيها ركوع ولا سجود»

**ومنها** ما في الوسائل عن كتاب تحف العقول (٤) عن الرضا عليه السلام في كتابه  
 الى المأمون قال : والصلوة على الجنابة خمس تكبيرات ، وليس في صلوة الجنابة  
 تسليم ، لان التسليم في صلوة الركوع والسجود ، وليس لصلوة الجنابة ركوع و  
 لا سجود «الخبر»

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب صلاة الجنابة - الرواية ٢-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب صلاة الجنابة - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب صلاة الجنابة - الرواية ٢-

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٩ - من ابواب صلاة الجنابة - الرواية ٥-

لان هذه الاخبار تدل على ان الصلوة بحقيقتها المعهودة قسمان:

احدهما الصلوة ذات الركوع والسجود وهى التى امر بها لظهار الخشوع  
 لله جل جلاله ، ولاجل ذلك وجب فيها الركوع والسجود والتسليم ، واشترط فيها  
 الطهارة الحديثة، وكره ايقاعها فى الاوقات المكروهة.

وثانيهما الصلوة على الاموات وهى صلوة لم يؤمر بها لظهار الخشوع لله  
 سبحانه ، بل لان يدعى فيها للميت بالترحم والاستغفار  
 وهذا القسم لايجب فيها شىء من ذلك و اذا كان صلوة الميت بحكم هذه الاخبار  
 قسما من الصلوة فان لم يدل هذا البيان على انها صلوة واقعية لكنه يدل على انها  
 صلوة تنزيلية كالطواف فى قولهم: الطواف بالبيت صلوة « وهذا المقدار من الدلالة  
 كاف فى اثبات الالحاق الذى ذكره القدماء الا ترى الى ما تضمنه خبر محمد بن  
 مسلم وغيره من قوله عليه السلام: انها ليست بصلوة ركوع ولا سجود ، (١) لان معنى هذا  
 الكلام ان صلوة الميت صلوة غير انها ليست بصلوة ذات ركوع ولا سجود، لان النفى  
 راجع الى القيد ونفى القيد مستلزم لاثبات المطلق.

قال الشيخ عبدالقاهر فى دلائل الاعجاز طاعماً على من قرء عزير أفى قوله  
 تعالى: وقالت اليهود عزير ابن الله (٢) بغير تنوين وزعم انه مبتدأ والخبر محذوف  
 وان التقدير عزير ابن الله ، معبودنا بان ابن على هذا التقدير صفة لعزير وفيه امر  
 عظيم قال : لانك اذا حكيت عن قائل كلاما انت تريد ان تكذبه فان التكذيب  
 ينصرف الى ما كان فيه خبرا دون ما كان صفة ، تفسير هذا انك اذا حكيت عن  
 انسان انه قال زيد بن عمرو سيد، ثم كذبه فيه لم تكن قد انكرت بذلك ان يكون  
 زيد بن عمرو ولكن ان يكون سيدا ، وكذلك اذا قال : زيد الفقيه قد قدم فقلت  
 له : كذبت او غلطت لم تكن قد انكرت ان يكون زيد فقيها ولكن ان يكون  
 قد قدم هذا ما لا شبهة فيه ، ثم قال واذا كان الامر كذلك كان جعل الابن صفة فى الاية

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢ -

(٢) سورة التوبة - الاية ٣٠ -

مؤد يا الى الامر العظيم وهو اخراجه عن موضع النقي والانكار الى موضع الثبوت والاستقرار «انتهى ملخصا»

قال الرازى في تفسير الاية بعد نقل الكلام عن الشيخ : هذا الطعن عندى ضعيف ، اما قوله : ان من اخبر عن ذات موصوفة بصفة بامر من الامور توجه الانكار الى الخبر فهذا مسلم ، واما قوله : يكون ذلك تسليما لذلك ، فهذا ممنوع لانه لا يلزم من كونه مكذبا لذلك الخبر بالتكذيب ان يدل على ان ماسواه لا يكذبه بل يصدقه وهذا بناء على دليل الخطاب وهو ضعيف سيما في مثل هذا المقام

قلت هذا سهو من الامام لان دليل الخطاب عند قدماء الاصوليين عبارة اخرى عن حجية مفهوم الوصف عند المتأخرين منهم، والذي ذكره الشيخ عبد القاهر لادخله بمسئلة حجية مفهوم الوصف لانه لا يجعل الاشكال في ان الاية على تقدير ترك التنوين تدل بمفهوم الوصف على حصر الابن في عزير حتى يقال : انه مبني على دليل الخطاب وانه ضعيف بل يجعل المحذور دلالة الاية بالمنطوق على اثبات البنوة لعزير لان رجوع التكذيب الى الخبر يدل على ان المتكلم معترف بوجود الموصوف ، ووجود الوصف فيه وهذا مما لا شبهة فيه ولا اختصاص له بالموصوف و الصفة بل يجرى في كل موضوع مطلق او مقيد حكم عليه بحكم من نقي او اثبات ، لان النقي والاثبات يرجعان الى النسبة الخبرية الحاصلة بين الموضوع والمحمول ، فلا بد من ان يكون الموضوع باطلاقه او بخصوصياته المذكورة في الكلام مسلم الوجود عند المتكلم حتى يصح له ان يضعه ويحكم عليه بنقي او اثبات ، واذا ثبت ان نقي القيد في ظاهر الكلام يدل على اثبات المطلق ثبت من ذلك ان قولهم (ع) ان صلوة الجنائز ليست بصلوة ركوع ولا سجود معناه ان صلوة الجنائز صلوة غير انها ليست بصلوة ركوع ولا سجود ، واذا كان صلوة الجنائز صلوة كان ذلك دليلا على عموم التنزيل نظير قولهم : الطواف بالبيت صلوة فوجب الحكم باللاحاق في كل حكم الا ما اخرجه الدليل وهي اشياء :

او اهاو ثانيا انها لا ركوع فيها ولا سجود ثبت ذلك بالنص والاجماع .

**وثالثها** انه لا قراءة فيها وهو ايضا موضع وفاق الاما يحكى عن الشيخ في الخلاف من قوله تكرر القراءة لكنه ليس نصافي الجواز لان الكراهة في اصطلاح المقدماء قد تستعمل في الحظر « نعم » ورد في بعض الاخبار الامر بقراءة الفاتحة فيها (١) لكنه محمول عند الاصحاب على التقية لانه مذهب العامة.

**ورابعها** انه لا تسليم فيها وهو ايضا موضع وفاق والاخبار به مستفيضة نعم ورد الامر به في عدة اخبار مثل خبر يونس (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الصلوة على الجنائز التكبيرة الاولى استفتاح الصلوة (الى ان قال) : والخامسة يسلم ، وخبر عمار (٣) عنه عليه السلام وفيه فاذا كبرت الخامسة فقل اللهم صل على محمد وآل محمد وذكر دعاء (الى ان قال) : وتسلم وخبر آخر له ايضا عنه عليه السلام (٤) وفيه « فلما سلم الامام فاذا الميت مقلوب » وفي خبر سماعه (٥) حتى تفرغ من خمس تكبيرات و اذا فرغت سلمت عن يمينك .

لكنها لا تعارض اخبار نفي التسليم ! لان الكلام ههنا انما هو في وجوب التسليم المعهود الذي يتوقف عليه الخروج من الصلوة وقد ورد في غير واحد من الاخبار ان الخروج عن هذه الصلوة يحصل بنفس التكبيرة الخامسة ففي خبر علي بن سويد (٦) والخامسة تنصرف بها ، وفي خبر اسمعيل بن همام (٧) وانصرف في الخامسة ، واذا دل هذه الاخبار على حصول الخروج بنفس

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية

٤ - والباب ٢ - الرواية ٨ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١٠ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٦ -

(٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٨ -

(٧) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٩ -

الخامسة لم يعارضها الاخبار الاربعة الاعلى تقدير ظهورها في توقف الخروج على التسليم بعد الخامسة ، ولا ظهور لها في ذلك فوجب الجمع بينها بان يقال : ان الخروج انما يحصل بنفس التكبيرة الخامسة وان التسليم ذكر يستحب الاتيان به بعد الخروج كالتعقيب المندوب بعد الصلوة ذات الر كوع ، ولامضايقة منه ، على انه يمكن التأويل في خبر يونس بان السلام في قوله : و الخامسة يسلم كناية عن الانصراف للتلزام بينهما في الصلوة ذات الر كوع ، ومثله الخبر الثاني لعمار

### حول عدم اشتراط الطهارة في صلاة الجنابة

**و خامسها** انه لا يشترط فيها الطهارة من الحدث الاصغر و لا الاكبر لقوله عليه السلام في خبر الفضل بن شاذان (١) و انما جوزنا الصلوة على الميت بغير وضوء لانه ليس فيها ركوع ولا سجود و قوله عليه السلام في خبر يونس بن يعقوب (٢) اصلى عليها على غير وضوء ؟ فقال : نعم ، وايضا قد دلت اخبار مستفيضة على جواز حصولها من الجنب والحائض (٣)

**وسادسها** انه لا يشترط فيها الطهارة من الخبث على قول المتأخرين لان الحدث اذا لم يكن مانعا فالخبث اولى بذلك ، ولان الحائض لا تنفك عن النجاسة ، و العفو في هذه الصلوة عن دم الحيض مستلزم للعفو عن غيره بالاولى ويندفع الاول بمنع الاولوية والثاني بان ظاهر الاخبار هو الرخصة في فعلها للحائض من حيث حدث الحيض وللجنب من حيث حدث الجنابة ، وهذا لا يلزم الرخصة من حيث نجاسة الدم ولا من حيث نجاسة المنى وعلى هذا فيجب الرجوع الى القاعدة المتقدمة و هي تقتضى اعتبار الطهارة في البدن واللباس ، ومنه يظهر اعتبار ايقاعها في جنس المأكول لان غير المأكول نجس حكمي وان لم يكن نجسا عينيا واما الاستقبال والقيام والاستقرار ، والستر ، وابعاد الساتر ، والمكان ، وغير ذلك

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨ - من ابواب صلاة الجنابة - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ من ابواب صلاة الجنابة الرواية ٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب صلاة الجنابة -

فالمبنى المتقدم يقتضى اعتبار الجميع لانها شرط فى الصلوة و صلوة الميت صلوة، و كذا الكلام فى بطلانها بمبطلات الصلوة كالضحك؛ والبكاء، و التكلم، و التكنف، و غير ذلك، و ان تأمل فى بعض ذلك بعض وقد اغرب بعض حيث اوجب فيها الاستقبال ثم تأمل فى بطلانها بالاستدبار مع ان الحكمين متلازمان و ابدال قيام الصلوة ابدال لقيام هذه الصلوة ايضا لعين ما ذكر فلوصلى عليه عاجز جالسا كفى و ان وجد القادر على القيام لان صلوة العاجز صلوة صحيحة و قد حصلت ممن به الكفاية

## الموضع الثانى فى الكيفية و التوابع

### وفيه مسائل

**المسئلة الاولى** يجب فيها النية و لا بد من اشتهاها على قصد العبادة لان صلوة الميت عبادة بخلاف ، و هى لا تحصل الا بالقصد و كذلك لا بد من اشتهاها على قصد العنوان و هو الصلوة على الميت لان الصلوة عنوان مشترك بين حقايق مختلفة لا يتعين لشبىء منها الا بالقصد

و اما تعيين من يصلى عليه بالاسم او اللقب او وجوب المعرفة بذكوريته او انوثيته فلا دليل عليه بل يكفى قصد الصلوة على الميت الحاضر، فان علم الذكورة ذكرا الضمائر و الاشارات او الانوثة انثىها ، و الاجاز التذكير بارجاع الضمائر و الاشارات الى جنس الميت ، و دعى له بما ينطلق على الصنفين كأن يقول: ان هذا الميت خليقتك و ولد عبدك و ولد امانك

**نعم** لو كان الميت ممن يختلف الدعاء باختلافه من حيث الولاية و العداوة؛ و من حيث البلوغ و الصغر ، و امكن التعيين لزم سبق المعرفة بالخصوصية لالتوقف صحة الصلوة على التعيين من هذه الجهة بل لتأتى له الدعاء بما يستحقه الميت ويناسبه ، فاذا نوى بالوجه المعتبر كبر و نوى به التحريمه و الاستفتاح لخبر يونس (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الصلوة على الجنائز التكبيره الاولى استفتاح



الصلوة» ومنه يظهر استحباب دعاء الاستفتاح والتكبيرات الافتتاحية لان ندب الجميع انما هو عند افتتاح الصلوة

(واما التعوذ فنديه في الصلوة ذات الركوع انما هو لمكان القراءة ، ولاقراءة في هذه الصلوة ، فاذا كبر الاولى تشهد الشهادتين ، ثم كبر الثانية و صلى على النبي و آله عليهم السلام ، ثم كبر الثالثة ودعى للمؤمنين و المؤمنين ، ثم كبر الرابعة ودعى للميت او عليه ، ثم كبر الخامسة وانصرف والبحث عن ذلك من وجوه .  
**احدها** لايجزى الاقل من خمس تكبيرات عند المشهور ، سواء كان الميت مؤمنا او مخالفا للاف في الامن الطوسي فانه قال : الصلوة على غير المقر بالولاية اربع تكبيرات ، وهو شاذ

**وثانيها** انه لاخلاف بين القدماء في ان الزيادة على الخمس غير مشروعة ، و يدل عليه مفهوم العدد في قولهم **صَلِّ عَلَى الْمَيِّتِ** : صلوة الميت خمس تكبيرات (١) «نعم» ورد في بعض الاخبار جواز الزيادة (٢) الا ان الشيخ في التهذيب والاستبصار قول : انه متروك بالاجماع وخالف بعض فجوز الزيادة تمسكا بما ذكر

**وثالثها** ظاهر القدماء وجوب الادعية اذ كرههم ذلك في بيان الكيفية ، وهو ظاهر الاخبار وخالفهم في الشرايع وقال : ان الدعاء غير لازم لكنه رجع عنه في النافع واوجبه

**ورابعها** ظاهر المشهور لزوم تفريق الادعية على التكبيرات حسبما قدمناه للخبر (٣) كان رسول الله ﷺ اذا صلى على ميت كبر وتشهد ، ثم كبر وصلى على الانبياء ودعى ثم كبر ودعى للمؤمنين ، ثم كبر الرابعة ودعى للميت ، ثم كبر وانصرف ، ومثله غيره و يخالفه عدة اخبار دلت على جمع الدعوات جميعها او بعضها بعد كل تكبيرة (٤)

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب صلاة الجنائز -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب صلاة الجنائز -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائز -

وقال في التهذيب بعد ايراد جملة من اخبار : الجمع ينبغي ان يكون الامر بالفصل على حسب ما تضمنه الخبر الاول وفيه اشعار بجواز التكرار، وان التفريق من باب التدب، لكن ظاهر النهاية والمبسوط وجوب التفريق، فاخبار الجمع على كثرتها وصحة اسانيدها موهونة باعراض المعظم عنها

**وخامسها** اختلف القدماء في الدعاء الواجب بعد التكبيرة الاولى هل هو الشهادتان الشهادة بالتوحيد والشهادة بالرسالة . او الشهادة بالتوحيد فقط ففي المقنع والهداية والفقية والاشارة والغنية والوسيلة: انه يشهد الشهادتين شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله وقال في المبسوط والمراسم والسرائر: انه يشهد الشهادة الاولى

حجة القول الاول: الخبر المتقدم (١) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على ميت كبر وتشهد، لانصراف التشهد الى المعهود وهو المشتمل على الشهادتين. ووضح منه خبر سماعة (٢) وفيه: تقول اذا كبرت: اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و ان محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله «الخبر» وهو وان كان من اخبار الجمع: لكن الظاهر منه ان الشهادة بالرسالة من الدعوات الواجبة ولا تجب بعد غير التكبيرة الاولى اجماعاً فتعين ان يكون وجوبها عندها وهو المدعى.

حجة القول الثاني: عدة اخبار تضمنت ذكر الدعوات بالتفصيل ولم يذكر فيها الشهادة بالرسالة، مثل صحيحة ابي ولاد (٣) وخبر اسمعيل بن همام (٤) وخبر علي بن سويد (٥) وغيرها فيجمع بين الطائفتين بان يقال القدر الواجب اى الشهادة بالتوحيد

(١) راجع المصدر المذكور آنفاً - الرواية ١-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢- من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٦-

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢- من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٥-

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢- من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٥-

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢- من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٨-

وما زاد عليها مندوب

والجواب: ان غاية الامر في الاخبار الثانية هي السكوت عن الشهادة بالرسالة فلا يعارض بها الاخبار المبينة والاختذ بالبيان اولى  
**وخامسها** ان الواجب بعد التكبير الثانية هل هو الصلوة على النبي وآله او على النبي خاصة؟

قال في المقنع والهداية والفقهاء والنهاية والمراسم والغنية والوسيلة بالاول، وقال في المبسوط والاشارة والسرائر بالثاني

حجة القول الاول: الاخبار المتضمنة للصلوة على الجميع مثل صحيحة ابي ولاد وخبر علي بن سويد، وخبر يونس وغيرها

وحجة القول الثاني: الخبر المتقدم المتضمن لقوله: كان رسول الله ﷺ اذا صلى على ميت كبير وتشهد، ثم كبر وصلى على الانبياء وفيه الدلالة على ان القدر الواجب بعد التكبير الثانية هي الصلوة على الانبياء عموماً او على نبينا خاصة والدعاء لهم اوله عليه السلام فالصلوة على الآل غير واجبة.

والجواب ان الاخبار المبينة اقوى واظهر من الاخبار الساكنة

**وسادسها** ان الدعاء الواجب بعد التكبير الرابعة يختلف باختلاف الاموات، فان كان الميت مؤمناً دعى له بالترحم والاستغفار اجماعاً نصاً وفتوى، وان كان مخالفاً للحق معانداله دعى عليه باللعن والبراءة وما اشبه ذلك، لحسنه محمد بن مسلم (١) عن احدهما (ع) قال عليه السلام: ان كان جاحداً للحق فقل: اللهم املاء جوفه ناراً وقبره ناراً: وسلط عليه الحيات والعقارب، قال: وذلك قاله ابو جعفر عليه السلام في امرئة سوء من بنى امية صلى عليها ابي، وقال: هذه المقالة واجعل الشيطان لها قريناً «الخبر»

اصل اللعن في اللغة الطرد والابعاد، والمراد هنا ان يطلب له ما يستحقه المبعدون عن ساحة القرب الى الله سبحانه من العذاب والنكال وان كان بغير لفظ

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٥ -

اللعن ، و منه الملاعنة بين الزوجين مع انها تقول في الخايسة عليها غضب الله ان كان من الصادقين ، فاشكال بعض في جواز اللعن لخلو الاخبار عن هذا اللفظ ضعيف .

## حول كيفية الدعاء للميت المستضعف ومن لا يعرف مذهبه وكذلك الطفل

وان كان الميت مستضعفا دعى بدعائهم وهو ان لا يخصه بالدعاء بل يدعو للمؤمنين عامة فان كان مؤمنا دخل فيهم والاخرج عنهم ، لحسنه الحلبي (١) عن ابى عبدالله عليه السلام قال عليه السلام : ان كان مستضعفا فقل : اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم « الخبر » و المستضعف هو المقهور المغلوب عليه اضعف فيه من حيث الجسم او المال او غير ذلك و منه قوله تعالى : الا المستضعفين من الرجال والنساء الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا (٢) نزلت فيمن تخلف عن الهجرة ، لضعفه من احدى الجهتين ، او لعدم المعرفة بالطريق

و اما المستضعف في اخبار الباب فالمراد منه هو المغلوب عليه في الدين لعدم المعرفة بطريق النظر و الاستدلال ، و لم يكن وروده و صدوره في العقائد الدينية الامن باب التقليد المحض لا لاجل العصبية ، بل لضعفه عن النظر . فيندرج فيه كثير من عوام المخالفين ، و هذا مراد من فسره بمن لا يعرف الحق ولا يعانده وان كان لا يعرف مذهبه سئل الله ان يحشره مع من كان يتولاه و دعى له معلقا على ايمانه ، لخبر ثابت (٣) قال : كنت مع ابى جعفر عليه السلام فاذا بجنائز لقوم من جيرته فحضرها و كنت قريبا منه فسمعته يقول : اللهم انك انت خلقت هذه النفوس ، و انت تميتها ، و انت تحييها ، و انت اعلم بسرئرها و علانيتهم انما و لا اعلم منه شرا وقد جئناك شافعين له بعد موته ، فان كان مستوجبا فشفعنا فيه ، و احشره مع من كان يتولاه»

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٤ -

(٢) سورة النساء - الاية ١٠٠ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٧ -

وان كان طملاً سئل الله ان يجعله سلفاً و فرطاً و اجراً له و لا بويه ، لخبر زيد بن علي عن آبائه (١) عن علي عليه السلام في الصلوة على الطفل انه كان يقول : اللهم - اجعله لا بويه و لنا سلفاً و فرطاً و اجراً الخبر - السلف كل عمل صالح قدمته ، و الفرط بفتح الفاء و الراء ما خوذ من فرط القوم اذا تقدمهم الى الورد لاصلاح الحوض و الدلاء ، و منه قول النبي صلى الله عليه و آله : انافرطكم على الحوض

و نسب الى ابي الصلاح في الكافي انه شرط في الدعاء لا بويه ايمانها ، و تبعه المتأخرون و لم اجده في النصوص و لافي سائر فتاوى القدماء بل هما مطلق ، ففيه الدلالة على جواز الدعاء للمسلم المخالف حياً و ميتاً ليكون اجره بمصاب الطفل الهداية ان كان حياً و تخفيف العذاب ان كان ميتاً

و يؤيد ذلك ان الدعاء احسان كالصدقة و قد قال الله سبحانه : ما على المحسنين

من سبيل (٢)

نعم يجب ان يكون الدعاء لاجل الشفقة و الرقة الدنيوية لالولاية الدينية ، و لذلك قال في حسنة الحلبي (٣) في الدعاء للمستضعف : اللهم انه ان كان منك بسبيل فاستغفر له علي وجه الشفاعة منك لا علي وجه الولاية ، لان المعنى ان المخالف المستضعف ان كان متصلاً بك بسبب من الاسباب كـ القرابة و الصداقة و المجاورة جازلك الاستغفار له علي وجه الشفاعة و الشفقة لوجه الولاية الدينية .

و الحق بعضهم بالطفل المجنون الذي استمر جنونه من الصغر الى البلوغ ، و لادليل عليه لاختصاص الخبر بالطفل ، و البالغ غير مندرج فيه ، فلا بد من اندراجه في العمومات الاولية . و اما الاعتراض بذلك بان هذا المجنون لا ذنب له كالطفل فلا يناسبه الاستغفار « فساقط » لان المحتمل في حقه حصول الافاقة له في بعض الاحوال فلا مانع من طلب المغفرة له علي تقدير الافاقة و اقرار الذنب علي ان

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -

(٢) سورة التوبة - الاية ٩٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٤ -

طلب المغفرة ليس مشروطا بحصول الذنب ، لان الغفر في اصل اللغة الستر فلما منع من الدعاء للمجنون بان يستر في الآخرة على نواقصه الحاصلة من قصوره برفع الدرجات ونيل المثوبات ، و اما ترك الدعاء للطفل بمثل ذلك فهو تعبدورد به النص الخاص و لولاه لقلنا بجواز الدعاء له بمثل دعاء البالغ عمالبا لعمومات .

## حول ما يشترط في صحة الصلوة على الجنائز

**المسئلة الثانية** يشترط في صحة الصلوة على الجنائز شروط

**الاول** حضورها ، فلا يجوز الصلوة على الميت الغائب ، و فيه خلاف من العامة استدلالا منهم بصلوة النبي ﷺ على النجاشي ، و قد اجتمع الاصحاب على خلافه لما رووه عن الائمة عليهم السلام من ان النبي ﷺ لم يصل على النجاشي بل دعا له ففي صحيحة حريز عن محمد بن مسلم او زرارة (١) قال : الصلوة على الميت بعد ما يدفن انما هو دعاء قلت : فالنجاشي لم يصل عليه النبي ﷺ؟ فقال : لا ، انما دعاه «

**الثاني** ان يكون موضع الجنائز بين يدي المصلي ، لامن خلفه و لامن احد جانبيه بحيث لا يحاذي شيئاً منه

**الثالث** ان لا يكون بين المصلي و الجنائز حائل يمنع من مشاهدتها ، و الحججة على اعتبار الشرطين هو ان قولهم : صلى على الجنائز ، ليس الا كقولهم قام عليها ، فكما لا يصدق الثاني الامع تماس لها في الخارج فكذلك لا يصدق الاول الامع تماس عمل الصلوة لها في الخارج ، ولا يحصل التماس الامع اتحاد جهة العمل و المفعول و اشراف الفاعل و عدم الحيولة ، و لاجل ذلك تمسك الشافعي في صحة الصلوة على الغائب بعمل النبي ﷺ ، فانه لولم يعتبر التماس في صدق الصلوة على الجنائز و كان قولهم : صلى على الميت ، نازلا عنده منزلة قولهم : صلوا على

النبي ﷺ ، لاستغنى عن النص الخاص بالعمومات الاولى .

واما اتمام التكبيرات بعد رفع الجنازة و كذلك الصلوة على المصلوب قبل انزاله عن الخشبة فكل منهما مخالف للقاعدة حكما به للنص الخاص (١) ومنه يظهر وجه المنع مع اتساع البعد، او مع اختلاف موقف المصلي لموضع الجنازة في العلو والانخفاض .

واما حيولة النعش فلا تقدر قطع الان الجنازة بالكسراسم للسريير مع الميت ومثلها الحيولة بصفوف الجماعة و كذلك البعد واختلاف الجهة الحاصلان من هذه الجهة ، لان صلوة الجماعة بمنزلة صلوة واحدة يكفي فيها حصول التماس لها ولو من بعضهم .

**الرابع** ان يكون وضع الجنازة بحيث يكون رأس الميت عن يمين المصلي ورجلاه الى يساره فلو صلى عليه مقلوب بالجهل او نسيان سوى و اعيدت الصلوة عليه ما لم يدفن، لموثقة عمار (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن من صلى عليه فلما سلم الامام فاذا الميت مقلوب رجلاه الى موضع رأسه قال: يسوى وتعاد الصلوة عليه وان كان قد حمل ما لم يدفن ، فان دفن فقد مضت الصلوة عليه ولا يصلى عليه و هو مدفون «الخبر» قوله رجلاه الى موضع رأسه» تفسير للقلب، فتفسيره في كلام بعض بالانكباب اجتهاد في مقابلة النص .

واما اعتبار استلقاء الميت في حال الصلوة عليه كما ذكره في المتن فلم اجد دليلا عليه، بل صحيحة يعقوب بن يعقوب بن يعقوب (٣) تدل باطلاقها على خلافه. قال : فاذا طهر وضع كما يوضع في القبر» لان معناه انه يوضع رأسه على جهة المغرب و رجلاه على جهة المشرق وهذا اهم من حال الصلوة عليها وغيرها واعم ايضا من الاستلقاء وغيره بل المندوب او الواجب في القبر اضطراراً على اليمين .

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ و ٣٥ - من ابواب صلاة الجنازة

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ٢ -

## حول قدم جواز الصلوة على الميت قبل الكفن

**السئلة الثالثة** لا يجوز الصلوة عليه قبل الكفن فان لم يكن هناك الا ما يستر عورته كفن فيه ثم صلى عليه، وان كان عريانا انزل في القبر ووضع في اللحد وستر عورته باللبن والاحجار وصلى عليه ثم دفن لموثقة عمار (١) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في قوم كانوا في سفر لهم يمشون الى ساحل البحر فاذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر وهم عراة وليس معهم الا ازار كيف يصلون عليه وهو عريان، وليس معهم فضل ثوب يكفونوه، قال: يحفر له ويوضع في لحده، ويوضع اللبن على عورته فيستر عورته باللبن والحجر، ثم يصلى عليه، ثم يدفن، قلت: فلا يصلى عليه اذا دفن؟ فقال: لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته.

ومثله خبر محمد بن اسلم عن رجل (٢) قال: قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام: قوم كسر بهم في بحر فخرجوا يمشون على الشط، فاذا هم برجل ميت عريان والقوم ليس عليهم الامناديل، متزيرين بها، وليس عليهم فضل ثوب يوارون الرجل، فكيف يصلون عليه وهو عريان؟ فقال عليه السلام: اذا لم بقدروا على ثوب يوارون عورته فليحفروا قبره ويضعوه في لحده، يوارون عورته بلبن او احجار او تراب، ثم يصلون عليه، ثم يوارونه في قبره، قلت: ولا يصلون عليه وهو مدفون بعد ما يدفن؟ قال: لا، لو جاز ذلك لاحد لجاز لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصلى على المدفون ولا على العريان «الخبر».

قوله: لا يصلى على المدفون الوجه في ذلك ان الميت مستور بسبب الدفن، فالصلوة عليه كالصلوة على الغائب

ثم ان ظاهر الخبرين ان الصلوة على العريان لا يجوز قبل وضعه في اللحد وان ستر عورته باللبن والحجر، وهو ظاهر المبسوط قال: وان كان الميت عريانا

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢-



نزل في القبر اولاً، وغطيت سوئته ثم يصلى عليه بعد ذلك ويدفن «انتهى» ففيه الدلالة على انه كما لا يجوز الصلوة عليه حال التكشف كذلك لا يجوز في حال يلزم منها التكشف بعد الصلوة قبل الدفن

## حول حكم الايتمام في صلوة الجنائز

**المسئلة الرابعة** حكم الايتمام في هذه الصلوة حكمه في غيرها ، لانها صلوة تنزيلية ، فاعتبار الشروط يجرى في الباين «نعم» لا يتحمل الامام ههنا شيئاً لان تحمل الامام انما هو في القراءة ولاقراءة فيها

واما المتابعة ففي التكبير الاولى لا اشكال في وجوبها لانها استفتاح الصلوة فلا يجوز تقدم المأموم فيها، واما الاربع الباقية فكذلك لخبر على بن جعفر عن اخيه (١) قال: سئلته عن الرجل يصلى له ان يكبر قبل الامام ؟ قال: لا يكبر الامع الامام ، فان كبر قبله اعاد التكبير» رواه الحميرى قال صاحب الوسائل بعد ايراده ان الحميرى اورده في باب صلوة الجنائز ، ويظهر منه انه كان كذلك في كتاب على بن جعفر ايضاً «انتهى» (٢) فيختص مورد السؤال والجواب بتكبيرات صلوة الجنائز ، ويدل على وجوب المتابعة في الجميع بحيث لا واخل بها عمداً بطلت الصلوة ، اوسهوا اعاد التكبير معه ، اما الاول فلظاهر النهى في قوله : لا يكبر الا مع الامام « واما الثانى فلقوله : اعاد التكبير » وبهذه الصورة افتى في المبسوط قال : ومن كبر تكبيراً قبل الامام اعادها مع الامام « انتهى » وظاهر اطلاق الخبر كفتوى الشيخ عدم جواز التقدم حتى في الاخيرة التي هي بمنزلة السلام المخرج

و ذهب جماعة الى جواز التقدم حتى مع العمدون استحباب له الاعادة ، و يندفع بان ظاهر قوله : لا يكبر الامع الامام» حرمة التقدم عمداً ، وايضاً ظاهر قوله : فان كبر اعاد « و جوب الاعادة مع السهو، فما ذكره في الموضوعين مخالف لظاهر الخبر .

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١-

(٢) راجع الباب المذكور آنفاً من الوسائل-

ان قلت : قوله في الخبر: فان كبر قبله اعاد التكبير ، مطلق شامل لصورة التقديم عمداً وسهواً

قلت الجمع بين النهي عن التقديم والامر بالاعادة مع التقديم يقتضى حمل الاول على صورة العمد والثاني على صورة السهو

### حول من فاتته بعض التكبير في صلوة الجنائزة

**المسئلة الخامسة** المأموم المسبوق يجعل ما ادركه اول صلوته فلو ادرك الثانية كبر بنية الاستفتاح وتشهد ، فاذا كبر الامام الثالثة كبر هو الثانية وصل على النبي وآله عليهم السلام ، فاذا كبر الامام الرابعة كبر هو الثالثة ودعى للمؤمنين والمؤمنات فاذا كبر الامام الخامسة وانصرف كبر هو الرابعة والخامسة ولاءً و بلافضل بينهما بالدعاء ، لصحيفة الحلبي (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا ادرك الرجل التكبير والتكبيرتين في الصلوة على الميت فليقض ما بقى متتابعاً اي ولاءً لايفصل بينهما بالدعاء ، ويوافقها في قضاء البقية اخبار كثيرة (٢) ولا معارض لها الاموثة اسحق بن عمار (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : لا يقضى ماسبق من تكبير الجنائزة لكنها لا تقاوم اخبار المقابلة فلا بد من طرحها او حملها على انها لا تقضى التكبيرات مع الدعاء بينها بل تقضى متتابعة ، وبهذا الوجه جمع الشيخ بينهما .

و لورفع الجنائزة و لما يتمها اتمها و هو يمشى معها ان لم يتيسر له المصاحبة معها حال المشى اتم التكبيرات عليها عند القبر او بعد الدفن ، امرسلة القلانسي (٤) عن ابي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول في الرجل يدرك مع الامام في الجنائزة تكبيرة او تكبيرتين قال يتم التكبيرة وهو يمشى معها فاذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر ،

(١) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ١٧ - من ابواب صلاة الجنائزة- الرواية ١-

(٢) راجع الباب المذكور آنفاً من الوسائل

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب صلاة الجنائزة - الرواية ٦-

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب صلاة الجنائزة - الرواية ٥-

فان كان ادر كبرهم وقد دفن كبر على القبر «الخبر»

قوله يتم التكبير وهو يمشى معها الجملة الاسمية حال من الفاعل و «مع»  
تفيد معنى المصاحبة، والمعنى اتم التكبيرات على الجنائز وان كانت مرفوعة لكن  
بشرط ان يكون التكبير عليها بعد الرفع فى حال المصاحبة، قوله : فاذا لم يدرك  
التكبير كبر عند القبر « الظاهر ان هذا ايضا من المسائل المتعلقة بالمأموم المسبوق،  
فليس معنى هذا الكلام انه اذا لم يدرك شيئاً من التكبيرات و فاته الجماعة راسا و الا  
لقال : صلى على القبر، ولم يقل ذلك بل قال: كبر على القبر» وايضا قال : لم يدرك  
التكبير» معر فاللفعل باللام ، ولو كان المراد افادة ذاك المعنى لكان المناسب  
التنكير بان يقول: لم يدرك تكبيرة ، بل المعنى اذا ادرك تكبيرة او تكبيرتين ولم يمهل  
بالجنائز حتى يتم التكبيرات عليها ولو بالمشى معها بل عجل بها فلم يصل اليها آخر  
الانتهاء (ح) الى ان يصل اليها عند القبر او بعد الدفن، فاللام فى المفعول للعهد جيبىء  
بها للاشارة الى ان المراد عدم ادراك التكبيرة بالوجه الذى اعتبره اولا وهو ايقاعها  
عليها مصاحبا لها بالمشى معها .

فقد تضمن الخبر لبيان ثلاث مسائل فى المأموم المسبوق الذى رفع الجنائز  
من بين يديه قبل اتمام التكبيرات عليها .

**احديها** ما اذا تيسر له الدنومنها والمصاحبة معها حال المشى بها ، وحكمه انه  
يتم التكبيرات عليها فى حال المشى معها .

**والثانية** ما اذا لم يتيسر له ذلك فلم يصل الى الجنائز الا عند القبر ، وحكمه  
تأخير الانتهاء الى تلك الحال .

**والثالثة** ما اذا لم يتيسر له ذلك ايضا فلم يصل اليها الا بعد الدفن فيتم التكبيرات  
على القبر بعد الدفن .

قال فى المبسوط : ومن فاته شىء من التكبيرات اتها عند فراغ الامام متتابعة  
فان رفعت الجنائز كبر عليها وان كانت مرفوعة وان بلغت الى القبر كبر على القبر  
ان شاء «انتهى» قوله: كبر عليها ، يعنى اتم التكبيرات عليها حال كونها مرفوعة ، قوله:

كبر على القبر ، يعنى اتم التكبيرات على القبر ، فهذا فتوى من الشيخ بمضمون المرسله ، وفيه الدلاله على انها الحججه فى المسائل الثلث .

## وهيها فروع

**الاول** سقوط الدعاء بين التكبيرات الباقية عزيمة على ظاهر كلام الشيخ والحلى ، لظاهر الامر بالتتابع فى الصحیحة من غير معارض ، واما ماورد فى خبر على بن جعفر عليه السلام من قوله : يتم ما بقى من تكبيرة ويباد: مدفعة ويخفف (١) فلادلالة له على ثبوت الدعاء ، بل الدلالة فيه على العكس من ثلثة وجوه (اما اولاً) فالامر باتمام ما بقى من التكبيرات لاما بقى من الصلوة (واما ثانياً) فلان معنى البدار الى اتمامها دفعة انما هو ترك الفصل بينها بالدعاء (واما ثالثاً) فللقوله: يخفف، لان التخفيف اسقاط لبعض ، وليس المراد اسقاط بعض التكبيرات بنص الخبر والاجماع . فلا بد من حملها على اسقاط الدعاء وهو المطلوب

**الثانى** اذا كان وظيفته اتمام التكبيرات على الجنائز حال كونها مرفوعة سقط فيما بقى منها اعتبار الاستقرار ، لقوله عليه السلام فى مرسله القلانسى: يتم التكبير وهو يمشى معها (٢) وسقط اعتبار الاستقبال ايضا اذا كان المشى بالجنائز على خلاف جهة القبلة ؛ لخبر جابر (٣) عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت: ارأيت ان فاتنى تكبيرة او اكثر ، قال : تقضى ما فاتك ، قلت : استقبل القبلة ؟ قال : بلى ، و انت تنبسط بالجنائز «الخبر» لان معنى الجواب ان الاستقبال شرط اذا تأتى لك معه متابعة الجنائز والاسقط اعتباره

**الثالث** اذا اتم التكبيرات على الجنائز فى حال وضعها عند القبر او بعد الدفن اغتفر الفصل الطويل المتخلل بينها وبين ما مضى ، لاطلاق قولهم عليهم السلام .

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٧ -

(٢) راجع الباب المذكور آنفاً الرواية ٥

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٤ -

كبير عند القبر او كبير على القبر (١) وقيل : ان توهم جواز ذلك من الاغلاط و الخرافات .

**الرابع** لو اراد المسبوق اتمام التكبيرات على الجنائزة وكان بعيدا عنها او غير مشاهد لها لحيولة الصفوف بعد الفراغ لم يجزله الاتمام من مكانه بل اتمها في مكان يحصل فيه المصاحبة لها المفهوم قوله: و هو يمشى معها « لانه اذا شرط المصاحبة معها في الاتمام حال كونها مرفوعة ، فاشتراطها في حال كونها موضوعة اولى .

## حول وجوب تكبيرات الخمس في صلوة الجنائزة

**المسئلة السادسة** قولهم : الصلوة على الميت خمس تكبيرات (٢) يدل على حصر الحقيقة في ذات الخمس، فلا يجزى الناقص لخروجه عن الحقيقة المأمور بها ولو اعتقد اربع فكبر بنية الانصراف ولم يحصل منه ما يخل بالصورة ثم تذكّر النقص اتى بالباقي وان كان قد نوى الخروج بما اعتقده خامسة لان الخروج انما يحصل بما كان خامسة في الواقع ولو نوى ذات الخمس، ثم زاد عليها سهوا او عمدا لم يضر، لوقوع الزيادة في خارج الصلوة ولو نوى ذات اكثر من الخمس لم تنعقد لانها صلوة غير مشروعة

ولو شك في عدد التكبير بنى على الاقل للاصل ولا يقاس بالشك في ركعات الرباعية لانه حكم على خلاف الاصل مختص بمورده؛ ولو اتى بالمشكوك فيه ثم تبين الزيادة لم يضر كما ذكرناه ، لان الانصراف قد حصل بما كانت خامسة واقعا وان زعمها رابعة فتكون فعل الزايد بعد الخروج وما يطرء فيها من سهو لا يجبر بالسجود ، يدل عليه ظاهر خبر

(١) راجع أبواب المذكور آنفا - الرواية ٥-

(٢) راجع الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٥- من ابواب صلاة الجنائزة - الرواية

قرب الاسناد (١) لانه اوجب على المأموم اعادة التكبير مع الامام و لم بوجب عليه سجود السهو ولو شك في شىء بعد الدخول فيما يترتب عليه شرعاً يلتفت لانه من جزئيات القاعدة المقررة بقولهم : انما الشك في شىء اذا لم تجزئه فاذا جاوزته و دخلت في غيره فشكك ليس بشىء .

## حول جواز صلاة واحدة على الجنائز المتعددة

### وكيفية وضعهم

**المسألة السابعة** لو تعدد الجنائز جاز افراد كل جنازة بصلوة ، و جاز اشراك الجميع في صلوة واحدة ، يوضع رأس الثانى عند رأس الاول ، والثالث عند الثانى وهكذا ، فاذا سويت كذلك صلى عليهم صلوة واحدة كما يصل على الميت الواحد ، ولا فرق في كيفية الوضع بين ان يكون الجنائز كلها رجالاً او كلها نساء ، او مختلطاً من الرجال والنساء ، وهو ظاهر القدماء من غير خلاف بينهم ، ولكن خبر عمار (٢) تضمن في جنائز الرجال انه يوضع رأس الثانى الى الية الاول ، ورأس الثالث الى الية الثانى . وفي المختلطات يوضع رأس الرجل الى الية الرجل ، ورأس المرأة الى الية الرجل ورأس المرأة الى رأس المرأة ، ويوافق في جنازة الرجل والمرأة رواية الحلبي (٣) لكنهما معارضان بصحيفة محمد بن مسلم (٤) عن احدهما عليه السلام قال : سألته عن الرجال والنساء كيف يصل عليهم ؟ قال عليه السلام : الرجل امام النساء مما يلي الامام يصف بعضهم على اثر بعض لان معنى الجواب ان الجنائز تجعل صفوفها بعد صف يختص كل جنازة بصف ، ولا يحصل ذلك الا بمحاذات الرؤس ؛ واما الجنائز المدرجة فهي كلها في صف واحد ، والطائفتان متكافئتان ، ومقتضى الاصل اعتبار تعدد الصفوف لان التدرج يوجب خروج الامام عن محاذات البعض و لذلك كما ان فنوى القدماء على محاذات الرؤس «نعم» نسب الصدوق في المقنع استحباب التدرج الى رواية

(١) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١-

(٢) راجع الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٣٢- من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٢ -

(٣) راجع الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٣٢ - من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٧-

(٤) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١-

## حول اجتماع الجنائز المختلف الجنس

**المسئلة الثانية** لاجتماع الجنائز المختلف الجنس صور :

**الاولى** ان يجتمع جنازة رجل و امرئة فنقدم المرئة الى القبلة و يؤخر الرجل عنها الى الامام ، لقوله في الصحيحة المتقدمة : الرجل امام النساء مما يلي الامام .

**الثانية** ان يجتمع جنازة رجل و صبي ، فيقدم الصغير الى القبلة و يؤخر الكبير لعموم قوله عليه السلام في خبر طلحة بن زيد (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان اذا صلى على المرئة و الرجل قدم المرئة و اخر الرجل ، و اذا صلى على العبد و الحر ، قدم العبد و اخر الحر ، و اذا صلى على الصغير و الكبير قدم الصغير على الكبير « الخبر » و يدخل في العموم الصبيان و الصبايا

**الثالثة** ان يجتمع جنازة امرئة مع غير بالغ ، فان كانت صبية قدمت و اخرت المرئة لعموم خبر طلحة من غير معارض ، و اما ان كان صبيا فنصلي في المبسوط بين ان يكون الصبي ممن يصلي عليه فتقدم المرئة و يؤخر الصبي ، او يكون ممن لا يصلي عليه فيقدم و يؤخر المرئة ، و الوجه فيه اختلاف الاخبار ففي خبر ابن بكير عن بعض اصحابه (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام في جنائز الرجال و النساء و الصبيان . قال : يضع النساء مما يلي القبلة و الصبيان دو نهم و الرجال دون ذلك و يقدم الامام مما يلي الرجال « و هذا نص في تقديم المرئة الى القبلة و تأخير الصبي ، و يعارضه خبر طلحة ، لان الصغير في قوله : قدم الصغير على الكبير « اعم من الصبي و الصبية كما ان الكبير فيه ايضا اعم من الرجل و المرئة ، فجمع الشيخ بينهما بحمل الاول على ما اذا كان الصبي ممن وجب عليه الصلوة لبلوغ الست و الثاني على ما اذا كان ابن اقل من ست سنين .

**الرابعة** ان يجتمع جنازة خنثى مع غيره فان كان الغير رجلا قدم الخنثى

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣٢- من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٥-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣٢ - من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٣-

واخر الرجل الى الامام، لانه في الذكورة، وان كان امرئة عكس، لعدم تمحض الخنثى في الانوثة، وان كان صبيا صلى عليه، اخر الصبي وقدم الخنثى، لمحوضة الصبي في الذكورة، ولا يعارضه عموم تقديم الصغير على الكبير، لان تقديم المرئة على هذا القسم من الصبيان دليل على ان الذكورة في سن خاص اولى بالاعتبار من البلوغ، وان كان الصبي ممن لا يصل على غيره الخنثى لعموم تقديم الصغير على الكبير،

وايضا ان الترتيب المذكور في هذه الصور انما هو على سبيل الذنب لانه مقتضى الجمع بين اخبار الترتيب وبين صحيح هشام بن سالم (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بان يقدم الرجل وتؤخر المرئة وتقدم المرئة وتؤخر الرجل، يعني في الصلوة على الميت، وقال في المبسوط: وان صلى عليهم فرادى كان افضل وانتهى، يعني اذا خص كل جنازة بصلوة ولعله لان الامر في الاخبار المذكورة لا يفيد از يدمن جـ واز الشريك .

## حول ما اذا حضر في اثناء الصلوة جنازة اخرى

**المسئلة التاسعة** اذا كبر على جنازة تكبيرة او تكبيرتين ثم حضرت اخرى فقيه للمقدماء ثلثة اقوال :

**احدها** انه يتعين عليه اتمام الصلوة على الجنازة الاولى، ولا يجوز تشريك الثانية معها في الاثناء، وهو ظاهر الاشارة والغنية، الوسيلة لسكوتهم عن التخيير الذي ذكره الآخرون .

**وثانيها** انه يتخير بين امرين احدهما اتمام الصلوة على الاولى ثم استئنافها على الثانية، وثانيهما ان يعود من الموضع الذي انتهى اليه الى اول الصلوة، فيكبر بالاحرام ويتم خمساً على الجنازتين جميعاً؛ وهو قول الصدوق في المقنع والفقية، والشيخ في النهاية والمبسوط، والحلى في السرائر قال في المقنع واذا كبرت على جنازة تكبيرة او تكبيرتين فوضعت جنازة اخرى معها فان شئت كبرت الان عليهما



جميعاً خمس تكبيرات ، وان شئت فرغت من الاولى واستأنفت الصلوة على الثانية »  
وقريب منه ما في الفقيه .

وقال في النهاية و المبسوط : ينخير بين ان يتم خمس تكبيرات على الجنابة  
الاولى ثم يستأنف الصلوة على الاخرى وبين ان يكبر الخمس تكبيرات من الموضع  
الذي انتهى اليه وقد اجزئه عن الصلوة عليهما ، وقريب منه ما في السرائر  
وليس مراد هؤلاء من الشق الثاني من التخيير قطع الصلوة الاولى بقاطع من  
كلام عمدي او استدبار ، بل المراد استئناف صلوة اخرى عليهما في اثناء الاولى ،  
مثلاً اذا كبر على الاولى تكبيرة او تكبيرتين ، ثم وضعت الثانية رفع اليد عن التكبيرتين  
واستأنف النية ونوى الصلوة على الجنازتين وكبر للاحرام وتشهد ، ثم كبر وصلى  
على النبي وآله ، ثم كبر ودعى للمؤمنين والمؤمنات ، ثم كبر ودعى للميتين ، ثم كبر  
وانصرف .

وهذا معنى قول الشيخ يكبر الخمس تكبيرات من الموضع الذي انتهى اليه ،  
وقول الحلبي ينوى الصلوة عليهما جميعاً ويكبر الخمس من الموضع الذي انتهى اليه ،  
يعنيان بذلك انه يجدد النية للصلوة عليهما في الحال وفي ضمن الاولى وفي اثنائها ؛  
لانه يستأنف الصلوة عليهما بعد قطع الاولى ، وقول الصدوق : كبر لان عليهما  
كالصريح في ذلك لان معناه انه يستأنف الصلوة عليهما في نفس الحال التي هو عليها  
وهي حالة الاشتغال بالصلوة الاولى فهو كالنص على عدم القطع .

**وثالثها** انه يتخير بين ثلثة امور (الاول والثاني) ما ذكره اصحاب القول  
الثاني والثالث استئناف الصلوة عليهما في اثناء الصلوة الاولى و تشريك الجنازتين  
في متم الصلوة الاولى من الصلوة الثانية ، ثم تخصيص الجنابة الثانية بالبقية مثلاً اذا  
كبر على الاولى ثمين ؛ ثم حضرت الثانية استأنف الصلوة عليهما وكبر بنية التشريك  
ثلث تكبيرات ، ثم كبر ثمين بنية الجنابة الثانية خاصة ، وهذا قول الاسكافي  
قال في الذكرى : وابن الجنيد يجوز للامام جمعهما الى ان يتم على الثانية  
خمسا وان شاء ان يوهى الى اهل الاولى ليأخذوها ويتم على الثانية خمسا « انتهى »

لم يتعرض لبيان الشق الاول لوضوحه ، واما الشق الثاني ، فهو مستفاد من قوله جمعهما الى ان يتم على الثانية خمسا « لان جمع الجنائزتين الى ان يتم الخمس عبارة عن تشريكهما في الجميع . واما الشق الثالث ، فهو مستفاد من قوله : وان شاء ان يوهى (اه) لان المراد اخذ الجنائزتين الاولى و رفعها بعدا كمال خمس عليها

ومنشأ الخلاف اختلاف الانظار في معنى الخبر الذي رواه علي بن جعفر عن اخيه علي في الصحيح (١) قال : سألت عن قوم كبروا على جنازة تكبيرة او اثنتين ، ووضعت معها اخرى كيف يصعبون؟ قال : ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرة ، وان شاءوا رفعوا الاولى فاتهموا ما بقي على الاخرة ، كذلك لا بأس به «

فيمكن الاحتجاج به للقول الثاني بان يقال : المراد من الشرطية الاولى بيان الشق الاول من التخيير ، ومن الشرطية الثانية بيان الشق الثاني اما قوله : ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرة « فالمراد من الاولى الجنائزتين المتقدمتين ، والمراد من الاخرة الجنائزتين المتأخرتين يعني بالمتقدمة الجنائزتين الثانية ، وبالمتأخرة الجنائزتين الاولى ، لان الجنائزتين اللاحقتين وضعت في جنب السابقتين ومعها فانما توضع على جهة القبلة متقدمة عليها ، فتصير السابقة متأخرة عنها الى الامام ، عبر عن الجنائزتين الثانية بالاولى لتقدمها في سمت القبلة ، وعن الاولى بالجنائزتين الاخيرتين لتأخرها عن جهة القبلة بالنسبة الى الاخرى ، فمعنى هذه الجملة : انهم ان شاءوا تركوا الجنائزتين الثانية بالصلوة حتى يفرغوا من الصلوة على الاولى وهذا هو الشق الاول .

واما قوله : وان شاءوا رفعوا الاولى فاتهموا ما بقي على الاخرة « فليس المراد من الاولى ههنا الجنائزتين ، ولا من الرفع رفعها عن موضعها ، بل المراد من الاولى التكبيرة الاولى ومن الرفع رفع اليدين بها ، يعني ان شاءوا رفعوا اليدين بالتكبيرة الاولى ، يعني كبروا الاحرام واستأنفوا صلوة على الجنائزتين في هذه الحالة فاتهموا ما بقي على الاخرة ، يعني اتموا الصلوة الثانية على الجنائزتين حتى على الاولى وهي

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٤ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١

المتأخرة الى الامام، وانما خصها بالذكر لان اتمام الصلوة على الثانية مستلزم لان يزيد التكبيرات الواقعة عليها على الخمس، وهذا هو الشق الثاني ويمكن الاحتجاج للاسكافي و يقال : الشرطية الاولى بيان للشق الثاني و الشرطية الثانية بيان للشق الثالث ، واما الشق الاول فلا يحتاج الى بيان لوضوحه . اما قوله : ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخيرة فالظاهر من الاولى الجنازة السابقة ومن الاخيرة الجنازة اللاحقة، و معنى ترك الاولى ترك السابقة في محلها، وهو كناية عن الجمع بين الجنازتين في صلوة واحدة يعنى ان شاءوا تركوا الاولى في محلها واستأنفوا الصلوة عليها وعلى الثانية حتى يفرغوا من التكبير على الاخيرة ، يعنى حتى يتموا خمساً على الجنازة الثانية، وهذا هو الشق الثاني

واما قوله: ان شاءوا رفعوا الاولى فالظاهر من الرفع رفع الجنازة عن محلها في قبالة تركها فيه والمعنى ان شاءوا رفعوا الجنازة الاولى بعد اكمال خمس عليها من ركبة من الصلوة الاولى والثانية فاتموا التكبير على الاخيرة يعنى بعد رفع الاولى من محلها اتموا بقية الخمس من الصلوة الثانية على الجنازة اللاحقة وهذا هو الشق الثالث.

واحتج اصحاب القول الاول بان الخبر مجمل لترده بين المعنيين فيتعين الشق الاول، لان كلا من الشقين الاخيرين مخالف للاصل لا يصار اليه الا بدليل وهو مفقود. والاولى ان يقال: ان جواز الشق الاول ثابت بالاجماع وكذلك الشق الثاني لدلالة الخبر عليه على كلا التقديرين، واما الشق الثالث، فهو مبني على ظهور الخبر في المعنى الثاني وهو ممنوع.

وقد ظهر من جميع ما ذكرناه اتفاق اصحاب القولين الاخيرين بل الاقوال الثلاثة على ان الصلوة الاولى لا تقطع ، وانما الخلاف في انه هل يجوز تشريك الجنازتين في صلوة تستأنف في اثنائها ولا يجوز؟ فمنعه الاولون ، ثم اختلف المجوزون ،

فقال بعضهم: ان الصلوة الثانية المشتركة يجب اتمامها على الجنائزتين ، وقال بعضهم يجوز التبعض فيها بالتشريك في بعضها والتخصيص في البقية ، هذا ، وقد اشكل على بعض معنى كلام الشيخ و الصدوق ، ومعنى الخبر ايضا فذكر لها محامل اخر يتضح ضعفها مما ذكرناه

## حول الصلوة على الميت بعد الدفن

**المسئلة العاشرة** قد سبق ان الدليل المثبت لوجوب الصلوة على الميت لا يثبت الصلوة على الغائب لان صدق الصلوة عليه مشروط بحصول المماسه بينه وبين الصلوة ولا يحصل ذلك الا بحضوره ويتفرع على هذا المبني عدم وجوب الصلوة على المدفون وان ترك الصلوة عمدا او سهوا لان الصلوة عليه مدفونا صلوة على الغائب لاتشملة الادلة العامة والاصل يقتضى العدم. وهو ظاهر القدماء الا الديلمى ، لانه جعل صلوة الاموات من الصلوات الموقته وقال فى باب الاوقات ان وقتها الى ثلثة ايام ، واطلاق كلامه يدل على ان وجوب هذه الصلوة باق الى آخر المدة ، دفن او لم يدفن

فما ذكره فى باب صلوة الميت من انه يجوز الصلوة على قبر الميت الى ثلاثة ايام محمول على الجواز فى من صلى عليه ، واما من لم يصل عليه فمقتضى ما ذكره فى باب الاوقات هو وجوب الصلوة عليه فى هذه الصورة .

نعم اختلف غيره فى جواز الصلوة بعد الدفن ، فظاهر الفقيه انه يجوز مطلقا ، وعن الاسكا فى الجواز ما لم يتغير صورته ، وفى المقنعة والتهديب والنهاية والمبسوط والغنية والوسيلة والاشارة والسرائر الجواز الى يوم وليلة ، ومنشأ الخلاف اختلاف الاخبار لانها اصناف .

منها ما دل على المنع بقول مطلق مثل موثقة عمار (١) عن ابى عبد الله عليه السلام قال : الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب ، وان كان قد صلى عليه ، وفى موثقة اخرى له فى مسئلة الصلوة على المقلوب انه : يسوى ويصلى عليه وان كان قد حمل ما لم يدفن فان دفن فقد مضت

الصلوة عليه (١) وفي خبر ثالث له (٢) لا يصلى على الميت بعدما يدفن « وفي موثقة محمد بن مسلم (٣) قالت للرضا عليه السلام : يصلى على المدفون بعدما يدفن ؟ قال : لا ؛ لو جاز لاحد لجاز لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بل لا يصلى على المدفون ولا على العريان « وفي خبر يونس بن يعقوب (٤) سأله عن الجنائز لم ادر كها حتى بلغت القبر اصلى عليها ؟ قال : ان ادر كتبها قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها « وخبر يونس بن ظبيان (٥) قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلى على قبر ، او يقع عليه او يبني عليه «

فان هذه الاخبار منطوقا ومفهوماً متفقة الدلالة على المنع سيما الموثقة الثانية لعمار ، لانها كالصريح في ان الصلوة على الميت من الصلوات الموقنة التي لانصح الاتيان بها في غير وقتها وان وقت هذه الصلوة قبل الدفن فاذا دفن فقد خرج زمان مشروعيتها ومورد هذا الخبر هو الميت الذي لم يصل عليه لان الصلوة الباطلة بمنزلة العدم واذا لم يجز الصلوة عليه بعد الدفن فالذى صلى عليه قبله اولى بالمنع

**وثانيها** ما دل على الجواز بقول مطلق كصحيحه هشام بن سالم (٦) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا باس ان يصلى الرجل على الميت بعد ما يدفن « وخبر عمرو بن جميع (٧) عنه عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فاتته الصلوة على الميت صلى على القبر «

**وثالثها** ما دل على الجواز الى ثلاثة ايام وهو ما ارسله في الخلاف (٨) قال :

- (١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب صلاة الجنائز الرواية ١
- (٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١
- (٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٨ -
- (٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢٠ -
- (٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٦ -
- (٦) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -
- (٧) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٣ -
- (٨) راجع الوسائل - الباب المذكور - آتفا الرواية ٩

وروي الى ثلاثة ايام»

**ورابعها** ما دل على الجواز الى زمان قريب من الدفن و المنع فيما بعده ، وهو خبر مالك مولى الجهم (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا فاتتك الصلوة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلوة عليه وقد دفن» لان قوله : وقد دفن « جملة حالية و « قد » الداخلة على الفعل الماضى فى الجملة الحالية انما تكون لتقريب الماضى من الحال بلا خلاف فيه بين النجاة ومنه قوله تعالى : وما لنا ان لا نقاتل فى سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا (٢) حتى ان اكثر البصريين اوجبوا تقديرها فى الجملة الحالية عنها مثل قوله تعالى: هذه بضاعتنا ردت اليها (٣) وقوله سبحانه : او جاءهم حصرت صدورهم (٤) فيدل الكلام على ان نفي البأس عن الصلوة على المدفون مشروط بما اذا كانت الصلوة عليه فى زمان قريب من الدفن ، اذ لو اريد اطلاق الجواز لكان المناسب ان يقول فلا بأس بالصلوة عليه

**وخامسها** ما دل على ان الصلوة الجائزة على الميت بعد الدفن هو الدعاء لا الصلوة المعهودة ، وهذا الصنف وان كان من اخبار المنع ايضا الا ان له مزيد دلالة خلت عنها سائر الاخبار المذكورة ، ومن ثم جعلناه صنفا برأسه وذلك لان النسبة بين اخبار الجواز وسائر اخبار المنع نسبة التباين بخلاف هذا الصنف ، فانه حاكم على اخبار الجواز ومفسر لمدلولها لما فيه من تفسير الصلوة الجائزة بالدعاء

ومن هذا القبيل حسنة محمد بن مسلم اوزرارة (٥) قال : الصلوة على الميت بعد ما يدفن انما هو الدعاء ، قال: قلت فالنجاشى لم يصل عليه النبى صلى الله عليه وآله ، فقال : لا انما دعى له» وفى قوله: قلت فالنجاشى (النجاشى) اشعار بما ذكرناه من ان الصلوة على

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢-

(٢) سورة البقرة - الاية ٢٤٧

(٣) سورة يوسف - الاية ٦٥

(٤) سورة النساء - الاية ٩٢

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٥-

المدفون قسم من اقسام الصلوة على الغائب ، ولذلك اعترض السائل ما ذكره الامام من منع الصلوة على المدفون بما روى من صلوة النبي ﷺ على النجاشي فاجابه بان صلوته ﷺ عليه كانت دعاء له .

وخبر جعفر بن عيسى (١) قال: قدم ابو عبد الله عليه السلام مكة، فسئلني عن عبد الله بن اعين، فقلت: مات، فقال: مات؟ قلت: نعم، قال: فانطلق بنا الى قبره حتى نصلي عليه، قلت: نعم، فقال: لا وليكن نصلي عليه ههنا، فرفع يديه يدعوا و اجتهد في الدعاء وترحم عليه « فان فيها الدلالة على ان الصلوة التي عزم على فعلها على قبره هي التي فعلها في مكانه.

فاخذ الصدوق في الفقيه باخبار الجواز المطلق لانها اظهر دلالة في الجواز من اخبار المنع في الحظر لامكان حمل الثانية على الكراهة وعكس في المقنع لان اخبار المنع اكثر واقوى .

واحتج الديلمي بمرسلة الخلاف واخذ الاكثر بخبر مالك استضعافاً للمرسلة، وجمعاً بين الطائفتين ، بحمل الاخبار المانعة على ما اذا طال الفصل فلا يجوز الصلوة بل الجائز هو الدعاء له قريبا من القبر او بعيدا عنه بقريئة قولهم ﷺ : لو جاز لاحد اجاز لرسول الله ﷺ لان المعنى انه لو جاز الصلوة على مدفون لجاز للامة في كل عصر ان يصلوا على قبر النبي ﷺ لانه اولى بذلك من غيره ، وحمل الثانية على قرب العهد بقريئة خبر مالك

ثم ان الزمان المتيقن قربه من زمان الدفن هو الذي لم يزد على يوم وليلة، فهو المتيقن من خبر مالك ، ولذلك اقتصر الاكثرون عليه ، ويؤيده ما رواه الشهيد في الذكرى من ان النبي ﷺ صلى على قبر مسكينة دفنت ليلا، لان الظاهر ان الليل ظرف للدفن والمعنى انها دفنت ليلا وصلى النبي ﷺ على قبره في اليوم هذا .  
وفصل جماعة بين من صلى عليه ومن لم يصل عليه، فخصوا التحديد بالاول، وقالوا في الثاني: بانه يجب الصلوة عليه ما لم يعلم خروجه عن صدق اسم الميت ،

فا ما مذكروه فى الاول فلاد ليل على التخصيص لان قولهم : اذا فاتتك الصلوة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلوة عليه وقد دفن، عام يشمل الميت الذى صلى عليه وغيره .

واما مذكروه فى الثانى فان كان لدليل خاص فهو مفقود ، او للمعمومات الاولى فقد عرفت انها قاصرة عن افادته ، وقد اُغرب بعضهم فقال : ان الصلوة الباطلة بمنزلة العدم فيجب الصلوة عليه (ح) مدفونا مع ان مورد الموثقة الثانية لعمار وقوع الصلوة الباطلة على الميت وقد قال: فيها انه ان دفن فقد مضت الصلوة عليه.

## حول جواز الصلوة على الميت فى كل وقت

**المسئلة العادية وشرة** يصلى على الميت فى كل وقت من اليوم والليل حتى الاوقات المكروهة لخبر زرارة (١) عن ابى جعفر عليه السلام انه قال اربع صلوات يصليها الرجل فى كل ساعة صلوة، فاتنك فمتى ذكرتها اديتها، وصلوة كعنى طواف الفريضة، وصلوة الكسوف، والصلوة على الميت يصليهن الرجل فى الساعات كلها، واما خبر البصرى (٢) عن ابى عبد الله عليه السلام قال تكرر الصلوة على الجنائز حين تصفر الشمس وحين تطلع، فحمله الشيخ فى التهذيب على النقية لانه مذهب بعض العامة، هذا اذا لم يكن فى وقت فريضة حاضرة والافقيه للقدماء اقوال :

**احدها** وجوب تقديم الفرض حتى مع سعة وقته الا ان يخاف ظهور الحادثة على الميت فيجب تقديم صلوة الميت ، وهو اختيار الشيخ فى النهاية قال: فان كان وقت فريضة بدء بالفرض ثم بالصلوة على الميت اللهم الا ان يكون الميت مبطونا او ما اشبه ذلك ممن يخاف عليه الجوارث فانه يبدء بالصلوة عليه ثم بصلوة الفريضة و ثانيها انه مالم يتضيق وقت الفريضة فهو مخير فى تقديم ايها شاء ، و اذا

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٩ - من ابواب صلاة المواقيت - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٥ -



تضيق و جب البدئة بالفرض الا ان يخاف ظهور الحادثة على الميت فيبدء بالصلوة عليه ، وهو مذهب الشيخ في المبسوط قال: واذا تضيق وقت فريضة بدء بالفرض ثم الصلوة على الميت الا ان يكون الميت يخاف من ظهور حادثة فيه ( فح ) يبدء بالصلوة عليه « انتهى » تخصيص البدئة بالفرض بما اذا تضيق وقته قرينة على التخيير عند السعة.

و ثالثها انه مع سعة الفريضة و عدم الخوف على الميت فالبدئة بالفريضة افضل ومع الخوف على الميت فالبدئة بالصلوة عليه افضل و اما مع ضيق الفريضة فالفرص مقدم على كل حال ، وهذا اختيار الحلبي .

حجة القول الاول: خبر مهران بن حمزة ( ١ ) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فابدها قبل الصلوة على الميت ، الا ان يكون مبطونا او نساء او نحو ذلك» و في خبر على بن جعفر ( ٢ ) عن اخيه عليه السلام اذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنائز» لكن يعارضها خبر جابر ( ٣ ) قال قلت لابي جعفر عليه السلام : اذا حضرت الصلوة على الجنائز في وقت مكتوبة فبايها ابدء؟ فقال : عجل الميت الى قبره الا ان يخاف ان يفوت وقت الفريضة ولا تنتظروا بالصلوة على الجنائز طلوع الشمس ولا غروبها «

اقول: لا شك في ان ضيق وقت الفريضة ضرورة كما ان خوف حدوث الحادثة على الميت ايضا ضرورة، فان لم يكن هناك احدي الضرورتين فالجمع بين المتعارضين يقتضى التخيير والاوجب تقديم صاحب الضرورة، واما اذا تنازح الضرورتان قدم الجنائز لان الصلوة عليها من قبيل حقوق الادميين المقدمة على حقوق الله، يدل على انها من حقوق الادميين خبر الفضل بن شاذان ( ٤ ) عن الرضا عليه السلام لقوله فيه: انما هي حق تؤدى

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢ -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٤ -

وجائز ان تؤدى الحقوق فى اى وقت

## الموضع الثالث

### فى السنن والآداب وهى اشياء

منها ان يقول بعد التكبيرة الخامسة، عفوك ثلاث مرات على قول الديلمى و الطوسى ، او مرة واحدة كما اطلقه الحلبي فى الاشارة ، وسكت عنه فى المقنع والهداية والفقيه والنهاية والمبسوط والغنية والسرائر ، ولم اجد عليه دليلا من الاخبار الا ما تضمن الجمع بين الادعية بعد كل تكبيرة كخبر عمار (١) والحلبى (٢) وغيرهما فانها تضمنت عفوك عفوك بعد الدعاء للميت عقيب كل تكبيرة ، فكان القائل باستحباب هـ ذا القول بعد الخامسة يدعى ان الادعية المجتمعة اذا وزعت على التكبيرات كما يقتضيه اخبار التوزيع كان سؤال العفو نصيب الخامسة لكنها غير واضحة لا يمكن ان يكون المراد طلب العفو بعد الدعاء للميت فيما بعد التكبيرة الرابعة .

ومنها ان يقف الامام حذاء وسط الجنائزة ان كان رجلا وحذاء صدرها ان كانت امرئة ، وهل يختص هذا الحكم بالامام؟ كما هو ظاهر الاكثر او يعم المنقرء ايضا كما هو ظاهر الصدوق فى المقنع والهداية والفقيه والمفيد فى المقنعة؛ وايضا هل يختص ذلك بالجنائزة الواحدة؟ كما هو ظاهر الاكثر، وبه صرح فى الوسيلة. او يعم الجنائز المتعددة كما يشعر به عبارة المراسم حيث قال : الموتى على ضربين نساء ورجال ، فالنساء يقف الامام منهن عند صدورهن والرجال عند اوساطهم ، وايضا هل يختص الحكم بجنائز البالغين؟ كما هو ظاهر الاكثر لقولهم: الرجل والمرئة ، او يعم جنائز الصبيان والصبايا كما يشعر به عبارة الحلبي فى الاشارة حيث عبر بالذكور والاناث ، وايضا قال: الاكثر موضع الوقوف من الرجل وسطه ومن المرئة صدرها، وقال فى المقنع: موضع الوقوف من الرجل والمرئة هو الصدر، وقال فى الهداية والفقيه من

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائزة - الرواية ١١

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنائزة - الرواية ٣ -

الرجل رأسه ومن المرءة صدرها .

فاما الخلاف من الجهة الاولى : فاستدلال الصدوق والمفيد بخبر موسى بن بكر (١) عن ابي الحسن عليه السلام قال : اذا صليت على المرءة فقم عند رأسها ، واذا صليت على الرجل فقم عند صدره ، وبمرسلة ابن المغيرة عن بعض اصحابنا (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : من صلى على امرءة فلا يقوم في وسطها ، ويكون مما يلي صدرها ، واذا صلى على الرجل فليقم في وسطه ، لان الخطاب في الاول كالموصول في الثاني يعم الامام والمنفرد .

واحتج المشهور بموثقة سماعة (٣) قال : سألته عن جنازات الرجال والنساء اذا اجتمعت ، فقال : يقدم الرجل قدام المرءة ، و توضع المرءة اسفل من ذلك قليلا عند رجله ، ويقوم الامام عند رأس الميت فيصلي عليهما جميعا ، فان السؤال و ان كان عن اجتماع الجنائز الا انه لا يختص بصلوة الجماعة بل هو من هذه الجهة مطلق ومع ذلك جعل الموقف الخاص في الجواب مختصاً بالامام ، ففيه التنبيه على ان تعيين الموقف لا يجري في المنفرد و الا لكان المناسب ان يقول : و يقوم الامام والمنفرد عند رأس الميت .

واما الخلاف من الجهة الثانية: فاحتج الديلمي على اطراد الحكم في الجنائز المتعددة بهذه الموثقة ، لانه امر فيها بوضع المرءة اسفل من الرجل ولا وجه له الا ليحصل المحاذات بين وسط الرجل وصدرها ، والجواب ان هذا مبني على ان المندوب في الجنائز المتعددة هو التدرج كما دل عليه خبر عمار ، وقد سبق انه معارض بصحيفة محمد بن مسلم (٤) لقوله فيها : يصف بعضهم على اثر بعض

واما الجهة الثالثة فحجة الاكثر اشمال الاخبار على الرجل والمرءة ، و كونه

- (١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢ -  
 (٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٧ من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -  
 (٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٨ -  
 (٤) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣٢ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -

كناية عن مطلق الذكور والاناث كما زعمه الحلبي مجاز لا قرينة عليه مع امكان الاختلاف بين البالغ وغير البالغ من هذه الجهة فالأخذ بالظاهر اولى.

واما الجهة الرابعة فحجة المشهور المرسله المتقدمة لابن المغيرة وخبير جابر (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من الرجال بحيال السرة ومن النساء من دون ذلك قبل الصدر، و اجابوا عن خبر موسى بن قوله: فقم عند صدره، ليس نصافي القيام بحيال الصدر لان الوسط مجاور للصدر، فجازان يكون المراد من عند الصدر الوسط، وكذلك قوله في المرأة: فقم عند رأسها، لان الرأس و الصدر متجاوران فجازان يكون المراد من عند رأسها القيام بحيال صدرها، فتعارض الطائفتين من قبيل تعارض النص والظاهر، واما ما تضمنه خبر سماعة من القيام عند رأس الرجل فشاذ لا يوافقته شئ من الاخبار

وهنا ان لا يصلى على الجنائز الا على طهر فان خاف من استعمال الماء فوت الصلوة تيمم، فان خاف من التيمم فوت الجنائز صلى على غير طهر.

يدل على الاول حسنة الحلبي (٢) سأل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل تداركه الجنائز وهو على غير وضوء، فان ذهب يتوضأ فاتته الصلوة، قال: يتيمم ويصلى. وعلى الثاني صحبة محمد بن مسلم (٣) عن احدهما عليه السلام قال: سألته عن الرجل تفرج الجنائز وهو على غير طهر، قال: فليكبّر معهم، لان معنى السؤال انه ان اشغل بالطهر الاعم من الوضوء و التيمم فاتته الجنائز، فاجيب بانه يكبّر معهم بغير طهر، وقد مر ان من صلى على الميت بغير طهر اختياراً ايضاً جائز وان الطهارة شرط الكمال دون الاجزاء

وهنا نزع الحداء دون الخف لخبر سيف بن عميرة (٤) عن ابي عبدالله عليه السلام

- (١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب - ٢٧ من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٣ -  
 (٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٦ -  
 (٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -  
 (٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -

قال: لا يصلى على جنازة بحداء ولا بأس بالخف «الخبر» الحداء هو النعل والخفما يستر ظهر القدم، فحكم صلوة الجنازة من هذه الجهة خلاف ذات الركوع لان لبس النعال العربية مندوب فيها

**ومنها** رفع اليدين بالتكبيرة الاولى فانه مندوب بالاخلاف، واما في غيره فالمشهور بين الاصحاب ان الافضل تركه، صرح به في المقنعة والنهاية والمبسوط والغنية والسراير وغيرها، لخبر غياث بن ابراهيم (١) عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عليه السلام انه كان لا يرفع يده في الجنازة الامرة واحدة يعنى في التكبير، وخبر اسمعيل عن جعفر (٢) عن ابيه عليه السلام قال: كان امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام يرفع يده في اول التكبير على الجنازة ثم لا يعود حتى ينصرف

**ومنها** ان لا يبرح الامام من مكانه حتى يرى الجنازة على ايدى الرجال، لخبر حفص بن غياث عن جعفر (٣) عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان اذا صلى على جنازة لم يبرح من مصلاه حتى يريها على ايدى الناس « وخبر يونس (٤) والخامسة يسلم ويقف مقدار ما بين التكبيرتين ولا يبرح حتى يحمل السرير من بين يديه « وظاهر الخبر بن اختصاص الحكم بالامام لان الحمل في الغالب يحصل من المشيعين الذين حضروا الجنازة وصلوا عليها، فالمعنى لا يبرح الامام حتى يرفعها السائررون

**ومنها** ان الافضل ايقاعها في المواضع المرسومة المعتادة كالمصلى ونحوه، وان جاز ايقاعها في المسجد ايضا، قال في النهاية: ولا باس بالصلوة على الجنازة في المساجد. وان صلى عليها في المواضع المختصة بذلك كان افضل « و قريب منه ما في المبسوط والوسيلة، وظاهر الاكثر ان فعلها في المسجد جائز من غير كراهة الا ان الاتيان بها في المواضع المخصوصة افضل خلافاً للحلى قال: وافضل ما يصلى على الجنازة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١١ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب صلاة الجنازة الرواية ١٠ -

في المواضع المرسومة بذلك

ويكره الصلوة عليها في المساجد ، والاصل في الباب عدة اخبار كخبر البقباق (١) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يصلى على الميت في المسجد ؟ قال : نعم « ومثله خبر محمد بن مسلم (٢) وهما صريحان في الجواز وظاهران في نفى الكراهة ويعارضهما خبر ابي بكر بن عيسى بن احمد العلوي (٣) قال : كنت في المسجد حتى جيء بجنازة فاردت ان اصلى عليها فجاء ابو الحسن الاول عليه السلام فوضع مرفقه في صدرى فجعل يدفعني حتى اخرجني من المسجد ، ثم قال : يا ابا بكر ان الجنائز لا يصلى عليها في المسجد»

ويندفع المعارضة بان قوله : لا يصلى عليها جملة منفية كقولهم : لا صلوة الا بطهور (٤) و«لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد (٥) فكانه قيل لا صلوة على الجنائز في المسجد» فان حمل النفي على ظاعره دل على البطلان لانه مقتضى نفى الوجود ، لكنه خلاف الاجماع ، او على نفى الفضل والكمال فلا يدل على كراهة المسجد بل على ان غيره افضل والغير الذي يصح ترك التعرض لذكوره تعويلا على عدم انصراف الذهن الى ما عداه هو الموضع المرسوم المتعارف فيدل الخبر على ان الصلوة على الجنائز في المسجد جائزة وفي المواضع المرسومة افضل ، فيرتفع المعارضة لان جوازها في المسجد لا ينافي افضلية الغير ، واما مذهب الحلي فلا يتم الا على تقدير كون الخبر الثالث بصورة النهي ، و الموجود في مجامع الاخبار هو النفي

**ومنها استحباب الجماعة فيها لاستمرار سيرة المسلمين عليها في جميع الاعصار** كما صرح به في المبسوط و السرائر بل التزامهم بالجماعة بلغ حداً توهم منه الوجوب حتى سألوا الائمة عليهم السلام عن جواز الانفراد ، ففي خبر اليسع القمي (٦) قال :

- (١) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣٠- من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ١ -
- (٢) راجع الوسائل-الباب المذكور آنفا -
- (٣) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣٠- من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ٢-
- (٤) راجع الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٤- من ابواب الوضوء- الرواية ١-
- (٥) راجع الوسائل-كتاب الصلوة- الباب ٢- من ابواب احكام المساجد-
- (٦) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٢٨- من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ١-

سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى على جنازة وحده ؟ قال: نعم»  
**و منها** جهر الامام بالتكبيرات و الادعية و اخفات المأموم بها كذا ذكره  
 في المتن .

**اقول :** قد سبق ان صلوة الميت صلوة تنزيلية يجرى في جماعتها ما يجرى في  
 جماعة ذات الركوع ، والذي افتى به الشيخ وغيره هناك ودل عليه الاخبار : ان  
 المندوب للامام اسماع من خلفه الشهادتين فقط ، وطردها الحكم في صلوة الميت  
 يقتضى الاقتصار في الاسماع على الدعاء الاول لا التكبيرات ولا سائر الادعية ، ثم الاسماع  
 لا يلزم الجهر فقد لا يحصل كل منهما بدون الاخر و كذلك الكلام في المأموم فان  
 المكروهات هناك اسماعه للامام شيئاً فطرده في المقام يقتضى كراهية الاسماع وان  
 حصل مع الاخفات كما يقتضى عدم تحقق الكراهة وان اجهر بالتكبيرات والادعية  
 اذا لم يحصل اسماع الامام لبعده المأموم او لوجود علة في الامام

**و منها** انه يكره تكرار الصلوة على الجنازة ، وفيه خلاف بينهم ، ففي المبسوط  
 والنهاية والاشارة والغنية انه مكروه ، وفصل في السرائر وقال : يكره ان يصلى  
 على جنازة واحدة دفعتين جماعة فاما فرادى فلا بأس بذلك «انتهى» و الاخبار  
 مختلفة :

فمن اخبار الجواز ما ورد مستفيضاً من ان علياً عليه السلام صلى على سهل بن حنيف  
 خمس مرات (١) وفي خبر عمار (٢) يصلى عليه مالم يوارف في التراب ، و ان كان قد  
 صلى عليه «وخبر عمرو بن شمر (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث : ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله خرج على جنازة امرأة من بنى النجار فصلى عليها فوجد الحفرة لم يمكنوا  
 فوضعوا الجنازة فلم يجرى قوم الا قال لهم: صلوا عليها « وخبر يونس بن يعقوب (٤) عنه

(١) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب صلاة الجنازة- الرواية ١-٥-٢١

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة- الباب ٦- من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ١٩ -

(٣) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٦- من ابواب صلاة الجنازة- الرواية ٢٢-

(٤) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٦ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ٢٠-

ﷺ قال: سألت عن الجنائز لم ادر كم احتى بلغت القبر صلى عليها؟ قال : ان ادر كتبها قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها»

ومن اخبار المنع مروثة اسحق بن عمار (١) عنه ﷺ قال: ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ جاء قوم قالوا فاتتنا الصلوة عليها، فقال: ان الجنائز لا يصلى عليها مرتين، ادعوا له وقولوا: خيرا» وخبر وهب بن وهب (٢) عن جعفر عن ابيه ﷺ ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ جاءه ناس فقالوا: يا رسول الله ﷺ لم ندرك الصلوة عليها ، فقال: لا يصلى على جنازة مرتين، ولكن ادعوا له و خبر الحسين بن علوان (٣) عن جعفر عن ابيه ﷺ ان رسول الله ﷺ صلى على جنازة فلما فرغ منها جاء قوم لم يكونوا ادر كوها فكلموه ان يعيد الصلوة عليها، فقال: قد قضيت الصلوة عليها ولكن ادعوا لها»

فاما قصة سهل فهي قضية في واقعة لاتفيد العموم سيما بالنظر الى ما ورد في اخبارها من تعليل الاعداء بانه بدرى عقبى احدى كان له خمس مناقب صلى عليه لكل منقبة صلوة

واما سائر الاخبار فجمع المشهور بين الطائفتين عمل المجوزة على مجرد الرخصة والجواز وحمل الممانعة على الكراهة والتنزيه ، وجمع الحلبي بينها بمنزلة الاولى على الفرادى ، لان خبر يونس مختص بالمنفرد، وتنزيل الثانية على الجماعة لخبر ابن علوان ، لان اللاحقين كلموا رسول الله ﷺ في ان يعيد الصلوة ولم يكن ذلك الا لان يصلوا بصلوته ، لكن اختصاص خبر يونس بالفرادى ممنوع لان قوله: ان شئت فصل عليها» مطلق يشمل الانفراد والاجتماع. واما خبر ابن علوان فقد تضمن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم: ادعوا لها» وهذه

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢٣ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٢٤ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١٣ -



قرينة على كراهية مطلق الصلوة ، والاتقال لهم : صلوا عليها فرادى ، والله العالم .  
 قال : المبحث السابع في الدفن الذى لا اشكال فى وجوبه كفاية وفيه فصول :  
 الاول يتحقق الدفن بالموارات فى حفيرة فى الارض (الى قوله) : نعم يعتبر العلم بحيوته فى بطنها وفى حكمه الشهادة المعتمدة بل والاستصحاب على تأمل فيه  
 اقول نذكر احكام الدفن وما يتبع ذلك فى ضمن فصول :

## الفصل الاول : فى حقيقة الدفن وكيفية

### وفيه مسائل

**المسئلة الاولى** قال الله تعالى : الم نجعل الارض كفاتا احياءاً وامواتاً (١)  
 روى فى تفسير الصافى عن القمى ان امير المؤمنين عليه السلام فى رجوعه من صفين نظر الى المقابر فقال : هذه كفات الاموات اى مساكنهم ، ثم نظر الى بيوت الكوفة فقال : هذه كفات الاحياء ، ثم تلا هذه الآية « انتهى » كفت الشىء اليضمه وقبضه كفتا وكفاتا قال فى القاموس : والكفات بالكسر الموضع يكفت فيه الشىء اى يضم ويجمع قال والارض كفات لنا انتهى »

وقال المفسرون المعنى انها تكفت احياء على ظهرها اى يتهاى بهم منها مساكن يسكنونها وامواتا فى بطنها اى يتهاى بهم منها مقابر يدفنون فيها ويوارون فى جوفها ، قال فى القاموس : دفنه يدفنه ستره وواراه « انتهى »

فالدفن فى الاصل الستر والموارة وهو فى كل شىء بحسبه ، ولا يحصل فى الميت الا اذا كان ساتراً له من كل وجه بحيث لا يظهر منه شىء ، فالقبر الذى لا يمنع من انتشار الرائحة لا يحصل به حقيقة الدفن واذا منع منه لم ينله السباع ، ومن ثم

اقتصر القدماء على ذكر الدفن ولم يزيدوا عليه شيئاً مما ذكره المتأخرون و هو التحديد بما يكتفون به من الرأحة ويمنع السباع ، وذلك لان الدفن لا يصدق بدونه ، و لذلك قال الشافعي في الرسالة واحب ان يعمق للميت قدر بسطة ومسا اعمق له و ووري اجزاء ، وانما احببت ذلك ان لاتناله السباع ولا يقرب على احد ان اراد نبشه ولا يظهر له ريح « انتهى » قوله : قدر بسطة بسطة وبسطة بسطة ما بين اليدين ومما ذكر يظهر اعتبار الدفن في بطن الارض وعمقها فلا يجزى اسكانه في بناء بني على ظهرها لعدم صدق الكفات والموارات في الارض « نعم » لاشك في حصوله بالستر في بطن الارض باى نحو كان ولو بوضعه في سرداب ضيق او وسيع فالمعمول به من نقل الميت بعد وضعه في مثل ذلك نقل بعد النباش سواء نوى به الدفن او الامانة لان النية لا مدخل لها في مثل ذلك

## حول وجوب دفن الميت المسلم على الكفاية

### ومباشرة

**المسئلة الثانية** دفن الميت المسلم و من بحكمه فرض على العموم من باب الكفاية باجماع علماء الاسلام ، غير ان قدماء الاصحاب اختلفوا في مباشر الدفن على اقوال :

**احدها** انه لا ينزله في القبر الا الولي او من يامره الولي ، سواء كان الميت رجلاً او امرأة ، وسواء كانت المرءة لها زوج او ليس لها زوج ، وهذا قول السارق في المراسم : وينزله وليه او من يامره الولي بذلك « انتهى »

**وثانيها** ان الميت ان كان رجلاً فكالتقول الاول وان كانت امرءة فلا ينز لها الا من كان يحل النظر اليها في حيوتها ، سواء كان حل النظر اقرباً او مماثلة او زوجية او مصاهرة او رضاع ، وهذا قول السيد في الغنية ، قال : ويصنع ذلك به وليه او من يامره الولي ولا يصنع ذلك بالمرءة الا من كان يجوز النظر اليها في حيوتها . **وثالثها** انه ان كان رجلاً فكالتقول الاول وان كانت امرءة فلا يتناولها من قبل

وركبتها الأزوجها ان كان ، والافارحامها ، و الافالاجنبى مما ثلاكان اوغير مماثل الا ان المماثل افضل ، وهو اختيار المقيد فى المقنعة قال : ثم ينزل الى القبر وليه او من يامرہ الولى بذلك الى ان قال فى المرثة : وينبغى ان يكون الذى يتناولها من قبل وركبتها زوجها او بعض ذوى ارحامها كابيها واخيها ان لم يكن لها زوج ، ولا يتولى منها الاجنبى الا عند فقد ذوى ارحامها ، وان انزلها فى قبرها نسوة يعرفن كان افضل «انتهى» قوله : نسوة يعرفن يعنى نساء مؤمنات

وقريب منه اختيار الشيخ فى النهاية والمبسوط قال فيهما : ثم ينزل الى القبر الولى او من يامرہ الولى ولا بأس ان يكون شفعا او وترا وان كانت الميت امرئة لا ينزل الى قبرها الا زوجها او ذورحم لها ، فان لم يكن احد منهم جاز ان ينزل اليه بعض الرجال المؤمنين وان كان من ينزل الى قبرها عند عدم ذوى ارحامها بعض النساء المؤمنات كان افضل (الى ان قال ) : ولا يهيل الاب على ولده التراب ولا الولد على والده ولا ذورحم على ذى رحمہ ، وكذلك لا ينزل الى قبره فان ذلك يقسى القلب «انتهى»

قوله : وكذلك لا ينزل الى قبره ، الظاهر ان ضمير الفاعل راجع الى كل واحد ممن ذكر وهم الاب والولد وذو والارحام و(ح) فيشكل بان الحكم ههنا بكرة نزول هؤلاء يناقض ما حكم به اولامن ان النازل الى القبر لا يكون الا الولى او من يامرہ الولى ، لان الولى ليس هو الا الرحم فلا بد من الجمع بين الكلامين بان يقال : نزول الولى ان كان لمصلحة القرابة والمحرمية بان لم يوجد هناك مماثل يباشر الانزال ولا محرم غير مماثل من غير الارحام فلا بأس به (ح) بل هو واجب عليه ، واما ان لم يكن لهذه المصلحة بان وجدوا احد ممن ذكر كان الانزال من الولى مكروها وكان افضل له فى هذه الصورة امر الغير بذلك .

قال الطوسى فى الوسيلة : المندوب خمسة واربعون ، وعدمها نزول الولى الى القبر او من يامرہ الولى (الى ان قال) : والزوج اولى بها ، ثم قال : المكروه تسعة عشر ، وعدمها النزول الى قبر ذوى القرابة الا القرابة الميت و تشريح اللبن عليه

وهيل التراب لذوى القربة (انتهى) قوله النزول الى قبر ذوى القربة الا لقربة الميتة  
معناه ان النزول الى قبر الارحام مكروه الا ان يكون النزول لاجل قربة الميت  
يعنى لاجل محرميته ، وذلك لان مطلق القربة ان كان علة لرفع الكراهة لما كان  
النزول فى قبر الرحم مكروها بحال فلا بد من ان تكون العلة الرافعة قربة خاصة  
وليست هى الا القربة المؤثرة فى المحرمية. و(ح) فينطبق قول الطوسى على التفصيل  
الذى ذكرناه وفيه تأييد ، لان هذا التفصيل هو مراد الشيخ ايضا لانه فى الاكثر  
يتبع فتاوى المبسوط فهو قد حمل كلام الشيخ فى المبسوط على ما حملناه وان خالفه  
من وجه آخر ، وهوان ظاهر كلام الشيخ يدل على ان نزول الولي فى غير مورد  
الكراهة من باب الوجوب وهو قد صرح بخلافه وقال انه مندوب .

ثم ان هذه الاقوال متفقة على انه لا ينزل الميت فى القبر الا الولي فى الجملة ،  
غير انهم خيروه بين ان يباشر ذلك بنفسه او يامر غيره بذلك ، وفى قبالتها قول آخر  
ضد ذلك وهوان الولي لا يباشر الا نزال بوجه بل يتعين عليه امر الغير بذلك وهو قول  
الصدوق فى الهداية والفقهاء ، ووافق الحلبي فى السرائر قالوا : ويدخل الميت القبر  
من يامر به ولي الميت ان شاء شفعا ، وان شاء وترا ، ثم اختلفا ، ففى السرائر  
لم يفصل فيما ذكره بين الميت الرجل والمرأة ، وخالفه فى الفقيه وقال : ان المرأة  
يقف زوجها فى موضع يتناول وركها ، والحلبى خالف جميع ذلك فى الاشارة  
فلم يعتبر فى مباشر الدفن فى الرجل والمرأة قربة ولا زوجية ولا امرأ من  
القريب .

فقد ظهر من اقوال المسئلة ان الخلاف بين الاصحاب فى موضعين :

احدهما فى الميت ان كان رجلا و اختلاف الاقوال فيه يرجع الى الخلاف

فى اشياء :

احدها ان مباشر الدفن هل هو كمباشر الغسل يعتبر حصوله من القريب

او ممن يصدر عن امره ، او ان عموم المكلفين فى ذلك سواء ، ذهب الاكثر الى الاول  
والحلبى فى الاشارة الى الثانى .

**وثانيها** ان الاكثر اختلفوا في ان الولي هل هو مخير بين المباشرة و تفويض الامر الى الغير ، اويتعين عليه الثاني ، فقال الصدوق والحلي بالثاني ، وغيرهما قال بالاول .

**وثالثها** ان القائمين بالنتخير اختلفوا في ان هذا الحكم هل يثبت على الولي في جميع الاحوال او يختص بحال دون حال ، قال المفيد والاسرار وابوالمكارم بالاول ، والشيخ والطوسي بالثاني

**وثانيتها** في الميت ان كانت امرئة ، واختلف الافوال فيها يرجع الى الخلاف في اشياء :

**احدها** انه هل يختص مباشرة دفنها ببعض دون بعض ، وان عموم المكلفين بالنسبة اليها سواء؟ ذهب الاكثر الى الاول ، وقال الحلي بالثاني

**وثانيها** ان القائمين بالقول الاول اختلفوا في ان المباشرة هل تختص بالولي او الزوج ، او تعم كل من يحل له النظر اليها ، ذهب الاكثر الى الاول ، وابوالمكارم الى الثاني

**وثالثها** ان القائمين بالاختصاص اختلفوا ايضا فقال بعضهم تختص المباشرة بالولي ولا يجوز للزوج ، وهو ظاهر المراسم ، وقال بعضهم تختص بمن يصدر عن امر الولي ، وهو قول الصدوق والحلي ، وقال الشيخ تختص المباشرة بالزوج ومع فقدته فالولي

**فنقول**: اما الخلاف في الموضع الاول فقد نشأ من اختلاف الانظار في الجمع بين الاخبار لانها صنغان:

**احدهما** ما يدل بظاهره على ان المباشرة تجب ان تكون من الولي او ممن يأمره الولي مثل صحيحة زرارة (١) سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القبر كم يدخله؟ قال: ذلك الى الولي ، ان شاء ادخل وترا ، وان شاء ادخل شفعاء و في خبر محمد بن عجلان (٢) فاذا ادخلته في قبره فليكن اولى الناس به عند رأسه ، وليحسر ع-

(١) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٢٤-من ابواب الدفن-الرواية ١-

(٢) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٢٠-من ابواب الدفن-الرواية ٨-

خده ويلصق خده بالارض» وفي خبر محمد بن عطية (١) ثم ضعه في لحده و الصق خده بالارض، وتحسر عن وجهه، ويكون اولى الناس به مما يلي رأسه» وفي خبر الفضل بن يونس الكاتب (٢) عن ابي الحسن عليه السلام قلت له: ماترى في رجل من اصحابنا يهوت ولم يترك ما يكفن به اشترى له كفن من الزكوة ؟ فقال: اعطعياه من الزكوة قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه «الخبر»

فان هذه الاخبار الاربعة متفقة الدلالة على ان مباشرة الدفن والانزال في القبر وساير ما يصنع في تلك الحال من حل عقدا كفانه ، والكشف عن وجهه، ووضع خده على الارض، وغير ذلك كلها وظيفة الولي، ويجوز له القيام بها بنفسه من غير تشريك ويجوز له تشريك الغير ، و يجوز له امر الغير بذلك والدلالة على ذلك في الاخبار الثلاثة الاولى ظاهرة

واما الخبر الرابع فلقوله فيه: فيكونون هم الذين يجهزونه لان الضهير راجع الى العيال والجهاز ما يحتاج اليه الميت، ويندرج في اطلاقه الدفع وما يصنع به في تلك الحال؛ فيدل على ان التجهيز حكم مختص بالعيال ولا بد من حمله على الاختصاص بهم لامن حيث العيلولة؛ للاجماع على عدم مدخلتها في هذا الباب بل من حيث القرابة والرحم فمعنى الخبر لا يدفنه الا الولي والقريب وهو المدعى

**وثانيهما ما يعارض ذلك مثل خبر عبيد بن زرارة (٣) قال: مات لبعض اصحاب ابي عبدالله عليه السلام ولد فحضر ابو عبدالله عليه السلام فلما لحد تقدم ابوه فطرح عليه التراب ، فاخذ ابو عبدالله عليه السلام بكفيه وقال : لا تطرح عليه التراب ، ومن كان منه ذارحم فلا يطرح عليه التراب ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يطرح الوالد او ذورحم على ميتة التراب ، فقلنا : يا بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتنها ناعن هذا وحده ؟ فقال: انها كم ان تطرح التراب على ذوى ارحامكم فان ذلك يورث القسوة في القلب ، ومن قسى قلبه بعد من ربه «الخبر»**

(١) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٢٠- من ابواب الدفن- الرواية ٧-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٣٣- من ابواب التكفين- الرواية ١-

(٣) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٣٠- من ابواب الدفن- الرواية ١-

لان الظاهر منه ان حثو التراب على الرحم مكروه لانه دس له في التراب ودفن له فيه ، واذا كان حثو التراب القليل الذي لا يحصل به الموارات مكروها فانزاله في القبر ووضع في اللحد وتشريح اللبن عليه اولى بالكراهة لان هذه الثلاثة اقرب بحقيقة الدفن من ذلك .

ويؤيده الاخبار المستفيضة الدالة على ان الاب لا ينزل في قبر ولده ، ولا يدفنه في التراب مثل خبر حفص بن البختري (١) وغيره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يكره للرجل ان ينزل في قبر ولده ، وخبر عبدالله بن راشد (٢) عنه عليه السلام قال : الرجل ينزل في قبر والده ، ولا ينزل الوالد في قبر ولده ، وخبر آخر (٣) عنه عليه السلام قال : الوالد لا ينزل في قبر ولده ، والوالد ينزل في قبر والده ، وخبر عبدالله بن العنبري (٤) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : الرجل يدفن ابنه ؟ فقال : لا يدفنه في التراب ، قلت : فالابن يدفن اباه ؟ قال : نعم لا بأس

وهذه الاخبار وان فصلت بين الاب والابن الا ان الخبر الاول قرينة على ان الكراهة ثابتة لمطلق الرحم ، غير ان مباشرة الوالد دفن الرلد اشد كراهة ، واذا ثبت دلالة هذه الاخبار على ان الرحم لا يباشر دفن رحمه عارضت الطائفة الاولى

فزعم الحلبي انها متكافئان ولا يمكن الجمع بينهما فرجع الى الاصل وحكم بان الرحم وغير الرحم في ذلك سواء ، وقال الاكثر الجمع غير متعذر فهو الاولى ثم ذكر والها وجوها :

**احدها** مختار الصدوق والحلي ، وهو تسليم الدلالة في الطائفة الثانية والتاويل في الاولى بما لا ينافيها بان يقال : ليس المستفاد منها ان الولي ينزل رحمه في القبر بل المستفاد من خبر زرارة ان ادخال الميت في القبر لا يكون الا بامر الولي ومشيته ،

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الدفن - الرواية ٥ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٥ - من ابواب الدفن - الرواية ٦ -

والمستفاد من روايتي محمد بن عجلان وابن عظمة ان الولي لا يبد من ان يكون من جملة الداخلين في القبر وسمى منهما لا يعارض اخبار الكراهة .

اما الاول فلانه لامنافاة بين ان يكون ادخال الميت في القبر مكروها من الولي وان يكون حصوله من الغير موقوفاً على امره ومشيته، واما الثاني فلانه لامنافاة ايضاً بين كراهة الانزال من الولي ووجوب نزوله في القبر مع النازلين فيه ليكون عند رأسه .

واما خبر الفضل فيجوز التاويل فيه بالحمل على ان المراد حصول المباشرة من الولي في غير الدفن وحصول التسبب منه بالنسبة اليه خاصة لان الدفن الحاصل بامرهم دفن حاصل منه ايضاً ، ويتحصل من هذا الجمع ان الولي لا ينزل ميتة في القبر بل ينزله غيره ولكن لا بد من ان يكون انزال الغير بامرهم ومشيتهم .

**وثانيتها** مختار المفيد والاسرار وابوالمكارم ، وهو تسليم الدلالة في الطائفة الاولى ومنعها في الثانية ، لان كراهة حثو التراب من كل رحم لا تستلزم كراهة الانزال منه لان طرح التراب عليه دس لعفى التراب وتشبيهه بما كان المشركون يفعلونه باله وئودة واما انزاله في القبر فهو اسكان له في كفاتة ومسكنه فجاز اختلافهما في الحكم .

ان قلت : فما تصنع بالاخبار المصرحة بان الوالد لا ينزل الولد في القبر قلت: نحملها على ما اذا خيف عليه الجزع المحبط للاجر ، والكراهة من هذه الجهة لا تستلزم كراهة الانزال من حيث هو ؛ ويشهد لهذا التاويل خبر علي بن عبدالله (١) قال : سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام قال : في حديث - لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : يا علي عليه السلام انزل فالحدا بنى ، فنزل على عليه السلام فالحدا ابراهيم في لحده فقال الناس انه لا ينبغي لاحدان ينزل في قبر ولده ، اذ لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله : يا ايها الناس انه ليس بحرام ان تنزلوا في قبور اولادكم و لكني لست آمن اذا حل احدكم الكفن عن ولده ان يلعب به الشيطان فيدخله من الجزع



ما يحبط اجره «الحديث»

ان قلت : الاخبار مستفيضة بان النبي ﷺ لم ينزل في قبر ابنه ابراهيم ، و كذلك الصادق عليه السلام لم ينزل في قبر ابنه اسمعيل ولا يتأتى فيها ذلك التاويل لارتفاع مقام النبوة والامامة عن دخول الجزع . ففيها الدلالة على ان الانزال مكره من حيث هو

قلت : قوله في خبر علي بن عبدالله : ولكنى لست آمن اه دليل على ان عدم نزوله في قبر ابراهيم عليه السلام انما كان ليقننى به الامامة فلا يحبط اجرهم بالجزع . فيحتمل ان يكون فعل الصادق عليه السلام ايضاً لتعليم الشيعة على ان الخبر الاول تضمن ان علياً عليه السلام انزل ابراهيم في لحده فلو كان الانزال من الرحم مكرهاً لجرى في فعله ايضاً وليس كذلك

**وثالثها** مختار الشيخ وهو الجمع بين الطائفتين بحمل الاولى على ما اذا كان نزول الولي لمصلحة المحرمة بقرينة خبرى ابن عجلان و ابن عطية ، لان تخصيص الولي بان يكون عذراً له ليكشف عن وجه الميت ويحسر عن خده ويلصقه بالارض قرينة ظاهرة على ان نزوله في القبر انما هو لمصلحة المحرمة وحل النظر ، فيختص مورد هذه الاخبار بما اذا فقد من يحل له النظر من غير الارحام ، فيحمل الاخبار الثانية على ما اذا كان نزول الولي لالاجل هذه المصلحة وهو الغالب لغلبة وجود المماثل و يتحصل من هذا الجمع ان نزول الولي ان كان لمصلحة المحرمة وجب والا فالأفضل امر الغير بالمباشرة ، اما الاول فلانه مقتضى الجمع بين المتعارضين في انزال الولي بنفسه ، واما الثاني فلانه اذا دلت الاخبار الثانية على كراهية الانزال من الولي عند وجود المماثل فلا بد (ح) من مباشرة الغير ، وقد دلت الاخبار الاولى على ان مباشرة الغير لا تجوز الا بامر الولي وهي من هذه الجهة سليمة عن المعارض فوجب الاخذ بمقادها

ثم ان هذا الجمع مع قوته في نفسه مؤيد ايضاً بمباشرة الولي لغسل الرجل ، ومباشرة الزوج والولي لغسل المرأة ودفنها لا يتناء الجميع على مصلحة المحرمة

« نعم » ينافيه خبر علي بن عبدالله المتقدم لانه تضمن ان النبي ﷺ امر علياً عليه السلام بانزال ابراهيم ، وحمله على فقد المماثل من غير الارحام في غاية البعد ، فيدل على عدم كراهية مباشرة الارحام مع الاختيار ، لكن الخبر ضعيف من حيث السند ، و ما تضمنه قضية في راقعة ، فلوسلم قبوله في مورده لم يجز التمسك به في اثبات حكم العموم .

واما الخلاف في الموضوع الثاني فهو ايضاً لاخلاف الاخبار لان اخبار مباشرة الولي اعم من ان يكون الميت رجلاً او امرأة ، ويوافقها في المضمون قوله في خبر زيد بن علي عليه السلام ويكون اولي الناس بالمرثية في مؤخرها (١) ويعارضهما خبر اسحق بن عمار (٢) ان الزوج احق بالمرثية حتى يضعها في قبرها «

ويعارض الطائفتين خبر السكوني (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : مضت السنة من رسول الله ﷺ ان المرثية لا يدخل قبرها الا من كان يراها في حيوتها « لانه يدل على ان الولي والزوج وكل من يحل له النظر اليها ولو لمصاهرة او رضاع سواء في انزالها القبر ، فقال الحلبي : ان الطوائف الثلاث متكافئة ، والجمع بينها متعذر فوجب الرجوع الى الاصل وهو يقتضي المساوات بين عموم المكلفين ، وقال الاكثر بل الجمع غير متعذر فهو اولي ثم اختلفوا في طريق الجمع على اقوال :

**احدها** مختار الغنية وهو الاخذ بالطائفة الثالثة ، والحكم بان الولي و الزوج و المحرم كلهم سواء لان الاوليين و ان دلنا على ان الولي و الزوج اولي من كل احد حتى المحرم لكنها دلالة مستفادة من حذف المتعلق ، ودلالة الطائفة الثالثة على جواز حصول المباشرة من مطلق المحرم دلالة مستفادة من اطلاق اللفظ والثانية اقوى فوجب حمل الظاهر على الاظهر ، واجيب عنه بان الموضوع في الاوليين الزوج والولي ، والموضوع في الثالثة مطلق من كان يحل النظر اليها في حيوتها والنسبة

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

بينهما عموم مطلق فوجب حمل العام على الخاص .

**وثانيها** مختار الهداية و المراسم والسراير وهو منع الدلالة في الطائفة الثانية لان حتى في « حتى يضعها في قبرها » ناصبة للمضارع وحتى الناصبة ترادف الى في الدلالة على انتهاء الغاية والاكثر فيها خروج الغاية عن حكم المغيب ومنه قوله تعالى : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى (١) ومع البناء على خروج الثانية يسقط الدلالة على اولوية الزوج في الدفن و يبقى اخبار اولوية الولي سليمة عن المعارض .

نعم اختلف هؤلاء في ان الولي مخير بين المباشرة والامر ، او انه يتعين عليه الامر ، واجيب عنه : بان قرينة دخول الغاية هي هنا موجودة لان ضمير الفاعل في يضعها راجع الى الزوج فيدل على ان الزوج هو الواضع لها في قبرها « نعم » لوقال : حتى توضع في قبرها « امكن دعوى الخروج .

**وثالثها** مذهب الشيخين وهو الجمع بين الطائفتين الاوليين باثبات الولاية لكل من الزوج والولي مرتبة ، ويدل على تقدم الزوج قوله : احق بامرئته لانه مشعر بان الدفن الملازم للمس والنظر من حقوق الزوج الذي كان مالا لوضعها في حيوتها وكانت امرئته ، فلا يزا حقه في ذلك غيره وان كان من ارحامها ، فيحمل اخبار الولي على غير المزوجة او على صورة فقد الزوج .

بقي الكلام في الحججة على ما ذكره الشيخان من انه متى فقد الزوج والارحام جاز للاجانب مباشرة الدفن حتى مع انتفاء المماثلة لكن المماثل افضل ؛ والدليل خبر السكوني (٢) لان من كان يراها في حيوتها اعم من الزوج والولي والنساء ، والسنة هي الطريقة ، والطريقة اعم من اللازمة وغير اللازمة ، فاذا خص هذا الخبر بالزوج والولي لمادل على ان مباشرتهما من باب الوجوب وانهما اولي وجب العمل في من عداهما بالعموم ، واذا ثبت ان مباشرة النساء عند فقد الزوج والولي من باب الندب لزم منه

(١) سورة طه - الاية ٩٣

(٢) راجع الباب المذكور آنفا من الوسائل

جواز المباشرة للرجال الاجانب في هذه الصورة ايضاً وهو المدعى .

ومن هنا يظهر جواز مباشرة الاجنبي في الصورة المذكورة ، سواء كان شيخاً او شاباً ، عادلاً او فاسقاً ، لعموم الخبر .

نعم اعتبر الشيخ الايمان فيه وفي النساء والوجه فيه: ان المخالف رجلاً كان او امرئاً لا يعرف السنن والاداب المرعية في الدفن عند اهل الايمان فلا يثق المؤمن

بحصولها منه ولذلك قال المفيد : وان انزلها في قبرها نسوة يعر فن كان افضل

ثم ان هذا الخبر هو حجة الطوسي على ندب المباشرة للزوج والولى ؛ لظهور السنة في الاستحباب ، واذا كان مباشرة الزوج والولى في دفن المرءة مندوبة فمباشرة الولى في دفن الرجل اولى بالندب «ويندفع» بان السنة اعم من اللازمة وغير اللازمة فوجب اخراج الولى و الزوج لظهور الدليل في ان مباشرتهما من باب الوجوب .

## حول ما اذا كان الميت في السفينة

### وتعذر دفنه

**المسئلة الثانية** اذا كان الميت في السفينة وتعذر دفنه ثقل بحديد او حجر و طرح في الماء بعد تجهيزه والصلوة عليه ، افتى به في المقنعة والتهديب والنهاية و المبسوط و الوسيلة والسرائر قال في الاخير: هذا هو الاظهر ، واختاره شيخنا ابو جعفر الطوسي ره في مسائل الخلاف انتهى»

**قلت:** اختلف الاخبار في ذلك فمما يدل على ما ذكر خبر وهب بن وهب (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: اذا مات الميت في البحر غسل و كفن وحنط ، ثم يوثق في رجله حجر ويرمى به في البحر» ومرسلة ابان (٢) عن

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

أورده في الوسائل مع جملة زائدة بعد قوله : غسل وكفن وحنط ، وهي - ثم يصل على

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٣ -

ابى عبدالله عليه السلام انه قال: في الرجل يموت مع القوم في البحر، فقال : يغسل ويكفن ويصلى عليه ويثقل ويرمى به في البحر، ومرفوعة سهل بن زياد (١) عنه عليه السلام قال: اذا مات الرجل في السفينة ولم يقدر على الشط، قال: يكفن ويحفظ في ثوب ويلقى في الماء، وخبر سليمان بن خالد (٢) قال : قال لى ابو عبدالله : كيف صنعتم بعمى زيد؟ قلت : انهم كانوا يحرسونه فلما شف عن الناس اخذنا خشبة فدفناه في حرف على شاطئ الفرات ، فلما اصبحو جالت الخيل يطلبونه فوجدوه واحرقوه، فقال: اولاً اقرتموه في حديدوا القيموه في الفرات صلى الله عليه ولعن الله قتله .  
ويدل على طريق آخر صحبة ايوب بن الحر (٣) قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل مات وهو في السفينة في البحر كيف يصنع به؟ قال : يوضع في خابية ويوكأ راسها وتطرح في الماء

وربما يقال : ان ظاهر هذا الخبر هو ان الوضع في الخابية بدل من الدفن في الارض فوجب الجمع بينهما وبين اخبار الطرح بحملها على صورة تعذر البديل ويندفع: بان الظاهر ان الوضع في الخابية انما هو للمثقل لالكونه بدلا من الدفن يشهد بذلك خبر سليمان لان تناول الخابية لو تعرض في البحر فلا يتعسر في البر على شاطئ الفرات ، ومع ذلك قيل له اولاً او قرتموه في حديد .

وفي وضع الميت في الخابية وجه آخر وهو ان في الناس من قال : حفظ بدن الميت من اكل الحيتان اولى قال الشافعي في الرسالة : وان مات ميت في سفينة في البحر صنع به هكذا فان قدروا على دفنه والا حبيت ان يجعلوه بين لوحين ويربطوهما بجبل ليحملاه الى ان ينبذه البحر بالساحل ؛ فلعل المسلمين ان يجدوه في واروه وهي احب الى من طرحه للحيتان يأكلوه فان لم يفعلوا والقوه في البحر رجوت ان يسعهم

(١) الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ٤٠ - من ابواب الدفن- الرواية ٤

(٢) الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ٤١ - من ابواب الدفن - الرواية ٢

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٠ من ابواب الدفن الرواية ١

«انتهى» فلعل ذكر الخابية في الخبر لدفع تشنيع العامة وعيبيهم على الطريق الاخر  
بانه طرح للحيتان

واما ما ذكره في المتن وغيره من الاستقبال به في حال الالتقاء فلا دليل عليه بل  
الطرح والرمى والالتقاء في النص والفتوى مطلق ؛ والحاقه بحال الوضع في اللحد  
قياس لانقول به

## حول ما اذا ماتت ذميمة حامل من مسلم ومات الولد في بطنها

**المسئلة الرابعة** اذا ماتت ذميمة حامل من مسلم ومات الولد في بطنها فلا يخرج  
بل يدفن معها ، قاله الشيخان والطوسى والحلى لخبر يونس (١) قال سألت الرضا  
عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية اليهودية والنصرانية فيواقعها فتحمل ثم يدعوها الى ان  
تسلم فتأبى عليه فدنى و لادتها فماتت وهى تطلق و الولد فى بطنها و مات الولد  
أيدفن معها على النصرانية ، او يخرج منها و يدفن على فطرة الاسلام ؟ فكتب يدفن  
معا .

نعم اختلف الاصحاب فى كيفية دفنها فقال فى المقنعة والوسيلة و السرائر:  
تجعل ظهرها الى القبلة ، وسكت عنه فى النهاية وقال فى المبسوط : وروى انه يجعل  
ظهرها الى القبلة اذا الجنين فى بطن امه وجهه الى ظهرها فيكون الولد مستقبل القبلة  
«انتهى» ونسبته الى الرواية تشعر بالتوقف

ثم ان هذه الرواية غير موجودة فى مجامع الاخبار بل ارسلها الشيخ فى هذا  
الكتاب ارسالا ، وعمل بها المفيد والطوسى والحلى وفيهم من لا يعمل باخبار الاحاد  
وفيه شهادة منهم على اعتبار سندها ، وقد فات هذا الخبر من صاحب الوسائل فينبغى  
ان يستدرك عليه

واما توقف الشيخ فالظاهر انه ليس للتوقف فى سنده بل لمعارضته بخبر يونس لان

قول السائل : أي دفن معها على النصرانية (اه) سؤال عن كيفية دفن الولد ، ومعناه هل يخرج ، يدفن على فطرة الاسلام مستقبل القبلة ، او يترك ويدفن معها على النصرانية ؟ فاجيب بانه يدفن معها ؛ ومعنى الجواب يدفن معها على النصرانية و ان كان حكم هذه الشريعة المنسوخة دفنها على خلاف جهة القبلة ولو بالنشريق على وجهه لا يحصل به استقبال الجنين الى القبلة ، فيعارض المرسله ، ومع التكافؤ فالاصل يقتضى التخيير .

## حول عدم جواز دفن الكافر في مقابر المسلمين

### فرع

لا يجوز دفن الكافر في مقابر المسلمين لانها امكنة يتبرك بها بالزيارة والاستشفاع فالدفن فيها كرامة ولا كرامة للكافر بوجه ، يدل عليه موثق عمار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن النصراني يكون في السفر فيموت ، قال : لا يغسله مسلم ولا كرامة ، ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وان كان اباه ، والدلالة فيهما من وجهين :

**احدهما** نفى جنس الكرامة فيشمل الغسل والدفن في مقبرة المسلمين .

**وثانيها** قوله : ولا يدفنه ، لانه لا يجوز حمل الدفن المنهى عنه على مطلق

الموارد لانه مخالف لفعل النبي صلى الله عليه وآله بقتلى المشركين يوم بدر .

قال الواقدي : امر رسول الله صلى الله عليه وآله يوم بدر بالقلب ان تغور ، ثم امر بالقتلى فطر حوافيها كلهم الامية بن خلف فانه كان مسمما انتفخ من يومه فلما ارادوا ان يلقوه تزايل لحمه فقال النبي صلى الله عليه وآله : اتر كوه ، فاقروه ؛ والقوا عليه من التراب والحجارة ما غيبه « انتهى »

فلا بد من حمله على الدفن في موضع مخصوص ، والموضع الذي يستغنى عن ذكره اعتماداً على عدم انصراف الذهن الى غيره هو مقبرة المسلمين وهي الامكنة التي دفن فيها المسلم واحداً كان او اكثر ، وعلى هذا فقوله : ولا يدفنه « معناه عدم

الدفن في مثل هذا الموضع .

هذا اذا كان ارض المدفن من المباحات الاصلية التي لم يجز عليه يد مسلم الا بالدفن فيها ، او كانت مملوكة يدفن فيها باذن ار بابها ، فان مقتضى النهي حرمة دفن الكفار فيها حتى في الثانية وان اذن المالك ، واما اذا كانت وقفا لدفن المسلم فيحرم دفن الكافر فيها الوجهين ، كرامة الكافر ، والنصر الممنوع منه في العين الموقوفة ويستثنى من ذلك الذميمة الحامل من المسلم فانه يجوز دفنها في مقابر المسلمين وفاقاً للشيوخ في المقنعة والنهاية والمبسوط والسرائر قالوا : تدفن في مقابر المسلمين لحرمة ولدها ، وفي النعليل اشعار بان الحجة على الجواز قولهم عليهم السلام : حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا (١) لان المؤمن في هذا الخبر اعم من المؤمن ومن يحكمه ، واذا كان احترام المؤمن واكرامه علة لرجحان دفنه في المقبرة و كان دفنه فيها مستلزما لدفن الذميمة معه لزم منه جواز دفنها فيها ايضا لان ذلك ليس اكراما للكافة بالاصالة بل يتبع المسلم فلا يشمل دليل المنع ، و تجرى الحرمة التبعية في صورة اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار فيجوز دفن الجميع في مقبرة المسلمين اكراما للمسلم ، ويجوز الصاوة عليهم جميعا وينوى بها الصلوة على المسلمين .

هذا كله في المقبرة المباحة او المملوكة مع اذن المالك ، واما الموقوفة فدفن الذميمة الحامل او الموتى المختلطة من المسلمين والكفار في مثلها تبع لقصد الواقف ، فاوشك في العموم حرم لامكان ان يكون الوقف مقصودا على دفن المسلم بشرط ان لا يصحبه في الدفن كافر ، واما دفن المسلم في مقابر الكفار فلان مانع منه الا ان يكون منافيا لكرام المسلم او يكون المقبرة وقفاً على دفن اهل نحلتهنهم ، وقلنا بان حكم اوقافهم حكم اوقاف المسلمين

### حول توجيه الميت في قبره الى القبلة

**المسئلة الغامسة** يجب ان يضجع الميت في القبر على يمينه مستقبلاً القبلة ، افتى بالوجوب في الهداية والفتية المقنعة والنهاية والمبسوط ظاهرا وفي الاشارة و

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ - من ابواب التكفين - الرواية ١ -



الغنية صريحا، قالاما حاصله : انه يدفن على جانبه موجها الى القبلة واجبا خلافا للموسيلة فجعله مندوبا. وظاهر المقنعة و السرائر الوقف لسكوتهما عن ذكر ذلك حجة القول الاول. ما ارسله الصدوق في الهداية (١) عن الصادق عليه السلام قال : قال الصادق عليه السلام : اذا وضعت الميت في لحده فضعه على يمينه مستقبلا القبلة، وحل عقد كفنه وضع اخده على التراب « وما رواه العلاء بن سيابة (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام في المقتول الذي قطع رأسه في معصية الله وفيه ، قلت : فان كان الرأس قد بان من الجسد وهو معه كيف يغسل؟ فقال : يغسل الرأس اذا غسل اليدين والسفلة بدءا بالرأس ثم بالجسد، ثم يوضع القطن فوق الرقبة ويضم اليه الراس ويجعل في الكفن ، و كذلك اذا صرت الى القبر تناولته مع الجسد وادخلته اللحد ووجهته نحو القبلة»

حجة القول الآخر - صحيحة يعقوب بن يقطين (٣) قال : سئلت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل ، موجهاً ووجهه نحو القبلة ، او يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال : يوضع كيف تيسر فاذا ظهر ، وضع كما يوضع في قبره « قوله : فاذا ظهر وضع كما يوضع في قبره » يدل على ان كيف الوضع بعد الغسل وفي القبر سواء والاجماع قائم على انه بعد الغسل لا يضيع على اليمين مستقبلا الى القبلة بل يجعل مستقبلا رأسه الى المغرب ورجلاه الى المشرق فيلزم ان يكون الوضع في القبر ايضا كك لعموم التشبيه في الخبر ، والجمع بينه وبين الاخبار الاولى يقتضى حملها على الذنب

والجواب : ان الاضجاع مستقبلا مستلزم لان يغرب بالرأس ويشرق بالرجلين فالصحيحة لاتنفي الاضجاع الا بالعموم . والاخبار الاولى دالة على اثباته نصاً فوجب حمل العام على الخاص

(١) باب وضع الميت في اللحد (٢٧) ص ٢٧ - الطبعة الحديثة.

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٥ - من ابواب غسل الميت - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥ - من ابواب غسل الميت الرواية ٢ -

## الفصل الثاني في السنن والآداب

### وهي اشياء

منها ان يكون عمق القبر قدر قامة الرجل او الى الترقوة ، افتى به في النهاية والمبسوط والاشارة والوسيلة ، واقتصر في الغنية على القامة ، وسكت الحلبي عن التحديد رأسا ، والاصل في الباب مرسله ابن ابي عمير (١) وهذه صورتها : ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام قال : حد القبر الى الترقوة ، وقال بعضهم : الى الثدي ، وقال بعضهم : قامة الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في القبر ، واما اللحد فيقدر ما يمكن فيه الجلوس ، قال : ولما حضر علي بن الحسين عليه السلام الوفاة قال : احفروا لي حتى تبلغوا الرشح «الخبر» قوله : «الرشح» هو عرق الارض ونداوتها

ثم ان الظاهر ان الرواية رواية واحدة رواها ابن ابي عمير مرسله عن الصادق عليه السلام بطرق مختلفة عن اصحابه واتفق الطرق في المضمون الا في موضع واحد وهو حد العمق فروى بعضهم ان الحد الى الترقوة ، وبعضهم الى الثدي ، وبعضهم بقامة الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في القبر ، كل ذلك من كلام ابن ابي عمير يعني قال بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام : حد القبر الى الترقوة ، وقال بعضهم عنه عليه السلام : الى الثدي ، وقال بعضهم عنه عليه السلام : قامة الرجل ، فهذا هو موضع اختلاف الروايات في النقل لابن ابي عمير واما قوله : واما اللحد الى آخر الخبر فهو المضمون الذي اتفق الوسائط على نقله لابن ابي عمير

فاعرض الحلبي عن التحديد لاختلاف الروايات في الحد و تكافؤها ، واخذ السيد في الغنية بالاحتياط وهو التحديد بالقامة لان التحديد الى الثدي و الى الترقوة داخلان في ذلك من غير عكس ، وقال الآخرون بل الاولى ان يجمع بين

الحددين الاولين ويقال: ان الغاية في قوله : الى الثدى ، داخله في حكم المغيب بقريئة الرواية الاولى لان التعنية بالترقوة تستلزم دخول الثدى ، واما قوله : الى الترقوة ، فلادليل فيه على دخول الغاية ، واذا دخل الثدى في المغيب ولم يدخل الترقوة اتحد الحدان تقريباً لان مادون الترقوة قريب من الثدى ، فيتحد الروايتان الاوليان على ان الحد الى الترقوة ولم تقريباً ، واما الحد الثالث فلما لم يمكن الجمع بينه وبين الحد الاول وجب الحكم بالتخيير ويتحصل من ذلك انه مخير بين ان يجعل العمق قدر قامة او الى الترقوة

## حول عدم جواز موارات المسلم في القبر بطرح

### الاحجار والتراب عليه

ومنها انه لا يجوز موارات المسلم في القبر بطرح الاحجار والتراب عليه الى ان يغيب تحتها كما فعل النبي ﷺ بالكفار يوم بدر بل يجب ان يتخذ له في القبر لحد او شق اما مخيراً بينهما كما هو ظاهر عبارة الاشارة ، او ان الافضل الاول كما افتى به في النهاية والمبسوط والغنية والوسيلة الشق والحد في اصل اللغة شيء واحد لكن الحد في عرف الشرع اختص بما يحفر في جنب القبر و في عرضه من طرف الجنوب او الشمال ، والشق مختص بما يحفر في عمق الارض فان اتخذ للحد وضع فيه الميت وشد بابه باللبن ونحوه ثم اهيل التراب ، وان اخذ الشق وضع فيه الميت وسقف بالواح من حجر او خشب ثم اهيل التراب

وفي بعض الاخبار تجويز الضريح ، وهو بالضاد المعجمة والراء والحاء المهملتين مشترك بين معان منها القبر بالحد ولاشق وهو ان يبني في عمق القبر بناء يوضع فيه الميت ثم يسقف ويطم القبر قال في القاموس : الضريح ، البعيد والقبر او الشق وسطه او بالحد « انتهى » وقال الشافعي في الرسالة : والضح ان تشق الارض ثم تبني ثم يوضع فيه الميت الى آخر ما ذكره

وفي خبر ابي الصلت (١) عن الرضا عليه السلام قال : سيحفر لى فى هذا الموضع فتأمرهم ان يحفروا الى سبع مراقى الى اسفل ، وان يشق لى ضريحة ، فان ابوا الا ان يلحدوا فتأمرهم ان يجعلوا اللحد ذراعين ، فان الله سيوسعه ما يشاء » فيستفاد من ذلك كله ان الضريح هو الشق غير ان الضريح ما يبنى للميت فى عمق القبر والشق اعام من البناء وغيره

واما التخيير بين اللحد والشق فمستفاد من مرسلته ابن ابي عمير لانه ذكر فيها اللحد اولاً ، ثم نقل عن على بن الحسين عليه السلام الوصية بالشق فالجمع بين صدره وذيله يقتضى الحمل على ان المراد من ذلك هو التخيير «نعم» اللحد افضل تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله لانه لحدله كما ورد فى الاخبار المستفيضة (٢)

ويستحب ان يكون اللحد فى سعة يتمكن الرجل من الجلوس فيه ، وفاقاً للنهاية و المبسوط و الوسيلة ، و انما قيده بمجلس الرجل لقرينة دلت عليه المرسلته ، لانه ذكر فيها تحديد العمق الى الثدي والى الترقوة ، والمراد منهما ثدى الرجل و ترقوته ، للمتصريح فيها فى القامة بانه قامة الرجل ، فان الجلوس فيها منصرف ايضاً الى جلوس الرجل ، فلا يختلف سعة اللحد با اختلاف جثث الاموات بل الحد ثابت وان كان الميت طفلاً لرضيع الاطلاق الخبر ، واما الشق وكذا الضريح على القول به فلا دليل فيهما على الحد الخاص الا ان يحمل اللحد فى الخبر على مطلق ما يوضع فى الميت فى قبره

## حول استحباب وضع الميت دون القبر

### وكيفية ادخاله فيه

ومنها انه اذا دنى من القبر استحباب ان لا يدخل من حينه بل يوضع دونه و

(١) الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ١٥ من ابواب الدفن - الرواية ٤ -

(٢) راجع المصدر المذكور آنفاً

يصبر عليه هنيئة ، ثم يقدم قليلا ويصبر عليه هنيئة ، ثم يقدم الى شفير القبر في المرة الثالثة وينزل فيه ؛ فان كان رجلا يسلم في القبر سلا ، وان كانت امرئة ادخلت عرضا ، والاخبار بذلك مستفيضة .

منها خبر محمد بن عجلان (١) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : لا تدح مينك بالقبر ولكن ضعه اسفل منه بذراعين او ثلاثة ، ودعه ياخذ اهبتة « الخبر » قوله : لا تدح ، فدحه الدين كمنع اثقله ، و فوادح الدهر خطوبه ، و الفادحة النازلة . و المعنى لاتفاجئه بانزال القبر لانه يشتد عليه ذلك و يتقل عليه ، قوله : اهبتة ، اهبة كغرفة: العدة . و تاهب للامر تأهيبا اى استعدله ، وهذا الحكم ما لا خلاف فيه في الجملة وانما الخلاف في مواضع

أحده ان المشهور لم يقدر والمابين شفير القبر وموضع الجنائزة في المرة الاولى تقدير بل قالوا: اذا اوصل به الى القبر او قرب منه يوضع ، و قل في النهاية و المبسوط : يوضع دون القبر بذراع ، والوجه فيه اختلاف الاخبار

ففي خبر عبدالله بن سنان (٢) ينبغى ان يوضع الميت دون القبر هنيئة و في خبر يونس (٣) اذا اتيت بالميت الى شفير القبر فامهله ساعة فانه يأخذ اهبتة للسؤال ، و في خبر رواه الصدوق (٤) فلا تدح به القبر ولكن ضعه قرب شفير القبر واصبر عليه هنيئة ، ثم قدمه قليلا واصبر عليه لياخذ اهبتة ، ثم قدمه الى شفير القبر « و في خبرى ابن عجلان وابن عطية (٥) يوضع اسفل من القبر بذراعين او ثلاثة »

فاخذ المشهور باطلاق الاخبار الاولى لان ذراعين وثلاثة داخله في الاطلاق ، وقال الشيخ : ان خبر يونس تضمن انك اذا اتيت بالميت الى شفير القبر ، و في خبر

- (١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٥-
- (٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ من ابواب الدفن - الرواية ١-
- (٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٤-
- (٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٦ -
- (٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٢-

الصدوق يوضع قرب شفير القبر ؛ والقرب من شفير القبر لا يصدق الا اذا وضع الجنازة دون القبر بنداغ ، واما اذا بعد عنه بذراعين او اكثر فلو صدق معه القرب من القبر لكن القرب من شفير القبر غير صادق عليه

**وثانيها** انهم اختلفوا في موضع الجنازة من جهة القبر فقال الاكثر : ان كان رجلا يوضع عند رجل القبر ، وان كانت امرئة وضعت قدام القبر مما يلي القبلة ، واطلق في الفقيه والمراسم والاشارة .

حجة المشهور في الرجل - وثقة عمار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لكل شيء باب وباب القبر مما يلي الرجلين ، فاذا وضعت الجنازة فضعها مما يلي الرجلين يخرج الميت مما يلي الرجلين الحديث قوله: فضعها مما يلي الرجلين، يعني توضع عند اسفل القبر ليبتدء في انزال القبر برأسه، قوله: يخرج الميت مما يلي الرجلين ، هذه علة للحكم الذي دل عليه الجملة السابقة يعني كما ان الميت حينما يولد يخرج مما يلي الرجلين و هو بطن امه سابقاً الى الدنيا برأسه كذلك حينما يدخل في القبر ينبغي ان يسبق الى اول منازل الاخرة برأسه

قال في المقنعة : ثم يسلم الميت من قبل رجله في قبره ليسبق اليه رأسه كما سبق الى الدنيا في خروجه اليها من بطن امه . وقال في المراسم : ويسلم من قبل رجله حتى يصل رأسه الى القبر سابقاً لبدنه كما سبق الى الدنيا وانتهى وقولهما كما سبق الى الدنيا اشارة الى ما ذكرناه في تفسير قوله في الخبر: يخرج الميت مما يلي الرجلين ووجهتهم في المرئة خبر زيد بن علي عليه السلام عن آباءه (٢) عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام قال يسلم الرجل سلا، وتستقبل المرئة استقبالاً لا الخبر قوله: يسلم الرجل سلا، هو من سللت السيف اذا اخرجته من غمده يعني ان الرجل ينزل في القبر طولا سابقاً اليه برأسه قوله: وتستقبل المرئة استقبالاً، اشارة الى حكمين احدهما ان المرئة توضع قدام القبر وفي قبلته لان الاستقبال لا يحصل الا اذا اخذت من جهة قبلة القبر،

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الدفن - الرواية ٦

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

و اذا كان هذا موضع اخذ الجنائزة فلا بد من ان يكون هو ايضاً محل وضعها  
**والثاني** انها تنزل في القبر عرضاً على خلاف الرجل ، و ذلك لان وضعها  
 في ناحية انما هو لا نزالها في القبر من تلك الناحية لامن ناحية اخرى، والادخال  
 من جهة عرض القبر مستلزم لا نزالها فيه معترضة لان عرض القبر تقصر عن طول  
 المرءة فلا يمكن ادخالها طولاً من ناحية عرض القبر فذكر الحكم و اريد منه التنبيه  
 على الحكم الثاني ايضاً

**و ثالثها** انهم اختلفوا في كيفية ادخال الميت في القبر على ثلثة اقوال ففي  
 الهداية والفقيه والمقنعة والنهاية والمبسوط والغنية والاشارة والوسيلة ان الرجل ينزل  
 طولاً سابقاً اليه برأسه من جهة اسفل القبر ، و المرءة تؤخذ عرضاً من قبل اللحد ، و  
 قال في المراسم ان الميت يؤخذ من قبل رجل القبر سابقاً اليه برأسه رجلاً كان او  
 امرءة ، و قال الحلبي ان الرجل و المرءة يسلان ويبدء برأسهما في الا نزال غير ان  
 الرجل يسلم من جهة رجل القبر و المرءة من قدامه

و حجة القول الاول- الخبر المتقدم لزيد بن علي عليه السلام ، و ما روي في الخصال  
 عن الاعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرايع الدين (١) قال والميت يسلم  
 من قبل رجله سلا ، و المرءة تؤخذ بالعرض من قبل اللحد « و مرفوعة عبد الصمد  
 بن هرون (٢) قال قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا دخل الميت القبر ان كان رجلاً يسلم سلا  
 ؛ و المرءة تؤخذ عرضاً فانه استر »

حجة الديلمي ان اطلاق السل قد ورد في اخبار كثيرة مثل الموثقة السابقة  
 لعمار (٣) وحسنة الحلبي (٤) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اتيت بالميت القبر فسله  
 من قبل رجله « و خبر محمد بن مسلم (٥) عن احدهما عليه السلام عن الميت فقال: يسلم من

- (١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٢- من ابواب الدفن- الرواية ٥
- (٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣٨ - من ابواب الدفن- الرواية ١
- (٣) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الدفن - الرواية ٦
- (٤) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الدفن - الرواية ١
- (٥) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٢- من ابواب الدفن- الرواية ٢

قبل الرجلين وخبر عبدالرحمن بن سياه (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سل الميت سلا، و  
 خبر جبير بن نقيير الحضرمي (٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لكل بيت بابا  
 و ان باب القبر من قبل الرجلين، لانه اذا كان باب القبر من قبل اسفله كان الاولى  
 ان يكون الدخول في القبر والادخال فيه والخروج عنه كل ذلك من هذه الناحية  
 لقوله تعالى: ادخلوا البيوت من ابوابها (٣) و خبر اسحق بن عمار (٤) قال:  
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا نزلت في قبر فقل: بسم الله وبالله و على ملة رسول  
 الله، ثم سل الميت سلا، و خبر سماعة (٥) عنه عليه السلام قال: اذا وضعت الميت على القبر  
 قلت: اللهم عبدك بن عبدك و ابن امك نزل بك و انت خير منزل به، فاذا سلته من قبل  
 الرجلين ودليته قلت: بسم الله وبالله «الحديث»

وهذه الاخبار مع كثرتها و صحة اسانيد جملة منها؛ و قوة اطلاقها واعتقاد  
 الاطلاق بما اشعر به التعليل في بعضها بان ما يلي الرجلين هو باب القبر، وما اشعر به  
 التعليل بان الميت يبده راسه الى القبر كما سبق به الى الدنيا لتعذر البدأة بالرأس مع  
 انزاله من جهة العرض لا يجوز مع ذلك كله تخصيصها بالاخبار القابلة لضعف بعضها بالارسال  
 وبعضها بغيره

والجواب: ان ضعف السند ممنوع والنسبة بين المتعارضين عموم مطلـق  
 فوجب التقييد

حجة الحلى انه لا ينافي بين ما دل على اخذ المرئى من قدام القبر وما دل على  
 اطلاق السل لا مكان سل المرئى من قدام القبر ايضا (و الجواب ان الاخبار التى  
 تضمنت اخذها من قدام القبر تضمنت اخذها منه عرضا، فان جاز العمل بها عمل

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الدفن - الرواية ٣-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الدفن - الرواية ٧ -

(٣) سورة البقرة - الاية ١٨٥

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٦ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٤ -



بها في الحكمين والافيترك ماتضمنته رأسا، على ان انزال الميت من جهة عرض القبر  
يسهل اذا انزل معترضا، واما اذا انزل طولا فعرض القبر يضيق عن طوله الا ان يكون  
عرضه في السعة على خلاف العادة او يكون الميت قصير القامة

ومنها ان لا يدخل المازل في القبر الامحلول الازرار مكشوف الرأس حافيا  
بل اداء ولاعمامة، ولا نعل ولا حذاء ولا خف الا في الخف لضرورة او تقية، روى ابو بكر  
الحضرمي (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تنزل القبر عليك العمامة ولا قلنسوة ولا  
رداء ولا حذاء، وحل ازرارك، فقال: قلت فالحف فقال: لا لباس بالحف في وقت  
الضرورة والتقية، وليجهد في ذلك جهده، وفي خبر ابن ابي يعفور (٢) عنه عليه السلام  
لا ينبغي لاحد ان يدخل القبر في نعلين ولا خفين ولا رداء ولا قلنسوة «الخبر» .  
ثم انه ليس شيء من ذلك بواجب لظاهر الخبر الثاني، وخبر محمد بن  
اسماعيل بن بزيع (٣) قال: رأيت ابا الحسن عليه السلام دخل القبر ولم يحل ازراره  
ومنها الوضوء لادخال الميت في القبر على قول بعضهم، لخبر عبيد الله  
الجلبي ومحمد بن مسلم (٤) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: امرني ابي ان اجعل ارتفاع  
قبره اربع اصابع مفرجات، وذكر ان الرش بالماء حسن، وقال: توضع اذا دخلت  
الميت القبر»

لكنها معارضة بصحيفة محمد بن مسلم (٥) قلت: فالذي يغسله يغتسل؟ قال.  
نعم، قلت: فيغسله ثم يلبسه ا كفانه قبل ان يغتسل؟ قال: يغسله ثم يغسل يديه من العاتق،  
ثم يلبسه ا كفانه ثم يغتسل، قلت: فمن حملة عليه غسل؟ قال: لا، قلت: فمن ادخله  
القبر ا عليه وضوء؟ قال: لا، الا ان يتوضأ من تراب القبر ان شاء «الخبر»

- (١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٤ -  
(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٣ -  
(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٦ -  
(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - الرواية ٧ -  
(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب غسل الميت الرواية ١ -

الا ان يقال: ظاهر الخبر الثاني نقي الوضوء بعد الادخال ، و ظاهر الخبر الاول استحبابه مقدمة للادخال لانه الظاهر من قوله : تَوْضُأً اذا ادخلت الميت ، لان «اذا» ظرفية زمانية ، والمعنى تَوْضُأً حينما تدخل الميت القبر ، فلا عارضة بينهما .  
**ومنها الدعاء بالمرسوم فعند معاينة القبر يقول: اللهم اجعله روضة من رياض الجنة ولا تجعله حفرة من حفر النيران** امرسلة الصدوق قال: في الهداية (١) قال الصادق عليه السلام: اذا نظرت الى القبر فقل: اللهم اجعله روضة الى آخر الدعاء وقد فات هذا الخبر من صاحب الوسائل فينبغي ان يستدرك عليه

واذ اتناوله ودلاه في القبر يقول : «بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتسليماً» هذه صورة الدعاء في النهاية والمبسوط ولم اجد به . هذه الصورة في مجامع الاخبار ، وانما المذكور في موثقة سماعة (٢) ما ذكره في المتن قال في الموثقة: فاذا سلمته من قبل الرجلين ودلته قلت: «بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله ، اللهم الى رحمتك لا الى عذابك ، اللهم افسح له في قبره ولقنه حجته وثبته بالقول الثابت وقنا واياها عذاب القبر»

ويظهر من المتن ان السل من النعش غير التناول للانزال فذكر لكل منهما دعاء مع ان المذكور في الاخبار هو السل لا السل من النعش ، والسل هو اخذ الميت من شفير القبر وتدليه للانزال فال موضوعان واحد

ثم اذا وضعه في اللحد وشرح عليه اللبن يقول حينما يشرجه: «اللهم صل وحدته وآنس وحشته وارحم غربته واسكن اليه من رحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك واحشره مع من كان يتولاه» هذه صورة الدعاء في النهاية والمبسوط وفي خبر سالم بن مكرم (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال فيه واذا وضعت عليه اللبن

(١) باب القول عند النظر الى القبر (٢٤) - ص ٢٦ - الطبعة الحديثة -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٤ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٥ -

فقل: «اللهم ارحم غربته، وصل وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، واسكن اليه من رحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك، واحشره مع من كان يتولاه» وهو خبر طويل اوردته الصدوق في الفقيه متضمن لاحكام كثيرة خلت عنها سائر الاخبار فلا بد من نقله بجملة

قال: وقد روى سالم بن مكرم عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: يجعل له وسادة من تراب، ويجعل خلف ظهره مدرة لئلا يستلقي، ويجعل عقد اكفانه كلها ويكشف عن وجهه، ثم يدعى له ويقال: «اللهم عبدك ابن عبدك وابن امتك نزل بك وانت خير منزل به، اللهم افسح له في قبره، لقنه حجته والحقه بنبيه وقه شر منكر ونكير» ثم تدخل يدك اليمنى تحت منكبه الايمن، وتضع يدك اليسرى على منكبه الايسر، وتحرره تحريكاً شديداً وتقول: «يا فلان بن فلان الله بك، ومحمد نبيك، والاسلام دينك، وعلى امامك وامامك» وتسمى الائمة واحداً واحداً الى آخرهم ائمتك ائمة هدى وابرار، ثم تعيد عليه التلقين مرة اخرى، فاذا وضعت عليه اللبن فقل: «اللهم ارحم غربته، وصل وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، واسكن عليه من رحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك، واحشره مع من كان يتولاه» ومتى زرت قبره فادع له بهذا الدعاء وانت مستقبل القبلة ويداك على القبر، فاذا خرجت من القبر فقل: وانت تنفض يديك من التراب - ان الله وانا اليه راجعون، ثم احث عليه التراب بظفر كفك ثلاث مرات وقل: «اللهم ايماناً بك، وتصديقاً بكتابتك، هذا ما وعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسوله» فانه من فعل ذلك وقال: هذه الكلمات كتب الله له بكل ذرة حسنة، فاذا سوى قبره فصّب على قبره الماء وتجعل القبر امامك وانت مستقبل القبلة؛ وتبدء بصب الماء من عند رأسه، وتدور به على قبره من اربع جوانبه حتى ترجع الى الرأس من غير ان تقطع الماء، فان فضل شيء من الماء فصبه على وسط القبر، ثم ضع يدك على القبر وادع للميت واستغفر له هذا

وزعم بعض ان قوله: فاذا سوى قبره الى آخر ما اوردناه ليس من الخبر بل هو من كلام الصدوق، وليس كما زعمه بل الظاهر انه من تنمة الخبر وبهذه الصورة

التي اوردها اورده الوافي والوسائل ؛ ويشهد له فنوى القدماء باحكام لاحجة عليه من الاخبار سويه كما سننبه عليه فيما بعد انشاء الله تعالى

**ومنها** كراهة نزول الارحام في القبر على تفصيل تقدم الكلام فيه **ومنها** انه متى وضع في اللحد حل عقدا كفانه من عند رأسه ورجليه ، وكشف عن وجهه ووضع خده على الارض ، اما حل العقد فلخبر ابي بصير (١) قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن عقد كفن الميت ، فقال : اذا ادخلته القبر فحلمها ، وخبر اسحق بن عمار (٢) عنه عليه السلام قال : اذا وضعت في لحده فحل عقده « و مثله خبر سالم بن مكرم (٣) وهما الحججة على ان الحل انما يكون عند الوضع في اللحد فيقيد بهما خبر ابي بصير .

**واما** كشف الوجه فلخبر سالم وخبر ابي حمزة (٤) قال : قلت لاحد هما عليه السلام : يحل كفن الميت قال : نعم ويبرز وجهه « واما وضع خده على الارض فلخبر محفوظ الاسكاف (٥) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اردت ان تدفن الميت فليكن اعقل من ينزل في قبره عند رأسه ، وليكشف عن خده الايمن حتى يفضى به الارض « و مثله خبرا محمد بن عجلان (٦) ومحمد بن عطية (٧)

**واما** ما تضمنه خبر سالم بن مكرم من انه يجعل له وسادة من تراب ويجعل خلف ظهره مدرة لئلا يستلقى. الوسادة : المنكا والمخدة ، والمدرة محرقة : القطعة من الطين اليابس فلا ينبغي عد ذلك من المندوبات لان الواجب من اضجاعه على الجنب الايمن

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الدفن - الرواية ٣-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الدفن - الرواية ٤

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الدفن - الرواية ٥-

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٤-

(٦) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٨ -

(٧) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٧-

هو اضعاعه على وجه يبقى على هذه الهيئة ، وبقاء الهيئة لا يحصل الا بالسناد كما اشار اليه في الخبر بقوله : «لئلا يستلقي» ولذلك سكت القدماء عن ذكره واقتضوا على ذكر الاضجاع على اليمين استغناء عن ذكره بما هو المعلوم من تعلق الغرض ببقاء الهيئة وتوقف بقائها على ذلك .

### حول استحباب وضع التربة الحسينية مع الميت

ومنها ان يجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام ، قاله في المقنعة والنهاية والمبسوط والوسيلة وشارة السبق والسرائر ، لم يختلفوا في اصل الحكم وانما اختلفوا في موضع التربة ففي النهاية والمبسوط والوسيلة : يجعل معه شيء منها ، وفي الاشارة : يجعل خده على التراب او التربة الحسينية ، وقال في السرائر : قال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله يكون التربة في لحده ومقابلة وجهه ، وقال في اقتصاده يكون في وجهه ، وقال الشيخ المفيد : يكون التربة تحت خده ، وهو الذي يقوى عندي «انتهى» والاصل في الباب روايتان :

احدهما ما رويه صاحب الوسائل (١) عن الشيخ في الصحيح عن الحميري قال : كتبت الى الفقيه فاسئله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره ، هل يجوز ذلك ام لا ؟ فاجاب : يوضع مع الميت في قبره ويخلط بحنوطه انشاء الله»

و الثانية ما رويه في الوسائل (٢) من الشيخ في المصباح عن جعفر بن عيسى انه سمع ابا الحسن عليه السلام يقول : ما على احدكم اذا دفن الميت ووسده في التراب ان يضع مقابل وجهه من الطين ولا يجعلها تحت راسه كذا اورده صاحب الوسائل عن المصباح ، وقال : ان الشيخ رحمه الله اورده في جملة اخبار التربة ، واورده بعض بزيادة متروكة في الوسائل هذه صورتها : ولا يضعها تحت خده ورأسه ، قلت : زيادة الخد تصحيف من النساخ ، و الصحيح ما اورده .

(١) - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب التكفين - الرواية ١ -

(٢) - كتاب الطهارة - الباب ١٢ - من ابواب التكفين - الرواية ٣ -

ثم ان الخبر الثاني بالصورة التي اوردها صاحب الوسائل هو الذي اوجب الاختلاف في المسئلة ، وذلك لان قوله في الخبر الاول : يوضع مع الميت في قبره ، يدل بظاهره على ان موضع التربة هو جسد الميت او ثيابه واكفانه ، لان مع تفيد المصاحبة بلاخلاف ، والمصاحبة الحقيقية لا تحصل الا بذلك ، على انه قال : ويخلط بحنوطه ، و مواضع الحنوط هي المساجد السبعة .

و اما خبر الثاني : فهو محتمل لمعان :

**أحدها** ان معنى قوله : يضع مقابل وجهه لبنة من الطين ، ان التربة تجعل في اللحد بازاء وجه الميت وتجاهه ، يعني لا تجعل متصلة به في موضع من جسده او ثيابه بل منفصلة عنهما بحذاء وجهه في اللحد

**وثانيها** ان يقال : قوله : يضع مقابل وجهه ، مقابل لقوله : ولا يجعلها تحت راسه ، والفقرة الثانية تدل على ان المنهى عنه هو الموضع تحت رأسه ، واما في موضع آخر من الجسد فلا باس به لانه اللازم من تخصيص المنهى بوضعها تحت الراس ، و حينئذ فلا يجوز حمل الفقرة الاولى على النهي عن مطلق الاتصال بحمل قوله : مقابل وجهه ، على المقابلة الحاصلة مع الانفصال والانتعاض الجملة ان من كلام واحد ، بل لا بد من حمله على المقابلة الحاصلة مع الاتصال ، فيكون المعنى يضعها في مقابل وجهه متصلة به .

ثم ان الاتصال بالوجه قديكون من فوق ، وقديكون من تحت ، والظاهر ان المراد ههنا هو الثاني ، ومعنى الكلام يضعها تحت وجهه ولا يضعها تحت راسه .  
ثم ان الوجه الذي يقابل بالراس هو مادون قصاص الشعر كما في آية الوضوء ، فيتردد ههنا بين الجبين والخذ ومادون ذلك ولا بد من حمله ههنا على الخد لانه الموضع الذي يوضع منه على الارض . كما دلت عليه الاخبار السابقة .

**وثالثها** هذا المعنى بعينه غير ان المراد هو الاتصال بالوجه من فوق بقرينة ذكر التحت ، فالمعنى يضع اللبنة متصلة بالوجه من فوق يعني تجعل في وجهه وعليه ولا توضع تحت رأسه .

فرجح الشيخ في بعض كتبه ان المراد من الخبر هو المعنى الاول ، فافتى بان التربة تكون في لحدّه مقابلة وجهه كما حكمه الحلي عنه ، وذهب في الاقتصار الى ان المراد هو المعنى الثالث ، فافتى بان التربة تكون في وجهه ، وقال المفيد واتباعه: بل المراد هو المعنى الثاني ، وان التربة تكون تحت خده ، واما الشيخ فـى النهاية فاخذ بمفاد الخبر الاول واعرض عن الخبر الثاني راسا للاجمال وانتفاء القرينة على تعيين المراد .

**اقول :** اما الخبر الاول - فهو نص في جواز المصاحبة ، فان حمل الخبر الثاني على المعنى الاول حصل التعارض بينهما وهو احتمال مرجوح فيتردد بين المعنيين الآخرين ، ثم انه ان كان مجملا من هذه الجهة فلا يدل على ان موضع التربة هو فوق الوجه او تحته الا انه لا بد من الاخذ بمفاده فيما لا اجمال فيه وهو شيان :

**احدهما** ان موضع التربة في مقابل الوجه امامن فوق او من تحته ، و يلزم منه عدم جواز وضعه في موضع من البدن اسفل من ذلك كالصدر والر كبة ، و به يخص قوله في الخبر الاول: يخلط بحنوطه ، لان النسبة بينهما عموم مطلق .

**وثانيهما** ان موضع التربة لا يكون تحت الراس ، فيتخلص من ذلك دلالة الخبر الثاني على ان التربة توضع متصلة بوجهه ، امامن فوق او من تحته ، ولا تجعل تحت الراس ولا في موضع آخر غير الوجه ، اعلى منه او اسفل ، و اذا ثبت دلالة على ذلك وجب ان تخصص به الخبر الاول لان النسبة بينهما عموم مطلق

### حول تلقين الميت

**ومنها** انه اذا وضع في اللحد وحل عقد اكفانه ، وكشف عن وجهه ، ووضع خده على التراب او التربة لقنه بالمرسوم قبل تشريح اللبن عليه اجماعا نصا وفتوى ويكفي منه التلقين بالشهادتين والاقرار بالائمة الاثني عشر باسمائهم واحدا بعد واحد ، واما سائر العقائد الحقة فهي داخلية في ذلك على سبيل الاجمال فلو صرح بها مفصلا كان تاكيدا

ثم ان التلقين في اللغة هو التفهيم ومعناه ههنا الابلاغ اليه على وجه لو كان في عالم الجسم حيا لسمعه «نعم» يقدر كالحى الذى ثقل عليه السمع لنوم غرق او لفترة في الحواس من اغماء وغيره ، ولذلك ورد في خبر محفوظ الاسكاف (١) ان الملقن يدنى فمه الى سمعه ويقول: «اسمع افهم قل كذا وكذا»

وورد في صحيحة زرارة (٢) اضرب يدك على منكبه الايمن ثم قل : يا فلان رضيت بالله رباً الى آخر وفي خبر سالم بن مكرم (٣) تدخل يدك اليمنى تحت منكبه الايمن وتضع يدك اليسرى على منكبه الايسر ، و تحركه تحريكاً شديداً و تقول: «يا فلان بن فلان «الخبر» يعنى تاخذ منكبيه بيديك و تحركه ثم تناديه با لتلقين .

وفي خبر اسحق بن عمار (٤) تضع يدك اليسرى على عضده الايسر و تحركه تحريكاً شديداً الا ان الظاهر انه لخصوصية لهذه الاعمال بل الاصل هو الابلاغ اليه حد السماع ولو تقديراً و لذلك ورد في خبر محمد بن بن عجلان (٥) ثم ليقل ما يعلم ويسمعه تلقينه وهذا هو الذى فهمه القدماء من هذه الاخبار ومن ثم اقتصرنا على ذكر التلقين ولم يتعرضوا بشيء من هذه الاعمال

واما اختلاف الاخبار فالظاهر انه مبنى على اختلاف الاحوال من حيث النقية وعدمها فعند النقية يفهمه بالتحريك مع اخفاء الصوت ، وعند عدمها يفهمه بالاجهار فقط ومن المندوب تكرار هذا التلقين ثلاث مرات لقوله في خبر محفوظ : واعدتها عليه ثلاث مرات هذا التلقين»

ومن المندوب في هذه الحال ايضاً الاستعاذة و قراءة فاتحة الكتاب و

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٥ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٦ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الدفن - الرواية ٨ -



المعوذتين والاحلاص، وآية الكرسي لحسنة علي بن يقطين (١) قال : سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول : لا تنزل في القبر عليك العمامة (الي ان قال :) وليتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وليقرأ فاتحة الكتاب والمعوذتين وقل هو الله احد وآية الكرسي ويستفاد من جملة منها تقديم ذلك على التلقين.

و منها نضد اللحد بما يمنع من ردم التراب عليه بل لا ينبغي عد ذلك من المندوب لان الغرض من اللحد لا يتم الا بذلك ، ولا خرق بين النضد باللبن او الاجر او صفائح الحجارة لخبر ابان بن تغلاب (٢) قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : جعل علي عليه السلام على قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبنا فقلت: أ رأيت ان جعل عليه الرجل آجر أهل يضر الميت ؟ قال : لا ، لان المراد من القبر ههنا هو اللحد ، قال في الاشارة متخذاً فيه ما لحد اوشق مهباله الصفيح او اللبن او ما يقوم مقامهما « انتهى » الصفيح الحجارة العريضة .

والاولى اتقان البناء وشد الفرج بالطين و بصغار الحجارة او بكسارة اللبن لخبر عبد الله بن سنان (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزل على لحد سعد بن معاذ وسوى اللبن عليه ، و جعل يقول : نا ولنى حجرا ، نا ولنى ترابا رطبا ، يسد به ما بين البنتين ، فلما ان فرغ و حثى عليه التراب وسوى قبره قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انى اعلم انه سيبنى و يصل اليه البلى ولكن الله يحب عبداً اذا عمل عملا احكمه « الخبر » وعند وضع اللبن عليه يدعو بالدعاء المتقدم ذكره

ومنها انه اذا فرغ من تشريح اللبن والتلقين اهل التراب عليه لقوله في خبر سالم : اذا وضعت عليه اللبن فقل كذا ، ثم احث التراب عليه بظهر كفك ثلاث مرات ؛ و كذلك يستحب ان يهيل عليه كل من حضر الجنازة تأسيابا فعلة الاثمة عليه السلام ، ففي خبر محمد بن الاصبع عن بعض اصحابنا (٤) قال : رايت ابا الحسن عليه السلام

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٨ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٩ من ابواب الدفن الرواية ٥ -

وهو في جنازة فحشى التراب على القبر يظهر كفيه»

قال في النهاية والمبسوط : ويقولون عند ذلك ان الله وانا اليه راجعون ، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا يمانا وتسليما « والاخبار خالية عن ذكر الاسترجاع في هذه الحال بالخصوص الا ان الحجة عليه خبر سالم بن مكرم لقوله فاذا خرجت من القبر فقل وانت تنفض يديك من تراب القبر ان الله وانا اليه راجعون. لان نفث اليد من التراب انما هو تحريكها لطرح علوق التراب عنها ، ومن المعلوم ان من يخرج من القبر اذا طرح العلوق في هذه الحالة فانما يطرحه في القبر فيدل الخبر على ان كلمة الاسترجاع من سنن طرح التراب في القبر لان قوله: فقل وانت تنفض ، معناه قل هذا القول في هذه الحالة ، واذا ثبت انه من سنن طرح التراب في القبر اطرده في كل من اراد الاهالة وان لم يكن ممن دخل في القبر

ويستثنى من ذلك ارحام الميت لانه يكره منهم الاهالة عليه ، ابا كان او ابنا او غيرها من الارحام ، لما تقدم من الاخبار في نزول الارحام في القبر

ومنها انه اذا فرغ من ذلك واراد الخروج من القبر خرج من قبل الرجلين لخبر السكوني (١) عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : من دخل القبر فلا يخرج الا من قبل الرجلين ، ومرفوعة سهل بن زياد (٢) قال : قال : يدخل الرجل القبر من حيث يشاء ، ولا يخرج الا من قبل رجليه «

ان قلت : قد سبق ان اسفل القبر هو باب الذي يكون منه المدخل والمخرج ، فما وجه الجمع بينه وبين خبر سهل

قلت : الظاهر ان الدخول في القبر كناية عن حال وضع الميت في القبر. ومقدماته ، والخروج عنه كناية عن حال ما بعد الوضع و الفراغ عن امره ، فمتى لم يوضع الميت في القبر فالدخول من الباب وان كان مندوبا الا ان الندب هنا غير مؤكد بخلاف ما اذا وضع فانه تجتمع لندبه سببان ، ادب الدخول من الباب و اكرام

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٣- من ابواب الدفن - الرواية ١

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٢٣- من ابواب الدفن- الرواية ٢

الميت المؤمن اذ الخروج من قبل راسه خلاف الاكرام ، ولذلك غلب التأكيدي  
ثاني الحال الى ان صار تركه مكروها بخلاف الاول فان ترك المندوب لا يكره ،  
فمعنى خبر سهل ان الدخول في القبر في الحالة الاولى لا يكره من اى جهة كان  
و ان كان من بعض الجهات افضل بخلاف الخروج في الحالة الثانية فانه من غير  
الاسفل مكروه .

ومن هنا يظهر اختصاص الكراهة بما بعد وضع الميت في اللحد وهو الظاهر من  
سياق فتاوى القدماء ايضاً .

ومنها ان لا يطرح في القبر من غير ترابه لخبر السكوني (١) عن ابي عبد الله  
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله : نهى ان يزداد على القبر تراب لم يخرج منه « ومرسل الفقيه (٢)  
قال : قال الصادق عليه السلام : كل ما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على  
الميت » .

وظاهر الاصحاب ان طرح تراب فيه من غيره مكروه من حيث هو ، وقال الشافعي في  
الرسالة : ولا نحب ان يزداد في القبرا اكثر من ترابه ليس لانه يحرم ذلك ولكن لئلا  
يرتفع جدا « انتهى » فجعل النهي عن زيادة التراب نهياً عن رفع القبر الارض زائداً على  
الحد ؛ وذلك لان مقدار تراب القبر يطم حفرته وتراب المحدثين يزيد على ذلك فيرتفع  
به القبر نحو امن شبر فاذا زيد على ذلك من غيره ازداد الارتفاع على الحد

لكن المستفاد من الاخبار ما ذكرناه لان قوله في الخبر الاول : نهى ان  
يزاد على القبر تراب لم يخرج منه قرينة على ان المكروه هو الزيادة من غيره  
من حيث انه تراب من غيره فيكره الزيادة و ان لم يرتفع به القبر زائداً على  
الحد بل ظاهر المرسل كراهة التبديل وهو ظاهر اطلاق الشيخ ايضاً ، فالنقيض بالزيادة  
كما في المتن تخصيص مخالف لظاهر الخبر

ويظهر من الوسيلة انكار هذا الحكم رأساً لانه عدل المكروهات ولم يذكره

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب الدفن . الرواية ٣ -

في جملتها ، و كانه يحمل هذه الاخبار على معنى كراهة البناء على القبر لانه مستلزم للزيادة على ترابه من غيره ، ويؤيده قوله في الخبر الاول : ان يزداد على القبر ، وقوله في الثاني : كل ما جعل على القبر ، لان على الاستعلاء بالاخلاف وما يعلو القبر هو البناء واما طرح التراب فيه فهو زيادة فيه لاعليه

ويندفع : بان الزيادة المكروهة في الخبرين هي زيادة التراب ، والكناية لاتتم الا بجعله كناية عن البناء . وبقائه على ظاهره والتاويل في صرف الاستعلاء بحملها على معنى في كقوله تعالى : ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها (١) اولى من اخراج لفظ التراب عن ظاهره لان قيام الحروف بعضها مقام بعض كثير الدوران في كلام العرب .

وهيها اذا طم القبر استحب ان يرفع من الارض في الجملة ، وانما الخلاف في قدر الارتفاع ، ففي الاشارة شبر فما دون ، و قريب منه ما في الغنية لقوله : شبر واربعة اصابع مفرجات ، و في المقنعة و المراسم و الوسيطة اربع اصابع مفرجات ، و في النهاية و المبسوط اربع اصابع ، و ظاهره الاربعة المضمومات ، و مثلها اختلاف الاخبار .

ففي خبر ابراهيم بن علي (٢) عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع شبرا من الارض و في خبر ابي البختری (٣) عنه عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم له و سلم رفع من الارض قدر شبر و اربع اصابع .

وفي قبالتها اخبار دلت على التقدير باربعة اصابع مفرجات مثل خبر الحلبي (٤) قال قال : ابو عبد الله عليه السلام : ان ابي امرني ان ارفع القبر اربع اصابع مفرجات

(١) سورة القصص الاية ١٤

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - الرواية ٨-

(٣) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - الرواية ١٠-

(٤) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - الرواية ٦-

وخبر عمرو بن واقد (١) عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام في حديث قال: اذا حملت الى المقبرة المعروفة بمقابر قریش فالحدوني بها، ولا ترفعوا قبري فوق اربع اصابع مفرجات»

وفي صنف ثالث التقدير باربع اصابع مضمومات مثل موثقة سماعة (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ويرفع قبره من الارض قدر اربع اصابع مضمومة، ومثلها ما وقع فيه التحديد باربع اصابع كخبر محمد بن مسلم (٣) وعقبة بن بشير (٤) وحماد (٥) وخبر عبد الاعلى مولى آل سام (٦) لان التقدير بنفس الاصابع الاربع يدل على ان ما بينهما من الفرج خارج عن الحد فليست النسبة بين هذه الاخبار واخبار التفريج عموما مطلقة. والاولى ان يقال: اما اخبار الشبر وما زاد فمعارض بخبر عقبة بن بشير ان النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: ارفع قبري من الارض اربع اصابع» والجمع بينهما يقتضى حمل الاخبار الاولى على ان الزيادة التي وقعت في قبر النبي لم يقع بوصية منه ولا بفعل الوصي. قال الشافعي في الرسالة: يشخص القبر عن الارض نحو شبر «انتهى» وهو يشمل الشبر وما دون الشبرين، فيستفاد منه ان هذا هو المعمول به عند العامة، وفيه تأييد لورود اخبار الشبر مورد التقية، وحينئذ فيبقى المعارضة في الاصابع بين المضمومات والمفرجات.

وفي الجمع بينهما وجهان:

احدهما ان الطائفة الاولى لاتنفي استحباب الزايد الا بالمفهوم، والطائفة الثانية تدل على استحبابه بالمنطوق، والاخذ بالمنطوق اولى، وهو اختيار المفيد واتباعه.

- (١) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣١- من ابواب الدفن- الرواية ١١-
- (٢) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣١- من ابواب الدفن- الرواية ٤-
- (٣) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣١- من ابواب الدفن- الرواية ١-
- (٤) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣١- من ابواب الدفن- الرواية ٣-
- (٥) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣١ من ابواب الدفن- الرواية ٥-
- (٦) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣١- من ابواب الدفن الرواية ٩-

**وثانيهما** ان يقال : ان التفريخ ورد في خبرين :

**احدهما** خبر عمرو بن واقد وهو قوله : لا ترفعوا قبري فوق اربع اصابع مفرجات ، ودلالته على المدعى ممنوعة لان النهي عما زاد على الاربع المفرجات يدل على ان الاربع المفرجات ليست بمنهى عنها ، وانتفاء الكراهة لا يستلزم الاستحباب المدعى .  
**والثاني** خبر الحلبي وهو في مورده معارض بخبر حماد وعبد الاعلى على وجه يتعذر الجمع بينهما ، اذ لا يجوز الوصية في موضوع واحد بامرين متضادين من موص واحد فلا بد من الترجيح وهو ثابت في طرف الثاني ، لان رواته اكثر فالأخذ به اولى ، وهو مذهب الشيخ .

**ومنها** ان يسطح القبر ويسوى على مذهب الاصحاب من غير خلاف بينهم يعرف ، لاستفاضة الاخبار بذلك كخبر الاعمش (١) القبر ترتبع ولا تسنم التسنيم ضد التسوية والتسطيح ، ومنه سنام الابل ؛ وخبر السكوني (٢) لا تدع صورة الامحوتها ، ولا قبر الاسويته ، ولا كلبا الاقتلته وخبر ابي الهياج الاسدي لا تدع تمثالا الاطمسته ولا قبراً مشرفاً الاسويته ، وفاق للشافعي .

قال في الرسالة : ويسطح القبر وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ انه سطح قبر ابراهيم ابنه ، ووضع عليه حصي من حصا الروضة ، واخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله رش على قبر ابراهيم ووضع عليه حصباء والحصباء لا تثبت الاعلى قبر مسطح ، وقال بعض الناس يسنم القبر ومقبرة المهاجرين والانصار عندنا مسطح قبورها (الى ان قال) : وقد بلغني عن القاسم بن محمد قال : رأيت قبر النبي ﷺ وابي بكر وعمر مسطحة انتهى .

وقد روى من طرقنا عن ابان بن تغلب عن بعض اصحابه (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قبر رسول الله صلى الله عليه وآله محصب حصباء حمراء الخبر ، حصب

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الدفن الرواية ٥ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٣ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٧ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

المكان بسط الحصباء فيه بسط الحصة فيه ووضع عليه دليل على التسطیح بالتقريب الذي ذكره الشافعي

## حول تربيع القبر

ومنها ان يربع القبر اي يجعل مربعاً، وفيه خلاف بين الاصحاب ذهب الى التربيع صاحب الوسيلة قال: ويسوى ويربع، وهو ظاهر الغنية ايضاً قال: يرفع من الارض طمة مقدار شبر او اربع اصابع مفرجات وان يربع، فأفاد استجاب التسوية والتسطيح بقوله: طمة، والتربيع بقوله: وان يربع. وذهب في الهداية والفقية والنهاية والمبسوط والاشارة والسرائر الى خلاف ذلك حيث سكت بعضهم عن ذكر التربيع رأساً، وذكره بعضهم؛ لكن فسره بالتسوية والتسطيح، فالصديق والشيخ والحلي سكتوا عن ذكر التربيع واقتصروا على ذكر التسوية.

وقال الحلبي: يربع الى ان قال: فاذا فرغ من التسوية فذكر التربيع اولاً ولم يذكر التسوية، ثم قال: فاذا فرغ من التسوية، ففي تقرير الحكم الثاني على التسوية مع عدم تقدم ذكره صريحاً قرينة على ان التربيع في كلامه كناية عن التسوية المتلازم بينهما؛ وهذا هو ظاهر المراسم ايضاً لانه ذكر التربيع ولم يذكر التسوية، ولو كان مراده من التربيع معناه الظاهر لكان قد ترك ما لا خلاف في ندبه و ذكر ما فيه الخلاف وهو بعيد فلا بد من حمل التربيع في كلامه على معنى التسوية كالحلي.

حجة الطوسي - ظاهر الامر بالتربيع في جملة من الاخبار مثل خبر محمد بن مسلم (١) عن احدهما عليه السلام قال: ويربع القبر، وفي خبر عبد الاعلى (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام فيما اوصى به ابو جعفر عليه السلام قال وان يربع قبره، ووضح منهما الخبر المرسل للحسين بن وليد (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال لاى علة يربع القبر؟

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٢ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - الرواية ٩ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - الرواية ١٢ -

قال: لعللة البيت لانه نزل مر بعا»

والجواب : ان الدلالة غير واضحة لامكان ان يكون التربيع كناية عن التسوية والتسطيح ، بقراءة قوله في خبر الاعمش (١) القبور تربيع ولا تسنم، لان المقابلة بين التسنيم و التسطيح لاستتقيم الابارادة التسوية من التربيع ، واما خبر الحسين بن الوليد فهو وان كان صريحا في ارادة المعنى الحقيقي من التربيع لكنه ضعيف بالارسال فلا اعتبار به اصلا .

### حول صب الماء على القبر

ومنها انه اذا فرغ من تسوية القبر صب الماء عليه ، يبدء بالصب من عند الرأس ، ثم يدور بالصب من اربع جوانبه حتى يعود الى موضع الرأس ، فان فضل من الماء شيء صبه على وسط القبر لخبر سالم بن مكرم (٢) وخبر موسى بن اكيل النميري (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : السنة في رش الماء على القبر ان تستقبل القبلة وتبدء من عند الرأس الى عند الرجل ، ثم تدور على القبر من الجانب الاخر ، ثم يرش على وسط القبر ، فكذلك السنة»  
والكلام هنا في امور :

أحدهما ان خبر النميري قد تضمن الاستقبال والدور على القبر جميعا وهو امتنافيان ، وفي الجمع بينهما وجهان :

أحديهما انه يستقبل القبلة في اول الصب ثم يدور الصاب على القبر ، ويصب عليه في حال دورانه ، وهو صريح المراسم ، وظاهر النهاية قال في الاول ثم يصب عليه الماء من عند رأسه ثم يدور صاب الماء من جوانبه حتى يعود الى الرأس ، وقال في الثاني : يبدء بالصب من عند الرأس ثم يدور من اربع جوانبه لان قوله : يدور ، ظاهر في دوران الصاب بنفسه والالقال : ثم يدور به

(١) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٢٢- من ابواب الدفن - الرواية ٥-

(٢) الوسائل-كتاب الطهارة - الباب ٢١- من ابواب الدفن- الرواية ٥-

(٣) الوسائل-كتاب الطهارة- الباب ٣٢- من ابواب الدفن- الرواية ١-



وثانيتها ان الاستقبال ههنا كناية عن الاستقرار . و المعنى ان الصاب يستقر في مكانه ولا يدور هو بل يدبر بالصب على القبر ، وهو ظاهر الاكثر لسكوتهم عن ذكر الاستقبال وحكمهم بدور الصب لا بدوران الصاب .

قال في المقنعة : فيبدء بالصب من عند رأسه ثم يدور به من اربع جوانبه ، قوله : يدور به ، يعني يدور بالصب ، و المعنى ان الصاب يستقر في مكانه ويجعل الصب عليه دورا .

وقال في المبسوط : يبدء الصب من عند الرأس ثم يدار من اربع جوانبه ، الضمير المستتر في يدار راجع الى الصب .

وفي الاشارة يبدء برش الماء عليه من عند رأسه مدارا

وفي الغنية : يبدء من عند رأسه ويدار عليه ، ويرجح القول الاول انه قال في خبر الزميري : ثم تدور على القبر لان الظاهر منه دور الانسان عليه بنفسه ، فالجمع بينه وبين الحكم بالاستقبال في صدر هذا الخبر لا يحصل الا بحمله ، على ان المراد هو الاستقبال في اول الصب ثم الدوران عليه .

ويندفع بان هذا الخبر قد تضمن ان السنة في رش الماء على القبر ان تستقبل القبلة وتبدء به من عند الرأس ، و ظاهره يدل على ان المندوب هو الاستقبال في جميع ازمة الرش ، وان كان المندوب في كفيته هو البدئة بالراس والدور بالصب فاطلاق الاستقبال في حال الرش قرينة على ان قوله : تدور على القبر ، معناها انك تدور بالصب على القبر لانك بنفسك تدور عليه .

ويشهد لهذا التأويل خبر سالم لانه قال فيه بعد الاستقبال : وتبدء بصب الماء من عند راسه وتدور به على قبره من اربع جوانبه ، لانه كالنص في ارادة الصب وعدم دوران الصاب ، ويؤيد ذلك ان دوران الصاب طواف حول القبر وقد نهى عنه على سبيل الاطلاق في خبر محمد بن مسلم (١) عن احدهما عليه السلام قال : لا تشرب وانت قائم ، ولا تبل في ماء نقيع ، ولا تطف بقبر

ومن هنا يظهر ان الاستقبال كناية عن الاستقرار والوقوف في محل واحد ولذلك  
 سكتوا عن ذكره وافتوا بما معناه ان الصاب يستقر في مكانه ويدير بالصب على القبر .  
**وثانيها** ان الصب من عند الراس الى الرجل ، ثم من عند الرجل الى الراس  
 يستلزم الصب على الوسط ومع ذلك قال في خبر سالم : فان فضل من الماء شيء فصبه  
 على وسط القبر» فالمراد منه انه لا يكرر الدور بل يصب الفاضل على الوسط .  
 وعلى هذا فالصب على الوسط قد يحصل مرتين ، مرة في ضمن الدور واخرى  
 مستقلا ؛ وعلى هذا المعنى يحمل قوله في خبر النعمري : ثم يرش على وسط القبر «لاعلى  
 ان الصب على الوسط يؤخر الى ما بعد ، و ان الدور يكون على الحواشي دون الوسط ،  
**وثالثها** انه اذا بدء بالصب فيستحب ان لا يقطعه لقوله في خبر سالم : من غير ان  
 تقطع الماء ، وبهذا المضمون افتى في الهداية ولم يصرح به غيره ، لكن الظاهر انهم  
 اکتفوا عن ذلك بقولهم : تدور به ، لان الظاهر منه استمرار الدور .

### حول استحباب الدوا للميت بعد الدفن لدني حضر جنازته

**ومنها** انه اذا نضح القبر بالماء استحباب لمن حضر الجنازة او غيره ان يضع كفه  
 على القبر مفرجا اصابعه غامزا لها فيه على وجه يبقى اثرها عليه ، وان يدعو للميت في  
 هذه الحال ، قاله الشيخ في النهاية والمبسوط ، والطوسي في الوسيلة .  
 اما وضع الكف والغمز فلصحيحة زرارة (١) لقوله فيها : واذا حثي عليه التراب  
 فضع كفك على قبره عند رأسه ، وفرج اصابعك واغمز كفك عليه بعدما ينضح بالماء  
 واما الدعاء فللقوله في خبر سالم (٢) ثم ضع يدك على القبر ، و ادع للميت ،  
 واستغفر له « وقد خلت عن ذكر هذا الحكم عدة من كتب القدماء كالهديات والمقنعة  
 والغنية والاشارة والسرائر ، لمعارضه الخبرين بصحيحة زرارة (٣) عن ابي جعفر

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٥ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ - من ابواب الدفن - الرواية ٤ -

ﷺ قال : كان رسول الله ﷺ يصنع بمن مات من بنى هاشم خاصة شيئاً لا يصنعه باحد من المسلمين : كان اذا صلى على الهاشمي ونضح قبره بالماء وضع رسول الله ﷺ كفه على القبر حتى ترى اصابعه في الطين فكان الغريب يقدم او المسافر من اهل المدينة فيرى القبر الجديد عليه اثر كف رسول الله ﷺ فيقول : من مات من آل محمد ﷺ ؟

وعن العلل (١) عن محمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم قال ان النبي ﷺ كان اذا مات رجل من اهل بيته يرش قبره ويضع يده على قبره ليعرف انه من العلوية وبنى هاشم من آل محمد ﷺ فصارت بدعة في الناس كلهم ولا يجوز ذلك .

والجواب : ان ظاهر الخبر الاول يدل على ان النبي ﷺ انما صنع ذلك بقبور الهاشميين ليميز قبورهم عن قبور غيرهم ؛ لان اثر كفه كان معروفا كاثراً قدمه ، والامتياز لا يحصل الا بالنخعيص فلا دلالة فيه على ان هذه الصنيعة لا تستحب من غيره ، اما ذاتها اول قصد التميز ، سيما ان الراوي للخبرين هو زرارة رويهما عن ابي جعفر ﷺ ولعل السماع لهما كان في خطاب واحد فلا بد من الجمع بينهما بما ذكر واما خبر العلل فمرسلة لا تعارض الصحيحة

ثم ان خبر سالم قد تضمن الدعاء والاستغفار للميت وعن دعائم الاسلام (٢) عن امير المؤمنين ﷺ ان رسول الله ﷺ غمز يده على قبر ابراهيم حتى بلغت الكوع وقال : بسم الله خمنتك من الشيطان ان يدخلك» ويجوز حمل الثاني على الصغير والاول على الكبير ، واما الوضع بدون الغمز كما تضمنه المتن فمن سنن زيادة القبور فيما بعد ذلك «نعم» خبر سالم تضمن الوضع وسكت عن ذكر الغمز الا انه ذكر الوضع بعد نضح الماء فهو بقرينة خبر زرارة يحمل على الوضع غامرا

(١) راجع المستدرک - کتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - وما يناسبه

الرواية ٣ -

(٢) راجع المستدرک - کتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - وما يناسبه - الرواية ٤ -

## حول استحباب تلقين الميت بما ورد في الاخبار بعد انصراف الناس

ومنها ان يلقن بعد انصراف الناس عنه بما سيجيء بلا خلاف فيه في الجملة  
وانما الكلام في امور :

**احدها** في تعيين الملقن ، ففي النهاية والمبسوط والوسيلة انه الولي ،  
وفي السرائر الولي او من يأمره الولي ، وقال في المقنعة والمراسم : ان الملقن بعض  
اخوانه المؤمنين .

والاصل في الباب خبر يحيى بن عبدالله (١) قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
ما على اهل الميت منكم ان يدرؤوا عن ميتهم لقاء منكر و نكير ، قال قلت : كيف  
نصنع ؟ قال : اذا افراد الميت فليتحلف عنده اولى الناس به ، فيضع فمه عند راسه ثم  
ينادى باعلى صوته ، يا فلان بن فلان او يا فلانة بنت فلان ! هل انت على العهد الذي  
فارقتنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وان محمداً عبده ورسوله سيد  
الوصيين ، وان ما جاء به محمد حق وان الموت حق ؛ والبعث حق ، وان الله يبعث من  
في القبور ، فيقول منكر لنكير : انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته

وخبر جابر بن يزيد (٢) عن ابي جعفر عليه السلام قال : ما على احدكم اذا دفن ميتاً  
وسوى عليه وانصرف عن قبره ان يتحلف عند قبره ، ثم يقول : يا فلان بن فلان انت على  
العهد الذي عهدناك به من شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ، وان علياً  
امير المؤمنين امامك وفلان وفلان ، حتى ياتي على آخرهم «الخبر»

ومرسلة ابراهيم بن هاشم عن بعض اصحابه (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ينبغي

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الدفن - الرواية ١ و في  
التهديب بعد قوله : وان محمداً عبده ورسوله « سيد النبيين و ان علياً امير المؤمنين وسيد  
الوصيين » و زاد في الوسائل بعد قوله : والبعث حق ؛ جملة « وان الساعة آتية لا ريب فيها » .

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الدفن - الرواية ٣ -

ان يتخلف عند قبر الميت اولى الناس به بعد انصراف الناس . ويقبض على التراب بكفيه ويلقنه برفيع صوته ، فاذا فعل ذلك كفى الميت المسئلة في قبره .

حجة الشيخ ظاهر الخبر الاول والثالث ، وحجة المفيد ظاهر الخبر الثاني لان الخطاب في قوله : ما على احدكم اذا دفن ميته ، انما هو للمخاطب ومن شاركه في الولاية والايمان ، فالمتبادر من الميت في قوله : اذا دفن ميته ، هو الميت المضاف اليه لاجل الاخوة في الايمان ، لالاجل القرابة خاصة ، على ان تلقين الاحتضار و الدفن انما يختص بالولي انما هو لان الغرض من هذا التلقين دفع فزع السؤال ، فخص الرحم بالذكر لالاجل الخصوصية بل لانه اشدا اعتناء بذلك كما يشعر به حث الارحام على ذلك في الخبر الاول بقوله : ما على اهل الميت منكم ان يدروا عن ميتهم سؤال منكر ونكير .

و ثانيها ان الثلقين كما هو التفهيم ، والغرض منه ههنا هو الابلاغ اليه ايضا على وجه لو كان حيا في عالم الجسم لسمعه فيقدر ههنا كالحى الذى ينادى من وراء جدار ، ولذلك ورد ان الملقن يضع فمه عند راسه ويناديه باعلى صوته .

واما صورة التلقين فهي الاقرار بالشهادتين وامامة الائمة باى لفظ كان ولذلك اطلق في الخبر الاخير ، وهو ظاهر الاصحاب لاختلاف صورة الفتوى لما تضمنه الاخبار فقيه اشعار بان تغيير العبارة غير قادح .

وثالثها ان الحلى قال : الملقن ههنا يستقبل القبلة ، وحكى عن ابي الصلاح انه يستقبل القبور ويستدير القبلة ، ولم اجد فى شيء من القولين موافقا من القدماء ولا دليلا عليه من الاخبار .

### تفصيله

قال الشيخ فى الخلاف : الكتابة بالشهادتين والاقرار بالنبي والائمة عليهم السلام ووضع التربة حال الدفن والجريدة انفراد محض لا يوافقنا عليه احد من الفقهاء دليلنا اجماع الفرقة وعملهم عليه « انتهى »

و منها ما ذكره الشيخ فى المبسوط ، قال : ويكره التابوت اجماعا فان كان القبر نديا جازان يفرش بشيء من الساج او ما يقوم مقامه « انتهى »

قوله : ويكره التابوت : يعنى يكره وضع الميت فى التابوت فى القبر ، وجه الكراهة هو التشبه بالمجوس كما اشار اليه الشافعى فى الرسالة قال : ولم ارم شأن الناس ان يضعوا الزاووق يعنى الزنبق فى اذنه وفمه ؛ ولا ان يضعوا المراتك يعنى المرءاتج على مفاصله ، وذلك شئ تفعله الاعاجم يريدون به البقاء للميت ، وقد يجعلونه فى الصندوق ويفضون به الى الكفور ولست احب شيئاً منه . ولكن يصنع به كما يصنع باهل الاسلام « انتهى » وقال ايضاً : بلغنى انه قيل لسعد بن ابى وقاص نتخذ لك شيئاً كانه الصندوق فقال اصنعوا بى ما صنعتم برسول الله ﷺ انصبوا على اللبن واهيلوا على التراب « انتهى »

وذلك حصل لبعض اصحاب الائمة شك فى جواز فرش القبر بالساج و ما يشبهه مما يمنع عن سراية نداوة القبر الى الميت حتى سئل عن الامام عليه السلام كخبر على بن محمد القاسانى قال : كتب على بن بلال (١) الى ابى الحسن عليه السلام بما مات الميت عندنا وتكون الارض ندية فيفرش القبر بالساج او يطبق عليه ، فهل يجوز ذلك ؟ فكتب ذلك جائز « الخبر »

قوله : او يطبق عليه - أى يغطى على الارض الندية بالبناء فوقه ويلحق بالساج ما يقوم مقامه من الواح الخشب وصفائح الحجارة ونحو ذلك مما يمنع من سراية النداءة الى الميت حذراً من سرعة لبلى اليه ، واما الفرش والاكسية والبسط فشىء عنها لا يمنع من السراية ففرش القبر بها تضييع للمال بلا صلاحة .

فهم يجوز وضع البرد تحت جنبه مع نداوة الارض وبدونها لكنه من اثواب الميت لا من فرش القبر وعليه يحمل ماورد من ان قبر رسول الله ﷺ قد فرش بالقטיפفة الحمراء ، فيحمل على ان المراد من القטיפفة هو البرد .

ومنها انه يكره المقام عند القبر قلبه فى النهاية والمبسوط والوسيلة والسراير ، وليس الوجه فى ذلك ما قيل من ان فيه اظهار السخط لقضاء الله او اشتغال عن مصالح المعاش والمعاد ، او موجب لسقوط الاتعاض ، بل الوجه فيه دلالة النص المعتبر وهو موثقة

سماعة (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يستحب ان يدخل معه في قبره حجر يدق رطبة ويرفع قبره من الارض قدر اربع اصابع مضمومة، وينضح عليه الماء ويخلى عنه «الخبر» موضع الاستشهاد قوله يخلى عنه يعني يترك القبر لا بصاحبه احد

ومنها انه يكره تجديد القبر بعد اندراسه لالخبر الاصبغ ابن نباته (٢) عن امير المؤمنين عليه السلام قال من جدد قبراً او مثل مثلاً فقد خرج عن الاسلام حتى يقال ان الرواية فيه مختلفة بالجيم والحاء والخاء بل لخبر علي بن جعفر (٣) قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام عن البناء على القبر والجلوس عليه، قال: لا يصح البناء عليه ولا الجلوس ولا تجصيصه ولا تطيينه»

لانه مقتضى الجمع بين هذا الخبر وخبر السكوني (٤) عن ابي عبد الله عليه السلام لا تطينوا القبر من غير طينه» دلالة الخبر الاول على ان تطيين القبر بقول مطلق غير صالح، ودلالة الخبر الثاني بمفهوم القيد على ان التطيين بالتراب الذي يخرج من القبر لا باس به، والنسبة بينهما عموم مطلق فوجب حمل المطلق على المقيّد بان يقال: ان خبر الجواز مختص بالتطيين الاول وهو الحاصل في اول انشاء القبر لانه الذي يحصل بتراب القبر، وان خبر المنع مختص بالتطيين الثاني وما بعده لانه يحصل بتراب آخر غير تراب القبر واذا ثبت دلالة الخبر الاول على كراهية التطيين الثاني وما بعده ثبت الدلالة على كراهية تجديد القبر بعد اندراسه لانه اللازم من التطيين الثاني وما بعده.

ولذلك قال الشيخ والطوسي والحلي: انه يكره تجديد القبور بعد اندراسها ولا باس بتطيينها ابتداءً، فان قولهم: لا باس، استثناء من الكراهة ولا يستقيم الاستثناء الاعلى تقدير ان يكون التجديد مختصاً بالتطيين او شاء الله ففيه اشعار بان الحجة على

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب الدفن - الرواية ٤.

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٣ - من ابواب الدفن - الرواية ١.

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ١.

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٢.

الحكم ما ذكرناه.

و منها انه يكره تجصيص القبور للخبر المتقدم لعلى بن جعفر عليه السلام و خبر المناهى (١) ان النبي صلى الله عليه وآله نهى ان يجصص المقابر و خبر معانى الاخبار (٢) عن القسم بن عبيد رفعه عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن تقصيص القبور قال : و هو التجصيص .

وقال الشافعى فى الرسالة قال الراوى عن طاوس ان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى ان تبني القبور او تجصص « انتهى »

وهذه الاخبار وان اوهمت بالنهى عن التجصيص من حيث هو ، لكن الظاهر بعد التامل هو النهى عنه من حيث الزينة وقصد التميز كما يدل عليه خبر الدعائم (٣) عن امير المؤمنين عليه السلام من ان النبي صلى الله عليه وآله قال : اول عدل الاخرة القبور لا يعرف فيها غنى عن فقير ، اذ لو حمل على الاخبار لرم الكذب فلا بد من حمله على انه انشاء بصورة الخبر والمعنى ينبغى العدل لكيلا يعرف القبور ولا يتميز بعضها عن بعض ، فقيه الدلالة على ان ترك العدل انما يكره اذا اريد به التميز من حيث الغنى والفقرا و من حيث الشرف فى الدنيا والضة .

وعلى هذا فيطرد الكراهة فى غير التجصيص من اقسام الزين والافتقار عليه فى الاخبار من باب المثال ، وايضا يختص الحكم بما اذا كان الغرض من التجصيص مجرد الزينة والتميز من الجهة المذكورة كما هو الغالب فى تزيين قبور الاشرف ممن لا يعرف بصلاح وديانة

واما اذا اريد به احكام القبر وسد منافذه اذا توقف على ذلك ، او اريد به غرض صالح آخر دنيوى او دينى فالنهي غير شامل.

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ٤ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ٥ -

(٣) راجع المستدرک - كتاب الطهارة - الباب ٧٩ - من ابواب الدفن وما يناسبه -



ومما ذكر يعلم اختصاص الحكم بتجسيص ظاهر القبر لانه المنصرف من الاخبار  
والمناسب لعلة الحكم ، واما التعميم للباطن كما في المتن وغيره فمحل نظر

### حول كراهة البناء على القبور

ومنها انه يكره البناء على القبور الاخبار الكثيرة كالخبر المتقدم بعلى بن  
جعفر عليه السلام (١) والخبر المتقدم لطاوس و خبر جراح المدائني (٢) عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال : لا تبنوا على القبور ولا تصوروا سقف البيوت ، و خبر يونس بن ظبيان (٣)  
عنه عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلى على قبر او يقعد عليه او يبني  
«الخبر» القعود ههنا كناية عن التخلي و خبر ابن القداح (٤) عنه عليه السلام قال : قال  
امير المؤمنين عليه السلام : بعثني رسول الله في هدم القبور و كسر الصور ،  
واما الاخبار المروية في تسوية القبور (٥) فالمراد منها هو النهي عن التسليم و  
الامر بالتسطيح فلا دخل لها بمحل الكلام.

وليعلم اولان الكلام ههنا في البناء على القبر انما هو في غير الارض الموقوفة و  
اما ما كان وقفاً للدفن و كان البناء مانعاً عن الدفن كما هو الغالب في الابنية فالبناء  
في مثله غضب محرم لا يجوز احداثه ، ومتى احدث و جب ازالته و هدمه ، فما اطلقه بعض  
من كراهة البناء في الارض المسبلة فمحمول على ما لا يمنع من الدفن او على فرض  
دلالة الوقف على الرخصة في البناء .

واما غير الوقف فكراهة البناء فيه وان كان مما لا خلاف فيها في الجملة  
الا انه وقع الخلاف في ان الكراهة هل هي من حيث ان البناء تظليل على القبر و

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ٣ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ٦ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٢ و ٣٣ - من ابواب الدفن -

تجليل للميت يلزم منه الزينة والامتيان كالنحس فيكره لان عدل الآخرة تقضى مساوات القبور في كونها مكشوفة بارزة تحت السماء، او من حيث ان البناء يوجب التضيق في المدفن فيكثر تعطيل الاراضى للدفن .

ذهب الى الاول الشيخ في النهاية، والطوسى فى الوسيلة، والحلى فى السرائر لانهم لم يذكروا كراهة البناء بل قالوا: يكره تظليل القبور، فيفهم منه ان المكروه هو البناء من حيث التظليل والتجليل فيطرده فى كل ما يظلمه وان لم يكن من جنس الابنية كالاخبية ونحوها .

وقال فى المبسوط: تجسبص القبور والبناء عليه فى المواضع المباحة مكروه اجماعاً انتهى

والمحتمل فى معنى كلامه وجهان:

احدهما ان المراد من المباح ضد المصوب، والمعنى ان البناء فى المواضع التى يباح فيها البناء مكروه، والغرض من القيد الاحتراز عن البناء فى الارض الموقوفة كما ذكرنا فلا يخالف القول الاول

وثانيهما ان المراد من المباح ما لم يتعلق به ملك كالاراضى الموات التى لم يحصل فيها سبب الملك بالاحياء من زرع وغيره ولم يتصرف المسلمون فيها الا بدفن الاموات، وهذا هو الاظهر، وحينئذ فيدل على التفصيل فى كراهة البناء بين الارض المباحة والمملوكة فيلزم ان لا يكون وجه الكراهة الزينة والامتيان، لان هذه العلة مطردة فى القسمين بل يكون الوجه ما ذكرناه من لزوم التضيق فى المدفن وكثرة تعطيل الاراضى للدفن، فهذا الوجه عند الشيخ يوجب الكراهة.

ثم ان اختلاف الاصحاب نشأ من اختلاف انظارهم فى معنى الاخبار المتقدمة، فاستدل الاولون على ارادة التظليل والتجليل بانه الظاهر من خبر العدل كما هو ظاهر و من خبر ابن القداح ايضا اذ المستفاد منه ان النبى صلى الله عليه وآله بعثه لهدم قبور بنى عليها فى ايام الجاهلية، و من المعام ان البناء على القبور فى تلك الايام انما كان لاغراض باطله مثل الزينة والتجليل و ابقاء آثار الاسلاف

لاظهار الخيلاء والنفاخة بها لان المفارقة بالانساب والاحساب كانت من اهم مقاصد الجاهلية فبعلم من هذين الخبرين ان النهى فى سائر الاخبار انما يكون من هذه الجهة ايضا .

حجة الشيخ: ان البناء المنهى عنه فى اخبارنا هو البناء فوق القبر لانباء القبر بنفسه وهو مايرتفع من الارض قدر شبر او اربع اصابع ، للفرق الواضح بين قولهم عليهم السلام : لاتبنوا على القبور (١) وبين ما رويته طاوس (٢) من ان رسول الله ﷺ نهى ان تبنوا القبور ، فان الاول نهى عن القسم الاول، والثانى نهى عن القسم الثانى، ولو كان المراد من الاول النهى من حيث الزينة لكان المناسب بيان الحكم بلفظ يعم القسمين جميعا لان العلة مطردة فيهما، فنترك التعميم و تخصيص الحكم بالقسم الاول قرينة على ان النهى عن البناء ههنا انما هو لكونه جسما شاغلا للفضاء، واذا كان هذا هو الوجه لزم التفصيل بين الموضوع المملوك والمباح لان انشاء البناء فى الارض المملوكة من حيث اشغال الفضاء تصرف سائغ لا موجب لحرمة ولا كراهته .

فيتلخص من ذلك ان البناء على القبر مرجوح لوجهين :

احدهما من حيث قصد الزينة وهو مطرد فى المباح والمملوك

وثانيهما من حيث انه جسم شاغل للفضاء وهذا مخنص بالمواضع المباحة

كالاموات .

وحجة الاول خبر الفداح وخبر العدل (٣)

وحجة الثانى الاخبار الناهية عن البناء فوق القبر .

وفى اخبار الباب ما اشعر بالنهى عنه لوجه ثالث وهو خبر الاصبغ (٤) على

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ٣

(٢) تقدم آنفا فراجع

(٣) تقدم آنفا

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٣ - من ابواب الدفن - الرواية ١

رواية الجيم بناء على ظهوره في النهي عن تجديد آثار القبر ببناء او ترميم ، لانه مشعر بان علة النهي انما هو خوف الافتنان بالمقبور لانه ذكر في سياق التمثال فيدل على النهي اذا كان ذلك تعظيما للميت على وجه يخاف ان يقتن به الناس ويعتقدوا فيه الباطل كما يعتقد المشركون في اصنامهم و تماثيلهم ، ويؤيد ذلك انه حكم عليه وعلى التمثال بانهما خروج عن الاسلام وهو لا يناسب الموضوع الاعلى التقدير الذي ذكرناه هذا كله حكم غير المشاهد المشرفة .

**واما مشاهد النبي والائمة صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين فلا يجرى فيها شيء من وجوه المنع .**

واما الاولان ، فظاهر لان البناء عليها استبقاء لآثارهم وضمانا بتربتهم ، ومحافظة عليها للتبرك بها والاستشفاع بمصلحة دينية لا يدخلها شبهة الزينة والتفاخر والخيلاء ولا افتنان ؛ ولذلك حكم بان ترك زياره قبر النبي ﷺ جفاء عليه (١) كيف ولولا البناء لانطمس وانمحي آثاره ولم يعرف حتى يزار ، وكذلك الوجه الاخر في المشاهد الواقعة في المواضع المملوكة كقبر النبي ﷺ ، و المشاهد الثلاثة بطوس وسامراء واما ما لم يكن مملوكا في تلك الحال اولم يعلم حصول الملك فيه فقسمان : **احدهما** ما نعلم انه لم يكن مقبرة في الزمان الاول ولا عند انشاء البناء عليه كالغري والحائر والشبهة في هذا القسم ساقطة لان شيوع اتخاذ القبور في هذين الموضوعين انما حدث بعد حدوث البناء فلم يحدث البناء ، في المقبرة حتى يقال : سبق التصرف فيه بالدفن يمنع عن سائر التصرفات بل حدث في موضع كان التصرف فيه بالبناء وغيره جائزا .

**وثانيهما** ما نعلم انه كانت مقبرة في الزمان الاول كالبقيع بالمدينة ومقابر قريش ببغداد والبناء في هذا القسم انما يكره او يحرم اذا كان الحال في زمان البناء عين الحال في الزمان الاول ، واما اذا تغير الحال فاندرست القبور وذهبت آثارها وانتقل المقبرة الى موضع آخر كما اذا خرب البلد الاول ، ثم انشأ بلد آخر واتخذ له

(١) راجع الوسائل - كتاب الحج - الباب ٣٧٢ - من ابواب المزار وما يناسبه -

مقبرة اخرى فالصرف في الاولي بعد زوال الهيئة وتبدل العنوان بانواع التصرفات من التملك وغيره جائز بالاتفاق ، و القرائن العلمية تشهد بان الابنية على المشاهد الشريفة في هذين الموضوعين كانت كما ذكرناه لانها انشأت في ازمنة غلبة المخالفين وهم لا يجوزون البناء في المقابر الامع زوال العنوان وتبدل الحال ، فيعلم من ذلك ان البناء فيهما قد حدث بعد تبدل الحال.

ان قلت : ظهر بعض الاخبار المذكورة هو النهي عن البناء فوق القبر من حيث انه بناء وعلامة ، وهذا يقتضى المنع حتى مع قطع النظر عن الوجوه المذكورة ، ومع قطع النظر عن الاخبار ، فانشاء البناء في هذه المواضع انما يكون بقصد العبادة والعبادات توقيفية ومالم يعلم ليل على شرعيتها فهو بدعة يجب ازلتها في شرع الاسلام .

قلت : عمل الامامية في لاعصار والامصار يكشف عن ان الابنية التي بنوها فوق مشاهد الائمة عليهم السلام قد قصدوا بها انشاء المسجد ولذلك يمنعون عن تنجيسها ، ويلتزمون بازالة النجاسة عنها ويمنعون عن وقوف الجنب و الحائض والنفساء ، و ادخال النجاسات فيها الى غير ذلك من احكام المساجد ، وبناء المسجد فوق قبور الصلحاء منصوص في الكتاب لاسبيل الى منعه قال الله تعالى فيما ذكره من قصة اصحاب الكهف : اذ يتنازعون بينهم امرهم فقالوا ابنوا عليهم بنيانا ربهم اعلم بهم قال الذين غلبوا على امرهم لنتخذن عليهم مسجداً (١)

قال الزمخشري : فقالوا حين توفى الله اصحاب الكهف ابنوا عليهم بنيانا اي على باب كهفهم لئلا ينطرق اليهم الناس ضناً بتربتهم و محاذ فظة عليهم كما حفظت تربة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحظيرة ، قال الذين غلبوا على امرهم من المسلمين وملكهم و كانوا اولى بهم و بالبناء لنتخذن عليهم على باب الكهف مسجداً يصلى فيه المسلمون ويتبركون بمكانهم.

وقال الرازي : ثم قال تعالى : قال الذين غلبوا على امرهم . قيل المراد

به الملك المسلم. وقيل اولياء اصحاب الكهف ، و قيل رؤساء البلد لنتخذن عليهم  
 مسجداً نعبده الله فيه ونستبقى آثار اصحاب الكهف بسبب ذلك المسجد و  
 في تفسير الجلالين فقالوا اى الكفار : ابنوا عليهم اى حولهم بناء يسترهم ربهم اعلم  
 بهم قال الذين غلبوا على امرهم امر الفتية وهم المؤمنون لنتخذن عليهم اى حولهم  
 مسجداً يصلون فيه وفعل ذلك على باب الكهف و قال ابوا السعود العمارى فى تفسيره  
 فقالوا ابنوا عليهم اى على باب كهفهم بنينا لئلا يتطرق اليهم الناس ضناً بترتهم -م  
 ومحافظة عليهم ، و قال الذين غلبوا على امرهم و هو الملك والمسلمون لنتخذن  
 عليهم مسجداً .

و فى تفسير الصافى فقالوا ابنوا عليهم اى على باب كهفهم -م بنينا حين توفاهم -م  
 ثانياً ، ربهم اعلم بهم اعتراض قال الذين غلبوا على امرهم -م من المسلمين وملكهم -م  
 لنتخذن عليهم مسجداً يصلون فيه المسلمون ويتبركون بمكانهم .

وفيه ايضا عن تفسير القمى عن الصادق عليه السلام انه ذكر قصتهم وقال فى آخر  
 القصة : ثم قال الملك ينبغى ان يبنى ههنا مسجداً ونزوره لان هؤلاء قوم مؤمنون «الخبر»  
**ان قلت : الاجتجاج بالآية الشريفة مشكل من وجوه :**

**الحدها** انه لادلالة فيها نصاً على موت الفتية فى المرة الثانية : بل قوله تعالى :  
 و تحسبهم ايقاظاً وهم رقود (١) يدل على ان الطارى عليهم كانت نومة ثقيلة ، و  
 يؤيده الخبر المتقدم عن تفسير القمى عن الصادق عليه السلام لانه قال فيه : فبكوا ووسدوا  
 الله ان يعيدهم الى مضاجعهم نائمين كما كانوا .

**وثانيها** انه لو سلم ذلك فقد فسر الآية غير واحد ممن تقدم بان المسجد كان  
 على باب الكهف ، والمدعى ندب البناء فوق المدفن .

**وثالثها** انه لو سلم ذلك ايضا فما تضمنه الآية حكاية عن شريعة منسوخة ولا  
 دلالة لها على جواز ذلك فى شرع الاسلام .

قلت: قوله تعالى: وكذلك اعثرنا عليهم ليعلموا ان وعد الله حق وان الساعة لا ريب فيها (١) دليل على ان الطارى عليهم في المرة الاولى هو الموت وانما اطلق عليه النوم من باب المجاز لانهم اموات يشبهون الاحياء النائمين من حيث ان عيونهم مفتوحة واجسادهم سليمة لا يعرضها البلى والانداس، وقد ورد في تفسير الصافي عن الاحتجاج عن الصادق عليه السلام انه قال في حديث: وقد رجع الى الدنيا من مات خلق كثير منهم اصحاب الكهف اما تم الله ثلاثمائة عام وتسعة، ثم بعثهم في زمان ق-وم انكروا البعث ليقطع حججهم وليربهم قدرته، وليربهم ان البعث حق» وهذا نص في الموت فوجب التاويل في المعارض بما ذكرناه، وحينئذ فيجمل الرقود في المرة الثانية الذي تضمنه الآية، وكذلك النوم في الخبر الاول على ان الطارى عليهم في المرة الثانية ايضاً كان كالاولى لقوله: كما كانوا، فسقط الاشكال الاول.

**وابا الثاني** فظاهر قوله: لتخذن عليهم مسجداً هو بناء المسجد فوق الكهف الذي كان مسكنهم، ولا معارض للظاهر، فلما وجب لصفه.

واما ما ذكره الزمخشري فالذي دعاه الى هذا التاويل انه رأى سد مدخل الكهف اولى بان يهتم فيه ويعتنى بشانه، فجعل مطلق البناء او بناء المسجد مصروفاً الى هذا الغرض، وفسر الآية بان المراد سد المدخل بالبناء او ببناء المسجد لكن الذي راه وتبعه عليه غيره لا يوجب التاويل وصرف اللفظ عن ظاهره لا يمكن ان يكون سد المدخل مسكوتاً عنه في الآية لوضوح الحاجة اليه واتفاق الفريقين عليه، واما كان الاختلاف بينهم في كيف العلامة التي توضع فوق الكهف ليعرف بها مكانهم ويستدل بها على الدين الذي كانوا يتدينون به فقل الكفار: ابنوا عليهم -م بنيانا، اي كالأبنية التي تبني على قبور الكفار ليكون علامة على ان الفتية كانوا من اهل نحلتهن، وقال المسلمون: ابنوا عليهم معبداً ومسجداً ليدل على اسلامهم واعتقادهم بالشرعية الحقة، وهذا انصب ووفق بظاهر السياق لالتقابل بين البناء والمسجد يدل على ان المراد من الاول ليس مطلق البناء لان المسجد بناء ايضاً

بل بناء خاص يضاد المسجد ويباينه كتبائين البيعة والكنيسة و المسجد و كتضاد الكفر والاسلام

**واما الثالث** فيندفع بان ما لم يعلم نسخه من احكام الشريعة السابقة يجب الحكم ببقائه في شرع الاسلام.

**ان قلت:** كثير من احكام اليهود والنصارى لم يثبت نسخها في شرع الاسلام ومع ذلك لا يلتزم به المسلمون.

**قلت:** عدم التزام المسلمين بها انما هو لعدم العلم بثبوتها في الشريعتين المنسوختين لان كتبهم محرقة، واما الحكم الذي نص عليه القرآن ولم يثبت نسخه في شرع الاسلام فاصالة عدم النسخ تقتضى الحكم ببقائه فيصح الاستدلال على ان تذكية البقرة بالذبح دون النحر بقوله تعالى : فذبحوها وما كادوا يفعلون (١) وكذلك يجوز الاستدلال على ولاية الاب على نكاح البكر و جعل صداقها عملا من الاعمال بقوله تعالى : انى اريد ان انكحك احدى ابنتى هاتين على ان تأجرنى ثمانى حجج (٢) وكذلك يستقيم الاستدلال على صحة الجعالة مع جهالة المجمعول له؛ وعلى صحة ضمان الجعل قبل العمل بقوله تعالى : ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم (٣) الى غير ذلك .

**ان قلت :** قال في المبسوط يكره ان يبنى على القبر مسجدا يصلى عليه اجماعا، وهذا ينافى المبنى المتقدم

**قلت:** قد نقل الشيخ الاجماع على الكراهة اذا كان موضع الصلوة والسجود القبر بعينه لانه قال : مسجدا يصلى عليه و لم يقل مسجدا يصلى فيه ، فلا ينافى ما ذكرناه .

و يؤيده ان الحججة على فتوى الشيخ موثقة سماعة بن مهران ( ٤ ) من انه

(١) سورة البقرة الاية ٦٦-

(٢) سورة القصص الاية ٢٧-

(٣) سورة يوسف الاية ٧٢

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦٥ - من ابواب الدفن - الرواية ١-



سئل ابا عبد الله عليه السلام عن زيارة القبور وبناء المسجد فيها ، فقال: اما زيارة القبور فلا بأس بها ، ولا يبنى عندها كذا في طريق الصدوق و مثله في طريق الكليني غير انه قال في آخره وقال النبي صلى الله عليه وآله لا تتخذوا قبورى قبلة ولا مسجدا فان الله لعن اليهود حيث اتخذوا قبور انبيائهم مساجد (١)

وهذا الخبر مختص بما ذكرناه ، لانه قال: ولا يبنى عندها ، وعلمه بقول النبي صلى الله عليه وآله ، والذي قاله النبي صلى الله عليه وآله هو النهي عن اتخاذ قبره قبلة بعينه او مسجدا كذلك ، ومعنى كون القبر قبلة او مسجدا ان يكون السجود للقبر او لمن هو مدفون فيه ، ولذلك لعن اليهود لانهم سجدوا لغير الله كسجود المشركين لاصنامهم ، وهذا غير المسجد المبني حول القبر لان يعبد الله فيه ويسجد له .  
نعم لو صلى المسلم على القبر او سجد عليه كان ذلك تشبها باليهود وان كان سجوده لله ولذلك حمله الشيخ على الكراهة.

وهيما انه يكره الاتكاء على القبر قاله في المبسوط ولعله لاخبار دلت على انه لا يبنى على القبر كخبر علي بن جعفر (٢) بناء على ان المراد من البناء هو الاعتماد والاتكاء عليه كما هو المراد من قولهم: بنى الاسلام على خمس (٣) قيل بل الحججة عليه قولهم: كلما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت (٤) وليس بشىء لان «من» بيانية ، والمعنى كلما جعل على القبر من تراب غير ترابه فلا يشمل غير التراب؛ مع انه لو شمل لاطرد في كل ما يطرح ثقله على القبر من اى جنس كان ولا يقول به احد

وهيما انه يكره المشى على القبور ، ذكره في المبسوط ولم اجد دليلا عليه من اخبارنا «نعم» ارسل العلامة في المنتهى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لان امشى على

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦٥ - من ابواب الدفن - الرواية ٢-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن الرواية ١-

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب مقدمة العبادات -

(٤) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب الدفن - الرواية ٣-

جمرة او سيف او خصفو نعل على بر جلى احب الى من ان امشى على قبر مسلم، ولا يعارضه مرسلة الصدوق (١) من قوله **عَلَيْهِ** اذا دخلت المقابر خطأ القبور فمن كان مؤمناً استراح الى ذلك ومن كان منافقاً وجد الممعة لان الظاهر من الوطاء هو الدياتس بقريئة ما بعده فلا يشمل المشى واما القول بكراهة الجلوس على القبر فهو وان نسب الى الشيخ لكنى لم اجده فيما حضر نى من كتبه كالفهامة والمبسوط والخلاف والتهذيب والاستبصار مع انه منصوص فى خبر على بن جعفر (٢) وخبر يونس بن ظبيان (٣) ويجوز ان يكون الجلوس والعود فى الخبرين كناية عنده عن التغوط كما ذكرناه واما كراهة التخلى على القبر او بين القبور فهو من احكام الخلوة، وقد سبق التنبيه عليه فى محله.

### حول حمل ميتين على جنازة واحدة

**ومنها حمل ميتين على جنازة واحدة عند الاختيار وفيه ثلثة اقوال :**  
**احدها** الحرمة، وهو قول الشيخ فى النهاية، والحلى فى السرائر : قال فى النهاية : لا يجوز حمل ميتين على جنازة واحدة لان ذلك بدعة، ومثله فى السرائر .  
**وثانيها** الكراهة وهو قول الطوسى فى الوسيله قال: المكروه تسعة عشر حمل ميتين على جنازة واحدة الى آخر كلامه .

**وثالثها** : نفى الوجهين جميعا وهو ظاهر المبسوط ، لسكوته عن ذلك كذا فى حجة الحرمة: ان حمل الميت عبادة، والعبادات توقيفية، وحمل ميتين على سرير واحد كيفية من الحمل لم يثبت التعبد بهما من الشرع لا بدليل خاص كما هو ظاهر ولا بدليل عام لانصراف الاطلاقات الى الحمل المتعارف وهو تخصيص كل ميت بجنازة ويؤيد التحريم خبر الصفار (٤) قال : كتبت الى ابي محمد عليه السلام

(١) راجع من لا يحضره الفقيه - باب التعزية والجزع عند المصيبة - الرواية ٣٨ -

١٣ ص ١١٥ ط نجف

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٤ - من ابواب الدفن - الرواية ٢٥١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٢ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

ايجوز ان يجعل الميتين على جنازة واحدة في موضع الحاجة وقلة الناس ، وان كان الميتان رجلا وامرئة يحملان على سرير واحد و يصلى عليهما ؟ فوقع <sup>الصلوة</sup> لا يحمل الرجل مع المرئة على سرير واحد ، فان ظاهر السؤال يدل على ان السائل كان معتقدا بعدم جواز الجمع عند الاختيار ولذلك خص السؤال بصورة الضرورة فاجابه بما معناه ان الجمع عند قلة الناس جائز لامع عدم مماثلة الميتين ، ففيه تقرير لما زعمه السائل من المنع عند الاختيار .

حجة الطوسي : ان انصراف المطلقات اى المتعارف ممنوع فاطلاقها شامل ، والجمع بينها وبين المنع المستفاد من خبر الصغار يقتضى حمل الثانى على الكراهة **اقول** : بل يمكن ان يكون خبر الصغار دليلا على الجواز لان قول السائل : **ايجوز ان يجعل الميتين على جنازة واحدة و ان كان الميتان رجلا وامرئة ظاهرا** - فى انه لم يشك فى جواز الجمع من حيث كونه جمعا ، و انما شك فى جوازه على تقدير اختلاف الميتين فى الذكورة والانوثة ، اذ لو كان شكه فى اصل الجمع لما كان لقوله : وان كان (اه) وجه مناسب ثم انه ورد الجواب بانه لا يحمل الرجل مع المرئة على سرير واحد و ظاهره النهى عنه من حيث عدم المماثلة ففيه الدلالة على جواز الجمع من حيث هو .

و اما دلالة التقرير فممنوعة لان قول السائل فى موضع الحاجة وقلة الناس كما يجوز ان يكون قيذا احتراماز يا كذلك يجوز ان يكون بيانا لقلة الجمع نظرا الى عدم الداعى اليه فى الغالب .

ثم ان النهى عنه عند عدم المماثلة يمكن ان يكون من حيث كراهة حمل المختلفين من حيث انه حمل ، ويمكن ان يكون لتعذر رعاية الترتيب المعبر فى موضع الميتين المختلفين عند حملهما على جنازة واحدة لان خبر عمار (١) دل على انه مع اجتماع جنازة الرجل و المرئة فى الصلوة يجعل رأس المرئة الى الية الرجل ، فيمكن ان يكون هذه الهيئة معتبرة ايضا عند اجتماعهما فى الحمل فنهى عن حملهما على جنازة واحدة لتعذر رعايتها فى هذه الحال لان طول الجنازة لا يزيد على

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٢ - من ابواب صلاة الجنازة - الرواية ٢

قائمة انسان فيتعذر التدرج فيهما مع الجمع ، واذا كان وجه النهي مردداً بين هذين الوجهين سقط الاستدلال بالخبر على كراهة الجمع من حيث انه حمل حتى في الميتين المختلفين .

### حول الجمع بين ميتين في قبر واحد

ومنها الجمع بين ميتين في قبر واحد وله صورتان : الاولى ضمهما في الدفن فهو مكروه عند الاختيار ، قال في المبسوط الاولى ان يفرد لكل واحد منهم قبر لما روى عنهم عليهم السلام انه لا يدفن في قبر واحد اثنان « انتهى » وقد فات هذه المرسلات من صاحب الوسائل فينبغي ان يستدرك عليه و ان كان هناك ضرورة فلا كراهة قال في المبسوط : فان دعت الضرورة الى ذلك جاز ان يجمع اثنان وثلاثة في قبر واحد كما فعل النبي ﷺ يوم احد ، قال فاذا اجتمع هؤلاء جعل الرجال مما يلي القبلة و الصبيان بعدهم ، ثم الخناثي ثم النساء « انتهى »

فالحجة على الكراهة مع الاختيار هي المرسلات المذكورة ، واما الترتيب الذي ذكره في موضع الجنائز المختلفة فالحجة عليه هي الاخبار الدالة على الترتيب بينها في الموضع عند الصلوة عليها جميعا لانها دلت على تقديم الرجال في الموضع على الصبيان والصبيان على النساء .

نعم التقديم في الصلوة يحصل بوضع الرجل اقرب الى الام و وضع الصبي دونه و وضع المرأة دون الصبي ، والتقديم في الدفن يحصل بوضع الرجل اقرب الى القبلة و وضع الصبي دونه والمرأة دون الصبي ، واما الترتيب بغير الذكورة من سائر الفضائل النفسانية كما يشعر به عبارة المتن فلم يدل عليه دليل لاقال به قائل من القدماء

**الصورة الثانية** ان يدفن ميت ثم يحفر قبره لدفن ميت آخر بجانبه ، و هو مكروه كالصدرة الاولى ، صرح به في النهاية والمبسوط قال فيهما : و يكره ان يحفر قبر مع العلم به ليدفن فيه ميت آخر الا عند الضرورة « انتهى »

والحجة عليه عموم المرسلات المتقدمة لان قولهم : لا يدفن في قبر واحد اثنان ، شامل لضمهما في الدفن وللفرقة فيه .

ويؤيده الخبر المعروف الذي رويه الصدوق في الفقيه (١) عن امير المؤمنين  
 عليه السلام مراسلا ورويه الشيخ في التهذيب باسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد  
 بن سنان عن ابي الجارود عن الاصبغ بن نباته (٢) قال : قال امير المؤمنين عليه السلام :  
 من جدد قبرا او مثل مثلا فقد خرج عن الاسلام»  
 وقد اشهر الخلاف بين قدماء الاصحاب في معنى هذا الخبر فقال الصدوق في  
 الفقيه بعد ايراده (٣) اختلف مشايخنا في معنى هذا الخبر فقال محمد بن الحسن  
 الصفار رحمه الله هو من جدد بالجيم لاغير ، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد  
 بن الوليد رضي الله عنه يحكي عنه انه قال : لا يجوز تجديد القبر وتطين جميعه بعد  
 مرور الايام عليه وبعدهما في الاول ولكن اذامات ميت فطين قبره فجاز ان يرم  
 ساير القبور من غير ان يجدد ، وذكر سعد بن عبدالله رحمه الله انه كان يقول انما هو  
 من حدد قبرا بالحاء غير المعجمة يعنى به من سنم قبرا ، وذكر عن احمد بن ابي عبدالله  
 البرقي انه قال انما هو من جدد قبرا وتفسير الجدد القبر فلا يدري ما عنى به ، والذي  
 اذهب اليه انه جدد بالجيم ومعناه نبش قبر آلان من نبش قبرا فقد جدد و احوج الى تجديده  
 وقد جعله جدد محفورا ، واقول : ان التجديد على المعنى الذي ذهب اليه محمد بن  
 الحسن الصفار والتحديد بالحاء غير المعجمة الذي ذهب اليه سعد بن عبدالله ، و  
 الذي قاله البرقي من انه جدد كله داخل في معنى الحديث وان من خالف الامام  
 في التجديد والتسليم والنبش واستحل شيئا من ذلك فقد خرج من الاسلام انتهى موضع  
 الحاجة من كلام الصدوق

وقال الشيخ في التهذيب (٤) قد اختلف اصحابنا في رواية هذا الخبر و تاويله  
 فقال محمد بن الحسن الصفار : من جدد بالجيم لاغير وكان يقول انه لا يجوز تجديد

(١) باب النوادر (٢٧) الرواية ٢١ ج ١ - ص ١٢٠ - طنجف

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٣ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٣) راجع المصدر المذكور آنفا من الفقيه.

(٤) باب تلقين المحتضرين (٢٣) ص ٤٥٩ - الطبعة الحديثة .

القبر وتطمين جمعه بعده رور الايام عليه وبعد ما طين في الاول ، ولكن ان مات ميت فطين قبره فجاء ان يرم ساير القبور من غير ان يحدد ، وقال سعد بن عبدالله : انما هو من حدد قبر بالحاء غير المعجمة يعنى به من سُم قبرا ، وقال احمد بن ابى عبدالله البرقى : انما هو من حدث قبرا بالجيم والثاء ، ولم يفسر ما معناه ويمكن ان يكون المعنى بهذه الرواية النهى ان يجعل القبر دفعة اخرى قبرا لانسان آخر لان الحدث هو القبر فيجوز ان يكون الفعل ماخوذاً منه وقال محمد بن على بن الحسين بن بابويه : انما هو من جدد بالجيم قال : ومعناه نبش قبر الانسان لان من نبش قبر ا فقد جدد و احوج الى تجديده وقد جعله حدثا ، قال محمد بن على بن الحسين : و التجديد على المعنى الذى ذهب اليه محمد بن الحسن الصفار والتجديد بالحاء غير المعجمة الذى ذهب اليه سعد بن عبدالله والذى قاله البرقى من انه حدث كله داخل في معنى الحديث ، ومن خالف الامام فى التجديد والتسليم والنبش واستحل شيئا من ذلك فقد خرج من الاسلام ، و كان شيخنا محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله يقول : ان الخبر بالحاء والدالين وذلك مأخوذ من قوله تعالى : قتل اصحاب الاخدود (١) و الخد هو الشق يقال خدت الارض خدأى شققتها وعلى هذه الروايات يكون النهى تناول شق القبر اما ليدفن فيه او على جهة النبش على ما ذهب اليه محمد بن على ، و كل ما ذكرناه من الروايات والمعانى محتمل والله اعلم بالمراد الذى صدر الخبر عنه **عليه السلام** « انتهى »

**اقول :** يحتمل في اختلاف الاقوال وجهان :

**أحدهما** ان يكون لاختلاف الروايات فى لفظ الخبر وهو قد يكون لاختلاف الوسائط فى نقل اللفظ نقله بعضهم بالجيم والدال وبعضهم بالجيم والثاء وبعضهم بالحاء او بالخاء ، وقد يكون من جهة اخذ الرواية من اصل سمع على سبيل الاجمال ، و كان اللفظ مكتوبا فى ذلك الاصل بالقلم الكوفى فاختلف فى ضبطه لاتحاد شكل الالفاظ الاربعة فى رسم ذلك الخط ، و مقضى القاعدة على الاول اعمال المرجح

ان وجد ، او الطرح ان كان الطرق متكافئة ، وعلى الثاني هو الطرح لاجمال المكنوب ، وهذا الوجه هو ظاهر قول الشيخ : اختلف اصحابنا في رواية هذا الخبر **ثانيهما** ان تكون الرواية بالجيم والبال لغير الا انهم اختلفوا في معنى التجديد وهذا هو ظاهر كلام الصدوق لوجه

**احدها** انه قال : اختلف ما يخفى في معنى هذا الخبر ، ولم يقل اختلفوا في روايته . **و ثانيها** انه قال : قال فلان هو من جدد بالجيم ، وقال فلان هو من جدد بالحاء المهملة ، و قال فلان هو من جدد ، اذ لو كان الاختلاف في اللفظ لما كان لذكر من الابتداء وجه ظاهر بل كان المناسب ان يقول : قال فلان هو بالجيم او بالحاء .

**و ثالثها** انه قال في آخر كلامه : ان المعاني الثلاثة كلها داخلية في معنى الحديث يعني ان اللفظاء يشمل الجميع ، فلو كان الاختلاف في اللفظ لم يستقم دعوى العموم بوجه

وعلى هذا فلا بد من التاويل في الاقوال بان يقال : ان الصغار يقول التجديد في الخبر كناية عن ترميم القبر بعد اندراسه واصلاحه بعد فساده ومرجه الى النهي عن تطيينه ثانيا لانه نوع من التجديد

وان البرقى يقول : تجديد القبر كناية عن جعل القبر الاول جدثا وقبراً لميت آخر لانه اذا حفر ودفن فيه الثاني فقد تجدد فيه عنوان القبر وموضوعه ، وان الصدوق في قوله الاول الذي افاده بقوله والذي اذهب اليه (اه) يقول انه كناية عن النيش سواء كان لوضع ميت فيه او لغرض آخر لان القبر متى نيش لغرض من الاغراض فلا بد من طمه ثانيا لان الميت مدفون فيه فاذا طم القبر ثانيا فقد جدد فهو لاء اتفقوا على ان التجديد مأخوذ من الجديد ضد القديم غير انهم اختلفوا في المعنى المراد من الجديد ؛ لتردده بين الوجوه الثلاثة

واما سعد بن عبدالله والمفيد فجعلاه ماخوذاً من الجد بمعنى القطع والانفصال ،

ومنه الجداء للمقطوعة الاذن ، غير ان الاول جعله مشتقاً من الجد شاطيء النهر فقال :  
انه كناية عن التسنيم والتحديد بالحاء المهملة لان القبر اذا سم فقد حدد واذا حدد فقد  
شابه جانب النهر في حده ، وايداه بانه مذكور في الخبر بجنب التمثال والنسوية هو  
التسطيح ضد التسنيم فاشبه ان يكون المراد من هذا الخبر افادة هذا المعنى بعينه بخلاف  
الثاني فانه جعله كناية عن مطلق الشق والحفر لانه الفصل والاقطاع .

اذا تقرر هذا فنقول الاظهر ان يكون الاختلاف للموجه الثاني لانه الظاهر من  
كلام الصدوق كما تقدم ، واما كلام الشيخ فهو وان كان صدره ظاهراً في الوجه  
الاول كما سبق الا انه في ذيل كلامه بعد نقل الاقوال الخمسة قال وعلى هذه الروايات  
يكون النهي تناول شق القبر اما ليدفن فيه او على جهة النبش ، ومعنى هذا الكلام ان  
شق القبر داخل في معنى الخبر على كل من الروايات ، ولو حمل الكلام على ظاهره لم  
يستقم هذه الدعوى بوجه لان لفظ الرواية لو كان بالجيم والتاء المثلثة او بالحاء  
المهملة مع الدالين لم يكن النهي متناولاً للشق على الثاني رأساً وللشق المطلق على  
الاول فلا بد من التاويل فيه ايضاً بالحمل على ان مراده من الروايات المختلفة المعاني  
المختلفة التي استفادها الرواة من اللفظ الواحد .

نعم يشكل على الصدوق بان عموم الخبر لتجديد القبر او التطيين ان صح  
باستعمال التجديد في معنى جامع بين التجديد بهذا المعنى وبالمعنى المفيد للتسنيم  
فلا يصح دعوى العموم للثلاثة الاعلى تقدير جواز استعمال المشترك في اكثر من  
معنى ، وكذلك يشكل على الشيخ فيما ذكره في التهذيب بان دخول مطلق الشق  
على كل تقدير مبني على وجود الجامع بين الجد بمعنى الانفصال وبين الجد بمعنى  
الجديد بالاعتبارات الثلاثة والجامع بين المعاني الخمسة ، فلا يصح دعوى العموم  
الاعلى المبني المذكور

و لما كان الاصح بطلان استعمال المشترك في اكثر من معنى فالاولى ان  
يقال : اللفظ ههنا مردد بين الحمل على اشتقاقه من الجديد ضد القديم او على  
اشتقاقه من الجد بمعنى القطع والانفصال ، والحمل على الاول اظهر لان استعمال



التجديد فيه اكثر و اظهر فيتردد المراد بين الوجهين الاولين و هما الترميم و تجديد الجسد

واما جعله كناية عن مطلق النباش كما قاله الصدوق بالنقريب الذي ذكره فهو تاويل بعيد، لان النباش لا يلزم التجديد بحسب العادة حتى يصح جعله كناية عنه .  
ثم ان الاظهر من الوجهين الاولين هو الوجه الثاني منهما لان كل واحد من الوجهين وان كان تجديدا باعتبار الا ان الاظهر من تجديد القبر تجديد موضوعه لا تجديد بنائه ولا يتجدد الموضوع الا بان يجعل القبر الاول قبرا لميت آخر فيختص النهى بحفر القبر ليدفن فيه ميت آخر ، لا اقل من العموم فيثبت المدعى على التقديرين

ان قلت : ظاهر الخبر هو الحرمة

قلت : هو ممنوع لان مدلوله هو المنع عن التجديد من حيث انه تجديد لموضوع القبر ووضع الميت الثاني في موضع يكون فيه الميت الاول فلا بد من ان يكون المنع اما لاوله الى اجتماع ميتين في مدفن واحد او لمنافاته الاختصاص الذي حصل للميت الاول بالنسبة الى المدفن

وشيء منهما لا يصلح لان يكون علة للتحريم ، اما الاول فلما مروا والثاني فلان ما حصل من المالك في الارض المملوكة هو الاذن في دفن الاول وهذا يمنع عن مطالبة قلعه واخراجه ، ولا يمنع عن اذنه في دفن ميت آخر فيه بل عموم سلطنة المالك يقتضى الرخصة فيه

وكذا الكلام في المدفن اذا كان وقفا ومباحا اصليا ، لان الحيازة الحاصلة بالدفن فيهما انما تمنع عن قلع الاول واخراجه لاعن وضع ميت آخر بجنبه و مع انتفاء علة التحريم على التقديرين وجب حمل النهى في الخبر على الكراهة .

هذا كله حكم الجمع بين ميتين في قبر واحد

و اما نبش القبر لخراج الميت الاول ودفن ميت آخر مكانه فحرام بلا اشكال سواء كان المدفن مقبرة مسجلة او ارضا مملوكة حصل الدفن فيها باذن المالك

او كانت مباحة الاصليا كالموات

قال في المبسوط و متى دفن في مقبرة مسبلة لا يجوز لغيره ان يدفن فيه الا بعد اندراسها ، و يعلم انه قد صار رميما وذلك على حسب الاهوية والتراب، فان بادر انسان فنبش قبراً فان لم يجد شيئاً جازان يدفن فيه ، و ان وجد عظاما او غيرها رد التراب و لم يدفن فيه «انتهى» والوجه فيه ان الاوقاف العامة ملك للمسلمين و كل من حاز منهم شيئاً منها ملكه بالحيازة الى ان يزول يده عنه ويثبت عليه يد آخر قال في كتاب الوقوف من المبسوط بعد ما ذكره من ان من شروط الوقف ان يكون الموقوف عليه ممن يملك المنفعة قال فاما الوقف على القناطر والمساجد والمارستان وغيرهما ففيه مصالح المسلمين انما صح وان كانت هذه الاشياء لا تملك لان الوقف عليها لمصالح المسلمين فالوقف عليها وقف على المسلمين والمسلمون يملكون «انتهى» وقال في باب الجنائز : و اذا تشاح نفسان في مقبرة مسبلة، فمن سبق اليها كان اولى لانه بالحيازة قد ملكه ، وان جاء دفعة واحدة اقرع بينهما فمن خرج اسمه قدم على صاحبه «انتهى»

قوله لانه بالحيازة قد ملكه ، نص فيما ذكرناه، فمتى دفن ميت في موضع مسبل كان دفنه فيه حيازة لموضع الدفن و موجبا لان يحكم عليه بحكم مال الميت فلا يدفن فيه الغير حتى مع اذن و رثة الاول لان الملك حاصل له دونهم، فحكم المدفن في هذه الصورة حكم الكفن، وكذلك الكلام اذا كان المدفن من الموات لانه بالحيازة قد ملكه فلا يجوز قلع يده عنه. وكذا اذا كان ارضا مملوكة و اذن المالك في دفنه لانه اعارارضه للمدفن و الدفن مؤبد الى البلى .

قال في المبسوط : ومن استعار ارضا فدفن فيها فان رجع فيه قبل الدفن كان له ، وان رجع فيه بعد الدفن لم يكن له لان العارية على حسب العادة والدفن يكون مؤبدا الى ان يبلى الميت (فح) تعود الارض الى مالكيها «انتهى»

### حول نبش القبور

وهيها امران ينبغي التنبيه عليهما :

الامر الاول نبش القبر يتصور على وجوه  
 احدها ان يكون ليدفن فيه ميت آخر وقدم حكمه  
 وثانيها ان يكون لاجراج الميت الاول و تحويله الى موضع آخر ليدفن  
 فيه وهذا على قسمين :

احدهما ما اذا وقع الدفن على وجه ماذون فيه كالدفن في المقبرة المسبلة  
 او الارض الموات او المملوك باذن المالك ، وهذا على اقسامه غير جائز الا ما سيجيء  
 استثناءه ، اما الاخير فلما مر من ان اذن المالك اعارة للارض للدفن فيها و الدفن  
 مؤبد الى ان يبلى الميت ، والحجة عليه مفهوم قول النبي ﷺ : ليس لعرق ظالم  
 حق « العرق في اللغة اصل كل شيء ، والظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وفي  
 اعراب عرق وجهان ، احدهما انه مضاف ، والاخر انه منون على ان الظالم صفة له ،  
 وهذا هو الصحيح فالعرق الظالم كناية عن شغل ملك الغير بما يقتضى البقاء مطلقا  
 او الى مدة من غير اذن فيه من المالك ، فاذا ادل المنطوق على ان العرق الظالم  
 لا يستحق البقاء دل مفهوم الوصف على ان العرق غير الظالم يستحق البقاء والميت  
 هيمن عرق غير ظالم لحصول الاذن في دفنه فيستحق البقاء ولا يجوز للمالك قلعه

ان قلت هذا التقرير يجري في غرس الاشجار و احدث الابنية في المستعار اذا  
 كان الغرس والبناء باذن المالك مع ان الشيخ و ابا المكارم و الحلبي صرحوا بان  
 المالك يستحق القلع فيهما بالارش

قلت : الوجه في التفصيل ان الخبر المذكور معارض بقول النبي ﷺ : من  
 بنى في رباغ قوم باذنهم فله قيمته « لان الاول يدل على استحقاق البقاء والثاني على  
 انه لا يستحقه بل يجزر للمالك قلعه بعد ايصال قيمته الى صاحب البناء والشجر فجمعوا  
 بين المتعارضين بتنزيل الاول على العرق الذي لا يتأبد كالزرع ، والثاني على ما يتأبد  
 كالبناء والشجر

قال في المبسوط: اذا استعار ارضا للزرع فزرع فيها ثم رجع المعير قبل ان  
 يدرك الزرع وطالبه بالقلع فانه يجبر على التبقية لان الزرع لا يتأبد وله وقت ينتهي

اليه ايذانا بان مورد ضمان القيمة والارش هو البناء وفرق بينه وبين الزرع من حيث التأييد وعدمه فوجب حمل الرخصة في القلع مع الارش على الاول وحمل استحقاق البقاء بدون الارش على الثاني

ويستثنى من ذلك ما اذا كان النيش لنقل الميت الى بعض المشاهد المشرفة ففي المبسوط بعد الحكم بحرمة النيش اذا كان الدفن في ارض مباح او مملوك قال: وقد رويت رخصة في جواز نقله الى بعض المشاهد معناها مذاكرة الاول افضل «انتهى» ومثله ما عن المصباح

وقال في النهاية بعد الحكم بحرمة النقل: وقد وردت رواية بجواز نقله الى بعض مشاهد الائمة (ع) سمعناها مذاكرة والاصل ما ذكرناه «انتهى»

قوله: والاصل ما ذكرناه، يعنى رواية الجواز غير ثابتة والقاعدة الاولى تقتضى الحرمة. وتبعه في السرائر قال: فاذا دفن في موضع فلا يجوز تحويله ولا نبشه ونقله من موضعه سواء نقل الى مشهد او غيره بل ذلك بدعة في شريعة الاسلام «انتهى»

**اقول** هذه الرواية التي رواها الشيخ لم نظفر عليها في كتب الاخبار وهو قد ارسلها ارسالاً فلانظمئن بصحة سنده، ولا بدلالة متنه مع انه قد ترك العمل بها في النهاية، ووافقه المنفيد في الغرية على حكاية الشهيد في الذكري، وكذلك الحلبي في السرائر فالاحوط العمل بمقتضى القاعدة الاولى

**وثانيمهما** ما اذا وقع الدفن على وجه غير ماذون فيه من المالك، فيجوز قلع الميت لعموم سلطنة المالك

قال في المبسوط: ومن غصب غير مراضا دفن فيها جاز لصاحبها قلعها، والافضل ان يتركه ولا يهتك حرمة «انتهى»

وفيه اشعار بان الوجه في رجحان الترك عموم قولهم (ع): حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا (١) وهو وان افاد الوجوب لكن الجمع بينهما وبين دليل السلطنة يقتضى

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٣ - من ابواب التكفين - الرواية ١

و في رواية «حرمة المسلم ميتا كحرمة وهو حي سواء» راجع الوسائل كتاب الطهارة - الباب

حمله على مجرد الذب والفضيلة

و ثالثها ان يكون النيش لاخراج الميت . لا ليدفن في موضع آخر بل ليتدارك بعض ما ترك فيه من اعمال التجهيز لنسيان او غيره من الاعذار وجواز النيش في بعض هذه الصور قول ذهب اليه الشافعي قال في الرسالة ، في باب الصلوة على الجنائز : وان دفنوه بغير صلوة ولا غسل او لغير القبلة فلا باس عندي ان يماط عنه التراب ويحول فيوجه للقبلة ، وقيل يخرج و يغسل ويصلى عليه ما لم يتغير فان دفن . قد غسل ولم يصل عليه لم احب اخراجه وصلى عليه في القبر . انتهى ظاهر كلامه

يدل على ان النيش لتحويل الوجه الى القبلة جائز عنده ، و اما اخراجه للصلوة بغير جائز ، وللغسل محل توقف ، ولم اجد من قدماء الاصحاب من جوز النيش لشيء من هذه المقاصد بل ظاهر الاخبار يفيد العدم فان خبر عمار (١) قد تضمن الصلوة على المقلوب نسيانا وقال فيه : ان الصلوة تعاد ما لم يدفن فاذا دفن فقد مضت الصلوة عليه ، و كذلك الاخبار التي وردت في من لم يوجد له مماثل يغسله تضمنت انه يدفن بلا غسل (٢) وورد في العاري انه يوضع في القبر و يصلى عليه (٣) الى غير ذلك من الاخبار الواردة في الميت الذي اخل بشيء من اعمال تجهيزه لعذر من الاعذار فان الظاهر منها انه يجب العمل بما يقتضيه العذر ثم يدفن ويترك بحاله وان زال العذر بعد الدفن وبعد تغير الميت او قبل تغيره

واما النيش لاخذ الكفن اذا كان مغصوبا ولم يرض المالك بالعوض فالحكم فيه حكم الدفن في المغصوب ، وبه صرح في المبسوط هذا اذا كان الاخلال لعذر من الاعذار ، و اما اذا كان بتعمد و تفریط فانه يجوز اخراجه قبل التغير بل و بعده ايضا اذا لم يكن تدارك الفئات في الثاني حرجاً على الاحياء ، لان الدفن

(١) راجع الوسائل - كتاب - الطهارة - الباب ١٩ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب غسل الميت -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٦ - من ابواب صلاة الجنائز -

في هذه الصورة دفن غير مشروع ، ثم اذا اخرج (ح) لتدارك الغسل وقد تغير بحيث خيف عليه من غسله تناثر لحمه سقط الغسل وانتقل التكليف الى التيمم كما لمجدور و المحترق .

**ورابعها** ان يكون النيش لاخذ مال سقط في القبر، ومقتضى القاعدة هو الجواز وان كان الدفن في موضع مسبل ، لان عموم سلطنة المالك يرفع الحجر عن التصرف في مال الميت من باب المقدمة فهو كما اذا سقط مال في دار احد فانه يجوز الدخول فيها لاخذه منها وان لم ياذن مالكها ، وعلى هذا فلا فرق في جواز النيش (ح) بين ان يكون الساقط مالا معتدابه يحجب تركه بالمالك او غير معتدبه لان عموم السلطنة مطرد في الصورتين

## حول نقل الميت من الموضع الذي مات فيه

### الى بلد اخر

**الامر الثاني** قال في النهاية : ويكره نقل الميت من الموضع الذي مات فيه الى بلد آخر الا اذا نقل الى واحد من المشاهد المقدسة على سكانها السلام فان ذلك مستحب له .

ومثله في المبسوط والوسيلة ، لكن الشيخ والطوسي اطلقا النقل ، وقيده في السرائر قال : ويكره نقل الميت من الموضع الذي مات فيه ليدفن في بلد غيره الا اذا نقل الى واحد من مشاهد الائمة (ع) فان ذلك مستحب مالم يخف عليه الحوادث والانفجار «انتهى»

يدل على الكراهة في غير النقل الى المشاهد المرسل المروي عن النبي ﷺ من قوله : ادفنوا الاجساد في مصارعها (١) المصارع جمع المصارع موضع الهلاك، ولو حمل على ظاهره لدل على كراهة النقل ولو الى المقبرة التي تكون من توابع البلد الذي مات فيه وهو خلاف الاجماع فلا بد من تعميم المصارع لبلد الموت وتوابعه فيختص

(١) راجع المستدرک - کتاب الطهارة - الباب ١٣ - من ابواب احكام الدفن وما يناسبه.

النهي بما لموضع الذي يغير الموضعين سواء كان ذلك الموضع بلداً أو موضعاً غير مأهول .

و يدل على استثناء المشاهد الاخبار الكثيرة المتضمنة لفضيلة الدفن في جوارها (١) لان المراد منها هو الحث على نقل الاجساد اليها الا الحث على مجاورتها ليحصل الموت والدفن هناك لكراهة المجاورة في بعضها

ويمكن الاحتجاج على التقييد الذي ذكره الحلبي بخبر هرون بن حمزة (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فابدء بها قبل الصلوة على الميت ، الا ان يكون الميت مبطونا او نغساء او نحو ذلك « لان الم- راد من المستثنى الميت الذي خيف عليه الحادثة سواء كانت مستندة الى علة سابقة كالاسهال ودم النفاس ، او مستندة الى نفس الموت كما يخرج منه عند الانفجار لتأخير الدفن ، لان قوله او نحو ذلك ، شامل للجميع ، واذا وجب التعجيل في الدفن عند خوف الحادثة وان فات الفريضة فما نحن فيه اولى بذلك

الا ان يقال : وجوب التعجيل في صلوة الميت عند خوف الحادثة لا يستلزم وجوب التعجيل في دفنه لان طهارة بدن الميت وثيا به شرط في صحة الصلوة عليه وليس ذلك شرطا في صحة دفنه

## الفصل الثالث في التواضع

### ويشتمل على مسائل

**المسئلة الاولى** التعزية من العزاء بمعنى الصبر تسليفاً لمصاب وامره بالصبر وهي من وكيد السنن ، ففي الخبر (٣) عن رسول الله صلى الله عليه وآله من عزي مصابا كان له مثل اجره من غير ان ينقص من اجر المصاب شيء « ويجوز قبل الدفن وبعده لحسنة

(١) راجع الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١٣- من ابواب الدفن -

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٣١ - من ابواب صلاة الجنائز- الرواية ١-

(٣) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٤٦- من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

هشام بن حكيم (١) قال : رأيت موسى بن جعفر عليه السلام يعزى قبل الدفن وبعده «  
واما ما دل على ان التعزية الواجبة بعد الدفن (٢) فهو محمول على ما اذا استشعر  
الجزع من المصاب في هذه الحال كما هو الاغلب لتشاغله قبل ذلك بما اهمه من امر  
الميت وتجهيزه .

هذا اذا لم يتناول العهد ، واما اذا تناول وصارت المصيبة منسية سقط الحكم ،  
لالتاديه الى تجديد حزن منسى كما قيل بل لخروجه عن موضوع التعزية لانها تسلية  
المصاب والسلوة هي هنا حاصلة لطول المدة وبعد العهد  
ويستحب للرجل تسلية المصاب سواء كان رجلا او امرأة او صبيا ، شابة كانت  
المرأة او كانت قد دخلت في السن ، رحما كانت او غيرها ، للاخبار العامة والخاصة  
واما تعزية المرأة للمصاب اذا كان رجلا فقيمها قولان : قال في المبسوط : و  
يكره تعزية الشباب من النساء للرجال الذين لارحم بينهم وبينهن ، وعدفي الوسيلة  
من المكروه تعزية الشابة الامحارمها ، وقال في السرائر : و ليس في تعزية النساء  
سنة ، يعنى لا يستحب لهن تعزية الرجال في مصابهم ، وظاهره اطلاق السقوط حتى  
في غير الشابة .

وتوهم بعض في هذه الكلمات ، فحملها على معنى ان الرجل لا يعزى امرأة فرد  
عليهم باخبار تعزية الشكلى ، ومبنى الاعتراض ساقط لان مرادهم عكس ذلك و  
هو ان المرأة لا تعزى الرجل مطلقا ، واذا كانت شابة وكان الرجل اجنبيا

حجة قول الشيخ : خبر ابي بصير (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : ليس  
ينبغي للمرأة الشابة تخرج الى الجنائز تصلى عليها ، الا ان تكون امرأة دخلت في  
السن ، لان النهى عن الصلوة تستلزم النهى عن التشييع والتعزية بالاولوية ، لان الصلوة  
افضل منهما .

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٧ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٤٣ و٤٤ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٩ - من ابواب صلاة الجنائز - الرواية ٣ -



ثم ان تخصص سقوط الثلاثة بالشابة يدل على ثبوتها في حق غيرها فيخص به عموم ما دل على انه ليس للنساء عيادة مريض، ولا اتباع جنازة (١)

المسئلة الثانية قال في المبسوط: يكره الجلوس للتعزية يومين او ثلاثة اجماعا، وتبعها الطوسي في الوسيلة

وانكره الحلبي وقال: لم يذهب احد من اصحابنا المصنفين الى ذلك، ولا وضعه في كتابه، وانما هذا من فروع المخالفين و تخريجاتهم، و اى كراهة في جلوس الانسان في داره للقاء اخوانه والدعاء لهم والنسليم عليهم واستجلاب الثواب لهم في لقائه وعزائه « انتهى »

قلت: الظاهر ان حجة الشيخ على ذلك موثقة اسحق بن عمار (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ليس التعزية الا عند القبر ثم ينصرفون لا يحدث في البيت حدث يستمعون الصوت « الخبر »

قوله: ليس التعزية الا عند القبر، يعنى ان التعزية المسنونة بعد الدفن انما تكون عند القبر ولا تكون في دار الميت، قوله ثم ينصرفون لا يحدث في البيت حدث. هذا تعليل لكراهة التعزية في الدار والمعنى ان المشيعين يعززون بعد الدفن عند القبر ثم ينصرفون الى منازلهم لا يدخلون على اهل الميت في داره للتعزية، لانهم (ح) يقيمون الندبة والنياحة والبكاء عليه و اذا دخل الداخل سمع اصوات النساء فقوله لا يحدث في الميت حدث معناه لا يحدث من النساء حدث في البيت من الندبة والنياحة، لكن الخبر عند الحلبي من اخبار الاحاد، والراوى فطحى المذهب لا يعتمد عليه ولا على امثاله

### حول البكاء والنوح على الميت

المسئلة الثالثة البكاء على الميت. لا باس به عندنا اجماعا لما ثبت من بكاء النبي صلى الله عليه وآله على ابنه ابراهيم عليه السلام (٣) واما ما رواه عمر عن النبي

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦٩ - من ابواب الدفن - الرواية ٤ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٨ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨٧ - من ابواب الدفن -

ﷺ انه قال: ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه» فردت عليه عائشة بان النبى ﷺ لم يقل ذلك بل قال ان الله يزيد الكافر عذابا ببكاء اهله عليه ثم قالت حسبكم القرآن لاترزوا زرة و زر اخرى « ولو سلم فيمكن حمله على ان الميت ربما يطلع على بكاء اهله وحزنهم عليه فيكون ذلك زيادة فى محنته وعذابه واما اللطم والخدش وجز الشعر فكله باطل محرم اجماعا ونطقت به الاخبار الكثيرة واما النوح ففيه ثلاثة اقوال :

**أحدها** الحرمة مطلقا ، وهو ظاهر المبسوط و الوسيلة

**وثانيها** التخصيص بين النوح بالحق فيجوز ، وبالباطل فلا يجوز ، قال فى الفقيه وسئل عن اجر النائحة فقال : لا بأس قد نصح على رسول الله ﷺ (١) وروى انه قال لا بأس بكسب النائحة اذا قالت صدقا (٢) وقال فى السرائر : واما اللطم والخدش و جز الشعر والنوح بالباطل فانه محرم اجماعا « انتهى »

**وثالثها** التخصيص بين النوح على اهل الدين بالحق فيجوز ؛ والنوح بالباطل على غيرهم فلا يجوز ، وهذا مذهب السالار فى المراسم والشيخ فى النهاية ، قال فى باب المكاسب من المراسم: اما المكروه فهو الكسب بالنوحه على اهل الدين بالحق (الى ان قال) : واما المحرم واعد منها كسب المغنيات و النوائح بالباطل ؛ و قال فى باب المكاسب من النهاية : و كسب النوائح بالباطل حرام ولا بأس بذلك على اهل الدين بالحق من الكلام « انتهى »

ليس المراد من اهل الدين اهل المذهب ومن يدين به ، و اللقيل على المؤمن بل المراد قوام الدين ورؤساء الشرع كالنبي ﷺ والائمة عليهم السلام و من يحدو حدوهم من الشهداء و العلماء

ثم ان منشأ الخلاف انما هو اختلاف الاخبار فانها اصناف منها ما دل على النهى عن النياحة بقول مطلق كمرسلة الصدوق (٣) عن النبى

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٧١ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٧ - من ابواب ما يكتسب به - الرواية ٩ -

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٨٣ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

عَلَيْهِ السَّلَامُ النياحة من عمل الجاعلية

وخبر المناهي (١) نهي رسول الله ﷺ عن الرنة عند المصيبة . ونهى عن النياحة والاستماع اليها «الخبر» قوله: الرنة قال في القاموس الرنة الصوت رن يرن رنيناً صاح «انتهى» والمراد منه في الخبر: الصيحة  
 وخبر جابر (٢) عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له: ما الجزع؟ قال: اشدا الجزع الصراخ بالويل والعويل واطم الوجه والصدر وجز الشعر من النواصي . ومن اقام النواحة فقد ترك الصبر واخذ في غير طريقه  
 وخبر ابي المقدم (٣) قال: سمعت ابا الحسن عليه السلام او ابا جعفر عليه السلام يقول في قول الله عز وجل ولا يعصينك في معروف (٤) قال: ان رسول الله ﷺ قال لفاطمة عليها السلام اذا انامت فلا تخمشي علي وجهي ولا ترخي علي شعري ولا تنادي بالويل ولا تقيم علي نائحة . قال: ثم قال هذا المعروف الذي قال الله عز وجل في كتابه: ولا يعصينك في معروف» ويعارض هذا الصنف ثلثة اصناف:

احدها ما دل على نفى البأس بها على الاطلاق كالمرسلة المتقدمة عن الفقيه (٥)  
 فان حل الاجر على الاطلاق مستلزم لحل العمل كك  
 وثانيهما ما دل على انه لا بأس بكسب النائحة اذا قالت صدقا كالمرسلة الاخرى  
 المروية في الفقيه (٦)

وثالثهما ما دل على الرخصة فيها اذا كانت على اهل الدين مثل قوله في

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٨٣ - من ابواب الدفن الرواية ٣-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٨٣- من ابواب الدفن الرواية ١-

(٣) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٨٣ - من ابواب الدفن- الرواية ٥

(٤) سورة الممتحنة الاية ١٢

(٥) راجع الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٧١- من ابواب الدفن- الرواية ٢-

(٦) راجع الوسائل- كتاب التجارة- الباب ١٧ - من ابواب ما يكتسب به- الرواية ٩-

المرسلة الاثرية للصديق قد نصح على رسول الله ﷺ، ومثل ما حكاه الصدوق من النياحة على حمزة (١) قال: ولما انصرف رسول الله ﷺ من وقعة احد الى المدينة سمع من كل دار قتل من اهلها نوحاً وبكاءً، ولم يسمع من دار عمه حمزة، فقال: لكن حمزة لا يبواكى عليه، فألقى اهل المدينة ان لا ينوحوا على ميت ولا يبكوه حتى يبدؤوا بحمزة فينوحوا عليه ويبكونه فهم الى اليوم على ذلك

فجمع الصدوق والحلي بين النهي المطلق والجواز المطلق بتنزيل الاول على النياحة بالباطل والكذب وتنزيل الثاني على النياحة بالحق والصدق، بقرينة قوله في المرسلة: لا بأس بكسب النياحة اذا قالت صدقا

وشرط السار في الحل امرين:

**احدهما** ان تكون النياحة على اهل الدين بقرينة تعليل الجواز في المرسلة

بقوله: قد نصح على رسول الله ﷺ

**وثانيهما** ان تكون بالحق والصدق لقولهم: اذا قالت صدقا، وشرط في الحرمة

شرطا واحدا وهو ان تكون النياحة بالباطل

واما اذا كانت على غير اهل الدين وكانت بالحق فهو كالشيخ متوقف في

حكمها، ويشكل على هذين الطريقتين بان خبر ابي المقدم يدل على المنع وان

كانت على اهل الدين بالحق لانه قال فيه: ان النبي ﷺ قال: لا يقيم على نياحة،

ومورده النياحة بالحق على اهل الدين لانها لوناحت على ابيها لما كانت تنوح عليه

الاب بالحق ومع ذلك نهى عنها فلا بد في الجمع من طريق آخر وهو الاخذ بالاطلاق

في النهي، وحمل اخبار الجواز على ان المراد من النياحة فيها هي الندبة وهو

البكاء على الميت وتعداد محاسنه، قال في القاموس: ندب الميت بكاه وعدده محاسنه

«انتهى» والنياحة بمعناها الحقيقي وهو ذكر محاسن الميت بلحن خاص مع تقابل

وتجاوب، لان النواح والنوح في الاصل هو التقابل ومنه سميت النوايح لان بعضهم

تقابل بعضا ويجاوبن في الاصوات والاقوال، وشاهد الجمع ما ورد من ان ابا جعفر عليه السلام

أوصى ان يندب في المواسم عشر سنين (١) وهذا هو اختيار الشيخ في المبسوط  
**المسئلة الرابعة** يستحب زيارة القبور و التسليم على اهلها عامة تاسياً بالنبي  
 ﷺ ففي خبر صفوان الجمال (٢) قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله  
 ﷺ يخرج في ملاء من اصحابه كل عشية خميس الى بقيع المدينة فيقول السلام  
 عليكم يا اهل الديار ثلاثا، رحمكم الله ثلاثا، وفي رواية اخرى يقول: في التسليم  
 عليهم السلام على اهل الديار عن المؤمنين والمسلمين انتم لنا فرط ونحن ان شاء  
 الله بكم لاحقون (٣)

فاما اذا اراد ان يخص قبراً بالزيارة فيستحب ان يجلس عنده مستقبل القبلة،  
 ويضع يده عليه، ويقراء انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات، ويقول: اللهم ارحم  
 غربته وصل وحدته وآنس وحشته وآمن روعته واسكن اليه من رحمتك رحمة يستغنى  
 بها عن رحمة من سواك، واحشره مع من كان يتولاه.

ففي خبر سالم بن مكرم (٤) عن ابي عبد الله عليه السلام ومضى زرت قبره فادع له  
 بهذا الدعاء وانت مستقبل القبلة ويداك على القبر وروى الكليني عن محمد بن يحيى  
 عن محمد بن احمد (٥) قال: كنت بفيد فمشيت مع علي بن بلال الى قبر محمد بن  
 اسمعيل بن بزيع فقال علي بن بلال: قال لي صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السلام قال: من اتى  
 قبر اخيه ثم وضع يده على القبر وقرأ: انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات امن يوم الفرع  
 الاكبر او يوم الفرع

**المسئلة الخامسة** اذا مات الولد في جوف الحامل ولم تمت هي، ادخلت القابلة او من  
 يقوم مقامها في تولي امرها من النساء والرجال في فرجها يدها واخرج الميت منها فان

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٦٩ - من ابواب الدفن - الرواية ٢ -

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥٥ - من ابواب الدفن - الرواية ٣ -

(٣) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥٦ - من ابواب الدفن - ١ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الدفن - الرواية ٥ -

(٥) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٥٧ - من ابواب الدفن - الرواية ١ -

لم يمكن اخراجه صحيحا قطعه واخرجه، افتى به في المقنعة والنهاية والمبسوط والسرائر لخبر وهب بن وهب (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: اذا ماتت المرءة وفي بطنها ولد يتحرك يشقه يخرج الولد، وقال: في المرءة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها، قال: لا بأس ان يدخل الرجل يده فتقطعه ويخرجه، اذا لم ترفق به النساء، وعفهوم الشرط يدل على تقدم النساء في تولي ذلك على الرجال. وكذلك لا بد من تخصيص النقطيع بما اذا لم يمكن اخراجه صحيحا والا كان هو المتعين لان النقطيع مثلة محرمة فلا تجوز الا عند الضرورة.

واما ما ذكره في المتن من تقديم العلاج بما يوجب الاسقاط؛ ثم تقديم تولي المرءة بنفسها للاخراج، ثم الزوج، ثم النساء، فلا دليل على شيء من ذلك.

**المسئلة السادسة** اذا ماتت المرءة وفي جوفها ولد يتحرك شق بطنها من الجانب الايسر واخرج الولد منه ثم خيط الموضع، كذا قال في المقنعة والنهاية والمبسوط والسرائر والحجة عليه اخبار كثيرة:

منها صحيحه علي بن يقطين (٢) قال: سئلت ابا الحسن موسى عليه السلام عن المرءة تموت وولدها في بطنها يتحرك قال يشق عن الولد «الخبر» تعدية الشق بعن قرينة على تضمينه معنى الكشف فالعنى يكشف عن الولد بالشق ليولد، فنسبة الخروج الى الولد مع انه لا يخرج الا بالاخراج قرينة على ان المراد هو التنبيه على وقوع الشق في موضع من البطن يكون اخراج الولد منه كهيئة خروجه من الموضع المتعاد في ان يحصل البدئة في الخروج بالرأس، ولا تحصل هذه الكيفية الا اذا كان الشق في الجانب الايسر من البطن، وذلك لان موضع الرحم وان كان بحداء السرة الا انه في الشهر السابع من الحمل يرتفع فوق السرة بمقدار اربع اصابع وينحرف؛ فيقع المهبل وهو قعر الرحم في الجانب الايمن من البطن، ويقع عنق الرحم وهو اعلاه مما يلي رأس الجنين في الجانب الايسر

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٤٦ - من ابواب الاحتضار - الرواية ٣-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٦ - من ابواب الاحتضار . الرواية ٦-

فهذا الخبر بهذا التقريب هو الحججة على ما ذكره الشيخان وغيرهما من تخصيص موضع الشق بالجانب الايسر ولا يعتبر العلم بان الولد يعيش بعد الاخراج ولا الظن بذلك، بل لا يقدح الظن بعدمه لاطلاق الخبر، ولا يمكن ان يكون اخرجه مع تأخر حيوته عن موت الام لوجوب تجهيزه على الاستقلال واختصاص تجهيز التبعية بما اذا مات قبل موتها او مقارنا لموتها هذا .

واما خياطة موضع الشق فالحججة عليه مارواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه (١) عن ابي عبد الله عليه السلام في المرئة تموت ويتحرك الولد في بطنها ايشق بطنها ويخرج الولد ؟ قال : نعم ويخاط بطنها .  
ويظهر من الشيخ في التهذيب ان الذي روى عنه ابن ابي عمير هو ابن اذينة لانه قال وفي روايه ابن ابي عمير عن ابن اذينة يخرج الولد ويخاط بطنها (٢) وعلى هذا فيخرج الخبر عن الارسال والله العالم .

### حول الافسال المندوبة

قال واما الغسل المندوب فكثير: منها غسل يوم الجمعة (الى قوله): لكن اذا تمكن منه في وقته استحب اعادته وان تركه فقضائه في وقته .  
اقول الاغسال المندوبة كثيرة نذكر منها هيئتها اربعة وثلاثين غسلا .

### حول غسل يوم الجمعة

فمنها غسل يوم الجمعة والمشهور انه مندوب، واشتهر نسبة الخلاف فيه الى الصدوق لقوله في الهداية والمقنع والفقيه: غسل الجمعة واجب، لكن في الاخيرين ما يدل على ان مراده من الوجوب هي السنة المؤكدة لانه وان قال في باب صلوة الجمعة من الكتابين: ان الغسل في يوم الجمعة واجب الا انه قال في باب الاغسال من الهداية: ان الغسل في سبعة عشر موطناً، وذكر من جعلتها غسل يوم الجمعة: ثم قال: وكل

(١) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٤٦ من ابواب الاحتضار-الرواية ٥ .

(٢) راجع الوسائل الباب المذكور آنفاً الرواية ٧-

غسل من الاغسال فيه وضوء الاغسل الجنابة لان كل غسل سنة الاغسل الجنابة ،  
وغسل الحيض فريضة مثل غسل الجنابة ، فقد نص هبهنا على ان كل غسل من الاغسال  
السبعة عشر سنة لافرض

وكذلك صنع الشيخان في النهاية والمقنعة والمبسوط لانهما وان قالوا في باب  
صلوة الجمعة من الكتب الثلاثة: انه من السنن الالزمة . لكنهما صرحا في باب الاغسال  
بان الاغسال المفروضة سنة وان غسل الجمعة من الاغسال المسنونة: فلو كان الصدوق  
قال بالرجوع في المقنع لكنه رجع عنه في الفقيه وصار الالذبا جماعا

نعم ورد لفظ الوجوب في غير واحد من الاخبار مثل حسنة عبد الله بن مغيرة (١) عن ابي  
الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة فقال: واجب على كل ذكر واثني من  
عبدوا حر: ومثله خبر ابن ابي نصر عن محمد بن عبيد الله عنه عليه السلام (٢) وخبر الحسين بن  
خالد (٣) قال: سألت ابا الحسن الاول عليه السلام كيف صار غسل يوم الجمعة واجبا ؟  
فقال: ان الله اتم صلوة الفريضة بصلوة النافلة ، واتم صيام الفريضة بصيام النافلة ،  
واتم وضوء النافلة بغسل يوم الجمعة. ما كان في ذلك من سهو او تقصير (او نسيان خ ل)  
او نقصان»

لكنها معارضة باخبار اخرى صريحة في الالذبا قال في المقنعة: واما الاغسال  
المسنونة فغسل الجمعة سنة، وكذا على الرجال والنساء.

واحتج في التهذيب على ذلك باخبار من جعلتها الاخبار المذكورة ثم قال:  
فان قال قائل: كيف تستدلون بهذه الاخبار وهي تتضمن ان غسل الجمعة واجب و  
عندكم انه سنة وليس بفريضة؟ قلنا: ما يتضمن هذه الاخبار من لفظ الوجوب فالمراد  
به ان الاولى على الانسان ان يفعله وقد يسمى الشيء واجبا اذا كان الاولى فعله ، و  
الذي يدل على هذا التاويل وان المراد ليس به الفرض الذي لا يسوغ تركه على

(١) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٦- من ابواب الاغسال المسنونة- الرواية ٣

(٢) راجع الوسائل كتاب الطهارة-الباب ٦- من ابواب الاغسال المسنونة- الرواية ٦

(٣) الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٦- من ابواب الاغسال المسنونة- الرواية ٧-



كل حال ما اخبرني به الشيخ ، واورد خبرا صحيحا عن علي بن يقطين (١) قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والاضحى والفطر . قال : سنة و ليس بفريضة ثم اورد خبرا صحيحا عن زرارة (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن غسل الجمعة ، فقال سنة في السفر والحضر ، الا ان يخاف على نفسه القرء ثم خبر آخر عن القسم (٣) عن علي قال : سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن غسل العبيدين او اوجب هو ؟ قال : هوسنة ، قلت : فالجمعة ؟ قال : هوسنة

قلت لو امكن التاويل في السنة المقابلة للفريضة الواردة في اكثر الاخبار المذكورة بان المراد منها ما لم يثبت وجوبه بالكتاب الا انها قد قوبلت فسي الخبر الاخير بالواجب المطلق فلا بد من حملها على الاستحباب وهبنا مسائل :

### حول استحباب غسل الجمعة

**المسئلة الاولى** استحباب هذا الغسل ثابت على كل مكلف وان لم يجب عليه الجمعة بالاصالة او بالعرض كالمرة والعبد والمسافر لنص الصحيحين بذلك ، ولا اشكال عند الاصحاب في ان هذا الغسل من الاغسال النهارية وزمان ايقاعه هو النهار من يوم الجمعة الا انه اوقع الخلاف بينهم في انه هل يكون له وقت خاص في هذا اليوم يفوت بفواته وليس له وقت كذلك ؟ فيه قولان :

ذهب الى الثاني في المقنع والهداية والفقيه والمراسم والاشارة والغنية و الوسيلة ، لاطلاق ندب الغسل في يوم الجمعة في هذه الكتب من دون تقييده بزمان خاص ، و قال في النهاية والمبسوط والسرائر انه موقت و قته من طلوع الفجر الى الزوال .

(١) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٦- من ابواب الاغسال المسنونة-الرواية ٩

(٢) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٦- من ابواب الاغسال المسنونة-الرواية ١٠

(٣) راجع الوسائل-كتاب الطهارة-الباب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة-الرواية ١٢

حجة القول الثاني : موثقة ابن بكير (١) في رجل فاته الغسل يوم الجمعة قال : يغتسل ما بينه وبين الليل ، فان فاته اغتسل يوم السبت « قوله : فاته الغسل يوم الجمعة ، يعني فاته قبل الزوال بقرينة قوله : يغتسل ما بينه وبين الليل ، و خبر- سماعه (٢) في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة اول النهار ، قال : يقضيه آخر النهار فان لم يجد فليقضه يوم السبت « لان التعبير بالقوات والقضاء ظاهر في التوقيت حجة القول الاول : ان الوارد في اكثر الاخبار غسل يوم الجمعة وهو صادق مع الاتيان به في اول النهار و آخره و التعبير بالقوات و القضاء يجوز ان يكون باعتبار فوات وقت الفضيلة والاتيان به في خارجه

**المسئلة الثانية** افضل اوقاته ما قرب الى الزوال لصحيحة زرارة (٣) عن ابي جعفر عليه السلام قال : لاتدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة ، وشـم الطيب و البس صالح ثيابك ، وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال ، فاذا زالت فقم و عليك السكينة والوقار ، وقال : الغسل يوم الجمعة واجب « لان الجمع بينها وبين ما دل على امتداد وقته من طلوع الفجر الى الزوال يقتضى حملها على مجرد الفضل و الرجحان نعم ظاهر الصحيحة ان الفرد الاكمل منه ما كان قبل الزوال سواء اتصل به او انفصل بما لا يخل بالصدق عرفا ، و بهذا افتى في السرائر قال : افضل اوقاته ما قرب الى الزوال ، وقال في النهاية و المبسوط : كلما قرب الى الزوال كان افضل و ظاهره التفصيل في مراتب الفصل فيما قبل الزوال بما كان اقرب منه وغيره و ان الاقرب فالاقرب افضل من الابد فالابد

ويدل عليه خبر هشام بن الحكم (٤) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ليمزبن احدكم

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٤-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٣-

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٤٧ - من ابواب صلاة الجمعة و آدابها - الرواية ٣-

(٤) الوسائل - كتاب الصلاة - الباب ٤٧ - من ابواب صلاة الجمعة و آدابها - الرواية ٢-

يوم الجمعة يغتسل و يتطيب و يصرح لحيمته و يلبس انظف ثيابه وليتهيأ للجمعة  
«الحديث» لان قوله: وليتهيأ للجمعة، ظاهر في ان اقسام الزين من الاغتسال وغيره كلها  
مندوبة للتهيأ للصلاة ، وهذا يقتضى التفصيل لان كل ما كان اقرب الى الزوال والصلاة  
كان اثر الزينة معه اشد واقوى.

**المسئلة الثالثة** قال في النهاية و النهاية و المبسوط : ان فاتته قبل الزوال قضاء ، اما  
بعد الزوال او يوم السبت. وانكره الحلبي في ظاهر السرائر فلم يثبت له قضاء الا  
فيما بعد الزوال ولا في يوم السبت ، ووافقه على الثاني كل من قال بامتداد وقته  
الى الغروب.

حجة الشيخ: الخبران المتقدمان

وحجة الآخرين انهما معارضان بخبر ذريح (١) عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل  
هل يقضى غسل الجمعة ؟ قال : لا ، لان ظاهر هذا الخبر نفى مشروعية القضاء  
رأساً فلا بد في الجمع بينه وبين الاخبار المثبتة بحملها على ان المأتمى به فى خارج  
الوقت غسل آخر غير القضاء شرع تدارك لنقص الثواب العارض من قبل ترك الاصل ،  
كتدارك نقص الفريضة من الصلوة والصيام بالنقل منها

وهذا التاويل في مرسله الصدوق ظاهر لانه قال فيها: ان نسيت الغسل او فاتك  
لعله فاغتسل بعد العصر او يوم السبت (٢) ولا تصريح فيها بان المأتمى به بعد العصر او  
يوم السبت هو قضاء غسل الجمعة بعينه بل ظاهر اللفظ يفيد الغسل المطلق ، فوجب  
الجمع بينه وبين الخبر النافى بما ذكرناه لان النسبة بينهما عموم مطلق، ومثلها  
موثقة ابن بكير (٣)

نعم ورد التعبير في خبر سماعة بالقضاء الا ان نفى القضاء في الخبر الآخر

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٥ -

(٢) راجع من لا يحضره الفقيه - باب غسل يوم الجمعة ودخول الحمام وآدابه (٢٢) الرواية

٣-ج١-ص٦١-ط نجف.

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٠ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٣ -

صريحاً قرينة على ان اطلاق القضاء عليه جزاء للاقعة المشابهة لاشتراكهما في الجبر والتدارك  
والجواب: ان القاعدة الاولى تقتضى حمل القضاء في الخبرين على معناه  
الحقيقى فيكون خبر النفى اعم، وخبر الاثبات اخص، لانه يثبت القضاء في عصر  
الجمعة او يوم السبت وخبر النفى يتفيه على الاطلاق فيجمع بينهما بحمل خبر النفى  
على ما عدا العصر ويوم السبت، ثم ان من اثبت الجبر قضاء اوتداركاً للثواب فقد  
خص المشروع منه بما يؤتى به في النهار اما آخر النهار من يوم الجمعة او نهار يوم  
السبت على الاطلاق ولا يجزى عنده الا تيان به في ليلة السبت ولا في يوم آخر لان القضاء  
او التدارك لا يجب الا بامر جديد وهو في غير الزمانين مفقود فوجب الرجوع فيه الى  
مقتضى الاصل وعموم خبر ذريح

واما قوله في مرسله الصدوق: فاغتسل بعد العصر، فلوسلم شموله لليلة السبت  
لكنه معارض بقوله في خبر ابن بكير: يغتسل ما بينه وبين الليل، لان مفهوم الغاية يدل  
على خروج الليل عن الحد

**المسئلة الرابعة** قال في النهاية: وان كان في سفر وخاف ان لا يجد الماء يوم  
الجمعة او لا يتمكن من استعماله جازله ان يغتسل يوم الخميس، وقال في المبسوط  
وان قدمه يوم الخميس جازان خاف ان لا يجد الماء يوم الجمعة او لا يتمكن من استعماله  
«انتهى» وسكت عن هذا الحكم في المقنع والهداية والفقيه والمراسم والاشارة والغنية  
والوسيلة والسرائر

حجة الشيخ مارواه عن محمد بن على بن محبوب عن محمد بن الحسين عن  
بعض اصحابه (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال لاصحابه: انكم تأتون غداً منزلاً  
ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لغداً فاغتسلنا يوم الخميس للجمعة» و باسناده عن احمد  
بن محمد عن الحسين بن موسى بن جعفر عليه السلام عن امه وام احمد بن موسى بن جعفر  
عليه السلام (٢) قالتا: كنا مع ابي الحسن عليه السلام بالبادية ونحن نريد بغداد

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٩- من ابواب الاغسال المنسونة الرواية ١-

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ٩- من ابواب الاغسال المنسونة الرواية ٢-

فقال لنا يوم الخميس : اغتسل اليوم لغد يوم الجمعة ، فن الماء بها قليل فاعتسلنا يوم  
الخميس ليوم الجمعة

ثم ان الشيخ خص الحكم في النهاية بالسفر لاختصاص الخبرين به ، وعممه  
في المبسوط لمطلق من خاف عدم الماء وان كان في الحضر لعموم العلة في  
الخبر الثاني

## فروع

لا يجوز التقديم في ليلة الجمعة للاصل واختصاص الخبرين بيوم الخميس و  
ايضا لافرق في ايقاع الغسل يوم الخميس بين ايقاعه قبل الزوال وبعده لاطلاق قوله  
فاغتسلوا اليوم لغد «وتوهم» اختصاصه بما قبل الزوال كالاصل «مدفوع» بالاطلاق  
المذكور ، وايضا لوقدمه الفاقد ثم وجده يوم الجمعة فمقتضى الخبرين عدم الاعادة  
لان قوله : فاعتسلوا اليوم لغد ، ظاهر في ان المأتي به يوم الخميس هو غسل الجمعة  
بعينه ، ولو تعذر الحمل على الحقيقة فلا اقل من النزول ، وعموم المنزلة يقتضى حصول  
الامثال وسقوط التكليف به كالاصل فلا موجب للاعادة الا ان يدل عليها دليل وهو مفقود

## حرف الاغسال المندوبة في ليالي رمضان

ومنها الاغسال المندوبة في الليالي الست من رمضان وهي الاولى والنصف و  
السبع عشرة والتسع عشرة والاحدى والعشرين والثلاث والعشرين  
يدل على ثلثة منها موثقة سماعة (١) عن ابى عبد الله عليه السلام لقوله فيها وغسل  
اول ليلة من شهر رمضان يستحب ، وغسل ليلة احدى وعشرين سنة ، وغسل ليلة  
ثلاث وعشرين سنة لا يتر كها ، لانه يرجى في احديهما ليلة القدر  
ويدل على اثنين منها صحيحة محمد بن مسلم (٢) عن احدهما عليه السلام قال :  
الغسل في سبعة عشر موطنًا : ليلة سبع عشرة من شهر رمضان وهي ليلة التقى الجمعان ،

(١) الوسائل كتاب الطهارة - الباب - ١ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٣-

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب - ١ - من ابواب الاغسال المسنونة الرواية ١١-

وليلة تسع عشرة وفيها يكتب الوفد وفدا السنة « الحديث » واما غسل ليلة النصف فقد افنى به المفيد في المقنعة وبالأعمال الخمسة الاخر

واستدل في التهذيب على الاغسال الستة بخبر عبدالله بن سنان (١) وخبر سماعة ومحمد بن مسلم المذكورات وليس في شيء من الاخبار الثلاثة دلالة على الغسل في ليلة النصف الا ما تضمنه خبر عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الغسل من الجنابة ، ويوم الجمعة ، ويوم الفطر ، ويوم الاضحى ، ويوم عرفة ، عند زوال الشمس ، ومن غسل ميتا ، وحين يحرم ، وحين دخول مكة والمدينة ، ودخول الكعبة ، وغسل الزيارة ، والثلاث الليالي من شهر رمضان «

بناء على ان المراد من الثلاث المعهودة هي الاولى والوسطى والاخيرة ، واما الثلث التي يرجى فيها ليلة القدر فالتعارف والعهد بها قد حصل في الاعصار المتأخرة عن الصادق عليه السلام

ويؤيده مرسل المقنعة عن الصادق عليه السلام انه يستحب الغسل ليلة النصف من شهر رمضان (٢) ومارواه في الوسائل (٣) عن ابن طاوس في كتاب الاقبال عن ابن ابي قرة في كتاب عمل شهر رمضان باسناده الى ابي عبدالله عليه السلام قال : يستحب الغسل في اول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف «

**وهي** الاغسال المندوبة في الايام الخمسة من ذى الحجة وهي الثامن والتاسع والعاشر والثامن عشر والرابع والعشرون اعنى به يوم التروية وعرفة و الاضحى و الغدير والمباهلة

يدل على الاولين صحيحة محمد بن مسلم (٤) عن احدهما عليه السلام قال : الغسل في سبعة عشر موطنا (وذكر المواطن الى ان قال) : ويوم التروية ، ويوم عرفة «

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ١٠ -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٩ -

(٣) كتاب الطهارة - الباب ١٤ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ١٠ -

(٤) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ١١ -

ويدل على الثالث موثقة سماعة (١) قال فيها وغسل يوم الاضحى سنة لا احب  
 تركها، وعلى الرابع خبر على بن الحسين العبدى (٢) قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول: صيام غدیر خم يعدل صيام عمر الدنيا (الى ان قال) : من صلى فيدر كعتين يغتسل عند  
 زوال الشمس قبل ان تزول مقدار نصف ساعة يسئل الله عز وجل يقرء في كل ركعة  
 سورة الحمد مرة وعشر مرات قل هو الله احد وعشر مرات آية الكرسي وعشر مرات  
 انا انزلناه في ليلة القدر عدلت عند الله عز وجل مائة الف حجة ومائة الف عمرة ،  
 وما سئل الله عز وجل حاجة من حوائج الدنيا والاخرة الا قضيت كائنة ما كانت  
 الحاجة الحديث

ويدل على الخامس مارواه الشيخ في محكي المصباح عن محمد بن صدقة  
 العنبري (٣) عن ابي ابراهيم عليه السلام قال يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون تصلى في  
 ذلك اليوم ما اردت ثم قال وانت على غسل

**ومنها المندوب ايقاعه في شوال وهما اثنان في ليلة الفطر ويومه**

يدل على الاول خبر الحسن بن راشد (٤) قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ان  
 الناس يقولون : ان المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان ليلة القدر . فقال : يا احسن  
 ان القاريجار انما يعطى اجره عند فراغه و كذلك العبد ، قلت فما ينبغي ان نعمل فيها ؟  
 فقال : اذا غربت الشمس فاغتسل فاذا صليت الثلث ركعات فارفع يدك وقل «الحديث»  
 قوله: القاريجار ، بالقاف و الراء المهملة والجيم معرب فارسيته كار گر .

ويدل على الثاني كثير من الاخبار منها قوله في موثقة سماعة (٥) وغسل يوم  
 الفطر وقوله في صحيحة محمد بن مسلم (٦) ويومي العيدين وغير ذلك

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاغسال السنونة - الرواية ٣ -

(٢) الوسائل - كتاب الصلاة - الباب ٣ - من ابواب بقية الصلوات المندوبة - الرواية ١ -

(٣) الوسائل - كتاب الصلاة - الباب ٤٧ - من ابواب بقية الصلوات المندوبة - الرواية ٢ -

(٤) راجع التهذيب - باب الاغسال المفترضات و المسنونات (٥) ص ١١٥ - الطبعة

الحديثة الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٥ - من ابواب الاغسال السنونة

(٥) و (٦) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاغسال السنونة -

ومنها المندوب ايقاعه في رجب وهما اثنان في ليلة النصف منه وفي اليوم السابع والعشرين ، افتنى به الشيخ وغيره قال الشهيد في الذكرى هما مشهوران ولم يصل اليها خبر فيهما «انتهى»

ومنها المندوب ايقاعه في شعبان وهو واحد في ليلة النصف منه يدل عليه خبر ابي بصير (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: صوموا شعبان واغتسلوا ليلة النصف منه ذلك تخفيف من ربكم»

ومنها الاغسال المندوبة لدخول المدينة و دخول مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، و زيارة قبره ، وقبر كل امام من الائمة الاثني عشر عليهم السلام ، وعند احرام الحج او العمرة ، ولدخول الحرم ودخول مكة ، و دخول المسجد الحرام ودخول الكعبة ووجهلثها عشرة اغسال

يدل على سبعة منها صحيحة عبدالله بن سنان (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الغسل من الجنابة (الى ان قال) : وحين يحرم وعند دخول مكة والمدينة و دخول الكعبة وغسل الزيارة ، لان قوله : وحين يحرم ، اعم من احرام الحج والعمرة وقوله: غسل الزيارة ، اعم من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبور اوصيائه عليهم السلام ، ويؤكداه في غسل الزيارة قوله في موثقة سماعة: وغسل الزيارة واجب الامن علة» و خبر العلاء بن سيابة (٣) عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى : خذوا زينتكم عند كل مسجد (٤) قال: الغسل عند زيارة كل امام «الحديث» ويدل على الثلاثة الباقية خبر محمد بن مسلم (٥) عن ابي جعفر عليه السلام قال: الغسل من الجنابة (الى ان قال): وحين تدخل الحرم ( الى ان قال) : واذا اردت دخول مسجد الرسول

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٣ - من ابواب الاغسال المسنونة الرواية ١

(٢) الوسائل كتاب الطهارة- الباب ١ - من ابواب الاغسال المسنونة الرواية ١٠-

(٣) الوسائل- كتاب الحج الباب ٢٩- من ابواب المزار وما يناسبه- الرواية ٢-

(٤) سورة الاعراف- الاية ٢٩-

(٥) الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ١- من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ١٢-



ﷺ لان استحبابه لدخول مسجد النبي ﷺ يستلزم استحبابه لدخول المسجد الحرام بالاولى لانه اعظم واشرف

ومنها الاغسال المندوبة للاستسقاء والحاجة و الاستخارة

يدل على الاول قوله في موثقة سماعة: وغسل الاستسقاء واجب وعلى الثاني خبر مقاتل بن مقاتل (١) قال: قلت للرضا عليه السلام: جعلت فداك علمني دعاءاً لقضاء الحوائج، قال: اذا كانت لك الى الله تعالى مهمة فاغتسل و البس انظف ثيابك الى آخر الحديث»

وعلى الثالث خبر زرارة (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام في الامر يطلبه الطالب من ربه قال: يتصدق في يومه على ستين مسكينا على كل مسكين صاع بصاع النبي ﷺ فاذا كان الليل فاغتسل في ثلث الليل الثاني ويلبس ادنى ما يلبس (و ذكر الحديث الى ان قال: فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية استخار الله مائة مرة ثم يقول: و ذكر الدعاء» الحديث «

الاستخارة ان كان مأخوذاً من الخوار بالضم ، صوت البقرة والغنم والظباء ، فهو بمعنى الاستعطاف قال في القاموس: استخاره استعطفه ، وان كانت مأخوذة من الخير فهو بمعنى طلبه، وقال الجلي في السرائر الاستخارة في كلام العرب الدعاء و هو من استخارة الوحش وذلك ان يأخذ القانص ولد الظبية فيفرك اذنه فيبغم فاذا سمعت امه بغامه لم تملك ان تاتي به فترمي بنفسها عليه ، فيأخذها القانص (ح) قال حميد بن ثور الهلالي : و ذكر ظبية وولدها ودعاها لها لما اخذها القانص . وقال الشاعر :

رأت مستخير افاستزال فؤادها ❦ بمخيته تبدو لها وتغيب

اراد رأت داعيا فكان معنى استخرت الله استدعيته ارشادا و كان يونس بن حبيب اللغوى يقول: ان معنى قولهم استخرت الله استفعلت من الخير اى سئلت الله

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٠ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٢

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢١ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ١

ان يوفق لي خير الاشياء التي اقصدها فمعنى صلوة الاستخارة على هذا اي صلوة الدعاء «انتهى»

فالغسل للاستخارة على المعنى الاول الغسل للدعاء ايّاما كان لكن عند الشدة والضرورة ، وعلى المعنى الثاني لطلب الارشاد من الله عند الحيرة والضلالة .

**ومنها** غسل نيروز الفرس لرؤية المعلى بن خنيس (١) عن الصادق عليه السلام قال: اذا كان يوم النيروز فاغتسل والبس انظف ثيابك «الحديث»

قال الحلبي في باب النوافل من كتاب الصلوة ، قال شيخنا ابو جعفر في مختصر المصباح و يستحب صلوة اربع ركعات و شرح كيفياتها في يوم النيروز و نوروز الفرس ولم يذكر اي يوم هو من الايام ولا عينه بشهر من شهور الرومية ، ولا العربية .

والذي قد حققه بعض محصلي اهل الحساب وعلماء الهيئة واهل هذه الصنعة في كتاب له ان يوم النيروز يوم العاشر من ايار وشهر ايار احد وثلاثون يوما فاذا ضي منه تسعة ايام فهو يوم النيروز ، ونوروز و نوروز لغتان

اما نيروز المعتضد الذي يقال له : النيروز المعتضدى ، فانه اليوم الحادى عشر من حزيران وذلك ان اهل السواد والمزارعين شكوا اليه اخذ الخراج وانه يفتح قبل اخذ الغلة وحصادها وارتفاعها فيستدينون عليها فيحجف ذلك بالناس والرعية ، فتقدم ان لا يفتح ويطالب بالخراج الا في احد عشر يوما من شهر حزيران

قال بعض من امتدحه من الشعراء على هذا الفعل والمنقبة والورقة و الافعال يوم نوروز وهو يوم واحد لا يتاخر من حزيران يوافي ابدا في احد عشر ، قال الحلبي ذكر ذلك جميعا الصولى في كتاب الورقة «انتهى»

**قلت :** الصولى هذا هو ابو بكر محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس بن محمد بن صول تكين المعروف بالصولى الشطر نجى المنغن فى الفنون ندام الراضى و المكتفى والمقدر ، وله تصانيف مشهورة منها كتاب الوزراء ، و كتاب ادب الكاتب ، و كتاب الورقة ، مات سنة خمس اوست وثلثين وثلثمائة بالبصرة هكذا اورده القاضى

احمد بن خلكان في كتاب الوفيات ، قوله : وكتاب الورقة .  
**اقول** وهذا الكتاب هو الذي سماه الحلبي بكتاب الاوراق وعلى ما حققه الصولي ،  
 فنوروز الفرس يوافق يوم الثاني من حلول الشمس في السرطان  
 واما ما اشتهر من اطلاق النيروز على اليوم الاول من حلول الشمس في برج  
 الحمل فهو اصطلاح متأخر عن زمان صدور الرواية لان هذا هو مبدء السنة الشمسية  
 على الرصد الذي انشأ بهار السلطان ملكشاه الساجرقى انشاء جماعة من اعيان  
 المنجمين ، منهم عمر الخيام قال ابن الاثير في الكامل في حوادث سنة سبع وستين و  
 اربعمائة وفيها جمع نظم الملك والسلطان ملكشاه جماعة من اعيان المنجمين و  
 جعلوا النيروز اول نقطة من الحمل ، و كان النيروز قبل ذلك عند حلول الشمس نصف  
 الحوت . وصار ما فعله السلطان مبدء التقويم ، وفيها ايضا ، عمل الرصد للسلطان  
 ملكشاه واجتمع جماعة من اعيان المنجمين في عمله منهم عمر بن ابراهيم الخيامي ،  
 وابوالمظفر الاسفزاری ، وميمون بن النجيب الواسطي ، وغيرهم ، وخرج عليه من  
 الاموال شبيء عظيم وبقى الرصد دائرا الى ان مات السلطان سنة خمس و ثمانين و  
 اربعمائة فبطل بعد موته « انتهى »

قوله : و كان النيروز قبل ذلك عند حلول الشمس نصف الحوت هذا مخالف  
 لما ذكره الصولي لان نصف الحوت يوافق الحادي والعشرين من شباط وبين ايار  
 وشباط عدة اشهر ، والتعويل في المقام انما هو على ما قاله الصولي لانه اقرب بزمان  
 الرواية من صاحب الكامل فيجوز تجديد الاصطلاح في زمانه .  
 ومنها غسل المولود ذكره المفيد في المقنعة قال : وغسل المولود عند ولادته  
 سنة ووافق الشيخ في التهذيب والمبسوط وكذلك غيره .

يدل عليه قوله في موثقة سماعة (١) وغسل المولود واجب ، لان اضافة الغسل  
 الى المولود ظاهر في انه المغسول ، فمحله على الغسل في يوم مولد النبي ﷺ باطل ،  
 ومثله الاستدلال بما روى عن علي عليه السلام (٢) انه قال : اغسلوا صبيانكم من الغمر

(١) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ٣

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢٧ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ١

فان الشيطان يشم الغمر فيفزع الصبي في رقاذه ، ويتأذى به الكاتبان «الخبر» لان الغمر بالتحريك ما يعلق باليد من الدم ، فمعنى الخبر اغسلوا صبيانكم من الدم الذى علق بايديهم وافواههم عند الاكل ، لان الشيطان يشمه ، فقد تضمن حكما للصبيان للمود عند ولادته

ثم انه لاختلاف في نذب هذا الغسل ، ونسبة القول بالوجوب الى الطوسى وهم ، لانه صرح بالندب في مواضع من كتابه

وربما يتوهم ان ما يفعل بالمولود هو الغسل بالفتح وهو مخالف لظاهر الخبر لانه ذكر الاغسال وقال في جملتها : غسل المولود واجب ، وغسل الميت واجب ، وفيه الدلالة على انه كما ثبت الغسل في اول زمان الانتقال من الدنيا الى الآخرة كذلك يثبت في اول زمان انتقاله من الرحم الى الدنيا ، ولذلك حكم المفيد بان زمان غسل المولود انما هو عند ولادته. وقال في الاشارة : بانه حين وضعه ، وعلى هذا فيعتبر النية فيه من المباشر كما تعتبر من مباشر غسل الميت ، ويجرى فيه الترتيب لعموم الخبر ، وكذلك الارتماس ان لم يخف على المولود ولا يصح الابد ازالة النجاسة العينية عنه ، واما الحكمية فغير قاذحة عند القدماء ولذلك قول المفيد اذا وضعته اخذته القابلة ومسحت عنه الدم ، وغسلته فاكتفى بازالة الدم عنه بالمسح

**و منها** غسل قاضى صلوة الكسوف اذا احترق القرص كله وتر كها متعمدا وفي جوبه خلاف ، والمشهور على الندب ، وتوقف فيه السالار قال بعد ذكره في عداد

الاغسال المسنونة: وعلى الرواية الاخرى هو واجب على وجه الكفاية والحجة عليه خبر حريز عن اخبره (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا انكسف

القمر فاستيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل من غدوليقة الصلوة ، وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء بغير غسل «فان اثبات القضاء مع الجهل قرينة على اختصاص المورد بصورة احتراق القرص كله ، وقد اثبت الغسل فيه مع العلم وتعمد ترك الصلوة ، فوجب ان يقيد به اطلاق الغسل في صحيحة محمد بن مسلم (٢)

(١) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ٢٥ من ابواب الاغسال المسنونة- الرواية ١

(٢) الوسائل- كتاب الطهارة - الباب ١- من ابواب الاغسال المسنونة- الرواية ١١-

عن احد هما عليه السلام قال: الغسل في سبعة عشر موطننا (الى ان قال) : وغسل الكسوف اذا احترق القرص كله فاغتسل،

ثم ان القائل بالوجوب تمسك بظاهر الامر ؛ واحتج المشهور بانه لو كان ذلك موجبا للغسل لكان موجبا للوضوء لعموم قولهم عليه السلام: كل غسل معه وضوء الا الجنابة (١) ولا يجب الوضوء الا عند عروض الناقض ، فيلزم القائل بالوجوب اما الالتزام بان ترك صلوة الكسوف حدث ينقض الطهارة كما يقول الزيدية بذلك في مطلق الكبائر، او الالتزام بان وجوب الغسل هنا تعبد ثبت من باب العقوبة والكفارة.

والاول مندفع بقولهم: لا يتقضى الوضوء الا ما خرج من الطرفين الاسفلين (٢) والثاني بانه مخالف لظاهر الخبر لان قوله : فليغتسل من غد وليقض الصلوة، ظاهر في ان الامر بالغسل ليس لمطلوب بيته بنفسه كما يقتضيه القول بالتكفير بل لكونه مطلوباً لاجل الصلوة سيما وان قال في صورة الجهل: فليس عليه الا القضاء بغير غسل ، لان فيه اشعار بان الواجب على العالم هو القضاء مصاحباً للغسل و اذا كان الغسل مطلوباً لاجل الصلوة ، فاما ان يكون شرطاً في صحتها وهو باطل ، او شرطاً في كمالها فهو ملازم للندب.

وهي غسل النوبة يدل عليه خبر مسعدة بن زياد (٣) قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له رجل: بابي انت وامي اني ادخل كنيفا ولي جيران يتغنين و يضربون بالعود فر بما اطلت الجلوس استماعاً مني لهن، فقال عليه السلام: لا تفعل، فقال الرجل : والله ما اتيتهن برجلي ، انما هو سماع اسمع باذني، فقال عليه السلام لله انت اما سمعت الله يقول: ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا (٤) فقال: بلى والله كاني

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٣٥ - من ابواب الجابة -

(٢) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ٢ - من ابواب نواقض الوضوء

(٣) الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١٨ - من ابواب الاغسال المسنونة - الرواية ١ -

(٤) سورة بني اسرائيل - الاية ٣٨ -

لم اسمع بهذه الآية من كتاب الله من عربى ولا عجمى؛ لاجرم انى لا اعود انشاء الله،  
وانى استغفر الله، فقال له: قم فاغتسل وصل ما بذاك، فانك كنت على امر عظيم ما كان  
اسوء حالك لومت على ذلك، احمد الله وسله التوبة من كل ما يكره. فانه لا يكره الا كل  
قبیح، والقبیح دعاه له فان لكل اهلا «الخبر»

وخصه في المقنعة بالتوبة من الكبائر لقوله في الخبر: كنت مقيما على امر  
عظيم، واطلاق المبسوط يقتضى العموم، ويؤيده ظهور الذيل في ان الغسل انما هو  
لاستماع الغناء من حيث انه ذنب قبیح، لامن حيث انها كبيرة. على ان مدلول الخبر  
وقوع الاستماع حال الجهل بالحرمة، ومقتضى القاعدة في مثله عدم العقاب لان  
الجاهل معذور فغاية ما ينهض الخبر باثباته عقاب الجاهل على ترك الفحص، لاعلى كون  
الاستماع الواقع منه في هذه الحالة كبيرة موبقة كالواقع منه حال العلم بالحرمة.

واما قوله: فانك كنت مقيما على امر عظيم، فلادلاله فيه على التخصيص، لا يمكن  
ان يكون ارتكاب مطلق القبیح عظيما في نفسه وان كان بعض انواعه اعظم من بعض،  
وحكم التوبة عن الكفر حكم التوبة عن الفسق وكان هذا هو السنة في بدء الاسلام

قال في الكامل عند ذكر بيعة العقبة الاولى، واسلام سعد بن معاذ: بعث صلى الله عليه وسلم  
معهم يعنى مع اسعد بن زرارة وغيره من اهل المدينة مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد  
مناف بن عبد الدار وامره ان يقرئهم القرآن ويعلمهم الاسلام فنزل بالمدينة على اسعد  
بن زرارة فخرج به اسعد بن زرارة فجلس في دار بنى ظفر واجتمع عليهم رجال ممن  
اسلم، فسمع به سعد بن معاذ واسيد بن حضير وهما سيدا بنى عبد الاشهل و كلاهما مشرك،  
فقال سعد لاسيد: انطلق الى هذين الذين اتيا دارنا فانهم فانه لو لا اسعد بن زرارة وهوا بن  
خالتي كفتيك ذلك فاخذ اسيد حرته ثم اقبل عليهما فقال: ما جاء بكما تسفهان ضعفاؤنا  
اعتزلا عنا، فقال مصعب: اوتجلس وتسمع فان رضيت امرنا قبلته وان كرهته نكف عنك  
ما تكرهه، فقال: انصفت، ثم جلس اليهما فكلمه مصعب بالاسلام فقال: ما احسن هذا  
واجلته كيف تصنعون اذا دخلتم في هذا الدين قالوا: تغتسل وتطهر ثيابك ثم تشهد شهادة

الحق ثم تصلي ركعتين ففعل ذلك

وروى في البحار عن علي بن ابراهيم نحو ذلك ، والروايتان منفقتان على تقديم الغسل على الشهادة، ففيه الدلالة على كفاية الاعتقاد الباطني في طهارة بدن الكافر، او يقال نجاسة بدنه في هذه الحال نجاسة مفعوعنها ، اما مطلقا، او من حيث السراية الى الماء الغسل.

هذا اذا لم يجب عليه الغسل بسبب سابق من جنابة او غيرها او الاوجب عليه الغسل لذلك قال في المبسوط والكافر اذا اسلم لا يجب عليه الغسل بل يستحب له ذلك، اللهم الا ان يكون وجب عليه الغسل للجنابة وغيرها فانه اذا اسلم يجب عليه الغسل لانه في حال كفره لا يصح منه الغسل لانه لا تصح منه النية انتهى.

### وهيئة الأمور يجب التنبيه عليها

الاول الاغسال المندوبة كلها طهارات تنظيفية لا يقصد بهارفع الحدث ، ولا استباحة الصلوة، ولا يجوز الدخول بشيء منها في مشروط بالطهارة الامع الوضوء لعموم قولهم (ع): كل غسل معه وضوء الا الجنابة (١) ويصح الاتيان بها من كل محدث وان استدام حدثه كالحائض والنفساء والمستحاضة، وقد ورد النص بصحة غسل الاحرام من الحائض

نعم لا يصح للجنب، الاتيان بشيء من هذه الاغسال بل يجب عليه الاتيان بغسل الجنابة خاصة كما تقدم الكلام في ذلك في مباحث النية من الوضوء

الثاني الحاصل بكل واحد من الاغسال المندوبة حقيقة واحدة من الطهارة، وهي الطهارة التنظيمية، فمقتضى القاعدة ان يتداخل المسببات عند اجتماع اسبابها كما يتداخل مسببات الوضوء عند ذلك الا ان يقوم على خلاف ذلك دليل وهو غير ثابت .

نعم لا يتداخل في الاغسال المندوبة لدخول المدينة ومسجد الرسول ﷺ،

وزيارة قبره عليه السلام ، و ان حصل الغايات في يوم واحد و وقت متصل ، لان الاسباب فيها مترتبة فلا بد من ترتب مسبباتها ، وذلك لان محل الغسل الاول هو خارج البلد، ومحل الثاني خارج المسجد؛ ومحل الثالث خارج القبعة في المسجد، وكذلك الكلام في الاغسال المندوبة للاحرام ، و دخول الحرم، و دخول مكة، و دخول المسجد الحرام؛ ودخول الكعبة. لان محل الاول هو الميقات، ومحل الثاني خارج الحرم، ومحل الثالث خارج البلد، ومحل الرابع خارج المسجد من البلد، ومحل الخامس خارج البيت في المسجد ، لان الظاهر من قولهم : الغسل عند دخول مكة وعند دخول الكعبة (١) مثلا اعتبار المقارنة بين الغسل و كل من المكانين لانه الظاهر من لفظ «عند» ولا يحصل المقارنة بين الدخول في المكانين، فوجب ان لا يحصل التداخل في غسلهما.

وكذلك الكلام في كل ما ترتب فيه الاسباب وان كان ذلك من باب الاتفاق، كما لو اغتسل ليوم الجمعة ثم عرضت له حاجة او تحير في امر فبداله في صلوة الحاجة او الاستخارة، فان الغسل الاول لا يجزى عن شيء منهما لان الطهارة قد حصلت قبل عروض الحاجة فلا يعقل ان يكون الطهارة واقعة لها

**الثالث** الطهارة التنظيفية اذا كانت مما تتجامع الاحداث كما تقدم فلا تنتقض بها والالماصح اجتماعهما، ولا فرق في ذلك بين الحدث الاكبر والصغير. فاذا لم ينتقض غسل الاحرام بالحوض ووجب ان لا ينتقض بالحدث الاكبر والصغير كالنوم

يدل عليه مضافا الى ذلك صحيحة العيص عن الرجل (٢) يغتسل للاحرام بالمدينة ويلبس الثوبين ثم ينام قبل ان يحرم، قال: ليس عليه غسل نعم ورد في جملة من الاخبار اعادة غسل الاحرام ودخول مكة والزيارة بالنوم (٣) وسائر ما يوجب الوضوء لكنها محمولة على مجرد الفضل والرجحان كما في المبسوط لاعلى انتقاض الغسل

(١) راجع الوسائل - كتاب الطهارة - الباب ١ - من ابواب الاغسال المسنونة وابواب المزار من الحج

(٢) الوسائل - كتاب الحج - الباب ١٠ - من ابواب الاحرام - الرواية ٣

(٣) راجع الوسائل كتاب الحج - الباب ٣ - من ابواب زيارة البيت



الاول وعود السبب كما كان، ويجوز حملها على كون الحدث المتخلل مما يفوت به المقارنة  
المعتبرة بين الغسل وغايته، كالنوم الطويل مثلا.

**الرابع** الاغسال الزمانية محلها اليوم او الليل المضروب لها شرعا من غير فرق  
بين اجزاء ذلك الزمان، ولا يصح تقديمها ولا قضاؤها الا ما ثبت فيه بالنص الخاص كغسل  
يوم الجمعة، ونسب الى المفيد قضاء غسل عرفة واستدل له بقوله **عليه السلام**: اذا اغتسلت بعد  
طلوع الفجر اجزئك غسلك للجنابة والجمعة وعرفة والنحر والذبح والحلق (١)  
لان غسل عرفة لا يجتمع على وجه الاداء مع غسل النحر فلا بد من حمله على القضاء  
**قلت**: ويمكن ان يكون المراد اجتماع غسل يوم النحر مع اداء عرفة على  
وجه التقديم

واما الاغسال المكانية فظاهر الاخبار اعتبار مقارنة الغسل للدخول في ذلك  
المكان لان قوله في الاخبار المتقدمة: **وحين تدخل الحرم وعند دخول مكة** ودخول  
الكعبة (٢) وعند لقاء كل امام (٣) يفيد هذا المعنى لان «حين» و«عند» تفيدان  
الحضور والمقارنة، ولا يصدق ذلك الامع الاتصال حقيقة او عرفا، وكذلك الغسل  
المندوب للفعل كغسل الحاجة والاستخارة والتوبة.

**نعم** لا يضر في الصدق تخلل مقدمات العمل، واما قولهم: غسل يومك  
ليومك و غسل ليلتك لليلتك، فمعناه ان الغسل المندوب ليوم من الايام اذا وقع  
في ذلك اليوم فهو يجزى عن غسل ذلك اليوم ولا يجزى عن غسل يوم آخر ولا عن  
غسل ليلته وان اتصل الزمانان فلا يجزى غسل ليلة الفطر ليومه ولا العكس، وليس  
المراد ان الغسل المندوب لغاية من الغايات اذا وقع في يوم فهو يجزى عن تلك  
الغاية وان طال الفصل بينهما ووقع الغسل في اول الفجر والغاية في آخر النهار،  
لان اضافة الغسل الى اليوم والليلة يفيد المعنى الاول والله العالم

(١) راجع الوسائل كتاب الطهارة- الباب ٣١- من ابواب الاغسال المسنونة- الرواية ١

(٢) راجع الوسائل- كتاب الطهارة- الباب ١- من ابواب الاغسال المسنونة- الرواية ١٠-

(٣) راجع الوسائل- كتاب الحج- الباب ٢٩- من ابواب المزار وما يناسبه- الرواية ٢-

هذا آخر ابواب الاغسال من كتاب تجديد الدوارس وتحديد المدارس  
والحمد لله اولاً و آخر أظهاراً و باطنياً و صلى الله على محمد وآله  
الطاهرين و سلم قد انتقل من السواد ضحوة يوم الثلاثاء العشرين  
من شهر صفر من شهر سنة خمسين و ثلثمائة بعد الالف من الهجرة  
بيد مصنفه الحقيق محمد على بن عبد الحسين الذرفولي  
غفر الله تعالى ذنوبيهما آمين، قال المصنف : هذه  
صورة ما كتبه قبل ذلك في خاتمة الاصل ولكن  
جددت النظر فيه بعد ذلك فحذفت منه جملاً  
امكن الاستغناء عنها و زدت فيه جملاً لا يستغنى  
عنها فجاء بحمد الله محرراً مهذباً و كان  
الفرغ منه ضحوة يوم الاربعاء التاسع  
عشر من شهر ربيع الاول سنة اربع  
و ثمانين و ثلثمائة بعد الالف من الهجرة .  
والحمد لله اولاً و آخر أوصلى الله على محمد وآله و سلم

## فهرست الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	١٣	لايستبيح	لايستباح	٤٣	١٢	والنبطة	والنبطية
٦	٢	فان	و هو ضيف فان	٤٥	١٣	لايحمل	لايحل
٧	٥	وجدنا	وجدانه	٤٦	١١	واستحاضة	واستحاضة
٨	١	ما	من	٤٦	١٤	رواية	رواية
٨	١	منى	منيا	٤٧	١٥	رواية	رواية
٩	١٧	ثوبه	الثوب	٤٨	٧	واكثره	واكثره
١٠	٤	اخبار مخالفة	مخالفة اخبار	٥٣	٢	ترجع	يرجع
١٠	١٢	ثوبه	الثوب	٥٣	١٨	ويجعل	وتجعل
١٠	٢١	ليس	ليسا	٥٥	١٦	الاولى	فى الاولى
١١	١١	والا	والاشارة	٥٥	١٥	وحاله	وحالة
١١	١٢	الارشارة	الاشارة	٥٩	١٩	الثانى	الثامن
١٢	١٦	على بن محمد	محمد بن على	٦١	١٣	هذا	هذه
١٤	٧	لثانى	للالول	٦٤	٤	عن عشرة	من عشرة
١٦	٥	الطواف	الصلوة	٦٤	٥	عن عشرة	من عشرة
١٦	٢٠	١٥	١٣	٦٧	١٧	وانها	وانما
١٦	٢١	١٥	١٣	٦٨	١	المستقبلة	والمستقبلة
٢١	٤	ذكره	ذكر	٦٨	٩	تبين	يتبين
٢١	١٨	عزائم	فى العزائم	٦٩	٦	مع ذلك	بعد ذلك
٢٥	١١	جائزا	جائز	٦٩	٢٠	التجدد	المتجدد
٢٧	١٤	افاضته	افاضة	٧٢	٥	ينقص	ينقص
٣٠	٩	فما	مما	٧٢	١٣	فيشتمل	فيشمل
٣٢	٧	بضمن	يتضمن	٧٣	٧	وبلوغها	و بلوغهن
٣٣	١٥	اعضاء	الاعضاء	٧٥	٨	انه راجعها	اندر اجهما
٣٥	١٨	النظر	اختلاف النظر	٧٥	١٧	لو	ولو
٣٦	١٨	اوصح	وصح	٧٧	٢٢	بينها	بينهما
٣٦	٢٠	احدا القدماء	احد من القدماء	٧٧	٢٣	ترجيحها	ترجيحها
٣٧	١	المقنعة	المقنعة	٨١	١٥	وقنية	عددية
٣٧	٦	بالبول	تخرج بالبول	٨١	١٥	عددية	وقنية
٣٩	٥	وحكاه	حكاه	٨٣	١٤	احتمياط	احتمياط
٣٩	٢٣	ثبت	فثبت	٨٣	٢٠	كونه	لونه
٤١	١	يتوقف	يتوقف	٨٩	١٢	نجد	تجد

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
٢٠ ١٣٦	وللاشارة	٢٠ ٨٩	بتميز
٧ ١٣٨	تتوضأ	٥ ٩٠	والموضعين في الموضعين
٣ ١٤١	على المتيمم	١٢ ٩١	ياحري
١٥ ١٤٦	في ايام	٢ ٩٥	حيضا الى عشرة - حيضا كان
١٩ ١٤٧	كالكثيرين	حيضا الى عشرة	
٢٣ ١٤٨	عرض بول	٩ ٩٥	حيض
١٩ ١٤٩	في المتقدم	١٣ ٩٥	بينها
٩ ١٥١	مع الوضوء	٥ ٩٨	لاطلاعها
١٥ ١٥٢	يدل عليه	٢ ١٠٠	ازيل
٤ ١٥٤	الدم	١ ١٠١	فهو القرحة
٤ ١٥٨	في جواب	٢ ١٠١	عن الايمن
٨ ١٥٩	احدها	٣ ١٠١	فاذا
٢١ ١٦٠	وثانيها	٤ ١٠١	وقع
١ ١٦١	محمول	٢ ١٠٥	احدها
١٠ ١٦٣	وليس شيء	١٢ ١٠٥	بينها
٢١ ١٦٣	يعاودها	١٥ ١٠٥	بينها
٨ ١٦٤	عن ايام	١٨ ١٠٥	لا يجدون من - لا يجدون بدأ من
٢ ١٦٥	للخبر	١٤ ١٠٧	التخير
١١ ١٦٥	يتناولها	٢٠ ١٠٧	السبع
٢٣ ١٦٥	مع الولادة	٣ ١١٠	طهرت
٨ ١٦٦	يستغنى	١ ١١١	بصححة
١٦ ١٦٩	يتيمم	٢٣ ١١٣	وعلى الجماع وعلى حل الجماع
١٠ ١٧٦	المطلق	١ ١١٤	تطهرن
١٦ ١٧٧	يممان	٥ ١٢٠	درهم
٩ ١٧٩	يقول	٧ ١٢٠	والفرض
١ ١٨٥	قولهم	١٣ ١٢٠	بها
٧ ١٨٥	جنازة	٥ ١٢١	اذا ارادت
١٣ ١٨٥	ولكفنه	٥ ١٢٤	الظهران
٢١ ١٨٦	لا يحس	١٣ ١٢٩	في حدود
٥ ١٨٨	تيمموها	٥ ١٣١	فان الدم
١٨ ١٨٩	تغسل	٥ ١٣٥	وثانيها

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
١٥	٢٢٩	١	١٩٠
ومنها	ومنها	يعارضها	يعارضها
٢١	٢٣٠	٢	١٩١
اذ	واذ	جملة الاخبار	جملة الاخبار
٤	٢٣١	٩	١٩٩
وقوله	قوله	اجمال	اجماع
١٤	٢٣١	١٠	١٩٩
التكفين	التفكين	ينطق	ينطبق
٩	٢٣٣	٤	٢٠٠
تطبيب	تطبيب	عن علم	بمن علم
١٧	٢٣٣	١	٢٠١
استينافه	استيدانه	حس	حسن
١٣	٢٣٥	٢٢	٢٠١
مله	مله	الباقى	الباغى
٩	٢٣٦	١٥	٢٠٥
طويلا	طويلا	يوجوب	لوجوب
١٨	٢٣٦	١٤	٢٠٨
اليه	اليه	يوجهان	يرجمان
١١	٢٣٨	٢٠	٢٠٨
ولفانين	ولفانين	بمضمونها	بمضمونها
١١	٢٣٨	١٠	٢١٤
ظاهر	ظاهر	بنية	نية
٣	٢٣٩	١٨	٢١٤
خفيفة	خفيفة	ليس للبدال	ليس بنفس البدل
١٦	٢٣٩	٢١	٢١٤
قربها	قربها	الى عدم	الى اصاله عدم
١٤	٢٤٠	٦	٢١٥
مشير	مشير	بعدها	بمسه بعدها
٢	٢٤١	١٦	٢١٥
اثباتها	اثباتها	يمم	يمم
١١	٢٤٣	٥	٢١٦
ابن زياد	بى زياد	يمم	يمم
١٨	٢٤٥	١٠	٢١٦
السجولية	السمولية	يمم	يمم
٩	٢٤٩	٤	٢١٧
اجبر	اجبر	يتيم	ييمم
١٠	٢٥١	٩	٢١٧
لم يجبر	لم يجبر	يمم	ييمم
١٢	٢٥١	٩	٢١٧
الغائب	الغالب	يمم	ييمم
٤	٢٥٣	١٣	٢١٧
والحيرة	والحيرة	المفضل	الفضل
٦	٢٥٤	٢	٢١٨
اثرها	اثره	لوجدان	لوجدان
١٣	٢٥٤	١٩	٢١٩
كافورا	كافور	وموضع	وموضع
١٥	٢٥٤	١	٢٢٤
فيه	فيها	والفرض	والفرض
١٩	٢٥٤	١٥	٢٢٤
سفة	سفة	القضاء	القضاء
١	٢٥٥	٣	٢٢٦
توضع	فوضع	فيها	فيما
٨	٢٥٧	١١	٢٢٦
اعوذت	اعوذت	الاولى	الثانية
٦	٢٥٨	١٤	٢٢٦
تطبيب	تطبيب	قاله	قال
٦	٢٥٨	١٢	٢٢٧
تطبيب	تطبيب	الاوليين	الاوليين
١٨	٢٥٩	١٨	٢٢٧
ونزل	وترك	عن الراس	من الراس
٨	٢٦١	٥	٢٢٨
به له	بدله	لجميع	بجميع

الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ
لا تنافي	لا ينافي ١٧ ٣٤٨	نشفه	نشفه ١٨ ٢٦٢
واما الخبر	واما خبر ٦ ٣٥٤	لقبلها	بقبلها ٣ ٢٦٣
الوضع	الموضع ١١ ٣٥٤	بينهما	بينها ١٢ ٢٦٣
حكاة	حكمه ٢ ٣٥٥	غمزها	اغمزها ١٩ ٢٦٣
لشيء	بشيء ١٤ ٣٥٦	كعمة	كقمة ١٢ ٢٦٤
ولا فرق	ولا فرق ٦ ٣٥٧	ظاهر	الظاهر ١٩ ٢٦٥
وسد	و شد ١٢ ٣٥٧	وآدابها	وآدابها ٢٠ ٢٦٥
من الارض	الارض ١٤ ٣٥٩	بان يحمل	ان يحمل ١١ ٢٦٧
احدهما	احديهما ١٧ ٣٦٤	تليان	تلياه ٩ ٢٦٩
لعلى	بعلى ٤ ٣٧٣	اي	الى ١٢ ٢٦٩
العمادى	العمارى ٥ ٣٧٨	التربيع	الربيع ٣ ٢٧٠
لقوله	بقوله ١٠ ٣٨٠	تطيب	تطيب ١٠ ٢٧١
وطأ	خطأ ٢ ٣٨٢	يلتئم	يلتئم ١٥ ٢٧٧
الى	اي ٧ ٣٨٣	يرتبط	يترتبط ١٩ ٢٧٨
لملة	لقلة ١٧ ٣٨٣	عزيز	عزيزا ١٤ ٢٨٨
الى الامام	الى الام ١٦ ٣٨٤	ليأتى	لتأتى ٢٠ ٢٩٢
جميعه	جمعه ١ ٣٨٤	لضعف	اضعف ٨ ٢٩٦
الحكم	حكم ١ ٣٩٦	اجمع	اجتمع ٩ ٢٩٨
فى البيت	فى الميت ١٧ ٣٩٧	ولكن	وليكن ٦ ٣١٥
المتعاد	المتعاد ١٧ ٤٠٢	السائرون	لسائرون ١٥ ٣٢١
التجهيز	تجهيز ٤ ٤٠٣	بحمل	عمل ١٤ ٣٢٤
ثم خبرا	ثم خبر ٤ ٤٠٥	بينهما	بينها ١٦ ٣٢٤
وقع	اوقع ١٥ ٤٠٥	الدفن	الدفع ١٢ ٣٣٠
لا	الا ٦ ٤٠٧	الغاية	الثانية ٥ ٣٣٥
من حملها	بحملها ١٢ ٤٠٧	خشبة	خشبة ٥ ٣٣٧
بمخينة	بمخيته ٢٠ ٤١٣	اوقرتموه	اقرتموه ٧ ٣٣٧
اليوم	يوم ٣ ٤١٥	وسد	وشد ١٦ ٣٤٣
فمحلها	فمحلها ٢٢ ٤١٥	مما لا خلاف	مالاخلاف ٨ ٣٤٥
		تقدير	تقدير ١١ ٣٤٥
		المقابلة	القابلة ١٣ ٣٤٨









Princeton University Library



32101 074292143